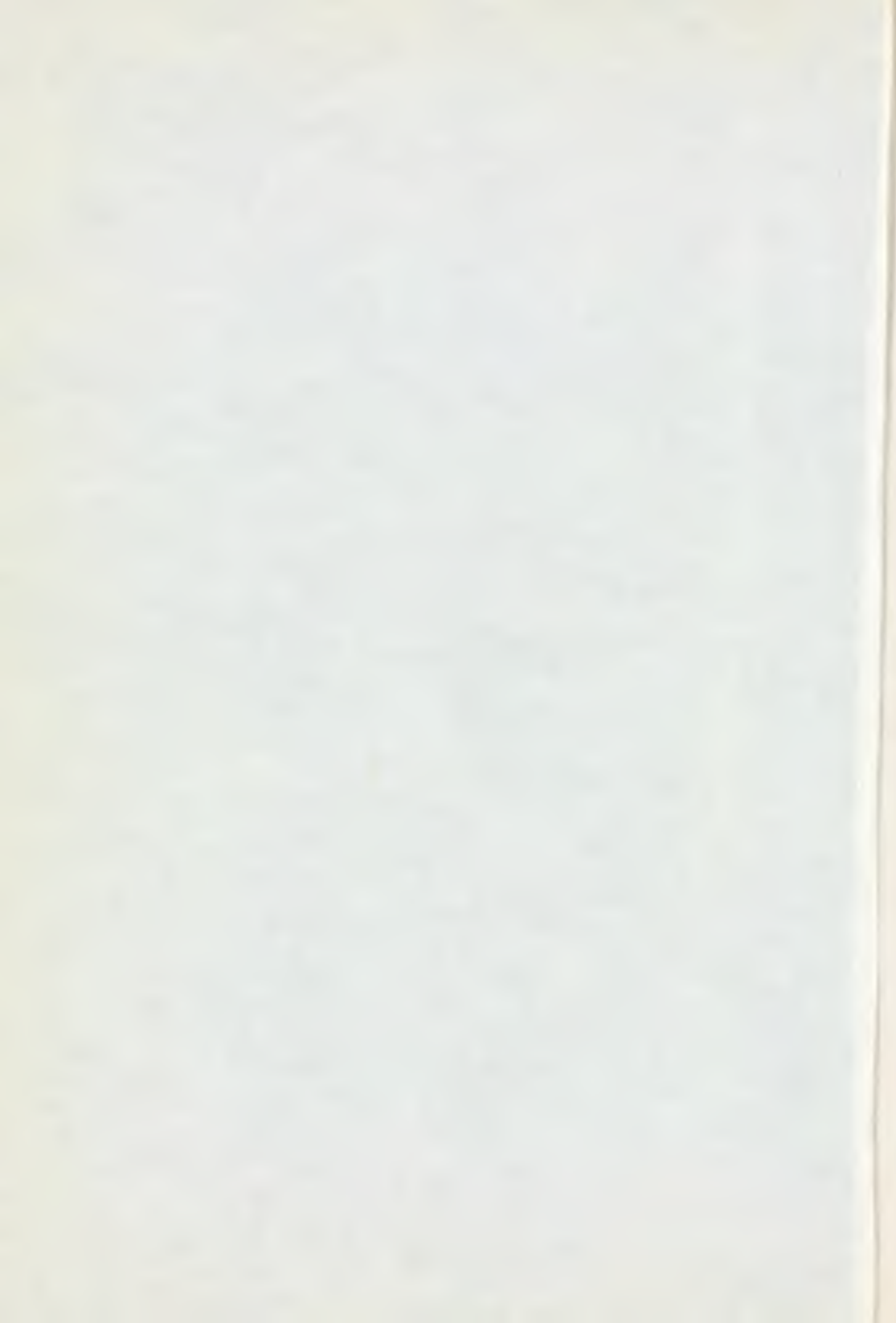




GENERAL
LIBRARY



فصل الصادق

في شرح النبوة للإمام المحقق ابن الله العبد المذنب
الجلي

تأليف:

الفقيه المحقق سماحة الحجة آية الله

السيد محمد صادق الحسيني الروحاني
مد ظله العالی

المطبعة الغليية بقم

فصل الصادق

في شرح النبوة للإمام المحقق ابن الله العبد المذنب
الحلي

تأليف:

الفقيه المحقق سماحة الحجة آية الله

السيد محمد صادق الحسيني الروحاني
مُذَكَّرُ الْمَلِكِ

KBL

• H89

1953

vol. 18

132391

Eda

بِسْمِ اللَّهِ الرَّحْمَنِ الرَّحِيمِ

الحمد لله رب العالمين ، والصلاة على أشرف برته محمد وآله الطيبين الطاهرين
وبعد فهذا هو الجزء الثامن عشر من كتابنا «فقه الصادق» وفقنا الله تبارك وتعالى
لاصداره ، وهو ولي التوفيق .

﴿ المقصد السابع في المهر : ﴾ ويسمى - الصادق ، بفتح الصاد وكسرها - ،
- والنحلة ، والاجر ، والفريضة ، والعقر - والصدقة بفتح الصاد مع ضم الدال ،
وسكونها وفتحها - والحباء ، والعليقة ، والطول - وان نوقش في بعض الاسماء
المزبورة ولكن لعدم الطائل تحت البحث عن ذلك فالصفح عنه أولى ، [وهو] كما
في المتن وعن غيره [عوض البضع] ، وعن المسالك انه في الشرع اسم لماوجب
في مقابلة البضع بنكاح أو وطء أو موت أو تفويت البضع قهراً ، وقد تقدم ما في
جعله عوض البضع من الاشكال ولكن الامر في ذلك ايضاً سهل ، [و] كيف كان
فالكلام فيه في طي مباحث .

2/5/80

المرثة تملك تمام المهر بالعقد

الاول : المشهور بين الاصحاب ان المهر تملكه المرثة بالعقد بل عن الحلّي نفى الخلاف فيه واستدل له بالاية الكريمة «وَأَتُوا النِّسَاءَ صَدُقَاتِهِنَّ» (١) لانه أضاف الصّدقات اليهن ، الكاشف ذلك عن الاختصاص ، وللامر بالدفع اليهن ، وبأنه مقتضى القاعدة ، فان المملك للمهر هو العقد ، كان ذلك بازاء استحقاق الانتفاع بالبضع أم لم يكن ، اما على الثاني فواضح ، واما على الاول فلانه يملك الزوج البضع بالعقد فتملك المرثة عوضها به .

وبالنصوص - الدالة على ان الثماء المتخلل بين العقد والطلاق لها - كمثاق (٢) عبيد بن زرارّة، قلت لابي عبد الله (ع) رجل تزوج امرئة على مائة شاة ثم ساق اليها الغنم ، ثم طلقها قبل أن يدخل بها وقد ولدت الغنم ؟ قال (ع) : ان كانت الغنم حملت عنده رجع بنصفها ونصف أولادها ، وان لم يكن الحمل عنده رجع بنصفها ولم يرجع من الاولاد بشيء ونحوه غيره - اذ لو لم يكن المهر بتمامه ملكاً لها لما كان وجهه ، لكون الثماء بتمامه لها - وبالنصوص (٣) الدالة على وجوب المهر أجمع بالموت ، فان اطلاقها يشمل ما لو لم يدخل بها - وبالاخبار (٤) الاتية الدالة على وجوب نصف المهر عليها لو ابرأته من الصداق ثم طلقها قبل الدخول، معللة بأنها اذا جعلته في حل منه فقد قبضته ، اذ لو لم تكن مالكة لتمام الصداق - لم يكن ابرائها قبضاً لتمام الصداق ، بل كان قبضاً للنصف ، ويرتب عليه عدم وجوب النصف عليها ، وبما دل من الاخبار على ان الصداق لو زاد عندها زيادة متصلة عليها نصف قيمته يوم دفعه اليها - كصحيح (٥) علي بن جعفر عن أخيه (ع) عن ابيه

(١) سورة النساء آية ٥ .

(٢) الوسائل . باب ٣٤ من أبواب المهور . حديث ١-٢ .

(٣) الوسائل . باب ٥٨ من أبواب المهور .

(٤) الوسائل . باب ٤٦ من أبواب المهور .

(٥) الوسائل . باب ٣٤ من أبواب المهور . حديث ١-٢ .

عن عبي (ع) في لرحل نروح امرأه على وصيف فيكر عبدها ويريد ان يطلقها قبل ان يدخل بها ، قال (ع) عليها نصف قيمته يوم دفعه اليها الى غير تلكم من النصوص الواردة في الابواب المحصنة يستعاد منها ذلك .

وباراء ذلك كله هو ثب من لنصوص بعضها ما دل على ان المهر اما يجب بالدخول ، كصحيح (١) عبد الله بن مسن عن الصادق (ع) اذا أدخله وحس لعل والمهر والعدة . وصحيح الحلبي (٢) عنه (ع) اذا التقي الحتان وحس المهر و لعدة وحس محمد (٣) بن مسلم عن أبي جعفر (ع) سئل متى يجب المهر ؟ قال (ع) : اذا دخل بها ، ونحوها غيرها .

ولكن هذه لنصوص غير ظاهرة في عدم تملكها المهر ما لم يدخل بها ، فانها متضمنة لوجوب بالدخول ، ومعها عدم الوجوب والثبوت ولا استقرار ما لم يدخل بها ، فيكون الوجوب في هذه النصوص بنظر الوجوب في قوله (ع) لسان الخيار ما لم يفرقا ، قد افرقا وحس البيع - نعم - خصوص حس (٤) يونس عن الصادق (ع) لا يوجب المهر الا الوقاع في المرح طاهر في عدم تملك ما لم يدخل بها - ولكن للصدق بقاء فتوى على تملكها نصف الصداق ، لعقد على كلا القولين وللدلالة المتقدمة بحمل هذا الخبر ايضاً على ما تقدم -

ومنها ما دل على اعطاء نصف منه الصداق ايها ، لو طلقها قبل الدخول ، كصحيح (٥) أبي بصير عن أبي عبد الله (ع) قال : سئلته عن رجل نروح امرأه على بستان له معروف ، وله علة كثيرة ، ثم مكث سبب لم يدخل بها ، ثم طلقها ، قال عليه السلام . ينظر الى ما صار اليه من علة البستان من يوم نروحها فعطيها نصفه ويعطيها نصف البستان لا أن يعمو فقلل منه ويصطنحن على شيء ترضى به منه . فانه اقرب لسقوى ، (وأجيب) عنه تارة ، بحتمال ان يكون مورد السؤال لنفسه

(١-٢-٣) الوسائل . باب ٥٣ من ابواب المهور ، حديث ١-٣-٧

(٤) الوسائل ، باب ٥٤ من ابواب المهور ، حديث ٦ .

(٥) الوسائل ، باب ٣٠ من ابواب المهور ، حديث ١ .

الموحدوة حين العقد ، المحمولة حرء للمهر - وأخرى - باحتمال كون الصداق هو الستون دون شحاره ، - وثالثة - باحتمال أن تكون لعة من ررع يرعه لرجل - وعلى التقديرين الآخرين لسبب العلة من بناء المهر - فيكون مختصاً بالرجل ، فيكون الأمر بدفع النصف إليها محمولاً على الاستصحاب .

ولكن يبعد الأول قوله (ع) ما صدر إليه من علة الستين من يوم تروجهما . فان ظاهر ذلك السؤال عن حكم العلة في تلكم السنين ، - وبعد الثاني - قوله على ستان له معروف ، وله عنه كثيره ، ادّعى الستين لا نطق عليها ستان - ، - وثالث وان كان حتماله قريباً لا أنه لا وجه لحمل الأمر منه على الاستصحاب بل يحمل على كونه احررة الارض وما شاكل ، وعلى التمددين فلا يفي ما تقدم . (فما) عن الاسكافي من أنها تمتك نصف لصدائق بالعد ونصفه بالدخول غير تام ، كما ن ما في الحديث من حمل المسألة مشكلة في غير محله - وأوهى مما تقدم الاستدلال لعدم تمتك المهر بالعقد - بأنها لو ملكته لاستقر ولم يزل الأساق من بيع وحقه ، وان لملازمة مسوعة وكذا اللارم ، وبكفي في السبب طلاقها قبل الدخول - فلا اشكال في الحكم .

في أنه يستقط نصف المهر بالطلاق قبل الدخول

لا خلاف من الاصحاب روى لا شك في أنه يستقط نصفه ، في نصف المهر ، ان كان قد دفع المهر لها استبعاد نصفه ، والا أعطاه النصف خاصة - كما هو المشهور بين الاصحاب بل عليه الاجماع .

ويشهد به من الكتاب قوله تعالى (١) : « وان طلقتموهن من قبل أن تمسوهن وقد فرصن لهم فريضة فنصف ما فرصن » ، ومن لعمري بصوص موازنة كصحيح الحلبي (٢) عن أبي عبد الله (ع) في رجل طلق امرأته قبل أن يدخل بها ، قال (ع) : عليه نصف مهر ان كان فرص لها شيئاً .

(١) سورة البقرة آية ٢٣٧ -

(٢) الوسائل باب ٥١ من أبواب المهور ، حديث ٢

وصحح الكاسبي (١) عنه (ع) اذا طلق الرجل امرأته قبل أن يدخل بها فلها نصف مهرها ويخوعها غيرها مما لم يدخل بها لا يستقر المهر .

ثم ان المهر تارة يكون ديناً في الدمة ، وأخرى يكون عيلاً في يد الروح ، وثالثة يكون عيلاً سلمها الى المرنه . فان كان ديناً فلا اشكال في أنه بالطلاق قبل الدخول تبرأ منه لروح من نصفه ، ويجب عليه دفع النصف الآخر اليها وان كان عيلاً في يد لروح وباقية الى حين الطلاق من دون ريبه ولا نقص ، فيكون نصفها لها ونصفه له فيكونان شريكين فيها ، وب رادت برده من الله تعالى فهي لها لما عرف من أنها بعثت المهر باسمه بالعمد وان كانت الريدة بفعله ، فان أدت له بالادن المعاملي كانت لزيادة في وعليها خسارة من عمله وان لم تأدن له أو أدت بأكثر من مائة مدين ، فالريدة لها ملا لروح شيء عليها وان نصف أو ثلث من كانت في يده أمامه منها يستحقها حكمها ، والا فهو صمد وان كان لها مانع صحتها وان كان عيلاً سلمها اليها ، فان كانت روية اسعد نصفها ولا نصف مثلها أو نصف فيسهر .

ثم انه ان اتفقت فسخ من حين العقد الى حين الفسخ فلا اشكال وان اختلفت فقد يقال به يرجع بأقل القيم ، وانه كان قيمتها يوم العقد أكثر من قيمتها يوم الفسخ فما نقص قبل الفسخ كان مضموناً عليه ولا ينقصها ، وان كانت قيمتها حين الفسخ أكثر فقد رادت القيمة وهي في ملكها فلا ينقصها .

[وفيه] أولاً ان القيمة السوقية عبر مضمونه بحال ، ولمتحه هو قيمة يوم التلغ لتعلق حق الاستعادة في العين ما دم لم يوجد ، فمع تلغها بتعلق بقيمتها في ذلك اليوم .

وثانياً به يمكن استعداده كون لغيره بقيمة يوم لدفع اليه . من صحيح (٢) علي بن جعفر ، عن حميد ، عن أبيه ، ان علياً عليه السلام قال : في الرجل يتزوج امرأة عبي وصيف ، ففكر عده ، ويريد ان يطلقها قبل ان يدخل بها ،

(١) الوسائل ، ج ٤٨ من أبواب المهور حديث ٨

(٢) الوسائل ، ج ٣٤ من أبواب المهور حديث ٢ .

قال (ع) عليها نصف قيمته يوم دفعه اليها ولا ينظر في زيادة ولا نقصان (بتقريب)
ان عدم النظر الى الكبر الذي هو سب زيادة القيمة ونقصها يقتضي عدم النظر الى
ترقي القيمة السوقية أو نزلها قبل ذلك وبعبارة .

وان كانت العين باقية في يدها فان نقص عيها أو صاعها مثل غور الدابة أو
سباك الصعة فيه اقول :

١ - ما عن الشيخ في المصنوع وهو ان الروح سحر من الروح بخ نصف القيمة
سليماً وبين احد نصف العين من غير ارش .

٢ - ما عن القواعد والمساكن وهو الروح بخ نصف العين ونصف الارش

٣ - ان النقصان ان كان فعلها أو فعل الله سبحانه فكما تقدمه لشرح ، وان كان
بعض الاجسي لم يكن له سبيل على المهر وصاحبها نصف القيمة يوم الفسخ .

و لاحق ان يقال ان مقتضى القواعد هو القول الثاني وان عين نصفها تدخل
في صاحبها دائماً ووصفاً ، وحيث ان المبيع بذلك لا يخرج العين عن حقيقتها ، فلا بد
من رد نصف العين بمقتضى الآية الكريمة وحيث ان الوصف في صاحبها فلا بد من
الارش ، ولكن يمكن استعادة ان الواجب هو نصف قيمته يوم الدفع اليها من صحيح
علي بن حمزة المتقدم ، وان عدم النظر الى الكبر الذي هو سب زيادة القيمة أو نقصها ،
يقتضي عدم النظر الى كل صفة تحدثت في العين اقتضت رددها أو نقصها ، وبها
توجب الاستيفاء الى القيمة على الوجه المبرور فيكون المدارج في رد نصف العين ،
على بقاء العين غير متغيرة بشيء يقتضي زيادتها أو نقصها ولا بالقيمة وقت
النقص كما تقدمه صاحب الحواهر ، وبه يظهر ان المراد من قوله تعالى «نصف
مقرضتم» نصف العين وبما فيها كما يظهر ان الواجب رد نصف القيمة لا قيمة النصف
وان الواجب قيمته يوم الدفع لا الاقل .

وان كانت العين باقية في يدها ورايت فان كانت الزيادة بعشر القيمة السوقية
كان له نصف العين قطعاً او لا ينظر الى القيمة مع بقاء العين على حالها التي بها يتحقق
نصف مقررتم ، وان كانت الزيادة منفصلة كالولد والنس ونمرة الشجرة ، فهي
للمرثه - ما شاء على ما هو المشهور المصنوع من ملكها المهر كملاً بمجرد العقد فواضح

وأما على القول الآخر فلموثى عند المتقدم وموثقه الآخر (١) قست لابي عبد الله (ع) رجل تزوج امرأه ومهرها مهر اوراق اليها عمن ، ورفيقا فولدت عندها طفلها قبل ان يدخل بها قال (ع) ان كان ساق ليها ماساق وقد حملت عندها فلها نصفها ونصف ولدها وان كن حملت عنده فلا شيء له من الاولاد ، وأما صحيح ابي بصير الذي توهم دلالة عني كونه لهما مشتركا بينهما فقد مر في صدر البحث الجواب عنه وعرفت به اما ظاهره في غير ذلك او محمول عليه .

وان كانت الزيادة متصلة كالسمن وكسر الحيوان وقضارة الثوب وصنعه وتعلم الصنعة وما شاكل فالمشهور بين الاصحاب ان له نصف قيمة العمن من دون الزيادة فلا تجزى المنة على دفع العمن ، جازما ولا يعوض ، وينهده مصدا الى صحيح علي بن جعفر المتقدم ، قوى السكوني (٢) عن ابي بصير المؤمنين (ع) في رجل يتزوج المنة عني ونصف فيكر عندها ويريد او يقص ويريد ان يطلقها قبل ان يدخل بها ، قال (ع) غيبها نصف قيمته يوم دفعه اليها ولا يسطر في زياده ولا نقصان وبحومها ، غيرهما - لما عرفت من ان الاستعداد مهما ان المدر في رد نصف العمن عني بقاء العمن عبر تغييره شيء يقتضي زياده قيمتها ونقصانها والا فالقيمة وقت انقص - وعن الشيخ في المسوط ان له الرجوع بنصف العمن مع زيادتها لقوله تعالى فمصف ما فرستم ، وأورد عليه الشهيد الثاني (قده) بأن الزيادة ليس مما فرض فلا تدخل في مدلول الايقونات عنه سيد لمدرك بان العمن مع زيادة التي لا يميز يصدق عليها عرفا انها المروضة فصوله الاية الشريفة ، وانما قل ما ورد الشيخ لا يخلو من قوة - اقول بعد ما عرفت من دلالة الحزن وعمرهما عني احكم بالانتقال الى القيمة لوجه لما افاده الشرح اصلا .

ثم ان المشهور بين الاصحاب انها تحجز بين دفع نصف لعين المضمحل على الزيادة وبين بدل نصف القيمة مجردة عنها - وعلمه في محكي المسالك بان المع عائد اليه واصل جمع في العين عملا بظاهر الاية وانما مع بطلان حقها بها الذي لا يمكن

فصله إذا سمحت بدله رآل المانع انتهى ، أقول ظاهر تحريرين تعين القيمة عليها ، ولكن الظاهر تسالمهم على حوار دفع العين ولعله بصيغة ما فاداه الشهيد بكمي في الحكم بذلك .

حكم ما لو أبرأته من المهر ثم طلقها قبل الدخول

ثم ان تمام الكلام في هذا المقام بالبحث في مسائل - الاولى لو أبرأته من لصدق ثم طلقها قبل لدخول رجع نصفه اليها كما هو المشهور من لأصحاب . وعن الشيخ في بسوط والمصنف في الفوائد وبعض آخر احتمال عدم رجوعه عنها بشيء - والاول أظهر ، لصحيح (١) شهاب بن عبيد بن عبيد الله (ع) عن رجل تزوج ثم رآه على ألف درهم فبعث بها اليها فردتها عليه وورثتها له فقلت ما فيك اربع مئ في هذه الألف هي لك فتلقها من ثم طلقها قبل ان يدخل بها قال (ع) لا شيء له وورثه عنه حسنة درهم وبخوة غيره - فان ثلث المصروف في هذه المهر والمهر ولا اشكال ولا كلام في الحكم فيها - اما الكلام في صورة الأبرأ قبل المهر (٢) مداعة قال سئلته عن رجل تزوج جارية او تسع بها ثم حسمه من صداقها في حل يجوز ان يدخل بها قبل ان يعطى شيئا قال نعم اذا جعلته في حل فقد قصصته منه وان حلاها قبل ان يدخلها ردت المهر على الزوج نصف المصداق ومعه لا يصح الى ما استدل به بقول ثانی بأنها لم تأخذ منه مالا ولا قبلت له المصداق لاسحالة ان يستحق الانسان شيئا في دمه نفسه فلا يتحقق نقله اليه ولا ايلقته عليه لانه لم يصدر منها الا رالة متحققة في دمه وهو ليس ثلاث عليه فلا وجه لصحانها - فانه اجتهاد في مقابل لص - مع انه يمكن ان يقال ان الأبرأ نفسه تصرف في المهر يقتضي فراع الدمة منه وسقوطه وذلك كاف في ايجاب نصف بدله (واما) الحوار عنه فانه لا مدع من لاثرام بان لزوج يملك ما في دمة نفسه وتسقط لان الملكية من الامور الاعتبارية وهي حيف المؤونة فلا مانع من اعتبار مالكية الانسان ما في دمة نفسه (مغير صحيح) د الأبرأ ليس بملك - مع ان الملكية من الاعتبارات ومع عدم ترتب الاثر عليها يكون لو

لا يصدر من بحكمه من قبل نائرها في المقام السقوط - قلنا - ان لسقوط ن كان لاجل مذكراته من لغوة اعتبار الملكية فهو مانع عن الحثوث كالنفاء وان كان لكونه اثر تلك الملكية فبرده ان ثبوت الشيء لا يعقل ان يكون علة لسقوطه .

وهل الحجب به كثر - نظرا الى انه كالانراء والهة ويستحق عليها مقدار نصفه مضاعف لي ما حجبها به الذي بدلته له كما في الشرايع وغيرها - ام لا يستحق عليها شيئا من حجه انه في الانراء والهة تملك المهر قبل الطلاق على وجه يصادف وقوع الطلاق سوى تبدله عنها فيسحق عليها مقدار نصفه لتعديده - وادعى المخلع فلا يملك الروح من حيث الحجب لان تمام الطلاق والمعرض انه يوجب سقوط المصنف وبقاء ملكية المصنف الآخر لكونه قبل الدخول فيتعارض السان فان المخلع يوجب ملكية التمام والطلاق يوجب سقوط المصنف وحدها - اظهرهما الاول لانه في الحجب لا يعتبر كون ما حجب به مكل لها بل لو ظهر كونه ملكا لغيرها يكون هي صامدة له - وعليه فكان المصنف الباقي ملكا لها او للروح يكون الحجب صحيحا فيملك الرجل تمام المهر ان كان عنها وسقط عن دمه لو كان دها ويقع الطلاق صحيحا ولتعدد المصنف تكون الروحة صامدة له .

لو وهبته نصف مهرها مشاعا ثم طلقها قبل الدخول

الثانية لو وهبته نصف مهرها مشاعا ثم طلقها قبل الدخول والمشهور بين الاصحاب ان له تمام الباقي ولا يرجع عليها شيء ، وعن القواعد والمسالك احتمال الرجوع بنصف الباقي بعينه بقيمة المصنف من الموهوب - وعن المسوط احتمال الرجوع الى نصف الباقي ، واستدل للاول بانه يصرف الهة لي نصيبهما به بمعنى انه بالطلاق قبل الدخول ينمحض المصنف الباقي للروح لانه مصداق نصف ما فرصتم فلا يرجع عليها بالمثل او القيمة - ، واستدل للثاني بشيوع نصيبها لي نصيب الروح والروحة في تمام العين وشيوع المصنف الموهوب ايضا في تمامه فتعلق الهة بنصف كل من النصيبين فالمصنف الباقي نصفه وهو الربع بمرلة التالف لتعلق الهة به ونصفه باق ويرجع عليها بالربع ويقبه الربع واستدل للثالث بانه لما تعلق الهة

نصف كل من النصبين فهو ملك من نصها النصف وهو الربع وستمحل نصف نصيب نفسه وما بقى له النصف الآخر من نصيه وهو الربع .

اقول ان ذلك كله مبي على ما هو المشهور بينهم من ان الملكية المشاعة حقيقتها تنسك المالك بالملكية العامة الاستقلالية حصه معينة من المال اما لنصف او لثلاث او ما شاكل واما بناء على ما هو الحق من ان حقيقة الملكية الاشاعية عبارة عن الملكية لما قصه لتسم المال كما شيد اركانها في لجزء الثالث عشر من هذا الشرح فلا يتم شيء من ذلك فان الروحة ح تصرف في تمام المال ووهبه للرجل فيكون حكم هذه المسألة حكم الوهبة جميع النصف من الرجوع الى قيمة النصف او مثله (مع) ان جميع الوجوه المتقدمة موقفة على كون الميراث قبل اطلاق مالكة لنصف النصف واما على نقول المشهور لمصور من انها مالكة لجميع المهر والطلاق قبل الدخول يرجع لنصف فلا يتم شيء . بها لانه لا معنى ح لانصراف الهبة الى نصيبها منه ، ولا لتعلق الهبة بنصف كن من نصيبين - ويمكن ان يقال ان الاظهر هو القول الاول من جهة ان الميراث بعد الوهبة نصف المهر يكون مالكة لنصف المهر بالملكية المشاعة بالمعنى الصحيح ومع اذا اطلقها يشمل قوله تعالى نصف ما فرضتم - فانه بما يدل على رجوع النصف المثلث والنصف المثلث بق بحدله ولم يتغير ولم يخرج عن ملكها وبؤيد ذلك خبر (١) محمد بن مسلم عن الصادق (ع) عن رجل يزوج امرأة فامهرها ألف درهم ودفعتها اليها فوهبت له خمسمائة درهم وردتها عليه ثم طلقها قبل ان يدخل بها قال (ع) تردعاه لخمسين مائة الدرهم انما دفعها لاني ما كانت لي خمسمائة درهم فوهبتها له فوهبتها اي اهدته ولغيره سواء - فانه وان كان مبي هبة النصف المعروف لانه شمل لمقام عموم التعليل فتدبر حتى لاتأذي بالاشكال .

لو اعطاها عوض المهر شيئا فطلقها قبل الدخول

الثالثة اد اعطاها عوض المهر متاعا او عقارا او حيوانا او غير ذلك مما هو ليس من افراد الكلى المسمى في العقد - كان ذلك وفاء لو قلنا انه معاوضة مستقبة - او بغيره ذلك مثلا بما في دمه ثم طلقها قبل الدخول - . فعلى الشريعة وغيرها كان له الرجوع بصف المسمى دون العوض - والظاهر ان مراد القوم بذلك هو الرجوع الى نصف مثل المسمى او قيمته دون نصف نفس المسمى و بما عروا بذلك لان محط نظرهم في هذا امرع الى ما ليس له الرجوع الى نصف العوض ، وكيف كان فهو لا يرجع الى نصف العوض لكونه عوض لمهر لا بصفه ولا الى نصف المسمى لانتقاله اليه بالمعاوضة المحددة فيكون بها كالعين البالغة و الموهوبة له او لغيره - وشهد بذلك كله بصح صحيح (١) الفصل قال سئلت ابا عبد الله (ع) عن رجل تزوج امرأة فبدرهم وعطاها عبداله آتقا ووردا حرة نصف درهم التي صدقها قال (ع) اذا رصيت بالعد وكانت قد عرفت فلا بأس اذ هي قصت الثوب ورصت بالعد فبت فان طلقها قبل ان يدخل بها قال لا مهر لها وترد عليه خمسة درهم ويكون العدله - ولو كان المدفوع اليها ميعا من لكلى الذي جعله مهر لها ورصيت به فطلقها قبل الدخول - فهل يرجع بنصف الميعب بدون الارش - او معه - م يرجع بنصف قيمة الصحيح - وحوه والحق ان يشترط ان الشيء بالمعيب لا يخرجه عن كونه فردا للكلى فاحدها به لا يخرجه عن كونه المفروض فشملة قوله تعالى ونصف ما فرضتم . غاية الامر ان كانت المهرته هائلة بالمعيب ورصيت به بدون الارش او معه واحده لا بد من ردها بنصف رثن المعيب وان كانت جادلة لشيء عليها غير نصف المعيب وعلى التقديرين لا يكون احدها للمعيب لمعاوضة بين المهر والمأجود كي يصح الرجوع الى نصف لمثل او القيمة من هو حد للمهر معه - اللهم لا ان يقال ان المهر هو الكلى الصحيح غير لمطلق على المعيب فلا محالة يكون احد المعيب مع العلم بالمعيب نعم وان المعاوضة - فهو طلقها قبل الدخول لا وجه للرجوع الى المسمى لانتقاله عنها ولا الى العوض لعدم

كونه مهرا بل يرجع الى نصف المثل أو لقمة . وان كانت حادثة بالغيث فالعاقبة الحديدية غير متحققة ولا يكون احدهما بعنوان الوفاء فهو باق على ملث الروح بتعامه وتملك المرأة نصف المسمى في دمة الروح ولا شيء عليها سوى رد لما حودسها به ولهما ان يراضا باحد نصف المحب بدون الارش او معه وفاء عما في دمة الروح وهذا هو الاظهر .

العفو عما تستحقه المرأة

الرابعة - ان عود النصف الى الروح لو طلقها قبل الدخول - اما هو فيما اذا لم تعف الروح عنه لنصف الباقي لئلا يفت بصير لجميع لروح، ويشهده مصافا الى عدم الخلاف فيه والى عموم دليل (١) لسلطة على التصرف في المال كيف شاء المالك قوله تعالى (٢) «الا ان نعمون» وبخصوص كثير قد فلو كان الصداق دينا أو عينا وقد تلعت في يد لزوج صح عفوها بسلطه ولا سقط ولا ير - بل عن بقو عدو كشف اللثم والهبة بل عن المسالك والمليك - ولا اشكال فيما لو اريد من لعظ الهبة والتملك الابراء اما الكلام فيما لو اريد منهما معا لئلا لو تعلقا بالعين على ان يكون الابراء تبعاً لذلك (وقد اشكل) في صحته - نارة - بان الكلى في الدمة معصوم لا يصلح لقيم صفة الملكية التي هي صفة وجودية الا فيما دل عليه دليل بالحصر - و اخرى - بان الانسان لا يملك ما في دمة نفسه لاستلزامه تسلط الانسان على نفسه ، ولا يعقل ذلك لان المسلط والمسلط عليه متصانان و التصانف من اقسام التفاضل فكيف يمكن اجتماعهما في واحد - وثالثة - باعتبار القصد في الهبة وهو لا يمكن في الدين ، (وفي لكل نظر) - الاول - لان الملكية ليس من الموجودات الخارجية كي لا تعقل تحققها لا في الموجودات الخارجية بل هي من الاعتبارات والاعتبار لا يحتاج الا الى طرف في اقل الاعراض وهو كما يكون عينا خارجية يمكن ان يكون كليا في الدمة - بل ربما يكون المالك كليا ككلى العقير والسيد في باب الركاة والحمس - واما انبي فلعدم المحذور في تسلط الانسان على نفسه

(١) البحار ج ١ ص ١٥٤ الطبع القديم ج ٢ ص ٢٧٢ الطبع الحديث

(٢) البقرة آة ٢٣٨

أد ليس كل ما هو من أقسام التصانيف من انحاء التنازل بل ما كان بينهما معاير في الوجود كدعوية والمعلوليه منها - والأل فالعالمية والمعلومية والمحبة والمحبوبة من أقسام التصانيف وليست من انحاء التنازل وتختص في شخص واحد وبحسب الإنسان نفسه ويعمم نفسه - والسلطة من هذا القبيل فان معها كون لشخص قاهر على شخص وكون العبر تحت اختياره وبر دته وهذا المعنى يمكن اجتماعه في شخص واحد وحده سلطة لآسان على نفسه من عبي مرتبة السلطة كيف وقد ورد « الناس مسطرون على انفسهم » ولم يستشكل حد في عدم معقولته - وما ثالث ، فلما في الحر السابق - داجعته في حل مه فقد قصته ، ولكن قد عرفت ان تملك لآسان مد في دمة نفسه فيه محصور لروم كون الملكية بلا اثر فراجع ما ذكرناه - فالأظهر عدم صحة لفظ الهبة والتمليك دا اريد بهما معاً - نعم لو اريد بهما الاثراء والاستقاط لا محذور فيه .

ولو كان الصدق عيباً صح بفسط الهبة والتمليك وبحوهما مما يقوم مقامهما ، وهل يصح بفسط العفو كعاقب المسود و لحرير بلاءه الكريمة (١) - لا نفعون - بطراً الى مجيء العفو بمعنى العطاء كعاقب لعين و لمسوط وعن المسالك ان الله قوله تعالى (٢) « ويسألونك ماذا ينفقون قل العفو من مال » في الفصل من الاموال التي يسهل عطفها وقوله (٣) « حد العفو » اي حذما عطاك من ميسور اموالهم ولا تشدد عليهم ، ثم لا يصح لعدم مجيء العفو بمعنى العطاء ولم يرد من العفو في لا يبين العطاء - بل من المال الر بدو ستمد لعطاء من الاتفاق ، وعلى فرض تسليم استعماله فيه في موضع لا ريب في كونه خلاف الظاهر - والمرد بالعفو في الآية الكريمة ليس لفظه بان يقول المرأة عفو بل المراد به اسقاط الحق من الدين او العين مطلقاً بطر قوله تعالى (٤) « و تسريح باحسان » حيث ان المراد به ليس لفظه كنى بصح إطلاق به بل معناه وجهان طاهرهما الاول لان اسرع في موارد استعمال هذه لعدة بوحسب الاطمينان بكونه للاعم من ما يتعلق بالدين خاصة .

(١) البقرة آية ٢٢٨

(٢) البقرة آية ٢١٩

(٣) الاعراف آية ١٩٩

(٤) البقرة آية ٢٢٩

عفو من بيده عقدة النكاح

الخامسة : أو عفى من بيده عقدة النكاح عن النصف الذي يصير تمام المهر لروح بلا خلاف ولا اشكال في الجملة، للآية الشريفة (١) «وانطلقوهن من قبل ان تسموهن وفقدن صمتهن» فربما فصفت ما فرضتم الا ان يعفون أو يعفو الذي بيده عقدة النكاح « ومقتضى اطلاقها كاطلاق اكثر، المنصوص الواردة في تفسيرها الا اني بعضها هو جو رعو من بيده عقدة النكاح عن تمام النصف الثاني (واما) المنصوص الدالة على انه ليس له ذلك كمرسل (٢) الصدوق فالروفي حر آخر ياخذ بعضا ويدع بعضا وليس له ان يدع كله ، وصحيح روضة (٣) عن الصادق (ع) عن الذي بيده عقدة النكاح فقال (ع) الولي الذي يأخذ بعضاً ويترك بعضاً وليس له ان يدع كله ويحرمها غيرها (فمعارضه) بما دل على انه ذلك كحبر (٤) محمد بن مسلم عن النضر (ع) في قوله تعالى الا ان يعفون أو يعفو الذي بيده عقدة النكاح قال هو الذي يعفو عن الصادق أو يحط به منه أو كله ويحرمه غيره ، ولكن حيث لا يمكن الجمع بينهما فلا بد من الرجوع الى المرححات وهي تقضي تقديم المنصوص الاول لكون منصوبها مشهوراً بين الاصحاب بل في الحدائق ربما طهر من المسود والبيان ومجمع البيان والروسي في فقه القرآن دعوى لاجماع عليه ، وعلى ذلك فلا يصح الى ما قبل من استبعاد هذا التفصيل بان يكون له العفو عن البعض دون الكل خصوصاً مع نصريح بعضهم بعدم الفرق في البعض بين القليل والكثير المقضى لحوار المعوم مع ابقاء شيء من المهر وان قل ، وبها يفيد اطلاق الآية والمنصوص فما افاده المشهور اظهر .

ثم انه هل يعتبر المصلحة في عفو من بيده عقدة النكاح و عدم المصلحة - عفى القول باعتبار احدهما في تصرفات الولي كما عن الحلبي والنصف في المحتل والمحقق - ام لا تعتبر كما هو ظاهر المشهور بل قد ادعى عليه الاجماع - وجهان (ربما يقال) اظهرهما ، الاول لاطلاق ما دل على ذلك في مطلق تصرفاته عفى القول به (وفيه) انه يترجم

(١) البقرة آية ٢٣٨

(٢) الوسائل ، باب ٥٢ من ابواب المهور حديث ٢

(٣) الوسائل ، باب ٨ من ابواب عقد النكاح وأولياء العقد حديث ٢

(٤) الوسائل ، باب ٥٢ من ابواب المهور حديث ٤

فيه ح حمل الابه والنصوص على العرد المأذر وعلمه فلا يظهر هو الثاني
ثم انه وقع الخلاف في تعيين من بيده عقدة النكاح فالشهور بين الاصحاب
هو الأب والجد - وعن المذهبية ريادة لاح - وعن المذهب أو من نوايه لامرته عقدها -
وعن العامة انه الروح - والاطهران المراد به من له الولاية على العقد والسلطة عنه
اما يجعل من الله تعالى كالأب والجد أو ما عطاها إياه كالأبوين المقصود. لاحظ نصوص
كتاب الصحيح (١) عند الله سنن عن الصادق (ع) لبيده عقدة النكاح هو ولي امرها،
وصحيح (٢) ربيعة عنه (ع) عن الذي بيده عقدة النكاح (٣) الولي بيده يأخذ
بعضا ويركض بعضا وليس له مدع كله - ونصوصها نصوص حر وهذه النصوص محتصة
بالولي الأحمري، وهناك نصوص حر مخصصة لحكم لاح وهي ما بين ما هو مطلق
كمحسن (٣) الحلبي عن أبي عبد الله (ع) في قول الله عز وجل وانكحوا من قبل ان تسموهن
وقدر صتم لهن فريضة نصف ما فرضتم لان يعقوبان ويعقوبان بيده عقدة نكاح - قال هو
أب أو الاح أو الرجل يوصي اليه والذي يجوز مره في مال امرته مبيع لها
ويشتري فاد عما فقد حار - ورواه ابو بصير وسامعه عنه (ع) ونحوه صحيح (٤)
ابي بصير ومحمد بن مسلم عن أبي جعفر (ع) - وبين ما هو مقيد له ما اذا كان لاح
وصيا أو وكلا - كمرسل (٥) ابن أبي عمير عن الصادق (ع) في حديث في قوله تعالى
لا ان يعقوبان او يعقوبان بيده عقدة نكاح يعني لأب والدي بكونه لمرته ونوايه
امرهما من اح أو قرينة وغيرهما. وحر (٦) سحاق بن عمر عن جعفر بن محمد عليهما السلام
عن قول الله الأال يعقوب قال (ع) المرته يعقوب عن نصف الصدق قلت أو يعقوب الذي بيده
عقدة النكاح قل (ع) يوها اذا عم حار ونحوها اذا كان بقيم بها وهو القائم عليها
فهو بمرلة الأب يحجور له واد كان لاح لا يسم بيا ولا يعوم عليها لم يحجر عليها امره -
والجمع بينهما يقتضي السوء على ن للاح الذي بيده امرها لتوصيه أو الو كالة ليعقوب

(١ - ٢) الوسائل باب ٨ من أبواب عقد النكاح حديث ٢ - ٣

(٣) الوسائل باب ٥٢ من أبواب المهور حديث ١

(٤) الوسائل باب ٨ من أبواب عقد النكاح حديث ٤

(٥) الوسائل باب ٧ من أبواب كتاب الوكالة حديث ١

(٦) الوسائل باب ٥٢ من أبواب المهور حديث ٥

وليس لغيره ذلك .

فالمخصص من هذه المصروفات المراد من بيده غفده اسكاح هو الأعم من الأب والأم ومن يجوز امره في مال المروثة وكأحها كائناً من كان - وقد مر الكلام في بيعت أولياء العقد في من له تولاه على كسح الصغيرة أنه هل للنوصي والأخ ذلك أم لا - وببهاك ما يحل عليه حذر مثل هذه المصروفات في جمع ولا حاجة إلى الأعادة

بيان ما يستقر به المهر

لمبحث الثاني فيما يستقر به المهر وهو مورد ذكر في طي مسائل ، الأولى لأحلاف ولا إشكال في أنه لا يزوج قبل العقد إلا أو دبر الاستقر المهر وعن بروضة وغيرها لإجماع عنه - وشهد به فولدت في أبي الآية التقدمة - ما لم تمسوهن المتفق على أنه بمعنى الوطء - ومصروف من الزينة في صحيح (١) عبدالله بن مسعود عن أبي عبد الله (ع) إذا دخله وحب العسل والمهر والعدة . وفي صحيح (٢) الحلبي عنه (ع) إذا نفق المنة فإن وجب المهر والعدة والعسل - وفي صحيح (٣) حماد بن عيسى عنه (ع) إذا التفأختان وحب المهر والعدة والعسل . وفي حبر (٤) دود عنه (ع) إذا ولحه فقد وجب العسل ولجلده ولرجله ووجب المهر . وفي حبر (٥) نرس بن يعقوب عنه (ع) لا يوجب المهر إلا نوقاع في الفرج - وفي (٦) صحيح محمد بن مسلم سئلت أبا جعفر (ع) متى وجب المهر فقلت (ع) إذا دخل بها إلى غير نسكهم من مصروف ومقتضى اصطافها عدم الفرق بين الدخول بها فلا أودرا ، كما أنه مقتضى اصطافها عدم الفرق بين الأنزال وعدمه .

وهو يجب للمهر وسبقه بالخلو له ثم بحث لا مانع من لوطء وغيرها أم لا يجب إلا أن لوطء فهو حلالها واستمع بها دون الوطء ثم طلقتها لا يجب عليه إلا نصف المهر قولاً ، المشهور بين الأصحاب هو الثاني - وعن خلاف شيخ حكمة الأول عن قوم من أصحابنا وسب إلى الصدوق بصاً ، ولكن الظاهر إرادة الجميع الحكم

بوجوب لمهر عليه عني فذهب الحال وان لم يكن دخل به لاجل للمهر ثم نقضوا يريد من النصف كما صرح بذلك في محكي المهاييه وحكى عن ابن التروح والكيدي واسمي عمير وغيرهم .

وكيف كان فيشهد لعدم ثبوت تمام مهر بالحلوة حمته من المصوص ، كموثق (١) يونس بن يعقوب عن سي عبد الله (ح) عن رجل تزوج امرأة فأغلق بابا ورجى سرا وليس وقيل ثم طلقها بوجوب عليه الصديق قد (ع) لا بوجوب الصديق الا الوقاع - وصحيح (٢) زرارة عن أبي جعفر (ع) عن رجل تزوج حارة لم تترك لا يجامع مثلها أو تزوج رثاء فادخل عليه طفلة ساعه رجب عنه قال (ع) هاتين ينظر اليهن من يوثق من النساء فان كن كما دخلت عنه وان لها نصف الصديق لذي فرض لها ولأعده عليهن من الحديث وبحولها غيرها - منها المصوص بحضره لوجوب تمام لمهر بالوطء لتقدمه - وروى المصوص (٣) نواردة في لعين الدالة على انه ينظر الى سه فان وقع به ولاصح بكاحه ولها نصف المهر ، والمصوص (٤) الدالة على انه اذا حلها ونصداق عني عدم طوطء لا يصدق دا كما متهمين معسة بانها تريد ان تدفع المذبح عنها ، ويريد هو ان يدفع المهر عن نفسه بل هذه المصوص تشهد به اذا كانت للحلوة موجهة لمهر لما صبح هذا التعليق الى غير تلكم من المصوص الواردة في الأبواب لسفره .

ورائها مصوص - كموثق (٥) محمد بن مسلم عن أبي جعفر (ع) عن المهر متى يجب قال (ع) اذا رجعت الستور واحيف الباب وقال امي تزوجت امرأة في حياة امي عني بن الحسين (ع) وان نفسي صاف اليها لمي ن فلما ان دخلت عليها قدمت اليها بكساء كان عني وكرهتها وذهبت لأخرج فقامت مولاة لها فأرجح الستور واجاعت الباب فقبضه قد وجب الذي تريد بن ، وصحيح (٦) الحسيني أو حسنه عن

(١) الوسائل ، باب ٥٥ من ابواب المهور حديث ١

(٢) الوسائل ، باب ٥٧ من ابواب المهور حديث ١

(٣) الوسائل ، باب ١٤ من ابواب الميوت والتدليس .

(٤) الوسائل ، باب ٥٦ من ابواب المهور

(٥) الوسائل ، باب ٥٥ من ابواب المهور حديث ٢٠٦ .

الصدق عن رجل يطلق المرأة وقد مس كرشها منها لا انه لم يجمعها اليها عده
 قات (ج) تنى ابو جعفر بذلك فقال له يوه علي بن الحسن اد اعلى بنا وارحى سترأ
 وحب المهر و لعدة، وحر (١) رارة عن ابي جعفر (ع) اد تروح الرجل ثم خلاها المرأة
 وعلق عليها بنا أو رحي سر ثم طلقها فصدق الصدوق وحلائه بها دحول
 ونحوها غيره .

وقد جمع اصحاب من انطاعين - بحمل الطائفة ثمانية على رادة ان الحنوة
 كناية عن الدحول بها وان يظهر من هذا العمل وقوع لدحول لوجوب الشتره عن
 الدس ، ويشهد به اجمع الصووص نداله على انها لا يصدقان في ادعاء عدم بوطه
 معينة بانه يريد هو ان يدفع المهر عن نفسه لاحط حر (٢) ابي بصير قلت لابي عبد الله (ع)
 رجل يروح المرأة فرحى عليها و عليه الشتر وعلق الباب ثم يطلقها فتسأل المرأة
 هل تارك فقول ما تاتي ويشت هو من انتها فيقول لم آتتها فقال (ع) لا يصدقان وذاك
 انها تردن تدفع بعد عن نفسها ويريد هو ان يدفع المهر عن نفسه ونحوه غيره ،
 وايضاً يشهد به ما في دليل حر (٣) زراره ، المتخصص لقصة ترويح ابي جعفر (ع) - فها
 رجعت لى بي فاحترته بالامر كيف كان فقال انه ليس بها عليك لا لصف يعني
 نصف المهر - فانه يعلم من ذلك ان قوله في صدر الحروي في الصووص لآخر المتضمنة
 لهذه لقصة ، ان الذي تريد ان اريد به انه يجب المهر بحسب طاهر الحال لافي
 الواقع ونفس الامر - وايضاً يشهد به ما عن (٤) بن ابي عمير اختلف الحديث في ان لها
 لمهر كمالاً وبعضهم قال نصف المهر وان ، معنى ذلك ان لو اتي بها يحكم بالظاهر اذا
 اعلق الباب ورحى السر وحب المهر وما هذا عليها اذا علمت انه لم يمسها فليس لها
 فيما بينها وبين الله الا نصف المهر ، واما قوله (ع) في حر زراره المتقدم وحلائه
 بها دحول فلا يسمع عن هذا الحمل ، فقد ظهر بما ذكرنا ضعف ما في الحديث من الاشكال

(١) الوسائل ، باب ٥٥ من ابواب المهور حديث ٣

(٢) الوسائل ، باب ٥٦ من ابواب المهور حديث ١

(٣) الوسائل باب ٥٥ من ابواب المهور حديث ٧

(٤) الكافي ج ٦ ص ١١٠

على هذا الجمع بان ما تنص قضية تزويج ابى جعفر وجبر رزاره لانطلاق هذا لحمل وان ابتعن كون هذا الجمع عرفا فتعين طرح الطائفة ثانيا لمخالفتها لما هو المشهور بين الأصحاب و لكتب ولموافقتها للعامة لما روي عن (١) عمر بن الخطاب قال من ارخص سترا و علق دبا فقد وجب عليه لمهر مدهن ان جاء الفجر من قبلكم وقد ذهب اليه ابو حنيفة وكثير من العامة لهذه الرواية .

وعن ابن الجبير اخبار قون رابع في المسألة وهو وجوب المهر بالجماع في غير الفرج والنقبيل وسائر انواع الاستمتاع اذ كان بلد والامر بالملاعبة ، وفي الجوهر فلم يجعله في هذه النصوص ما يدل عليه ويمكن ان يكون قد اجمعه من النصوص بدالة على قيام بحولك مقام الوطء في حرمة مملوكة الولد على الوالد وبالعكس باعتبار ثبيل ذلك مسرلة لجماع - ولكن ذلك يتوقف على حجية القياس - ولم تحصل مما ذكره ان الحلوة والاستمتاع غير الوطء لا توجب المهر .

الكيفية يستقر المهر بارتداد احد الزوجين كما تقدم الكلام فيه مفصلا .

في موت أحد الزوجين

الثالثة في استقرار المهر بموت أحد الزوجين قبل الدخول اقول - ١ - انه يجب بموت كل واحد منهما قبل انه اشهر الأفعال - ٢ - انه لا يستقر بموت واحد منهما قبل حكم موت أحدهما حكم الطلاق بسبب ذلك الى حذوه من القدماء والمتأخرين بل قبل انه المشهور بين قدماء لطائفة - ٣ - انه يستقر بموت الروح وحكم موت لروحة حكم الطلاق - ومشا الاختلاف اختلاف النصوص فانها على طوائف .

الأولى ما يدل على انتصاف لمهر بموت كل منهما قبل الدخول - كموقوف (٢) عبيد بن ريرة قال سألت ابا عبد الله (ع) عن رجل تزوج امرأة ولم يدخل بها قال (ع) ن هكت أو هلك أو طلقها ولم يدخل بها فلها النصف وعليها العدة كملأ ولها الميراث - وصحيح (٣) رزاره قال سئمت عن المرأة تموت قبل ان يدخل بها او يموت الروح قبل ان يدخل بها قال (ع) ايها مات فللمرأة نصف ما فرض لها وان

(١) الخلاف ج ٢ ص ٤١٨ كتاب الصداق .

(٢-٣) الوسائل ، باب ٥٨ من ابواب المهور حديث ٧-٣ .

لم يكن فرض لها فلا مهر لها ونحوه غير هذا

الثانية - ما يدل على انتصاف الميراث لموت الزوج - كصحيح (١) محمد بن مسلم عن أحدهما (ع) في الرجل يموت وتحنه امرأته لم يدخل بها قال (ع) لها نصف المهر ولها الميراث كاملاً وسلبها بعدة كاملة - ونحوه صحيح (٢) عبد الرحمن والحسين ومحمد وموثق (٣) عبد وحيد (٤) وعرف من الأحبار المدعى حد التوثر الثالثة ما دل على أنه لا ينصف المهر بموت الزوج قبل الدخول - كحضر (٥) سليمان بن خالد قال سئل عن لموفا عنها زوجها ولم يدخل بها فقال (ع) كان فرض لها مهر فيها مهرها وعليها المدة ولها الميراث وعدتها ربعة أشهر وعشر أو أن لم يكن فرض لها مهر فليس لها مهر ولها الميراث وعيها العدة وحضر (٦) الكناشي عن أبي عبد الله (ع) إذا توفي الرجل عن امرأته ولم يدخل بها فيها المهر كله أن كان سمي لها مهر أو سهمها من الميراث وإن لم يكن سمي لها مهر لم يكن لها مهر وكان لها الميراث ، وصحيح (٧) الحسين عنه (ع) في لموفا عنها زوجها ولم يدخل بها أن كان فرض لها مهر أو مهرها الذي فرض لها ولها الميراث إلى أن دل و إن لم يكن فرض لها مهر أو فلا مهر لها وعيها العدة ولها الميراث ، ونحوه صحيحه (٨) الآخر وحضر (٩) زرارة وأبي بصير ، وصحيح (٩) منصور بن حازم سألت أبا عبد الله (ع) عن الرجل يتزوج لميرثه ويموت عنها قبل أن يدخل بها قال (ع) لها صدقها كاملاً وتورثه لحديث الرابعة - ما يدل على عدم الانتصاف لموت أحد من الزوج والروضة كحضر (١٠) منصور بن حازم قلب لأبي عبد الله (ع) رجل تزوج امرأة وسمى لها صداق ثم مات عنها ولم يدخل بها قال (ع) لها مهر كاملاً ولها الميراث قلت إنهم روي عنك أن لها نصف المهر قال (ع) لا يحيطون على أنها ذلك للمطقة - بتقريب المورده وإن كان موت الزوج لكن المسعد من حصر التنصيف في المطقة قبل الدخول هو عدمه في غيرها مطلقاً .

أقول أما بالنسبة إلى موت الزوجة فالمصوص متفقة على التنصيف إذ ليس في المصوص ما ينوهم دلالة على عدم التنصيف لأحر منصور ، لتقريب المتقدم ويدهمه

(١-٢-٣-٤) الوسائل ، باب ٥٨ من أبواب الميراث حديث ١-٤-٦-١١

(٥-٦-٧-٨-٩-١٠) الوسائل ، باب ٥٨ من أبواب الميراث حديث ٢٠ إلى ٢٤

ان المحصر صافي بالنسبة الى موت الروح الذي هو المسئول عنه ، والاستدلال له بما دل على ثبوت المهر بالمقد ويستصح كما عني لحلى عبر تام - للروم الخروح عنه بالصوص المتقدمة الدالة على النصف بموت لروحة فلا يسعي التوقف في انتصاف امهر بموتها - واما بالنسبة الى موت لروح ولطائعتان لاوليتان متفتتان على النصف وهو لا خبرنا تدلان على عدم النصف ولا يصح الجمع بينهما بحسن لا خبرتين على الاستصحاب كما عني لشع «ره» اقدم كونه جمعا عرف .

وما هذه المحقق البردي من ان يرجح بحسب الدلالة لمادل على عدم النصف مطلقا لان قوله (ح) في خبر مصور لا يحفظون عني بمادلت المطلقة بمذلوله المطبقي متعرض بحاج خبر النصف ودال على انها غير مطابقة للواقع فيكون هذا الخبر حاكما على تلك الاحاد ولا ينفي محال للمدرسه كي يرجع الى مرجحات الصدور وجهته - وقال في بوضيح حكومه عليها بالمراد به بعد لقطع بصدور مصور بثلث الاحاد عنهم انهم لمكان عنيهم عن لرائي لحاليو لعدا المكنونه حدث لهم من الاحاديث لا يتمير بهم ما يكون من حديثي صادرة على نحو الحد في مقامين لاحكام الوقيمة عما يكون منها صادرة عني نحو لثقة فيروون عني ما معوه مى كانوا ما كان (برد عليه) او لا ما تقدم من عدم دلالة على عدم النصف بموت الروح وتمامه في موت الروح خاصة وثانيا ان هذا ليس جمعا دالالا ولا يكون من الحكمه من هو جمع جهني عينة الامر لدليل خاص - وثالثا انه قد نقل جملة من الاصحاب ان جمهور العامة على القول في هذه المسألة بوجود المهر كاملا - ويؤيده ما عني كتاب - بايع الاحكام بعد لنقل مدتهم الاربعة متفقة كتاب أو مختلفة - قال وينتصر للمهر كله بالوطء ولو حرام وموت احدهما لا يسهاء لعقد به ان يبي - وروى ان صدر حجر مصور بكاره (ع) الرويات الدالة على لنصف وحيث يطعن بصدور مصورة عنه (ع) فلا بد وان يحمل هذا الخبر على ما صرح به (ع) قال (ع) على ما رواه مصور بن حارم (ا) ما اجد احدا احدثه واني لا أحدث لرحل بالحدث فيتحدث به فاوتى فاقول اني لم اقله

وابحق ن يقال ان الرجح للصوص لنصف بموت الروح - او لا لما في لرياض

بل حكى عليه بعض المتأخرين الشهرة بين فضاء الطائفة - وعليه فالشهرة التي هي
 أول المرحجات مع تلكم النصوص - وثانياً ان المرحح الثاني وهو صدقات الراوي
 معها لأن روايتها اوثق واوسع وأكثر - وثالثاً لمخالفتها للعامه - ورابعاً لاعتقادها
 بالنصوص الكثيرة الواردة في الأبواب المتفرقة - منها - ما في (١) احتين اهديتنا
 الى احوين - ومنها - ما في (٢) الرجل يروح انه يتيم في حجره ومات الروح
 قبل الدخول لم يسمها - ما في (٣) علام وحاريه روحهما وليان - ومنها غير تلكم وقد حكوا
 عليهم السلام بتصنيف المهر في تلكم الأبواب بموت الروح قبل الدخول - هذا كله
 مضاف الى امكان حمل نصوص الجميع على اراده جميع ما تستحقه الميراث من المهر
 لا جمع ما فرض له (ويؤيده) ان ذلك حمل في مقابل من لم يسم لها المهر التي لا مهر لها -
 وتدل على ذلك من سمي لها مهر لها المهر ومن لم يسم لها المهر لا مهر لها وعليه فالجمع
 الدلالي بين النصوص ايضا يقتضي الساء على التصنيف ، فالمتحصل مما ذكرناه ان القول
 بالتصنيف بموت الروح ايضاً اظهر والاحوط المصلحة .

لو دخل الزوج قبل تسليم المهر كان ديناً عليه

ثم ان في المقام فرعاً من مسائل وهو ان المشهور بين الاصحاب انه اذا دخل الروح قبل
 تسليم ما في دمه من المهر لحال أو المؤجل او بعينه كان جميعه أو الباقي مهدياً على الروح ولا
 يسقط بالدخول سواء طالبت مدتها عنه أو قصرت طالب أو لم تطالب به - وعن التهذيبين
 حكاية لقول بالمفقوط بالدخول عن بعض الاصحاب وعن الصدوق والحلي وان
 احدث منه شيئاً قبل الدخول سقط الباقي الا ان توافقه على بقاء الباقي عليه دين .

ويشهد للاول مصاد الى عموم الأدلة الدالة على وجوب اداء المهر والدين الذي
 منه المهر خصوصاً خاصة كصحيح (٤) المربطي قلت لابي الحسن (ع) الرجل يتزوج
 الميراث على الصداق المعلوم فيدخل بها قبل ان يعطها فقال (ع) يقدم اليها ما هو وكثير
 الا ان يكون له وفاء من عرض ان يحدث به حدث ادى عنه فلا بأس وموثق (٥) عبد الحميد
 ان عواص عن ابي عبد الله (ع) عن الرجل يتزوج الميراث فلا يكون عنه ما يعطها

(١-٢) الوسائل ، باب ٥٨ من ابواب المهور حدثت ١٣-١٤-٢

(٤) (٥) الوسائل ، باب ٨ من ابواب المهور ، حديث ١-٢

بغير روجي فداء الحسري خفيف اصحاب في مهر لمرته فقال بعضهم اذا دخل بها
سقط عنه مهر ولا شيء عليه وقال بعضهم هو لآرم في الدنيا والآخرة وكيف ذلك
و الذي يجب فيه فاحاب (ع) ان كان عليه بالمهر كتب فيه ذكر دين فهو لآرم في
الدنيا والآخرة وان كان عنه كتب فيه اسم الله او سقط ودخل بها وان لم يكن عليه
كتب ودخل بها سقط وفي الصادق فان وله كالصرع في ان على المهر الاثبات
وايه بدون البيئة لا ينسب مقدار المهر .

ومنها مدعي الحاي وجماعه من انصوص السقوط محمولة على نفوسة التي
تم نسيانها مهر او به و قدم لها شيئا قبل الدخول ثم دخل بها بكتفه عن ذكر مهر
فان ثبت مهر لها وليس لها بعد المطالبة بمهر المنزل ولا مهر السنة ، ولكن برده
في حجر لفصل شر فان لهذا الحمل فانه مبرح في نسيان مهر ومع ذلك حكم (ع)
بسقوطه بالدخول .

ومنها مدعي المحقق لكذا في رد وهو حمل مطلق لاحبار على مفيد اي حمل
سقوط مطلق لصدق على سقوط العاقل منه فانهم كانوا يؤمنون بحمل بعض اصدق
عاخلا وبعضه آخلا وكان بمعنى العاقل ما كان دخوله بها مشروطا على اعطائه ياها
ودا دخل بها قبل الاعطاء فكانت امرته اسقطت عنه حقها العاقل ورصيب بمرکه
لا سيما اذا احدث بعضه وسينا حر و ما الاجل فاما جعله حين انعقد دينا عليه فلا
يسقط الا بداء وعنه يحمل لاحبار لاواة (قول) هذا الجمع وان كان وجبها بالنسيان
الى حميه من النصوص - وشهد به حر (١) عياض بن مرهيم عن بي عبد الله (ع)
في الرجل سروج يدخل و آخل قال (ع) الاخل الى موت او فرقة الا انه في نصوص السقوط
ما هو في الاخل كما انه في نصوص عدم السقوط ما هو في العاقل - فالأصح هو

الحمل الاول - و ن ايت عن ذلك وقلت انه لا يمكن لجمع بين المصوص بوجه
 والتمتين تقدم المصوص الاولى لانها المشهورة بين الاصحاب وموقعه المكتوب
 ومؤيده بالمصوص لكثيره لوارده في الابواب المتفرقة - كموت احد الزوجين -
 والطلاق بعد الدخول - والعس - و لعماء وعمر ملكه من الابواب الدالة على عدم
 سقوط المهر بالدخول -

في انه لاحد للمهر في الكثرة

لمبحث الثالث فيما نصح ان نحمل مهرا ﴿و﴾ قد تقدم في الفصل الرابع في
 بحث لسة، به ﴿اصح ان يكون﴾ للمهر ﴿عسا او دنا او مستعد﴾ و جذا وعسل حر
 (و) ماشا كل كما تقدم به ﴿لا يسقدر قلة ولا كثرة﴾ وعرفنا الكلام في انه لا بد من
 الوصف او المشاهدة ﴿م لا﴾ وانما الكلام في المقام في مسائل لم تذكرها هناك
 الاولى مشهور بين الاصحاب شهره عقيمه به لاحد للمهر كثره كما قدمه،
 وعن سيد المرتضى و لاسكني والصدوق لمع من زيادة عن مهر السه وهو
 خمسمائة درهم بل لوراد عليها رد لها ، واسدل له - بالاجماع - وبن المهر شعه
 احكام شرعية قد وقع لعقد عني مهر السه فنادون برسب عنه لاحكام الاجماع
 وما رايد فليس عليه جماع ولا دليل شرعي محب فيه. وبحر (١) المفصل بن عمر قال
 دحت على بن عبد الله (ع) فطلب له اجر بنى عن مهر المرنه لذي لاجور المؤمنس
 ان يحوروه قال فقال السه المحمديه خمسمائة درهم فمن ردعني دت رد لي لسة
 ولا شيء عليه اكثر من الخمسمائة درهم - فان اعطاه من الخمسمائة درهم درهم
 او اكثر من ذلك ثم دخل به فلا شيء عليه الحديث ، (ولكن) برد على الوجه الاول
 عدم دهاب لاصحاب الاله ولم يظهر به موافق سوى منسب الى الاسكافي والصدوق
 وصاحب الخواهر بصير على عدم دهابها ليه وبدا قال في محكي السالك بعد نقل
 دعاه السد الاجماع عليه وهو عجيب منه لا يعلم له موافق فضلا عن ان يكون مما

يدعى فيه الاجماع - ويرد الوجه الثاني - ان من دفع ثمن مهره فله تعدي (١)
 «فانه من جهده» وقوله (٢) - «ان من دفع مهره فله تعدي» - لا -
 المطلقة - خصوص قوله عز وجل (٣) - «ان من دفع مهره فله تعدي» - مع
 احدا من عتق ولا يحد من شأنه - بل يحد من شأنه - فلو كان
 وفية من ذهب وفضة - او من ذهب - او ثمن مهره فله - فله من ذهب
 او ثمن مهره - او من ذهب - او ثمن مهره فله - فله من ذهب
 وصحيح (٤) - قوله من الذهب (٥) - قوله من الذهب - او ثمن مهره
 مهره عشر المهر - او ثمن مهره - او ثمن مهره - او ثمن مهره
 «صحيح (٥) - قوله من الذهب (٥) - قوله من الذهب - او ثمن مهره
 عند له - او ثمن مهره - او ثمن مهره - او ثمن مهره
 عروقه ولا اس - او ثمن مهره - او ثمن مهره - او ثمن مهره
 محال ما ذكره - او ثمن مهره - او ثمن مهره - او ثمن مهره
 عروقه وقد تقدم في المهر ما في امثال هذه - او ثمن مهره
 منه - لا يصح - او ثمن مهره - او ثمن مهره - او ثمن مهره
 منه - ثم انه في المهر - او ثمن مهره - او ثمن مهره - او ثمن مهره
 الاحكام (٦) - قوله من الذهب - او ثمن مهره - او ثمن مهره
 امر لله تعالى منه (ص) - او ثمن مهره - او ثمن مهره - او ثمن مهره
 الله (ص) - لم يصرح به - او ثمن مهره - او ثمن مهره - او ثمن مهره
 شيء منه - او ثمن مهره - او ثمن مهره - او ثمن مهره
 البردي من ورود ثمنه في الاحكام - او ثمن مهره - او ثمن مهره
 وكنت كان يحدد المصوح لثمنه حتى تعين كونه المهر ثمنه او ثمن مهره

١ - آية ٢٥ - ٢ - سورة ٢٢٨ - (٣) النساء آية ٢٠ .

(٤) الوسائل ، باب ٩ من ابواب المهور ، حديث ١ .

(٥) الوسائل ، باب ٣٤ من ابواب المهور ، حديث ١ .

(٦) الوسائل ، باب ٤ من ابواب المهور .

المسوق الكثرة على حوا . ريد من ذاك وقد فهد بعضه ، وهي المسوق (١)
الحسن بن عبيد بن عتبة مائة حارة مع كل حارة ألف درهم - و عمر اصدق
بنت مير المؤمنين (٢) . الحسن ألف درهم وذكر ان حباغه من لصاحبه و لم يكن
صافو بخير ذلك ، وفي خبر (٣) محمد بن مسلم قال بن جعفر (٤) بنى من ابن
صار مهر اسماء اربعة آلاف فب الاول - و حسب بنت بن سفيان كانت بالحيرة
فحصها النبي (ص) وساق لبيدته لحاشي اربعة آلاف فبن ثم سجدون به فاما المهر
فبث عشر اوفه وبن . قال بن حنبل بنكه . غوص على راداد مهر لمرعي
اي واحد في موضع المهر هو ذلك . مهر البريد ريد من حبشانه كان
بجميع و حد على الروح قطره لان المهر لمرعي منه الحسن مائة و لرايد مهر
عرفى و حسب شرعي على الروح و ان شئت فسمه بحد هو و بن . الحسن بن عبيد
للمرئاة الامعاء على الروح حتى تسلم مهر ولم يكن هناك فريضة على راده العرفى
كان البرودة الحبشانه واد عنه بنى امر بنى المهر بمصرف بن ذلك وهكذا
و بشهد به ما ريد (٣) . حاشي في عسره عن عمر بن ريد فب لاني عند الله (ح)
حزبي عن بروج بنى كثر من مير السه خبر ذلك و (٤) د حار مهر
السه فبن هه مهرا . هو حله لان الله تعالى يقول و بن اسم احد من قطار و لا
تخلو منه شئ . بنى الحسن و لم يكن لمهر لا ترى ايها اذا مهرها مهرا ثم
احصيت كان لكان احد المهر كاملا فمار د على مهر السه فسادو محل كما احرمك
عن ثم و حسب لها مهر سائها لعقبي العلق يحدث .

(١) المسوق ص ٢٥٢ كتاب المداق .

(٢) - ٣ ، المسائل . كتاب ٤ من جواب المير حدث ٦ - ١٠

حكم مالهو سمي للمرثة مهراً ولعبرها شيئاً

لثبته - لو سمي للمرثة مهراً ولائها و عبرد من الأولاد او وسطه واحسي شيئاً معيماً ولمشهورين الاصحاب لروم ما سمي لها وسقوط ماسمي لعبرها من عن الصية الاحماع عليه ، والكلام فيه يرد فيما يقتضيه القواعد - واخرى فيما يقتضيه المنصوص الخاص .

ان الاول مما يجعل لعبرها ان كان من حصة المهر فسد لم يثب من المنصوص المانعة عن جعل المهر لآب الروحه معطلا عنه نفس رفضها - وهل يفسد جعلها ايضاً م لا كلام سيأتي فيما لو جعل المهر شيئاً وفسد بعضه - وان لم يكن من حصة المهر بل كان خارجاً عنه فالظاهر صحة الشرط كان ذلك شرط في المهر او في العقد كان الشرط عملاً ومالاً - وعلى الثاني كان الشرط تمليك المال للعبر او ملكة العبراء - وذلك كله لعموم دليل (١) وجوب الوفاء بالشرط - ودعوى - ان الشرط للاحسي كالشرط لا يندئي لا يحب الوفاء به - مدعوه بانه لم يدل الدليل لا عبي بروم كون الشرط في ضمن عقد - واما كون المشروط له احد المتعاقدين فلم يدل دليل عليه وهذا لم يشكك احد في حسن حصار الشرط في البيع للاحسي بذلك - وان قيل ان شرط التبيحة لا يحب الوفاء به لان اسباب الملك محصورة وليس الشرط منها قلنا ان البيعة المشروطة ان دل للدليل الخاص عني عدم حصولها الا بسبب خاص كالروحية واطلاق وما شاكل صحيح ما عدا - واما ان لم يدل دليل على ذلك كالمملكة فنفس دليل لروم الوفاء بالشرط يدل على تحققها به وانه من اسبابه كيف وقد اتفقوا على صحة شرط ملكية امور - مثل اشتراف كون مال العبد وحمل الحارية وتمر الشجرة ملك للمشتري - وغير ذلك - ودعوى - تسويع ذلك لكونها توابع للمبيع - مدعوه بعدم صلاحية ذلك للفرق - مع انه يظهر من بعضهم جور اشتراف ملك حمل دابة في بيع اخرى - فان قيل - انه يعتبر كون الشرط فعلاً لا يحب الوفاء به - قلنا ان

دليل لشرط به ان مصمومه عدم انعكاس المؤمن عن شرطه لاحط فوائدهم (ع) المسلمون عند شروطهم - فلا محالة يكون ظاهر في لحكم التكييف ولكن لا يتوقف ذلك على كونه فعلا بل يشمل ما لو كان من قبل شرط النتيجة لمخاطبة ترتيب الآثار عليها ولذا تمسك به الأمام (ع) في موردكها من هذا القبيل - كعدم الخيار للمكانة التي اعد بها ولد زوجها على اداء مال المكاتبة مشترط عليها عدم الخيار على زوجها بعد الاتفاق ، فان قبل ان الشرط ان كان في العقد لافي المهر ، فسد العقد لان المكاح لا يقبل الا بشرط . فساد ساقى في بعض المسائل الآتية ان الذي يفسد ويفسد هو شرط الخيار في المكاح دون سائر الشروط - .

وما انشأ - فهي لمفاد رواه - وهي صحيحة (١) الوشاء عن الرضا (ع) لو اب رجل تزوج امرأة وحمل مهرها عشرين ابنا وحمل لاسها عشرة آلاف كان لمهر حدثا والذي جمعه لاسها فاسد - وهذه الرواية تدل على ان لمحمول لاسها لو كان محو شرط صحتها له و شرط املكته له من ماله فهو فاسد وبقاء الخصوصية يتعدى الى اوما حمله عماله عنه و يجب يتعدى الى غير الاب ومقتضى صلاحها عدم الفرق بين كون المحمول مؤنر في نفس مهر الزوجة بسبب جمعه في العقد وعدمه - ولا بين كون المحمول لاسها شرعا محصيا و لاحق وساطة وعن محمل ، ولكنها لا تشمل ما لو جعل لها مهرا وشرط ان يعطى الميراث ما شئتاه - او ان تعمل لاسها عملا - او صيرورة مقدار من المهر بعد دخوله في ملكها لاسها - والظاهر صحة ذلك كله (فما) عن المحقق في شرح القواعد وان كان قد سمي لمجموع لزوجته مهر او شرط عليها ان تدفع الى ابنتها مائة شاة على وجه السرعة والاحسان والفساد لا وجه لان ذلك شرط لا يخالف لكذب ولا فساد لا طاله وعلى هذا لو طبقها يرجع نصف المجموع لان جميعه هو المهر - صين حذا (كما ن) ما في الشرايع ولو امهرها مهرا وشرط ان يعطى ابنتها مائة شاة معين حين يصح المهر والشرط - وحوه ما عن القواعد - هو الصحيح ان ما سدد الى ابن متبن - وقد مال اليه الشهيد ايضا في شرح الارشاد - .

جواز تزويج امرأتين بعقد واحد

لدينا - لاختلاف بين الأصحاب في صحة تزويج امرأتين أو أكثر بعقد واحد - بل طاهر جماعة منهم عدم بطلان في ذلك من وحدة الزوج وتعدده - كما لو قال ، زوجت فدية - أو عهد بكذا فقال وكنيتها فديت - وشهد به في جميع الصور أصلاً أو دله - وفي بعضها - خصوصاً صحيح (١) حديث عن الصادق (ع) في رجل زوج حمساً في عقد - قال (ع) حتى يبل أهل شاء - وبه ثبت لأرجح وبحقه غيره

وما اختلف في أنه من صحيح المهر أو جمعها مهر واحد كقول بعض فوس ومحمد بن داود - ثم لا يرد ذكر في وحدة عدم الأصحاب - المهر حب معد في نفسه ولو كان معدداً وحصه كل واحد غير معدومة حال العقد وتعدده بعد ذلك لأشبهه بالصحة (وقته) ولا فائدهم به لأجل على أحسن معلومة مهر - بل طاهر جماعة من الأصحاب عدم عساره - لأخت - صحيح (٢) محمد بن مسلم يخصص نفسه لعمره أبيه ثم في رسول الله (ص) وصاحب ماله - أو يرد - وجهاً أبي من رجل واحد ما حصه لرجل من امرأتين مهر واحد مثل أن يفترقه مع كونه مجهولاً لها - واستصوب (٣) لأبيه لأنه على جواز جعل مهر بنت أو ذرة أو حريم أو بنت الوسيط معها والأحرار (٤) لدانته على جواز تعدد مهرات المهرات في العقد وعوض نفسه إلى أحد الزوجين بنفسه - بل في عرف أنه أو لا يفترقه لأصحاب تلك الرواية عسار معدوميه المهر ولو من جهة - وذلك به لزوم ما قبل حتى عتد معدوميه المهر - في نفس منه معدومة ما جعل في عقد مهر وهي حاصلة في عدم وجود ما جعل كل مهر

(١) الوسائل ٥٠ - ٤ من أبواب ما يحرم من تعدد عقد واحد

(٢) أبو - من باب ٢ من أبواب ما يجوز له

(٣) الوسائل ، باب ٢٥ من أبواب المهور

(٤) الوسائل ، باب ٢٦ من أبواب المهور

والأخير هو الصّحة .

ثم انه بناء على القول بالصّحة هل يكون المهر سهماً ، لسوية كما عن الشّع
في الميسوط ومن بعده - " بقصد على مهر اثنتين فمطري كل و حدة ما نصيبه
للمسقط نحو السبع و جهات - واستدل للأول بان المهر أسر عوضاً حقيقياً كي يقسط
على حسب ما يقع به ثم من يعوض بل هو بحدته فاذا جعل شيء واحد مهر الأمرئس
دخول بقدر ما زاد و ذهب منه واحد من شخصين في كونه سهماً بالسوية من غير
فرق بين كونه سهماً مساوياً في سائر أو محظوف (اقول) لا أسكال ولا خلاف في عدم
كونه عوضاً حقيقياً ولذا لا يفسح المهر بلفظه ولا يصف بمساوئها من الممكن في الموت
و نحو ذلك من المروغ الذي لا يثبت مع كونه حرجاً ، وعنى ذلك سبباً على ان يصعد
أرواح المهر بما هو صواباً كما عارة المسموية لا يثبت بمعدوده . ولكن ذلك وحده
لا يثبت بالسوية بعد فرضي المتبع فيه ونرى من الدليل - وعلمه ولا يظهر هو بتسليم
المهر نحو تقبضه في الميعين .

في حكم من أسر غيره وأعلن عسره

أرغمه إذا أرواح المهر سرّاً وبآخر جهراً لا خلاف بينهم في بانها
الأول في الحكماء - وسيفتح القول بالبحث والافتاء بمقتضى ما عدهم في الجنس العاصم
اما الأول - فدره بتقدمها على مهر من سر - ثم بعدد معها على مهر آخر
جهراً كما هو المعمول بين الناس - و جرى مع المهر على مهر من كالعين جهراً
مع موطنهما على ردة الألف من الألف - وبأنه - يقع العقد على الألفين بكس
تو شأ على عدم الألفين لا يصف ما ذكر في العقد
ما في الصورة الأولى فلا مكان في صحة الأول وان لها لمهر الأول لو فوع
العقد الثاني لها .

وان في الصورة لديه فهي محكي المسالك فيه وجهان مبيان على باللعب
من هي توقعه و صطلاحه وعنى ان الاصطلاح انحصار يؤثر في الاصطلاح لعدم
ومره اما لأعلى الأول يفسح لمهر لان الألف غير ملغوبة والألفين غير مقصودة ولم

بمع عارة عنها امساعها ووسعت الى مهر لعل - وعلى شاي يحتمل نصحة ويكون
 مهر لالف لاستطلاحها عليه وكوب الالفين بوقوع العقد عليه بدعائهم والوضع
 العام لايعبر وهذا الاحتمال جري امساعاً على الاول سبي (اقول) لاشكال في سه
 لايمتر في الاشارة سوى لاسرار المصداقي و سرر ذلك باي نحو كان عايد الامر قدم
 الاحياء على اعتبار كمال الميرر للعقد نفسه مصداقاً عرفاً له ومسرراً له بحسب متفاهم
 عرفي ولا دليل على اعتبار ذلك في الحسب وبعيد فصيح لمهر المقصود في
 الصورة بمروجه امساع لالف وايراد ما يوطئ على كونه مظهر المظهر هو
 النصحة على المهر المقصود

وما في صورة ثالثة قد كان يواطئها على عدم لاسرار الا بالصف حتى نحو
 اسرار لم يوطئ بعد لثوب ولاظهر نصحة وودوع عقد على المهر الذي جهره
 على مقدم من به لاغيره بأسرط غير المذكور في الكاح لدلالة لخصوص
 الدعية عليه . و كان يوافقها حتى عدم ثوب اراد من النصف وتظهر فساد لمهر
 لرجوع ذلك الى التناقض في المقصد .

وما نص صدر وي (١) ررره عن النافذ (ع) في رجل سر صدد و عن اكثر منه
 انه قال (ج) هو الذي سر وكان عنه لكاح - وطهره وحده بعد وتعدد المهر
 بحسب سر وانتم مطلق على الصورة الدية التي كان مضمي القاعدة نصاً هو
 النصحة على المهر الذي اسره .

في امساع لروحه عن التسليم حتى تمبض مهرها

الحامسة المشهور من الاصحاب انه يجوز لروحه غير المدحون بها انتمنع
 من تسليم نفسها حتى نقص مهرها اذ كان المهر حالاً والروح موسراً وفي الحدائق
 يعني لاختلاف فيه وعن كشف التكم وغيره دعوى لاعتق عنه - وفي الحدائق وعن
 المحقق الأردبيلي وسيد المدارك انه ليس لها الامساع من تسليم نفسها .

و استدلل للاول - بان النكاح مع الأصدقاء معاودة بالنسبة إلى ذلك لاتحاده معها في القيمة لمقتضية ان لكل من السافدين الأصابع من التسميم حتى ينقص العوض - ويحذر - (١) بركة عن ساعد سئلته عن رجل تزوج حاربه و تمسح بها ثم جعله من صداقتها في حل الحور ان يدخل بها قبل ان يعطها شيئاً قال (خ) نعم اذا جعله في حل فقد قصصه منه ، و دعوى به يدل بمفهومه على عدم حور الدخول بها قبل القصص وان له الامتناع من ذلك - لانها ان خلافة نصي عده حور الدخول بها حتى مع عدم متاعها - و به يرد ان هذا الحكم حيث يكون من جهة مراعاة حمها فلا اطلاق له اصور رضاه بالدخول - و بما دل من الخصوص على عدم الدخول بها حتى يعطها شيئاً - كحذر (٢) ابي بصير عن الصادق (خ) ان يزوج ارجل المرنه فلا يحل له فرجها حتى يوفى لها شيئاً يرضى به فوقه و يمدد من سيقه و غيره و يحويه غيره

وفي الكلى صدر ان اول قلعه يكون النكاح مع المهر من قبل المهر و - الحقيقة اولاً - وثاناً به في البيع و وجوده ان قد يرد و حور ان يسمي بالسميم العوض - فاما هو من جهة الشرط لصحى المسمى عنه لعمد وهو عده - م - لان مع سيم الآخر و ان كان في صحة هذا الشرط في - م - فلا ، من جهة كونه خلاف لكتاب و لسه و هذا لوجه لا يحري في المقدم لما يوافق عنه من - ا - الشرع في عقد النكاح لانجب لوقوعه لا اذ ذكر في ضمن العقد و قدس الكلام فيه (و اما ما ذكره) المحقق ليرد به في وجه حوار الأصابع عن التسميم ما لم يسم في المقدم - م - معنى اوفى بالعقد للارم بحكم لعرف و لشرع هو لعمل خارج على طوق المرم لمعدونه في العقد من القتل والافتقار ومن المعلوم بهما ليرما و يعهد في العقد على المساواة لمالية من العوض و محيط كل منهما صاحبه على ما عده من حد العوضين باراء تمليط الآخر ايراد على ما عده من العوض الآخر و لعمل لحر جي على

(١) الوسائل ، باب ٤٦ من ابواب المهور حديث ٢

(٢) الوسائل ، باب ٧ من ابواب المهور حديث ١

طبق هذا الأثر والاعتقاد ما هو مذكور في مساع ما يمكنه من صاحبه إليه ما دفع
 لآخر ما ملكه منه (ورد عنه) أن يورد غيره عن نفسه أو مشاربه أو لأحد
 غيره عن لاتباء ولأبيه وعليه فإن كان العقد معتقد بالشيء كما يمكنه عن بعض
 روحه مراد صدق كان الوجود به سامه وعدم رفع له عنه بحيث يصدق عليه
 يستفاد من ذلك وجوب لوجود ما اعتد عليه العوض في العقد على ترتيبه
 بملكية فهو حتى عن لوجوده مع أن عدم ما يلزم مما قد وجوب التام على
 كل مساع لأحوار مساع كل مساع مع ما في الآخر ولا يلزم منه دفع حدده
 الآخر عن حقه وظلله لا يلزم حيزه في الآخر ومعه من حقه ورغوى ما يلزم
 منه القصر عنه - مدفوعة بأن الحكمة مذكورة حتى دفع العوض والمهر وما شابه
 فردد أن مفهومه حتى ينطبق على مطلوب صدق من الآخر لظهوره في عدم حيزه
 على أن يعطى شيئاً - فإنه لم يتناول عنه في مطلوب وجوب عنه هو أحوب عن
 لوجه ذلك ، وما الثالث - فردد أولاً أنه لا يرد ذلك التصريح بالغير من المساع
 على أنه لا بد أن يعطى شيئاً ولو غير - هو وثباتها به محموله على أن لا يحجب
 للإجماع على عدمه - ثم أنه ويستوضح لغيره في ذلك (أحط (١) صحيح رده
 عن أبي عبد الله (ع) عن رجل روى أنه إن دخل بها قبل أن يعطى شيئاً
 قال (ع) نعم - ووجوده عند .

فإنه تحصل مما ذكره عدم حيزه ما سمع من مسلم نفسه قبل فقص للمهر
 بولا لأجاء على الحوار والطاهر وجوده عند

ثم أنه سبى القول بحيزه الأمع وقع لأشكال فما لو مسع كل مساع من
 تسليم حتى تقضى فيه أقوال - ١ - ما عن المسالك وكشف الثام من به يؤمر
 الروح بأبدع لصدق عبد من بعد به وعدل ويؤمر بروحه بالمكين هذا ومنها
 قصه لأن الوطء في النكاح هو القصد بالصبي لا بدخل يجب به - ٢ - به بحيز
 الروح على سبب الصداق أولاً هذا سلمه سلمت هي نفسها لأن ذلك المال يسدرك

بمخلاف وثالث المصنع - ٣ - انه لا يحزروا حذمتهم ان يوقف بي ان ينادوا احدهما بالتسليم
فمحصر الآخر عنه ، ويرد الاخير ان الايقاف ربما يؤدي بي بقاء سراح فلان من تعيين
ما به يرفع الرأع ، ويرد مدعته ان من ترك حوز امتناعها ان كان هو الآخر لخاصة
فهو من لعدم نص في امتناع الروح وكذا لو كان هو الاجماع وان كان هو القاعدة
فهو في امتناعها لحوار لامع بالنسبة لهما على حد سواء ، ويرد لاول انه
لورد الدليل على حوز امتناع كل منهما لأدليل على وجوب الامتناع ، ويمكن ان
يقال انه على القول بحوز امتناع كل منهما في طريق دفع السراح ، ويمكن المردة
الروح من نفسها ويؤمر الروح بأعطاء المهر بم الوعد فان دبره للمهر هو التمكن
للاوعدة حازا وذلك برفع سراح دفعه التمكن ان امتنع الروح من المهر لكان
بامتناع من بعده .

ثم ب في المقام صوراً آخر ، احدها مالوكا الروح معسر والمهر معطلا
ولمشهور بينهم ان الحكم فيها كما في لصورة السابقة من به بحوز لها الامتناع
حتى تنقص مهرها وانما لفرق بينهما في الائتم وعدمه دمع السار ومطالبتها للمهر
بحسب عدم التسليم فدامت مع من ياتم بخلاف فرض عدم السار ، ولكن حيث عرف
ب العمدة في وجه حوز الامتناع في بصورة السابقة الاجماع والمقتضى من مقتده
صورة يسار فلا محض في المقام لمعوم مدلل على وجوب مداعة الروح - بل
يمكن ان يقال انه في صورة عدمه قبل العقد باعسر لروح وانه لا يصير موسر ام
للدي وفي زمان قريب يكون قد مها على العقد كاشفا عن عدم اشراطها عدم التسليم
واسقطها بحق لامتناع وعليه فهو تم ما عيى في بصورة السابقة من ان القاعدة تقتضي
جواز الامتناع لا يتم في هذه الصورة .

الصورة الثانية مالوكا المهر مؤحلا كان لروح موسر او معسرا لاختلاف
بينهم في انه ليس لها لامتناع ان لا يحب لها عليه شيء فسقى وجوب حقه عليها فلا
معارض مع ان ساء العقد ح على عدم نفاد تسليم بعضها على تسليم المهر - ولكن
وقع الخلاف بينهم في انها لو عصت ولم يمكن منه الى ان صار المهر حالاً او انه

مصب المدة ولم يدخل بها لمع من جهة أو من جهتي - حل نحور لها لا امتناع من تسلم نفسها حتى نقص المهر كما عني الشح في النهاية - أم لا يحور لها ذلك كما عني الشح في المسوط وتبعه لا كزوجيت - بدل للأول - بل بعد المعاوضة كان على سقوط حق امتناعها إلى لأجل لا مطلق فإذا حل الأجل لم ينصبي وهو المعاوضة أثره وهو حو ر الأماع من التسلم قبل التسلم - وفيه مصداق ما عني من عدم تمامية هذا الروحة رأس أنه لو تم لأحري في المدة أو بعد برعي سقط لأثره حتى امتناعها قبل أن تسلم المهر لا يكون العقد منسفا لحور الأماع - وبعبارة أخرى عدم حو ر الأماع بل حو ر لأجل ليس لأحري - مع أن لعدم تسلمه حتى قصد حلوله لأوجه له بعد دلالة الدليل على أنه يجب على المرأة حصة روح - ولا مهر أنه ليس لها الامتناع بعد حلول الأجل -

الصورة الثالثة مالو كان المهر حالا ولكن بروحه مكث من المدحول بها قبل أن تنقص لمهر فدخل بها - فهل لها لا تساع بعد ذلك ما لم ينقص المهر - لا قبل المشهور بين الأصحاب هو الثاني وقد صرح به جمع من القدماء وبتأخيرين - وعني الشح في النهاية والمسوط - وتساع المدة والفاضي اختار الأول - وقرئ من حمرة بين تسلم نفسها اختياراً فحكم بسقوط جهتي من الأماع - وأكرها فحور لها الأماع (أقول) في صورته عدم لأكرها على ما أحرره من عدم قصده الدعاء حو راً منه على عن التيسير - والماء عليه في أصل المسألة بما هو للإجماع ولحكم واضح دلالة إجماع في هذه الصورة فلا يحور لها الامتناع قطعاً - وما على لقول بأن القاعدة تقتضي هناك حور الامتناع - فقد يقال بأنه يقتضي الحور في المقابلة لا حد العوضين وهو منفعه يصح يحدد لا يمكن قصده حمله والمهر بأراء الجميع والتسليم مرة لم يحصل الأفاضل فجار الامتناع (وفي) به لو سلم كون المكاح من قبل المتعوضات فعليه ما هناك كون المهر بأراء لروحيه التي من آثارها الاستمتاع بالصنع ولو مره واحدة - مع أنه لو سلم كونه بأراء الصنع فهو بأراء لا امتناع بها ولو مره واحدة - ولو كان كما أورد أن ينقص من المهر كلفه منعت الروحة من الاستمتاع بها - وهذا بطل بالضرورة - وأما في صورته الأكره فحيث أن الذي يقتضيه القاعدة على

مارعمو هو حور امساعها والدحول بها عن كره لا يوجب نسبها فيكون حقها باف - ولكن المحار عدم حور الامساع عليها في هذا لفرص ايضاً لان المتيقن من الاجماع ما لو لم يدخل بها .

ثم انه على نقول بان لها حق الامساع لو دخل بها وهي مستكرهه من يكون دحوله بها حرمه لا - الظاهر هو الثاني فان عانه ما شئت لقاعده والدليل بحاص اب لها ان يسع وامه ليس له لدحول بروجه فلا يدل شيء من ما ذكر عليه - بهم لان يقل اب شرط يسمى في ضمن نعت هو عدم لدحول بها حتى يسلمها المهر ون - العقد على ذلك وحله فسم القول بعدم حور ابوطه وبكى المدي سهل الخطب فساد المسمى .

بصوره لربعه ما لو نعت ثمره عمر امهات لدحول بها ما يكون صغيره او مرقعه وما شاكل - فهل له يسع من تسلم المهر ان كان حلالا - ام لا اما على ما احمره فلا اشكال في به ليس له الامساع من ذلك . وما على لقول الآخر فيمكن انقص من ما ذكره كانت مهيئه سائر الاسماء فامسعت هي ان كانت كبيره او ولها ان كانت صغيره من تسلم فله ذلك واب لم تكن مهأ لها وسبب نفسها لها فليس به ذلك ويظهر وجهه مما اسلفه - كما انه يظهر منه حكم ما لو كانت صغيره فروجها ولها وهي قائلة للاسماء لآخر عبر ابوطه وان ليس به ان يسع من نسبها اليه (ودعوى) ان انقص لذي من لاسماء ابوطه والقي يسع فدا تعدد المسوع اسمى يسع وما حكمه لغير ذلك حصانه والروح ليس حلالها وما هي للاقرار - مع انه لا يؤمن د حلالها - بابها فستمر ! مدعاه ! - لاسماء غير ابوطه نصاً مقصود بالاضافه وعلى يه تدبر هو من آثار الروجيه ولد لا اشكال في جواره مع عدم حور ابوطه و لحوف من ان تنصرف لابسوع مع الروح من حقه .

في التفويض

لمسحت لربيع في التفويض وهو له ايكال الامر الى الغيره وشرعا رد مر المهر او لصع لى حد بروجين او الثالث او اهمال المهر في العقد وعدم ذكره

المهره الأول يسمى تويص المهر - وثاني تويص الصع - والكلام شائع في ما بين -
الأول في تويص الصع ، ان لا ذكر في العقد مهر اصلا

المرأة يهب نفسها لرجل يكسبها بغير مهر فقال (ع) ما كان هذا للنبي (ص) وما لعمره فلا يصلح هذا حتى يموتها شئت بعدد ما قبل ان يدخل بها قل وكثر ولو ثوب او درهم وقال بخري للدرهم . وصحح (١) . زرارة عن ابي جعفر (ع) عن قول الله عز وجل وامرؤ مؤمنة ان وهب منها للنبي فقال (ع) لا يحل لهذه بالرسول لله (ص) وما غيره فلا يصلح بكاح الا بمهر - وبحرها المرسل (٢) عن عبد الله بن سنان - ومرس (٣) بن لمبير - (وفيه) اولاً ما يرمي ذلك وطلب هذه المصوص عنى لطلاق بده منه فساد لعدم بدو ذكر المهر مضاعفاً وبعبارة اخرى ليس بمورد هذه المصوص شروط عدم المهر كفي بعد عنى لطلاق في خصوص هذا العرص وثاني - انه يدل عنى عدم وقوع بكاح بلا مهر اصلاً - وهذا لا يلزم لطلاق العند أبي لعمام بن صالحه مع المهر - وبالحديث - بعد فرض ان فساد شرط لا يوجب فساد العقد - بكه ان اشراط عدم المهر إنما كعدمه لا بشرط حكمه بحكم هذا بالصحة للكتاب والسنة - وكذلك هذا - وعليه فما عن النسخ من اقصاه حتى مع اشراط عدم المهر وقوه صاحب الجواهر رد هو الامسح

ثم المشهور من الاصحاب ان مخرج العقد بالمهر لا يوجب مهر (٤) ولا المصعة بل (٥) كان ثلها مع الدخول الممنع هلم لتجاوز السنة فان تجاوزت اثنى عليها - ومع العقد لا ثلها المصعة (٦) ولو مات احد الزوجين لدخول فلامهر لها ولا معة فهما افروع (١) انه لا يجب المهر ولا المصعة الا بدخول والطلاق فلا شيء عنه ذواتهما ولا نظر انه لا خلاف فيه وشهد له الآية المتقدمة - وحمله من المصوص - لاحظ (صحيح (٢) الحلبي عن الصادق (ع) في الموقوفى عنها زوجها قبل الدخول وان لم يكن فرض لها مهر فلا مهر لها . وصحح (٣) زرارة عن سمرته بموت قبل ان يدخل بها و بموت الروح قبل ان يدخل بها قل (ع) بما مات فسميته نصف ما فرض لها وان لم يكن فرض لها فلا مهر لها وبحوها غيرها .

حكم المهر اذا لم يذكر في العقد

(٢) لاختلاف بين الأصحاب في أنه مع بدخول نكاح عليه مهر المثل وهذا لا إشكال فيه والنصوص شاعده به وقد تقدمت حملته فيها - بما للكلام فيما قبلوه - وهو ان لا يجوز مهر البسه وهو خمس مائة درهم والارد الى مهر البسه - و استدلل له - بالأجماع الذي دعاه به سيد بن زهر - وفجر لمحقق - وجمعه من النصوص كحبر (١) ابي بصير عن الصادق (ع) عن رجل من بروج امرأة فوهم ان يسمى لها صداق حتى دخل بها فاب (ع) البسه والبسه خمس مائة درهم - وحبر (٢) لمفصل من عمر لمقدم مصمم من راضي دليورد ابي البسه والبسه عشرة مائة درهم من الخمسمائة درهم - ومعلومه دونه كل امرأة البسه الى البسه (ص) للابن لم يزوج لا بذلك - ومعلومه دونه كل امرأة البسه الى البسه (ص) للابن لم يزوج لا يجوز ما سهر رسول الله (ص) - ولكن الاجماع يحكي بعدم معلومه مدر المحققين ليس بحجه - وحبر ابي بصير وان لم يرد عنه ما ذكر من ضعف البسه وانه في غير المعلومه انه في ماضي ذكر الصادق - فان ضعف البسه لو كان مجبر - فعمل مع به مجموع - وسبب ذكر الصادق من مصاديق المصنوعه وليس معها لا عدم ذكر المهر - ولكن يرد عنه انه يدل على استحبابه لمهر البسه بالبدخول مطلق وان كان مهر منها قل من مهر البسه فقع لعرض به وبين النصوص المتقدمة

وقد يجمع بين لظنفس بحمل النصوص المتقدمة على انه مهر المؤمات بحمل البنية عشر والمراد من مهر من ماسه رسول الله (ص) لهن من مهر البسه ويشهد به - ما في دل حبر (٣) العاشي المتقدمة في جواب استواء عن مقدار مهر المثل ان مهر المؤمات خمس مائة وهو مهر البسه وقد يكون من خمس مائة ولا يكون اكثر من ذلك ومن كان مهرها ومهر سائرها اقل من خمس مائة اعطى ذلك

(١) الوسائل باب ١٣ من ابواب المهور - حديث ٢

(٢) الوسائل باب ٤ من ابواب المهور - حديث ١٤

(٣) الوسائل باب ٤ من ابواب المهور - حديث ١٠

الشيء ومن فحر ويدح بالمهر فارداد على جسمائه ثم وحب لها مهر سائها في
 عله من لعل لم يرد على مهر اللة جسمائة درهم . قل - وشهد لهد الجمع
 مدد على حصر لمهر في لمهر لسمي ومهر اللة كصحيح (١) لعل عن الصادق (ع)
 عن لمهر فدل (ع) ما ترصى عنه لئس او اثنا عشرة فقة وش او جسمائة
 درهم - ونحوه خبر (٢) جميل .

ولكن يرد على حد الجمع ان قوله في صحيح الحلبي المتقدم لها مهر مثل
 مهر سائها - ينبغي عن لعل المبرور فان مهر اللة مهر لها ماهي مؤنة لامهر مثل مهر
 المؤنات مع ان حصر لعل على ان مهر المؤنات قد يكون قل من مهر للة، وقوله
 بالمهر لمؤنات الح في جواب الشئ عن مهر سائها لعل مهر للة اصف الى ذلك باللام
 ذلك هو اللة عني استحقاقها مهر للة مطلقا والاصحاب عزمهم من ذلك (ودعوى)
 ان مهر للة لئس هو حصوص جسمائه درهم بل هو لك او اقل و لما يكون
 جسمائة حداً فلاكثر لقواه في حصر الماشي وقد يكون اقل من جسمائة ولا يكون
 اكثر من ذلك (فيها) ان التمسر في يكون راجع الى مهر المؤنات لا الى مهر للة
 ومهر للة هو حصوص جسمائه درهم كما صرح بذلك في النصوص - وبذلك
 مهر ما في نصوص الحصر - فاداً المعارض من مائتين ساق فسا مكس حد
 خبر بي بصير على مورده فهو - ولا يقدم نلكم النصوص عنه بوبه بيبه طلاق
 نصوص الحصر المتقدمة - فالمنحصل بعد ملاحظة جميع النصوص ان لها مهر
 لئس مطلقاً وان رد على مهر للة كما هو ظاهر المقصود في محكي لختلف
 وصريح لشهد لبي وصاحب الحدائق

ثم انه يعتبر في مهر لئس حد المنة في الشرف والحمد والعلل والادب
 واليكارة وصراحة لئس و لئس وحسن التدبير وكثرة لئس وعادة لئسها وماش كل
 من الامور التي يحسب بها لئس ولزعه لئس - والمعر في اقاربها من
 لئس كما هو لئس بل لئس لمسوط ن عليه الاجماع للعموم لئس

اصفة النساء بها (فما) عن المذهب والجامع من التحصيص بالعصاة مع لا يمكن (غير تم) اذ لا دليل لهما سوى دعوى عدم عذر الامة ومن استل لها في الفجر وهو كما ترى - ويعبر انما كون قريها من اهل بلد او بلد لا يحلف عده بده لتفاوت بسن في المهور بقاوتاً بئاً وربما يظهر من بعضهم ملاحظة حب الروح بالنسبة الى مهره لاختلاف مهر النساء باختلاف الأرواح اختلافات - وهو من كما حرم به المصنف رة في محكي الموعود

بيان مورد المتعة

٣- لأحلاف من الاصحاب في انه لو طلق الموصية قبل لدخول فلها المتعة ولا مهر لها وفي الجوهر بل لعل الاحماع نفسه عده وشهد به بدهر يكذب والسه المستعصية لانه حصة منها

بما تكلام في انه هل تحصى السعة المطلقة من لدخول كما هو المشهور بين الاصحاب وبدهر بقاوى بسلم عنه - م يحب في غيرها بقاوى كما اخذته بعض لأحله - اقرب لمصوص الواردة في المقام بقاوى - منها - بسن لأحلاف على ثوبه دخل بها ام لم يدخل كصحح (١) حصص عن الصادق (ع) في الرحمن بطلق امرأته بسعها قال (ع) نعم ما يحب ان يكون من محسن اما يحب ان يكون من المنفس ، وحر (٢) ليربطي عن بعض اصحابنا عن الصادق (ع) ان سعة المطلقة فريضة وبحوبها غيرها - ومعصى طلاقها وبحوب بسعة في المطلقة بموصية كاتب م غيرها - دخل بها ام لا ، ومنها بسن على وبحوب لسعة في المطلقة بموصية وغيرها قبل لدخول ، كصح (٣) ابى حمزة عن الباقر (ع) عن رجل بريد ان يطلق امرأته قبل ان يدخل بها قبل (ع) بسعها قبل ان يطلقها - وبحود غيره ، ومنها بسن على وبحوب المتعة في الموصية قبل لطلاق لو دخل بها كصحح (٤) الحلبي عن الصادق

(١-٢-٣) الواسئل ، باب ٤٨ من ابواب المهور ، حدث ٢-٥ ٤

(٤) الواسئل ، باب ١٢ من ابواب المهور حدث ٦

عن الرجل يتزوج امرأة فدخل بها ولم يعرض لها ميراثه طلقها قال (٤) لها مثل مهور
بأنها وبمعتها ، وفي حرة (١) الآخر حة أيضا في قوله تعالى وللطلقات متاع
بالسكوت قال متاعها بعد ب يقتضى عدتها الحديث إذ لا عدد لعمر المدحول بها
احصاءا ونص - ، ومنها ما يدل على وجوب المعة للمفوضة عبر المدحول بها لوصفها
وهي كثيرة ، كصحيح (٢) الحسن عن أبي عبد الله (ع) في الرجل يطلق امرأته قبل
أن يدخل بها قال (٣) عليه نصف المهر إن كان عرض بها شيئا وإن لم يكن عرض
بها شيئا فيمعتها على نحو ما شفع به منها من الباء - ويجوز حرة (٣) أبي بصير
وحرة (٤) الحسن بن زياد وعمرها - ومنها ما يدل على عدم ثوب المعة لأبي
المفوضة عبر المدحول بها - كصحيح (٥) لكاتب عن أبي عبد الله (ع) إذ طلق
الرجل امرأته قبل أن يدخل بها فلها نصف مهرها وإن لم يكن سمي لها مهر فمتنع
بالسكوت على الموسع فسرده وعلى المقدر قدره وليس لها عدد الحديث فانه مفهوم
لشرط يدل على اختصاص المعة بالمفوضة عبر المدحول بها ويجوز غيره - ومنها
ما يدل على اختصاص وجوب المعة عبر المدحول بها - كحرة (٦) علي بن أحمد
ابن شيم قلت لأبي الحسن (ع) أحرمي عن المطلقة التي حب على زوجها المعة
يتنهي هي وإن بعض مؤيديكم يزعم أنها يجب لمعة للمطلقة التي قد ماتت وليس
لزوجها عليها رجعها مما أتت عنها رجعها فلا معة لها فكيف (٣) دائره - بناء على أن
المراد بالثانية عبر المدحول بها كما هو الظاهر .

و لجمع بين الصوص يقتضي ب يقال ب طلاق ب طائفة الأولى بقدر الطائفة
الخاصة و لسادسه كما ب اطلاق الثانية بقدر الطائفة العامة و اما لطائفة الثالثة
فهي معارضة مع لطائفة الخامسة والجمع العرفي بينهما يقتضي حملها على الأسحباب

(١) الوسائل ، باب ٥٠ من أبواب المهور حديث ٢

(٢-٣) الوسائل ، باب ٤٨ من أبواب المهور حديث ٨٠٧

(٤) الوسائل ، باب ٤٩ من أبواب المهور حديث ٨

(٥) الوسائل ، باب ٤٨ من أبواب المهور حديث ٨

(٦) الوسائل ، باب ٤٨ من أبواب المهور حديث ٣

وان ابيت عن ذلك فتعين حملها على الثنية . فما وده صاحب الخو شرره بعد نقل
جمعة من النصوص ان لمطلق منها مرل على المطلقة المعوضة لى لم يعرض لها
ولم يدخل بها والناص منها مرل على ضرب من التقه و الاسحاب هو الحق -
ولمتحصن مما ذكرناه تمامه ما وده المشهور من اختصاص وحبو المتعة بالمعوضة
المطلقة غير المدحول بها هذا ما يستند من نصوص ، واما الآيات فالآية لمتقدمة (١)
«لأحاح عيكم ان طلقتم النساء ما دم تسموهن او يعرضوهن فربصه وتمعوهن عني
الموسع قدره وعنى لمقر قدره متاعا بالمعروف حقاً عني لمحسب» تدل على وحبو
المتعة للتي لم تفرض لها فريضة . ان طلق قبل الدحول وحيث به في لاهه اللاحقه
لهذه الآية سبب حكم من سمي لها فريضة وتدل تلك الآية عني وحبو نصف مهر
والفصل قاطع بشركة تدل على عدم وحبو بها للمعوضة - وبها والنصوص المتقدمة
يقيد طلاق قوله تعالى (٢) «ولمطلق ما ع بالمعروف» ان كان لمز به لمتعة لا لمتعة
ولو برئته المعوضة قبل الوطء والطلاق من مهر لمن او السعة و كان الأراء
تحرير فم لم يصح لاه براء ما لم يثب وان كان معفا على الوطء او الفلاق صح
لعدم لدليل عني عدم وحبو هذا التعليق في لاشاء بعد كونه صحيحاً على لاعدده
كما مر في بعض المسائل لسقده

في تعيين المراد من المتعة

ثم به لاختلاف ولا كلام في انه يعتبر في المتعة حال الروح ، لمتعة الى السعة
والافتار ، وبشهادة الآية لكريمة «عنى لموسع قدره وعنى لمقر قدره» وجمعة من النصوص
كصحيح (٣) لكسبي عن الصادق (ع) «اطلق الرجل امرأته قبل ان يدخل بها فلها نصف مهرها
والم يكن سمي لها مهر» متاع بالمعروف على الموسع قدره وعنى المقر قدره وحبوه غيره
به الكلام في مواضع ١٠- هل يلاحظ حاله يصبأ من حيث الشرف كما في

(١-٢) سورة البقرة آية ٢٣٨ و ٢٤١

(٣) الوسائل ، باب ٤٨ من أبواب المهور حديث ٨-

لجوهر وعبرها وعن المتوسط ن الاعتدال بهما جمعاً عندنا وقد قوم الاعتدال به لقوته تعالى ومعوهى بح وهذا هو الأقرب - أم لا نلاحظ حالها كما هو المشهور شهرة عظيمة كما في الرخص بل عن العدة الإجماع عليه وجهان ، اوجهها الأول - لأن الآية والنصوص لا تدل الأعلى اعتبار حاله ولا مفهوم لها كي تدل على أنه لا نلاحظ حال غيره - وجهه من النصوص تدل على اعتبار حالها أيضاً - كصحيح (١) الحسي عن الصادق (ع) في رجل يطلق امرأته فإن أب يدخل بها عنه نصف المهر ن كان فرضه شيئاً وإن لم تكن فرض لها شيئاً فلمنعها عن نحو ما يمنع به مثلاً من النساء - ونحوه حر (٢) في نصير فالأحبار حالها

٢ - أن مفهوم من حاهر الآله الكرامة وحمية من الأحبار هو تقسيم الروح إلى قسمين المورس والمعر ولكن المشهور من الأصحاب تقسيمه إلى ثلاثة ، صافه المتوسط اليهما - واستدل له (٣) بما عن فقه الرضا ن لم يكن سمي به صداق يملكه شيء من أو كثر على قدر حازه فالنوع يمنع بحدوم أو دنة والوسط شوب والغير بغيرهم أو حاسم كما قال الله تعالى ومعوهى الح ، ومرس (٤) لقيه روى أن يعنى يمنع بحدوم و لوسط يمنع شوب والغير يمنع بغيرهم وحاشم ، قول يمكن الاستدلال له بأصلاق حر (٥) عايشي عن الصادق والكاسم (ع) عن المطلقة ما لها من منعه قال (ج) على قدر مال زوجها ، وفي الحدائق والظاهر كما أسطره في المسالك ن مرجع الأقسام الثلاثة المذكورة إلى القسمين المذكورين لأن القسم ثالث الذي هو لوسط بعض أفراده منحى - الأعلى وبعضها ما يلحق بالأسفل فهو لا يخرج منها ومن ثم أنه (ع) في كتاب النكاح بعد ذكر الأقسام الثلاثة استدلاله بالآية التي طهرها الله هو لتقسيم إلى قسمين وما ذكره إلا من حيث ما ذكره.

٣ - قال لمصنفه (ع) فالعوسر بالنوب العز تقع أو عشرة دنائمر والمتوسط

(٢-١) الوسائل باب ٤٨ من أبواب المهور حديث ٧-٨

(٢) المستندك ، باب ٣٤ من أبواب المهور حديث ٥

(٤-٥) الوسائل باب ٤٩ من أبواب المهور حديث ٣-٧

بحمسه والعقير بخاتم او درهمين وعن البايع ان اعني بعتع بالثوب لم يمتع
وعشرة دنانير وريد - واعترض سيد المدارك على المحقق بما لم يقف على مسنده
قال وراد في شريع لادنه ايضاً وهو كالذي منه ثم قال ولا جود تناع ماورد به
العمل وهو ان اعني يسع بالعد او لامة و الدر والقر بالحنطة والريث والحام
و ثوب و درهم فما عرفت (اقول) ان المذكور في النصوص - بالنسبة الى الموسع
العد او لامة كما في حبر (١) الحلبي - و الدر والحام كما في مرسن (٢) لفقير
والراحيه كما في حبر (٣) عبد الله بن بكر - وبالنسبة الى المتوسط - الثوب كما
في مرسن وبالنسبة الى العقير حنطة و ريش و ثوب و درهم كما في حبر
الحلي - و حمار أو شفه كما في حبر (٤) بن نصير - والدرهم والحام كما في
مرسن (٥) تصدق - وحسب انه من المعلوم كون ذلك من باب المال سيما بعدما
في نصوص من الاختلاف لا يحضر - فكن مذكورة الاتصاف مع ما من مذكروه
من الاختلاف حسن - لا بد من حبيبهم

في ان محل المتعة قبل الطلاق او بعده

بني في المقام فروح احدها ان ظاهر الكتاب وحصة من النصوص ان محل
المتعة بعد الطلاق - وعرض حيلة اخرى من النصوص ان محلها قبل طلاق لا قبل
صحيح (٦) محمد بن مسلم عن باقر (ع) عن ابراهيم بن طلق انه قال (ع) يمتعها
قبل ان يخلو - وب الله تعالى يقول ومعهن نكاح و حبر (٧) زرارة عنه (ع) متعه
لنساء واحده دخل بها او لم يدخل بها ويسمع قل ان تطلق ، و حبر (٨) ابي حمزة
الثمالي عن الباقر (ع) سئله عن الرجل يريد ان يطلق امرأته قبل ان يدخل بها ،
وب (ع) يمتعها قبل ان يظنها - ويحوها عروها (و لجمع) بين النصوص بقضي ان

(١) ٢ ٣ ٤ - ٥) الوسائل باب ٤٩ من ابواب المهور حديث ٣٠١ - ٢٥

(٦) ٨ - ٦) الوسائل باب ٤٨ من ابواب المهور حديث ٤٠١

(٧) الوسائل باب ٥٠ من ابواب المهور حديث ١

يقدر ان يستحقها للمنفعة انما يكون بالطلاق ولكن ان كان يقدم المنفعة فان قدمها ثم طلقها يكون الطلاق كشفا عن كون ما عطاها منعه لانها لم تستطع به الغرض كما ذكره بعض اللاحقة وان لم تظنهم قد اسرحا عنها فيه

بشيء بعد ذلك لا سكال في وجوب المنفعة وكلاهما في شيء هو محرم الحكم المكسبي من غير سماع للزوج ان يكون منسحب منه وعلى انه شيء فهو من غير الحق بمعنى بالمدعى كحق الزوجه - كما ذكره من قبل من سأل في دمه اروح فيه وحده - او حقه وسقطه - كما انقضى المنفعة بالانسحاب منه عارفا كونها من الحقوق وليس - وجوب من هذا الحكم يستحق باللاحق محض من به بل له مراتب منه لا يكون من قبل من لا يملكه لأسباب اربعة - هو مردود من الاول والاكثر - من محله يكون من قبل الحقوق ولا سكره - ان عده انصرف مع مرماه بعدت وبقلس وعده بملته تركه اروح لعدة حصص - ان من مصطلح بل هو حار في الحق جائي فصار منه ككلام محل آخر

بشيء انه قد عرفت - من حق المنفعة هي المنفعة هي لم تفرص ما مبرر ولم يدرج في - ومن المعلوم اني خصصت - منه شيئا وبيع بزوج غير اطلاق - ان من فيه من فسخ و موت واهل و غير - ذلك من شيئا كالارث وهو لاسلام - ومن بينهما كالمطلوع - ومن حسي كالمصاحح - لمبرر له ولا مدعى كما هو المشهور - ان حب المنة في الجمع كما عن المنصف - في محض - من حبذا كالمسوية من فيه او من شيئا - ذلك من وفيه خاصة كما عن السج في المتوسط وجود - انهم قد حسب الادلة - اول لاختصاص الدليل بالطلاق - وفيه حبر (١) حار من التعليل له بقوله (ج) فان من يرحل بكاتبه وحسره - من عظيم وشدة من عاين لا يصلح منشأ معصم من ضعف حشر وكونه في مدعى الحكيمة لا لغيره

التراضي بعد العقد بفرض المهر

- ريعها - صرح غير واحد بأنه لو تراضى بعد العقد بفرض المهر حتى سواء
 بأن قدر مهر بمثل أو قل أو زد وسواء كان عاقلاً أو جاهلاً أو كان أحدهما
 مسلماً أو لآخر جهلاً أو سبب له في الشرائع وغيرها - فإن فرض المهر بعد العقد
 بغير انشاء - وانقضاء النظر فيه في هذا الدليل في سلاق له تعالى (١) «أو بغيره
 من فرضه» ومع صراحه في ما هو عليه من فرضه في العقد - وإلى الموضع
 المذكور به مهر به تراضاً عليه ومهر - بغيره المستند - كصحيح (٢) حديثه عن
 الصادق (ع) عن مهر فراضى عليه أسس و أسد عشرة أوقية وسواها - أنه
 درهم وبخوة غيره - وكيف كان فقد مر من يفرض به كواب المهر من - بسمو غله
 وهل بمقصود حتى مطالبه فرض المهر بعد العقد وحسن معها على فرضه
 وعلى تسميه بعده كما صرح به غير واحد من لم يفتي بخلاف عن أحد في أحواض
 به يظهر من ذكرهم له ذكر المهر - عبيد لأحما - وليس لهذا وجهات
 (قد استدلل) بالأول - بها ما بعد ملك له بملك المهر عنه بالفرض - وبما
 كان بها لمطالبه بذلك كفي يعرف استحقاقها بالوطء أو الموت أو بطلاق ورصاها
 بالتفويض - هو - لأنه إلى حلول العقد على مهر لأعده مطلق - وبأن الكاح
 بمقصود في الواقع - ولا عقده عن ذكر العوض مخبري حيث حكم من لمطالبه
 بعين له عوض وحسن المهر حتى يتم العوض - ذكره صاحب الحواهر -
 وبصحيح (٣) الحلبي عن الصادق (ع) عن المرأة توفى نفسها للرجل فكيف يعسر
 مهر فقل (٤) ما كان هذا للشيء (ص) مما لغيره فلا يصلح هذا حتى يعوضها شيئاً
 بغيرها قبل أن يدخل بها قل أو كثير ولو ثوب ودرهم - بغيره أنه يستد منه

(١) سورة البقرة آية ٢٣٧

(٢) الوسائل ، باب ١ من أبواب اليهود حديث ٤ .

(٣) الوسائل ٢٠٢ من أبواب عقد الكاح وأولاء العقد حديث ١

ان لها حقاؤه قبل الدخول فيها المطالبة به منه (وفي كل نظر) اما الاول-فانه
مصادر فادى منسكها ان يثبت مهر عليه قبل الدخول لادلى عليها و لكلام الان في
ذلك وما الذي يسمع كونه المكاح معده كبر مرميا به فله في مورد عدده ،
وما ثبت - فانه يدل على لزوم المهر في لكاح وانه لابد و ان يعطى الروح شئاً
من لكاح ولا يدل على استحقاتها فرض المهر قبل الدخول واعده فيه هو
لنظام عليه .

ثم ما اورى على شيء ولا كلامه لا . فقال انه يرجع الى الحكم وكما
فرضه الحكم بزم عندهما لان الحكم منه لنطع لخصومات - ولكن الحق به
يرجع الى مهر به للخصومات الحاضر . مهر في مرميا . ومهر البه - وذلك
يظهر ما في كلمات القوم في المقام .

في نفويض المهر

للقام اسامي في نفويض مهر - وهو . نفويض على زوجين (حدهما) ان يترك
مهر في مهر على زوج واحد و نفويض نفسه الى احد الزوجين او لأحسي ،
(ثانيهما) ان لا يترك في نفويض مهر صلا بل نفويض فيه اصل فرض لمهر وتقدره
الى احد الزوجين او لأحسي ، وقد وقع الخلاف بين صاحب الجواهر وبينص الاحله
في - الثاني من بين نفويض الصبح أو من قبل نفويض مهر و اثر هذا لسراع انه
كان من قبل نفويض الصبح صبح على لقاعده ولحقه حكمه - وان كان من بين
نفويض مهر فهو اصل على القاعده لجهله لمهر و كان الدليل على الصحة
مع الجهل بالمهر مختص بالسم الاول كان هذا صلا ، ولكن حيث عرفت انه لادلى
على بطلان نفويض لجهله بالمهر لا الإجماع ان ثبت و لم يثبت منه غير المقام فهو صحيح
على القولين فلا اثر لهذا لسراع - و ان كان الاظهر كونه من قبل نفويض المهر
ان مرجع نفويض صل تقدير المهر ومقداره الى احد الزوجين الى جعل مهر
يعرضه احدهما .

وكتب كان ولا يبي الرجوع الى نفسه من المخاصة الدالة على صحة العقد
مع بقولن المهر وما سرتب عليه من الاحكام وهي احكام - منها خبر (١) ر ١٠
و سأل ب جعفر (٢) عن رجل تزوج امرأة على حكمها (٣) لا يجاوز حكمها
مهر بسة آل محمد (٤) اثنا عشرة وثمة وشد وهو ورث حصة له درهم من نفسه
فلت ارباب له بزوجها على حكمه ورثت بذلك فقال ما حكم من شيء فهو حائر
عنها فلا كان و كثيرا قال فكتب له كتاب بم خبر حكمها عنه واخر حكمها عنها
قال فقال (٥) لانه حكمها فلم يكن بها ان يجوز ما من رسول الله (ص) و بزوج عليه
سائة فرددتها لي اسه لانها هي حكمه وجعل الامر اليه في المهر ورثت
بحكمه في ذلك فعليه ان يرضى حكمه فلا كان و كثير - ومنها صحيح (٦) محمد
ابن مسلم عنه (٧) في رجل تزوج امرأة على حكمها او على حكمه فبات او مات
فمن يرضى بها - قال (٨) لها سبعة و لمراتب ولا مهر بها فب بات بدها و بزوجها
على حكمها و ب ذاتها و ب بزوجها على حكمها لا يجاوز حكمها حصة اكثر
من ورث حصة في درهم فبسة مهر بسة رسول الله (ص) ، ومنها صحيح (٩) لا حول
و ب فب لا بعد لله (١٠) رجل تزوج امرأة بحكمه ب مات قبل ب بحكم ب فب
(١١) ليس لها صداق وهي ترضى ، ومنها خبر (١٢) ابي حنيفة سئل ب عبد لله (١٣) عن
لرجل يعرض اليه صدي مرانه فتنص عن صدي سائنها - قال (١٤) انحق مهر
سائنها - و يجوز حصة من المصروف الآخر - و تنص يقول فب بصد من هذه
المصروف بقضي البحث في موضع .

١ ان طلاق المصروف ضمن انفسين المقدمين و هما بقولن فب بقد
بهر و مقدرة ابي ادهب و ذكر المهر في العقد على نحو الاحمال و بقولن بسة
الي حدها فلا وجه لاحصا من الحكم باخذ الفس
٢ - و الطاهر من الاخبار به يقولون بزوجها بحكم احدهما صحيح العقد وهو
المفق عليه في احدهما بسة - و عن كشف لثام و مطلق كذا يظهر من الخلاف

و الموقوف والسرائر - وعن هذه الكتب والحرر حجاز خوار الموقوف الهمام -
وعن بعضهم حواره الى الاحسي ، وان قد عدا معه المير . ولا يظهر هو
اصحه في الجمع - وان فسادا عدا في حديث ن لندر في محضر بالاحصاء ولا حاص
في شيء من الموارد ولا يظهر هو اصحه في جمع نصاً ، ولا يؤيد في سقوط
الى الاحسي ما قل من به في معنى سوكل وقد مر صا عليه - وفي الجمع
لا يلزم من موقوف الصنع - وعموم قوله (١) (ص) اجسمون عند شروطهم ، ومن
الغرب انه لشهد شيء مع موقوف الى الاحسي وقال به لاعدى لى عشر
لروحى بعد ذلك شرعي ومع ذلك حوز الموقوف الهمام - مع انه انصافاً دون
شرعي لاختصاص الموقوف بالموقوف لى احدهما - مع ان سقوط الهمام من
الزاع والاختلاف .

٣ - لشهد من لاصحاب ن لمر مى فوص مدبره لى روح كان له
الحكم بما شاء من قليل او كثير فلا يقدّر به في طرف لقله ولا لكثرة (٢) اذ موقوف
قدّره الى الروح له لم يقدّر من طرف لقله ولا يقدّر من طرف لكثرة بهر السنة و
لا يلزم مما يحكم به صاحب الحكم ما لم يتجاوز المير السدان كاتب هي الحاكمة
من الظاهر عدم الخلاف في شيء من ذلك وفي حواضر بل الاجماع بقسميه عليه .
وشهد به حرر رده لمتقدم - واورد عليه سيد المدرك ضعف لى في طريقه
حسن من رراره وهو مهمل - وان ما تضمنه من بطلان لفرق غير واضح وبه فرق
سفس لدعوى - ولكن يرد على الاول ان بحسن من رراره وان لم يوثق في كتب
الرجال ولكن اظهر كتب صرح به المحلى رده وعنه انه حسن بكونه مامم مدوحا
ودعى له الصادق (ع) في الخبر (٣) الذي رواه الكشي بطريق صحيح فلا وجه لمساوقه
في السد مصافا الى اسناد الاصحاب اليه وكون لراي عنه هشام بن سالم - ورد
لثاني - ولا ان عدم وضوح لفرق لا يضر بالمقصود من الاستدلال به وثانياً انه يمكن
ان يوجه التعليل بانه اذا كاتب هي الحاكمة لو لم يقدّر لها حد سكن ن تحجب

١ - الوسائل باب ٦ من ابواب انجبار كتاب التجارة

(٢) روه العلامة المصنفي في بحر حجة درادة ج ١ ص ٤٤١

وتحكم بما لا يطبق قلداً حد لها فيما كان حيزاً لحدود ما حده رسول الله (ص) حمل ذلك حداً ، اصف الى ذلك كله ان صحيح محمد بن مسلم المتقدم ايضاً يدل على التحديد ان كانت هي الحكمة - فلا اشكال في الحكم من هذه الجهة ، واما حيز ابي بصير الظاهر في تقدير في طرف لغة لو فرض الامر الى الروح بان لا يكون اقل من مهر المثل - فقد حملته الشيخ قد علي ما اذا فرض اليه عني ان يجعله مهر مساهاً - قال المحدث الكاشاني وبعد لا يمتنع والصواب حملته على ما هو الاولى وان لم يلزمه اكثر مما اوفى انتهى - يقول الجميع به ومن حرره رازد يقضي بقاء على ما افاده المحدث الكاشاني ره .

٤ - ولو مات الحاكم ع كان قبل الحكم وبعد الدخول ولا خلاف بينهم في بقاء مهر المثل - ولو مات ع قبله ع وقبل الدخول ع عن الشيخ في هذه والفاضي ومن حمزة والصدوق في المنع والمصنف في عدم وفي المحققين في الشرح والشهدس في شرح الارشاد واسكن والمالك - ان ع ع لها المنفعة ع من قبل ان يكون المهور بين الاصحاب وعن الشيخ في خلافه اجلي ومن حيد عدم وجوب شيء لها لامتعة ولا غيرها . وعن المصنف رد في لغو عدم بقاء مهر لمثل - قول الماروم مهر المثل لو مات بعد دخوله قبل مرفي مقوصه المنع وقد عرفت هناك انه غير مقد بان لا يحاور عن مهر بقاء فكذا في المقام .

واما لو مات قبل الدخول فقد استدل لما هو المشهور بينهم بصحيح (١) محمد بن مسلم عن ابي جعفر عنه السلام في رجل تزوج امرأة عني حكمها وعني حكمه فماتت ومات قبل ان يدخل بها قال (ج) لها المنعة والميراث ولا مهر لها - واورده عنه - تارة بان الميراث عني ترتيب الف يكون للحكم بالمعقوب ، اذا مات للمحكوم عليه لا الحاكم - وحرى ما يخص الخواتم به بموت لروح او او مات لم يكن لها ميراث ولا تتم المقابلة بايجاب المنعة لها والميراث له - وحسب عن الاول في حمله من لكس كالرصاص والحواهر وعرفه - بانه لاجهة لثبوت المنعة بموت المحكوم عليه مع بقاء الحاكم فان المؤميين عند شروطهم واعتقد المكاح عني حكمه

وقد كان رقيباً كان له المحكم - وبه نص في آخر الخبر - له الحكم مع إطلاق
 انقطاع العلاقة بروحيه بخلاف ثبوت فساد الحكم له ثابت بالأولوية فلا بد من
 الحكم على موت المحاكم جميعاً من طريقه وبسبب الأصول (ولكن) هذين الخبرين
 لا يقدرون في رفع احتمال لغيره لو سلم كونه مجعلاً ولا في صرف ظهوره لو كان طاهراً
 في ما قيد فان تخصيص لقواعد لغيره لخاص غير عربي والأولوية ليست قطعية
 فالجواب في الجواب عن الأيراد الأول - يقال - لا - ان يظهر من الخبر كونه مطلقاً
 رجوع كل من قوله فساد و ثابت في كل من قوله على حكمه أو على حكمها فيكون
 للمعنى رجل بزوج من - على حكمه فساد أو ثابت وعلى حكمها فساد أو ثابت
 وبدون التحريم على ثبوت لمعه بموت كل من الحكم والمحكوم عليه (عامة) الأمر
 بقيد اضلاله بالصحاح الآخر في كتاب المحكوم عليه هو الذي مات كما سألني) و لوجه
 مما ذكرناه طاهر لا حظ كل مورد ذكره فساد - فخرج عنهما فساد خبري كقول
 ان جاء زيد أو جاء عمرو فكل عدل معاً أو شره من السوق عدل - وهن يتوقف
 حد في إرجاع نقصان الأحكام إلى كل من الأول - والثاني - لا التزام باللفظ لشرعية
 العلم يمكن إرجاع نقصان الأحكام إلى كل من - نفس - وثانيه - أو اعترض عن
 ذلك وسلم به لا بد من أن يكون الخبر من قبل اللفظ والشرع المرتب والمشوش
 بقول ان يظهر منه هو الذي وانه يدل على ثبوت لمعه لو مات المحاكم لأسه
 الأقرب والمحدث عنه المؤيد ذلك بما ذكره القوم في مقام الجواب عن هذا الوجه
 المتقدم - ورد الذي عدم الفرق بين المومن بالاحكام - وما ذكرناه يظهر ضعف
 ما استدل به للعول الثاني من شرط المشي بالحوال و تمتع بالطلاق ولا شيء منهم
 هو و الأصل - وما استدل به للقول الأخير بأنها لم يخصص بعضها بل سمي لها في عقد
 مهر منهم فصحت المهر ، لعقد ولم يعمى وحب الرجوع إلى مهر المثل فان هذه
 أوجه في مقابل النص احتج في مقابله لا يعني بها

٥ - ولو مات المحكوم عليه وكان الحكم رقيباً كان له الحكم ولا اثر لموت
 المحكوم عليه لإطلاق الدليل الدل على ثبوت الحكم له مع عدم اشراط حضور
 المحكوم عليه - ولا يعارضه طلاق صحيح محمد المتقدم د السنة عموم من وجه

والتوجيه مع هذا الدليل كما لا يخفى ، و ما صحيح الاحوال لدل على عدم بوب
 الصداق لو مات الرجل الذي تروح امرأه بحكمها ، فلعدم عمل لأصحاب به يعين بوجه
 ٦ - قد ذكر لأصحاب انه لو صلحها قبل الدخول وقبل حكم الزم من ليه
 لحكم ان يحكم ، كان لها النصف من حكمه به - واذا كانت لمرثثة هي الحاكمه
 وحكمت بما تريد على مهر النسبه فالواجب هو نصف مهر نسبه - واسو كان بعد
 الدخول فالواجب هو جميع ما يحكم به الحاكم لا ان كانت هي الحاكمه وحكمت
 بما تريد على مهر نسبه - ويشهد بهذه الأحكام ما دل على قبل الطلاق من مقضى
 الطلاقه ذلك كان قبل انطلاق و بعده - ونفسه يشهد به ما اذا كانت هي الحاكمه
 صحيح محمد بن مسلم المتقدم ونسبته عند القول لفصل بين ما اذا كانت هي الحاكمه
 او هو احكام ثبت حكم في الجميع - فان قيل - ان مقضى الطلاق صحيح محمد
 هو وجوب جميع ما يحكم به اذا لم يتجاوز مهر النصف قلنا - انه يفيد بما دل (١) على
 نصف المهر بطلاق قبل الدخول - وان ثبت ان النصف يدل على نعم للمهر
 بحكمها - ونصف من النصف يدل عليه في المهر المعين ولا يعارض به - فان قيل
 به يعارض صحيح محمد بن (٢) على وجوب مهر المثل في الدخول قبل ما لسه
 بينهما عموم من وجه و الصحيح يكونه مشهورا بين الأصحاب بكونه ارجح - فلا شك
 في شيء من الأحكام المذكورة - وعليه فان منع من انه لحكم بحكمه بمره الحاكم
 الشرعي ببحكمه مع عدم انفس الحق الى صاحبه ادخل به لاجل ذلك ولا يخفى وجهه

حكم مالو تروح امرأه على خادم أو دار

ثم انه بقي من احكام المهور سور لاد من ما بها - ويدكرها في مسائل - الاولى
 قد تقدم الكلام في ما ذكره من غير معيونه المهور ، و به لو كان مجهولا بطل
 المهر ويثبت مهر المثل (و) لكن صرح جماعة منهم الشيخ في المبسوط و لخلاف
 والسند بن زهره في الغيبة و انما شيخ و جمع من المتأخرين منهم النصف وغيرهم

بـ - لو تزوجها على خادم مطلقاً ولم يعنى (١) أو دار أو بيت كان لها وسط ذلك وفي الحواهر انه المشهور - ومثله حر (١) عني من بي حمرة المعتبر سيما مع وجود ابن أبي عمر في سنده قلت لابي الحسن لرب (ع) تزوج رجل امرأة على خادم قال فقال (ع) لي وسط من الخدم فب على بيت قال وسط من البيوت وحده (٢) الآخر من سنت ما ارأهم عن رجل زوج امرأة حبه وامهرها بيت وخادما ثم مات لرجل قال (ع) يؤخذ المهر من وسط المال من بيت فالت و بخادم قال وسط من البيوت والخدم وسط من الخدمة لحدث ، والمرس (٣) كالصحيح عني الأشهر الصحيح عن ابي الحسن (٤) في رجل تزوج امرأة على دار قال (ع) لها دار وسط .

وأورد جمع من المتأخرين مهم المحتق والشهد لبيان مد نظر خبر عني من ابي حمزة الاول ومرسل ابن ابي عمر - بصعب لسند لأن راوى الاول عني المذكور وهو رأس لواقعه - والثاني مرس - وبصور الدلالة لأن الوسط من هذه الاشياء لا يوسط بل هو محصف احكاماً فاشدد خصوصاً مع عدم تعيين بلد دار واميت - ولكن يرد الأول باب الراوي في لخر الاول والمرسل في المرسل بما انه ابن ابي عمرو وهو لا يرسل الا عن ثقه ولا يروي الا عن من بعد عليه فهم معمران - اصف اليه ان عبا لمذكور يعتمد على نعه وروايته - ومن العرب ان لشهد لشي مع اعترقه بان مرس من ابي عمير قلته الاصحاح اعتماداً منهم على به لا يرسل لاعتن ثقه قال من ما قالوه فهو يسامح في الرواية مع ذكر المروى عنه لا مع تركه - وهذا كما ترى - اصف الى ذلك كله اعتماداً قديماً - الاصحاح على هذه المصوص فان كان فيها صعب فهو يجر بالمرس - ويرد لثاني انه مع يرفههما على شيء من نلكم لأمور فلا كلام ولا يعبى لقيمة وتنصالح - (وبالحمله) - فلا وجه للتزديد في الحكم بعد وجود الروايات المعشدة لمعمول بها بين الاصحاح - ولكن يقتصر على مورد بخصوص وفي غيره يرجع الى ما يقتضيه القاعدة وقد مر .

حكم ما لو تزوج امرأة على السنة

لأبنة **﴿ولو قال﴾** بروحك **﴿على السنة﴾** مكعب به ولم يسم مهر **﴿ف﴾** له شهر بين الأصحاب من غير خلاف يعرف به مهرها **﴿وخصمائه درهم﴾** من عن صدر لروحه لأجماع عليه، ويشيده حر (١) إسماعيل حنبل لمعتبر بوجود المجمع على تصحيح ما صح عنه في سنده - وكان قماً لأبي يحيى موسى (ع) في كتب له رخص نروح امرأة ولم يسم لها مهراً وكان في الكلام بروحك على كتاب الله وسنة نبيه فثبت عليها أو أراد أن يدخل بها فماتها من مهر قال مهر أسه في فثبت يقولون لها مهر **﴿فقال مهر أسه وكلما قلبت أسه﴾** فثبت مهر أسه (وورد عليه) الشهيد الثاني في محكي المسالك بعد موافقه مع الأصحاب في نروحه على ما حكى من سنده ضعيف - وبأن نروحه على كتاب وأسه نعم من جعل المهر مهر نسة أو كل نكاح مدون أنه بل حذر فهو على كتاب الله وسنة نبيه - وبأنه على تقدير إردائها بذلك كواب المهر مهر أسه فهي لأكبره بذلك عن ذكر العذر في العقد نظر كما لو قال بروحك على المهر يعني نروح به فلا (ولكن يرد) الأول مصافح في مقدم من وجود المجمع على تصحيح ما صح عنه في السند وهو عثمان بن عيسى أن الأصحاب عمنه وعنه حتى نقل هو لأجماع على لحكمه فهو كان هناك ضعيف يستحب بالعمل به - ويورد الثاني الطاهر من بعده لمذكوره رادة ما نأخه الله في الكتب وأسه من المهر وحري عنه - ويورد الثالث أنه مع وجود النص المعمول به لأوجه لمناقضته بما ذكره وجل هو إلا اجتهاد في مدس النص - مصافحاً إلى ما مر من عدم الدليل على عار معومة المهر سوى لأجماع والمفسر منه غير المقدم (ثم ن) مقتضى القعدة وطلاق النص عدم الفرق بين عمنها بمقدار مهر نسه وحملها و أحدهما به - وبما مقتضى القاعدة وظاهر النص ثبوت لمهر بلعنه كالمعنى بالذكر فيه لا بدخول كمهر أسه الثالث به للمقصود على بعض الوجوه .

(١) الوسائل ، باب ١٣ من أبواب اليهود حديث ١ .

حكم ما لو تزوج الذميان على خمر

الثالثة **﴿ولو تزوج الذميان﴾** أو غيرهما من اصناف الكفار **﴿على خمر﴾** أو خمر أو نحوهما مما لا مال له ولا يصح حمله مهر من المسلم **﴿صح﴾** لعقد والمهر - لا لعدم كون الكفار مكلفين بالاحكام، لوضعية فيه ممنوع - ولا لقاعده الارام (١) فانهم عليهم لا فيما لهم - بل له (٢) دل (٣) على ذلك فوم يكح - وما دل (٣) على صحة الكاح لو اسلم نكحو ومشاهه ذلك من الأدلة ومهاصوص لتقام لاتبه وكف كان **﴿فان﴾** اسلم أو سلم احدهما بعد الفقص فلا كلام .

ما كلام فيما لو **﴿اسلم احدهما﴾** أو اسما **﴿فمن الققص﴾** ان فيه قوين - احدهما - ان **﴿لها الققصه﴾** عند مسحيه وهو مشهور بين الاصحاب - ثانياهما - ان لها مهر العثل .

واستدل بالاول بان بعد الاسلام يحرم فاقص الحمر او فقصه او هبها د لو اسلم بروح يحرم عليه الا فاقص ولو اسلمت بروحه يحرم عنها الفقص وان اسما يحرم كلا الامرين فسعد بن مسعود لسعد بن العدي كالمعبر لعقبي فهو بمنزلة النكاح فراجع لي القصة . وحرر (٤) عبيد بن رزاة قال قلت لابي عبد الله (ع) اني انصراحي بتروح النصرانية على ثلث دنا حمرأ وثلاث حمر برا ثم سلم بعد ذلك ولم يكن دخل بها قال (ع) سطر كم قيمة الحمار بركم قصة لحمر وترسل به لها ثم يدخل عليها وهما على نكاحهما الاول .

وبكن يرد على الاول بان عاقبه ما يترجم من الاسلام سقوط الماله عنها بالنسبة اليها لاحرمه الا فاقص او الفقص وعيه فلو لم تصم الثمره تكون للحمر ماله بالنسبة لها فلا وجه للانتقال الي القصة مع انه لو سلم وسقطت عن المدية لا وجه لصحة

(١) الوسائل ، باب ٣٥٩ من ابواب ميراث المحجوس .

(٢) الوسائل ، باب ٨٣ من ابواب نكاح العبد والامه . واد من ابواب حد الفروج

وباب ٢٠١ من ابواب ميراث المحجوس . واد ١٣ من ابواب جهاد النفس .

(٣) الوسائل ، باب ٩٥ من ابواب ما يحرم بالكفر .

(٤) الوسائل ، باب ٣ من ابواب اليهود حديث ٢ .

لقيمة لها حتى في محله من به اذا نقصت العين المضمونة من حيث القيمة لسوقه من دون ان ينقص منها ومن صفاتها شيء وسقطت عن المأبى لأوجه الصمان فان مثله ما يد او الألف و الأقدم ولا شيء منها في المقام وعلوه مقصي قاعدة عدم الانتفال الى القيمة - ويرد على الثاني ضعف سنده - ولا لانه في السند لقاسم بن محمد الجوهري وهو ضعيف او مجهول - وثانياً - بعارضه خبر (١) طلحة بن زيد عن الصادق (ع) قال سئله عن رجل من اهل الدعة او من اهل الحرب تزوج كل واحد منهما امرأة ومهرها حمراً وخبر به ثم اساقا (ح) ذلك لنكاح حائر حلال لا يحرم من فاس الحمر والخمر و قال (ع) دا اسما حرم عنه ان يدفع اليها شيء من ذلك ولكن يعطيها صداقاً - وحسن الثاني على القيمة كحمل الاول على رادة مهر المثل - بعد عاقبه فلا يمكن لجمع العرفي سهم - اللهم الا ان يقال ان ضعف سنده يحذر العمل وهو يكون حرج ارجح من معارضة الشهرة - فما فاده المشهور هو الصحيح ومعه لا يصح لي ما قبل من ان ينعقد المسلم لمهر بمرارة الفساد فسقط لي مهر المثل - مع به وسد في نفسه لان المعروف ان المسمى وقع صحيحاً واستحقه عيبه وانما ينعقد نفسه بعد فلو كان شيء فهو الانتفال الى القيمة - واما خبر طلحة فقد عرفت انه بطرح - ثم لا منقضى اصلاق النص عدم القبول من كون لمهر المسمى لقامه حرجاً خارجياً كهدية لحمرة و كساً في الدعة .

في جعل المسلم المهر خمراً

الرابعة ﴿وَلَوْ﴾ ﴿تَزَوَّجَ الْمُسْلِمُ عَلَيْهِ﴾ كات تزوجه مسيئة وغيره - ﴿قِيلَ يَصْحَ﴾ لعقد القائل هو الشح في المسووط والخلاف بين حمرة والسند ان زهره والحلي و لمحقق وفي الحقائق والظاهر انه المشهور بين المتأخرين وفي الجواهر انه المشهور - ثم انه اختلف لقائلون بالصحة فيما يجب عليه على اقوال

١- ما من شئ في الحلال والحلي والمصنف في حمله من كنهه ﴿و﴾ هو به
 ﴿يثبت على اندحور المير المثل﴾ ٢- انه يجب مهر لنس بالعقد ٣- ان الوجب
 قيمته عند مسقطه نقل عن الشيخ في موضع من المسود ٤- لفرق بين كون
 المهر اندي لا يسكه لمسلم منقوما في نفسه كالحمر والحبرير فيعسر قيسه وعبر
 منقوما كالحمر فيعسر مهر لمثل كما عن بعض اصحاب ﴿وقيل﴾ ولفاظ جماعة
 منهم السحاح في السعة والنهاية وخصي والقي على ما حكى ﴿يستل العقد﴾
 والكلام في موضعي .

الأول في انه من يصح العقد لا (و قد استدل) بطلان بان الرضا شرط في
 صحة العقد وهو ما وقع على جعل الحمر في مدخل البيع مع انه دخل فما وقع
 عليه الرضا غير صحيح وما هو صحيح لم يقع عليه الرضا في - ويعون (١) لا قرع
 لصدق ما راسب عليه قل او كثر ويلزمه بطريق عكس المبيع ان ما لم يتر صب عليه
 لم يكن مهرا المقتضى عدمه عن المذكور في العقد مهرا فإني ما دل على عدم جلاء
 المصع عن المهر فليس ح الا بطلان - وبان الكاح حيث يذكر فيه المهر عقد
 معاوضة ضرورة اتحادها مع عقود المعاوضة في العقد ودخول بناء وبحر ذلك و
 طلق عليه لأخر في قوله تعالى (٢) «وآثر من آثر من» تسمي تسمى فيه ما يعسر فيها من
 توقف الصحة على صحة دعوى كالسك وخود وصحته لا مهر لانه في حرد حكم معاوضة
 عليه مع ذكر المهر (ولكن يرد) الأول ان المهر من قبل الشرط في عقد الكاح وحقيقة
 الكاح ايجاد لروحيه بين الزوجين والرضا به لا يكون مفقدا جعل مهرا عاته
 كون المهر دعاء على الرضا بالروحة - وانما لا خلاف ولا كلام في انه لو ظهر المهر
 مستحقا لا يقع للعقد باطلا فلو كان الرضا بها وابحادها معلق على المهر لزم بطلان الكاح
 وان شئت فقل ان يحدد العلاقة الروحية عن معلق على المهر والرضا بها لمعتبر في
 صحة الكاح لا دليل عليه ردد من ما هو موجود في المقام - ويرد الثاني ان غاية

(١) الوسائل ، باب ١ من أبواب المهور حديث ٩

(٢) النساء آية ٢٥

ما يستفاد من عكس ليقض ن مالم يتراضا عليه لا يكون صدق وهذا لا يستلزم بطلان العقد وبعبارة أخرى انه يدل على ان المهر المذكور في العقد ذلك لا مطلق للمهر كلف و لمهر لو حب مع عدم ذكره في العقد لم يتراضا عليه مع انه لو قيل بالاعم كان مقتضاه كدبه لرضا اللاحق بالمهر الذي يحسن بعد العقد ، وورد ان ذلك ان النكاح بالنسيئة الى مهر ايس من قبل المتعوضه و ذكر المهر من المهر ح من قبله في شرطه في ضمن عقد بيع فكذلك ان عقد لشرط هناك لا يوجب فساد بيع فكذلك فساد المهر في النكاح لا يوجب فساد النكاح ولا طور هو الصحة - ويؤيد ذلك لخصوص الآية الذية على انه لو اشترط في العقد ما يخالف المشرع بطل الشرط وصح العقد مع ذلك بان شرط الله قبل شرطكم - بل هي بدل على الصحة في المقام ما يكون ذكر المهر من قبل الشرط و العموم معه ، ولينصح لمسا - ولا يسعى الاشكال في الصحة لموضع الثاني فيما يجب على تعدد اعمون بالصحة ، وقد يقال ان الواجب هو مهر المن مطلق (واستدل) له لمصنف رء في محكي القواعد بانه شرط عوضا ثم سلم له فستقل الى مهر المثل (وقه) ن مهر المثل ما ثبت كونه عوضا للوطء لا انه يكون بدلا عن المهر لعاسد (واستدل) على ان الواجب قيمه عند مستحله - ان قيمة الشيء اقرب اليه عند تعدد - وبانها عند على شخص بعينه ماله فمع تعدد لشخص يجب المفسر الى احوال (ورد) لاول ان لا يقال الى لقيمة فرع سبحانه دي القيمة - ويرد الثاني ان المحر لامة لها كي تعتبر - وبذلك يظهر صعب انقول بالقيمة اذا كان مهر الذي لا يملكه المسلم متعوضا في تحمله (واما) الاستدلال لو حوت لقيمة قوله تعالى (١) «ولا جناح عليكم ان تطلقن النساء ما لم تمسوهن وتعرضوا لهن فرصة» فتعرب ان المراد من الجناح المسمى المهر - فمفهوم الآية ح ثبوت المهر وكونه مضمونا عليه بالتمس - او فرض فرصة - وطلاوي شأن لما اذا كان فرض فرصة وسد فتدل الآية على ثبوت المهر وكونه مضمونا عليه في المقام فحب غله دفع قيمة عند تعدد دفع نفسه (فماسد) فان لاية تدل على ثبوت المهر الذي فرض والمفروض في المقام عدم ثبوته لعدم قابليته للملكية -

ولا يكون ثابتاً ومضموناً عليه - وإن ثبت قلت إن ذكر المهر المأخوذ كالعدم فالمقدم داخل في مطلق الآية - لدل على أنه لا يجب شيء بدون الدخول ، فالمستحصل مما ذكره أن لأصهر هو ثوب مهر - لمثل بالدخول بناءً على نسبه به مطلق - وإن لاستحلال من مخرج سبب لاستحقاق مهر غيره كنه إذا حصل نفس المهر مهر .

ولو جعل مهر - سحبه له أي لحق - بمعنى به لا أن يحلها - وبعبارة أخرى حق الأولوية فهل يصح مهر - لا - فهو لا إشكال في ثبوت حق الأولوية في أمثله - هذا المصنف (لا) لما أورد المصنف المسمى به من أن لحق ليس أمراً معبراً بمثل من هو من شئونه ومراعاة تصدقه لمصلحة بحيث تقوى لأنه عارده عن إصافه حاصبه بين المستحق والمسحوق عليه وهي حاصلة للمالك ومحمومة في جميع الحالات لمؤدده على المالك فمن يجعل المهر حراً مثلاً يكون برائيل ثبوت الحمرة المالك والحق فهو حق (فيه) رد عليه أن المسكنة والحقد من الاعتبارات الشرعية والعرفية لأمس بمولات والأعيان لا شداد فيه ولا حركة وكل من المالك والحق اعتباري غير الآخر (ولا) لما فيه بعض من كون حق الأولوية من آثار المالك مع رواله عنه الأمر ثبت في ارتفاعه فيصحب بقاءه (فيه) برده عليه - فهو من آثار المالك بما هو بالحكم الكلي من قبل حور - انصرف فيه وجوده وهو غير حق الأولوية مع أن لا رم كونه أثراً له ارتفاعه بارتفاعه - وبالحكمة حق الأولوية الذي هو اعتبار خاص ليس من آثار المالك ، (ولا) لما فيه بعض آخر وهو أنه قد ذاب السبيل على أن المالك الحق بماله فيستفاد من ذلك كون حق الأولوية من مميزات المالك - ولو ثبت في رواله ارتفاع المالك فيصحب ذلك (فيه) برده في ما يملكه السبيل المرتب له هو أولوية المالك بالانصراف في مداه من عبده وهذا غير ثبوت حق الأولوية (ولا) للاحصاء - لعدم كونه تعدياً وليس مستنداً للمجموعين فأنه (بل) لثبوتها بسيرة العقلاء وساء العقلاء على ذلك ولطاهر أنه لا ريب في سندهم عليه وحيث لم يردع لشارع الأوسعه فيستكشف مصانته لذلك وعلى هذا فثبت قد تقدم به بخور جعل بحق مهرأ فلا مانع من جعل حق الأولوية في لغير مهرأ - ولا نص في عدم حواره فالأظهر هو الجور .

حكم اشراط ما يحالف المشروع في العقد

الحامسة ﴿ولو شرط في عقد﴾ النكاح ما يحالف مشروع كان يشترط
 من ﴿المحرم بطل الشرط﴾ بقا وشهدته لخصوص الكثيره بوارده في الابواب
 بمعرفه البداله على فساد الشرط لمخالف للكتاب والسنة - والبك حميه منها
 لاحظ صحيح (١) ابن سدد عن امي عبد الله (ج) و سمعه يقول من شرط شرط
 مخالف للكتاب الله فلا يجوز له ولا يجوز على الذي شرط عنه والمسمون عند
 شروطهم بما وفق كتاب الله عز وجل - وحده (٢) الآخر عنه (ج) لمسمون عند
 شروطهم الاكل شرط خالف كتاب الله عز وجل فلا يجوز - والقوي (٣) لمروي
 موثقا من شرط لامرته شرط فسد بها به وب المسمين عند شروطهم الاشرار حرم
 حلالا او احل حراما - وصحيح (٤) المحمي عن الصادق (ج) في حديث وب كان
 شرطا يحالف كتاب الله عز وجل فهو رد الى كتاب الله عز وجل وبحسبه غيرها -
 وتفصيل القول في هذه المقام وتفسير الشرط لمخالف للكتاب والسنة عن غير المخالف
 بهما موكل الى محله وقد شعب الكلام في ذلك في بحره اربع عشر من هذا الشرح
 وشهد له في خصوص السهم - صحيح (٥) محمد بن قيس عن لمار (ع) انه قضى
 في رجل تزوج مرأه واصدقته هي واشترطت عليه ن عداها الجماع والطلاق قال
 (ع) خالف لسه وولس مخالف لسه فقضى ن عليه الصداق وسده الجماع والطلاق
 وذلك لسه وسده مرسل (٦) بن بكير - وبحسبهما حمله من النصوص الاتيه في
 ضمن الفروع للاخفه - ولا شكال في بطلان الشرط - كما لا ينبغي الاشكر في ان
 الباطل هو الشرط ﴿خاصة﴾ دون العقد كما هو المتفق عليه وكذا المهر كما هو
 لمشهور بين الاصحاب لما حقق في محله من - الشرط يعاسد لا يفسد ولصحيح
 محمد بن قيس وغيره - وهذا كله من لا كلام فيه .

حكم اشتراط ان لا يخرج الروح من بلدها

في قوله في الكلام في المسألة وقع في قوله - ح - حديث - انه لا يخرج الروح من بلدها - في المسألة وعن الهاتين - الهند والروسة والجميع والجميع وعبرها لم يرد في شرط ، وعن خلاف وال - ح - وعنه ولسان في المحقق في شرح القواعد بطلان شرط وصحة العهد - وصح في الشرع ومحكي القواعد اسقط في المسألة - و لأول اظهر لانه شرط جبري ليس مخالفا للكتاب والسنة وعدم وجوب الاجزاع وعدم حرمة عهده فسمي عموم ما دل على صحة شرطه ولو لم يرد في القواعد (١) من معاني من القواعد (٢) في الرحا - روح لشرطه وشرطه ان لا يخرج من بلده (٣) في لسانك او قال لم يرد في الشرع - وصح (٤) من في الشرع قال قال محمد بن راجح - رحا - روح - وسقط في العهد في لسانك او لم يرد في الشرع - و في الصحاح عهد (٥) ان يرد في لسانك لانه لا يخرج من بلدها (٦) (واسئل) القواعد بطلان لشرط لانه شرط مخالف لشرع من حيث وجوب اصابته لروح وكونه ممكن لربه وحده ومثلها حادثة (ورد عهده) ان امشروته ليس هو عدم وجوب اصابته لروح ولا كون حادثة حادثة بل هو ان لا يخرج الروح من بلده وهو نفس الروح ويكون مباحا (بعم) لو رددت ان لا يجب عهده فاعده الروح في ذلك ان ذلك خلاف بشرطه وخصوصا ساقته لا سميته

ولعله ان ذلك يمكن رفع الخلاف من لاصحاب محمد قول من افي بشرط الشرع على ، و كان لشرط عهده اجزاعا وحمل من افي بطلان بشرطه على ما هو شرط كون احده لم يمكن بلدها وان لا يجب عهدها فاعده لروح في ذلك ثم به لم عصي لروح واردمخاضه هذا لحكمه وجره هل يجب عليها بخروج لو جوب اصابته لروح - لا وجوب افيها لاني لانه بالشرط حصل لها حق في ان لا يخرجها - فلا يجب اصابته لروح في ذلك

ولو رخصت بالجروح جاز لأجرح وسقطت حفه - ودعوى - أن لدي بعض
سقوطه بالأسقاط هو الحق كالمسحوق المكسج سجد سجد نزل فلا يسقط
بالأسقاط كالمسحوق - مدفوع - مدحى لكسكى المدهون من ناحية بشرط وثبت بشوب
حق بشرط - وهذا سقطته سقط فلا وجه لتوقع سبب لعدم رذعي بسقوط لم ذكر
ثم إن المصنفين بصفة الشرط حلفوا فعلا لو شرط مبرا كمانه دينار مثلا أن
يخرجها إلى بلاد هـ قال منه كحتمين مثلا ثم يخرج معه قدمت جميع منهم كالنبيح
والمصنف في أكثر كسبه للمحوى في الدفع وعرضهم إلى عقاب الشرط ولزوم المهر
لرائد أن يخرجها إلى بلاد اشرك وصحة الشرط ويرومها أن يخرجها إلى بلاد لاسلام
والمسند في ذلك حسن (١) غني بن رباب بن صحيحه عن لكاطم (٢) قال
سئل وإن حاصر عن رجل يروح مراد على ماله دينار على أن يخرج معه إلى الاده
فإن لم يخرج معه من مهرها حسوب - رابا - أن يخرج معه إلى بلاد قال
فقال (٣) أن اردت يخرج بها إلى بلاد الشرك فلا شوب له عنها في ذلك وإي مائة
دينار التي أصدرها بها وباردت يخرج بها إلى بلاد المسلمين ودار لاسلام وله
ما شرط عليها و لمسحوب عند سردها وليس له أن يخرج بها إلى بلاد حتى يؤدى
ليها صدق أو يرضى منه من ذلك به رخصت وهو جائز به

وأورد عليه محالفة الاسم بالحجل بالمهر حيث جمعه فانه على هذا وحسين
على هذا آخر - وللحسم بان لها أثر في ن راد احراجها الى بلاد الشربة
من عبر حروح لها مع انه خلاف السراط - وللحكم بان لا يحرجها الى بلاد الاسلام
لا بعد - توفي لها مهر ثا لا ريد وصدقة تشمل ما لو كان ذلك بعد الدحول وكانت
عبر مطانة بالمهر مع نه لا حور الا مع بعد الدحول كما تقدم ولا يجب عليه
عطاء لمير الا بطله - ويروى تصدقة الروح والروح - معه في حيث شاء

وفيه ولا - ان محدثين المراد و لأصول النسخ انما هي غير غير في اللغة بل لو منع من ذلك لزم تأسيس فتح جديد كيف وقد حقق في محله ان عموم الكتاب يخص بالمراد الواحد لشرائط الحقيقة، وثب - انه يمكن الجمع بينهما بالأصول -

لما عرفت من عدم الدليل على عتار معلومه سهر من كل جهة وعده مصرية لجهن
لندي يؤهل لي نسمو ما لحكم بان لا الرند - ار د حرجها الى بلاد الشرك من
عر خروج لها فممكن ان يكون من جهة صرف الأجر الميسرط لي بعثرمه
لثلا بخلاف مشروع واما الحكم بروم ساسه جمع بمده لو اراد خروجها لي
مده فممكن ان يكون مقدماً بصورة عدم الدحول فيه للأدلة الأخر وتكون ذلك في
صوره المطالفة كما بشر الله قوله ويرضى بما رخص لتسوله للرفق بناخير -
ويسكن ان يكون تقديم مر دأ من لشرط معنى انه شرط على عدم جعل ذلك الله ان
اراد حرجها بي بلاده وصاعه الروح بناحف فما لس مقصده الله تعالى والخروج
الى بلاد شرك عر حثرت لها ، فحصل ان تردد المحقق في شريع فيه و رده
كما ارتضاء جماعة في عبر محله - فما اذده الشهور تظهر .

حكم اشتراط عدم الاقتصاص

لها اذ اشترط ان لا يصفى اي لا يدخل بها هذه احوال - ١ - ما عس الشح
في نهاية والمحقق في الشرع والشهد انسي في لساك وهو بروم شرط وصحة
العقد في الدائم والمقطع - ٢ - ما عس الشح في بسوط و نصف في المختلف
وفجر المحققين في الشرح و المحقق في شرح الفروع و لابد في شرح النافع وهو
مطلان الشرط والعقد معدي بدائم وصحتهما في المقطع - ٣ - ما عس الحبي و جماعة
وهو بسد شرط في الدائم والمقطع وصحة العقد فيها ، فالكلام في موردتي
الاول في صحة الشرط - لثاني في صحة العقد .

ام الاول - فمقصي القاعدة صحة الشرط لان الاقتصاص عمل حثرتعله وتركه
لروح فاشترط عدمه لس شرطاً محالاً للكذب والسبه فيشمله عموم ادلته ، وما
اذده نصف في المختلف على ما حكى من انه شرط محالف لمقتضى العقد ووجهه
بعصهم بان المقصود الاصل من الكاح الدائم هو التماسل و لو لدوهو موقف على

الدخول وشرائط عدم الدخول معنى لمعنى العقد برد عليه ولا ان المقصود لأصلي في المكاح لم يتم وإن كان حال غير النازل لكنه ليس بمقصود منه تأسيساً بل الشرط بخلاف لمعنى العقد هو الشرط الذي يكون مضافاً له شيئاً لا يعتمد حقيقة العقد موثقة عليه كذا لو شرط السج بلا ثمن والمفاد ليس كذلك فالمعنى العقد هو الروحانية وهي شيئاً وتوحد واشترط عدم الدخول غير مضاف لذلك ، وما عسى الحامي من اشراط عدم نوطه محاسب للصريح المكتوب ولست بان له الوعد ان شيء فكون شرطه خلاف المشروع ، برد عنه ان الشرط ان كان هو عدم شور حتى نوطه له شرعاً ثم ما اورد واما ان كان الشرط هو عدم نوطه خارجاً فلا يكون مخالفاً له فان ترك بما ح' والمصحح لا يكون شرطه محالها بمشروع ، لا لزم عدم صحته اشراط شيء سوى فعل الروحاني

وبما ذكرناه يظهر النص فما اورد لتحقيق البردي رد في وجه إطلاق الشرط في الدائم من - صحيح (١) محمد بن حسن عن ابيه (ع) نصي عمي (ع) في رجل بروح مريضة واصدقه هي واشترطت عليه ان يهبها الجماع والطلاق فاد (ع) حلفت لستة وولت حقا حسب ما فيه - فدل على ذلك و - لجمع منه ومن ما في منصوص رد في على حور ذلك معني حبل بلب المصوص عني المستطع وحسن هذا على ان يتم ، وبشرط في نصحيح هو موت الحق للمرثه و - يكون مذهب الجماع وهذا شرط مخالف للمشروع فبعدمه محسن لكلام الشرط عدم فعل - فالأظهر صحة الشرط عني اتفاقية ، وكذا العقد ان بعد فرض صحة الشرط لا وجه لإطلاق العقد بل الاظهر هو صحته لعدم وان كان الشرط مطلقاً ، لما تقدم في المسائل السابقة من ان الشرط الدائم لا يفسد العقد سيما في باب المكاح فراجع .

ويشهد لصحة الشرط والعقد مضافاً الى ذلك حمله من المصوص كحجر (٢) ساعة عن ابي عبد الله (ع) قال قلت له جاء رجل الى امرأته فسلها ان تروجه معها فقالت اروحك فهي عني ان تلمس مني ما شئت من نظر والتمس وتدن مني مبالغ

(١) الوسائل ، باب ٢٩ من ابواب المهور حديث ١

(٢) الوسائل ، باب ٣٦ من ابواب المهور حديث ١

الرجل من اخيه لا انت لا تدخل رجلك في فرجي وسددنا شئت فقل احواف العصبة
قال (ج) ليس له فيها الا ما اشترط . وحرر (١) سحاق بن عمار عنه (ع) قل قلت
له رجل تزوج بحاربه عتيق على ان لا يقتضها ثم دس له بعد ذلك قول (ع) اذا دس
له فلا دس ، فان مقتضى اطلاق مطلق الاول ومفهوم الثاني لروم هذا الشرط في
النكاح مطلق دائما كان و مقطوعا - ودعوى - انه يجب تقيد اطلاقهما بما دل على
حصص ذلك ، لمقطع كحرر (٢) عمر بن مرون عن الصادق (ع) في رجل حاء
في امرأة فسبها اب مروحه نفسها متعة فقال اب مروحه سي لي آخر ما في حرس ساعة
بمعه - ممدعه - بهما من قبل الشئ لاني في سبها فلا وجه بحمل مطلق
على المقيد .

وما دعه لمحق ليردي من انه تعرض هذه النصوص صحيح ان قيس المتقدم
بدال على عدم صحة هذا الشرط و لجمع بين الطائفتين مقتضى حمل الصحيح على
النكاح بدائم وثالث النصوص على النكاح المقتطع - برده عليه - ومورد هذه النصوص
اشتراف عدم الدخول بها ومورد الصحيح اشترط ب سبها الحماة - وقد عرفت
ب الشرط في مورد نصوص الباب صحيح على القاعدة وفي مورد الصحيح باطل فلا
تعارض بين النصوص ، ولما حصل مما ذكرناه صحة شرط عدم الانقصاص ولرومه
وصحة لعقد في المقتطع والدائم ، فهو ادست في الانقصاص حار لدخول بها لانه
سقاط لحقه - وقد صرح بالحوار في خبر سحاق المتقدم

اشتراط عدم التزوج عليها

ثانها اذا اشترط ان لا يزوج عليها - فله قولان - صحة الشرط وبطلانه -
ومشأهما اختلاف النصوص .

(١) الوسائل ، باب ٣٦ من ابواب المهور حديث ٢ .

(٢) الوسائل ، باب ٣٦ من ابواب المتعة حديث ٩ .

فان مهادن على لزوم هذا الشرط ، كما وثق (١) مضمون من بروج عن احمد
 الصالح (ع) قال فت له : رجلا من موثقت تزوج امرأته ثم طلقها فبانت متهورا
 ان براجمها بنت عليه لا ان يحمل الله عليه ان لا يطلقها ولا يزوج سديها وعطها دلث
 ثم بد له في التزويج بعد ذلك فكيف يصنع فقال (ع) شئ ما يصنع وما كان يسره
 ما يقع في قلبه بالليل والنهار فل له قلب للمرأة بشرطها فان رسول الله (ص) قال
 المؤمنون عند شروطهم - وصدر الحر و كان يحسن ردة المدعو لعهد منه
 ولكن دية قريبة على ردة الشرط - واطهر من ذلك في ارض الشرط روة البحر
 في الكافي وفيه قالت المرأة لا امرؤ حدث - الا ان يحسن بي عتق ان لا يطلقني ولا
 تزوج على آخر الحر - وما عن النسخ في الهند من حسن بحر حتى اندر
 غير تام .

ومنها ما يوهم دلالة على هذا الشرط - كصحيح (٢) محمد بن قيس عن ابي (ع)
 في رجل تزوج امرأته وشرط لها ان هو تزوج غيرها امرأه او هجرها او تحب عليها
 سرية فهي طالق فتص (ع) في ذلك ان شرط الله من شرطكم و شاء وفي لها ما
 اشترط وان شاء مسكها وابعد عنها ويكح عليها . وحر (٣) محمد بن مسلم عن
 ابي حمزة (ع) قال قصي امير المؤمنين (ع) في مرأة تزوج رجل وشرط عليها وعلى
 اهلها ان تزوج عليها امرأه و هجرها و اني عليها سرية فانها طالق وهذا شرط الله
 قبل شرطكم ، شاء وفي بشرطه و شاء امست مرأته ويكح عينا وتسرى عليها
 و هجرها ان اثبت بسبل ذلك قال الله تعالى في كتابه فانكحو محبات لكم من النساء
 مني وثلاث وربع وقال احل لكم ما ملكتم ايماكم دل و للاني يحاقون بشورهن
 وحر (٤) حمادة احت ابي عبيدة الخداه قالت سئلت ابا عبد الله (ع) عن رجل تزوج
 امرأة وشرط لها ان لا يزوج عليها و رخصت ان ذلك مهرها قالت فبأن اوعده الله (ع)

(١) الوسائل ، باب ٢٠ من ابواب اليهود حدث ٤

(٢) الوسائل باب ٣٨ من ابواب اليهود حدث ١

(٣-٤) الوسائل باب ٢٠ من ابواب اليهود حديث ١-٦

هذا شرط وقد لا يكون لكاح الا على درهم أو درهمين .

ولكن الحق عدم ارتبط الطائفة الثانية بالسأله لمصدر فيها - وان الأخير
مبا في مالو جعل هذا بشرط مهر آلهما ولذا قال (ح) لا يكون الكاح لأعلى درهم أو
درهمين - و الشرط في الأول ليس هو عدم التزوج وعدم النكاح والتسرية - بل
تظهر منهما كون الشرط خصوص الحراء وهو ضرورتها طلقاً ان تزوج عليها
و تسرى عليها و محرماً ولا اقل من كونه مجموع الشرط والحراء لا خصوص
الشرط . وهذا واضح - ولا حاجة في دلتها - فان شاء وفي لها - فان المراد به ان
شاء صحتها - كما يشهد به قوله بعد دلشون شاء مسكها وبه فرضه على ارضه انطلق
من قوله ن شاء وفي لها - وعلى ذلك فلا مصدر للحبر يدل على الحوار مصداقاً بى كونه
شرطاً لئلا يثبت بشرط في المباح وهذا حائر بالضرورة - نعم لو شرط ان لا يكون
له حق في التزوج كالدلت محدثا لكسب والتمس كما لا يخفى - وبما ذكره يظهر
مرفى كتمات القوم في المقدم - كما يظهر حكم مالو اشتراط عسها ان لا يطلقها - ولكن
ان تزوج عسها و طلقها صح ذلك وان تم دعوى ما ثبت بالشرط عدم حور ذلك
والحرمة اعم من الفساد .

اشتراط تسليم المهر في اجل

راجع - ما لو شرط تسليم مهر في اجل فان لم يسلمه كان لعقد باطلا -
وهو شهيد بين الاصحاب صححه لعقد و لمهر وبطلان الشرط - والاصل في ذلك
صحيح (١) محمد بن عيسى عن ابي جعفر (ع) في رجل تزوج المرأة الى اجل
مسمى وان جاء بقصد فحقها الى اجل مسمى فهي امرأته وان لم يتبعها فحقها الى اجل
فيس له عسها سأل وذلك شرطهم بينهم حسن مكحوه فقصى (ع) للرجل ان يده
بصع امرأته و حط شرطهم - ومقصى انقاعدة وان كان بطلان لعقد من جهة عدم
كونه ساء للزوجية الدائمة بل لتزوجيه الى امدان لم يتبعها لصداق ولا للكاح

المفطع لعدم تعيين الاحل ولكن دل النص الخاص على صحة العقد والمهر وبطلان الشرط وعمله لا صاحب .

حاشا جعل حيدر لشرط للروح وقد تقدم انكلاء فيه مفصلا وعرف ان الاطهر بطلان الشرط وانعاده لعقد .

في التنازع - لو اختلفا في اصل المهر

المسألة السادسة في التارغ - وفيه فروع - الاول - اذا حلف في صل يسحق المهر وعدمه - فان كان ذلك قبل الدخول فلا اشك في ولا كلام في ان يقول قول الروح مع نفسه لاصحة عدم فرضه في العقد واصالة برائه منه عن مهر ، وان كان بعد الدخول فالمشهور بين الاصحاب على ما حكى ان يقول قوله حبس وعمن سحرته اذا وقع الاختلاف في اصل مهر بعد الدخول يستمر هل سعى ولا فان ذكر سميته كان لقول قوله مع الحبس وان ذكر عدمها لم يهر المثل وان سمي شيئا حبس حتى يس - وعن القواعد ان يكر بسمه صدق بالحبس لكن يشبهه قبل الدخول مع لطلاق المسعة ومع الدخول مهر المثل .

والحبس بمقتضى ما بعد ان انقاره يسحق المهر ، وقد يكون لاجل دعائه ان المهر كان دينا له في ذمتها وعنده في ذمه وفي يده وقد يلقب من حصر تفصيل - وحرى يكون لاجل ادعائه ان اعطاه المهر قبل الدخول وثباته يكون لاجل ادعائه بطلان العقد وعدم امره بذلك فهي بعه لا مهر لعني - ورعه لادعائه ان لمهر كان شيئا قسلا اعطاه بها وعني يعرف بحدده ولكن يدعى كونه المهر المسمى اريد من ذلك - او يدعى ان العقد كان بالعوض فذلك بالذخول مهر بمثل - وحاشا لادعائه ان الروح كان في حال صغره وان المهر كان في ذمه ابية

ما ان كان الدعوى على الروح الاول والقول قول الروح مع سميته لاصحة برائه وعدم شغل ذمه بشيء (فان قلت) اذا كان المدعى كونه المهر ذيب في ذمه الروح والروح يدعي ان له في ذمتها بمقدار ذلك فذمه ساقط بالنهار فيمكن احرار

استصحاب بقاء اشتعال الدمة - ودعوى - ان امر المستصحب دائر بين ما هو مقطوع
الارتجاع وما هو مشكوك فيه ولا يخري - لا سم فإن لروحة ان لم سلم اشتعال دمتها
له ولذلك تدعي المهر فمضى ذلك ثابت يستصحب - نعم ان كان بعدة ن المهر
كان ردد من ذلك فالمقدر ثابت سقط بالنهار وبالنسبة الى الرايد يكون الروح
مكرر او الاصل معه (قب) ان التهاير ان كان منفرد على اشتعال دمة كل منهما يمثل
اشتعال به دمة الآخر كد ما قد بدأ - ولكن ان كان مدعي الروح ان نفس ماله
في دمة حسب مهر او في المهر ان نفس لا تستقر في دمة حد الطرفين في
ما كان دمة الطرف الآخر مشعولة به من قبل فلا سم كما لا يخفى ادعاءه باشعة الدمة ح
وان كان الدعوى على الوحة الثاني فالقول قول الروح ايضا بخصوص الحاصه
بحر (١) - من ادعى ان الدمة (٢) ان دخل برجل امرأته ثم ادعى لمهر
وول - يستحب قولها - لسمه وعنه لسمه - وصححه (٣) عند طرح من الاحتجاج عنه (٤)
في حديثه ادعى له ودعى له وطلب بعد ذلك ولا شيء لها انه كثير لها
ب - يستحب الله ما لها منه من قبله ولا كثير - ويخوفا غيرهما من المصوص
وقد تقدمت في مسأله عدم سقوط المهر بالدخول وان ب هذه المصوص محمولة على
صوره الدعوى فرجع تلك المسأله

وان كان الدعوى على الوحة الثالث فالقول قول الروح لاصالة عدم العلم
واصاله الصحة في فعل المسلم -

وان كان الدعوى على الوحة الرابع ادعى المهر ب المهر سمي في العقد
لكن كان اكثر من ما عطاها الروح فالقول قول الروح لاصالة عدم الرايد - وان
ادعى التهويص فالقول قولها لان استصحاب عدم لسمه في العقد بصيغة ماول
على ثوب مهر يمثل بالدخول - يقتضي اشتعال دمة بمهر المثل .

وان كان الدعوى على الوحة الخامس فالقول قول الروح ايضا لاصالة عدم
اشتعال دمة لها شيء - فالمحصل انه في اعقاب المصوص يكون القول قول الروح

ون ما عده لمقتضى في سحرير نام لا مادكره من انجس حتى شق ان لم يحب
كما ان ما افاده في القواعد تام - فتدبر .

حكم ما لو اختلفا في قدر المهر

انثي - د بعد على ثوب مهر في دمه الروح و كان لاختلاف في
المقدار بان ادعت بروحه دس را د عم بمره الروح والمهور من لاصحاب ان
 و القول قول الروح في قدر المهر و في الجوهر بل هو كالمجمع عده من
رأه حكمة مضمه - وشهد به مقصدا الى اصابه الرأه عن ان د - صحيح (١)
بي عبيد عن ابر (ج) في رحن مروح امرأه فلم يرحل بها فادعت ب صدها
مائه دسار ودكر الروح ب صدها حمسوس دسار ولس ان يسه على ذلك دل
القول قول روح مع صه - ومقتضى اختلاف صحيح عده يرق من مادا يلف
لدعوى ان ادعت بروحه ب مهرها مائه دسار . وادعى الروح انه حمسوس
دسار من غير ب تدعي هي سمة الاكثر وهو سمة الاقل او صه على عدم التسمية
وبين ماد دعت بروحه سمة الاكثر وهو سمة الاقل (ولاشك) على الحكم
في الصورة الاولى بانه مع طلاق بدعوى كما يحتمل كونه بطريق سمة يحتمل
كونه عوض بضع المجره وعوضه مطلقا مهر لثمن وانما بعض غيره والتسمية
ومقتضى لاصر عده لسمة وهذا الاصل مقدم على صل بر (دفع) بانه لا يحتمل
دعاء بروحه عدم التسمية ب مع عدمه لاسحق المهر الا بالتحول - فلامحالة يكونان
عوض فقس على السمية . كما ان (الاراد) عليه في الصورة الثانية بان كلا منهما
يدعي شيئا مكره لآخر ومقتضى ذلك القول بالثمن ب (عرب) وان اختلفا
كوب وما اد لم ينعنى شيء وفي لعدم بعض على استحقاق الاقل وروحه غير
مكره من هي تدعي استحقاقه لرايد والروح يكون مكره ذلك ومجرد كونه
مكره لوقوع بقدعنى لاول لا يوجب كونه مكره بوجه ليه الحدف مدرجوع

دعوى الروح وقوع العقد على الأقل الى مر مائى والدعوى في خصوصية العقد معناه في هذا اسماء واما المسموح ماهو الملازم بهذه الدعوى من اختلاف في الدين من حيث كونه ديناً زيادةً وقبضةً .

ثم انه مما ذكرناه نظهر ان لقول قول الروح مع بسمه حتى اذا كان لاختلاف في القدر بعد الدخول لأصله اثراته ولإطلاق صحيح بن عبده - نعم في فرض الدخول بصور اختلافهما في قدر على نحو آخر بن (١) - تنفذ على عدم النسبة و بعد الدخول تسحق الروح مهر المثل ولكن المبرم يدعي ان فلسفه وعشيرتها كلهم شرفه فيكون مهر مثلها مائة دينار مثلاً و الروح يدعي ان فسبها من أرغان فيكون مهر مثلها خمسين دينار - والظاهر بقديم قول الروح لأصله المبرم عن ارادة وصحيح انى عبده لأشتمل هذه الصور كما لا يخفى (٢) ان محققاً في انفسه وعدمها والروح يدعي النسبة شيء قليل الروح يدعي عدم النسبة و بها بالدخول تسحق مهر المثل - والظاهر في هذه الصور بقدر قول الروح لأصله عدم النسبة وهي مقدمه على صالة المبرم - والى هذا نظر المحقق رحمه الله ولو انكره بعد الدخول فالوجه غير المثل كما ان بكر الروح لغير ارادة بنى بسمه المبرم - هذا كله اذا كان الاختلاف في قدر المهر

ولو كان الاختلاف في وصفه وان كان لمختلف فيه ووصف الصحة فالقول قول مدعيه لموافق قوله لأصله الصحة ان قلنا بان الجهالة مطلقه موحه لظلال لمهر و كان مدعي عدم اشرطه ووصف الصحة مدعي ان لمهر هو لاعم من الصحيح وغيره ، وان قلنا بعدم مطقة الجهالة أو ادعي الآخر ان العقد وقع على غير الصحيح محكمه حكم من ادعى وصفاً آخر موحاً لأردناد لمالية وهو بقديم قول الروح المنكر لاجل انوصف لموجب لأردنهما في لمهر لأصله المراتبة عن يريد .

حكم ما لو اختلفا في الدحول

ثالث دا بعد في قدر المهر ووضعها ولكن لمرثته تدعي الدحول واستحق
 تمام المهر والروح يدعي عدمه وانها لاستحق بالطلاق الانصب المهر - فان كان
 ذلك بعد حلالة بها جنود حمله عن مواعيد الوقوع والقول قولها لا تقدم في مسأله
 ما يستقر به المهر - ان للصومح نذاله على استمر رد الحلوة بمجموعه على صورته
 لدعوى - والظاهر ان مهر الشح في الهندس وعنده ممن قال في هذه الصورة
 بان نقول قول لمرثته سميها الى ذلك - لا لى ما في اشرع قال عملا بساخذ الحال
 في حلوته بالحلائل فيكون قولها موافقاً للظاهر - اذ لا دال على حجه دأهور لحال
 في ذلك كي يكون صالحاً لمطلع الأصل الموافق لدعوى عدم الوقوع

﴿و﴾ ان لم تكن حلوة ثبت ان ﴿لو ادعى﴾ لخلوة ﴿والموافقة﴾
 المشهور بين الاصحاب - ﴿انقول قوله مع يمين﴾ لاصالة عدم امواله وهو مكر
 له تدعيه المرثه عليه - وعنده لمصعب الرد في الحكم حيث ان ﴿على استكمال﴾
 ولعل نظره الى الاشكال في خلافه فان القول قولها مع حلوة - ودا كتاب
 بكر اقل بمقد - فانه يحظر لها من يوثق به من النساء ان كانت بكاره رتبة
 ولقول قولها وان حل بها ازاله لذكره باصعبه بعد ما ادخله عيه - لصحيح (١)
 ورواية عن ابي جعفر (ع) عن رجل تزوج حاربه لم يدركها لم يجمع بينها و بروح
 ونقاء فادخلت عليه فطبقها ساعة ادخلت عليه فان (ع) فانما يحظر لهن من يوثق به
 من النساء كن كما دخلن عليه وان لها نصف لصدائق لذي فرض لها المحدث - وان
 مفهومه به دا كتاب النكاح رائلة بها تمام لصدائق .

إذا زوج الأب ولده الصغير ولم يكن له مال ضمن المهر

سأله ابن علقمة ولو روح الأب الصغير ضمن المهر مع فقره أي المهر في خيذه لو ولد له لم يكن يولد مال كما هو المشهور بين الأصحاب وفي لحوهر بلا خلاف أحده فذهب إلى الأصحاب نفسه عنه وفي الرصد اتفاقنا كما عن لحلاف والمسوطي لم يرو له ذكر. وشهد به مصوص مستقصه - كصحيح (١) الفصل من عند المثلث سئلت ما عند الله (ج) عن رجل تزوج أمه وهو صغير قال (ع) لا بأس قلت يجوز طلاق الأب قال لا - فب علي بن الصديق قال عني الأب إذا كان ضمنه مهر وان لم يكن ضمنه فهو على الدلاء لا أن لا يكون للعلام مال فهو ضامن له وإن لم يكن ضمن - وإنما وصف الحبر ما نصحه بعد ذلك ولا يوافق ولا يوافق سببه عند الله بن محمد وهو وإن صرح في كتب الرجال بأنه بعد علي حرد لكن مجرد ذلك لا يكفي في توصيف الحبر ما نصحه - سألته ما في حديثه بضا عني بن الحكم - فالأولى التعبير بالحسن ثم ن الحبر مروي عن الواقفي مع بدال قوله لا أن لا يكون للعلام بقوله إلا أن يكون للعلام - ولكن ما علقه هو الصحيح لأصله عدم الرائد وعدم إسقامه المعنى على ما نقله المحدث لكاشاني ره وموتق (٢) عند بن زرارة عن أبي عبد الله (ع) عن رجل تزوج به وهو صغير قال (ع) ن كان لأمه مال فعليه المهر وإن لم يكن فلا. ما قال الأب ضامن المهر ضمن أو لم يضمن - وحبر (٣) علي بن جعفر عن حبه (ع) عن الرجل يزوج أمه وهو صغير فدخل لأن بامرأته على من لمهر على الأب أو عني لأن قد (ع) لمهر على العلام وإن لم يكن له شيء فعلى الأب ضمن ذلك على أمه أو لم يضمن إذا كان هو أمه وهو صغير - ونحوها غيرها .

ونعم الكلام فيه يستند من هذه النصوص في البحث عن جهات .

١ - أن مقتضى هذه النصوص أنه ن كان للعلام مال ولمهر عيه - وبها يقيد

اصطلاح ما دل على أن مهر عني الأب مطلقا - كصحيح (٤) محمد بن مسلم عن

(١) الوسائل ، باب ٢٨ من أبواب المهور حديث ٢ .

(٢) (٤-٣) ، الوسائل ، باب ٢٨ من أبواب المهور حديث ١-٤-٣

أحدهما (ع) عن رجل كان له ولد فروح منهم نفس ومرض الصدق ثم مات من ابن
 يحب الصدق من حيلة لمال أو من حصصهما من (ح) من جميع المال ابنه هو
 مسرقة لدين - وصحيحه (١) الآخر عن الآخر (ج) قال سألت عن النبي يروح
 الصبية - من كان يواهمهما للدين روحهما فمعهم حشر ولكن لهما لحار
 إذا دركا من رضا بذلك والمهر على الأب المحدث - وصحيح (٢) بعده يوارى
 في ترويح لصبر من حيث قال (ج) في آخره بعد ملها روح الأب يحور على
 العلام والمهر على الأب للجارية .

٢ - يحكي عن ذكره المصنف رحمه الله تعالى في مع وفرا لوله له روح الأب
 يعني لسان لا يكون الأب صام له واسد له في قوله في المصنف في بعض يكون
 صاهرا في عدم شرط انصاف لا شرط العدم وصوره شرط العدم خارج عن المصنف
 ومقتضى ما عده ح صام لولد معه كما لا يخفى - وأورد عنه الشهيد الثاني في قوله
 ولم يصح و لم يكن ضروري اشترائه عدم التمسك لكنه مطلق شمول فيصورين
 أي عدم اشتراطه واشتراط عدمه - واجب عنه صفة بعد - لسان الملاقى فيصو
 من عموم في له (٣) (ص) المؤمنون عند شروطهم يعني المصنف في ذلك
 العلامة رده والروايات لا ينافيها ظاهرا ولا تضيحا

قول ب معنى شمول مطلق انصاف لصوره اشتراط عدم لصاحب - فلا كلام
 في تسمية ما افاده المصنف رده ولو سماه شموله لها و كان صام الأب في يد
 عنه المصنف من قبل الحكم للرومي أي لا يصح جعل المهر على لسان - فلا مورد
 للتمسك بعموم دليل الشرط فيه مقدم لما يخاف لكتاب والسنة وهذا لشرط خلاف
 لكتاب والسنة وان كان صام الأب حكما ارفاقا صح المصنف بعموم دليل وجوب
 الوفاء بالشرط ولا يصحى الى ما قبل من ان السنة بين دليل الشرط وبخصوص باب
 هي العموم من وجه وهي تقدم ما لما في الحديث من دليل الشرط بعمل به حيث

(١) الوسائل باب ٦ من أبواب عقد النكاح رأوا في المقدمات

(٢) الوسائل باب ١١ من أبواب ما إذا زوج حديث

(٣) الوسائل باب ٢٠ من أبواب المهور حديث

لامعرض له - اولما في الرخص من ان اربكاتب لتفبد فيه ليس بدولي من لعكس
من اعكس دلي لاعضاده بقوى نفقه بحكوم مفول السروط كعمره من دلة العدوين
اثابونه على ادلة العدوين لاولة ، ولكن الحق هو ما فاده المصنف به من عدم
شمول النصوص لصوره شرط عدده الضبط وصهورها في راده عدم اشراط لصمان
ويؤيده مقاسه بصوره لسار المذكور ، فيها انه ب صممه لآب كان المهر عليه والا
معنى العلامة مقوسه المتبادله كآب - مراده عنه اشراطه ، اللهم لا ان بعد هذه
الصوره - ما من دله بحسب النصوص المتضمنه ولكن بنسبتها لنصوص
بمقتضاها - له على ان الضمان على لآب المقدره في الحكم لبرومي انعكسي - وعنه
والظاهر كآب الضمان على لآب - وان مر منه ولا يسمعه دليل الشرط - وما ذكرناه
يظهر مافي كلمات القوم في المقام .

٣ - في معنى الضمان في حقه احمدا لآب - احدهم - هو ضمان لمصطلح
فيكون بمعنى العهد للمهر بعد ثبوته في دمه او بد - نسبه - هو العهد للمهر بداه
واسمى الاول - المهر من قبل التسليم وكونه عوض عنه فلا بد و - ثبت في دمه
من يثبت مصحح بحقه المعاوضه - وبقره (ج) في صحيح محمد بن مسلم بعد هو
بقره الدين - ر لو كان امره الضمان لمعنى شئني كان هو الدين لا بقرته -
ويرد لآل - ولا ان يكاح اس من قبل المعاوضه كما مر مرار - وثاب انه لو كان
منها فقصه لمعاوضه حروح الموص عن كس من ملك المعوض مصوح - ولذلك
بيد في باب البيع على صحه البيع لو جعل شئ من مال شخص ودخل لثمن في
كيس آخر - و ثبت على ماد كرهه انه يصح في المقام ايضا بربح الانسان بمهر
في دمه المهر - ومن شخصه مملوكه له د ادن امره لم يكن جماع على عدم
بحور - و برر شئني انه - كآب بمعنى الضمان لمصطلح عابه ثوب للمهر في دمه
لا ان بداه واستداه لى دمه لآب وعلى التفسيرين عودين لا بقره الدين - والظاهر
هو الذي يقو بهم عنهم السلام في صحيح محمد و لحد ، وحر علي بن جعفر المهر على
الآب فيه ظاهر في ثوب المهر - وفي دمه الآب وقولهم في لنصوص الأخرى لآب

صاحب المهر - محمول على رادة العهد نظير من انفق من العير فهو له صاحب
 ٤ - في الحدائق قالوا لو كان اعمى مالكا لبعض المهر دون بعض لزمه ماسة
 ما يملكه ولزم الآب الباقي وهو خبز - وفي الجواهر بل يكون تمام المهر عليه اقتصرا
 فيما حالف الاصل على المسفق ولعشق صاحب لآب على ما ذكر لم يكن عبده شيء
 في حر علي بن حمير ومال في عره - اقول ما افاده في الجواهر من الاقتصار فيما
 حالف الاصل على المسفق لأوجهه مع الاطلاق - وما افاده فيها من مقتضى اطلاق
 المصوح انه لو كان لآب مال ولو قلل كان مهر عبده - برده انه بماسه لحكم
 والموضوع بعيد اطلاقها بما اذا كان لآب مال بقدر مهر لآب هذا الحكم بما هو
 لمرعاه حال المهره وعدم جعل مهرها في ذمة الصغير ان لم يكن له مال -
 او لمرعاه حال الصبي بعده شغل ذمته مع عدم شيء له باره - و - من الموضوع
 هو عدم المال له بقدر المهر - ويؤيده عدم مورد لا يكون لآب مال ولو بمقدار
 قليل - وعينه فلزم ذلك ثوب مهر في العرس حتى الآب ورعى مظاهر الحق في
 نسبه الى المشهور بالامدث منهم الآب مال ان اهل عرف عهسوا واوله ملاحظه
 ماسه الحكم والموضوع من الموضوع لمسقطه من المهر بجميع حرانه على
 الآب لو كان له مال وعنى لآب او لم يكن له مال هو التوسع نظير ما ذكره في
 مقابلة لجمع بالجمع فمسسه ما يملكه لآب يكون المهر على الباقي على الآب وهذا
 هو الاظهر .

٥ - اطلاق الروايات والفتاوى يقتضي ثوب المهر على لآب لو كان له مال
 لا يصرف في الدين على قدره كدار سكنى ودانه ركوب ويحو ذلك - واورد على
 ذلك ان يصرف لمال في الموضوع اي ما يمكن لمهرته من شراء مهرها من حيث به
 لا يجب على الروح في العرس صرف هذه الاشياء في اداء المهر بوطئه الروح
 بل يبقى المهر في ذمه الى ان يتدر على ثوبه - كما هو مقتضى لجمع بين دليل
 هذه المسأله لو شغل لمرعس ودليل اسماء هذه الاشياء من تصرف في الدين فلا
 تشمس الموضوع لما كان له مال لا يصرف في الدين - اقول انصرف الموضوع الى
 صورته وجود مال له يجوز له صرفه في الدين لا ينكر - وما انصرفها لي مالو كان

به مال بحسب صرقه في الدين فممنوع فما عن المشهور اظهر .

٦ - لو ادان الاب المهر عن انصي بما ينص لاجور له الرجوع على الاب وان قصد الرجوع به عليه - ولو ادان عنه في موضع لانصص لمهر فيه وفي كادلت سرعا لانكون له الرجوع به - وكذا اوصيه لا يقصد الرجوع - وان ادان عنه بقصد الرجوع اوصيه كذا في ظاهر حور الرجوع بعموم مال على نفود تصرف الولي لاجاري فما عن المصنف رد في لندكره من عدم حور الرجوع بالاداء رجوعه بالمصنف مع قصد الرجوع به غير ظاهر الوجه .

٧ - لا فرق في هذا احكم من اب ولحد صدق الاب على لحد ادصاصيما في عدا اب بدي يكون ولايه اقوى من دلايه اب في بعض المواضع - وما عن ثالث من عدم صدق اب عنه حصه ولدا يصح سلبه عنه ومطلوب الاستعمال عم من تحققه كذا بنى - وقد مر ما وصح به المدة في محسب دلايه الاب وانحدو جمع ٨ - لا فرق في صواب الاب من المعجل منه و مؤجل وان راد الاخر على ردم للزوج ولا من كواب الكاح فصول اخره اب او عذر - ولو كان لكاح فصولا ولم حرد اب ولارد - وحر الاس بعد النوع فانحدر عنه لوجوب على الاب للاصل بعد اختصاص انصوص بغيره وحرر علي بن جعفر - ولو كان فصول فاحاره الاب بعد للزوج فهل يجب عليه لاطلاق لنصوص - او لا يجب لحرر علي بن جعفر - ام بعض من يقول بالكشف و لعل فعلى الاول يجب عليه وعلى الثاني لا يجب و حوه اقواها اوسط في نكاح الاب اما يكون بالاحارده وهو يكون في حال النوع ون فلك الكشف في الاحارده - وعنه فله (ج) في حرر علي بن جعفر اذا كان هو انكحه وهو صغير بمعهومه بن عبي عدم الوجوب عنه - وكذا لا فرق بين ان يكون لمهر بن في دمة الوالد او عدا بدلها للمهر بها عن ولده وان كان مورد لنصوص الدين ولكن يظهر سادهم على عدم الفرق والمقطع بالقاء المحصوية .

٩ - اد دفع اب مهر الذي في دمه لاعمار انصي او دفعه سرعا عنه مع كونه مؤسرا - مع انصي وطلق قبل الدخول فهل يرجع نصف المهر الى الاب او الى الابن كما هو المشهور بل في الرصاص لا خلاف كما حكى - ام لا ينقل

لا إلى الأب ولا إلى الأم وجوه .

استدل للأحر بأن المهرته كما عده مملكت للمهر ، لعدم كون إطلاق قبل المدخول موجب لعدم نصف المهر إلى روح وحيث أن المصوص المصصة مختصة بما إذا كان الفارض للمهر والمؤدي له هو الروح وغير شاملة لما إذا كان الفارض والمؤدي غير روح فلا يكون هذا إطلاقاً متيناً للمهر فهو بعمده باقي على ملك المهرته (وكن) تردد أن بعض حكم المصوص مطلق شامل له - لاحظ قوله (ح) في مؤثر غير متقدم أن هناك ما هو متعلق بها ، ونصف وجوده - غيره فلا شك في رجوع لنصف عن المهرته .

وستدل بقول النبي في الحدائق والجواهر وحده أن إطلاقاً مملكت جديد للنصف ومقتضى عموم مقتضى روح نصف إلى الروح بإطلاق (وفيه) أن المصوص به له على ملكية روح وكون إطلاق مملكت نصف له مختصة بما إذا كان الفارض والمؤدي هو الروح ولا تشمل ما لو كان غيره ومملكته إطلاقاً نصف لا يكر لأب الكلام فمن ملكته ومن هو الروح والمؤدي للمهر وبارض به ، ولاستدلال به بأنه يكر له فهو محوري محرم من عدم يعود إلى الأب غير أنه لا ذلك دعوى حاله عن الدين

وستدل بالأول - بأن إطلاق مسح ومقتضى المسح هو عدم النصف أي من دفعه وفيه (وفيه) ما تقدم من عدم كونه مسحاً من هو رفع له من جهة - وإذا لأدلى على شيء من النفوس ولذا نصت في بعض الأحكام الرجوع أي لفرعه - فمن قبل المال المردد من شخصه ، بهم إلا أن نقول به يكفي دليلاً لرجوعه إلى الأم بعدم الإصرار عليه قائم - وبما ذكرناه يظهر حكمه ما لو أدى تولد مهر عن ولده الكسر ، ثم طلق أو أدى الأجنبي عنه - نعم لو كان للمهر في ذم الأب الروح ولأن حسن عنه بعمده مصطلحهم ما ذكرناه من رجوع لنصف إلى لسان المصوص الدالة على رجوع لنصف إلى الروح (ودعوى) أن الأب به يتضمن على نحو ضمان لأن له فكما أن الأم يتضمن بعدم المهر لمرئول المقابل للزوال بالإطلاق لا يستقر ذلك الأب يتضمن للمهر المرئول ومعنى مرئول المهر هو كونه مملكتاً للمهرته مما يقع

الطلاق قبل الدخول والطلاق وإن لم يكن فسخا لكنه مثله في أنه موقعه رول ملكه
بمرثته عن نصف النهار فيعود نصفه إلى ملك من كان مالكا له سابقا كما عن بعض
أحبه (مذهب) سائر مفضلا من أن له نصفه بالعدد بعد النهار بالملكة المسفرة
و بالطلاق من ملك جديد نصف

الثامنة: وللمرثة الاعتناء قبل الدخول حتى تقضى النهر * * * وهو الكلام
قد مضى في

في القسم والنسوز والشفاق

* القسم المانع في القسم والنسوز * والشفاق والكلام يقع في مقامات
الأول في القسم وهو يفتح أهداف مقصود قسم لشيء وبالكسر الخطو نصيب
و المراد به في المقام قسمه للمالي من لروح وبمكن اعتداده من كل مذهب ولا
تترتب على تعدده عدد جامع مانع من أن يكون بطول الكلام في ذلك وبسم الكلام
في قسم في البحث في مورد

(١) لأربوا لأحلاف في كل من دروح و لروح حقوقه واحده ومساحة على
الأحر - * * * كتاب والسنة لم يرد شاهد له - وليس المقام مقام ذكرهما .

(٢) لأحلاف في أن أقسم من لروح من الجمع في أوجه على الروح في
بحسبه ولأبائ والنصوص لأنه يدل عليه . بما لأحلاف في أنها يجب على الروح
بدائ محدد بعدد والمكس كاسعه كما هو المشهور على ما صرح به جماعة
لأحب عنه حتى بدأ بها كما عن الجمع في المسودد والمصنف في بعض كسبه
والمتحقق في أشراف ولشهد ثنائي في الروضة والسد في المدارك والمحب
السروراري وصاحب لحدائق وفواه في الرماض ولثمره من يقول كما صرح
به جماعة به على أنقول الأول * للروح * الواحد * دائما لملقة * من أربع
لأن نسب عددها واللدالي الثلاث ناسبه به يصعبها حيث يشاء * وللروح جنس لملسان *
من كل أربع نبال - * وللثلاث ثلاث * منها * وثلاث * من أربع فلكل واحد ليله *

ولا يبقى له شيء من كل ربيع - وكلما فرخ لدور سائر لدور على ترتيب
لمذكور - وعلى بقول الثاني لو كانت له روحه واحدة لأوجب عليه لقسمه مطلقاً
ولو مع نسب غيره له - ولو كانت له روحات متعددة لأوجب عليه لأمر الميت
عند حداثته ليلة واحدة فتجب ح ذلك لمن حتى يتم الدور ثم لأوجب عليه شيء
فله ح لأعراض عن القسم عمن حماءه إلا أن نسب عند بعضهم يجب عنه بناء
لعمدة لمباقيات ثم لأوجب عنه الأسس وهكذا ، وسندل بقول الأول ويدو حار
فمن الآيات قوله (١) تدعى «وعشرون» للمعروف» بقرب منه تدعى
وجوب معاشرته النساء للمعروف في الجملة ولا يصدق ذلك عرفاً بمجرد الاتفاق ولا
ببصام وطئهن في كل أربعة أشهر مرة واحدة باقل الزوج من وجوب الفس -
فدل على وجوب شيء آخر يوجب صدق المعاشره وليس غير المصاحفة لاجتماع
بعض وجوبه - وأورد عليه لشهد الثاني بأن المعاشره يحق بدون المصاحفة
بالبأسر والاتفاق وتحسين الحق والأسس فيظهر مع عدم الميت على روحه الذي
أوجه لقائهم - وأجاب عنه لنسخ لأعظم رده بأن ما عدا الاتفاق من هذه الأمور التي
ذكرها غير واجب حماء قدم من ههنا ما يصح أن يكون وجوباً للمصاحفة (أقول)
بظاهر الآية وجوب كل معاشره للمعروف وحيث يعلم عدم وجوبه فدور الأمرين
تقييد إطلاق الآية وحملها على خصوص الميت عندها - وحمل الأمر فيها على
الاستحباب والمستحق هو الثاني سيما وأن الأول مستلزم لتخصيص لاكثر ، اللهم إلا
أن يقال إنه على ما هو الحق من خروج الوجوب والاستحباب عن حريم الموضوع
به والمستعمل فيه وأن الأمر في المورد من استعمال في معنى واحد وإنما يتبع الوجوب
والاستحباب من ورود لتخصص في ترك المأمورية وعدمه - فظاهر الآية وجوب كل
ما هو معاشره للمعروف وقد دل لذلك على عدم وجوب حمله من مصاديقها بحكم
الاستحباب فيها - ولم يدل على عدم وجوب الميت عندها - فيبقى على
وجوبه - مع أنه يرد على الشهيد قدده أنه على ما مر لا يمكن الاستدلال بالآية على

وجوب القسمة في الحزمة مع به فذه كغيره اسدل بهاله .

ومن الابد قوله (١) تعالى «فلا تسلوا كن المل فدروه كالمعلقة» بتقرب به بدل على عدم حوار المل الى فقدم حدى الروحين حتى يكون الاخرى كالمعلقة لاداب بل ولا مطلقه ومن على بحرم المل لآحل العلة لمذكوره وهي ن ندره كالمعلقة ولا رب في بحقق هذه العدة في برك القسمة بدهاء فبحقق لتحرثم (وفيه) ن بحقق العدة في نر - لقسمة بدهاء أ مع لاسس به والاعاق عته وبحسب الحلق والاستمتاع بالنهار وماش كل مموح كما لآحمي

ومنها قوله تعالى (٢) «اللاي بحقوق بشور من فعتوه من و عخره من في المصالح» بتقرب به بدل على حوار النحره في المصالح مع حوب بشور بدل بمفهومه على عدم حوار مع عده حوب بشور وبدل عله قوله تعالى في دن لآله «ان اصممكم فلا تنعو عتهن سلا» (وفيه) اولاً به لامفهوم لآله من قبل مفهوما الوصف - ودعوى ، به في مقدم بحديد لصف لذي بحور فخره من المساء ممنوعه بعدم تقربه على دلت وما في دن لآله لآصبح فرسة عله لرجوعه لى جميع مافيه منها انصرف - وثبنا - ان مفهومه على فرض الثبوت - عدم مطلوبة بآخر في المصالح لآحرمته كما هو واضح

واما المسنة فقد بدل باحار له - منها - مؤن (٣) محمد بن قس عن النافر (ع) في حديث ودا كآب الامة عده مل بكآح الحره على الامة قسم للحره الثلث من مانه ودهه نعي بفقه ولآله اثنت من ماله ودهه ، وارباد الشهد الثاني عليه بصف السد في عبر محنه - اد لآمشأ له الا اشرا لآمحمد بن قس بين الثقة والصف - ودهه ن الظاهر في المقام بفرقة كبن الراوى عنه عاصم بن حميد هو ثقة ، كما ان ابراده عله بصف الدلالة بظرا الى ان طاهره حوب ما ليس بواحب اجماعاً لعدم حوب قسم الحره بالثلث من تمام لاوقات والامة بالثلث - عبر تم فدن

(٢) سورة النساء آية ٣٥ .

(١) سورة النساء آية ١٣٠ .

(٣) أبو ثل - باب ٨ من ابواب القسم والشور والشفق حديث ٢

خروج وهو غير واجب بالاجماع لاساقى وجوب عاقبه اعتباراً فيه كما مر في الآية الأولى. وانصافاً كما دل المراد بالنسب في الرواية خصوص بفقته كما فسره الأمام (ج) يمكن ان يكون المراد بالنسب لمصاحفه وليس غيره وحين حساب - ولكن يرد على الاستدلال به انه في مقام بيان كسفه الفسمة بين الحرّة والأمة لو ارد الفسمة لافي مقام بيان وجوبها ، اللهم لا ان يقال ان السؤال في احقر منه هو عن تكسج لحره على الأمة وبعد حكمه (ج) بخوارق بين هذا الحكم بداء من غير لسؤال عنه وطارقه كونه بيان لكلا الأمرين أي حكم الفسمة نفسها وكسفه

وبهذا يظهر دلاله لمصوص الآخر الذي بمصوب هذا الخبر على ذلك ، كقول (١) عبد الرحمن عن الصادق (ع) عن ارجل سروح الأمد على الحره قال (ع) لا يتروح الأمة على حره ويتروح الحره على الأمة ولا حره لسان ولا ماله لله - ويحواه غيره ولكن هذه المصوص لاسل على وجوب القسم مع وحدة الروحة بل هي محتصة بضرورة العدد - ودعوى عدم القول بالفصل - ممنوعه بتصريح من حره واستمره انفسه في وجوب الفسمة وحكى ايضاً عن طاهر حمانيه كالمسألة وسهله والاسماء والجامع ، اللهم لا ان يقال بهم في مقام بيان الفسمة محتصة بالعدد لأعداء تعدد الروحة في مفهومها واما القسم من حره بمعنى عطيتها وسب وخطا من انس او نصيبا من المعاشرة فغير متعرضين بحكمه فسمه مدعى طاهر لمسالك وغيرها من عدم القول بعدم الوجوب في لواحدة والوجوب في السعدود

ومنها لمصوص الدلالة على انه د اجلب لمرته من ارجل انفسه حل له ثلاث كحبر (٢) عني من اي حره قل شئت اما الحسن (ج) عن قول الله عز وجل وان مرءة حافت من يغلها سورا و عراضا قل (ع) ان كان ككث فهم بطلانها فمدت به مسكنى وادع لك بعض ما علمتوا حديثك من يومي وللي حل له ذلك والاحراج عنهما ويحواه صحيح (٣) الحلبي او حسنه وحر (٤) ابي بصير - ورويه (٥) زيد الشحام وحر (٦) الرطبي - ولا يندح اشمال بعضها على ذكر اليوم مع انس مع ان اليوم

(١) الوسائل باب ٨ من ابواب القسم والتشديد حديث ٣ .

٢ ٣ ٤ ٥ ٦ - الوسائل باب ١١ - من ابواب القسم واليمين والتشديد حديث ٢ ٣ ٤ ٥ ٦ .

ليس حقا - لا برك طاهر لغير في بعض موارد لا يوجب طرحه دلالة الى
لناقي - مع - يكون بزوج عده في صفحة منها من الحقوق لمسحبه - فمحس
حذر دلالة في انوار على لاسحات

ومنها لخصوص الد على - لكل روح له من الاربع الساملة لصوري الابد
و لعدد كحذر (١) الحد من راد عن بعد له (٢) عن ارجل تكون له مرأتان
و حدها حب له من الاخرى له - فقصه بشيء قال (ع) نعم به - يا ايها ثلث
لنا - والاخرى له ان الروح ربح سوره فلهما بعضهم حيث يشاء في -
ون والآخر - ففصل - فقصه على بعض مالم يكن ربحا - فن حكمه حوار
تفصيل حدها بربس معللا - الروح ربح سوره الظاهر في - لكل واحده
لبنه من الاربع ويد روح لله تعالى اربع سوره والفرع عنه بان لئله جعلهم حيث
شاء - شهد بالحدائق الروح لئله واحده من اربع مال ، وبعد لتقريب سدفع ما
ورد على الاستدلال به - فبعضه لغير من وجوب لقسمة ليس محل الكلام فيه
فما اذا بان عند حدها - معنى عنه وانما الكلام في وجوب لقسمة ابد - فاستدلال
اذا هو مغموم لئله - بفرض به لا يقيم الله لا - يكون لمردها انه حيث
تكون للروح واحد واحد من اربع سار وكاتب الليلي لثلاث لدقة له اناح الله
عالي ربح شاء د لو كان لكل واحد اربع من لئله كان تشريع الاربع نصيبا
لحقه فهو - وصحيح (٢) محمد بن مسلم شنه عن ارجل تكون عده مرأتان و حدها
احب له من الاخرى قال (ع) له ان ناسها ثلث سار والاخرى لبنه ون شاء ان يزوج
اربع سوره كان لكل امرأه لبنه فذلك كان به ان بفصل بعضهم على بعض مالم يكن
اربع - و كذا صدره في عدم بفصل بعضهم على بعض لان في ظهور قوله برك مرأه
لبنه في وجوب لقسمة و لقسمة ابد - سما وهو مذكور عنه لفصل كما مر ووجوب
غيرهما .

(١) لوليل - ١ عن - لقسمة السور والصدى حديث ٢

(٢) لوليل - ١ عن - لقسمة السور والصدى حديث ٣

ومنها ما دل على أنه لو اشترط عند العقد أن أتيناها متى شاء وفي كل سبوع مرة لم يحر الشرط بل لها من كل أربع ليل ليله كحجر (١) رراره قال مثل انبو جعفر (ع) عن لهاريه (لهارية ح ل) بشرط عني عند عهده الكراج - بأبيها متى شاء كل شهر وكل جمعة يوما ومن النسخة كد وكذا قال (ح) ليس ذلك الشرط بشيء ومن يروجه امرئته فلها ما لمرئته من نفقة والقسم الحديث - فان الحكم بعدم حور الشرط ثم لحكم باستحقاق المرئته القسم بمجرد لزوج وعطف القسم على نفقة نوجب ظهور الحر في وجوب القسم على محو لأهل الأبنكار - وأوضح منه خبره (٢) الآخر قال كان الناس بالنسبة سروجوا صرا فشرط عنيها أن لا أتكن الأبنكار أو لا أتكن بالنسبة ولا أقسم لك قال ررره وكنت أحاف أن يكون هذا يروجه فاسم أفنتك يا جعفر (ع) عن ذلك قال لا بأس به عني الروح لا به سعي أن يكون هذا الشرط بعد الكراج ولو بها قالت له بعد ذلك لزوجك الروح نعم ثم قالت بعد ما يروجه عني لأرضي إلا أن قسم لي وسب عني فهم بعض كان آثما فيه صريح في وجوب القسم وإطلاقه بمل بصورة وحددة الروح

ومنها خبر (٣) دعائم الإسلام عن جعفر بن محمد عن أبيه عليهم السلام بعبارة أصوات الله عليه قال للرجل أن يروجا أو يرا في لم يزوج غيره فحده فحده أن يبيت عندها ليله من أربع ليل وله أن يفعل في ثلاث ما أحب مما حله لله تعالى عني غير تنكم من المصوح - فالمستبعد من الكتاب وأسه وجوب القسم .

وقد استدلل للقول الثاني (ناره) بالأصل (واخرى) بما افاده الشهيد الثاني - من أن قوله تعالى (٤) «فانكحوا مضاف لكم من النساء منى وثلاث وربع وان قسم الا تعدوا هو واحد» وما مكث إيمانكم» دل على أن الواحد كالأمة لاحق لها في القسم المعسر فهي المعدن ولو وجب لها ليله من الأربع لسرت غيرها وكل من قال بعدم الوجوب لواحده قال بعدمه للأزيد ولا مع الاستثناء (وثالثه) بما في رساله الشرح الأعظم ره - قال نعم يمكن أن يمسك لهم بمادل من لاجل على حشر الحق الواحد

(١-٢) البواب قال باب ٣٩ من بواب المهور حديث ٣ ٣

(٢) المستندك باب ٦ من ابواب القسم والنسوة حديث ١

(٤) سورة النساء آية ٤

للمرأة في ان يكسوها من العرى ويطعمها من الخرع - كموثقه (١) اسحاق بن عمار ورواه (٢) عمر بن حنبل - لعمري - ورواه (٣) شهاب بن عبد ربه ونحوه غيره . ولكن الاصل يحرج عنه بالدليل - ولانه الكريهه يدل على عدم حور اريد من واحد اذا حلف عدم مراعاة العدل الواجب بهن وما ان لو حده ماد حكما فهي ساكنة عنه وعصف لانه عليها لاستلزام اتحاد حكمهما في غير ما هو مورد الاله وهو العدل - النساء - دلالة يدل على ان من حلف ان لا يعبد من النساء يكبح واحده فبم من يحلف والدليل او انه ولو كانت متعدده لان مفعولها مملوكة المولى فلا يرم ظلم عليهن ولو ترك المولى سعة السعة من بعضهن - وما الاحبار فانه قد يدين عنه حصر حقها فيما يقسمه من سعة حوزها واكسائها والعفو عن ذنبها ومهمومها مطلق بالنسبة الى الموضوع المتقدمه انه لا على كون نفسه من حقوقها فبذلك كما يقدر ما يدل على وجوب الدخول بها في كل اربعة شهر مره - مع - ان ينكح الاحبار في حقوقها المحتصه بها ولا ينظر لها الى مثل هذا الحق المشترك بها ونسبه - مع - في الموضوع المتقدمه كلاما بأي في مبحث النفقات - فحصل ما ذهب اليه المشهور هو الاصح والأقوى

جعل النسبه ازيد من ثلثه

٣ على القول بوجوب نفسه هل يجوز ان يجعل القصة ازيد من ثلثه لكن واحده بان ينسب لثلاث وثلاث ليل عند كل واحد منهن كما عن الشيخ في المسوط وجماعه ام لا يجوز الا برصدهن كما في الشرايع وعن غيره وجهان

استدل الاول بالاصل - وبحصول العرص حيث تحصل النسبه بهن في الزمان - وبان يحق له تقديره اليه وجمعهم اما هو في العدل والنسبه وهو محقق في سفروص - وباطلاق الامر بالنسبه اقوى ضعف عن الاحير ظاهر بالاصل يرجع اليه مع عدم الدليل والافق لا يعتمد عليه في الاحكام الشرعية - واما لآخر - فان

٢ ١ - لو سئل باب ١ من ابواب النفقات حدثت ٣ ٢
(٢) الواسط ١ باب ٢ من ابواب النفقات حديثه ١ -

كان مدرك وجوب القسمة به المباشرة ثم ما أفيد - وما ان كان المدرك هو
النصوص فهي تدل على سحوق كل روحه له من ربيع له ولازم ذلك عدم حور
القسمة (الجوهر المذكور) في الجوهر من ان النصوص صدقه ليس بمقدار الاستحقاق
لدي هو ربيع من لاله على وجه لو ارد الانفصل بما راد عنده من الأربع كان له
لان المراد منها بيان الاستحقاق المتماهي لذلك (بمعناه) انه خلاف لظاهر الظاهر
من احد كل عنوان في الحكم دخله فيه نفسه لانه هو فرد نعمون جامع بينه وبين غيره
وبذلك ظهر مدرك الثاني - وشهد به مصداق الى ذلك حصر (١) سماعة قد سئلته

عن رجل كان له مرثه في روح عنده هل يحل له ان يقسم واحدة على الأخرى قال (ع)
بعض، لمجدنه حيث عرسها لانه انما استأجرها ثم يسوى بينهما نظرية نفس حده
الأخرى به على ان المراد به تسوية انبي برصاها بها - وعليه - فلو جعل لكل
واحدة منهن ثلاث ايل او اريد ولم تطلب نفس احدهما لانه لم يقسم ثلث
والايرد عليه بانه غير ظاهر في ذلك وكونه من لماول فيمكن رده للاستحباب
برصاها بما فصل عنده من الباقي وغير ذلك كما في الجوهر - غير ورد في
المستوف عنه هو ان يبيت عند احدي امرئين اريد من ابيه فحونه (ع) بانه لا يمنع
من ذلك بشرط التساوي و برصاها بذلك وهذا هو المصارع فيه ولحق طاهر في
لقول الثاني .

ثم انه على تقدير لقول بحور القسمة كك - وقع الخلاف بينهم في انه
هل يكون لذلك حد وماذا حده فنس لشبح في المسوط وجماعه ان حده ثلاث لال
و غير في الرايد برصاها - وعن الاسكافي حور جعلها سعة - واستدل الاول بان
لثلاث اقصى لماثور اد كانت ثلث ولو في لتي نروحها حديثاً - وثانيه ان لا أقصى
هي السبع - وبان الرايد على السبع بعد محررا وعشرة غير المعروف .

كيفية الدقة في القسمة

٤ - على نقول بوجوب القسمة حسب كذا بهم في كيفية الدقة -
والمسبب الى المشهور انه بدأ من شاء منهم حتى يأتي عليهم ثم يجب التسوية
على لترتيب - وقيل يجب الرجوع الى القرعة .

واستدل للثاني (ب) الدقة من واحد معيه دون الأخرى ترجيح بلا مرجح
(وبانه) من باب تراحم الحقوق والمرجح فيه هو القرعة (وبان) تقديم وحده
بغير القرعة يقتضي إميل لها وقد بقي عنه السي (ص) - قال على ما رواه (١)
الصدوق ومن كتب به امرئان فلم يعدل بينهما في قسم من نفسه وماله جاء يوم
القيمة معلولا مديلا شفه حتى يدخل دار (وبمحموى) (٢) فرعه السي (ص) بين سائنه
اد اراد سهر فيصحبهم اخرجها الفرعه (وبانه) مقتضى العدل في القسمة قال
الشيخ في محكي المسوط انه محاطب بقسمة العدل بينهم ان راد القسمة ولا تحقق
لا بمعامتها قسمة الحق بين مسحقه ولا رتب في ترجيح الاول من المستحقين
لمثل هذا الحق الذي لا يمكن استيفائه الا بالترتيب الى مرجح وليس لا قرعة تنهى .
ولكن يرد على الاول ان مقتضى اطلاق الامر بالقسمة كون الروح مجبرا في
لدنة بانهم شاء فاللدنة بكل واحد منهم انما هي للحبس الشرعي فلا تكون من
الترجيح بلا مرجح - وبه يظهر ما في الثاني فانه يكون من قبل تراحم لحقوق
لو كان الدقة بكل وحده منهم واحدة عينا - ومع التحجير لاتراحم بين الحقوق
وبرد الثالث - ان الميل المحرم هو لميل الكلبي عن احدهما الى الآخر المستلزم
لعمول والهور عليها بالاحلال بصفقتها وقسمها لا مطلق لميل ولو لم يكن مستلزما لذلك
كف وقد دلت لخصوص على حوار تفصل احدي الأمر من على الأخرى بالصيت

١. الوسائل ، كتاب ٤ من ابواب القسم والنسب ، الفعوى حديث ١

(٢) المستدرک باب ١١ من ابواب كيفية الحكم كذب لواء ، حديث ١٣ من ابواب داود

ج ٢ باب في القسم بين النساء .

صدها ريد من لمست عند الاخرى - وقد دل لكتب انصاً على ان لمهي عنه
الميل لكلي قال الله (١) تعالى «ولن نسطعو ان تعدلوا من بساء وروح صم ولا
نميلوا كل لمن» وما ورد (٢) في تفسير الآية - من ان المراد بالعدل فيها المودة
القسية - لانما في ذكره من ان لمهي عنه هو الميل لكلي في ريب لاثراً خارجاً
كتب والمودة لقسمه من الامور غير لاجيرة لاصح الهى عنه، فالمهي عنه هو
بريت لاثراً خارجاً ويرد لرايع مصافا الى ان فعله (ص) اعم من لوحوب ان
مورده لمصاحفة في لمر لني لانكون واحه فقط ولا ربط له بالمهم - ويرد لاجير
حق كل واحدة منهن لو كان هو لثمة به خاصه كان ما اعد تمتاً ودا كان حنفها
لميت عند في كل ربع انه محرا من الاول و توسط والاخر فمقصى اطلاق
الادلة هو البتة ما بهن شاء - فمحصل مما ذكرناه ان ما هو المشهور اظهر منه بديه
بأيتهن شاء .

حكم المعاوضة على هبة الروححة حنفها

(٥) ﴿ولو وهبه احداهن﴾ حنفها من لقسم - لايحب ان يقول
لان الاستماع به حق له في الجملة فهو حق مشترك بينهما ولو رضي بروح جار -
وقد دلت النصوص على ذلك لاحظ صحيح (٣) الحلبي عن ابي عبد الله (ع) عن
قول لله عز وجل - وان امرأة حلفت من بعلها بشور و عرس - فبها هي الميراث
تكون عند الرحن فبقول لها اني اريد ان اطلقك فتقول له لا تفعل اني اكره
ان تذهب بي ولكن نظر في لسي فاصح به ما شئت وما كان سوى ذلك من شيء
هو لك ودعى على حالي فهو قوله تعالى فلاحج عليهما ان يصلحاً صبحاً وهذا هو

(١) المء آة ١٣٠

(٢) الوسائل . باب ٧ من ابواب القسم والشتور حديث ١

(٣) الوسائل باب ١١ من ابواب القسم والشتور حديث ١

الصلح - وحر (١) بي بصر عنه (ع) في الآية الكریمه وان امرأه حوت الح - قال (ع) هذا يكون عنده البرئة لا تمنحه فربما خلافها فنقول له امسكي ولا تطلعي ، وادع لك ما على ظهرك واعطيتك من مالي واحطت من رومي ولستى فقد طلبت ذلك كله - ونحوهم حر (٢) عني من ابى حمزة - وروى به (٣) الربطي - فصع القود

وضع الروح ليلها حيث شاء كما هو واضح

وهو يصح المعاوضة عليها بان تلمس عوضا من حها او لا - سب لى شيخ في المسوط و لمص في بعض كنه اخبار كشي - ولكن لا يور طهر لان لاسقاط حقه مالبة عرفا فيعوض بالمال وشهد به مصافا لى ذلك حر (٤) درارد عن ابى حمزة (ع) في حديث من تروح امرأة فلها مال البرئة من العقه والقسمه ولكنه لا تروح امرأة فحاف منه بشورا وحاف من تروح عنها و يطقها فصالح من حها على شي من بقها او فصها من ذلك حذر لانس به - وحر (٥) علي بن حمزة عن اخيه (ع) عن رجل له مرثان فابت حذهما ليني ويومي لث يوم وشهرا و ما كان يهور ذلك ول دا حذب معها واشترى ذلك منها فلا باس - ومعوم ان اطلاق البشره محار فهو كدنة عن المعاوضة عليه - ومعه لا يصح الى ما سدد لثنائي بابه حتى لا يتقوم معردا ي عبر مالي لعدم كونه في مقدسه عن او منفعة وما هو مأوى وممكن فلا تصح المعاوضة عليه .

ثم ان الموحود في المصوص هو سقاط الحق محار و يعوض الا في حذر عني بن حمزة الظاهر في اعطائها الحق اده - والموحود في كلمات لأصحاب هو هبة ليلها للروح - فهل يصح نقل حقا اليه - ام لا يصح الا لاسقاط (قدقال) بالذي نظر لى ان الحق لما كان يحوا من السلطنة عني من عليه الحق فلا يعقل نقله اليه لان الانسان لا يمكن ان يتسلط على نفسه بل هو الذي كان لظرفه - وبالحيلة لا يعقل قيام طرفي السلطنة شخص واحد ، وشهد بعضهم ذلك بان المسلط و لمسط عنه

(١-٢-٣) المسائل باب ١١ من ابواب القسم والشور و لتقى حدث ٣-٤

(٤-٥) المسائل باب ٦ من ابواب القسم والشور والفقاق حدث ١-٢

متصانفان و لتصنيف من قسم التبادل فكيف يعقل جنسهما في واحد (وفيه) أولاً
 ن المسلط عليه انه هو بمعنىين - احدهما ظروف السلطة - الثاني من بصره السلطة
 مثلاً في حوالته يملك الشريك ما شره لمشري بدل الثمن فهو مسلط عليه بالمعنى
 الأول - ومن عليه الحق هو المسلط عليه بالمعنى الثاني - وعنه فقل الحق لى من
 عليه الحق لا يلزم منه اتحاد المسلط و لمسلط عليه بمعنى قيام طرفى السلطة بشخص
 واحد - وثانياً ان لسلطته من قبل الحب يمكن جماع طرفيه في شخص واحد يمكنها
 ان الانسان يحب نفسه فكذلك يكون مسلط على نفسه كيف وقد شهر ورود ان اناس
 مسطون على انفسهم - ولا شكال في ان هه هذا الحق لامحدور فيها من هذه الجهة
 (بمعنى) يبقى محدود للعويه فانه كان هذا الحق مشترك بينهما وثاب لروح فاسفاله
 اليه واعتباره له ثانيا لا اثر له فتأمل .

وعنى مذكر من مع اسفاله اليه - وانه عمل الاسقاط خاصة ربما يوجه لقول
 بعدم حور احدهما العوض دارته - من نفس الاسقاط بما انه فعل من الافعال و ثره
 وهو السقوط بما انه اسم المصدر ليس من الافعال لني تفعل للمسوكة نظير لحبيه
 فان هذا المعنى معنى حرفي غير قابل لان قبول الا باعتبار نفس الحق وقد عرفت
 ما فيه (ولكن) يردده مصداق الى كونه اجتهاداً في معان النص من نفس الاسقاط و
 كان لا يتم و الحق فرضاً عدم قابليته للفعل اليه الا انه لا مانع من صبروره بحق
 و واسطه في قابليه اسفاله للملكه ولا يبدل بانه لعال و نظير ذلك العلم فانه نفسه
 لا يملك لكنه بصير من لزيادة ماله العبد المصنف به هذا كله في الهبة للروح .

فهل يصح هبتها - انصرة - المشهور منهم ذلك و ستدل له بسطها على حقها
 كليل الا انه لا كان مشتركاً بينهما و بين لروح اعتر رضاه - و بالنسبة المرسل
 المذكور في المالك ان سوده بم رعه لم كبرت و هت بسوها لعائشه فكان
 اسي (ص) يقسم لهدوم سودة و يومها ولكن رد الاول انه يتم لو لم امر ان احدهما
 انفس الحقوق لأمس الاحكام لشرعيه - و لئسى كونه حقاً فلا للاشفاق بان لا يكون
 وجود الشخص معوماً له و الا فمثل حق النظارة و التولية غير قابل للاستقال - و الامر

لأول وان نسب بما ذكره لا ان ثبات الامر الثاني مشكل - اللهم لا ان يستدل له بخبر عيسى بن جعفر المتقدم المنصم لاسفاله الى خروج يعقوب - وبمسألة تحتاح الى تأمن رايه ومثالي في الحديث في هذه الرواية من روي باب لعامة فاني لم أقف بعد التتبع عنها في شيء من كتب حاربا - ولكن الظاهر ان لمسألة احدها **ولو عليه ولو وهبت القصة** باب عندها **ولو** ولكن يتوقف ذلك على قبولها ولو لم يعمل لا يتبع الحق لها - ولعمري دلالة ما هو من القصة فلا وجه لآخره جميع حكام انه عليه لعدم ثبوت كون ذلك منه مصطحفة واصلق لفظ الهبة في المرس كالعبارات من باب التوسع والا وهو د نقل الحق الى لصره ، وفي حور الرجوع فيها ن وهبت لصره و ابروح اشكال - ودعوى ذلك من قبل لادن قد رجعت عن الادراك الحولها كما في الحواهر - عبر طهره بن - سعد من لادله انه حق كابر الحقوق بسقط بالاسقاط وسئل في لصره وعوده بحاج الى دليل مفعود ومقصي اصله للروم هو عدم حور الرجوع - نعم لها لتعص بان هبت اسوعا و شهراً أو ماشاه ذلك بعد مصه بعودتها - وان نسب كونه هبت تصح - عوى حور الرجوع لانه هبت عبر دي رحم تكون حائرة لكن تقدم عدم ثبوت ذلك ، وبه للصرات جمعة وجب فسمهن على ان يكون عند واحد منهن في كل دور - او يبيت عند كل واحدة منهن بعض الليلة .

الواجب في القسم المبيت عندها لئلا

(٦) **ولو والواجب** في القسم **ولو** المصاحفة لئلا لا اموافعه **ولو** الاخلاف في لاون وعلى الأشهر في لثاني ، ان يكون لو جب هو المصاحفة بمعنى المساعدة وكونه عندها بما لهذا المفهوم من السعة فيشهد به لنصوص المتقدمة - وخصوص صحيح (١) ان محبوب عن امرهم الكرخي قال سئلت ابا عبد الله (ع) عن رجل له اربع نسوة فهو يبيت عند ثلاث منهن في ليليهن فسمهن ، اذا بت عند رابعة في

(١) الوسائل باب ٥ من ابواب القسم والشود والشفق حديث

ليتها لم يمسه، فهل عليه في هذا اثم قال (غ) بما عيه . بيت عنده في ليها ويطل
عندها في صبيحتها وليس عليه ان يحامها اذ لم يرد ذلك وما عدم وحوث لمواقفه
فلاصل - ولحق لكرحي ولما دل (١) على عدم وحوثها الا في كل اربعة اشهر .

اما الكلام في وحوث لمصاحبه بمعنى ان ينام قريبا منها على النحو المعتاد
معطيها وجهه كك في حمة الليل - فلا يكفي الميت في سنها في حجرة اخرى وان
لم يكن في الحجرة غيرهما ولا الميت عندها مع عدم اعطائها وجهه ولا الميت
عنده في حجرة اخرى منها ولكن في فراش آخر ، فقد استدلت به - بالناسي -
ويطاهر قوله (٢) تعالى « وعشرون بالمعروف » ، وقوله (٣) تعالى « وحيثما كنتم
فليس » وقد ورد في تفسيره عن السي (ص) انه جعل الليل ليلا لانه لايل ارحل من
المساء وحيثما الله الله وليس - وحيثما المعارف من الميت عنده بل هو وشبهه
السبب في تعيين ليلتها وصفتها هي وانما سقاه من آفة فاعثروا (٣) في لمصاحبه
حيث اشترط ذلك السور وانه مع الطاعة ليس لتروح عليها هذه السبل (ولكن)
الناسي حيث لايمدها ، فعل المعصوم من عليه السلام على وجه اللوم لا يصح ذلك وانه
المعشورة لا تدن على لروم كل معصية معاشرة بالمعروف بل معصية حلالها الاكتماء
بما هو معشورة بالمعروف عرى - ومن القنوروي ان الميت عندها من ذلك - واراده
المصاحبه النحر بربور من الناس - ودلالة الآية على لروم بحاجات الى دليل
بكون المعارف من الميت ذلك لا يصلح مستقلا ليعرف الاصلاح - وآية الهجر
في لمصاحبه قد تقدم دلالتها على لروم ذلك مع عدم النور - فدا لا دليل
على لروم اريد من صدق لميت عندها ما كون الواجب هو لميت عندها بالليل
فهو مما لا خلاف فيه والنصوص المتقدمة شاهدة به

في الكلام في به من يجب ايدا عنه فلو لم تسمع بك الميت عندها كما عمن
لا مكافئ - من يجب فكون مع صاحبة الليل بهر كما عمن الموسط ووجه المصنف
في محكي المحرر انكه جعل النهار دعة لتليبه الماصية - ام يجب ان يطل عندها
صبيحتها - ام لا يجب من ذلك شيء بل لنهار له وحوث لميت معصن بالليل كما

(١) ابوسائر باب ٢١ من باب معصيات النكاح و - ٣٠ من باب عند وفي اخبار في
ابواب من الايلاء دلالة عليه .

هو لمشهور من الأصحاب - ويشهد للأخبار مصاف إلى الأصل - ولي أن النهار
 حمل ما شاء وحسب إلهام مصر استمر فيه من وصله ولتسوا إلى رقة - ولي السره
 لمسره - خصائص بصوص القصة بالليل - واسدل لما قبله بحذر الكرحي
 المتقدم المصنف قوله (غ) وبطل عدها صحتها - لكنه محمول على الاستصحاب
 بصوص الأصحاب - واسدل لما قبله بالمصوص (١) الدالة على أنه للحره يسوم
 والامه يوم - والمصوص (٢) الدالة على تحصن لكر والثيب بالامه على
 كون يوم اسماء لمجموع الليل والنهار - لكن لمصوص لعشار إليها مصاف إلى
 معرصة بما مر معرصة الأخبار (٣) الواردة في ديت المصنفين المصنفين لليل بدل اليوم
 ولان - من حمل النوم على راده لليلة خاصة بسمه للحره باسم لكل - أو براد
 ليلية مجموع يوم لمسدل على النهار واسدل بسمه لكل باسم الحره والترجح
 مع الأول - صاف إلى ذلك كنه إلهامي مورس حصين والعدي صاف إلى دليل
 من القول الأول فمظهر الأصحاب بمدركه - فالأمر ما هو لمشهور (ثم ب) المراد
 من أسويه معها في الليل ليس لمصاف معها في أول عروب الشمس إلى صلوغ الفجر
 من أمرادها ما بعد منها وهو بعد قصه لرحل من الصلاة في المسجد ومجالسه
 نصف وبحودلت حملا للإطلاق على المعارف - وللبيده القطعة المسيره - بل
 ظهر حوار دحواله في ذلك لليلة على الصره الضروره و غيرها - ولكن في أرياض
 ليس له ذلك إلا للضروره فما قطع به الأصحاب لمصافه المعشره المبروره - وفيه
 به كمالا يكون محالسه الصف ومشا كل مفايهها كذا ليكون الدحول الصره على كذا

لو اجتماع المسلم مع الكتابه للمسلم ليلتان وللكتابه ليله

٧ - لا شك أن لا خلاف بعد به من الأصحاب في أنه إذا كانت الأمه

(١) الوسائل باب ٨ من أبواب القسم المشهور - دأب ٤٦ من أبواب ما يحرم بالمعاشره

(٢) الوسائل باب ٢ من أبواب القسم والنسور

(٣) لو لم يكن ب ٨ ٥ ٢ من أبواب القسم والنسور

مع الحرية أو الحرائر حيث يحوز الجمع سهما في التوزيع كان للحره لبلتان
والامة لبلته - والنصوص (١) شاهده به وايضا لا خلاف بينهم في انه اذ كان عنده
مسلمة وكتابه كان للمسلمة الملبان (و) لـ (الكتابية لبلته) بل عن الخلاف
لاحد ع عنه - ويشهد به خبر (٢) عبد الرحمان بن عبيد الله سأل ابا عبد الله (ع)
هل يرحل ان يروح النصرانية على المسلمة والامة على الحره - فقال (ع) لا يروح
واحد منهم على المسلمة وتروح المسلمة على الامة والنصرانية وبالمسلمة ثلثان والامة
واحد - قلت - المحر صفة لو كان بالشهره مع انه حسن بل عد في انحوهر
وتمسك منه من الصحيح لانه ليس في طريقه من يوقف فيه سوى عبد الله بن
محمد بن عيسى الاشعري وقد عد لشهد الثاني وصاحب نحوهر الحر الذي هو
في طريقه صحيحاً - فوقف لشهد الثاني في الحكم في غير محله .

وعنه فهل تدور من ثمانية خمس للروح ولبلان للمسلمة ولبنه للكتابية
ام من الاربع لبلدان ونصف للروح ولبلة للمسلمة ونصف لبلته للكتابه - وحجاب
شهد الثاني الى الثاني وفي الامة المشهور بين الاصحاب هو الاول (واسد)
الشهد لما اختاره بان الاصل في الدور الأربع وتصنيف بيعة في لقمة بحوز
لعور من كذا سبائي - وعليه والتصنيف وان لم يحرر شفاء لا انه لا مانع من كونه
كثها - فالجمع بين نصوص الدور والنصوص لمصمة لان احدهما مثني
الاحري يقتضي لا لثرم بذلك (وفي) ان النصوص الواردة في الامة المستند بها
حكم لكتابه تدل على عدم التصنيف لاحط مانع من ان الحره لبلتين والامة لبلته
وهه ظاهر في عدم التصنيف - كما ان الاصحاب استندوا من نصوص اسم عدم
حوار قل من لبلته - وبها ليس حمل بقية النصوص لمصمة الثلث والثلثين -
ولجمع بينه وبين نصوص الدور يقتضي البناء على ان الدور هه من ثمانية ويؤيده
ما عن الخلاف وعنه الاحماع عليه - وايضا ان في تصنيف التين رفع للاسبب

وتنقيصا للعيش معها الى نصف وسط النصف عال ولا يصح جعله موطا للحكم الشرعي ثم به على القول بكون النور من الثمن - هل يجب تفرق لبني المسمه بان يكون واحدة في الاربع الاولى والثانية في الاربع الثانية ان لم ترخص بغيره كما عن بعض - محور الجمع كما في العداق والرياض والحواهر وجهان من ان لها حدا في كل اربع واحدة ومن ان اطلاق نصوص الباب يقتضي حوار الجمع - ولعل الثاني اقوى لان النصوص الدخلة لحقها في كل اربع لئلا محتصة بغير ما اذا اجتمع مع لامة أو كتابية في صورته الاجتماع المرجع خصوص نصوص الباب وهي مطلقة - فالأظهر حوار الجمع - والاولى اذا اراد الجمع ان يجعل لبنته لئلا احبر من الاربع الاولى والاخرى من الثانية ان لم ترخص به .

اختصاص البكر عند الدخول بسبع والثبث بثلاث

- ٨ - ﴿و﴾ المشهور من الاصحاب انه ﴿تختص البكر عند الدخول بسبع والثبث بثلاث﴾ - وبه صرح لمحمدي الشرايع - ولكنه قال في النافع ونختص البكر عند الدخول بثلاث الى سبع والثبث بثلاث وسع في ذلك الشيع قد في كتابي الاحرار حيث قال ان اختصاص البكر بالسبع على وجه الاستصحاب واما لو احب لها فثبث والكلام يقع اولا في البكر ثم في الثبث .

اما البكر فعنها طوائف من النصوص - منها ما يدل بالاطلاق على تفصيل البكر بثلاث ، كحبر (١) البصري عن الصادق (ع) في الرجل يكون عنده المروءة فتروح الاخرى كم يجعل لسي يدخل بها قال (ع) ثلاثة ايام ثم يقسم - ومنها ما يدل على تفصيل البكر خاصة بثلاث لئلا - كمثوث (٢) سماعه سئلته عن رجل كاتب له مروءة فتروح عليها هل يحل له ان يعقل واحدة على الاخرى قال (ع) يعقل للمحدثات حدثان عرسها ثلاثة ايام ان كانت بكرا وحر (٣) الحسن بن زياد عن ابي عبد الله (ع) في حديث قال قلت له لرجل تكون عنده المروءة فيروح حاربه بكرا فقال (ع) فيعقلها حين يدخل بها ثلاث لئلا - ومنها ما يدل على تفصيل البكر بسبع - كصحيح (٤)

من ابي عمير عن عمر واحد عن محمد بن مسلم قال قلت له الرجل يكون عنده
المرثه سرح اخرى انه ان يفصلها قال (ج) نعم كانت بكر فسمه بام و كان
ثلاثمائة بام و حبره (١) الا حرف لاني جعفر (ع) حل بروج مرثه وعنده امرأه
فكان (ع) كانت بكر فليست عندها سماء وان كانت ثلثا وثلاث وبعدها صحيح (٢)
هشام .

والكلام في ان استفاد من المصنوع هل هو الحكمة الديني كما في الحديث والرياض
من في الحديث لم افق على مصرح بوجوب مع به وان اسطر فقر عن شرح في الله
وكذا في الاحبار لقول بوجوب الثلاث وحمل على عدها في - ام يكون حكمه على
وجه الوجوب كما في لخواهر و طاهر لحلاف دعوى لاجماع فيه - و اخرى في
لجميع بينها .

اما الاول فمن جمله من يصوص الب وان كان لاستفاد من الرجل الا ان
جملة اخرى منها طهره في الوجوب لاحظ - صحيح هشام بوجوب محمد - وجر
لحسن - وعمرها - وما في بقية الاحبار من - له - بمصنفها لا يكون حرجاً من
ولا طاهر في الب كفي يكون قرينه على صرف هذه المصنوع عن طاهره - وه
في الرياض من به لورود الامر في مقام الجواب عن السؤال عن حوار لتفصيل
لادلاله له على الوجوب لوروده في مقدم توهم الخطر - سرده ان بعض المصنوع
وان بعض السؤال عن انه هل به ان يفصلها - الا انه في بعضها لآخر ليس ذلك
لاحظ حرج الحسن وصحيح هشام وجر محمد فهي طاهرة في الوجوب وبقيته
المصنوع غير طاهرة في خلافها فلاوجه لرفع اليد عنه فالظاهر كون الحكم بوجوب
وب الثاني فقد يقال ان الجمع من المصنوع بقضي اساء على وجوب ثلاث
واصلية السع حملاً لمطلق منها على تمقيد والاص على تقدير كما لا يحمي - ولكن
لتظهر تعارض مصوص السع في التكر مع الثلاث وليس لجمع المذكور عرفياً
فان شئت ان تعرف ذلك فاجمع قوله في حرج الحسن في بعضها حين يدجن بها ثلاث

بإل مع قوله (ع) في صحيح هشام تقدم عندها سعة أيام - أو مع قوله (ع) في خبر محمد إذ كانت بكرها سبعة عندها سعة و كانت ثلثا ثلاث في كلام واحد ولأرب في إناهل تعرف برويها منهن، فليس بالمتعين هو الرجوع إلى خبر حديث والرجوع مع خصوص السبع - وبها يمد إطلاق الطائفة الأولى ويختص هي بالثبوت - فالأظهر أن الواجب يقتضي المكر بالسبع .

وان شئت فقل انك قد اتيته في ايامك
على ذلك ، وما (١) عن العلاء - في حديث ن رسول الله (ص) نروح ربك بيت
بحسن قوله واتبع الناس الى ن قال ولست سمعه انهم يبالغون عند ربك ثم تحول
الى بيت ام سلمة وكان ليلها وصباحه يومها من رسول الله (ص) - يصعب في نفسه لصعب
عند من رجال بيته وعدم عمل لاسحاب به ومعارضه مع ما تقدم لا يعتمد عليه ويحمل
عنى لاحتصاص به (ص) عدم وجوب انفس عليه وبه يظهر ما في انشوي (٢) قال (ص)
لام سلمة لما رويها ، بك على بيت من هو ن شئت سمعت عبدك وسعت عبدك
وان شئت فقل انك قد اتيته في ايامك

ثم ان الطاهر كما هو المشهور من الاصحاب به لا يقضي له ماء لاقبته
شيء من الماء ، فصل به المحدث حدثان عرسها - لان الطاهر من المصوح استحفاظها
لذلك ، ثم ان الطاهر من المصوح هو واعتبر بواله في الثلث والمصوح ، لانه
الطاهر من الأمر شيء في زمان مسمى - كما في اقل الحوض واكثره وقمة عشرة
ارام وما شاكل - ويصدق ذلك في المقام قوله في حجر عبد الرحمان - ثلاثة ايام
ثم يقسم - وفي الموثق ثلاثة ايام ثم يسوى سهم

ثم انه قد صرح جماعة منهم لنصف ره وصاحب الجواهر وغيرهما - بالفرق بين الحرة - و لامة المسلمة والكثيرة وان لهما نصف ما على الحرة - وصرح آخرون بعدم الفرق وهو لا يظهر لأصناف النصوص والفوي ، وما في الجواهر من انه يمكن

١. مسائل باب ٢ من أبواب القسم واليمين والشفاع حدث ٢

(٢) الخلاف ج ٢ ص ٤٢٥ كتاب القسم.

ان يكون الاطلاق من اتكالا على معلوميه بقضاء الأمة عن الحره الكافره عن السمه
حتى ورد بـ الأمة على المصنف من الحره والكنية بسرته الأمة لا يكفي في تقييد
لاطلاق وعدم اعتداده كمالا لحيي - وعلى ذلك فلا مورد للبحث في كنهه التخصيص
وانه هل يكمل المكسر فثبت للسكرك الأمة أو الكتابه ربع نال وثبت مهمه ليدان م
يكرب للسكرك ثلاث نال ونصف وللثب لثب ونصف كما عن المسالك والحدائق -
وب كان كما في الظاهر لان لمدد قبله لنقص

موارد سقوط حق القسم

(٩) يسقط حق القسم في مورد - منها السر بمعنى سله السر وحقه من دواب
سبحان احدى منهن وليس عنه قضاء ما فانهن في السر والظاهر ان غيبه انفاق
الأصحاب ، وفي الجواهر للاجماع بعد لي من المسلمين على المسافره كذا من
غير بكر ولا بل فثبت مع ان انه عدم وجوبه بعد فصور - وله القسم لمثله - وهو
حسن - وورد حر اجهن او بعضهن له ذلك انفاق ولا قضاء عليه لانه خلعات لانه
اد كال بالسفر حقوقهن سقطه فما معنى لقضاء - كان خروج المصحوبة بالفرعه
م بدو بها وعن بعضهم لو صحبها بدو بها قضى والا كان ملا وطلم وخر وحاشي الناسي فان عدم
قضاء السي (ص) للفرعه اسهى - وفيه انه مع عدم حق لن في اوقات لسفرو بدو احرار اراده
لاوجه لوجوب القضاء لأصالة عدم وجوبه - ولا فرق في ذلك كله من الأقامة في السفر
عشره يام وعندها - لسره ومعها لا يصحى الى ما قبل من به بالاقامه مخرج عن اسم
المسافر ، وهل هناك فرق بين سفر لقضاء من مكان الى مكان آخر - وبين سفر الهمة
فيجب القضاء للواقفي لو صحب احد من كذا في الفواعد ومع كون ذلك بدون
الفرعه كما عن بعض ام لا فرق بينهما صلا وجهات - الاظهر هو الثاني لانه بعد
ما سقط حكمهن بالسفر للثقله انصافا ولذا حار يراده فلا كلام ولم تشمل ذلك القسم
معه - لاوجه لوجوب القضاء ولاصل عدمه

ومنها - ما اذا كاتب الروحه صغيرا وعدم لقضاء لها هو المشهور من الاصحاب
وفي الجواهر فلا احد فيه خلاي - وعلى ذلك بان لقضاء من حقوق الزوجيه وهي

بمراة الفقه بنى سقوط المصير - وفيه - ان الصغيره ان كانت غير فائله للاسماع
المولدة به لأرب في عدم شمول لمصوص لها لأن لميت اما جعل حق لها
لأن تملك وبأس وتلف - و ما ان كانت فائله بذلك فاطلاق المصوص شامل في -
وسقوط لفقه المشروعه بالحقوب لوفائله لا يوجب سقوط حقها من القسم و ذلك
في شمول لأدله بمثلها - سدوع الإطلاق فان كانت أمهه حماعيه فلا كلام والا
فيشكل سقوط لفقه لها .

ومنها ما زاد كانت بشره وهي قصه دعي عدم بخلاف في سقوط اسمها في
حقها - وعلل ذلك بقاء بعده المقدمه - والأولى الأسدال له الآية الكريمة (١)
«و محروهن في المصاح»

ومنها - « دا كانت محبونه و لحي بها ان كانت بحيث لا يكون لها شعور
بالأس به فالظاهر سقوط حقها للمامر و لأولا وجه له إلا ان كانت لمسألة نهائية
ومنها ما زاد كانت بمرته مسافره - ووجه لقول فيها انها ان سافرت غير اذنه
في غير واجب او ضروري فهي بشره وقد تقدم انه لا حي لها - وان كان ذلك بوجه
وفي سفر المصير انه قد قدم استيفاء الحق مسبقا بها فلا يكون بوجه آتيا في ذلك
وشئت انصاء ح بحتاج في ذلك والأصل عدمه - وبعد ذكرناه يظهر ما في كلمات
القوم في المقام .

في استحباب الترخه والتسوية

- ١٠ - «و قد صرح غيره احدثين لأصحابنا به في مصحح في المصاحم امور
مها - به ان كان لمرحل مساء وردت مصحح بعضهن في السفر فرع من مسائله
فانهن حرج اسمهن حرج بها للناسي رسول الله (ص) و به كان (٢) يقص كك -

(١) النساء آية ٣٥ .

(٢) المستدرک باب ١١ من «اب كفيه» بحكم حديث ١٢ كتب انصاء من أبي داود

ح ٢ باب في المهم بين النساء

وهل يجوز العدول عن حرج اسمها الى غيرها او تركها مع المنحصرات - ام لا يجوز ذلك - ام يجوز تركها مع المنحصرات ولا يجوز العدول الى غيرها كما في المسوط و لوسيمه وجوه (وجه) الأول ان القرعة ليست من الملمات والاصل حوار كلاً الأمرين (وجه) الثاني انه لو حار ذلك لاسى فائدة لقرعه (وجه) الثالث ان قرعة لاوجب لصحة وإنما يعين من تسحق التقديم على بقاير ارادتها - و لأول اظهر بعد فرض عدم وجوب القرعة و حوار ان يصحب انهن شيء بدونها ولا يحق وجهه على هذا ومنها (السوية) بين الزوجات (في الاتفاق) واطلاق بوجه و جماع وغير سكم - لانه من العدل والاعتدال ليس رغب فهما شرع كما مر - وهذا روي (١) ان عياً (ع) كان له امرئان فاد كان سوء وحمده لا توصفاً عند الآخر . وفي خبر (٢) ميمون بن حنبل قال عن عدم السوية فانه مثل لرب (ع) عن بعض من سألته عنهن عن بعض فقال (ح) لا يوتكنه محمودة عنى استحباب السوية بخبر (٣) له شمي عن الكاظم (ع) عن الرضا يكتوب له امرأتان ردتا بغير احد هب لكسوة و لعطية يصلح ذلك فان (ع) لا بأس و جهد في العدل بهن - واطاخره واه تعالى (٤) «ولن يستعبدوا ان يعدلوا بين النساء ولو حرصتم فلا تسولوا كن المن» و للاخ ع على عدم وجوب ذلك .

ومنها ان يكون مسجعه ذلك اليوم عند صاحبه لئلا - احد الكرخي المعتمد في المورد السادس

ومنها - ان لا يجمع بين حرس في منزل واحد لأمع حصار من اومع بفصال المراقب - لكون ذلك من المعاشرة بالمعروف وساسة وحب القلوب ومراعاة لكمال العدل - وعن المصنفه في القواعد وجوب ذلك ولاشاهد له لا ذلك ذلك اضطر رأ بهن ان لا يوفيهن حقهن فسمه وعمره - بل قوله تعالى (٥) «اسكنوهن من حيث سكنتم من وجدكم ولا تنصروهن لنصفوا عنهن» يدل على عدم اوجوب .

(١) الوسائل باب ٥ من ابواب القسم والسو حدث ٣

(٢-٣) الوسائل باب ٣ من ابواب القسم والسو حدث ٣-٢

(٤) سورة النساء آية ١٣٠ (٥) سورة النور آية ٧

في بيان النشور

المقام الثاني في النشور و منه لعل الارتفاع وهو في الاصطلاح عاره عن خروج الروح أو لروحه عن الطاعة الواجبة عنه للآخر - ثم به حيث قد يكون النشور من الروح - وإليه يشير قوله (١) تعالى «والإلهي تحفون نشورهن معطوهن ومحروهن في المصاحح وأصبروهن فان أصعبكم ولا تنعوا عليهن سبلا» وقد يكون من الروح و أنه سير قوله (٢) تعالى «وان امرأة حافت من يعضها سورا او غراصا ولا جناح عليهما ان يصيبهما صلحا» ، فالكلام يقع في موضعين الأول في نشور روحه الذي في نشور الروح ، ما الأول فلا كلام في - الروح على الروح حقيقاً واحدة - مر بعضه - وبأي بعضه الآخر في المقادير

في أنه يجب على الروح التمكن

﴿و من سلك الحق ان﴾ يجب على الروح التمكن من الاستماع مع عدم المانع عقلاً او شرعاً وهو التحية بها وبه حيث لا يحصل موصفاً ولا وقتاً فهو يثبت بعضه في زمان دون زمان او مكان دون مكان آخر مما يسوع فيه لاستماع لم يحصل التمكن ، وللدليل على وجوبه مضافاً الى إجماع جملة من النصوص كحضر (٣) محمد بن مسلم عن أبي جعفر (ع) قال حانت امرأة الى النبي (ص) فحانت برسول الله صرح الروح على المرتبة فقال (ص) لها ان تطيعه ولا تعصيه ولا تصدق من سبه الا بآدبه ولا تصوم تطوعاً الا بآدبه ولا تسعه بعضه وان كانت على ظهر قنبر ولا تخرج من بيتها الا بآدبه الحديث - وحضر (٤) العرزمي عن الصادق (ع) عن النبي (ص) في حق الروح على المرتبة ليس لها ان تصوم الا بآدبه الى ان قال

(٢) سورة النساء آية ١٢٩

١١ سورة النساء آية ٣٥

(٣-٤) سورة آل عمران ١٠٩ من و ب مقدم السكاح وآدبه حدث ٢١

ومعرض نفسه عليه عدو وعشقه وخبر (١) في خبر عن سافر (٢) وبارسول لله (ص)
 الله لا يفتقر إلى صلاته لمنعه من حركته إلى غير ذلك من التصرفات ولكن هذا
 لحكم كسائر الأحكام فقد رتب الله من صحتها وجرح ومصلحة - والأخير رفع
 وجوبه بقاعدة نفي الضرر والخرج .

وهو ممكن من وجهين - براه أحد عليها إلى عدل إباحة أو - فلا يذهب
 هو عدم وجوب تمكين - وهو في رأينا له حيث قد جرى إباحة جوار ومصلحتها
 من وجهين - الأول في منع من ذلك - وهو كمال صحتها مع من يوجب وجوب
 سائر الاستصحابات فهو يجب عليها تمكين من سائر الاستصحابات - لا وجوبها
 أصحها - الأول لأطلاق مدون على وجوب عرض نفسه عليها وإن لا يمنعها من نفسها
 - ودعوى إصرها في وجه الاستصحاب - من مضمونها فيقول - سائر الاستصحابات
 يجب عليها التمكين من غيرها - مع سقوط وجوب الاستصحاب - فقط وجوب
 منع - فلا طاهر لأدله وجوبه في غير وجوب الجرح لأدله .

بل يذهب وجوب مقدمات الاستصحاب عليها كالتمكين بمضمونها جوار الله المصغر
 وما يشك كل وفي لجواهر ضروره بحقق الشور بالعبوس والأعرص والشاوي والله
 الكراهة في الفعل والعمول وجوبها مما يمنع سماعها بها وبدونها من الاستصحاب
 شامل في تحريمه بشرطها نحو نفي استعانة بالاستصحاب والله على كبرهه له .
 وفي محكي المسائل - رد وجه الإحالة التي يكون استمر بها - رد لشور - يجب
 عليها فعله من الاستصحاب ومقدماته كالتمكين المعاد وإزالة العسر والاستعدادات
 تمنع وتنشأ من أطلها على وجه جرح روله في تكلف وعيب ولا تتر لأستصحاب
 لدلال ولا للاستصحاب من جرحه لبي لا يعلق بالاستصحاب ولا يجب عليه ذلك

بيان ما تستحق الزوجة بالشور

﴿و﴾ كيف كان فسي ظهرت من امرته امارت الشور واستعت عن بعض ما يجب عليها مثل ان تظلم في وجهه و ترم في يدتهق بالاسماع أو تعير عاداته في ادبها حذر ~~فقد~~ ضرب الماسرود بعد وعظها وهجرها ~~فلا~~ خلاف في ذلك في الحسنة والكتب والسنة الأبيات شاهدان بذلك ما اكلاه في مورد.

الأول - حوار عدد الأمار - ان الوعد - وهجر - وضرب - هل يكون مشروعا بالشور - بحرفه يظهر امارته مع عدم جده - ان يكون حوار الهجر في المصالح والوعظ وشروط حقوق الشور - وحوار ضرب بالشور نفسه ولا يحوز الا بعد جده وجوده واقل - احذر بمصنفه بما للشع في المصروف والمحقق في شرايع وسعهم لسيده في لراض وعده القول لأخير (وقد اسدل) لحوار الامر مع مرات الشور بتدبر الآية تكرمه (١) «او بلاي يحذف شور من فعلوهن وهجرهن في المصالح وضربهن في دفعكم ولا تنو عنهن سبلا» . ونقدم حوار ضرب لامع بحق الشور بالاحكام - استحق عن خلاف وليسوط وعدم حوار يعقوبه لأعلى اهل وليس بدون بحق لسور (واسدل) اما عنه فظاهر لايه - وعدم حجية الاحكام المفعول - واستعمل المدكور مصداق الى سه لا يعنى به في قد صدر لانه سقتص - هجر في المصالح الذي هو عوبس الحقها بواجب فصار معنى مدكور لا يجوز هو ايضا لامع بحق الشور (و استد) للاول من المراد من لحوق في لايه العلم كقوله تعالى (١) « فمن حاف من موص حفا»

اقول بعد ما عرفت حقيقة شور و بها ماد سحق (فسمه) به له تعلق في لايه لكرسه لأمور لثلاثه على شور ولا على ظهور امارته حتى يفسر بما في كلمات بعضه بان تظلم في وجهه او ترم في حوائجه و تعير عاداته في ادبها وماش كل

ذلك بل على خوف شور لمنحقق لأحكام العقلاني - ولعل ما ذكره يصبح
مثلاً للأحكام العقلاني وعليه فلا بأس به وكيف كان فقد عني الأحكام المذكورة
على خوف شور وحمله على عدم محار لأبصار إليه إلا مع القرينة المعقودة في
المقام وستمائة منه في بعض لم يصح لأنصحه حرية عنه - ولا يظهر برتها جميعها
على خوف الشور - والأحكام على عدم القرب بدون تحقيق لشور غير ثابت
وعلى فرض الثوب كونه بعد غير معلوم - وعدم استحقاقها العمومية والشخصية
لأبصار رافع بظهور ذاته - فالقول الثاني أظهر

المورد الثاني في أنه هل يكون لكم لأحكام المذكورة في لاه على نحو
يحرر أو الجمع أو الترتيب بالمرح من الأحكام إلى لأنفس وجوده في سورة في
المقام قور مع حكى عن المصنف في التحرير وهو أنه مع خوف الشور يقتصر
على نوعه فأنشرب ينقل إلى المحروران أصرت عليه نفس إلى القرب (قول)
مدهر الآية بكرامة عدم الترتيب بين ثلاثة وعدم التحير لأن هو لا يطلق الجمع
- واستدل للقول بالترتيب بأنه يستبعد ذلك من ترتيب أفراد لهي عن المكره ولا يرد عليه
هذا الكلام في أن ذلك منها ضرورة عدم الشور بها وعدم ثبوت حرمتها بسببها
غير تام - فإن من تلكم الأدلة كما يستفاد وجوب لهي عن المكره يستفاد وجوب
المع من أن يوجد - بل الواجب من لهي عن المكره ذلك ولكن يرد عليه أن
الآية لا حصص منها وإنما هي في مورد خاص - مع أنه لا يكون موجب في ذلك
لأن رعاية الترتيب لكم في جميع المراتب كما لا يخفى - فلا يظهر هو محور
الجمع وعدم الترتيب بينها .

المورد الثالث في المرد من هذه الأمور المذكورة - أن الوعد قد مر به
ظاهر لأخلاف وهو تحويها بالله سبحانه وذكر ماورد من حقوق الروح على الميراث
في الأحكام عن رسول الله (ص) وبنائه الأظهار عليهم السلام .

وما المحرقة احتجبت كلماتهم - فمن أشقة الحبل على من إبراهيم القمي
تفسيره بالسب - وعن بعض أنه كانه من ترك الجماع - وعن الصدوقين وابن الرح

وفي شرايع هو ان يحسن بها ظهره - وعن السبع في المسوط والمحلي هو ان يتركها
 فرشها - قال لمصنف في محكي المحتجب بعد نقل لآخرين وكلاهما عندي حائر
 ويختلف ذلك باختلاف الحال في الشهادة ولبده وعدمه ونقل ذلك عن السعد
 بصاً (اقرب) انه الاول فردد عدم ماسه مع البقاء وان كان الساجد معني بهجر
 كذا لا يحسن - ورد انني ان حملته على ارادة المعنى الكفاي يحتاج الى دس -
 وليس الامر دائراً من احد من القولين لثالث ورمع كي يلزم احسار احدهما من
 مقصي لاصلاح هو القول لآخر وورود رواية الاول منها لا يباي ذلك فاسه
 احد لافراد قطعاً برونه لانهما لها كي تد على عدم كون غيره حجراً .
 واما التصرب فقد اختلفت كتبهم فيه صلاً - ومن قوه ان التصرب يكون بمقابل معروف
 او زوجه ولا يكون بساط ولا حشيت - وعن بعض به ناسخ - وفي شرايع وتقتصر على ما
 يؤمن معه رجوعه ما لم يكن مدياً ولا رجحاً وبه صرح غيره و لمرء من غير تصريح الا
 يدعي لحيه ولا يهضم عظمه ويكون بحثه له منه المتصرب ولا يوجب صرر في يده
 - ولا يظهر هو الآخر كما هو مقصي لجمع بين الاله لكريمة الامرة بالتصرب مطلقاً
 والسوي (١) المروي عن جعفر العقول انه (ص) قال في حصة لوداع ان ليس بكم
 عنكم حقاً ولكنكم عليهن حفا حاكم عليهن لا يوطن الى ان قد فان فعس فان
 الله تعالى قد دن لكم ان تعطوهن وتهجروهن في المصالح وتصربوهن صرباً غير
 مرجح اصح - وما (٢) عن الدهر (ع) من يصبره بالتصرب بالسوك لصبره وبعده عن
 حصول العرض به دائماً - ومما يته لاصلاح كلمات الاصحاب لا يكون معشاً بفتوى
 ولعم ما يله الشهيد الثاني وفي بعض الاحار انه يصبرها بالسوك ولعن حكيمته
 توهبها راده لمداعة والا فهذا الفعل بعد عن النادر والاصلاح انتهى وهو مبين

(١) الوسائل باب ٦ من ابواب النفقات حديث ٢

(٢) مجمع البيان ج ٣ ص ٤٤

معها ما يجره عنها - وعنه فراجع فيه - في مقتضاه بقدره وقد مر في انفسم باله
مقتضى جميعها كله و بعضه ويحور له قوله - كذا يحور ان تقتضيه بعض فراجع

في الشقاق

المادة الثالث في الشقاق وهو مصدر عنى - ب - فعال من الشق بالكسر لاجابه
و من - و - معنى تفرق الذي منه شق فلا - العصا في فارق الجماعة و شق
مصدر ي فارق الامر - و هو مومي الاصطلاح - يجوز لو كرر كل منهما صاحبه - و الحكم
فيه هو مثل حكمين بالعصل لاني و اصل في هذا الحكم ، الا انه (١) انكره
« و احسنه شقاق بينهما و عثو حكما من اياه و حكما من اياه ان يرتد صلاحا و في
الله سبحانه ان الله قال عسا حذر » و حمله من التصوف ، كذا وثق (٢) سمعه عن ابي عبد
الله (ع) عن قول الله عز وجل فاعثوا حكما من هذه ، حكما من اياه ، اريد ان سادس
حكما من هذا لآخر و له ثمة - سمعه جعلا مر كذا - في الاصلاح و الفرق
فعال الرخ و ربه بعد فاشهد بانه شهود - يحور - فرفهما عليهما و (ع) نعم
والكن لا يكون ذلك لا على شهر من احرته من غير حجاج من رروح قيل به رأيت
ب - و ان حكما من فرق و قال لا حرج من فرق بينهما فقال (ع) لا يكون
تفرق حتى جميعا على التفرق و ا احمد جميعا على التفرق حار تفرقهما
و حذر (٣) علي بن ابي حمزة سئل احمد الصديق (ع) عن قول الله تبارك و تعالي و
حسم شقاق - مع - فقال (ع) بشرط الحكماء - ان شاق و ان شاق جميعا فرفقا او
جميعا حار - و يحور حذر (٤) ابي بصير عن الصادق (ع) - و صحيح (٥) محمد بن
مسلم عن حمزة (ع) قال - سئلته عن قول الله فاعثوا الحزب قال (ع) ليس للحكمين
ب - فرفقا حتى سامرا و يحور حذر (٦) لا حرج عن ابيه (ع) - و صحيح (٧) لحنس

(١) سورة النساء آية ٣٦

١٦-٢١ ، لم يزل ، باب ١٣ من - ب - اسم و لم يزل - بعد حدث ١-٢

(٣) ١٧ - لم يزل ، باب ١٠ من - ب - اسم و لم يزل - بعد حدث ١-٢

(٤) ٥ - لم يزل ، باب ١٢ من - ب - القم و لم يزل - بعد حدث ١-٢

عن ابي عبد الله (ج) قال سئمت عن قول الله عز وجل فامنعوا - ول (ع) ليس للحكمين ان يفرقا حتى يسامرا الرجل والمرأة ويشترضا عليهما ان يشان جميعا وان شانا فرقا فان جمعا فحائز وان فرقا فحائر - وحبر (١) روى عن ابي عبد الله (ج) في قوله تعالى فامنعوا حكما من اهله وحكما من غيرها ول (ع) ليس للحكمين ان يفرقا حتى يسامرا الرجل والمرأة - ويخوه حبر (٢) دعائم الاسلام - وحبر (٣) الحسيني عنه (ع) ويشترط عليهما ان يشان جميعا وان ساء فرقا فجمعا فحائز وان فرقا فحائر - وحبر (٤) قصاده - فان رضا وقد دعا المرفوعة فهو حائر - وحبر (٥) عنه قال تبي عني من ابي ثائب (ع) رجل و مرأة مع كل واحد منهما فتاة من الناس فقال علي (ج) منعوا حكما من اهله وحكما من اهله ثم ول الحكمين ان يفرقا فجمعا فحائز وان ساء فجمعا فحائر - وحبر (٦) دعائم الاسلام - وفردب منهما ما رواه (٧) عبيد بن ابراهيم في تفسيره الا انه قال بعد ما لم يرض الروح المرفوعة فوجب عليه بعدها ومنعه ان يدخل عليها .

و هام الكلام فيما سطر من هذه التصويص والآله لشرعه من الاحكام بل بحث

في جهاب

(١) هل الشقاق يحق بخرائه كل منهما فاحبه ولو لم يسمع كل منهما من حقوق الآخر كما هو ظاهر النص والرفع والحدائق و اجواهر وعرفه - ام يعسر في تحققة لشور منهما كما هو ظاهر الشرايع - وجهاد يس في شيء من الاحبار المتقدمة ما يشهد بحددهما - والظاهر صدقه مع كل من الامرين ، ولكن في حبر (٨)

(١-٣-٤-٥) الوسائل ج ١٣ ص ١٠١ والاقسم : له : د - في حديث ٢٥٤-٤-٣

(٢) مستدرک باب ١٠ من باب التمسك به - في حديث ١

(٣-٧) مستدرک باب ١١ من باب القسم واليمين - في حديث ٢

(٨) الوسائل ، باب ١١ من ابواب القسم والتشديد واليمين حديث ٥

ر رده عن انبي جعفر (ج) وذا بشر لرحل مع شور المرتنه فهو شفاق لانه لا يبدل على المحصر .

٢- ان مراد بحرف اشفق في الاله هل هو حثيه الشفق كما هو ظاهر ليعقد و عس الطرسى في مجمع السان والسد في المدارك - او العلم به كما عن الشهيد الشافى في اعمه لث - او يقال كما في الرياض ان الشفق اما يحقق مع تمام الكراهه سهو، فيكون مراد بالآله انه اذا حصلت كراهه كل منهما لصاحبه وحقق حصول شفاق بينهما فاعتقوا او يدل كما عن كشف للثم حمده - بموضوع هو صرار شبه لشفاق بينهما والذى اى اسباب و ليه حر و لتصارف و حوه ، و لآخر لوجه له صلاح و د' فيه حجاج اى بعدر لاشهدله - وما قبله خلاف يظهر و م حر برارد احققدم و د' سر لرحل مع شور المرتنه فهو اشفق - فهو عسر اسقى عسه و موضوع بالحكم لاسه التي قسمها لآله الشريعه حوف الشوق و د' ليعبر به لآل و و د' و د' من س' ليعبر من باعث الحكمين هو الاصلاح بينهم حجاج و فرقه و مسمى فاب سقى معلوم عنه لا يمكن الاصلاح بالاجماع فتأمل

في ان باعث الحكمين هو الحاكم

٣- حجب كده - لغوم في المحاصف في الآله الكريهه بالامر بانهاد الحكمين وانه هل هو الحاكم سرعى كما في الشريح وعن افواعد وفي لعم حيث قال الله الحكيم حكمهم من اهلها او احصميين و سبه شهيد الشافى اى لاكثر - او هو الروحاني كما عن الصدوق وفي سابع - أو أهل الروحاني - أو الامام يأمر الروحانيين - نعم كما عن الاسكافي

و لاصح هو لآل لان صدر لآله لمرعه كون المحاصف عبر الروحانيين لو كان هم المحاصف كان اللزم تسوى الصان من حيث ليعقود والعينه والنشة و اجمع ويقال وان حقم الشفاق سكما فاعتقوا حكميين من هلكما - فمن حثلاف

الضمان لعدم كونه المحاسب بالبحث غير لروحيين و لمقتضى منه الحاكم الشرعي
والإضافة شيء من المخصوص فإن حدثه منها وإن تضمنت برونه استمرارهما - وفي موقع
سماعة - استند قد جعلا أمر كما التام في الإصلاح والعرف - وفي غيره ما يرب
ذلك - إلا أنه لا ينافي من كونه له بحث هو الحاكم الشرعي ويعبر استمرارهما -
مع أن اعتبار الاستمرار به هو في خصوص الخلاق كما تأني - ولا يظهر عسر
بحث الحاكم .

[illegible]

في ان بعث الحكمين على سبيل التحكيم أو التوكيل

٦- مشهور من الاصحاب بان بعث الحكمين ان هو على سبيل التحكيم لا توكيل من من صاهر السرار وفيه الفرقان لاحصاء مسووع مسوط به مقصدي سذهب وهو الاظهر - لظاهر كتاب حيث سماهما الحكمين - في كذا في السنة - ولا بد مقصدي حذفت عن الروحين بهما في - محذوف في التوكيل من روحان ولا بهما سران لاحصاء فعلاه من غير اسمه ونفوسه مسبوحة به عليهما - لو كان به كذا لم يقع لا مدبر منه مقلها ، وسدال لقول الآخر بان يصنع حق للروح والمال حق للروح به ، هما رشداً بلعاب ولا يكون لاحدهما ولاه عليهما ولا يكونان الا كمن - وانه لا بد في الحكمين في النعم لاحدهما والنفوس طوك كذا عروا نفس وعلى سبيل الحكمين كان الآراء عشر عده دالحكم امر النفوس به - ويرد على الاول انه لا بد من الحكمين على ان يح رشداً اذا ائتمعت عن قبول الحق - ورد على الثاني - ولا بد الحكمين في حقيقته غير الحكمين لرسول الله في عهدهما فهو به لو كمن به - ان محصل الحكمين حيث يكون جبراً لا بد من موافق من به الاحاد - وعلى ان يفسر لا موافقة بكتاب في زمان ظهور الادلة والظاهر انه على سبيل التحكيم

٧ - لاحلاف على الظاهر بينهم في ان الحكمين تسع طرقهما في الصلح بالوقوف على شيء **﴿١﴾** فان رايا الصلح **﴿٢﴾** وفي مقصدي حكمهما **﴿٣﴾** وما الاحلاف في **﴿٤﴾** ان رايا العرفه **﴿٥﴾** بطلاق او طلع ومشهور بين الاصحاب بهما **﴿٦﴾** اجعاهما هي الطلاق والبدل **﴿٧﴾** اي لا يصح الطلاق بدون رضاء الروح والبدن بدون رضاء ارواحه كان حلقا - وقيل لا يثبت ادبهما - والحق ان يقال ان المسدود من الاحصاء اعتبار احد الامرين في طلاق ما اشترط الحكمين عليهما ذلك من اول الامر - او الاستدانة مهم في لطلاق والبدل حين ما تردا ذلك ان اطلاق ولم بشرطاً لطلاق من الاول ولعل كلاء المشهور حيث قالوا باعتبار الاسيدان من

على صوره لاطلاقه. وكيف كان وشهد لاول موثق ساعه حيث لم يشر بعد لاشترط الا
كوبه على ظهر من غير حمال لو زاد الطلاق وشهد خبر في نصي وحر عدي مر في
حمره خبر الحلي وأصرح من المجمع خبر فضاله ، وشهد للثاني خبر في مسلم -
ورواه رد وعرفه - وما صحيح الحلي فان كان محذو والعصف ذو في قوله
وشهد كان لحر دلا على كنهه لأمس - ما كان محذو العطف بواو كنه

هو الوجود في المسح - فغير كونه - قوله وبشرط بقدر أقوله يستلزم برجل
والدله لا لأعلى اعتبار لأمس معانده مدافاً وبكده خلاف الظاهر - ولا يظهر كنهه أحد
لأمس (ودعوى) به سافي - دون على ان الطلاق بعد من احداث لائق (دفعه) ن

تخصص العام عن غير - مع به مباشراته عليها قد وقع لطلاق دونه فغير

٨ - (و) لا خلاف بقاء سهم في به لا حكم مع احداث لائق في
احلاف لحكم - وبشده لا اصل واحصاص لخصوصه صور - لا يفي - وعدم
جور الترحيح بلا مرجح - بعد لحكم الرجل ان يظن بغيره من ان ادله لرجل
في ذلك - لان حكم لمرته لا يصح له بالطلاق .

٩ - عني التحكيم لو بحث الحكم لحكم من عدل لرواح او احده -
فمن الموقوف لم يحر لحكم لانه حكم على العتب ولا يجوز ، ولكن لا يظهر هو
الجور كما في الشرايع ادلا دليل عني عدم حوار الحكم للعتب وعيه في المقدم
ومقتضى اصلاق ادله حوره - وعدم حوار حكم الحكم على العتب في بعض
لموارد لا يستلزم ذلك في المقدم - من قيل - به مع لعتب يحمل رتد ع الشفق
بينهما فلا مورد للحكم - فسا - اولاً يستصحب بقائه - وثانياً انه خروج عن معنى
الحدث وهو لحكم عليهما من حيث العنه خاصه .

١٠ - دا شرط لحكام عليهما وعلى احدهما شروط وجب الوفاء به لا يعود (١)
للمسلمين عند شروطهم فانه في شرائط الامن على نفسه ولا يضمن ما له اشرط عني
غيره بل لا طلاق ادله العتب - بعد - اذ كان الشرط غير مشروع كالمطلات لان المحرم
لا يحل بشرطهما - وهو وصح

في حقوق الأولاد بالإناء وما يشترط فيه

في الفصل التاسع في أحكام الأولاد في ما يخص تولد فيه بحث في
ممايت الأولى في حقوق الأولاد بالإناء - وما يشترط في ذلك - الثاني في أحكام
تولادة وسببها - ثالث في الرضا - رابع في الخصية - الخامس في المقام الأول للكلام
فيه في طبي مسائل

الأولى لا كلام ولا إشكال في أنه يلحق الولد في أبسطه به - فقد
يكون الدائم في الروح - مع أنه أحسن شروط الأئمة - حدها في الدخول
لا خلاف فيه في محله - ولا خلاف الأئمة شاهده به - إنما الكلام في مورد -
الأول فيه - دلتها على عدمه - لأن أو دخل بها - مع عدم بعده حب
الاحتمال في محله - فإن لم يثبت أن صاحبها حي - فلو كان - ولو كان - ولكن
المحكمي عن جماعه في أبسطه دلتها في أبسطه مع العلم بعدم لأمر - وعدم
سقى المني وفتحه - عند الانحلال منهم لحلي في السرير وانصاف في التحريم
ولشهادة في روضه ولعدم في المذنب وسند الرضا - صاحب الأحكام
و محقق البرقي وغيره وهو الظاهر - إذ مع عدم بعده خروج المني منه أو عدم
دخوله في فرجه بعدم بعده - لو كان - وكيفية بلحق به - منهم الأئمة
في إفاده في الحق مع فرض مكان سقى المني وعدمه الشعور به لا سينح
انقضاء في الاحتمال ولو بعداً مع تحقق معنى الدخول على به يمكن تولد
من الرجل بالدخول - وإن لم يزل ولعله لتحرك قطعه الأمر - وإكسابها الحقوق من
قطعه الرجل في محلها أو غير ذلك ، ولكنه كما ترى فإن الأول خلاف الفرض مع
أنه لا يتم في أبسطه في الأمر خصوصاً مع عدم الأمر - وإكسابها الحقوق من
الفرش (١) بطلانها فاعده مصر به لمقام الشك في كون الولد للروح بعد تحقق
الفرش ولو عدم عدم الأمر - وعدم سقى المني لا مورد لها .

(١) المسائل - ٥٦ : ٥٨ : ٦٤ من كتاب مناج العبد والعباد ، وبحث في بعض المسائل

وكتاب ٨ من ميراث الصلاة - لو في ج ١٢ من ٢١٤ من كتاب لخواص الأولاد صاحب الفرائض

وبدل عني انه لأعيرة بمحرد أحوي في الألقاق حبر (١) بي لبحري عن
 جعفر بن محمد عن أبيه عن علي (٢) قال جاء رجل لي رسول الله (ص) وقد كتب
 اعزل عن حارة لي فحائب بولد فقال (ص) وكاء قد سلب فليحق به سواء اد
 لو كان محرد لدحول كاف في الألقاق لما كان وجه لهذا العليل لذي هو كاه
 عن ان لمي ربما نسق من غير شعير به . فليمحول ان أحوي بي يكون
 شرط للألقاق هو ماددا حصل معه خروج عني وحدث له حمى و ما مع ميم
 بعلم السبق فلا حيرة به .

الحادي ماددا لم يدخل به ولكن رب على فرجها وان شعير من مذهب
 الأصحاب ان معه يلحق به الولد . وشهد به حبر (٣) بي الحدي عن جعفر بن
 محمد عن أبيه عن رجلا بي عبد (٤) فقال لي امرأتي حارة وهي حارة حذنه
 وهي عذراء وهي حامل في بطنه اسهر ولا عنه لأحر وأشرح كبير ما عنها
 وابها على حاله فقال له علي (٤) بشدت الله هل كتب هرون عني وجهه فاد
 الى ان قال علي . وقد الحف بآه وادى الحدث ونحوه (٣) . و قد الله عن
 نقلة الآثار من العامة والخاصة .

❦ و ❦ ثاني الشروط ❦ هي سنة اسير من حسن الوطاء ❦ ولا عره . لأول
 في الولد الكامل كذا . وسنة مستبصه ومو برد وإجماع محكيأ كذا في
 الحوار بل في لربص إجماع من مسلم كاه وسأني حبه من ملكه خصوص

افضي مدة الحمل

❦ و ❦ ثلثها ❦ وضعه لمدة الحمل ❦ إجماعا من مسلم كاه كما في اربص
 ❦ وهي سنة أشهر الى عشرة ❦ في الولد لكامل عند تشيع في لمسوط والمقصود
 في أكثر كنه والمحقق في اشرايع - والأصحاب بعدد وفقرهم في الأقرب حالوهم

(١) الوسائل . باب ١٥ من أمه - أحكام الأولاد حديث ١ .

(٢) الوسائل باب ١٦ من مواد . أحكام الأولاد حديث ١ .

بحسب ثلاثة أشهر بضمه قوله (٢) لأربه عنها وما بعد فصى المدة كما صرح في ان
عدم لروح في الثلاثة شهر بعد تسعة أشهر انما هو لاحتمال الحمل لا للتعدد السريع أو لغيره
من لحكم - وعليه فيعين حين قوله بما الحمل تسعة أشهر على به الأغلب - ويظهر
ما في الجواهر من دعوى صرح بها من ان افصى تسعة أشهر

ومنها حر (١) آخر لأن حكمه عن العهد الصالح (ع) قال في - المرأة سنة
سي يخص منها بطنها روحها - أي ان قال فانها رأت قال عندها تسعة أشهر
فان قال رأت بعد تسعة شهر وانما الحمل تسعة أشهر فلب فروح من تحيط
بثلاثة شهر فبها اربعة رأت بعد ثلاثة شهر فان (ع) ليس عليها به تروح ومنه
حر (٢) الثالث عن أبي عبد الله و أبي الحسن (ع) في لئلا فيهما سدا لا و ارادا
وجوانا ما في سابقهما .

ومنها حر (٣) انما عن أبي حمزة عن أبي بصير او (٢) انه قال في
امطنته بطنها روحها فقول ان حتى فسكت به فقال - جانب به لاكثر من تسعة
لم يصدق ولو سعة واحدة في دعواها - وهو مذهبنا قال على به حديث ١٨
في صدق فهو فالصريح في ان افصى المدة سنة (و يذهب) مانع لمدارث و
وذكر حتى انه وقع في زمانه في بعض النساء باحر حملهن سنة وحكى في هذا
برهان من ذلك صدق في بعض ساء بلد

وذكر في فلاح خصوص يدل على ان فصى الحمل تسعة أشهر - منها حر (٤)
محمد بن حكيم في كتاب ١٠ الحسن (ع) فلب المرأة أي لا يخص مثلها ولم
يخص كم بعد ان ثلاثة شهر فلب في اربعة رأت فان (ع) بعد آخر الحمل بعد
سعة شهر فلب في اربعة رأت فان (ع) ليس عليها اربعة ان لله عز وجل جعل
الحمل في فلب بعد ربات - لكن لا استدلال به موقوف على عدم رد تسعة شهر
بعد ثلاثة شهر ولا فهو من ادلة القول الاول - وهو محتمل في غير مجمل لا يصح
لاستدلال به . ومنها مرسل (٥) عبد الرحمن بن سنان عن حماد عن أبي جعفر (ع)

٢-١١ (٣) الوسائل باب ٢٥ من احوال النساء - في تعدد الحمل ٤ - ٥

(٤) الوسائل باب ٤ من أبواب العدة حديث ١٨

(٥) الوسائل باب ١٧ من أبواب احكام الاولاد حديث ٣

عن مدة الحمل الأول في جنس مه كم هو فإن الناس يقولون ر ما بقي في طهرها
سبعة اشهر (ج) كذا في أقصى مدة الحمل سبعة اشهر ولا يزيد لحظة ولو زاد ساعه
قبل امه من ان يخرج ، ولكنه مضاعفا الى ضعف سبعة بالارسال الى المسئول عنه
وهو مدة الحمل ، ولذا ومن المعتمد عنه صدق لو اد ما - كونه عطفه ومضغعه وصدق
الى . توقف على مضى بلانه شهر وقد كان أقصى مدة الحمل بالاول سبعة اشهر
فان أقصى مدة الحمل من يوم يكون بعده سنة . و قد ذلك قوله ولو زاد ساعه فقتل
مه ول - يخرج مه لانه ب - ان الم - أقصى مدة الحمل المطلق كان هذا
مخالفه . وحدث حدث - مات هو الحور عن لسعة بياض ، فهذا الحور انما من
ر - مات - سنة - ومعه حور (١) - عن الصادق (ع) - مريم حبيب ديسسى
ع - مات - سنة - شهر - وقوله أس في مقام - حكمه ل في مقام بيان
مه حور - - فالحمل من دثره - عا - موصى على - أقصى المدة سنة
و - يقول انه عشرة شهر فلم ينفه عن مسدود حتى عن جماعة منهم
ان حمزة ان به رواية .

الاول - في لو مات - روح - او ايسرل اكثر من عشرة اشهر - على
القول - في أقصى مدة - من - على - حور - لم يولد لهم بلحقه
الولد كما يظهر وجهه مما تقدم

حكم ما لو احتلت في الدحول

الثاني لو احتلت في الدحول - اي الوضوء الموجب لالتحاق الولد وعدمه
فان عدمه امر به ليدخله الولد في ابكر الرحم وفي القول قوله في عدم الدحول
لاص - عدم الدحول ولا من فيه فقل قوله به هكذا ذكره الاصحاب ولكن يمكن
- ان كان ذلك بعد ما خلاها يقدم قول الروحة لظهور الحيوة في الدحول
و - ليس على حمزة هذا لظهور وتقدمه على الاصل المخصوص (٢) الواردة في تصنيف

(١) الوسائل باب ١٧ من أبواب أحكام الاولاد حديث ٢

(٢) الوسائل ، باب ٥٥ من أبواب المهور

المهر بالطلاق قبل الدخول بذاته على أنه دخلها بحيث يوجب عليه تمام المهر المتقدمة
في تلك المدة وقد عرفت أنها محمولة على الظاهر وأردت أن دخولها طريق إلى
الدخول - ان هناك روايات (١) تدل على أنه مع الحنوف لا يسمع قولها في عدم
الدخول - ومع بحنوف بقده قولها - وما يدونها فإن كانت المدة كرا - يرجع
إلى - سواء وبغير أيها من يوثق به من النساء فإن لم يكن كما دخلت عليه بحكم
بالدخول كما دل على ذلك النص (٢) .

ولو اتفقا على الدخول ولكن الروح البكر الولادة ودعى أنها حدثت بالولد
من بخرج فالقول قول الروح لأصالة عدم الولادة

ولو تفقا على الدخول وعلى الولادة واحدا في مضي أقصى مدة الحمل
دعى الروح أنها حدثت بالولد بعد مضي أكثر من سنة من حين الدخول وأدعى
المدة عدم مضي تلك المدة فظهر أن القول قول الروح لأصالة عدم زيادة المدة
وعدم مضيها فدخل لمقام ذلك تحت ما دل على إلحاق الولد بروح مع اجتماع
الشروط

وله أحد على أنه يجب وعلى الولادة واحدا في مضي أقل مدة الحمل ودعى
لروح ولأنه إن سب شهر من حين البوط ودعى لروح مضي أقل مدة -
ومضي صاته عدم مضي مدة الحمل هو مقدم قول لروح - وقد علمت اليهود شي
في محكي لمساك - وجه آخر وهو أن ما دل هذه الدعوى أي دعوى عدم مضي
تلك المدة إلى دعوى الدخول فيه وإفاد لم يضي سنة أشهر من حين البوط
ومعناه أنه لا بد من هذه المدة وأما وطء في سبها فكذلك فوته قدم في عدم
الدخول لأصالة عدمه وكذا يجب لأصالة عدمه لعدم اشتراكهما في جيل الأصل سبها .
وقد استدل المحقق قولها بحدود - الأول - ما في الجواهر وهو أصالة دخول
الولد بالبوط المحرم حتى يفسد ذلك وهي قاعدة أخرى غير قاعدة لولد

(١) - و - ن - ح - ٥٦ - ب - ي - اليهود

(٢) الوسائل - باب ٥٧ من أبواب اليهود - حديث ١ .

لغير ش ولو لكونها احص منها وح فمضى تحقق الوطء حكمه شرعا بحقوق الولد
الا اذا علم المدة بالوضع لاول الحمل او بعد ذلك فمضى لغيره شك في لغيره. وكذا
بموقفه قولها لغيره. القاعدة (وقية) - المصوص المحددة لاول مدة الحمل يدل على
اعتبار مضي المدة لمجردة في اللاحق وان مدته لا يوجب الولد فكذلك في عدم
بالوضع لاول مدة الحمل للميث بالاصل امر بغير - كذا لو ثبت فيه وحسب
استصحابه لغيره - وان ثبت قلب ان الاستصحاب بغيره في حقه في
يكون حاكما على تلك القاعدة .

الثاني ما في محو شر البص وغيره - وهو ان قاعدة (١) لو رد لغيره يدل على ذلك
وهي قاعدة مصرورة لحاله الشك وشك هذا الوجه المحقق الردي بأبعده لغيره
في قول القاعدة المستمدة من المصوص المحددة لاول مدة الحمل وقضاها التي
هي مصرورة لحاله الشك في المحو ولا يظن لها الى الشك في المدة - وهذه القاعدة
اسمب لغيره الشك مطلقا قال ويؤيد ذلك انه لو كانت تلك المصوص في مقام
تقدير تولد للعرش ولم تكن قاعدة مسئلة للرم لعوبه قاعدة الولد للعرش او كونه
قليل المورد (اقول) لا اشكال في ان قاعدة الولد للعرش قاعدة مصرورة في حقه
الشك والاحتمال - وعدم احرار كون تولد متكررا من ماء الروح - ومما للمصوص
لمحددة لاول مدة الحمل ولا قصاها فانه في مقام بيان حكم واقعي وان الولد
لا يكون في اقل المدة ملحقا - ويحرر به عدم اللاحق وهي موحدة للعلم بعدم
اللاحق وما انه اذا كان تولد بعد مضي اقل المدة وقبل مضي اقصاها فهل تولد
ملحق بالروح ام لا فلكم المصوص جيبه عن بانه - ولو تضمن بعضها لذلك
ايضا فهو امر آخر ويكون معاده معاد قاعدة العرائش - وهذا يظهر امران
ان اصابه عدم مضي تلك المدة بعمامة تلك المصوص حكمه على قاعدة العرائش
لارتفاع موضوعها وهو شك - ٢ - انه يبقى موارد كثيرة تنعده العرائش مع
تقيدها بتلك المصوص ، وفي كل مورد شك في المحو وكانت الولاد بعد

اقتداه - كما لا مانع من عدم قبول قوله في معنى بولد وانما ترد عدم ترسب الآثار
سببه بذلك ولا يبره بعبوة وحضانة - اظهرها الثاني - ومما ذكره بظهر ما في طلاق
ما ذكره لمصنفه - حيث قال **ولو اعترف بذكره** في المأخوذ **ثم انكر الولد**
ثم نسب الابن للبعان **المهر** لان بعد ان مرجع لغيره هو بولد دون لدخول
فمراده به بعد الاعتراف بالولد لا انكره وجه تام اجماعا ونصا (١)
ولو انما كما لا يخور معنى بولد مع العلم اومع اشك لا يحسن القصور
مد بحسن شروط الالحاق للمصنف لمصلحة جهة منها كذا **لا يجوز له الحاق**
ولد الولد به **ولو** تروح اربابه بعد الحمل لان غده لفراس مخصصة بالمقدمة
له اس - والعاهر الجهر - ويشهد به مصفا الى ذلك خبر (٢) علي بن مهزيار
عن محمد بن الحسن الحميري قال كتب بعض اصحابنا الى سي حمير الثاني (٣) معنى
نسائه عن رجل فخر امرؤ فحسبته به بزوجها بعد 'حسب' فحاشا بولدها اشبه
بمعنى الله به فكذلك (٤) بحظها وحسنه الى الله لانه رث ويحوي غيره -

حكم ما لو حائت المروحة بعد الطلاق بولد

امانة الربعة **ولو** **مطلق امرؤه** **ولو** تروح باحر بعد طلاق الاول **ولو**
و نصاء العدد **ولو** اب بولد لاقا عن سبعة اشهر **ولو** من وطء الثاني - وكان لاكثر
منها من وطء الاول **ولو** **لاول** وان كان لسبعة اشهر فصاعدا فهو **لاحر** فلو
كان لاول من سبعة اشهر من وطء الثاني واكثر من عشرة اشهر **ولو** على معنى
المصنف **ولو** من ابها اقصى مدة لحسن - وكذا من سبعة على المحار **ولو** عن طلاق
الاول فليس لهما **ولو** هذا كونه مما لا خلاف فيه وبمقتضى قواعد المقدمة - مصفا
الى المصنف لخاصة كخبر (٢) رزاه عن سي حمير (٣) عن رجل داملى
مرؤه ثم تكلمت وقد غلبت ووضعت لحمة شهر فمهر للاول وان كان ولد بنفس
من سبعة اشهر فلامه ولا يبره **لاول** **ولو** ولدت لسبعة اشهر فهو **لاحر** **ولو** مرسل (٤)

(١) لو سائل باب ٦ من بولده اب ولد الملاءمة

(٢) لو سائل باب ٨ من بولده اب ولد الملاءمة حديث ٢

(٣) ٢٤ ٢٥ - بولده اب ٧ من بولده احكام الاولاد حديث ١١ ١٢

حمل عن احداهما (ج) في المدة تروح في عديتها قال (ح) يعرف منهما ومعد عده
 وحده منهما جميعاً فان خائب بولد لسه شهر و اكثر فهو الاحمر و ر خائب بولد
 لاس من ستة اشهر فهو الاول ، وصحيح (١) الحلبي عن ابي عبد الله (ع) د كان
 للرجل منكم الحارة نظاه وسلب وبكحب ون وصعب لحدسه اشهر يده مولاه
 ابي عتقه ون وصعب بعد ما تروح لسه اشهر يده لروح الاحمر و ومعد
 غيرها ، و ثلاث تظهر صعب يقول ما فرقة او كان لاكثر من ستة شهر من مدة الثاني
 واقل من اقصى المدة من وطء الاول .

[illegible]

سادس: ولو ولاء بالشهيد بلحق به الولد فان كان له روح وطن جنوها
 رتب عليه بعد العدة من الثاني **وفد** تقدم الكلام في هذه المسألة وروحها
 حتى يحق الولد - في الفصل الثاني فما يحرم بالنسب في - أنه حرمة الترويح
 في العدة فرجع

بيك مايجب عند الولادة

المعالم الثاني في احكام الولاده - عم من ميت تحت $\frac{1}{2}$ و تحت $\frac{1}{4}$ منها - اب
الواجب عند الولاده $\frac{1}{2}$ استبداد الماء $\frac{1}{2}$ دون الرجال $\frac{1}{2}$ أو الروح بالمرثه $\frac{1}{2}$
بلا خلاف في شيء من ذلك ولا اشكال - فلهذا عروج .

۱. لو مسائل، باب ۱۷ من ابواب احتکام الاولاد، حدیث ۱

(٦-٣-٢) الوسئل ٥٥٦ من إجابات ميراث ولد الحائض، حديث ٢٠١

١- يجب على النساء كفًا الحضور عند الولادة - لو حوت حفظ نفس المحرمه عند تحقق ما يحشى منه نكحها مع عدم الحضور ومنه ما نحن فيه .

٢- يجب سداد النساء ولا يجوز حضور رجل - وعلى باب مثل ذلك يوجب سماع صوتها عاناً - والاطلاع على ما يحرم ، اقول الثاني تام - ولأن برده ما يقدم من عدم حرمة سماع صوت لاجسه - وبذلك بان حضور الرجل ربما يؤدي الى تعف وغلط ولذا باعتبار ما يخص معها من الحياء وجوه - وما دل من نص (١) وفتوى على قبول شهادة نساء معزوبات بالولادة والاسم - الال وجوهما - اقول الثاني من - والاول في هذا الزمان ما نصحت الثكلى من تعفجر النساء بحضور الرجال الاحباب وكم بهم متصددين لذلك - واحد المصعب المهمه كون رجل من هؤلاء بعد هذه المطالب في هذا العصر من الحرافات - انهم لا يبالون هذا في نساء المرحبات الكشفات اللاني قال (٢) رسول الله (ص) في جهنم من دين حرام - وما لمدييات وهي كثير جدا فهو حق ان سعي ذكره دليلاً وشهداً لا مقبلاً

٣- عدم الفرق بين الرجال الاحباب والمحارم لاستلزام ذلك اصطلاح المحارم

ايضاً على ما يحرم عليهم .

٤- مع فرض عدم من عوم بعضها من نساء يجب على رجل لا وجوب حفظ النفس المحترمة هم من المحرمات بعد التراحم بسقط كل محرم ولذا قالوا المحترمان - ح عند الضرورات ، ومن يقدم محرمه على الاحباب كذا صرح به بعضهم - م لا كما في الجواهر وذهب - طهرهم لاولى وتصديق المحارم مسرراً لكون ما يركب من المحرم - اقل - مثلاً ليس ما يركب ما يصح لشد عشر بغيره والبطر بها لا يكون محرماً عليهم وهي محترمة على الاحباب فكل ما يمكن تعيين الركنات لمحرمات تعين - وعليه فلا ناس بما قاله بعضهم من وجوب حفظ لاجسي محرم مع الامكان - وانه بذلك عين المحظورات

(١) الوسائل باب ٢٤ من ابواب الشهادات .

(٢) الوسائل باب ٦ من ابواب مقتضات المكاح حدث ٥

٥- لابس المروحة ونحوها لئلا يبرد جسمه - بل يحل به أن يلبس
 لى العورة ولا يجوز ذلك للنساء الأعداء الصرورة - وعلى ذلك فقد يقال انه مع
 سكه من الحضور وعدم يرب محذور عليه لأجور النساء ذلك - ثم في مقام
 روية وهي - رواه (١) حابر عن أبي جعفر (٢) كان عني بن الحسن (٣) اذا
 حضرت ولادة امرئ من احرعوا من في البيت من النساء لا يكون امرئ اول باطن
 الى عورة - وفي احوال وهو حكم غرب مخالف للسنة والمساوي وعرف من
 المصنوع - اقول - لظاهر من الامر بجمعه ما حرع النساء في البيت لا يكون
 مفسد من الامر - ولا من يثبت استحبابا والله اعلم

ما يندب عند الولادة

١- يندب لها - به هو يستحب عند الولادة - من غسل المولود في ماء
 نقي - وقد تقدم الكلام في ذلك على مسجده - وهو - وعنه - امر به وعنده
 وضعه القول بوجوبه في محب لأحسان من كتب ظهره
 ٢- والادان في اذنه المضمي والافاقه في اليسرى
 وسنده حقه من لخصه من دعوى (٢) الكوفي عن أبي عبد الله (ع) قال
 رسول الله (ص) من ولد له مولود فليؤد في دمه يميني يذاب الصلابة ويم في دمه
 لیسری في عصبه من شيطان برحمة - ومرس (٣) المحدث في الصدوق (ع)
 المولود د ولد يؤد في دمه اليسرى ويم في يمينه عرقها ولا يرضع
 حبر (٤) جعفر الكاسي عن أبي عبد الله (ع) مروا عنه و بعض من نسا - عدم
 الصلاة في دمه اليسرى فلا يرضع لم ولا يرضع به لا يمكن ان يرضع في كونه مسجدا
 آخر - وربما كان ان محل ذلك قبل قطع السرة - لبحر (٥) لرازي عن الصدوق (ع)
 جلد عذسه حاشر قدنه بالماء ثم يطر في دمه في المبحر الايمن فطرس - في اليسر
 قطره ود في دمه اليسرى واقم في اليسرى فعل به ذلك في - يقطع سرة فانه

(١) الوسائل باب ١٨ من احكام المولود حديث ١

(٢-٤-٥) الوسائل باب ٣٥ من - احكام المولود حديث ٢٣

٣ - الوسائل باب ٤٦ من - احكام المولود حديث ٢ كتاب الصلاة

في وجع رأسه يوم السابع في حبر (١) أي يضر من الصدق (٢) في
أول يوم في يوم السابع وعن عنده ويحل رأسه ويضرب في شعرة قصة
في حبر (٣) في حبر مع حبر (٤) ويضع منه ويصدق - وفي حبر (٥) لأجر
في حبر (٦) في حبر مع حبر (٧) في حبر مع حبر (٨) في حبر مع حبر (٩) في حبر مع حبر (١٠)
في حبر مع حبر (١١) في حبر مع حبر (١٢) في حبر مع حبر (١٣) في حبر مع حبر (١٤) في حبر مع حبر (١٥)
في حبر مع حبر (١٦) في حبر مع حبر (١٧) في حبر مع حبر (١٨) في حبر مع حبر (١٩) في حبر مع حبر (٢٠)

فأي ذلك فعلت اجزأك ونحوهما غيرهما .

في حبر مع حبر (٢١) في حبر مع حبر (٢٢) في حبر مع حبر (٢٣) في حبر مع حبر (٢٤) في حبر مع حبر (٢٥)
في حبر مع حبر (٢٦) في حبر مع حبر (٢٧) في حبر مع حبر (٢٨) في حبر مع حبر (٢٩) في حبر مع حبر (٣٠)
في حبر مع حبر (٣١) في حبر مع حبر (٣٢) في حبر مع حبر (٣٣) في حبر مع حبر (٣٤) في حبر مع حبر (٣٥)
في حبر مع حبر (٣٦) في حبر مع حبر (٣٧) في حبر مع حبر (٣٨) في حبر مع حبر (٣٩) في حبر مع حبر (٤٠)

في حبر مع حبر (٤١) في حبر مع حبر (٤٢) في حبر مع حبر (٤٣) في حبر مع حبر (٤٤) في حبر مع حبر (٤٥)
في حبر مع حبر (٤٦) في حبر مع حبر (٤٧) في حبر مع حبر (٤٨) في حبر مع حبر (٤٩) في حبر مع حبر (٥٠)
في حبر مع حبر (٥١) في حبر مع حبر (٥٢) في حبر مع حبر (٥٣) في حبر مع حبر (٥٤) في حبر مع حبر (٥٥)
في حبر مع حبر (٥٦) في حبر مع حبر (٥٧) في حبر مع حبر (٥٨) في حبر مع حبر (٥٩) في حبر مع حبر (٦٠)

في حبر مع حبر (٦١) في حبر مع حبر (٦٢) في حبر مع حبر (٦٣) في حبر مع حبر (٦٤) في حبر مع حبر (٦٥)
في حبر مع حبر (٦٦) في حبر مع حبر (٦٧) في حبر مع حبر (٦٨) في حبر مع حبر (٦٩) في حبر مع حبر (٧٠)
في حبر مع حبر (٧١) في حبر مع حبر (٧٢) في حبر مع حبر (٧٣) في حبر مع حبر (٧٤) في حبر مع حبر (٧٥)
في حبر مع حبر (٧٦) في حبر مع حبر (٧٧) في حبر مع حبر (٧٨) في حبر مع حبر (٧٩) في حبر مع حبر (٨٠)

١ ٢ ٣ ٤ ٥ ٦ ٧ ٨ ٩ ١٠ ١١ ١٢ ١٣ ١٤ ١٥ ١٦ ١٧ ١٨ ١٩ ٢٠ ٢١ ٢٢ ٢٣ ٢٤ ٢٥ ٢٦ ٢٧ ٢٨ ٢٩ ٣٠ ٣١ ٣٢ ٣٣ ٣٤ ٣٥ ٣٦ ٣٧ ٣٨ ٣٩ ٤٠ ٤١ ٤٢ ٤٣ ٤٤ ٤٥ ٤٦ ٤٧ ٤٨ ٤٩ ٥٠ ٥١ ٥٢ ٥٣ ٥٤ ٥٥ ٥٦ ٥٧ ٥٨ ٥٩ ٦٠ ٦١ ٦٢ ٦٣ ٦٤ ٦٥ ٦٦ ٦٧ ٦٨ ٦٩ ٧٠ ٧١ ٧٢ ٧٣ ٧٤ ٧٥ ٧٦ ٧٧ ٧٨ ٧٩ ٨٠ ٨١ ٨٢ ٨٣ ٨٤ ٨٥ ٨٦ ٨٧ ٨٨ ٨٩ ٩٠ ٩١ ٩٢ ٩٣ ٩٤ ٩٥ ٩٦ ٩٧ ٩٨ ٩٩ ١٠٠

١٠١ ١٠٢ ١٠٣ ١٠٤ ١٠٥ ١٠٦ ١٠٧ ١٠٨ ١٠٩ ١١٠ ١١١ ١١٢ ١١٣ ١١٤ ١١٥ ١١٦ ١١٧ ١١٨ ١١٩ ١٢٠ ١٢١ ١٢٢ ١٢٣ ١٢٤ ١٢٥ ١٢٦ ١٢٧ ١٢٨ ١٢٩ ١٣٠ ١٣١ ١٣٢ ١٣٣ ١٣٤ ١٣٥ ١٣٦ ١٣٧ ١٣٨ ١٣٩ ١٤٠ ١٤١ ١٤٢ ١٤٣ ١٤٤ ١٤٥ ١٤٦ ١٤٧ ١٤٨ ١٤٩ ١٥٠ ١٥١ ١٥٢ ١٥٣ ١٥٤ ١٥٥ ١٥٦ ١٥٧ ١٥٨ ١٥٩ ١٦٠ ١٦١ ١٦٢ ١٦٣ ١٦٤ ١٦٥ ١٦٦ ١٦٧ ١٦٨ ١٦٩ ١٧٠ ١٧١ ١٧٢ ١٧٣ ١٧٤ ١٧٥ ١٧٦ ١٧٧ ١٧٨ ١٧٩ ١٨٠ ١٨١ ١٨٢ ١٨٣ ١٨٤ ١٨٥ ١٨٦ ١٨٧ ١٨٨ ١٨٩ ١٩٠ ١٩١ ١٩٢ ١٩٣ ١٩٤ ١٩٥ ١٩٦ ١٩٧ ١٩٨ ١٩٩ ٢٠٠

(٦) الوسائل باب ٥٦ من أبواب أحكام الأولاد

(٧) أبواب من أبواب أحكام الأولاد حديث ١

في وجوب الحتان

بما الخلاف في أنه هل يجب على الولي حتان من أم يبلغ لصبي بحيث يكون حنانه في يوم السابع، أي حسن للوع من الواجب الموسع وأفضل لأفراد الحنن يوم السابع كما عن المصنف في الحرر، واستظهر التمهيد الثاني من عبارة لشرع - أم لا يجب عنه كما هو المشهور من الاستصحاب

وسئل الأول بمصووص لأمره فتولي بالحنن وحسن منه السيد في محكي صدره بالصريح في صحيح عني من عطف ثمة لانس بالحير - وورد عنه في الحديث أن الأظهر من صحبه المذكورة - فلا ينسحب من حرر عن بيع بمعنى أنه لا يحم عليه فدية وجوبه وسحب في يوم السابع من ظهور - حرر عنه ولما قيل بالوجوب ابتداءً منه بوجوب الموسع في أفضل النوع فلا يكتف بالرواية السابقة له - فوبان المصووص لمصنعه لأمر بتولي حنانه من أمه - يوم السابع كقوى (١) المكي عن أبي عبد الله (ج) قول الله (من طهروا أولادكم يوم السابع فبه طهروا وظهر وأمرح له بالحنن حدث وورد عنه - وعنه - صحيح (ع) عني من عطف عن أبي الحسن (ج) من حنن صبي - يوم السابع - الله هو ويزجر فانها أفضل من الله ما من الله وحب ولا ينسحب صحيح شهدا بمحمل تلك الأول من على الاستحسان - الله - لا يدل - صاهر بلث موصوف وجوب الاختيار عني لتولي وعنه ما يدل عليه صحيح بالولي بالزجر عن يوم السابع ولا يدل على حوار بركة بأمره إلى ما يبلغ - ويهدد استقدر - ربيع يبد عن ظهور ذلك بمصووص فلا وجه برفع له عن ظهوره في الوجوب - من من صاحب لحنن أو استدلال عني لاستصحاب - لا جد - له له عني أنه من لسن - كصحيح (٣) عبدالله بن مسعود عن أبي ذر (ج) حنن ثلثه من استدوا حصص

(١) - من ثلث رب ٥٢ من أبواب أحكام الأولاد حدث ٤

(٢) - من ثلث رب ٥٤ من أبواب أحكام الأولاد حدث ١

(٣) - من ثلث رب ٥٦ من أبواب أحكام الأولاد حدث ٢

لحدثة ليس من السنة وبحود غيره - وهذا من السنة تطاول على معينين على مسح
وعلى ما ثبت وجوبه بعد الكتب والروايات فيها في هذه النصوص شاذي وجوه
أحدهما قوله وحقق الحدثة ليس من السنة في هذا المعنى استحقاقه كيدسائي -
يكون المراد في وجوب مع به طرحه في خبر (١) مستبعد من صدقه عن الصادق (ع)
فهو السنة مكرمة وليس من السنة لا سيما في هذا شيء فصل من أحكام
يدل ذلك على رادها إلى حبس السنة الذي لصريح حديثه واحدة في خبر (٢)
فصل من شاذي عن الرضا (ع) به كتب في المصنف والحدود سنة في خبر
ومكرمة للسنة وعلى ذلك فهدى النصوص يدل على وجوب الحبس لأعني بسببه
فإن قيل إن هذه مذهب عامة كتب الحديث من أصحابنا وهو مما لا خلاف فيه
بعض الأعلام في بلع فإنه يحب عنه الحبس في هذا لأن ما في وجوبه
على الولي بقلب أن يظهر فصحح من سبب أمته وجوب حبس (٣) من
لم يسمع - وحيث أنه لا يحب على نفسه ويكون ما في رواية - وهذا - وجوبه
عليه مصافا إلى ذلك الموقع لشرف (٣) وهذا مثبت من قوله الذي
ثبت علمته بعد ما يحسن من محسن مرده حري في به يحب به قطع عنه - وهذا - فصل
من ذكرناه أن مقصدي النصوص وجوبه على الولي - ولا فرق بينهما على الأصحاب
سوى تسلم الأصحاب عليه - ثم إن من يحب عنه ذلك هو خصوص الأب والجد لهما
لشيقا إرادتهما من النصوص - ولما ورد لحمله منها ولا يحب على غيرها فلهما

ثم لأحلاف **﴿و﴾** لا إشكال في أنه لو بلغ الصبي وإن محسن إلى يحب **﴿و﴾** إن
يحتسب به **﴿بعد الملوع﴾** وفي الجواهر من إجماع مسلمة عليه من وجوب
لحديث من ضرورات مذهب والسنن - ويشهد به مضى إلى ما عده من النصوص
المتضمنة أن المحتان من السنة ومن السنة لواجبة قوى (٤) السكوت عن من عند الله (ع)

(١) الوسائل باب ٥٦ من أبواب أحكام الأولاد حديث ٣

(٢) الوسائل باب ٥٢ من أبواب أحكام الأولاد حديث ٩

(٣) الوسائل باب ٥٧ من أبواب أحكام الأولاد حديث

(٤) الوسائل باب ٥٥ من أبواب أحكام الأولاد حديث ١

قال امير المؤمنين (ع) ان سعة الرحمن حتى ولو بلغ ثمانين سنة ،
وحبر (١) يعقوب بن جعفر عن أبي ابراهيم (ع) في حديث طويل ان رجلا من الرهبان
سئم على يده الى ان قال وقال حتى يولد من الهنود ومن العرب ما في الحدائق
من عدم بدليل على وجوبه عليه سوى الاحتجاج المدعى

وهل يجب حتان الحنثي المشكل ام لا ؟ جوابه - قال الشهيد الثاني في وجوبه
ويوقف صحته دلالة عدم وجهه من الشك في دأبه التي هي مناط الوجوب
مقتضاها بصدقه امرائه - من يوقف خصوص النفس صحته صلته عليه وتداول قوله
حقيقا اولاد كونه - مع حرج الأتني - به خاصة وبمعي لنافي - وأورد عليه صاحب
الحق هو رأي - ان الوجوب المذكور - قول حمته من نفوسه وان اشملت عليه الا
ب حماه منها - بل انه ولا يحسن المطالب على المقصد في المنس والجارح هو الأتني
وعليه - فان قلنا بان الحنثي حرمه نائه وما اورد له شاهد لا اشكال فيه - وان قلنا بانها
- ذكر او اتني ممكن - بوجه كلامه - من أصحاب عدم الاثنية الا ان تدخل
في الموضوع ولا يدرجه حمله عدم المذكورة لعدم كونها موضوع لحكم - وما
اوردته من لا يرد عليه نعم ذكره من يوقف صحته صلته عليه غير تام لما ذكره في
محل من عدم توقف صحته لعدالة على الحد حتى في الذكر - فضلا عن الحنثي
هذا كله في الذكر

واما الحتان في لادث لمصر عنه في كلام لأصحاب - (حفظ الجوارى) **ف**
في (بمسحب) بلا خلاف - والموضوع المتقدمه شاهده به - ويعلم الوجوب
لاعتن ولا عني ولدتهن - ووجهه فيهن لسع - من - في حبر (٢) وهب عن جعفر بن
محمد عن ابيه (ع) عن علي (ع) لا يخصص الحاربه حتى يبلغ سبع سنين - وسعي
عدم الاستبصار به لصحيح (٣) ان مسلم عن ابي عبد الله (ع) عن رسول الله (ص) وان
لام حبيب دانت فلب ولا تهكي ولا تصاحبي واسمى فانه شرف للوجه واحطى
عد اروح وبخوه غيره .

(١) اوردته باب ٥٥ من ابواب احتكام الاولاد حديث ٢

(٢) في باب ٣٤ من ابواب ما يكتب به من كتاب المحرمه حديث ٢٠٣

في عقيقة المولود

في عقيقة - والمراد بها في استقاء الدابة التي يذبح للمولود -
 والمشهور بين الأصحاب أنه لا يذبح له أب يعق عن الذكر تذكر وعن الأنثى
 تدعى يعقوع عن اختلاف إجماع لفرقة حارهم عليه وسهد به حر (١) من
 مارد عن أبي عبد الله (ع) قال مثله عن العقيقة فقال (ج) شاء أو نفر أو دابة ثم يسمى
 أي أب قال - ما كان ذكر أعق عنه ذكر أو أن كان عاق عنه شيء - وحر (٢) ومن
 عن رجل عن أبي جعفر (ع) أنه قال لا يذبح له السبع وقد ولد لأحدكم غلام أو
 حارته فعق عنه كذا عن الذكر وعن الأنثى مثل ذلك يعق عنه فداء أو كن
 في أكثر المصوص لصوبة - فهي صحيح (٣) منصور من حارهم من يصادق (ج)
 العقيقة في لعلام وأحارته سوء وحره حره - ولكن جميع من المصوص ينص
 حول المصوص مسوبة على رده ثبوت أصل الاستصحاب - وهو مع استصحاب
 المستدرك فيها سوى الامور والدكورة - كما أن لجميع بها ومن المصوص لدانه
 على به محاري فيها كل شيء - كخير (٤) منها وغيره نفسي حملها على راده
 الأقضية، ودانعله - فلا خلاف في رجائها في أحمله - أب الكلاء في بها
 يكون - وأحله كما عن الأسكافي وأسد المرتضى بل عن ثنائي دعوى إجماع عليه
 ودار له المحدث الكاشاني - ثم هي مسجحة كما هو المشهور بين الأصحاب
 وعن الخلاف دعوى الإجماع عليه

وسئل للاول بطون ثلث من المصوص - منها المصوص (٥) الأمر بها وهي
 كثيرة فقدمت حمه منها - ومنها المصوص العقيقة أيها واحد - كصحيح (٦)

(١) ذكره في الوسائل باب ٤٤ - أحكام مولود حديث ١٣ - وله في
 ٤٢ حديث ٧

٢ - الوسائل باب ٤٤ من أبواب أحكام الأولاد حديث ١

(٣) الوسائل باب ٤٣ من أبواب أحكام الأولاد حديث ١

(٤) الوسائل باب ٤٥ من أبواب أحكام الأولاد حديث ١

(٥-٦) الوسائل باب ٤٤ من أبواب أحكام الأولاد، حديث ١٠

أحرأه الأصحية عن العقبة إذا لم يلق عنه - وما دل (١) على أنه يعق الأسان عن نفسه إذا لم يلق عنه أبوه - هو بقائه الأمر بالعقبة والكلية المسمى بها - ما كان إلى ما بعد اليوم السابع من الولادة - فإذا انقضت إلى ذلك ما رتب سبي به لعقبة يوم السابع كحجر (٢) ذريح لمحاربي عن أبي عبد الله (ع) في عقبة قبل دا حارب سبعة أيام فلا عقبة له - وحجر (٣) علي بن جعفر عن أبيه (ع) - أنه لا يحق والعقبة ولا سم في اليوم السابع - سقاه استحباب العقبة ولو كانت واحدة لما كان له وجه ولو كان الواجب خصوص يوم السابع فمحصية يستفاد ذلك الأمر فلا معنى لأحرأه الأصحية عنه فإن الأحرأه إنما يستعمل إذا كان الأمر بقاءا ومع وجوده بالعقبة ويكون اللفظي أمر آخر غير ذلك الأمر لا معنى للآخر - قال في - ما دل عليه بخصوص لأحرأه هو حرأه الأصحية عن نفسه - لا يدل على حرأه عن العقبة الواجبة فلعلمها مجزية عن العقبة - ما جبهوه في - ما دل على حرأه قوله فقد حرأه عنه عقبة إنما هي موقوفة (٤) - ما دل - وحرأه عن عقبة كما في مرسل (٥) لم يسمع أن ذلك يخرج عن العقبة التي أمر بها في شرع - وعده - فالأظهر هو الاستحباب وبوده - ما دل - استحباب عليه لا بد من واحدة يؤيده بعض ما تقدم - فلا اشكال في الاستحباب .

ثم إنه عني أقول بالوجوب لاستحباب في حصانته والموسر - وما المعسر فلا يجب عليه قطعا لموثق (٦) - ما دل عن الصادق (ع) العقبة لأمره لمن كان عبدا ومن كان حيرا ذا أسر فعل فإن لم يدر عني ذلك فليس عليه شيء - وجود حرأه (٧) الآخر وغير (٨) اسحاق .

﴿و﴾ يستحب أن يكون في ي العقبة بعض أصابع الأصحية ﴿من كونه﴾

(١) الوسائل باب ٣٩ من أبواب أحكام الأولاد

(٢-٣) الوسائل باب ٦٠ من أبواب أحكام الأولاد حديث ٣-٢

(٤-٥) الوسائل باب ٦٥ من أبواب أحكام الأولاد حديث ٣-١

(٦-٧) الوسائل باب ٤٣ من أبواب أحكام الأولاد حديث ١-٣

سبعة عن العيوب سبعة - لموثق (١) حمار عن ابي عبد الله (ع) في حديث ويديح عنه كرش وان له ثم ولد كرش اخر عنه ما يحري في الاصححة والا فحمل اعظم ما يكون من حملات لسه وعطى انا لله رومها وان له كرش فانه فلامه تعصها من شائب وتطعم منه عشرة من المسنين فان زاد فهو افضل - كل منه - وقد تقدمت للصوم من الاله على حرره الاصححة عنها ، ولا ياتي في الاله في حر (٢) مهمل بما هي شاه لحم يسب عنه الاصححة يحري منها كل شيء ، وفي حر (٣) الحرارم العقيقة حسب الحرارم اي في حيرها اسمها ، فان الجمع بين الصوصين يصفي الاله على اسحب كره بها وحده اصوب الاصححة في الاله حرر غيرها ولا يكون متأكد في الاصححة - فمما حصل من الصوصين الاولي ان يكون كرشا ولا فالواحد اصوب الاصححة ، والا فحمل اعظم ما يكون من حرره الاله - والمحرر كل مريض عيه انه شاه او بقرة او بدنة .

ثم ولا ناكل الا نوان معينا كذا - حرر الاله اكلهما بل حكى قولهم الحرارم والصوصين في عقيقة - منها ما يصح لهي عن اكلهما بل وغيرهما من لاهل والاهل كحر (٤) اي حرره عن اكله (ع) لا اكل هو ولا احد من عياله من العقيقة قال والاهل ثلث لعمرة وان كاس لعمرة ام حرر او في عياله فليس لهي منها شيء ويحمل اعضاء ثم طابحها وفسمها ولا عطفها ولا اهل الولاية وقال يا كل من العقيقة كن حذرا الام وما في ذيل الحرر يوجب حمل الصدر على الكراهة - ومنها ما يصح لهي عن اكل لام حاصه كحسن (٥) الكاهلي عن لصادق (ع) في عقيقة حرر لا تطعم لام منها شيئا - ويحرم مرسل (٦) ابن مسكان ، ومنها ما يصح كل الاب منها - كحر (٧) ابي نصر عنه (ع) اد ولدتك علام او حاربه فعق منه يوم ولد مع شاه او حرور وكل منها واصعم ويحرم حرره لاجر - ومنها -

١٧٠-١ - حرر الاله - ٤٤ من باب احكام مولود حديث ٤

٢٠٣ - وسائر باب ٤٥ عن جواب احكام مولود حديث ١

٤١ (٦-٥) - ٤٧ من باب احكام مولود حديث ١-٢

في الرضاع

المقدم لثالث في الرضاع - (و) فيه مسائل - الأولى (في إقتضائ الرضايع الام) (ب)
 لبحر (١) طلحة بن زيد عن أبي عبد الله (ع) قال من الرضايع (ع) ما من لبن
 يرضع به لصبي اعظم عليه بركة من لبن أمه - ثانيا - لأحلاف (و) لا شك في
 الحنفية في أن لبن الخمره الاحرة على الأب ومع موته عن مال الرضايع (و) يقتضئ لبن
 ما حدث في فروع - ١ - إذا وجب على الأم الرضايع هل يسحق احرة عليه من
 لبن أو من تولد ن كان له مال أم لا قولان - ذهب الأكثر إلى الأول - وبتعداد
 في كبر العرفاء على ما حكى قطع بالتالي - وسنجد به ما هو وجب ولا يجوز - حد
 لأحرة على أبو حب (وفيه) أن لا يظهر حوار حد لأحرة على أبو حب كما حقه
 في جزء ثمان عشر من هذا الشرح - ونشهد للأول مضافا إلى أنه ما خلا للنسب
 فله ن سجد حرمة من لبن لو حووب بقعة الصبي عليه من لبن أمه أو لبن
 لانة لثريه (١) «ور ارضعكم وآوهن حووه» واحفظه لطلبه لأمر
 بما هو مورد للاستدلال - وحمله من لبنه من كصح (٢) عند الله في ما عوى
 عند الله (ع) في رجل مات وترك امرأة ومعها ولد فبقي على حياء لها ورضعته
 ثم حانت بطلب رضاع لعلاء من الوصي فقال (ع) لها احرم مثلها ونسب للوصي أن
 يخرجها من حرمها حتى يترك ويدفع إليه ماله - وصح (٣) أن يبي حرم من
 بعض اصحابنا عن أبي سى مفعورة (ع) قضى من القوميس في رجل يبي وبرك
 صبي فاسر رضعه قال (ع) احرم رضع الصبي مما ترك من أمه ومعه ومحوها غيرها
 ثم لا اشكال في أن الأب ن كان موسرا لأحرة غله لأب من الفقهاء أو أخته
 كما لا اشكال في أنه مع عدة الأب تكون الاحرة على لبن ومن ماله - بما الكلام
 فيما إذا كان لبن معسرا أو كان تولد موسر - فقد يقال بظاهر صلاي نصوى
 كون الاحرة عليه واستدل له باطلاق لانة المسقمة - ومفوضة (٤) تعالى «وعلى

(١) مؤمن ٦٨٥ من باب أحكام الأولاد حديث ٢

(٢) الصلاي ١ ١٥ دعه ٢٣٤

(٣-٤) الوسائل ٢١ باب ٧١ من أبواب أحكام درلاد حديث ٢٠

المولود له ردهم» ولكن لا تنس ان تكتب على جفن اليتيم و لمعروف عدم وجوده
على الاب في الصورتين - ولا تظهر في الصور ان الاحد من مال الاب

استيخار الاب للام للرضاع

(٢) لاختلاف ولا شك في حوز استيخار الاب للام للرضاع د كاتب مطلقه
بأنه - اما الاختلاف فيما لو كانت د حوزة المشهور من الاصحاب بخلاف - وعن
شيخ في المسوط يمنع من استيخارها له - د منع من منعها له حذره
او خدمة غيره وارضاع ولد غيره .

والاول اشهر للمعومات والمطابق له على حد ارجح الاحراز

واستند للشيخ دية معتبر في صحة الاحراز والقدرة على التسييم وهي لا تقدر
باعتبار ملك الروح للاسماع بها . (وفيه) اولاً ان استيخار الروح بنفسه اذ
سقط بحقه من الاسماع في الاول ان لا يمكن مع الارضاع - و ثانياً ان القدرة
على التسييم المعسر في صحة الاحراز هي قدرته لكونه لا يترفع عنه ما يلزم
انها ارضاع الولد د فوجب حق لروح واراد لروح الاسماع بها ولم يسم نفسه
تكون عاصية وآمنة ولا وجه لطلال الاحراز د كون ناس مملوكا لها و سلمه خارجا
وبالجمله الروح ماثل لمعنه لاسماع حصة ولا يكون مالك لغيره من ماله ولا
مانع من لاستيخار لغيرها

(٣) للام احد الاحراز من الاب او لاس على انفصل المتقدم في اخرج الاول
استأجرها لاب او غيره لذلك لا - ارضع هي نفسها الولد او غيرها - لاختلاف
الادلة ولصحيح ابن سنان المتقدم .

لا تحجر الام على الارضاع

١ - ثالثة لأخلاف $\text{و} \text{و} \text{و}$ لا شك أن في $\text{و} \text{و} \text{و}$ لا تحجر $\text{و} \text{و} \text{و}$ الام لحرمة $\text{و} \text{و} \text{و}$ على ارضاعه
 وفجر الامة $\text{و} \text{و} \text{و}$ في الجملة - واستدل له - بالآية المتقدمة (١) «فإن رضع لكم فأتوهن
 حورهن» وبالآية لشرعه (٢) «لا يقصر والدته بولدها» لثامنة لأصهارها باحجار عسى
 ارضاعه لو كان واحدا - ونقوله (٣) تعالى «فإن تعسر ثم فترضع له حري» ولكن
 الأولى تدل على براه لا حرد في صورة الارضاع ولا تدل على عدم وجوبه لأعلى
 بقول بعدم حوار حد الآخره على الواجب وقد عرفت معه - مع بهامي المطلقه
 ائنه وفي تحديد عدم الوجوب فيها لأخلاف منه فكان مرده امكان لغير
 من ارضاعه والمطلقه - والأقدم لوجوب في لروحه انصا لأخلاف به ، واما الثانية
 فورد على الاستدلال بها ب الارضاع ان كان واحدا عليه لا يكون حصرها به اصرأ
 بها ، وعدم دلالة الثالثة واضح .

والأولى ب سديد له يحجر (٤) سليمان بن داود - ثم يرى قال سئل ابو عبد الله (ع)
 عن ارضاع (ع) قال (ع) لا يحجر لمرثقة على ارضاع ثوبه ويحجر ام الولد - وصحة به يحجر
 «بعمل - ويؤيده ذات المقدمة - من يمكن لقول بدلائلها للتعبير في الأولى بقوله
 «فإن رضع» ولو كان واحدا لما حسن هذا التعبير - وبه يظهر وجه دلالة الثالثة د
 لا يحسن التعبير بان تعسرتم اذا كان واحدا - وكيف كان فلا يعارض ما تقدم قوله
 تعالى (١) «والو لدات برضعن اولادهن حولين كاملين لمن اراد ان يتم برضاعه»
 لان الآية لكرمه في مقام تمام مدة الرضاع لا اصل وجوبها - مع انه لو سلم كونها
 في مقام بيان ذلك بحمل على الاستصحاب جمعا .

ثم انه استثنى من عدم وجوب ارضاع الام في كميات الفقهاء صور - منها -
 ما دالم يكن للولد مرضعه اخرى - فانه يجب عليها الارضاع ح لالم في الرضا

(١-٣) الطلاق آية ٧ (٢) البقرة آية ٢٣٤

(٤) الوسائل باب ٦٨ من ابواب احكام الاولاد حديث ١

(٥) البقرة آية ٢٣٤

من وجوب انعاقها حلقه في هذه الصورة فانه غير واجب عليها مع ايسر الأب أو وجود اللبن ولذا يجوز بها الحد المجرد في هذه الصورة بل لو جوب حفظ النفس واحترامه - وبه يظهر انه لأدنى تعييد ذلك بما دالة تكفي حفظ المولود بضمه اياه الأعداء لاجروا الأفلأ يحب كما يظهر انه ليس استثناء من مثلاً هذه وبه يجب على غير الأم نصاً ذلك اذا انحصر فهذا غير محقق بها - ومنها ما اذا كانت مرضعة أخرى ولكن لم يمكن سبجها لها لاعتبار الأب وتقدم يمكنه مع عدم مال الولد - وللكلاء في هذه بصورة كساقها من حيث ما استدلوا به وجواب عنه ولا يظهر فيه عدم وجوب الرضاع عنها - فان عانه لأمر وجوب لا ينافي ويمكن ذلك باستيجار مرضعة أخرى وبالمساواة ولا وجوب عليها من حيث كراهية - فهذه نص لا تكون مستلزمة من مثلاً - ومنها انه وهو ول ما يجب حد الولد مطلقاً أو لى ثلاثة ايام فمن جماعه منهم المصنف في الفروع والشهد في بدمه وجوب رضاعها منه - وامد من له مال لا يعيش بدمه - ورد بانه مبيع بل لو جوب من اشهد الذي لعلمهم رادو لعالم أو انه لا يعوى ولا يشد سببه لانه - اقول وسلى الثاني لوجه لو وجوب الرضاع مع الأول انصاً مبيع

في نهاية الرضاع

اربعة اختلاف ~~في~~ لا اشكال في - الاصل في ~~في~~ حد الرضاع حولان ~~في~~ الآية تسقمة - وقوله (١) تعالى «وفصانه في عامين» وانصوص الآيه - ويجوز الاعتصار على حد وعشرين شهراً بلا خلاف ونصوص شاهدة به لاحظ - خبر (٢) عند الوهاب بن الصالح قال ابو عبد الله (ع) الفرص في الرضاع احد وعشرون شهراً فما نقص عن احد وعشرين شهراً فقد نقص الرضخ وان اراد ان يتم الرضاعة فحويين كاملين - وموثق (٣) سماعة عن الصادق (ع) الرضاع واحد وعشرون شهراً

(١) لقمان آية ١٥

(٢-٣) الوسائل ج ٧٠ من ابواب حكام لاوار حدث ج ١

فما نقص فهو جور على الصبي وبحججه غيره - واستدل له سيد الرضا دلالة
الكرمه (١) «وجمله وقص له ثلثون شهرا» بدعوى أن الغالب في الحمل تسعة أشهر -
وكن بناؤه استدلال مير لمؤمن (خ) به على مدعي خبر (٢) روه العامة والحاصله
على أن من الحمل ستة أشهر - ونضا بناؤه خبر (٣) هشام - يدل على أنه يربط
في الحين (ح) وكان حملة ستة أشهر في العدة هي المصوح.

ومن يحور بقصه عن ذلك غير ضروره - لأوجه - ظاهر المسألة واقفه
أحد عشر شهرا وهو الثاني وهو المشهور من لأصحاب - واستدل له بمصوح
بمقدم حملة منها - عا - لكنه لا يدل على عدم حوار - بعض من أحد وعشرين شهرا - أما خبر
عبد - وهاب - فبعض قوله بعد بعض المصوح فواضح - والمصوح ثابت هي لا
أه غيره لا يكون لأرض - وحده على بقصه لا شك فيه - ومن الموقوف فلو وقع
على حرمه كل - هو جور على نفسي - نعم إذ يوقف عداء الصبي عنه وجب
على الأب (أ) ليرض - ولا يحور - بعض ولكن في أمثال هذا الرمان الذي يكون من
للن موجودا - وربما يكون - مع وافق للصبي فلا دليل على عدم حوار وعدم لاسر رضا
وؤد - يحور الآية الشريعه (٤) «فإن ردا بعد لا عن نرس منها وشور فلاح
عليهما» وصحيح (٥) لحلي عن الصادق (ع) ليس لمثله أن تأخذ في رضا ولدك
أكثر من حوار كامبين وإن راد الفصال من ذلك عن نرس منها فهو حسن
والفصل قطعه - ويحور صحيحه (٦) لآخر وخبر (٧) بي نصير

وعن يحور الرادة على تحوس مطلقا كما عن جماعة - أم لا يحور كذا - هو
لمشهور - وجه - تشهد للأول صحيح (٨) سعد بن سعد الأشعري عن الرضا (ع)
قل سألته عن الصبي هل يرضع أكثر من سبعين فقال (ع) عاين قلت فإن راد على
سبعين من على بويه من ذلك شيء - (٩) لا - وصحيح الحسين المنفردان وخبر
بي نصير (١٠) (و استدلال الثامن نارة بما في من - به رويه بدعوى أن ذلك في حكم

(٤) سورة البقرة آية ٢٣٤

(١١) الأحكام ١٦

(٢) لم يأت في ١٧ من أ - أحكام الأولاد - حديث ١٤٠٩

(٣) ١٦ - ١٧ - لم يأت في ٢٠ من أ - أحكام الأولاد حديث ١٤٠٩ - ١٤٠٨

المرسل المحجر بالعمل - وأخرى لها في الجواهر بأن لها بعد ما خرج عن مدة الرضاع من فصلات ما لا يؤكل لحمه المسموح كتبها بل الصغير أن ذلك لكونه من نباتات كالصاق ودقي وطوبانيه وكلما حرم على المكلف لحته حرم اصطدعه لغير المكلف كالدم وجوه (ولكن) يرد على الأول أن الرواية على فرض وجودها حيث لا يكون منها معوما لا يصح مسنده للحكم ، ويرد الثاني أولا - محل الكلام هو رخصه يصح بعد سن ولو من لبن امرأة ولدت لأول من لبن أمه - وعقاره حرمه شراب لبن لمرثته بعد مضي حولين من الولادة غير حرمة الرضاع لصحي بعد مضي حولين من ولادته كما هو واضح - وثانيا - منع كونه لها من نباتات مثل عرقها ولو بعد مضي حولين - وثالثا - أنه لا دليل على حرمة معام غير المكلف ما يحرم على المكلف ولا يظهر أنه لا دليل على المنع والاصل أنه يصح الجوار .

ثم على القول بالحرمة لا دليل على استثناء النهر والشهري - ولا استدلال له كما في الجواهر بأنه يصعب فصل الطفل عنه دفعة واحدة على وجه يحسب عدمه لذلك لشدة بعده - وبالمرسل المحجر - لغيره - في غير محله ، فإن الأول يتدفع بأنه إذا كان يحرم الرضاع بعد حولين فلا بد من أن يتم الحولين بها فلهذا لما ذكره - والثاني قد تقدم ما فيه

الأم أحق بالارضاع

لحمه - (والأم أحق بالارضاع إذا تمسب لها يظلمه غيرها من أجره أو فروع) بلا خلاف حده فيه بل لا خلاف في اسمه كذا في الجواهر وفي الرضا جماعة حكاه جماعة ، وشهد به حمته من النصوص كصحيح (١) الحسني عن أبي عبد الله عليه السلام المحلى المظنقة بنفق عليها حتى تصح حملها وهي حق بولدها حتى

(١) الوسائل باب ٨١ من أبواب أحكام ما ذكره حديث

برصعها تغله امرأة أخرى - إن الله تعالى يقول لا يصار ولده بولدها ولا مولود له بولدهم وحر (١) الكسائي عنه (ع) إذا طلق الرجن المرنثة وهي حلي يلق عليها حتى تصنع حملها وإذا وضعه أعطاهما غيرها ولا يصار إلا أن يحد من هو أرخص أجر أمها فإن هي رصيت بذلك الآخر فهي أحق بها حتى تقطع وحر (٢) فصل أبي عباس عنه (ع) فإن قالت لمرثته لروحها الذي طلبها أن رصع مني مثل ما تجد من برصعه فهي أحق به وبحوها غيرها - ويشعر به الآية المقدمه « فإن رصع لكم فتوهن جوارهن » والآيه (٣) الشريفة « ولو الدات برصعن ولادهن » خصوصاً مع قوله تعالى بعد ذلك « لا تصار ولده بولدها » ثم انه يظهر من نصي من انه لو طالت الأم رياده عما يقع غيرها فلا بد برعه منها واسترصاد غيرها مطلقاً وإن لم تصاب ريد من حرة المثل - ويشهده إطلاق قوله تعالى (٤) « وإن تعدرتم فصرصه حرى » ومع ذلك كله فلا يصحى الى ما قيل من انها حق مطلقاً إذ لم تطلب أكثر من اجرة المثل .

في الحصانة

المعنى الرابع في الحصانة وأصلها من حصن لفظ ربيعه أي تدمه بحب حاجه قد في محكي المصباح السر بعد ذكر ذلك - والحصانة بالفتح والكسر اسم منه وهي في الاصطلاح كما عن القواعد والمسالك ولأية وسطية على برسه الطفل وما تنسب لها من مصلحة حفظه وحمله في سريره وكفله ونظيفه وعسن حرفة وثيابه وبحو ذلك - ولا بد في ذلك عدم الوحوب عليها فإن هذه لولايه على تقدير عدم الوحوب ، ومنه لم يله تلك الأسقاط ولأية غير برومية ، وكيف كان فالهم

« حيث في ما يستعد من لأخبار - ~~في~~ تنفيح الكلام بالبحث في مسائل

الأولى - المشهور بين الأصحاب ~~أن~~ إن الأم أحق بحصانه الذكر هذه الرصاع

(١-٢) الوسائل باب ٨٩ من أبواب أحكام الأولاد حديث ٣-٢

(٤) الصلوات آية ٦

(٣) البقرة آية ٢٣٣

إذا كانت حرة مسلمة وبلائي إلى سبع سنين أو إلى حق بعد مدة الرضاع في الذكر وبعد سبع سنين في الأنثى بل عن أمية الأحصاء عليه ، وعن الشيخ لمبيد وتلميذه سلازن الأم حق بالذكر مدة التحول وبلائي إلى سبع سنين وعن الصادق ن الأم حق بالولد مالم يروح ، وعن الشيخ في الخلاف وس الجسد ان لام احق بالسب مالم يتروح وبالصبي إلى سبع سنين هذه هي الأقوال في المسألة - وأما المصوحن فهي محصنة منها - ما يدل على أحقية الأم بالولد مدة الرضاع - كصحيح الحسني وحري الكناي وحري فضل المتقدمة في المسألة لمدته وهي أحقية الأم بالرضاع وهي من جهة ما فيها من حمل العادة نظام يدل على خصائص جسمها مدة الرضاع ، ولكن يظهر منها كونها بصدد سائر أحقية بالارضاع ولا ينظر لها إلى أحقية من سائر الجهات وبشرى ذلك حر (١) الحسني عن الصادق (ع) لمصلحة ينق عليها حتى تصنع حميها وهي حق بالولد ان يرضعه بمصلحة امرأة أخرى - ولأولى العاه هذه المصوح من المقدم والرجوع إلى المصوح من الآخر وهي طوائف الأولى - ما يدل على أحقية الأم مطلقا مالم يروح - كمرسل (٢) المنقري عن ذكره عن أبي عبد الله (ع) عن الرجل يطلق امرأته وسهما ولد لهما حق بالولد قال (ع) الميراث حق بالولد مالم يروح - ورواه (٣) لصادق س ساهه عن المنقري عن حمص بن عبيد بن عتبة عن أبي عبد الله (ع) (الثالث) ما يدل على أحقية الأب مطلقاً إلا في الأرضاع - كمرثي (٤) فصل من أبي العباس ليق عن الصادق (ع) قال قبله الرجل حق بالولد أم الميراث قبل (ع) لأن الرجل قال الميراث لزوجها الذي طلقها أما رضع أبي بشر ما تجد من رضعه فهي أحق به - وحري (٥) الفصل من سار عنه (ع) بما أمرته حرة بزوجت عدداً أو لبت منه ولاد فهي أحق بالولد منه وهم أحرار فإذا اعتق لرجل فهو أحق بولده منها لموضع الأب (الثالث) ما يدل على أحقية الأم بالولد إلى سبع سنين مطلقاً - كصحيح (٦) أيوب بن سروح قال

(١) المستدرک باب ٥٨ من أبواب أحكام الأولاد - حدث ٢

(٥) الوسائل باب ٢٣ من أبواب أحكام الأولاد - حدث ١

كتب به بعض صحابه كانت لى مرة ولى منها و قد وحلت سببها فكسب (ع) الميرثه
 احو بالولد لى ان يسع سبع سنين لا ان تشاء الميرثه . وصحبه (١) الآخر قال
 كتب به مع بشرى بشار جعلت فداي رجل نروح امرأة فولدت منهم فارقها مسمى
 بحب له . باحد ولده فكسب (ع) د صار له سبع سنين ف با احده فله وان تركه فله
 (ا) ر به) ما يدل على . حصانه لولد مسر كة سهم في مدة الرضاع وبعد مصيها
 يكون لأب احو بها كبحر (٢) دود بن لحيصين عن ابي عبد الله (ع) قال والوالدات
 يرصعن اولادهن ف (ع) ماد الولد في الرضاع فهو من الابوين بالسوية فاد فطم
 ولاب احو به من الام فدا ماب لأب فلاء حق به من بعضه لحدث

و لظانهم لاولى صحبه د . الارسال . ولعلي بن محمد القاسبي لذي هو
 في سند بحر اندي رواه بكلى . و ما الطوائف الثلاث لآخر فليس بين لاولى
 منها و لثانية عموم مطلق فان لاولى يدل على حقبة الاب مطلقاً والذية يدل على
 حقبة الام لى سبع سنين . فقد اطلاقها بها ولا يمكن الجمع العرفى بين الذية منها
 والثالثة و ترجيع مع الثانية الاشهره واصحبه السند فالحاصل من هذه التصوص
 احقية الام بالولد مطلقاً لى سبع سنين كما استظهره سند الرض من لآخر بكسبه
 قال د بواسطة الاحماع لمحكى عن العسة على اب لاب احو بالذكر بعد مده
 الرضاع . لمؤيد ذلك بالنسبة من لذكر ولى بالروح من الروح كألوليتها
 بالاشى في الحصانة مسمى على القول بالتفصيل نهى ولكن الاحماع المحكى في
 من هذه المسألة مع اختلاف الاقوال و لتصوص لا يكون حجة قطعاً واولى منه في
 عدم الحجية المناسبة المذكورة .

ثم انه يسعى لسه على مور (١) ان هذه لاحقه لثمة لروحه . ما تكون
 على سنين عمر مرموى لها اسديها . لتعشق عبي مشيها في صحيح ايوب . فنها
 ان تسقط حنفها فتكون ذلك للاب ومن للاب بصاً سقاطها ام يحب عليه فك وجهان
 صرح بالاول جماعة منهم صاحب الرياض والشهد في قواعد استدلال به دسه

ليس في النصوص سوى صل لاستحقاق وهو اعم من الوحوب والاصل يقتضي عدمه - وعنه فاد سقط لآب ايضاً حقه يكون الولد الذي لو ترك حصانته يصيب كسائر المصطربين بحب حصانه كفاية ، ولكن يمكن ان قال ان هذا الحق لثالث مما انه لمصلحة الطرفين الآب ولو لم يسقطه بالاسقاط محتاج الى دليل والاصل يقتضي عدمه - مع ان السؤال في صحيح ايوب به متى بحب به ان باحد ولده طاهر في اب وحوب الحصانة كان معروغاً عنه وسئل عن وقته وقرره الامام (ع) على ذلك نعم اد تصدى عمره ليربته لا يجب عليه ذلك كما تشهد به صحيح ايوب المتقدم

(٢) - (و) تسقط الحصانة لو تزوجت الام بعد مطلقها لآب وكان لآب ح حق به للاحلاف وتشهد به مرسل المقرئ المتقدم، وحر (١) داود الرقي عن بي عبد الله (ع) عن امراه حرة تكحت عذا فولدها اولاداً ثم انه طلقها قسم تقسم مع ولدها وتزوجت فلما بيع لعبد ابها تزوجت از د ان ياخذ ولده منها فقال انا احق بهم منك اب تزوجت فقال (ع) ليس للعبد ان باحد منها ولدها وان تزوجت حتى يعق هي احق بولدها منه مادام لم يولد كافاد اعق فهو حق بهم منها - فان قل بالسه بين هذه النصوص وبخصوص السبع عموم من وجه فلم يقدم هذه - قلت ان لمختار في العائن من وجه هو الرجوع الى المرجحات وهي تقتضي تقديم هذه لشهره (ثم ان) لترويج المسقط لحق حصانها هل يشل ما لو تزوجت به ام يحبس بالترويج بعمره طاهر النصوص هو الثاني مع انه يلزم من شموله سقوط حصانها وهي في حاله قل ان تعارقه وهو معلوم بعدم - فما - عن المصادك من احتمال الاول غريب .

(٣) لاحصانة بكافرة لو كان لروح مسلماً - لكون الولد ح مسلماً لاسلام به «ولن يحبس» (٢) لله للكافرين على المؤمنين سبيلاً لو ولد بان الحصانة ولاية او سلطة على الولد ، واستدل له ايضاً - بقوله (ص) (٣) الاسلام يعلم ولا يعلى عليه

(١) الوسائل ج ٧ ص ٧٣ من انه ان احكام الاولاد حديث ٢

(٢) النساء آية ١٤٢ .

(٣) الوسائل ج ١ ص ١٠٦ موب موبيع الآثار حديث ١٦

وفيه نظر ولست من لاية الكرمه وبصوص الحصانة ون كانت عموما من وجه
الان الآية تقدم ، وعلى ما حترماه من صحة اسلام لصبي ان وصف الولد لاسلام
واسم - تسقط حصانه ابويه الكافرين كما لا يخفى - بل عن المسالك سقوط الحصانة
وان لم يصح اسلامه واستدل بأن لا يفتنوه من الاسلام الذى قد مال اليه - وهو كما
يرى اد لا يجرح عن لاطلاق مثل هذه لوجود الاعتارية .

(٤) صرح غير واحد به بغير قيد يحصن الولد لعقل - فلاحصانة للمحوبة
كانت الحصانة من قبل الولايه ام لم تكن ككث - فان المجنون يحاح لى من
يحصنه فكيف يحصن غيره ، وفي الجواهر قد يقال ان لم يكن اجماعاً ان المجنون
ون كان اطلاق لاسط حقه من الحصانه ون استقل الامر ح فى تدبير ذلك لى
ويبه كفاى الامور الرجعة اليها (وفيه) ان انتقال الامر الى وليها يفتح الى دليل
فما ذكره حسن .

(٥) وعن المسالك وعمرها ان فى الحق لمرض المرمس الذي لا يرجى رواه
كاسل والدلح بحث يشبهه لالم عن كفالته وتدبير امره وجهين من اشتراكهما فى
المعنى لمانع من مباشرة الحفظ واصاله عدم سقوط الولايه مع امكان تحصيلها
بالاستئانة اقوالا قوهما ثبتي ادلا اشكال في انه لا يبرم المباشرة فى الحصانة وعليه
سقوط الحصانة مع طلاق الادله مما لا وجه له ، وبه يظهر ضعف ما عن سيد المدرك
من انه لو كان المرمس من بعدى كالخدم والرض فالأظهر سقوط الحصانة بذلك
تحرراً من عدى نصر الى الوالد لما عرفت من مكان الاستئانة .

ثبوت الحصانة للأم بموت الأب

المسألة الثانية لو مات الأب او كان مملوكا او كافرا فالأم أولى
بلا خلاف - اما اذا كان كافرا او مملوكا فلما تقدم وانما لكلام فيما لو مات بعد
انتقال حق الحصانه اليه كما لو مات والولدا كثر من سبع وقد ادعى صاحب الجواهر
الاجماع بحسب ظاهر كلمات الاصحاب على انتقال الحصانه الى الام دون الوصي

المصوب من قبل الأب وغيره - واستشكل فيه صاحب الحقائق - قال لم اقبله على دليل في المصوب وهم ايضا لم يدكروا له دليلا مع - عود الحق بحاج الى دليل .

وقد اسند للمهو المفق عنه في الرخص و الحواجر بوجه ١ - انه سبق ورقق «واو» الارجاء بعضهم ولى بعض في كتاب الله (١) (وجه) - ذات وحدد لانكهي في مبان مدول على مده الوصى على صغار الموصى الشمل بما دكان بصغار ام .

٢ - ن ذات مقصى لأصل في بعض الصور وهو ماد مات الأب في أثناء مده الرضاع فان مقتضى الاستصحاب هو بقاء حق الحصانة بها ماد ثبت ذلك في هذه الصورة يتم في غيرها وهو ماد مات الأب بعد انقضاء الحصانة اليه . وفيه (اولا) - ان عدم حريص الاستصحاب في الاحكام لكتبه (وثانيا) ان هذا الأصل لا يحرى للمصوب المحدد لمدته حق الحصانة له بسبع سنين الدلة بمفهوم لغاية على انه لاحق لها بعد تلك المدة لتشمه باصلاها لهذه الصورة ومعه لا مورد للاستصحاب (وثالثا) ان عدم نقول بالفصل في الحكم الواقعي من صورتين لاستلزام تحاددهما في الحكم لدهري ايضا كما لالحق (ورابعا) ان هذا الأصل يعارض اصله عدم ثبوت حق الحصانة لها في الصورة الثانية المتمم في الصورة الاولى بعدم لقول بالفصل فامل انه يمكن ان يعد ان ذلك لأصل لا يحري لثلاثه بالمعارض وهو عدم ثبوت الحق لغيره مع العلم بثبوتها اما لها او لغيره .

٣ - ظهور قوله لاتنصالح في كون الحق لهما دون غيرها الا انه مع وجودهما كان تفصل الامر بينهما شرعا على ما عرفت واما مع موت احدهما فيبقى الآخر بلا معارض (وجه) ما تقدم من عدم دلالة ذلك على ثبوت حق الحصانة بها صلا .

٤ - ان المصوب تشب حفية المرنه من سبع سنين وحفية الأب بعد انفصال الحق ثابت لكل منهما الا انه يكون غيره احق منه - فاذا مات الاحق كان الحق لدى الحق

(وقبه) ن نمرود بالاحتماء في النصوص هو الحق ولا فلا رب في انه مع وجود
الآب لاحق لمرئته بعد سبع سنين اصلاً كما لاحقى

٥ - قوله (ع) في حررد ودين الحصين المتقدم ود ما بال الآب فالأم حرق
به من العصة (وقبه) انه محصن بصورة عدم وجود الوصي لأن احتمال ثوب أولاية
على الصغير لهم بـ هو في تلك الصورة والأفصح وجود الوصي لا ولايه لهم عليه
قطعا ولحرر بما يدل على نقله الآء على العصة ودار الأمر بينهما فهو حسي عن
محل الكلام .

٦ - قوله (ع) في صحيح ابن باب المقدم وليس لوصي بـ بحرجه من
حجره حتى يدرى ويدفع اليه ماله فانه يصرح في ثوب حق لخصامة بلام مع وجود
الوصي وهو وان حصن ما بال الآب في أثناء مدته التي تكون الحصانة لها
في تلك المدة لا انه يتم في غيره عدم القول بالفضل - ولا يدرسه دله فيمومه
الوصي على الصغر لكونه احص منها فيقدم عليها - وبذلك يظهر مذهب الحدائق من
عدم لوقوف على ذلك بدل عيبه ، ومبصري طلاق : صحيح عدم الفرق بين كونها
مروحة ام لا كما صرح به نصف في محكي الإرشاد (ودعوى) ن عدم الترويج
شرط في ثبوت الحصانة لها مطلقاً - وثوبها مناف لحقوق الروح كما عن الشهيد
الثاني (مدقه) بـ تقدم من عدم كونه شرط في ثوبها مطلقاً - وعدم منافاته معها
بعد امكان الاستدراك فلا يظهر ثبوتها لها وان كانت مروحة .

وموافاة لام في أثناء المدته سي لها حق حصانة فهل يسفل هذا الحق
الى الآب - م بى وصفا وجهه - من احصا من بى بوب الآب - ومن عدم
القول بالفصل .

حكم الحصانة مع فقد الأوبن

المسألة الثانية - قد حسب الاصحاب في حكم الحصانة مع فقد الأوبن على
قول (١) ما عن الشيخ في المسألة والعلى والمصنف في غير المختلف والمحقق

في الشرايع وهو انه تكون الحصانة لأب مقدم على غيره من الأخواه والأجداد وان شاركوه في الارث ، (٢) ماعن الأكثر وهو تعدي الحكم الى باقي لأقرب وترتيبهم على حسب ترتيب الارث فيطابق في الموحود من الأقرب ويقدر لو كان وارثا ويحكم له بحق الحصانه ثم ان اتحد احتص وان تعدا قرع بينهم (٣) ماعن لمصنف في القواعد وهو انه مع فقد الأيوان ينقل الحكم الى الأجداد ويقدمون على الأخوة ولا يعرق من الجد للأب وغيره ومع تقدمهم ينقل الى باقي من رب لأرث (٤) ماعن الشيخ لمفيد في المقصده وهو انه مع موت الأب تقوم امه مقامه في ذلك فان لم يكن له أم وكان له أب قام مقامه في ذلك فان لم يكن له أب ولا أم كانت الأم التي هي الجدة أحق به من بعيد ، (٥) ماعن لاسكافي قال من مات من الأيوان كان الباقي أحق به من قرابة الميت إلا ان يكون المسحق له عيسر رشد فيكون من قرب إليه أولى به فان تساوت القرابات قامت القرابات مقام من هي له قرابة في ولاية الى ان قال والأم ولي عالم تتروح ثم قرنها أحق به من قرانه الأب (٦) انه سفل لي قرابة الأب وهم العصبة - وفي المقام ، فوال اجر .

والحق ان يقال انه مع فقد الأيوان ينقل حق لخصانه الى أخته للعلوي (١) ان لم يكن (ص) قصي بانه حبرة لخالها وقال (ص) الحال والد - ومع فقد ، او عدم قبولها فهو للجد - لأن له ولاية المال والكناح فيكون له ولاية البرية بطريق أولى واما كانت الأم أولى منه بالنسب مع عدمها نسب الولاية - ومع فوده فهو للوصي وان لم يكن ، إلحاكم الشرعي لانه ولي من لأولي له - ومع عدمه فالأرحام على حسب مراتبهم في لأرث لقوله تعالى (٢) «اولو الأرحام بعضهم أولى ببعض في كتب الله» ودعوى - تقديم العصبة وهم قرابة الرجل لقوله في حجر داود بن لخصين فادامب الأب فالأم أحق من العصبة اد لو كان العصبة أحسبه عن هذا الحق بالمره لاسهجن هذا التعبير - مدعوه - بان ذلك وان كان يشعر بتقديمهم بل وتقدمهم على الحد ايضاً - لكنه لا يكون دالا على ذلك فان التعبير بسجن مع توهم كسوتهم مع ينقل اليهم هذا الحق بعد الأم - فتدبر .

في نفقة الزوجة

﴿المفصل العاشر في النفقات﴾ فنقول من معلوم به لأبى نفقة من حيث هي لأن من حيث يوقف حفظ النفس المحترمة عليها إلا باحد لأسباب ثلاثة لأروحية وقرابة وثلث دحما ع الامه كذا عن جماعة الأعراف به - كذا في نحو هر والكلام يقع في موارد - ١ - في الروحة - ٢ - في الأارب - ٣ - في المملوك

﴿أما الروحة فمجب لها النفقة﴾ إجماعاً - وشهد به من الكتب والسنن - وورد - لاحظ - قوله تعالى (١) «يسق ذو سعة من سعته ومن قدر عليه رزقه فليسق مما آتاه الله» - وقوله عز وجل (٢) «الرجل قوام» - عن النساء ما قص الله بعضهم على بعض وما اتفقوا من أموالهم» وقوله (٣) عز من قائل «وعسى لمولود له رزقهن وكسوتهن بالمعروف» وقوله تعالى (٤) «وعاشرهن بالمعروف» وعبر بلكم من الآيات - وصحيح (٥) فصيل بن يسار ورعى بن عبد الله جميعاً عن أبي عبد الله (ع) في قوله تعالى ومن قدر عليه رزقه فليسق مما آتاه الله قال ابن ابي عمير عليها من به صهرها مع كسوة والأعراف بينهم - وموثق (٦) اسحاق بن عمار انه مثل ما عذ الله (ع) عن حق المرأة على زوجها قال (ع) يشع بطلها ويكسوها ويحجب عها - والحدث - وحر (٧) نعر رعى عنه (ع) جانب امرأه الى التي (ص) فثله عن حق الروح على المرأة وحرها - ثم قالت فما حقها عليه قد (ص) يكسوها من العرى ويطعمها من الحوى الحدث - الى غير تلكم من النصوص الموردة لأنه حمله فيها في صدق المسائل لانيه - فقد لا سعي الكلام فيه لوضوحه - اما لكلام في قدر نفقة و شروط -

والله حق والحدث في مقامات الاول في قدر نفقة - وقوله في روح

١ - من حجب روحاً من نفق ما يحتاج اليه لا ينفق من الأاعام والكسوة

أصناف ٨

(٢) فيه ٢٣٤

٢٣ - ٢٤ - ٢٥ - ٢٦ - ٢٧ - ٢٨ - ٢٩ - ٣٠

٣١ - ٣٢ - ٣٣ - ٣٤ - ٣٥ - ٣٦ - ٣٧ - ٣٨ - ٣٩ - ٤٠

والسكنى ^١ ولا يحب عز ذلك - ه يحب كل ما يحتاج اليه من مذكر ومن دام
 وحدهم والة الأديان - اه يحب مثل الدواء و حبه بحمام و اتصد والصحافة ويحبه
 ذلك نصاً - ام يعم لوحوب مثل الكفارات ذو حبه شدة وما شاكل - و حبه
 و قول - وقد ذكر بعضهم ان لو حب ثمانية شدة - لاطعمه - و لادام - و لكسوه
 و لفرش - و آله لطبخ و لشراب - و آله اسفست - و سكنى - و بقية الخدمة -
 وفي الجواهر بعد ذكر ذلك وبعض كُتبت حر - قال لكن لا يحق علي في هذه
 الكلمات من لشوس ولا اضطراب و هو خارج ذلك في العدة لكن حسن و كمالهم
 نعم في ذلك ما في كتب العدة في قوله - - - - - كان المأمر في الأديان
 من جميع ما يحتاج اليه ميرته لم يكن لأشده سوء و نظف و تكحل و اتصد
 وجه وان كان لمدار على خصوص الكسوة لاطعمه لم يكن له من لخدم لعرش
 والأخدام و خصوصاً ما كان منه امراض و عر ديت من سمعه في ابو حب منها وجه
 وان حسن المديونة في المعشورة بالمعروف و طلاق لصدق كان لمتحد و حوب لجميع
 بن وغير ما ذكره من مورد حر لأحصيتها و سجد اجاله جميع ذلك في العدة في
 اتفاق الأرواح على ارواح من حيث لزوجته لأم من حيث شدة حب و يحبه من
 عر فرق من مذكوره من ديت و ماله مذكوره مع من عده حب الأمراء و حكان
 والرمز ويحبه ذلك سفي

قول مفصلي اطلاق آيات السيرة مذكور - كما به مفصلي حمته من
 الخصوص كقوله في صحيح فصل ب بقى عليه ما يسم طهرها وان هذه الظاهر
 كدانه عن الأعاشة اي ان بقى عليها ما يحتاج اليه في لأعاشه ويحبه عر د
 حبر (١) شهاب بن عبد ربه عن الصادق (ع) قال قال له ما حق لميرته على زوجها
 قال يسد حرجها و يسر عورها و لا يمنع وجهها و قد قال ذلك فقد والله رأى بها
 حقها - لا بد في ذلك فان سد الحرج و يسر العورة اراد به ما يحتاج اليه في لأعاشه
 كما شهد به بطله فست في من قال عر يوم - و لادام و يلحم قال في كل ثلاثة

ويكون في الشهر عشر مرات لا أكثر من ذلك وتصنع في كل سنة شهر ويكسوه في كل سنة أربع أثواب ثوبين للشتاء وثوبين للصيف ولا يسمي - بغير بيته من ثلاثة شاء دهن الرأس ولحم ولرب - عويين بالمدوني يقرب به نفسي وليقدر لكل بيت منهم قومه من شاء أكله ومن شاء تصدق به ولا يكون فأكهة عامه إلا اعظم عياله منها ولا يدع أن يكون بعد خدمه فصل طعامه بليلهم في ذلك شيء ولم يسميهم في سائر الآيات - فانه لم يري بعد ما ذكره من أن جهائده يعوخ وسمي لعورده به - في فصل ذلك فقد والله ذكروا جهائده ذكر عدد شاء غير دجته في ما ذكر ولا فعيم من ذلك كون - ذكر في المصدر كانه عن عيشه - وعنى ذلك في المنجحة وحب كل متحاج به من طعامه - لآدم - كسوة - ولأسك - ولأجسام وآلة لأذهب وآلة لطبخ ولشرب وانظر من وآلة ليريدوا الدوا - وحرده بخدمه وهو ذلك مما يشمله إطلاق الألف في معشره المعروف

٢ - في تقدير الأضداد خلاف فصل الشيخ في الخلاف تقديره بالمد للمربية والوصية والموسر ومعر - وعن جماعة منهم شيخ في بمسوط انه مد للمعر ومد للموسر ومد ونصف بمسوط - وعن مشهور لاقتصار على مد لخدمة - يشهد الأخير خلاف لأنه - وأسد بلاون يصحح شهاد المصدم وتقدير المد في الكفارة قوتاً للمصدم وعسر - فانه لا كلامهم ما يجب بالشرع لأجل القوت ويستقر في الدمة (ولكن) الصحيح محمول على أن ما تصمه كان عديهم في تلكهم لأوقد - لعدم لقول به من أحد من لأصحاب عمر لشيخ في لخلاف وتصمه لكون لخدم في كل ثلاثة نام - بلصنع شامل لخدمه ولوسمة في كل سنة أشهر وعمر ذلك من الأمور التي لا تقابل بعضها - وسعاد ذلك من الأخير الواردة في الكفارات والصدقات كما في حديث صبعة أمام لصادق (ع) المسمدة بعين رباد اصف إلى ذلك كله خبر (١) ريد لشهاد عن الصادق (ع) في حديث وأما نحن

فبرق عينا مدين من نمر - وار - الثاني فهو لا يخرج عن القياس (و سئل) للذي
 به مقتضى الجمع من يتعدى بالمعنى الكفارة وليس بحاج ان يشارع في بعض
 تكفير لكل مسكين مدين (وعنه) مضافا الى كونه قياسا به جميع ترعى لأشاهد
 به - فالأظهر ما هو المشهور من الأصحاب من عدمه لتعدى و ترجوع الى قدر الكفاية
 وسد البلة وهي الحاجة .

و ما حسن الطعام فمن ان المعسر فيه عالج فوب البلد كالرعي لفرق و لحرسان
 و الارز في طرسان و اندرد في بيس و ماذا كل - لان المطلق يحمل على المعاد
 و لانه من معاشره ، المعروف ، وعن المسائل الرجوع في ذلك يصح الى ما يتد
 لأشاهد من ظاهر كبر عرفان من به ذلك الي لأصحاب تدلهم على ذلك وهو
 رجع من الأدب ان المحكم وما لانمين من لشارع نظر هل العرف و هم يرون ذلك
 و بعلة المعاشره بالمعروف لا الأول - ويرتب على ما ذكره ان اللزم مراعاة حال
 بروحة لا لروح - و دعوى - ان ذلك ربما يؤدي الى تكسيف الروح به لا يطاق
 و تكون ذت شرف و لروح معصرا - مدفعه - بانه ينفق عليها قدر و يكون لرايد
 و به عليه كما دالم تمكن من قبل لا لنعام .

و بذلك ظهر ما في الآدم و النحت فيه حب و قدرا كالطعام لا لحد لم يدرك
 في لجميع - وعن لسان ط ن عليه في الأسوع ليعم مره لانه هو العرف -
 وعن الأسكفي ان على المتوسط ان يطعمها للحم في كل ثلاثة أيام مره من تعليلاتهم
 يظهر اراده لجميع هو الرجوع به الى العرف في امثل لمرئيه و ح ان كانت
 عادة امثالها دوام اكل للحبه و حب لانه هو المعاشره بالمعروف - و به يظهر و حوب
 ليجي و الساك و الفهوه ان كانت عده لامثالها اولها حصه بل ان كان عادة مثاليها
 كل لشيء العرب كالمريرت و الحلويات و محدود ذلك و حب .

و بصفاً يظهر - حان الكسوه و لخدم و المسكن و غيرها مما يجب عليه لهما
 قال شهيد الثاني به رجع و ما تحتاج اليه من طعام و حسه من الر و لشعير و النمر
 و الربيب و لمره و عمره و لآدم و السم و الريرت و الشيرج و اللحم و للس و لكسوة

من الفصوص والدرابيل ولفضة والحنفوعرها وحسبها من تحرير والقطن والكسبان
والاسكان في دار وبيت لأنفيل و لأخدام اذا كاتب من اخله من ذوي الحشمة والصاب
لبربعة وآله لأدهان لني تدهن به شعرها او برجه من ريت او شيرج مطلق او
مطيب بالورد او السمسح او غيرها مما لا يعتاد لامثالها انتهى - وبالحيلة بالصابط
الذي ذكره يظهر لك الحال في جميع هذه الفروع ، ثم انه بما ان حشمة الروجة
وما يقابلها مختلف باعتبار الروح فاللاره هو مراعاة امثل المرتبة بما هي عليه ،
وبما ذكره يظهر وجه عدم استثناء حرة الحمام والعصا وما شاكل بل ويجب
بصفات الوجه في العرف والعادة لامثالها ، وما نصاد مثال المرتبة من الاصطيف
وما شاكل

اقسام العقدة

٣ - لعقدة اقسام - احدها ملك بلا خلاف وهو طعام اليوم واليلة وبحسبه
مما يتوقف لاسماع به على اتلافه كالصابون وبحسبه - والشاهد به مضافاً الى الاجماع
للمدعي في كلمات جماعة - قوله (ع) في صحيح شهاب ولبقدر لكل انسان
منهم قوته فان شاء اكله وان شاء وهو وان شاء تصدق به - المهم الا ان يقال ان ذلك
كله بلائثم مع الاناحة المطلقة بناء على ما هو الحق مع عدم توفيق الهمة والتصدق
عنى لمثل سبل يحور ان مع الاناحة المطلقة - وقد قال في محكي كشف اللثام
بامكان لقول بعدم اعتبار الملك فيه وان الواجب هو لدل والاناحة ولا يهنا البحث
في ذلك بعدد المهم على - انه لو معها وانقصى اليوم ممكنة استغرت عقدة ذلك ليوم
في ذمه - و بها لو قنرت على نفسها أو اعتقت على نفسها من غيرها كان ذلك
في ذمه وتستحقها عليه - وانها ملك المطالبة بعقدة يومها في صبيحتها مع التمكين
وانها اذا قصبتها تفعل بها ما تشاء .

ثم انما اذا قصبت عقدة يومها او انماها المتعددة فطلبها الروح في الاثناء او مات
و صارت هي باشرة - تحب عليها رد ما فصل عنها اله او الى الورثة لانه يظهر

حد هذه الأمور بدمه سبحانه يا من حين جنونه وحقيقته وشهيد به في الجحيم
حجر (١) رزاقه في سبب د جعفر (ج) من رحل سافر وترك عبد - رآته نعمة
سنة اشهر ويحور من ذلك ثم مات بعد شهر أو من كان برز متصل ما عدها في
لغيره .

انتم شي اماع بالا خلاف كالمسكن و تحده و محوهم مما علم من أدبه
عنه عذر سلك في عاقبه و لثمة د كونه دى و ملك ساني في القسم
الثالث .

وهو ما حسب كمنهم فيه من حيث كرهه اماع و ملكا كالكسوة و شهيد من
عاب لثمة التي لا يوقف الاماع بها على تلاوها و - كذا الاستعمال معها لكن
بعد مدة يحور في الوعد والعصاة آداب سطفت من لثمة و يحوهم من المتوسط
والقوعد وغيرهم بها ملك وهو عذر من شرايعه عن الارشاد وكشف الشتم
وغيرهم بها اماع و ما في في فوئد بشرع وفي الرصاص انه اشهر واجود وفي
لحوامه ولثمة كذا . وقد سدد بلاول (بأن) ما في دمة اروح هو كلى لكسوة
وقا بدل شخصيتها برم منه صيرورتها ملك لها يحو لمدحوع وده بدين (وبأن)
جعب لكسوة على لرق في الاله الكرمة (٢) «وعلى امواته لرقون و كسوة»
نقصي ذلك مد ثبوت الملكية في لرق (وبسوي) (٣) فكمكم ررقون و كسوة
بلمه روى - فان الامام تاهره في لثمة (وبانه) يحب على لروح في عاقه ان
بمات الرية على كسوة على وجه الام يمكنها لم يكن معفا فيكون ذلك شرع في عاق
لكسوة شرع

ولكن الكل يله بلمافته (ما لاول) فلان وحبوب عاق بكسوة - كان
مقصي شيوب مد لها في دمة الروح كان ما افدتا ما - ما كان هو خطا شرعي
بطير وحبوب نعمة لرحم وعطاء لشخص لحرخي بما هو لكونه معفا لثمة
ولها ان يستمع به وهذا الانقصي الملكية (واما الثاني) فلان لثمة نقصي لثمة

(١) الوسائل باب ٩٩ من الوسايا حدث ١

(٢) النقرة آية ٢٣٤

(٣) الوسائل باب ٩ من أبواب النفقات حديث ٣

في لحكم اني تكون الاله يصدق به وهو وحيو الانفاق - وكون لروح يعترفه
ملكه دليل آخر على ملازمه لكون الكسوة كك (وما لثالث) فصعب سده للاسأل
مع ب اللام غير صوره في لملكه بل هي طافره في لاسحقاق اسلائم مع الملكيه
وعبره (وما لربع) ففهمه الناس على لزوم لملكه واعتباره في انفاق الكسوة .
ولكن مع ذلك كله هذا يكون صهر في خصوص الكسوة دون العرائش ووجوه
لحروب لعدده بملكه المحمول عليها الادلة لأمرد بعبادها كما تقدم - ويؤيد
انه ان مات روح لاجنب كسوة من اميرات الازاد كانت اريد من معروف
حتى عند المتدينات ولا يكره احد من المسترغين وعنى ذلك فلا يظهر كونه ملكا في
الكسوة وانما في العرائش ونحوه .

بان ثمرات التوكل نالمت او الامناع

ثم ب لاصحاب ذكروا به يظهر ثمره لخلاف في كونه ملحا و امدا

في مورد

منها ما في لغو عند بناء عني لملك - وايضا منها من امضاء مدد لمتروبه
للكسوة بل ب استعديها لبعدها و بعضي ذهب لمدد سوء سمها او لا يملطها
احتمل على لملك لشرى واحتصاصها وكذا لوما - انتهى وفي الجواهر ومن
وجه الاحتصاص انها ملكه بعضه وسحقها لملكها الكامل فيكون كنهه ليوم
داصقتها في لانباء ولكن لاظهر بشرى نكال في بناء المدد لمصروية للكسوة
والاحتصاص ب كان بعهده سوء لملكه لم غلب لارده لاسفصل - هذا على
لتعلك و ما عني بقدر لامناع فمسعد مطلقا

ومنها انه لا يصح لها مع المأخوذ ولا اشرف فيه بغير نفس من حاره
او عره ووجوه عني لامناع لخلاف لملك ما لم ياف عرض روح من
الترين والتجمل .

ومنها ب له حد المدفوع اليه بعباده عبره عني لامناع دون لملك لارده

ومنها ما عن المسالك وكشف اللثام من انه اذا لم يكسها ماله صارت الكسوة دية عليه على التمليك دون الامناع الذي بعده يمكنها من الانتفاع الذي لا يتصور صمدية بعد انقضاء ماله او ليس هو مفعلة لها ولا عين - واورد عليهما صاحب الجواهر انه لا يكفي في صمدية كونه حقا مالياً له - وفيه - ان الحكم بالصمان يحتاج الى دليل - ودله الصمان محصورة - في قاعده الد - والانلاف - والاقدام - وليس شيء منها يشمل مثل هذا الحق المالي .

ومنها ما عن كشف اللثام - بالاصح الاعراض عنها على الامناع وبصح على التمليك - وفيه - به يصح الاعراض عنها على الامناع بجعل اسقطها عن ماله فان الاسقاط ح له ماله يعرض عنه كما مر تفصيل القول في ذلك في محنته، يصح جعله مهراً .

ومنها انه لو انقضى المدة وكسوه باقية حاله بالكسوة لم يسقط على القول بالملك دون الامناع لقائها على ملكه وعرض صلاحيتها لاكتسابها ومنها - به لو اخلقتها قبل المدة ينقصر منها لم يجب عليها بدله، على الميث ويجب على الامناع وانصحب ح له ماله انقضى به صيرها ومنها غير ذلك مما يطول الكلام بذكره

من شرائط وجوب المقتضى التمكين

المقام الثاني في الشرائط أو لمقتضى عليه منها اثنتان - الاولى ما ذكره المصنف به بقوله ﴿ مع العقد الدائم ﴾ ولا ينعى باب العقد المقطع اذاعا - وفي خبر (١) هشام عن الصادق (ع) في حديث سمعه ولا عصة عليك - وقد تقدم الكلام في ذلك مفصلاً .

﴿ والثاني ﴾ التمكين الدائم ﴿ وقد مر تفسير لمعكس به في محنته

الشورى في الفصل الثامن - واعتبره في الحمله مما عنه ، لا جماع نفسه ، ويشهد به
 حر (١) تحف لمعول عن نسي (ص) انه قال في خطبه اودع - لسانكم عليكم
 حقا ولكم عليها حق فحكم عليهن ان لا يوطئن فرشكم ولا يدخلن بيوتكم
 حتى يكرهوه لا يادبكن وان لا ياتين بفاحشه فان فعلن فان الله يهدي قلوبكم
 ان تعصلوهن ويهجروهن في المصالحح وتصربوهن صرا غير مريح قد سهين واطعمكم
 فعليكم درهن وكسوتهن بالمعروف ، وقوى (٢) لكوني عن نبي عند الله (ع) قال
 رسول الله (ص) ما امرأة حرجت من بيتها بعد اذن زوجها فلا نفقة لها حتى يرجع
 وبحود (٣) العلود المروان عن الحفريات - بدعاء الاستام - وامتداد من
 هدد المصوم انه مع عدم تمام الحقوق الوجه الروح سقط نفقة زوجته بم
 لكلام في المقام في موارد .

الاول - ما هل يجب النفقة بعد ان كان ما وان سقطت بالمشور
 او به بشرط مع بعد التمكين اليه - المشهور من الاصحاب هو الثاني وفي
 الرخص من كاد ان يكون اجماع مع ما لم تقف على مخالفه فيه صريحا بل
 ولا يذهب الى مذهب الروضة الا جماع عليه وقد استدله (رحمه الله) الامر بالانفاق بما
 ينصيه العادة وليس من خصصه لوجوب الابد التمكين كما هو المصدق من اهلها
 فبهم يكتفون ويبرحون من ذواتها الى ارقاب مع عدم خلاف من لزوجات
 وذهب مع الارواح المسمرين على ذلك ولا يفاق (وبه) لا يلاق له وجوب
 الانفاق ويصدق منها صدور التمكين لتمام (وبه ورد) - نسي (ص) تزوج
 ودخل بها - ولم يبق الا بعد حوله (وبه) ان بعدو حبا مهر سوما فلا رجب
 عوضا آخر (ان) النفقة مجهولة وعقد الزوج ملامجه ولا لموجب هو التمكين
 (ويظهر) الامر بالمعاشرة بالمعروف في ذلك اي لا يوق مع تمكين لا يوق به
 (وبه) ان - برئ منه من وجوب نفقه حرج منه حله التمكين بالاجماع
 فسقى باقي على الاصل (وبه اجماع)

(١-٢) الوسائل باب ٦ من ابواب

(٢) المستدرک باب ٢ من ابواب النفقة

وفي جميع هذه الأدلة نظر (ما لأول) فلا بد لوجه لدعوى حصص الأدلة
ما تعرف منه في الخارج من عدم الاتفاق بدون التمكن بعد ما علق الأمر بالأفق
في الأدلة على الروضة وجعل ذلك من حقوق لروحه (واما الثاني) فلا بد لوجه
لمنع إطلاق الأدلة والمصوص (واما الثالث) فعدم علمنا بكيفية فعله (ص) (واما
الرابع) فلا بد لتعقبة ليست من الأعرض والشارع به اثبت وجوب الثقة على الروضة
فهو حكم منفرح على حصول لروحه و به يظهر ما في إحسان (واما السادس) فلا بد
لأمر بالمعاشرة بالمعروف لم يظهر لي كيف عصي عنه الاتفاق إلا مع التمكن
سببا ذا كذا معدورة في عدم التمكن (واما السابع) فلا بد الأصل لإرجاع إليه
مع الدليل - فالأظهر ما في الحدائق والحوادث من عدم اعتبار التمكن التام في وجوب
الثقة - نعم التمكن الذي يكون عدمه مشورا يعسر في وجوب لتعقبة لم يشر

الثاني ان التمكن المعسر على المحار من شروط وجوب الثقة م
الشور الذي صدره يكون مائلا اجاز صاحب حيزه له الأول - واستدل له صاحب
المستفاد من المصوص المتضمنة لحقوقه عليها وانصبت الى مادل على سقوط
الثقة بالحروج من بيته بغير اذنه ان نشور الما جعل مسقطا باعتباره نفوذه الشرط
الذي هو وجوب طاعها وعرضها بنفسه عيبه وعدم حرونها من بيته بغير اذنه لانه
ما ع لوجوب لتعقبة - اقول كان الأولى من ذلك استدلاله بظاهر خبر يجب افعول
المتقدم لعل لوجوب الثقة على لأطاعه .

ثالث على اقول مشهور من اعتبار التمكن من شرط نظر كونه
ممكنا له فيما يريد من الاستمتاع ما بأن يعرض نفسه عليه او بأن تقول سلمت
بشيء ليث حيث شئت و اى زمان شئت ولو مع عدم مطالبة لروح وارادته - ام
لا يكفي حصوله بالفعل بل لابد من لفظ يدل عليه من قبل - ام لا يضر شيء من ذلك
بل ان كانت بحيث يصدق عليها بها ممكنا بأن يحل بيها وبه يجب لتعقبة افعال -
صرح بعضهم بالأول وعن المصنف رد في التحرير جندار الثاني وطهر المسالك ان
لقائ به جمعه ، و لا حرج من قوله - ثبت بأنه من اعتبار التمكن التام ولاديين

على اعتبار ريد من ذلك - وهـ، عن كشف اللثام من انه لا يحقق التمكين لم لا
لاظهار - وصحاح المصنف - سم، وقد افاد به لا يحصل بدون الاظهار - للفظ -
والنصوص (١) الدالة على تعرض نفسها عنه كل عدوه وعشيه وكانت دالة على لزوم
دفع عنها اثم غير ذلك في وجوب لثمة فان تركه ح موجب لشور - والا فلا دليل على
اعتبار ذلك ايضا - فالمحصل مما ذكرناه ان معسر في وجوب الاتفاق التمكين الذي
بعد عدمه شورا ولعل ذلك مراد المصنف به في استدلاله - والتمكين لم
﴿مع القدرة﴾

ثمرات الخلاف في شرطية التمكين ومانع الشور

ثم ان لأصحاب فرعوا على الرخ في شرطية التمكين ومانع الشور فروعا
منها انه لو سارع ارواحا في تمكين و لشور بان ادعى الروح لشور
و لروحه التمكين ولو به على القول بشرطية يكون قول الروح مقدما دال على
عدم التمكين وعلى القول بالمانع يقدم موافق لاصاله عدم تحقيق لشور الموجب
لسقوط ماوجب للعقد (قول) ثم ذلك على ما ذكرناه في التمكين المعسر - ولا يتم
على ما احتجنا به لان ائمة صححه في فعل المسلم بمضي موافقة فصولها للاصل
وكونها منكورة .

ومنها ما لو لم يطلب لروح من لروحه ارفاق ولم تنزع هي منه ولا عرصت
منه، عنه ومصنفه لذلك فانه على القول باعسار التمكين لم تستحق لثمة النكاح
لنقد لشرط - وعلى القول بالمانع لشور استحققت لعدم لشور - ولكن على ما سبقا
عليه من به على القول باعسار التمكين المعسر هو يقابل الشور بهذه الثمرة غير
تامة ايضا .

ومنها ما لو كانت الروحه صغيرة فقد ذهب الفائلون بشرطية التمكين الى انه

لأنه لا يمكن له عدم تحقق التمكن من حاديه ولو مكنت منه لعدم صلاحيتها لذلك فان
 التمكن التام في الشرع هو التمكن في غير هذه الحال فالو على القول بما بعده
 المشهور في المسئلة - ولكن يظهر من حقايقها أنها حتى على القول بشرطية التمكن
 بالمعنى لمعاني الشور الذي لا يتحقق لا يتصوره في أداء الحق فلها دفعه أو لاحق
 لمراحل في وطنها لكون مساعها عنه شورا بل يجب دفعه وان عيبه من موانع
 الاستمتاع لعدم كونه مقصورة في ذلك .

ومنها ما كان لروح صدر أو هي كسرة - فمن الشيخ في الخلاف والمسودة
 انه لا يقع له وجود عن جماع والمهدد - وسئل له بعدة يمكن بانتفاء التمكن
 وشكله في الشرع نظرا إلى تحقق التمكن من طرفها ولد حار المحقق في
 وفاة بلاسكي في الحل وحوب الاتفاق - ورب سئل لعدم الوجوب باختصاص
 التكليف بالنعى والضرر لا يكلف عليه - ولكنه توقف على اختصاص الأحكام
 بوضعها بالناس والملكاة في ذلك محض تحرر وقد شفع الكلام فيه في كتب
 الزكاة وإنما عدم اختصاص الآتي بعض الموارد (فالمخصص) أنه على المحذور
 من وجوب دفعه لكل مرأه غير شره يجب دفعه في المقادير

ومنها ما لم يمتنع لوطه بغير شرعي و عدم عملي كالحيض و مرض و لرق
 و لقوب - و ما لو اتفق روح عظمه الآله وهي صبيحة - أو كانت هي صلبه وهو
 عيل يصير وطنه بها ان لم يكن عظيم الآله بالنسبة إلى غيره - فانه على ما هو
 المشهور بينهم من شرطية التمكن الباء من اللوطه لأبد من النساء على سقوط دفعه
 في هذه الموارد - وعلى ما احترازه من شرطية الطاعة فيما وجب عنها من حقوق
 الروحانية التي يكون انتفاؤها شورا وما يعميه الشور لزم الباء على وجوب دفعه
 في جميع هذه الموارد كما هو واضح، ولكن الظاهر انه لا خلاف بينهم في وجوب
 دفعه في هذه الموارد (و استدلو له) بعموم أدلة الاتفاق - وبإمكان الاستماع بما
 دون الوجدان فلا - ويظهر العذر فيه فاسقاط المسئلة من غير المعاشرة بالمعروف
 وبانه ان لم يجب دفعها مع دواء عذرها لزم دواء الروحانية فلا دفعه وهو ضرر عظيم -

وبأن المرض كأيام الحيض في ظهور العذر وتوقع الرضال ورضاء لما تروح به
فكأنه سقط حقه من التمكين بالوطء في حال المرض والحيض وما شاكل ورضى
به خداه فهو ممكن التام في حقه (والإضافة) أن شيئاً من هذه الوجوه لا يصلح
مدر كلاً للحكم الشرعي لأن ذلك لا يفاق على ما دونه أمّا محضه أو مقبده بالتمكين
النساء المسمي في المقام بالاستمتاع به دون الوطء فلا لا يجري بعد كون شرط
عندهم التمكين من الوطء - وكون شرطه بغيره من غير المعاشرة بالمعروف لا يفيد
بعد دلالة الدليل على عدم وجوب النفقة - ونصير لا يصلح شيئاً لعدم الحكم فإن
وعاءه بانه لا يثبت بعد إرواح حقه من التمكين بالوطء لا يكفي في وجوب الاتفاق

في نفقة المطلقة

للقام الثالث في النواحي - وفي مسائل - الأولى - أن الروجة الدائمة
الممكنة يجب نفقة (١) وإن كانت شبهة أو أمية (٢) بخلاف لإطلاق الأدلة .

الثانية - ثبت النفقة لمطلقة الرجعة بخلاف بل الإجماع بقسميه عليه كما
في البحر حر - وبشهادة بعض مصوص كثيرة - كصحيح (١) سعد بن أبي خلف سنن
أن الحسن موسى (٢) عن شيء من إطلاق فقال (٣) إذا طلق لرجل امرأته طلاقاً
لا يملك فيه الرجعة فقد باتت منه باعة طلقها وملكها نفسها ولا سبب له عليها وتعتد
بحيث شئت ولا نفقة لها فإن لم يسأل الله يقول لا تحرجوه من بيوتهن ولا يحرجن
وهن ما عسى بذلك التي تطبق تطليقه بعد تطليقه فسبب التي لا تحرج ولا تحرج
حتى تطلق الثالثة فإن طلق ثالثة فقد باتت منه ولا نفقة لها والمرئ التي يطلقها
الرجل مطلقه ثم تبعها حتى يحلوا حلها فهذا نصاً نفقة في منزل زوجها ولها
لنفقة والسكنى حتى تنقضي عدتها ، وحر (٢) ررارة المروى عن المشيخ الثلاثة
بأسند معددة عن لافق (٤) المطلقة ثلاثاً ليس لها نفقة على زوجها ، أما ذلك

لنسي لروحها عليها رحمة - ونحوها غيرها

ثم انه قد سئى من ذلك موردان - ١ - قال لشريد شامي سئى بعضهم آله الطيب لأن الروح لا يستمع بذلك وهو حس - وقال سبطه والاصلاح اخود الحسن الله يحدث بعد ذلك مرا - والظاهر ان بطرد الى الروايات فهي موثق (١) في نصير عن الصادق (ع) في المطلقة تعند في بينها ونظيره ربه لعل الله يحدث بعد ذلك مرا - وفي خبر (٢) ررارة عنه (ع) المطلقة كحل ونحتص وتلس ماشئت من ثياب لأن الله عز وجل يعول لعل الله يحدث بعد ذلك امرأ الحديث - ونحوها غيرها وبها سند صاحب الحدائق رد على عدم استناتها - ولكن ليس في شيء منها ما شهد بكون آله الرية مه - ولاولى لاستدلال له باطلاق الروايات وما دل على (٣) انها في بام لعدد روحه وعنه استمع لروحها لاندل على استناتها - كيف وفي من المعنى وان كان الروح في السر ولاستمع بها فالأظهر عدم الاستثناء .

٢ - من المصنف في لفر عدم من استند وظهر في العدة لشبهه سو حصلت ام لا وتأخرت عده لروح عن غيرها وقلنا لأرجوع له في الحد فلا تحب البقرة على شكل ، وذكر رد بطور ذلك في الروحة الموطوءة بشبهة ابصاً - قال وفي الممده في شبهه ان كانت في كاح فلا يعم لها على الروح على اشكال - وذكر في مشأ الاشكال في الممده ان البقرة اما تجب للروحة ومن في حكمها وهي من في العدة الرحية بكونها سرية الروحة لممكنة لأن له الرجوع لها متى شاء والأمران متجان ومن بما حكم الروحة وان امتنع الرجوع الآن لمع واطلاق النص ، قول الأظهر هو لشي كما يظهر وجهه مما استضاء وعنه قسم ماعن بعضهم من اختصاص ذلك بما ذا كانت لشبهه منها او من لو طء بقاء أو ما لو احتصت بالواطء ولاظهر عدم البقرة لأولويه من المشور المسقط للبقة وبذلك يظهر حكم المسألة لأخري التي هي بطير المقام .

(١-٢) الوسائل باب ٢٩ من أبواب العدة حديث ٢٠١

(٣) الوسائل باب ١٣ من أبواب قسم الطلاق حديث ٦

الثالثة - لأمعة على المطلقة غير الرجعة - وكذا على المعتدة عنه الوفاة غير الحامل ^(١) فإن ظلمت بأثماً أو مات الروح فلا نفقة مع عدم الحمل ^(٢) وهيب فرعون - ١ - لأمعة على المطلقة الثالثة غير الحامل وقد تكرّر في كلامهم دعوى الإجماع عليه وكثير من النصوص ^(٣) يشهد به - منها ما تقدم ومنها صحيح (١) ابن سنان أو موثقه عن أبي عبد الله (ع) عن المطلقة ثلاثاً على السنة هل لها سكنى أو نفقة ^(٤) (ع) لا وسجوه موثق (٢) سماعة وحر (٣) أبي بصير وصحيح (٤) الحلبي وغيره ، وروايتها حر - أحدهما صحيح (٥) ابن سنان سئبت ابن عبد الله (ع) عن المطلقة ثلاثاً على نفقة لها سكنى أو نفقة قل (ع) نعم - ثمهما حر (٦) علي بن جعفر عن أخيه (ع) عن المطلقة لها نفقة على زوجها حتى ينصى عدتها قال (ع) نعم - لكن الثاني مطلق والجمع بينهما ما تقدم ينصى بحمله على المطلقة لرجعية - وأما الأول فالسنة بينهما وبين ما تقدم هو السابق وحمله على خصوص الحمل تدريعي وفي شهادته نصوص بطلاق مع الحمل كلام ساني وعليه فإن كان حمله على الاستحباب حملاً ^(٧) به وبين ما تقدم حملاً عرفياً فهو المسمين والأقلا من طرحه لأشهرته لمعارضه وغيره من المرححات التي معه .

٢ - لأمعة على لموفى عنها زوجها لم تكن حاملاً - وبظاهره حملي يصبأ وشهد به حر رد رد الحاضر بوجوب النفقة على الرجعة - وفجوى ما دل على عدم وجوب نفقتها إن كانت حاملاً وسأني - وصحيح (٧) محمد بن مسلم عن أحدهما (ع) عن المنوفى عنها زوجها أنها نفقة قال (ع) لا نفق عنها من ماها - وحر (٨) رد رد عن الصادق (ع) في امرئ لموفى عنها زوجها هل لها نفقة فقال عليه السلام لا - وبإزاء جمع ذلك صحيح (٩) محمد بن مسلم عن أحدهما (ع) قل لموفى عنها زوجها نفق عنها من ماله - لكنه عدم عمل لأصحاب به على اختلافه ومعارضته لما تقدم لأنه من طرحه أو حملة على خلاف ظاهره من رآه

١ - ٢ - ٣ - ٤ - ٥ - ٦ - ٧ - ٨ - ٩ - ١٠ - ١١ - ١٢ - ١٣ - ١٤ - ١٥ - ١٦ - ١٧ - ١٨ - ١٩ - ٢٠ - ٢١ - ٢٢ - ٢٣ - ٢٤ - ٢٥ - ٢٦ - ٢٧ - ٢٨ - ٢٩ - ٣٠ - ٣١ - ٣٢ - ٣٣ - ٣٤ - ٣٥ - ٣٦ - ٣٧ - ٣٨ - ٣٩ - ٤٠ - ٤١ - ٤٢ - ٤٣ - ٤٤ - ٤٥ - ٤٦ - ٤٧ - ٤٨ - ٤٩ - ٥٠ - ٥١ - ٥٢ - ٥٣ - ٥٤ - ٥٥ - ٥٦ - ٥٧ - ٥٨ - ٥٩ - ٦٠ - ٦١ - ٦٢ - ٦٣ - ٦٤ - ٦٥ - ٦٦ - ٦٧ - ٦٨ - ٦٩ - ٧٠ - ٧١ - ٧٢ - ٧٣ - ٧٤ - ٧٥ - ٧٦ - ٧٧ - ٧٨ - ٧٩ - ٨٠ - ٨١ - ٨٢ - ٨٣ - ٨٤ - ٨٥ - ٨٦ - ٨٧ - ٨٨ - ٨٩ - ٩٠ - ٩١ - ٩٢ - ٩٣ - ٩٤ - ٩٥ - ٩٦ - ٩٧ - ٩٨ - ٩٩ - ١٠٠ - ١٠١ - ١٠٢ - ١٠٣ - ١٠٤ - ١٠٥ - ١٠٦ - ١٠٧ - ١٠٨ - ١٠٩ - ١١٠ - ١١١ - ١١٢ - ١١٣ - ١١٤ - ١١٥ - ١١٦ - ١١٧ - ١١٨ - ١١٩ - ١٢٠ - ١٢١ - ١٢٢ - ١٢٣ - ١٢٤ - ١٢٥ - ١٢٦ - ١٢٧ - ١٢٨ - ١٢٩ - ١٣٠ - ١٣١ - ١٣٢ - ١٣٣ - ١٣٤ - ١٣٥ - ١٣٦ - ١٣٧ - ١٣٨ - ١٣٩ - ١٤٠ - ١٤١ - ١٤٢ - ١٤٣ - ١٤٤ - ١٤٥ - ١٤٦ - ١٤٧ - ١٤٨ - ١٤٩ - ١٥٠ - ١٥١ - ١٥٢ - ١٥٣ - ١٥٤ - ١٥٥ - ١٥٦ - ١٥٧ - ١٥٨ - ١٥٩ - ١٦٠ - ١٦١ - ١٦٢ - ١٦٣ - ١٦٤ - ١٦٥ - ١٦٦ - ١٦٧ - ١٦٨ - ١٦٩ - ١٧٠ - ١٧١ - ١٧٢ - ١٧٣ - ١٧٤ - ١٧٥ - ١٧٦ - ١٧٧ - ١٧٨ - ١٧٩ - ١٨٠ - ١٨١ - ١٨٢ - ١٨٣ - ١٨٤ - ١٨٥ - ١٨٦ - ١٨٧ - ١٨٨ - ١٨٩ - ١٩٠ - ١٩١ - ١٩٢ - ١٩٣ - ١٩٤ - ١٩٥ - ١٩٦ - ١٩٧ - ١٩٨ - ١٩٩ - ٢٠٠ - ٢٠١ - ٢٠٢ - ٢٠٣ - ٢٠٤ - ٢٠٥ - ٢٠٦ - ٢٠٧ - ٢٠٨ - ٢٠٩ - ٢١٠ - ٢١١ - ٢١٢ - ٢١٣ - ٢١٤ - ٢١٥ - ٢١٦ - ٢١٧ - ٢١٨ - ٢١٩ - ٢٢٠ - ٢٢١ - ٢٢٢ - ٢٢٣ - ٢٢٤ - ٢٢٥ - ٢٢٦ - ٢٢٧ - ٢٢٨ - ٢٢٩ - ٢٣٠ - ٢٣١ - ٢٣٢ - ٢٣٣ - ٢٣٤ - ٢٣٥ - ٢٣٦ - ٢٣٧ - ٢٣٨ - ٢٣٩ - ٢٤٠ - ٢٤١ - ٢٤٢ - ٢٤٣ - ٢٤٤ - ٢٤٥ - ٢٤٦ - ٢٤٧ - ٢٤٨ - ٢٤٩ - ٢٥٠ - ٢٥١ - ٢٥٢ - ٢٥٣ - ٢٥٤ - ٢٥٥ - ٢٥٦ - ٢٥٧ - ٢٥٨ - ٢٥٩ - ٢٦٠ - ٢٦١ - ٢٦٢ - ٢٦٣ - ٢٦٤ - ٢٦٥ - ٢٦٦ - ٢٦٧ - ٢٦٨ - ٢٦٩ - ٢٧٠ - ٢٧١ - ٢٧٢ - ٢٧٣ - ٢٧٤ - ٢٧٥ - ٢٧٦ - ٢٧٧ - ٢٧٨ - ٢٧٩ - ٢٨٠ - ٢٨١ - ٢٨٢ - ٢٨٣ - ٢٨٤ - ٢٨٥ - ٢٨٦ - ٢٨٧ - ٢٨٨ - ٢٨٩ - ٢٩٠ - ٢٩١ - ٢٩٢ - ٢٩٣ - ٢٩٤ - ٢٩٥ - ٢٩٦ - ٢٩٧ - ٢٩٨ - ٢٩٩ - ٣٠٠ - ٣٠١ - ٣٠٢ - ٣٠٣ - ٣٠٤ - ٣٠٥ - ٣٠٦ - ٣٠٧ - ٣٠٨ - ٣٠٩ - ٣١٠ - ٣١١ - ٣١٢ - ٣١٣ - ٣١٤ - ٣١٥ - ٣١٦ - ٣١٧ - ٣١٨ - ٣١٩ - ٣٢٠ - ٣٢١ - ٣٢٢ - ٣٢٣ - ٣٢٤ - ٣٢٥ - ٣٢٦ - ٣٢٧ - ٣٢٨ - ٣٢٩ - ٣٣٠ - ٣٣١ - ٣٣٢ - ٣٣٣ - ٣٣٤ - ٣٣٥ - ٣٣٦ - ٣٣٧ - ٣٣٨ - ٣٣٩ - ٣٤٠ - ٣٤١ - ٣٤٢ - ٣٤٣ - ٣٤٤ - ٣٤٥ - ٣٤٦ - ٣٤٧ - ٣٤٨ - ٣٤٩ - ٣٥٠ - ٣٥١ - ٣٥٢ - ٣٥٣ - ٣٥٤ - ٣٥٥ - ٣٥٦ - ٣٥٧ - ٣٥٨ - ٣٥٩ - ٣٦٠ - ٣٦١ - ٣٦٢ - ٣٦٣ - ٣٦٤ - ٣٦٥ - ٣٦٦ - ٣٦٧ - ٣٦٨ - ٣٦٩ - ٣٧٠ - ٣٧١ - ٣٧٢ - ٣٧٣ - ٣٧٤ - ٣٧٥ - ٣٧٦ - ٣٧٧ - ٣٧٨ - ٣٧٩ - ٣٨٠ - ٣٨١ - ٣٨٢ - ٣٨٣ - ٣٨٤ - ٣٨٥ - ٣٨٦ - ٣٨٧ - ٣٨٨ - ٣٨٩ - ٣٩٠ - ٣٩١ - ٣٩٢ - ٣٩٣ - ٣٩٤ - ٣٩٥ - ٣٩٦ - ٣٩٧ - ٣٩٨ - ٣٩٩ - ٤٠٠ - ٤٠١ - ٤٠٢ - ٤٠٣ - ٤٠٤ - ٤٠٥ - ٤٠٦ - ٤٠٧ - ٤٠٨ - ٤٠٩ - ٤١٠ - ٤١١ - ٤١٢ - ٤١٣ - ٤١٤ - ٤١٥ - ٤١٦ - ٤١٧ - ٤١٨ - ٤١٩ - ٤٢٠ - ٤٢١ - ٤٢٢ - ٤٢٣ - ٤٢٤ - ٤٢٥ - ٤٢٦ - ٤٢٧ - ٤٢٨ - ٤٢٩ - ٤٣٠ - ٤٣١ - ٤٣٢ - ٤٣٣ - ٤٣٤ - ٤٣٥ - ٤٣٦ - ٤٣٧ - ٤٣٨ - ٤٣٩ - ٤٤٠ - ٤٤١ - ٤٤٢ - ٤٤٣ - ٤٤٤ - ٤٤٥ - ٤٤٦ - ٤٤٧ - ٤٤٨ - ٤٤٩ - ٤٥٠ - ٤٥١ - ٤٥٢ - ٤٥٣ - ٤٥٤ - ٤٥٥ - ٤٥٦ - ٤٥٧ - ٤٥٨ - ٤٥٩ - ٤٦٠ - ٤٦١ - ٤٦٢ - ٤٦٣ - ٤٦٤ - ٤٦٥ - ٤٦٦ - ٤٦٧ - ٤٦٨ - ٤٦٩ - ٤٧٠ - ٤٧١ - ٤٧٢ - ٤٧٣ - ٤٧٤ - ٤٧٥ - ٤٧٦ - ٤٧٧ - ٤٧٨ - ٤٧٩ - ٤٨٠ - ٤٨١ - ٤٨٢ - ٤٨٣ - ٤٨٤ - ٤٨٥ - ٤٨٦ - ٤٨٧ - ٤٨٨ - ٤٨٩ - ٤٩٠ - ٤٩١ - ٤٩٢ - ٤٩٣ - ٤٩٤ - ٤٩٥ - ٤٩٦ - ٤٩٧ - ٤٩٨ - ٤٩٩ - ٥٠٠ - ٥٠١ - ٥٠٢ - ٥٠٣ - ٥٠٤ - ٥٠٥ - ٥٠٦ - ٥٠٧ - ٥٠٨ - ٥٠٩ - ٥١٠ - ٥١١ - ٥١٢ - ٥١٣ - ٥١٤ - ٥١٥ - ٥١٦ - ٥١٧ - ٥١٨ - ٥١٩ - ٥٢٠ - ٥٢١ - ٥٢٢ - ٥٢٣ - ٥٢٤ - ٥٢٥ - ٥٢٦ - ٥٢٧ - ٥٢٨ - ٥٢٩ - ٥٣٠ - ٥٣١ - ٥٣٢ - ٥٣٣ - ٥٣٤ - ٥٣٥ - ٥٣٦ - ٥٣٧ - ٥٣٨ - ٥٣٩ - ٥٤٠ - ٥٤١ - ٥٤٢ - ٥٤٣ - ٥٤٤ - ٥٤٥ - ٥٤٦ - ٥٤٧ - ٥٤٨ - ٥٤٩ - ٥٥٠ - ٥٥١ - ٥٥٢ - ٥٥٣ - ٥٥٤ - ٥٥٥ - ٥٥٦ - ٥٥٧ - ٥٥٨ - ٥٥٩ - ٥٦٠ - ٥٦١ - ٥٦٢ - ٥٦٣ - ٥٦٤ - ٥٦٥ - ٥٦٦ - ٥٦٧ - ٥٦٨ - ٥٦٩ - ٥٧٠ - ٥٧١ - ٥٧٢ - ٥٧٣ - ٥٧٤ - ٥٧٥ - ٥٧٦ - ٥٧٧ - ٥٧٨ - ٥٧٩ - ٥٨٠ - ٥٨١ - ٥٨٢ - ٥٨٣ - ٥٨٤ - ٥٨٥ - ٥٨٦ - ٥٨٧ - ٥٨٨ - ٥٨٩ - ٥٩٠ - ٥٩١ - ٥٩٢ - ٥٩٣ - ٥٩٤ - ٥٩٥ - ٥٩٦ - ٥٩٧ - ٥٩٨ - ٥٩٩ - ٦٠٠ - ٦٠١ - ٦٠٢ - ٦٠٣ - ٦٠٤ - ٦٠٥ - ٦٠٦ - ٦٠٧ - ٦٠٨ - ٦٠٩ - ٦١٠ - ٦١١ - ٦١٢ - ٦١٣ - ٦١٤ - ٦١٥ - ٦١٦ - ٦١٧ - ٦١٨ - ٦١٩ - ٦٢٠ - ٦٢١ - ٦٢٢ - ٦٢٣ - ٦٢٤ - ٦٢٥ - ٦٢٦ - ٦٢٧ - ٦٢٨ - ٦٢٩ - ٦٣٠ - ٦٣١ - ٦٣٢ - ٦٣٣ - ٦٣٤ - ٦٣٥ - ٦٣٦ - ٦٣٧ - ٦٣٨ - ٦٣٩ - ٦٤٠ - ٦٤١ - ٦٤٢ - ٦٤٣ - ٦٤٤ - ٦٤٥ - ٦٤٦ - ٦٤٧ - ٦٤٨ - ٦٤٩ - ٦٥٠ - ٦٥١ - ٦٥٢ - ٦٥٣ - ٦٥٤ - ٦٥٥ - ٦٥٦ - ٦٥٧ - ٦٥٨ - ٦٥٩ - ٦٦٠ - ٦٦١ - ٦٦٢ - ٦٦٣ - ٦٦٤ - ٦٦٥ - ٦٦٦ - ٦٦٧ - ٦٦٨ - ٦٦٩ - ٦٧٠ - ٦٧١ - ٦٧٢ - ٦٧٣ - ٦٧٤ - ٦٧٥ - ٦٧٦ - ٦٧٧ - ٦٧٨ - ٦٧٩ - ٦٨٠ - ٦٨١ - ٦٨٢ - ٦٨٣ - ٦٨٤ - ٦٨٥ - ٦٨٦ - ٦٨٧ - ٦٨٨ - ٦٨٩ - ٦٩٠ - ٦٩١ - ٦٩٢ - ٦٩٣ - ٦٩٤ - ٦٩٥ - ٦٩٦ - ٦٩٧ - ٦٩٨ - ٦٩٩ - ٧٠٠ - ٧٠١ - ٧٠٢ - ٧٠٣ - ٧٠٤ - ٧٠٥ - ٧٠٦ - ٧٠٧ - ٧٠٨ - ٧٠٩ - ٧١٠ - ٧١١ - ٧١٢ - ٧١٣ - ٧١٤ - ٧١٥ - ٧١٦ - ٧١٧ - ٧١٨ - ٧١٩ - ٧٢٠ - ٧٢١ - ٧٢٢ - ٧٢٣ - ٧٢٤ - ٧٢٥ - ٧٢٦ - ٧٢٧ - ٧٢٨ - ٧٢٩ - ٧٣٠ - ٧٣١ - ٧٣٢ - ٧٣٣ - ٧٣٤ - ٧٣٥ - ٧٣٦ - ٧٣٧ - ٧٣٨ - ٧٣٩ - ٧٤٠ - ٧٤١ - ٧٤٢ - ٧٤٣ - ٧٤٤ - ٧٤٥ - ٧٤٦ - ٧٤٧ - ٧٤٨ - ٧٤٩ - ٧٥٠ - ٧٥١ - ٧٥٢ - ٧٥٣ - ٧٥٤ - ٧٥٥ - ٧٥٦ - ٧٥٧ - ٧٥٨ - ٧٥٩ - ٧٦٠ - ٧٦١ - ٧٦٢ - ٧٦٣ - ٧٦٤ - ٧٦٥ - ٧٦٦ - ٧٦٧ - ٧٦٨ - ٧٦٩ - ٧٧٠ - ٧٧١ - ٧٧٢ - ٧٧٣ - ٧٧٤ - ٧٧٥ - ٧٧٦ - ٧٧٧ - ٧٧٨ - ٧٧٩ - ٧٨٠ - ٧٨١ - ٧٨٢ - ٧٨٣ - ٧٨٤ - ٧٨٥ - ٧٨٦ - ٧٨٧ - ٧٨٨ - ٧٨٩ - ٧٩٠ - ٧٩١ - ٧٩٢ - ٧٩٣ - ٧٩٤ - ٧٩٥ - ٧٩٦ - ٧٩٧ - ٧٩٨ - ٧٩٩ - ٨٠٠ - ٨٠١ - ٨٠٢ - ٨٠٣ - ٨٠٤ - ٨٠٥ - ٨٠٦ - ٨٠٧ - ٨٠٨ - ٨٠٩ - ٨١٠ - ٨١١ - ٨١٢ - ٨١٣ - ٨١٤ - ٨١٥ - ٨١٦ - ٨١٧ - ٨١٨ - ٨١٩ - ٨٢٠ - ٨٢١ - ٨٢٢ - ٨٢٣ - ٨٢٤ - ٨٢٥ - ٨٢٦ - ٨٢٧ - ٨٢٨ - ٨٢٩ - ٨٣٠ - ٨٣١ - ٨٣٢ - ٨٣٣ - ٨٣٤ - ٨٣٥ - ٨٣٦ - ٨٣٧ - ٨٣٨ - ٨٣٩ - ٨٤٠ - ٨٤١ - ٨٤٢ - ٨٤٣ - ٨٤٤ - ٨٤٥ - ٨٤٦ - ٨٤٧ - ٨٤٨ - ٨٤٩ - ٨٥٠ - ٨٥١ - ٨٥٢ - ٨٥٣ - ٨٥٤ - ٨٥٥ - ٨٥٦ - ٨٥٧ - ٨٥٨ - ٨٥٩ - ٨٦٠ - ٨٦١ - ٨٦٢ - ٨٦٣ - ٨٦٤ - ٨٦٥ - ٨٦٦ - ٨٦٧ - ٨٦٨ - ٨٦٩ - ٨٧٠ - ٨٧١ - ٨٧٢ - ٨٧٣ - ٨٧٤ - ٨٧٥ - ٨٧٦ - ٨٧٧ - ٨٧٨ - ٨٧٩ - ٨٨٠ - ٨٨١ - ٨٨٢ - ٨٨٣ - ٨٨٤ - ٨٨٥ - ٨٨٦ - ٨٨٧ - ٨٨٨ - ٨٨٩ - ٨٩٠ - ٨٩١ - ٨٩٢ - ٨٩٣ - ٨٩٤ - ٨٩٥ - ٨٩٦ - ٨٩٧ - ٨٩٨ - ٨٩٩ - ٩٠٠ - ٩٠١ - ٩٠٢ - ٩٠٣ - ٩٠٤ - ٩٠٥ - ٩٠٦ - ٩٠٧ - ٩٠٨ - ٩٠٩ - ٩١٠ - ٩١١ - ٩١٢ - ٩١٣ - ٩١٤ - ٩١٥ - ٩١٦ - ٩١٧ - ٩١٨ - ٩١٩ - ٩٢٠ - ٩٢١ - ٩٢٢ - ٩٢٣ - ٩٢٤ - ٩٢٥ - ٩٢٦ - ٩٢٧ - ٩٢٨ - ٩٢٩ - ٩٣٠ - ٩٣١ - ٩٣٢ - ٩٣٣ - ٩٣٤ - ٩٣٥ - ٩٣٦ - ٩٣٧ - ٩٣٨ - ٩٣٩ - ٩٤٠ - ٩٤١ - ٩٤٢ - ٩٤٣ - ٩٤٤ - ٩٤٥ - ٩٤٦ - ٩٤٧ - ٩٤٨ - ٩٤٩ - ٩٥٠ - ٩٥١ - ٩٥٢ - ٩٥٣ - ٩٥٤ - ٩٥٥ - ٩٥٦ - ٩٥٧ - ٩٥٨ - ٩٥٩ - ٩٦٠ - ٩٦١ - ٩٦٢ - ٩٦٣ - ٩٦٤ - ٩٦٥ - ٩٦٦ - ٩٦٧ - ٩٦٨ - ٩٦٩ - ٩٧٠ - ٩٧١ - ٩٧٢ - ٩٧٣ - ٩٧٤ - ٩٧٥ - ٩٧٦ - ٩٧٧ - ٩٧٨ - ٩٧٩ - ٩٨٠ - ٩٨١ - ٩٨٢ - ٩٨٣ - ٩٨٤ - ٩٨٥ - ٩٨٦ - ٩٨٧ - ٩٨٨ - ٩٨٩ - ٩٩٠ - ٩٩١ - ٩٩٢ - ٩٩٣ - ٩٩٤ - ٩٩٥ - ٩٩٦ - ٩٩٧ - ٩٩٨ - ٩٩٩ - ١٠٠٠ - ١٠٠١ - ١٠٠٢ - ١٠٠٣ - ١٠٠٤ - ١٠٠٥ - ١٠٠٦ - ١٠٠٧ - ١٠٠٨ - ١٠٠٩ - ١٠١٠ - ١٠١١ - ١٠١٢ - ١٠١٣ - ١٠١٤ - ١٠١٥ - ١٠١٦ - ١٠١٧ - ١٠١٨ - ١٠١٩ - ١٠٢٠ - ١٠٢١ - ١٠٢٢ - ١٠٢٣ - ١٠٢٤ - ١٠٢٥ - ١٠٢٦ - ١٠٢٧ - ١٠٢٨ - ١٠٢٩ - ١٠٣٠ - ١٠٣١ - ١٠٣٢ - ١٠٣٣ - ١٠٣٤ - ١٠٣٥ - ١٠٣٦ - ١٠٣٧ - ١٠٣٨ - ١٠٣٩ - ١٠٤٠ - ١٠٤١ - ١٠٤٢ - ١٠٤٣ - ١٠٤٤ - ١٠٤٥ - ١٠٤٦ - ١٠٤٧ - ١٠٤٨ - ١٠٤٩ - ١٠٥٠ - ١٠٥١ - ١٠٥٢ - ١٠٥٣ - ١٠٥٤ - ١٠٥٥ - ١٠٥٦ - ١٠٥٧ - ١٠٥٨ - ١٠٥٩ - ١٠٦٠ - ١٠٦١ - ١٠٦٢ - ١٠٦٣ - ١٠٦٤ - ١٠٦٥ - ١٠٦٦ - ١٠٦٧ - ١٠٦٨ - ١٠٦٩ - ١٠٧٠ - ١٠٧١ - ١٠٧٢ - ١٠٧٣ - ١٠٧٤ - ١٠٧٥ - ١٠٧٦ - ١٠٧٧ - ١٠٧٨ - ١٠٧٩ - ١٠٨٠ - ١٠٨١ - ١٠٨٢ - ١٠٨٣ - ١٠٨٤ - ١٠٨٥ - ١٠٨٦ - ١٠٨٧ - ١٠٨٨ - ١٠٨٩ - ١٠٩٠ - ١٠٩١ - ١٠٩٢ - ١٠٩٣ - ١٠٩٤ - ١٠٩٥ - ١٠٩٦ - ١٠٩٧ - ١٠٩٨ - ١٠٩٩ - ١١٠٠ - ١١٠١ - ١١٠٢ - ١١٠٣ - ١١٠٤ - ١١٠٥ - ١١٠٦ - ١١٠٧ - ١١٠٨ - ١١٠٩ - ١١١٠ - ١١١١ - ١١١٢ - ١١١٣ - ١١١٤ - ١١١٥ - ١١١٦ - ١١١٧ - ١١١٨ - ١١١٩ - ١١٢٠ - ١١٢١ - ١١٢٢ - ١١٢٣ - ١١٢٤ - ١١٢٥ - ١١٢٦ - ١١٢٧ - ١١٢٨ - ١١٢٩ - ١١٣٠ - ١١٣١ - ١١٣٢ - ١١٣٣ - ١١٣٤ - ١١٣٥ - ١١٣٦ - ١١٣٧ - ١١٣٨ - ١١٣٩ - ١١٤٠ - ١١٤١ - ١١٤٢ - ١١٤٣ - ١١٤٤ - ١١٤٥ - ١١٤٦ - ١١٤٧ - ١١٤٨ - ١١٤٩ - ١١٥٠ - ١١٥١ - ١١٥٢ - ١١٥٣ - ١١٥٤ - ١١٥٥ - ١١٥٦ - ١١٥٧ - ١١٥٨ - ١١٥٩ - ١١٦٠ - ١١٦١ - ١١٦٢ - ١١٦٣ - ١١٦٤ - ١١٦٥ - ١١٦٦ - ١١٦٧ - ١١٦٨ - ١١٦٩ - ١١٧٠ - ١١٧١ - ١١٧٢ - ١١٧٣ - ١١٧٤ - ١١٧٥ - ١١٧٦ - ١١٧٧ - ١١٧٨ - ١١٧٩ - ١١٨٠ - ١١٨١ - ١١٨٢ - ١١٨٣ - ١١٨٤ - ١١٨٥ - ١١٨٦ - ١١٨٧ - ١١٨٨ - ١١٨٩ - ١١٩٠ - ١١٩١ - ١١٩٢ - ١١٩٣ - ١١٩٤ - ١١٩٥ - ١١٩٦ - ١١٩٧ - ١١٩٨ - ١١٩٩ - ١٢٠٠ - ١٢٠١ - ١٢٠٢ - ١٢٠٣ - ١٢٠٤ - ١٢٠٥ - ١٢٠٦ - ١٢٠٧ - ١٢٠٨ - ١٢٠٩ - ١٢١٠ - ١٢١١ - ١٢١٢ - ١٢١٣ - ١٢١٤ - ١٢١٥ - ١٢١٦ - ١٢١٧ - ١٢١٨ - ١٢١٩ - ١٢٢٠ - ١٢٢١ - ١٢٢٢ - ١٢٢٣ - ١٢٢٤ - ١٢٢٥ - ١٢٢٦ - ١٢٢٧ - ١٢٢٨ - ١٢٢٩ - ١٢٣٠ - ١٢٣١ - ١٢٣٢ - ١٢٣٣ - ١٢٣٤ - ١٢٣٥ - ١٢٣٦ - ١٢٣٧ - ١٢٣٨ - ١٢٣٩ - ١٢٤٠ - ١٢٤١ - ١٢٤٢ - ١٢٤٣ - ١٢٤٤ - ١٢٤٥ - ١٢٤٦ - ١٢٤٧ - ١٢٤٨ - ١٢٤٩ - ١٢٥٠ - ١٢٥١ - ١٢٥٢ - ١٢٥٣ - ١٢٥٤ - ١٢٥٥ - ١٢٥٦ - ١٢٥٧ - ١٢٥٨ - ١٢٥٩ - ١٢٦٠ - ١٢٦١ - ١٢٦٢ - ١٢٦٣ - ١٢٦٤ - ١٢٦٥ - ١٢٦٦ - ١٢٦٧ - ١٢٦٨ - ١٢٦٩ - ١٢٧٠ - ١٢٧١ - ١٢٧٢ - ١٢٧٣ - ١٢٧٤ - ١٢٧٥ - ١٢٧٦ - ١٢٧٧ - ١٢٧٨ - ١٢٧٩ - ١٢٨٠ - ١٢٨١ - ١٢٨٢ - ١٢٨٣ - ١٢٨٤ - ١٢٨٥ - ١٢٨٦ - ١٢٨٧ - ١٢٨٨ - ١٢٨٩ - ١٢٩٠ - ١٢٩١ - ١٢٩٢ - ١٢٩٣ - ١٢٩٤ - ١٢٩٥ - ١٢٩٦ - ١٢٩٧ - ١٢٩٨ - ١٢٩٩ - ١٣٠٠ - ١٣٠١ - ١٣٠٢ - ١٣٠٣ - ١٣٠٤ - ١٣٠٥ - ١٣٠٦ - ١٣٠٧ - ١٣٠٨ - ١٣٠٩ - ١٣١٠ - ١٣١١ - ١٣١٢ - ١٣١٣ - ١٣١٤ - ١٣١٥ - ١٣١٦ - ١٣١٧ - ١٣١٨ - ١٣١٩ - ١٣٢٠ - ١٣٢١ - ١٣٢٢ - ١٣٢٣ - ١٣٢٤ - ١٣٢٥ - ١٣٢٦ - ١٣٢٧ - ١٣٢٨ - ١٣٢٩ - ١٣٣٠ - ١٣٣١ - ١٣٣٢ - ١٣٣٣ - ١٣٣٤ - ١٣٣٥ - ١٣٣٦ - ١٣٣٧ - ١٣٣٨ - ١٣٣٩ - ١٣٤٠ - ١٣٤١ - ١٣٤٢ - ١٣٤٣ - ١٣٤٤ - ١٣٤٥ - ١٣٤٦ - ١٣٤٧ - ١٣٤٨ - ١٣٤٩ - ١٣٥٠ - ١٣٥١ - ١٣٥٢ - ١٣٥٣ - ١٣٥٤ - ١٣٥٥ - ١٣٥٦ - ١٣٥٧ - ١٣٥٨ - ١٣٥٩ - ١٣٦٠ - ١٣٦١ - ١٣٦٢ - ١٣٦٣ - ١٣٦٤ - ١٣٦٥ - ١٣٦٦ - ١٣٦٧ - ١٣٦٨ - ١٣٦٩ - ١٣٧٠ - ١٣٧١ - ١٣٧٢ - ١٣٧٣ - ١٣٧٤ - ١٣٧٥ - ١٣٧٦ - ١٣٧٧ - ١٣٧٨ - ١٣٧٩ - ١٣٨٠ - ١٣٨١ - ١٣٨٢ - ١٣٨٣ - ١٣٨٤ - ١٣٨٥ - ١٣٨

الاتفاق عليها من مال الولد ولد حقه الشئح ره دليللا لذلك كما سيأتي .

في نفقة الحامل

الرابعة - المشهور بين الأصحاب نه يجب الاتفاق على نفقة الحامل حتى تصع وكذا السكنى وفي لحواهر بلا خلاف احده فيه بل الأجمع عسببه عليه ويشهد به قوله تعالى (١) «وان كن ولاب حمل فانفقو عليهن حتى تصعن حملهن وجملته من المصوص» كصحيح (٢) محمد بن قيس او حسبه عن سافر (٣) الحامل احدها ان تصع حملها وعيه نفقيا بالمعروف حتى تصع حملها - وصحيح (٤) عبد الله بن سنان عن الصادق (ع) في لرجل يطلق مرأسه وهي حتى قد (٥) حنفا ان تصع حملها وعيه نفقته حتى تصع حملها - ورواه صحيح (٦) الحسن بن وحمر (٥) الكندي وطلاق الجميع شامل للنس - فاب قل ان نسبه نسبا وبين مادل عني نه لافقة على اعطائه لثائة عموم من وجه فكيف بقدمه - فاب - ولا ان الافة بقدمه ولا تلاحظ امر حجت بالنسبة اليها - وحقه من يقدم لاشهر بهن وغيره من امر حجت وقد يقال انه لا معارضة بينها فاب نسكه المصوص تدل على انه لافقه لها من حيث الروحيه وهذه تدل عني ن لها لافقه من حيث الحمل فامل

وهل تشب النفقة للحامل لثانته بالصصح - ام لا وحيث اظهره سناي - لاحتصاص الأدلة بالطلاق فانسب الحكم في غيره فانس لايعون به - ثم انهم حلفوا في ن النفقة هل هي للحمل - ام لا - فانس الشئح وجه نه بها للحمل ونسبه في لحدائق الى الأكثر وعن ابن حمزة وجماعة انها للام - وتوقف في المسئلة جماعه منهم شهيد الثاني ره - واسند الاول - دبر - ن وجوب النفقة مع الحمل وجه د وعدمه - وبها لو كانت حازلا فانها لافقه لها ومضى كالب حامللا وجب النفقة وبها

(١) الطلاق آية ٧

(٢-٣-٤-٥) بوسائن نفقة - ح - ب - ٣ - ٤ - ٢

وجبت بوجوده وسقطت بعدمه دل على انها له كنزور به مع ارجو به وجوداً وعدمه
وبوجوبه له منفصلاً فكذلك منفصلاً - ونص الأصحاب على انه يقع عليها من مال
الحمل - وبانقضاء الرجعية التي هي احد سبب لانقاع كالمالك فليس الا بقراءة -
واسدل للذي به لو كانت للحمل لو حب نفقه زوج نفقه، ولما كانت نفقه معززة
بحال الروح لان نفقة الاقرب غير مقدرة بخلاف نفقة الزوجة فبأنه لو كانت للحمل
لو حب على الحد كما لو كان منفصلاً ولما سقطت سارده، رث و وصيه قد قسها وليه -
ولكن هذه لوجوه كما ترى غرائب لا تصح للحكم الشرعي - ولعمم ما قال
سيد الربا صر انه استند الحاسن الى اعتبارات وههنا، شكل المسئلة في شرب
لاحكام الشرعية .

والحق ان يقال بعد بوجبه ما ذكره من دسسته للحمل دله ليس حرد كونه
به حليفة حتى يوجه دعوى صيرورها سبب لنقض لحمل فصدماها وكونها وسكدها
معدمة له فان الاتفاق عليه بما يكون بالاتفاق على به فان ذلك كما ذكره صاحب
الاجور ره من المصالحات من المراد به بعد لانقاع منهم جميعاً على كون النفقة
على الحامل يكون عنة تامة لذلك وموضوعاً له وهو بوجوب جعل مانع على الام
بحكم نفقه لقرب فيجري عليها ح حكمها في مبادل لغير الآخر وهو ان الحمل و
كان واسطة الا انه واسطة في صيرورة امرته بحكم لزوجته كالرجعة في عسره
فيجري عليها ح حكم نفقة الزوجة - وعلى ذلك فيمكن الاستدلال لكون نفقه بلاء
بظهور الالة الكريمة فانها تشمل الرحميات و لئلا يثبت وحش لا كلام في ان نفقة لاولي
نفقه روحه فكذلك انثابه لظهوره في اتحاد المعنيين فهم بل وتظهر لمصوص فيه
ظاهرة في اتحاد النفقة عليها قبل لطلاق وبعد وليس من باب الاطلاق الصدمي -
وعنه فصح سبب ذلك سيد المدرس لهذا به اعتماد من لاه بحريه

ثم اهتم ذكروا الثمرات هذا الخلاف مورد (مها) ما د م يقع عليها حتى
مصب مدد او مجموع العدة فلا قضاء على نفقها بانها للحمل لان نفقه الاقرب لا تقضي
بخلافه على نفقها بانها الام - ولا بعد الزوجة بنفسه .

(ومنها) مملوكات بشره وقت لظلال او بشره بعده ون لمتحه لسموط على الثاني ولا سقط على الاول (ومنها) سقوطه بموت لروح على الاول دون الثاني (ومنها) استرداد بعضه ليوم لو سلمها منها 'دا خرج الولد منها في 'وله على الاول دون الثاني ومنها غير ذلك مما يطول التكلام بذكره . والله اعلم فيها . سوجب بظلال حميه منها . وصحة الاخرى فلا حاجة الى التوصل .

بسمه الموقر فی مسأله روحیات اداکات حامدا

لخدمة - في وحبوب نفعه الحامل سدومي عنها روحها قوال (١) مذهب
اليه الشيخ في ثباته والصدور في حقيق . وسن لخدمة . وسن لخدمة . وسن
الراح وحمرة وهو وحبوب لأغنى عليها من مال ولد وفي أحداثني مستسه بي
المشهور بين المتقدمين (٢) ما عن ابن أبي عمير وأبى حمزة الميموني والحلي والمحقق
والمصنف وسائر الساجدين وهو به لأغنى عليها من مال ولد وفي أحداثني مستسه بي
المطلقة عليه جماعه (٣) ما عن بعض المحدثين وهو وحبوب الأحداثني عنها من نصب
الولدان كاتب محتاجة والأفلا نفعه لها وفي أحداثني وهو لا يجوز عن قرب .

ومشأ الاختلاف خلاف النصوص في على طوائف (الأولى) من أن عيسى
 ابنه لأبيه لها كصحيح (١) الحلي : حقه عن الصادق (ع) في المجلس المتوفى
 عنها روحها انه لأبيه له - وحج (٢) كحديثي عنه (ع) في لمرثة الحامل المتوفى
 عنها روحها هل لها بغيره قال (ع) لا - وحج (٣) زرارة عن أبي عبد الله (ع) في الميراث
 للمتوفى عنها روحها هل لها بغيره قال (ع) لا - وحج (٤) لا يورث غيرها (الثانية) ما يدل على انه
 لأبيه للمتوفى عنها روحها اعم من أن تكون حاملا ام لا - كصحيح (٥) محمد بن
 مسلم عن احمدها (ع) عن المتوفى عنها روحها انها بغيره قال (ع) لا يورث عليها من

مالها (الثالثة) ما يدل على انه سبق عنها من نصيب ولدها كحجر (١) ابي الصباح
الكناشي عن ابي عبد الله (ع) لمرقة بحلى سوفي عنها روحها ينفق عليها من مال
والده الذي في نظرها قد وصفوه جماعة - تصححو - ورد عليهم سد المدرك من هي
طريقه محمد بن الفضل وهو مشهور من ثقة و ضعيف ولعلمهم اضموا على فرائض
فاذنت انه ثقة - ويحوزه عن حديث - وسعيها صاحب نحو هر من غير ذكر ولعلمهم
الح - قول الطهراني ثقة في المقام بمرسه روية محمد بن سماعة بن بريع عنه
وروية الصدوق عنه عن الكناشي - وبغدير ذكر لسير ولاظهر صحة وضعه
- تصححه (الرابعة) ما يدل على انه سبق عنها من جميع المال و من مال الروح
كحجر (٢) الكناشي عن حمزة عن به عن علي (ع) عنه الحامل المتوفى عنها
روحها من جميع المال حتى تصنع - وصححه (٣) محمد بن مسلم عن احدهما (ع)
المتوفى عنها روحها ينفق عليها من ماله ،

اما الطائفة لاجرة ولعدم العامل بها لا يحمل بعدها - وعليه فيمكن ان يقال
في صحيح بن مسلم ان قوله من ماله كان من مالها ويشهد به صحيحه الآخر الذي
رواه عن احدهما وقد قدم وما للطائفة الثانية فهي مطلقه مائة للحمل على غير الحامل
ولتعارض ابن بكير من الطائفة الاولى والثالثة - وقد جمع الشرح بين التفسيرين
بحمل الاولى على اراده به لانعه لها من مال الميت وان كان لها لعقة من من
الولد و رخصه جماعة من الاساطين - وهو وان كان في ناذي لنظر جمعا لانياس
به الا انه ينافيه - قوله في صحيح محمد بن ميمون كون اللعقة لها ينفق عليها من
مالها فتأمل (وعن) نهيد لمسه به بكر ذلك شد الانكار وقال ان الجيس وهو جيس لا
يعرف له موت ولا حياة فلا ميرث له ولا ميرث له فكيف ينفق على لحلى من من من لا مال له
لولا السهو في الرواية والادحان فيها (وعنه) ان المراد به المال المعروف للولد فان
خرج حيا حسب عليه ولا يكون دليلاً على الجميع (وعن) بعض المحدثين الجمع
بين المصوهر بحمل الاولى على غير لمصاحبه - والثانية على المحتاجة الواجب

(١-٢) الوسائل باب ١٠ من أبواب النفقة حديث ٢١

(٣) الوسائل باب ٩ من أبواب النفقة حديث

نفقة عليه (وقوله) انه جميع ترعى لأشاهد به .

ولا يرد عليه ما ذكرناه من - ولا يرد عليه ما ذكرناه من -
 صحيح محمد مطلق بحسن على غير لحامل فالجميع بين المصروف يقتضي السوء على
 به ينفق عليه من مال ولدها ، و يظهر انه الى هذا لجميع نظر المصنف به في
 محكي المصنف حيث قال والمحقيق ان نقول ان يجب النفقة للحمل فالحق ما في به
 الشيع وان حملها للحامل فالحق ما في له لم ينفق وكون مراده ان الجميع بين المصروف
 يقتضي حمل مدول على وجوب لانفاق عليها من مال ولدها ان هذه النفقة للولد
 للحامل - وحمل مدول على به لانفقة بالكلية على نفقة للحامل وماله في ايها
 سحق لنفقة للولد ولا نسحقها لنفسها - فلا يرد عليه ما أورده السيد في المدارك
 و نسخ في الجوهر ، وان استعنى كونه هذا الجميع عرفاً - فالمتبين الرجوع
 الى المرحوم وهي مقتضى تقديم طائفة لثالثه لان مقتضىها مشهور من المفسرين
 كما مر فحصل ان الاظهر هو القول الاول

السادس ﴿ ونفقت ﴾ نفقة الروح ﴿ مع النفقات ﴾ بأن لم ينفق عليها مع كونه
 غير ناشئة كما تقدم الكلام فيه مفصلاً .

نفقة الاقارب

﴿ واما الاقارب فمحب ﴾ الانفاق على بعضهم دون بعض - وتفصل القول في ذلك
 بمقتضى الحديث في مو رد الاول - فمن ينفق عليه الثاني في شرط وجوب لانفاق
 - الثالث في كفاية لانفاق - لرابع - في ترتيب المقتضى - لحامس في ترتيب
 لمقتضى عليهم - ام الاول - ففي المتن انه محب ﴿ للاوليين وان علوا - وللأولاد وان
 نزلوا خاصة ﴾ فبهنا فروع .

١- به يجب النفقة على الاوليين والاولاد وعليه الاجماع بل في الجوهر

عليه لأجتماع من المسلمين - ويشهد به بصوص مستنبطة أو متواترة كصحيح (١) لحلي عن الصادق (ع) قال قلسم الذي حر في نفقة قل (ع) الوالدان والولد والزوجة والوارث الصغير - وصحيح (٢) حمل بن ذراح لأبصر الرجل الأعلى نفقة الأبوين وروى قال بن أبي عمير قلت لحميل و لمرثعة قال قد روى عيسى عن أبي عبد الله (ع) إذا كسها مياواري عورتها و طعمها ما يقيم صلبها قامت معه والأطفالها قلت فهل يحجر على نفقة الأخت فقد لو جبر على نفقة الأخت كان ذلك خلاف الرواية - وحبر (٣) حبر عن أبي عبد الله (ع) قال قلت له من الذي أجبر عليه وتلزمي نفقة قل (ع) الوالدان والولد والزوجة - وحسن (٤) محمد بن مسلم عن أبي عبد الله عليه السلام قال قلت له من يلزم الرجل من قرانه ممن ينفي عليه قل (ع) الوالدان والولد والزوجة ونحوها غيرها .

٢ - مشهور من لأصحاب به يتعدى الوجوب إلى من علا من الأبناء والأهات أو سفل من الأولاد - بل لظاهر به ما لأحلاف فيه بل لم يعرف المرافقة من أحد سوى المحقق في شرايع والمراجع في آباء الأبناء وأمهاتهم مع أنه قال أشبهه وأطهره لأوجب - ويشهد به مصنف - إلى صدق الوالدين والولد على الجميع - الحبر (٥) في إركاه يعطى منها الأح والأحب ولعم ولعمة والمحال والحالة ولا يعطى الجد ولحدة خصوصاً بعد نوافق النص والفتوى على أن الزكاة لا تعطى الأبوين لأوجب بعقتهما - وفي الصحيح (٦) خمسة لا يعطون من إركاه شيئاً الأب والأم والولد والمملوك والروحة وذلك أنهم عياده لأرمون له

٣ - صرح الأصحاب بأنه لأوجب نفقة من عدا من ذكرناه من الأقارب كالأخوة والأعمام والأحوال وغيرهم بل في الرخص الأجماع في الظاهر عليه - ونقل المصنف ره في القواعد قولاً بالوجب على لوارث وأسد ولده في الإيصاح هذا القول

(١) الوسائل باب ١ من أبواب النفقات ، حديث ٤٠٩

(٢) الوسائل باب ١١ من أبواب النفقات حديث ٥٠٣

(٣) الوسائل باب ١٣ من أبواب المستحقين للزكاة حديث ١٠٣

الى اشبح مع به على ما نقل عنه في المصنوع قطع باحتصاصها بعمودين واسد وجوبها لورث الى ربه وحملها على الاستصحاب - وكيف كان فشهد لمشهور المصنوع اسبقه بحصره بوجوب العفة فمن ذكر فيها - والمصنوع (١) لم يصبه بدله على اعطائهم لركاة امافي لوجوب لاتفاق عليهم كما مر - وما مفي تصحيح لائق لمنص من لوجوب الاتفاق على لورث لصغير فلالاتفاق على عدم لوجوب بمن على الاستصحاب وكذا يعوي (٢) في نيم حلاوا بعفته قرب الناس منه من العشرة كما يأكل مر به - وقد دلت لمصنوع على استحباب الاتفاق عليهم - لاحظ مرفوع (٣) ركد الى بي عبد الله (ع) من عن سبي أو أحسن أو عمن أو حلس حبيبه من امر باد الله ويخوه غيره ، وام لايه الكريمة (٤) «وعنى الورث مثل دث» فعرف داله على خلاف مذكرناه من الطاهر ان لمرد «وارث هو الصبي لوصي ي عنه في ماله لدي ورثه مثل ما كان على ابيه من لاتفاق على امه كما بشر به بمرصوى - ولتمام الكلام في الاله محل آخر

شروط وجوب الاتفاق

وما المورد الثاني فقد صرح غير واحد بأن وجوب الاتفاق على المذكورين مشروط بثلاثة شروط الفقر والعجز عن المكسب وعنى المنع - ولا يصح - رشي - آخر ليهما فروع .

الاول يعسر فقر في المنع عليه و لظاهر به لأخلاف به من عن طاهر بمصهم الاجماع عنه ، و استدل له - بالاصل السالم عن معارضة الأدلة لسابقه به - بصراها لغير المنعوص - وهو قاس لمناقضه بمنع لاصراف ، فالاولى لاستدلال به مصه

(١) الوسائل باب ١٥ من أبواب المستحقين للركاة

(٢) الوسائل باب ١١ من أبواب النفقات حديث ٤

(٣) الوسائل باب ١٢ من أبواب النفقات ، حديث ١

(٤) البقرة آية ٢٣٣ .

لى تسامح لأصحاب عنه به المفهوم من بحثه كل من الأوبى والأولاد على الآخر فيه ذاك ان لو حوت مطلقاً لزم مما كان الأب والولد عيبين ، بحسب بقعة لأب على الولد وبقعة ذلك الولد على الأب وهذا كما ترى ، والمعهود عرفاً من بحث الاتفاق عيب كل منهما للآخر اشترط الفقر في معنى عليه وبحسب على كل منهما ان ينعق على الآخر ان كان فقراً . ولعل هذا هو السر في اعتبار عيب معنى احدى تعقت كل منهما عليه .

ثاني المنهور من لأصحاب عذر عجز المعنى عليه عن لاكتساب اللابى بحاله ، واستدلوا له بأن بقعة معونه على سد حبه وامكسب قدر فهو كالعسى وبد مع من بركة والكفارة المشروطة بالفقر ولا وجه لمعنى صدق معنى عرفاً هى القادر بمعرض عن الاكسب بل يصدق عليه انه محتاج وان تعرف بهدث وحشر منهم حال ذوي الحرف و يصحح دا عرصوا عن شغلهم وصلوا كمن لاشغل له فانه لا يشك حد منهم في عدم صدق لعجز عنهم فهذا مما لا شك فيه . اما لكلام في انه لم يدل دليل لفظي على عدم وجوب الاتفاق على تفقر كفي سمك باطلاً فهو اما لمخصص لأصله لأدله بي كما مر و لمعنى منه عذر ذلك . منهم الا ان يدل ان المخصص النسي المجهول ذاك بحكمه فقره المصلحة كما في المقام سري حماه الى عدمه ولا طلاق لأدله شمل القادر على الكسب و لأصل بمصبي عدم وجوبه وهذا هو الاظهر . ولاظهر اعذر ذلك . بل عن بعضهم ان الأمر ان العاذرة على الكسب بالترويح ككبحكم المعنى وبكته موضح . وعن شرح النافع حمد اشراط عدم تمكن الغريب من احد الزكوة وبحروفه من الحقوق . وهو عرب و انلكم الحقوق كهد مشروطة بالفقر . نعم لو حده وصار عسراً لا يجب لأدله عليه

الثالث - بحسب بقعة ولو كان المعنى عليه وسعاً و كافرأ ولا خلاف ل عن جماعة لأجماع عليه . و طلاق المصوح منعه منه به . مع به في تولد من مرنا

بمصاحبتهم بالمعروف مع كفرهما الذي هو كالمخصص لما تضمن (١) لهما عن
المادة لمن نصب لله المحادة لو سلم شموله للمقدم - مع - انه ممنوع لعدم صدق
المادة على الاتفاق فينبى في الأولاد لعدم القول بالفصل .

الرابع - يشترط في المنقذ ان يكون عبداً مراً - وهل يعسر عجز - غير ندى - يجب
عليه الاتفاق عن الاكتساب - وحيث ان طلاق الامر بالاتفاق واطلاق الامر باعطائه
الأجر للرصاص وان القادر على التكسب عفى في الشرع - ومن الاقتصار فيما حانف
اصل البرائة وغيره على محل البقي وهو الوجوب بشرط لعلى المعلى وان الله
عليهم مواساة ولا مواساة على الفير وان كان قادراً على الاكتساب وان الله تعالى
قال (٢) «لينفق ذو سعة من سعته ومن قدر عليه رقه فينفق مما آتاه الله» ومن فليكتسب
اظهرهما الاول كما عن المسوط والمحرير - لان اصل البرائة لا ترجع اليه مع
الدليل و تقادر على الاكتساب داخل في ذي السعة وفيما آتاه الله تعالى

الخامس - اذا كان له ما يمكنه ان ينفقه على نفسه و روحه و فرسه لا اشك في تقديم
نفسه لاهمية النفس عند الشارع - ولو يمكن يدا من نفقة نفسه على نفسه و روحه و فرسه
قلوا يقدم الروجة - واستدلوا له بان نفقة الروجة معه معاوضة ، و لأولى باستدل
له بان نفقة الروجة تثبت في الدمة وليس معه القريب كك فمن عنده بمقدار نفقة
احدهما يشتمل دمه بنفقة الروجة فالحسبه الى القريب يكون ممرأ فلا تجب نفقة القريب ،
ويمكن ان يستدل له بوجه آخر - وهو ان وجوب نفقة القريب مشروط بالمعنى ووجوب
نفقة الروجة مطلق وشمول دليل وجوب نفقة الروجة الذي هو لعدم كونه مشروطاً
يشمله رافع لموضوع وجوب نفقة القريب فالأظهر ما اوردوه من تقديم نفقة الروجة

(١) المجدلة ٢٢

(٢) الطلاق آية ١١٧ .

كيفية الاتفاق

وإن مورد ثالث - فأن حب قدر الكمية من الأصابع والسمك وحبك
 وباحتاج إليه مما جرت العادة بمطابقة مع عيار اللان والحب في الجمع نحو
 م في لغة الروحة . وإنما لفرق بينهما في ان الصاهر سألهم في لقاء على بها
 متاع - وفي الروحة على أنها ملك - وقد مر هذا به لأسعادي من قوله (ع) في
 صحيح شهاب - لقد ذكر أن هناك منهم قومه أن شاء الله و - شاء الله تعالى به الشمن
 منهم أنزل من الأمتاع - وأن البناء فيها على كونها ملكاً لها هو لأن الأصحاب
 عليه مائة ولا اشكال في الامام في كونه متاعاً - نعم يجوز له - غير على نفسه وحب
 ما يقع عليه و - تصديق به - ويمكن أن يفرق بينهما روحه آخر موعود بدو فرض
 استعماله في الامقام فصافه وبحولها لم تحب له بغيره بخلاف الروحة - فإن بعدله
 على الحاجة بخلافه هناك . فإن يحب اعفاف من يحب عليه لغة به - لا - لمشهور
 من الأصحاب هو شبي - وإن - الأعفاف أو بغيره - اعفه ما بروحه و عطفه
 مهراً بروح به - وعن بعض الأصحاب وحب اعفاف لأن ، قول به نادر يحتاج
 إلى التكميل وشرى عليه الصبر - وحرى أن يكون كث - لا بعد قول بالوجوب
 في الصورة الأولى من غير فرق بين الأب والابن فانه - ح - فإن يحتاج له في
 لأعاشه ويكون من قبل ليدو - ويحوله الذي عرف في محبته الروحة وحبها
 في صورة ثانية لا تظهر عدم الوجوب - فإن الأمور في الصورين - عند الصورة
 له هو المعارف في الاتفاق من سدا العورة وسر القبر وما بينهما غير سادته
 الاعفاف - وعن محل كلام لفهمه هو الصورة الثانية - وبعبارة أخرى - محب
 لمحبته هو الاعفاف من حيث كونه اعفاً لا مح - لا مح - مع سادته و ذنه فيم
 في الصورة - وما لم يتضح معروف القدر به في بؤس - ر - د - ر - ف
 منها ليس هو لا ما ذكره لأقل من شئ والأصل بره

ثم - وروح أم - روح الحق - وإنه - روح - روح - روح
 في نفس من يحب الله الروح ح كذا - - - - -

من جهة مؤونه وصورته كبقية خدمه حيث يحتاج اليه - لا يحب كما عر
لمصنفه في مختلف - تكون بقية لروحه باعة للايمان فان وجد حيث
والا سحت كما عن الشهيد الثاني في لمساك وجوه ، و الحق في يعال نه ،
وحب الروح و كات لروحه بحيث لابد من بدل بقية له وحت بقية عليه لكونها
ح من يحتاج اليه وتكون بحكم الدواء به ش كل - به يحب لروبع ووحب
و حب الروح يكون بقية به عده - لا يحب عده اندراج بقية ح في بقية
لوجه على المعنى فتدبر

ترتيب المصنفين

في الموضع الرابع في باب على الاب بقية الولد فان فقدوا
عبر فعلى اب الاب وهكذا فان فقدوا فعلى الام فان فقدت فآبائها والظاهر انه
لا خلاف في شيء من ذلك ويشهد لتقدم اب على الام ، قوله تعالى (١) « فاسأل
رصدكم فآبائهم فآبائهم فآبائهم » فبه يد على ان حر الارصاع على الاب والاب
لام موسرد وعدم قبول ما عصى شت في لود بكسر - واجتماع على عدم
وجوب الارصاع على لام ، ويمكن - بسبب انه ان المصنف محدثه بالرحن
شمولها بلام اما هو بقاعده الاشتراك مفقوده بالاجماع - ويشهد لتقدم الاب
على اب الاب وهكذا بعد شمول المصنف بالجمع لصدق الاب على جد والاب
على من لاس - الاجماع - مؤيد لاية (٢) « اوبو الارحام بعضهم اولى ببعض في
كتاب الله » ويقول من مؤمنين (٤) في احقر لتبني (٣) حدودا بقية قربا من
منه من بعثيرة كما ن كل مرأته - ويشهد بوجوب بقية على ام بولد مع عدم
الاباء فاعده الاشتراك ، وعلى انه مع عدمها تحب على بائها ، بالربيب لتبني مقدم

لصلاي آه

١ ٢ ٣ ٤ ٥ ٦ ٧ ٨ ٩ ١٠ ١١ ١٢ ١٣ ١٤ ١٥ ١٦ ١٧ ١٨ ١٩ ٢٠ ٢١ ٢٢ ٢٣ ٢٤ ٢٥ ٢٦ ٢٧ ٢٨ ٢٩ ٣٠ ٣١ ٣٢ ٣٣ ٣٤ ٣٥ ٣٦ ٣٧ ٣٨ ٣٩ ٤٠ ٤١ ٤٢ ٤٣ ٤٤ ٤٥ ٤٦ ٤٧ ٤٨ ٤٩ ٥٠ ٥١ ٥٢ ٥٣ ٥٤ ٥٥ ٥٦ ٥٧ ٥٨ ٥٩ ٦٠ ٦١ ٦٢ ٦٣ ٦٤ ٦٥ ٦٦ ٦٧ ٦٨ ٦٩ ٧٠ ٧١ ٧٢ ٧٣ ٧٤ ٧٥ ٧٦ ٧٧ ٧٨ ٧٩ ٨٠ ٨١ ٨٢ ٨٣ ٨٤ ٨٥ ٨٦ ٨٧ ٨٨ ٨٩ ٩٠ ٩١ ٩٢ ٩٣ ٩٤ ٩٥ ٩٦ ٩٧ ٩٨ ٩٩ ١٠٠

١ ٢ ٣ ٤ ٥ ٦ ٧ ٨ ٩ ١٠ ١١ ١٢ ١٣ ١٤ ١٥ ١٦ ١٧ ١٨ ١٩ ٢٠ ٢١ ٢٢ ٢٣ ٢٤ ٢٥ ٢٦ ٢٧ ٢٨ ٢٩ ٣٠ ٣١ ٣٢ ٣٣ ٣٤ ٣٥ ٣٦ ٣٧ ٣٨ ٣٩ ٤٠ ٤١ ٤٢ ٤٣ ٤٤ ٤٥ ٤٦ ٤٧ ٤٨ ٤٩ ٥٠ ٥١ ٥٢ ٥٣ ٥٤ ٥٥ ٥٦ ٥٧ ٥٨ ٥٩ ٦٠ ٦١ ٦٢ ٦٣ ٦٤ ٦٥ ٦٦ ٦٧ ٦٨ ٦٩ ٧٠ ٧١ ٧٢ ٧٣ ٧٤ ٧٥ ٧٦ ٧٧ ٧٨ ٧٩ ٨٠ ٨١ ٨٢ ٨٣ ٨٤ ٨٥ ٨٦ ٨٧ ٨٨ ٨٩ ٩٠ ٩١ ٩٢ ٩٣ ٩٤ ٩٥ ٩٦ ٩٧ ٩٨ ٩٩ ١٠٠

مضافا الى الاجماع في جميع ذلك .

ولو كان من باب موسرات فالو بعينه عليهما دلالة - وربما يحتمل
ابو حوب كدبة - وكون الحبر يد المفق عنه - و الرجوع الى الفرقة -
ولكن لاظهر هو الاول فان المسند من بوجه الامر بشيء فان لا يشترك به الى
جماعة كونه بينهم بسويته - لاحظ - ولو امر الحولي عندد بكس السب فان المفهوم
عرف من ذلك اربعة بشر كهم فيه ومعه لا يصح الى ما قبل من اقتضاء الخطاب بكيف
كل واحد منهم بتمام النعمة لا الضعف او التثنية - ولو اجتمع لاسد لست بعدا سظهر
جماعة ستوائهما - لاطلاق لمقصود ضميمه ما ذكرناه - وعن شاذ اختصاصه
بالذكر - وعن آخر فمعي حسب المبررات - وصحهما طاهر من يدبر - ولو اجتمع الاب
مع من الالب او لاس مع اب الاب وحسب الجملة على الاقرب لانه لمقدم على الاعد كما
مر - ولو كان له ثم وولد فاطاهر ان لعمه على الام لتقدمه على الحد المقدم على
الام - ثم ان في المقام متفوق - حر يظهر حكمها ما ذكرناه فلا حاجة الى
تطويل الكلام .

ترتيب من ينطق عليه

وما لمورد خامس - فقد عرفنا ببقية نفس مقدمة على بقية الروح وبقية
لروح مقدمة على بقية القرب - اما الكلام في هذا المورد - في الترتيب بين من
ينطق عليه في بقية القرب - فالو كان له بواب وفصل له بكفي احدهما مع فرض سدعها ما كانا
فيه السواء لانه يجب بعمه كل منهما وحده مع فرض لاجماع يكون من قبيل المال
المردد بين الشخصين الذي ينصبي التخصيص فيه قاعدة العدل والاضاف لمقدمه
سوى دليل الفرقة (١) ومع فرض عدم سدعها به يتعين الرجوع الى الفرقة لانه
لا يسد حبه الجميع لزمه لاغاق على من يسد به حله واحدا كان او أكثر - ولا
يمكن الترجيح فالمتعين هو الفرقة لانه المرجح عند نزح الحقوق وهي لكل من

(١) الوسائل ج ١٣ من ابواب كيفية الحكم كتاب قضاء

١. يمكن (وما) عن - حوص و اسرثر من احوال تقدمه بالانشر في الاستحقاق
 ٢. حصص من قرعة بما حصص يستحق فيه في واحد له تعين (بدفع) - ٣. شه
 مع فرض بقاعه - ٤. مع فرض عده لا يتبع به فلا يحتمل معاً لآب ديك - ٥.
 باب لخصه من سبعة احدها فلا بد من العرخه - والظاهر عده اعتبار شده - بحاجه
 صغر - ٦. عرد في رخص احدهما و ٧. حصصه المصنف في القواعد على ما حكى
 لعه - ٨. على اسر حرد وعانه ما ينصبه آيه ولى الارحام تقديم لاقرب والاقرب -
 ومقصي اطلاق الادبه عده لشرح واما ذكره بظهور حكم - ما يو كان به
 وند - ٩. ب و س - ١٠. لو كان له ب وحد و ثم وحدة أو س واس - وهك
 فالو حصصه لاقرب لذي هو 'ولى بالمعروف' - ويؤيده لايه 'اولوا الارحام' - الح - ١١.
 من شهده - ١٢. من يصنف المذكور و لانات في هذا المقام - لاطهر العدم و فاحده
 في امر - ١٣. عده بدائ على الاحلاف بل مقصي طلاق لادله عده لاختلاف ودر

في نعمة البهائم

جزاها المملوك محمد بن علي مولانا له ان يجعل في كسبه مع الكفاية
والا تمعه المولى *

و يجب المتعة للمتهائم في المسوكة لي منها دود القربى وتحمل بلا خلاف
سواء كانت مأكولة بحمد أو لم تكن ، وسواء استعمل بها أو لا - وشهد به جماعة من
الرواة كحذر (١) السكيتي عن أبي عبد الله (ع) للدانة على صاحبها سبعون
لا يحملها فوق طائفها ولا يحد طهرها محاسناً يتحدث عنها ويدأ عليها إذا برئ ولا
يسمها ولا يصريها في وجهها فإنها مسح ويعرض عليها لئلا دامر به - وحذر (٢) لأحر
بمساهة عن رسول الله (ص) - الدانة على صاحبها حصان يبدأ بعنقها إذا برئ ويعرض
عليها داء إذا مر به ولا يصرب في وجهها فإنها مسح بمحمد ربه ولا يقف على طهرها
لا في سبيل الله ولا يحملها فوق طائفها ولا يكلها من شيء - لا ما يطبق - والسوي (٣)

۲۱۔ روایت ۱۰۳ میں آیات احکام والنواب ، حدیث ۱۰۶ کتاب الحج

۳. ایسے وقت میں جب کہ احکام الہیہ و حدیث

ورأى في الدار صاحب يرد يهتها مقلة ومدير كاس وثقتها قدم بضعها ولم تكن
برسبها بكن من حضائس الارض - بى عبر تلكم من المصوص الدانة على ذلك -
وبعد مقدم بضعها تحبها فى المرعى لرعى فيه ويحترى بعله كما هو المتعارف فى
جميع المدن ولو لم يحرقها فعلى لما لك لانعام ، وتنام الكلام بيان مور .

(١) به لا يقدر لنفسها بى لواحب قضاء ما سجد ح اليه من اكن وسقي والمكان
المست من مرج و صطل بلى بجلها ومندفع به الرد عنها اذا احتاجت اليه .
(٢) لو كان للهسه ولد رجوع وفر عليه من لها قدر كفايه لكونه للهسه
او حبه عليه وله لدخل بعد ذلك - الا ان يحترى ابولد بعيره من رعى او غلب كلا
او بعضاً منه بحور ح احد للى كلا او بعض .

(٣) و كان احد اللى مصرأ باللهسه نفسها فله لعف لم يحتر به حده -
كما انه د كان لاستعصاءه فى لحب مصرأ بهالم يحتر من وجب ان يبقى فى لصرع
شئاً لثلا تادى بدلت من قالو بسحب له ان يقض اطارها تحترى من بداتها بالقرص
ولا يكفها مالا تنطقه من تهمل الحمل ودعه السر - كما فى لمصوص المتقدمة .
(٤) فان لشهد الثامى بحب ان بلى للحل شيئاً من العسل فى الكسورة
بو صاحب له بمقدار ما يكفها وقال هو وعيره بى ديدان بمر بما تعيش بورق
سوت فعلى مالها يكفها منه وحفظه من لئلب

(٥) فان امسح من الاعداء عليها ولو باسحلة لرعى السكافي لها
بواجسره بى لحاكم بى على السبع او الدبب ان كالت مذكاة بى تفصد الدبب للاحم
بى او الانفاق بى عليها بى بعت حماره باب الحاكم عنه فى ذلك على ما برة وتفحصيه
بحا - لان ذلك حق به فى ماله فان امسح بحتر عليه وان لم يمكن بصلدى لحاكم
بفسه لانه ولي لمسح - ويحفظ اللهه عن التلف - وما ذكروه من لتحجير فاما
هو مع امكان الفروض - والاوجب الممكن - فلو فرض عدم وقوع بذكبه عليه
كالكلب حتر على الانفاق او السبع او بحدود التذكبة - ولو منع البيع وبحوه
وكان الممكن هو بذكبه او لانفاق - فان كان بما يقصد ببيع لحبه فلا اشكال
فى به بحدود على حد الامر - وان كان بما لا يقصد لحبه ولكن كان مما يقع

التدكية عليه لجلد فهل يحجر على الألقاق خاصة كما عن المصنف لكون مهية ح غير مقصوده بالبيع في أصل الشرع - أم يحجر على أحد الأقران من الألقاق التدكية لكونها أحد طرق التحصيل وجهاد قوهما الثاني .

(٦) ما كان من المال لا روح له كالعقر والمفهوم من كلام الأصحاب أنه لا يحب عمارته ولا زراعة الأرض لكنه ذكر عدة التعرض لهذا إلى الحراب - فمن مسائل وفي وجوب سقي الررع والشجر وحرقه مع أنه كان قولاً مشهوراً بعدم - وعن البحر بن ماسف ترك العمل بالأقرب إليه بالعم من حيث به تصيب للمال ولا يقر عبده - والحق أن المال ان مضمي تسلط من على أموالهم (١) وعدم الدليل على حرمة مثل هذا التصيب وتلاف للمال وإصالة الوراثة هو حوار ذلك (ودعوى) أنه يدخر تركه المال حتى ينف في لسماء فمحجر عليه (مموعة) نعم أنه علم من مدان الشرع الأقدس به لا يحب تصيب المال وتلافه - فانقول بالكره بصميه فبوى الأصحاب غير بعيد .

ثم أنه في الأرض التي تركها صاحبها حتى صار ميراثه حدث آخر أقد سويهاه في كتاب المحسن من هذا الشرح في مسحت الألقاق - وهو به هل تخرج لأرض بالموت عن ملك الميراث كما عن المصنف رده في المذكور واشهد الثاني في المسكت - أم لا تخرج كما هو المشهور بين الأصحاب - وعنى الثاني فهل يملكها لو عمرها آخر كما عن جمع دل عن جامع المقاصد به المشهور بين الأصحاب أن لا يملكها كما عن جماعة - أم الفصل بين ما إذا كان الحراب مستدا إلى أهمل المالك ومترك المرافقة لها وبين ما إذا لم يكن مستدا إلى ذلك فيملكها عنى الأول دون الثاني - وسأهنا ان الجبيع من المصوص يقضي اخبار القول الآخر ، ولحمد لله على مهادنا وله لشكر على - أولنا من انعام كتاب الكاح الذي هو آخر قسم المفقود وقد كان ذلك في أوئل الليلة الثانية من شهر ذي القعدة الحرام سنة ١٣٨٨ في قرية فيكون من قرى طهران - في أوخر السنة الثانية من السنين التي كنت محرراً

من ديدى غير حق اندفاع عن حريم كتاب الله المتكفل بهدنة لشر في جميع شئونهم
 في حياتهم وادوارهم - والله صبر على الامر ومعهم من ابرورسى حدود الماء وروى
 في جميع الاوقات مرفوع - وهم علاط شداد وفي هاس لتستين لاراى سهل
 من سحن بى سحن وبراعون في ذلك ان كون في ايام نصف في المناطق الحارة
 كربل - وما ديت مارل كان يسمع درجة لحرره لى حمسين درجة فوق ليعبر -
 وفي ايام الشتاء في المناطق الباردة كنده لحرره وان في هذه المدة مريض وبى
 مريض من مراحه لانى عشر والاضاء مسوعون من معالحي - وسيعلم الذين
 طمخوا في منصف مفسود

بِسْمِ اللَّهِ الرَّحْمَنِ الرَّحِيمِ

الحمد لله رب العالمين و الصلاة و سلام على محمد و آله طاهرين
 في كتاب التراق وفيه فصول الفصل الاول في الطلاق وهو اربعة
 للمكاح بغير عوض بمصلحة طلاق - وحلاق للمرأة يكون لمعنى أحدهما حل عهده
 المكاح والآخر بمعنى التزك و لأرسال كذا في مجمع البحرين وورد عنه بما لا يتناول
 تحت ذكره و يحوب عنه بعد معلومه في الحمة و به جهم اسحت في اركانه
 وفسامه و لواحقه - اما ركنه فأربعة - الأول في المطلق - الثاني في المطلق
 ثالث في الصعة - رابع في الاشهاد

أما الركن الأول فلا خلاف في أنه لا يشك في أنه لا يشترط في المطلق
 شروط أربعة - الأول في الملوحة في معنى واحد دعوى الأصحاب عليه و بخصوص
 الشاهدة به مستقصاة ان لم تكن مؤثرة ساني حمله فيها في ضمن المناحت الآله
 فلا اعتبار بمادة الصبي قبل تسرد و بوجه عشر

أما الكلام في طلاق الصبي المميز و لائق عشر سنين - فقد ذهب جماعة
 منهم إلى سك في إلى صحة طلاق المميز مطعاً و أعرج جماعة آخرى منهم إلى بطلان
 و أنصحه و تصدق بوجه عشر سنين و به صحة طلاق صبي المميز - مع
 عشر سنين وفي الحديث و الظاهر به المميز بين المتقدمين و حارده هو -
 و لمشهور بين السأخرين اعتبار اتمام الشريعة بالاختلاف و يعود من لا ريب
 الشريعة له فلا صحح حلاله و بل ذلك وفي الأحوال من عنه عهده .

ومشأ الأحناف اختلاف المصنفين فانها على طوائف (لأولى) ما يدل على
 إطلاق صلاق النفسي مطلقاً - كالحسن (١) السكوي عن بي عبد الله (٢) - كذا إطلاق
 حيز الإطلاق المعهود النفسي او مرسوه و محمول و مكره - و صحيح (٣) الكندي -
 عنه (ح) ليس إطلاق النفسي بشيء - و بعد عرفت بالصحيح مع ان في سنده محمد
 ابن القصبين مشترك بين الثقة والضعف - نظراً - الى ان الطاهر بن منصور و يده محمد بن
 اسحاق عن عبد كونه هو الثقة و حيز (٣) في بصر عنه (ح) لا يجوز إطلاق النفسي ولا
 اسكران (شاه) ما يدل على سده حوار إطلاق نفسي من سده - كحيز (٤)
 الحسن بن عمرو - سنده عن أمير المؤمنين (ع) لا يجوز إطلاق بولاه حتى يحد
 و مؤنس بن بكير (٥) عن بي عبد الله (ع) لا يجوز إطلاق بولاه و صدقه لاسم بحكم
 (ثلاثة) ما يدل على حوار إطلاقه مطلقاً كمؤنس (٦) سماعه سنده عن صلاق علام و بحله
 و صدقه فعل (ع) ما طاق نفسه و وضع صدقه في موضعها فلا رأس وهو حائر
 و مؤنس (٧) حمل عن حله (ح) يجوز إطلاق العلامة كذا من صدقه و صدقه
 و سده بحكم و نحوه - مؤنس (٨) محمد بن مسلمة (الزبيدي) ما يدل على صحة
 إطلاقه في الجمع عشر سنين - كمرميل (٩) ان ابي عبد الله الذي هو حكيم الصحيح
 سده لا يصح من ابي عبد الله (ع) يجوز إطلاق الذي في سبع عشر سنين - بل
 من اشجع و يده عن ابن بكير انصأ - ولكن صاحب الحديث و واحد ان لا يلازم
 لا اشكال في ان لطائفة لأولى واثباته مطلقاً لانه لا يحد انهم لا يحد
 في لطائفة الثانية فحيز الحسن ضعيف المسند حيز مؤنس بن بكير
 ذوي بحويين احدهما بن عيسى والثاني حيز مع صدقه كذا و و - عني
 قوله سده بحكم - و لكن اشبه اوله بكن راجع من جهة شيخ بكفي
 محله و شيخ روى عن الجوزي الثاني واصله عدد روى في الأدب على

١ ٢ ٣ ٤ ٥
 ٦ ٧ ٨ ٩ ١٠
 ١١ ١٢ ١٣ ١٤ ١٥
 (٨) التهذيب باب وصية النبي والمحبين عليهم حديث ٨

المطل لاول يريد كلفه لا - وعلى الثاني كلفه و هو يكون سافها و بين فالحرر محرم
 فالجمع بين هذه المصوص يقضي الباء على صحة طلاق نصي معبر السالع عشر
 سبب ، ولكن في خصوص ترويح الصغير ما يشهد بعدم صحته طلاقه لاحظ - صحيح (١)
 الحسين عن الصادق (ع) قال قلت الغلاء له عشر سنين فزوجته بوء في صغره و قد ور
 طلاقه وهو بن عشر سنين فقال (ع) ما تزوجه فصحح و ما طلاقه فبقي ب تجلس
 عليه امرأته حتى يدرك فاعلم انه كاذب قد طلق و ان اقر بذلك و مصداق فهي واحدة
 الحديث و محوه غيره وهو و ان كاذب في طلاق اب و لكن حكمه (ع) يتوقفه على
 الأدرك الذي هو السو ح و امضائه لثالث و التكرار يدل على عدم بوء طلاقه وهو
 ابن عشر سنين ، انتهى الا ان يقال ان الأدرك في ثلث خصوص - يعلم ك و ان
 حرده بلوغ الشرعي بن الحد الذي يصح طلاقه و هو يقضي بصوص الباء
 عشر سنين مع التعبير لاندويه - ومع ذلك كله لا بد مما عني طلاقه عامه بطلان
 المأخزين والمحققين مشكل والأحاديث صريح في استحالة

اعتبار العقل في المطلق

و هو بشرط الثاني **العقل** لا خلاف جده من الأحكام بفساده عليه
 كذا في الحواشر - فلا يصح طلاق المصوب مطلقاً و دوراً في حال حيونه و يشهد
 به خبر السكوني المتقدم و حمله من المصوص لانه ، وكذا لا يصح طلاق المعنوه -
 وهو لأحمق الذهب عقله و المدهرس من غير من صوب - و لدى نفس عقله ،
 وتفسره لاول في امثله السائل في الأخبار و لأخبر في كتب اللغة ، ويشهد به
 خبر السكوني المتقدم و يعطف المصوب فيه على نعمه يعلم اراده الأعم من المعنوه
 أو خصوص الأخيرين (و ما) خبر (٢) اني نصير من اني عبد لله (ع) انه سئل عن
 المعنوه يجوز طلاقه فقال ما هو فقلت لأحمق الذهب فقال (ع) نعم (فمحموب)

(١) الوسائل باب ١١ من أبواب ميراث الأرواح ، حديث ٤

(٢) الوسائل باب ٣٤ من أبواب مقدمات الطلاق ، حديث ٨

كما عن الصدوق في الفقه والشح في الكسبي عن أبيه أن طلق عنه وليه - وجوز
شريح في محكي الاستبصار جملة عن أبيه نفس عتق - كنه حمل لأشاعره من شهيد
بخلقه قوله الأحقق المذهب العقل .

ولا يصح أيضاً طلاق السكر - ومن علق على عقله بعبء وشرب مرقد وماش كل -
وشهد به مصفاً إلى به غير قصد حمله من المصروف كصحيح (١) الحلبي
عن الصدوق (ع) عن طلاق سكران قال (٢) لا يجوز ولا عتقه - وجوز (٣) اسحاق
ابن حريز عنه (ع) عن السكران طلق أو بعق وسروج يجوز له دلثوه على حاله
قال (٢) لا يجوز له - وجوز (٣) زكريا بن آدم عن الرضا (ع) عن طلاق السكران
والهسي والمعوه والمبوب على عتقه ومن لم يسروج فقال (ع) لا يجوز - وجوز (٤)
أبي الصباح الكاسبي عن الصدوق (ع) ليس طلاق السكران شيء ويجوز غير هاتين
النصوص الكثيرة .

يعتبر الاختيار في المطلق

ويشترط لثالث الاختيار (١) لا خلاف بل إجماع نفسه عليه والمراد
به غير القصد الذي جعل شرطاً آخر - وهو صدور الطلاق عن طيب نفس والرضا
فلا يجوز وقوعه عن كره - فما - عن جماعة من التعجيل لأعذاره بأن ذكره
قصد إلى اللفظ غير قصد إلى مدلوله - في غير محله - وبالجملة المراد به
ما قام لأكراه - وشهد لأعذاره حصة من النصوص ، كحسن (٥) زرارته عن
الباقر (ع) عن طلاق لمكره وعتقه فقال (ع) ليس طلاقه بطلاق ولا عتقه بعق الحديث
وجوز (٦) عبد الله بن الحسن عن أبي عبد الله (ع) لا يجوز طلاق في أسكره ولا
يجوز بيع في قطعه رحم إلى أن قال وإنما الطلاق ما اراد به الطلاق من غير
أسكره ولا إصرار ، وجوز (٧) عبد الله بن مسعود عنه (ع) لو أن رجلاً سب ما رقوم

١ - الوسائل باب ٣٦ من أبواب مقدمات الطلاق ، حديث ٤

٢ - ٣ - الوسائل باب ٣٤ من أبواب مقدمات الطلاق حديث ٧

٣ - ٧ - الوسائل باب ٣٧ من أبواب مقدمات الطلاق حديث ١ - ٤

لأنه لا يطلب منه حتى يتحرف على نفسه بـ تعق و يطق فعل بم تكن عليه شيء (١) فيكون معنى ما ينكر هو عبثه عن الامة بـه على ما حققته في حاشية على بكائه من عموم الحديث لجميع لائز ولاحكام التكاليف والوصية

ثم بعد ذلك في ما يفسر في هذا المقام صدق كون إطلاق مكره عليه وحده مع إطلاق في ما حققته الأكراد مما لا وقد اشعب الكلام فيهما في حاشية على ما كتب شيخنا العظيم رد - وقول حقيقه الأكراد حين العرس على ما ذكره ويفسر في صدقة مور (١) ن ينكر - يحمل اغير على الفعل وأما ما لم يكن كذا من فعله لثريبه خاطره ولا يصدق عليه لمكره عليه كما به نوله كذا حمل من انسان بل كان لحاصل له صبره - أو خوف من حيوان مثلاً لا يصدق عليه لا كره (٢) ان ينكر حين العرس مكرهاً بوجهه على تركه بالصدقة أو بالآله كما هو ثابت في حمل السلطان لحيث لم يصره غيره على فعل مع وعد بالبيع كما لو وعده بان يبيعه وأما ما طلق امرأته لا يكون ذلك مكرهاً عنه (٣) ان يكون لضرورة الموعود به ما لم يكن مسجوناً عليه فهو قال طلق روحك والا فتلث فداها وكان مسجوناً عليه ولو لا احد تلك ما يدعي الذي في تلك لا يصدق الأكراد (٤) ان يحمل تركه لضرورة الموعود به ولا يفسر العبد ولا لطف - ولا فرق من ان يكون لضرورة المصرت من الأمر او من غيره فلو لم يصره بطلاق وحذف من تركه المصرت على تركه من دونه حجه مثلاً يصدق عليه انه مكره عنه سواء كان لضرورة الموعود به على تركه المكره عليه فهو مصرت على المكره بالكسر لا بمكره كما لو قال طلق روحك ولا قبض نفسي فهل يصدق عليه الأكراد - لا فقد مستكمل الشئ الأعظم ربه - والحق هو لتقص - وربما يصرر المكره صرراً لمكره لا يصح كما لو كان المكره بالكسر هو الأب وفي هذا المورد يصدق الأكراد - لا فرق في تركه لضرورة المفسر في صدقه من كونه صرراً مع لواسطه - بلا واسطه ولد لو قال الأحسي طلق روحك والاقبض ابنت يكون ذلك اكرهاً وربما لا يعد صرراً صرراً عنه كما لو كان المكره بالكسر

الاحسي وقل طلق روحك ولا قلب نفسي فانه لا يعد صرأ عليه ولا يصدق الاكراه،
ومن هذا المنطلق ما كان تداعي على الفعل شفقة ربه على مكرهه والكسر كماله
قال طلق روحك ولا رتب نرتب حبه و لا تطلق روحه لئلا يقع فعل محرم في
الحرج ايضاً طلاقاً داشت عن حرق نرتب انصر ولا يصدق عليه انه مكره عليه.

اذا امكن التفصي بما لا ضرر فيه

انه من يعتز في موضوع الاكراه و حكمه عدم امكان التفصي عن الضرر
موجبه من لاهة اقوال - ١ - غير العجز عن تفصي بالتورية و غيرها في صدقه
٢ - عدم عده - ٣ - الفصل بين التورية وعجز العجز عن تفصي بها
٤ - لتفصيل سهم حكماً لا موضوعاً ومن بان المحذور لا بأس بباب حقيقة لتورية
وفي ما يلقى المتكلم كلاماً له مهور في معنى وهو يريد منه غردات المعنى
ويكون بمعنى مراد مطاباً للواقع دون المعنى ظاهر كما را سادس رجل باللب
وقب الحاد لم وهو منها عشر إلى موضع حال في لبس و يعتز في صدقها امر
حر - حده - ان يكون يفتقد بحسب لمعناهم يعرني صهراً في غير ما فاده
ام يكلمه فهو كال ظاهره ولكن لمعناهم يعرني صهراً في غير ما فاده
تورية - ثانياً - ان يكون رده ذلك المعنى من ذلك النقط صحيحه بان تكون
سهما علاقه فلم كان سعادته فيه غير صحيح لم كان من لتورية - مثلاً لو كان
عطبت رده - ساء - ورا د به دياراً واحداً وقد أعطاه في الواقع درهماً
لم يكن ذلك من التورية - وعلى هذا فكون تورية حارجه عن الكتب لذي هو
عده عن عدم مطابقة المعنى المراد للواقع موضوعاً.

دا عرف هذا وعليه ان الاقوى هو القول الاول - لانه يعتز في صدق امكره
عليه عني العمل كونه صدرأ عن الالحاء والضرورة فيمكن التفصي لا يصدق ذلك
وبعد حري ما يمكن من التفصي عن الفعل بمكره عليه يكون مجبولا على
لجامع سه وبين ما مكره عليه فاختار ذلك الفعل لا محالة يكون لخصوصية اخرى

غير الوجهة المشتركة به وبين التعصي فمسند ذلك الفعل لا مخالفة لى غير لا كره
 (ودعوى) ان لا كره إنما هو على الفعل وهو مكروه عليه سده والتعصي بعد يكون
 تحضياً عن لا كراه بعد تحقق موضوعه الا كراه محقق ولو لم يقف - مع الاحتمال
 المستحسن ومعتقد الاجتماعات على صدور عدم امكان التعصي حمل بعد بل غير
 صحيح اذ في كل مورد فرض الا كراه لا محالة يمكن لشخص من الفرار عنه بالوردة
 او عدم التقصد او غير ذلك (مدفوعه) بانه مع امكان الفرار عما كره عليه لا يصدق
 على الفعل به مكروه عليه لما عرفت من انه يعتبر في صدقه برب الضرر المستوعده
 على تركه فمع إمكان التعصي لأمرت ذلك على تركه لا يصدق سده لا كراه - واما -
 لروم حمل الموضوع ومعتقد الاجتماعات على الفرار بالادب - فيرد ان لعالم بالمكنه
 حين الا كراه لا يلعب الى عدم كونه مكروه على التقصد ولا حله يرى نفسه مكروهاً
 على التقصد أيضاً - مع انه لو سمع كونه ذلك فردا ادرا لا محدود عنه د حمل المطلق
 على الفرد مقرر مستحسن واما اذ احد في الموضوع غيب - فردا بادره في نفسه
 فلا محدود فيه - كائنا بالمحارم - ولعمام من قبل الثاني .

فان قيل انه يعتبر في صدق الا كراه ان عليه المكروه ويطن او يحصل . .
 او امتنع عن الفعل وطلع عنه المكروه بالكسر لا وقوعه في الضرر - ومن المعلوم
 ان هذا يصدق مع مكان التعصي بالورده وان لم يصدق مع التمكن من التعصي
 بغيره اذ المعروف تمكنه من الامتناع مع اطلاع المكروه وعدم وقوع الضرر عليه
 وذكر ذلك مسر كآللهول الثالث (فلما) ان لمعتبر في صدقه انه لو امتنع بحسن ويطن وقوع
 الضرر عليه ومع عدم عدم النعت المكروه بالكسر لى السورة يعلم عدم وقوعه عليه ولا
 يصدق عليه الا كراه - الا ترى انه لو فرض ارسال الحائر الحمر الى بيت احد
 ليشربها وهو يقن قوله او قل شربتها ويمكن من عدم الشرب و ظهور الشرب
 بانه لا يجوز به الشرب مستدأى انه لو اطلع المكروه على الامتناع لا وقع في
 الضرر .

وقد ثبت بـ مقتضى الأحكام (١) لمحوه بلحلف كاذباً عند الخوف والاكراه
 - (٢) ورد في قصة عمار وابو به حيث أكره هو عيسى لئلا يكرهوا عماراً ففعلوا
 عماراً أرادوا فجاه إلى عيسى (ص) فبطلت الأثر - من كره بـ فله حج فبطل (ص) به
 أن حاد وعك فعله يسفه على نوريه - هو أن مكاتب التنصيص بالتورية لا يفي
 برب حكم المكره عليه (ص) بـ عنه الأثره - نوريه في الأحكام الأول - بما
 هو لاحق - طبع لمكتم في يده مراداه بالانفاذ است هو بقاء الانفاذ الظاهرة
 فيها ولا يمكن له التورية لا بالروى وهو في عدم الخوف والاكراه غير حرج وحرج
 شدد - وما عدم الأسر له فيما تضمنه قصة عمار وبوده فلا بأس و نوري
 حرم حتى مع عدم وجود المعنى وقصد معنى حر لأن مناط حرمة - بـ هو بهذا
 لم يثبت عند العرف وهذا المنص - وجود مع عدم التقصد بقاء - ولا يظهر عند العرف
 عن التنصيص في صدقه .

الصور التي يراد بها خيول الكراهة في المطلق

ثم به لأرب في أنه أو حصل ما يقع به ظهور الكراهة - أو حصل ما يظهر به
 الاحترار صريحاً أو كراهة - لا شك في - بما الكلام في المصديق - وقد ذكر
 لها موارد .

منها ما أكرهه على خلاف روحه انطلق وحده منها - بـ عوى به بـ محادثة
 لمحوه يظهر منه الاحترار وفيه - بـ خلاف الوحد بعض المكره عليه وقد قصد
 رفع مكرهه بالاحترار إلى بعضه .

ومنها ما أكرهه على طلاق إحدى روحه فطلق واحدة معينة ، فقول
 لا تدره يكون على الجمع وأخرى على المزدوج على لسان - فإن كان على

(١) الوسائل باب ١٢ من كتاب النكاح

(٢) الوسائل باب ٣٩ من كتاب النكاح وفيه ما لا يخفى - من كتاب النكاح
 بالمعروف والمجهول عن المكره حديث ٢

الجامع بحيث الوجود الجامع في الخارج لابد وان يكون مع خصوصية من
 الخصوصيات لكل واحد في الخارج يقع مكرها عليه - مع و اكره على الجامع
 من ماهو موضوع لاثروغيره كالاكراد على طلاق صحيح وفسد فحشا للجامع
 لمكرهه لا اثر له وماله الاثر وهو الخصوصية لا كراد عنها و - كاذب هي او معاديه
 مما لابد منه فلا يرتفع شيء - لا كراد وان كان على الردن على الدن - ومن المحقق
 لاصحها في انه لو ابحار احدهما وان كان هو موضوع الاثر دون معاديه يقع مكرها
 عليه ولا يرتب عليه لاثر - دة معروف ان دة ماله كذا مكره لهما على الدن
 فكل منهما يقع في الخارج نصف يكونه مكرها عنده حيدر كل منهما احبب له
 الاكره في (وقه) ان الاكراد على الدن لا يرد على الاكره انفسه و - مر به مع
 مكان نفسي في الاكره انفسه لا كراد ولا يرتفع به الاثر فكل في
 الاكره على الدن وذا كان احدهما موضوع لاثر دون الاخر فيمكن انفسه
 هو موضوع لاثر فلا وجه لتعطين داه الاكره عليه - وان ثبت فب انه في الاكره
 على الدن من ماهو موضوع لاثر و لا اثر له صرح المكره انفسه موضوع الحكم
 والنفسه عنه فلا مورد لادله الاكره - فحين به لو كره على فردن احدهما
 صحيح و لآخر فسد فحشا انه يمكن انفسه عن لتصحح الا يكون مكرها عنه
 ومها دلو كره احدا انفسه على طلاق روجه فظن احدهما روجه وقد
 صرح بعضهم بصدقه طلاقه - وهذا قول آخر - والحق - يقال انه لا اشكال في
 ان اكره حد لتعطين على دة واحد كانه نفسيه من نحو الكفارة فكما ان
 كلا منهما في الغرض الذي مكلف عنه الامر بالمكيف بشرط عدمه - لا لآخر
 وكلا منهما يادر الى فعل يكون فعه مصداقا له حب و - فعلاء جمعا وقع
 كل منهما مصداقا له - كل في الدن ان فيه مكره منه - في و - دة - دة
 صاحبه الى فعل - مع - من انفسه - روجه اخرى
 وهي انه في صدق الاكره غير عدمه امكان انفسه والتعطين من المكره
 عليه كما عرفت - وعليه - ان عدمه انفسه ان دة دة انفسه يقع طلاقه و - مع

صلافة مصدقاً للمكره عليه - وان عدم نية بطلان لا يصدق على طلاقه انه مكره عليه
هو طلق يقع صحيحاً لفرص مكان التعصي والمجنس بمعنى انه لو لم يفعل لما
وقع في الضرر ، ولو جتمعت دلت قبل يصح صلافة بوضوح لا - وجهان مسيق
على انه هل يفسر في صدق الاكره العلم برب ضرر على فرص الاكره - ثم يكفى
احتمال ترثه او على الاول يقع طلاقه صحيحاً وعلى الثاني يقع باطلا - وحيث
عرف ان الاظهر هو الثاني والافوى هو المصدق لا اد علم بان صاحبه يطلق .

لو اكره على طلاق احدى زوجته فطلقها

- ومنها - ما لو اكره على طلاق حدى زوجته من غير تعيين فطلقها
- ولوا يصح طلاقهما به بشرط اختياره - اقول - بارة بطلاقهما تدريجاً - وحرى
بطلاقهما معاً - وبان طلاقهما تدريجاً فقد حمل الشيخ الاعظم وقوع الاول مكرهاً عليه دون
الثاني هو الظاهر واحتمل الرجوع اليه في النفس - واورد حل من باخرعه به لا
وجه لهذا الاحتمال بعد انطباق عنوان احدهما على الطلاق الاول قهراً واربع
لسان المكره عنه وادعاء ضرره به للحصول معصوده لا وجه لوقوع الثاني مكرهاً عليه .
وبان طلقهما دفعة في المسألة فحواء - ١ - صحيحهما معدهب اسما الشيخ الاعظم
وحل الاساتين ممن باخرعه في بطلان المسألة وهو ما لو اكره على بيع عبد من عبديه
فباعهما دفعة - ٢ - طلاق بجمع - ٣ - بطلاق احدهما وصحة الاخر ورجوع في التعيين
لي لا قرعة .

واستدل الشيخ قده للاول بما سدد له جمع في المعام وهو ان ما صدر عنه
خارجاً غير ما اكره عليه وما اكره عليه لم تصدر عنه ومجرد اشتمال المجموع على
احدهما لا يوجب صدق الاكره على حدهما فصلاً عن كليهما (وقه) ان المكره عليه
ليس طلاق حدهما بشرط لاكى لا يصدق على طلاق احدهما بل طلاق احدهما
لا بشرط لخاص في ضمن طلاقهما معاً لان لا بشرط بجمع مع الف شرط قسم لآخر
اليه لا يخرج عنه ما اكره عليه .

ورما سئل له بما افاده جمع من الاصحاب وهو ان طلاقهما معا مع كونه
لاكره على احد اصطلاح يكشف عن كون المطلق رصيا بطلاق احدهما لا يفسد
ومعه لا يؤثر الاكره شيئا لان المفروض انه لا الزمة المكره وهو طلاق احدهما
غير المبيح نفس ما هو رصيه به فلا يكون اكره على الاخر صاه (وفيه) ان طلاقهما
مع لا يكشف عن كونه راصيا بطلاق احدهما في مفروض البحث وهو كونه مكرها
على طلاق احدهما او يمكن ان يكون ذلك شيئا عن عرض آخر من انه لا يريد
التفرقة بينهما - او هو ذلك - ومع يكون كل من الطلاقين مكرها - ولكن لما عرفت من
اعتبار نية الضرر على ترك المكره عنه في صدق الاكره وهذا المعنى لا ينطبق
على كل منهما لاعلى البدل فلا محالة يقع احدهما مكرها عليه دون الاخر - وحيث
ان ابطاقه على طلاق واحد مبيح ترجيح بلا مرجح ويمكن ان يبيح على كونه محيرا
في تطبيقه على طلاق ايها شاء - د المفروض شمول لاطلاق لكن من الطلاقين
وعنه ما يسمع عنه يسمع هو صحتها معه تصححه حدها لا يسمع منها يبيح عليها يكون
المقدم بطير من تزوج احسن وهو جد - او بزوج الزمة والعمدة كك على مقدم
في كتب النكاح ومع الاعراض عن ذلك - فان هذا من مورد الفرقة ما لو كان هناك
وقع معين فلا مورد لها في المدم وسف المراء على طلاقهما - ولا يرجع الى معرفة
وقد تقدم في كتب النكاح عدم اختصاص الفرقة بماله وقع معن والمتمين
هو ذلك .

لو اكره على الطلاق فطلق ناويا

بقي في المدم فرع مذكور في التحرير على ما حكى وهو انه - لو اكره على
اصطلاح بطون ناو - قال فالأقرب وقوع الطلاق وبجوده عن الشهيد الثاني في المسالك
برودة احتمال عدم وقوع لان الاكره اسقط اثر اللغو ومجرد الية لا اثر لها -
وحكى عن سطره في نهاية المرام انه نقله قولنا وسئل عنه بعموم مدلل من النص

والأصح على بطلان عقد المكره والاكره بتحقيقهما اد المعروض به لولادهما فعله ثم قال وللمثلة محل اشكال ، وعن كاشف الغطاء انه لو علم به لأبهرمه لا العطف وله بحروده عن القصد فلا شبهة في عدم الاكره وانما يحمل الاكره مع عدم العلم بذلك سواء طرأ نكاح القصد وان لم يرد المكره ادم لا أقول يقع الكلام في مورد من الأول في بان وجه أقوى للمصنف بالصحة لثبتي في بين محتملات هذا الفرع في نفسه واحكامها .

ما لأول فالظاهر ان نظر المصنف رد لى انه لو اكره على الطلاق وان لم يقصد بمعنى الذي يكون عند عامة طلاق شرعنا مع الطق ما يصريح بطلاق دون ولا قرب وقوع الطلاق فانه غير مكره عليه (والايراد) عليه كما عن الشرح لاعظم ره ما يفتنى هي انقوب باعتبار عدم امكان المصنف بالتورث في صدق الاكره د لا فرق بين التخلص بالتورية وبين تحريره للعطف عن قصد المعنى وقد مر عدم اعتباره (مدفع) اولاً بعدم من اعتبار العجز عن التورية في صدقه - وثب بالفرق بينهما بعد كون المكره رصاً بالمعنى بالصريح مع عدم القصد لاحظ وتامس في الوجه المصمم لعدم اعتبار العجز عن التورية ترى عدم حريته في المقام .

وما المورد الثاني فالاحتمالات المتصورة خمسة (الأول) ان لا يكون الاكره دحل في الطلاق بل يوقعه عن طيب نفسه ورصه و لمكره لحمله بحاله كرهه عليه لا شكاً ولا كلام في صحة هذا لطلاق (الثاني) ان يكون كن من الاكره والرب سب مستقلاً بحيث لو لا الاكره كان يوقعه ولو لا الرضا لا وقعه دفعا للاكره ، وعن لمحقق النائيني ره الحكم بالطلاق بدعوى ان كل عين مستهين اداوردت على معلول واحد وكان بينهما تدفع فلا يؤثر كل منهما كاجتماع الرضا وقصد الامر في العداوات فهذا الطلاق ون صدر عن الرضا الا انه يكون عن اكره ايضاً - او به وان لم يكن عن اكراد الا انه لا يكون عن الرضا (وفيه أولاً) ان لمكره ادا كان راضياً لا يصدق على ما صدر عنه عنوان المكره عليه بل يصدق عليه هذا العنوان مشروطاً بمعنى انه لو لم يكن راضياً كان مكرهاً عليه وبالحكمة مع وجود الرضا

لا صدق الاكراه - ولا دعاس لعدم المريد في العتدات الذي هو متحقق في العرص
ويكون مطلقا للصواب - بل الصحيح نظير المقدم بما لو فرض العتد انورع الثاني
شرع في الصلاد امه ليس فانه هناك سبب مستقيم لعدم اطلاقه صلانه استوف من
الله تعالى وحفظ مقدمه عند الناس فهل موجه لقول بطلاق صلانه بدعوى عدم بقى
من صلانه يقع عن سبب مستقل (وثابا) فهو فرض استناد لطلاق الى الاكراه والرب
فمن حيث استنده الى الاكراه لا يرتب عليه الاثر لا انه يرتب عنه الاثر من حيث
استنده الى الرب - وبعبارة اخرى لاستناد الى الاكراه لا يؤثر في اطلاق كما
هو الحال في الرباء بل بوجوب عدم تأثير العقد المستند اليه فلا يمنع عن صحته
من حيث سنده الى الرب فالأظهر هي لصحة في هذه الصورة

لذلك ان يكون كل من الاكراه والرب حرة السبب بحيث انه لو اجمعا فهما
لا يؤثر كل منهما - ولا قرب لصحة ايضا - اما لعدم صدق صدور العقد عن الاكراه
و انه على فرض الصدق يكون معذرف بخصوص ما لو كان الاكراه سببا بصورة
فلا يشمل المقدم .

الرابع ان يكون حدهما سببا مستقلا ولا اخر صيغة ولا كلام في به يحققه
حكمه وان كان سبب هو اثرها حكم بالصحة - وان كان هو الاكراه حكم بالطلاق
احسن ان يكون الاكراه دعاء على دعوى على اطلاق اما لاعقاده والحذر
لا يتحقق الا بقاء لطلاق حقه فيكون منه على رفع اليد عن اربعة مواقع الطلاق
قاصد او بحمله بالحكم الشرعي فزعم ان الطلاق يقع مع الاكراه فيرضى نفسه
بذلك وبوطئها عليه فقد حكم الشيخ الأعظم به بتحقيق الاكراه في هذه الصورة
وحاشه المحقق الدنسي به (واسدل) بصحة انه يطلق ما وبما ويريد للطلاق ثم احتمل
لطلاق من جهة ان الاكراه صار على لارده اسم لمصدر فالعمل بالاحره يستند اليه
وان كان الداعي ان يوي حياريا - ورده ان لارمه بطلاق اعلى لمعاملات فيها
بالاحره تنتهي الى غير الاحب (قول) الحق ما افاده الشيخ وب توطيس لنفس
وارادة الفعل واسم لمصدر لا ينافي مع الاكراه بل قد المعنى ربما يستند الى الرضا

وآخر الى الاكراه - ولا يقع عدم الارادة لصدق انه صدر عنه لطلاق عن اكره
 من لم يصدر عنه والمصوص بما يرفع اثر الطلاق الواحد لجميع ما يفتقر فيه سوى
 انه صدر عن اكره - ودعوى - انه لو حكم بطلان ذلك لزم لحكم بطلان اغلب
 المعاملات - عريه - فانه ان حكم بانطلاق هذا المصوص ولا يربط لذلك بمسئلة
 لاحيىر وعدمه - فالأظهر هو انطلاق في هذه الصورة ، ثم انه لا يهملما التعرض لما
 قيل في بيان مرد المصنف - وهذا يمكن ان يورد عليه .

صور تعلق الاكراه

ثم انه بعد ما عرفت حكم اكراد لروح المطلق - بفتح الكلام في صورتين -
 - احدهما - مآلو تعلق الاكره بالروح دون محري صبغة لطلاق - كما لو كرهه
 على التوكيل في طلاق روحه - ثابتهما - عكس ذلك وهو مآلو كره المطلق
 دون لروح -

اما في الصورة الاولى فلا اشكال في فساد التوكيل بانطلاق يكون فصليا في
 طلاقه وان حار الروح بعد ذلك لطلاق لا شك في عدم صحته للاجماع على عدم
 صحة لمصولي في الايقاعات وان عقبه الاحارة - ولو احرار لو كالة فهل يصح الطلاق
 به على القول بالكشف بطرا الى ان الاحارة تعمق بالوكالة دون لطلاق - ام لا
 وجهان - طهرهما الذي لان معتقد لاجماع ان الايقاع لا يصح ان يكون معلقا على
 الاحارة - وهي المقدم صحة لطلاق موقوفة على صحة الوكالة بموقوفة على لاحارة
 و بموقف على متوقف على شيء متوقف عليه فيكون صحة الطلاق موقوفة على
 الاحارة - فالأظهر عدم الصحة تعلقت الاحارة بالابقاع او التوكيل .

و ما لصورة اثنى وهي مآلو تعلق الاكراه بالمجري للصبغة دون الروح
 فقد يكون مكره هو الروح كما لو قال الروح للمعتد طلق روحي - وقد يكون
 من لاجسي كما لو كره التوكيل على طلاق روحه ، الموكل وفي المقدم اقوال
 - ١ - لصحة في الفرع احباره الشيخ الاعظم ربه وغيره - ٢ - البطلان فيهما - ٣ - التفصيل

بين العرس باسمه على الصحة في المخرج الأول والطلاق في الثاني احصاه لمحقق
الثاني رد - واشتهر الثاني ذهب إلى الصحة في المخرج الأول واحصاه وجهه في
الثاني - وقال في المخرج الأول بعد ذكر وجه الصحة وبجمل عدده الصحة طرأ على الإكراه
يسقط حكم العقد كما هو من المحسوس بالطلاق فطلقها ثم قال والعرق بينهما بعد ذلك
مستوية بخلاف المكره فان عدلته مساوية لمدركه تخلف العقد إذا كان لا مدرك
فصدق لم يقدح الإكراه لمدركه انتهى - وقال في المخرج الثاني فهي صحيحة وجهان
بما من تحقق لاختيار في الموكل ومن سلب عبارة لما شرب .

وكيف كان فقد استدلل للطلاق في العرس بوجوده - عمدتها وجهان (الأول)
أن مقتضى حديث (١) رفع الإكراه ورفع نزع الطلاق - وكذا مقتضى المصوص
لخاصة (وجهه) - بانه لو كبل جهتين - أحدهما جهة مقبلة - والآخر جهة قیامة
لو كبل ولا كراه لا يؤثر في فسخ الطلاق لو كبل لشيء من الأمور المعتبرة به من
الجهة الأولى من العرس وبجوها بعد كونه مسجوماً لها - والجهة الثانية عبرة حيلة
في ترتب الأمر وحصول الفرقه لكون لو كبل احسباً عن الزوج بل طلاقه إنما
يؤثر من حيث تناسله إلى لزوج الموكل والمعروض عدم كونه مكرهاً مما هو
موضوع الأمر لم يتعن به لإكراه وما يطلق الإكراه لا أثر له (ثاني) أن المقصد
لما يسمى شرط في صحة الطلاق ومع انشأ في ذلك لأصل يحرره كونه المكره
قصد له دأله المقصد لحرية في الفعل والمقصد إنما هي في الفعل الاختيارية
دون المكره عليها (وجهه) أولاً بـ كلاً ما هو بعد حرر المقصد وثانياً بـ صالة
لـ قصد إنما هي في مطلق لأفعال الإحصاء في مقابل الأصطر به كحرره يد العرس
(واستدل) المحقق الثاني رد المطلان في المخرج الثاني بأن المكره إذا كان غير
الروح فدعه ما هذا كرسا الروح بالطلاق ومجرد الرضا لا يصحح الاستناد كما أن
المكره ساطية بسبب ردا (وجهه) أن محل الكلام هو كونه لمطلق وكذا موصفاً
وقد لو كبل بسند إلى الموكل من جهة الوكالة فالأظهر هي الصحة في العرس .

(١) الوسائل باب ١٢ و ١٦ من الأيمان باب ٥٦ من جهته ع .

في اعتبار القصد

﴿و﴾ الشرط الرابع ﴿القصد﴾ - بلا خلاف أحده من الأحكام بقسميه عليه كما في الجواهر وشهد به مضاف إلى ما استعرف من أعباره في جميع العقود والآلات خمسة من النصوص ، كصحيح (١) هشام بن سالم عن الصادق (ع) لاطلاق لالمن ارد الطلاق - ومثله خبر (٢) عبد الله بن محمد - وصحيح (٣) زرارة وخبر (٤) اليسع - وخبر (٥) اليسع عن أبي جعفر (ح) في حديث ولو در خلاطلق على سعة على طهر من عمر حجاج وشهدوا لم يوافقوا لطلاق لم يكن طلاقاً ولا فوطاً ولا غيرها - وتام الكلام بالبحث في جهات :

الأولى - ن للمطلق بحسب قصده ان يعطى وقصد معه حوالاً أربعة - ١ - ان يكون يعطى صادراً عنه عن عمر وقصد كالمقصد صادر من المنة ثم ان يعطى - ٢ - ان يكون يعطى مقصود له دون مقصد كما اذا قال بصدق على ورب استقسم - ٣ - ان يكون المعنى مقصود به بالأردف لاسمائه به دون الإرادة الجديدة كما اذا استأ لطلاق بمعنى به استعمال لصيغة في معناه من دون ان يكون هذا أعباره - أي وبطريقه في إخبار ما إذا أخبر عن شيء وحكي عنه مداعي التبرل لا يجد - ٤ - ان يكون المعنى مقصوداً بالإرادة لحدثة ، ثم ان اعتبار بقصد بالمعنى ثلاثة لأول في صحته لعقود والابتاعات من لقضاء لني واستند معها - فان عاوض المودود والابتاعات مور قصدية ومع عدم هذه المقصود لا يحقق تلكه عاوين وفي أعام نصوص الحاشية شاهده به ، فان من أعباره ان كان بهذه بمكانه من الوضوح فكيف وردت نصوص مستتبعة في أعباره - عند ان استقصاه لنصوص في المقام أساهو في مقابل المحكي عن أعامه من عدم أعبار القصد مع سطر بالصريح بمم هو معتبر في الكانه .

وما ذكره يظهر ان جعل أعبار مقصد بالمعنى الثالث الذي هو مورد

المصوص وفتاوي الاصحاب من شرائط المطلق كما فعله المصنف رد اولى من جعله من شرائط العقد فانه ليس من شروط المصلحة بل من اعتبار في المطلق بل حمل الشئ - وما ذكره بعض الاساطين في وجهه ولو يتنه من جعله من شرائط لعقد من انه لا يتحقق العقد بدونه - يرد عليه انه مع فقد سائر شرائط المطلق اصلاً لا يتحقق العقد في صيغة الطلاق - ولما مر من شرائط المطلق في مقابل شرائط لصيغة الامور التي يكون معتبرة في ترتب الاثر على الطلاق مع كون مركزه لمطلق

الثانية انه لا يقع الطلاق من لسانه وانما هو باللفظ - لان حداثتهم لا يقصد الطلاق ولا يريد - بل الثلاثة غير قاصدين لللفظ فما عن المسالك من الفرق بين ثالث والاولين به قد تحلف فيه قصد المعنى دون اللفظ بخلاف الاولين الذين يتحلفا معانيه لا يحسن من نظر ، زاما الهائل فهو قصد لللفظ ومعنى عبادة الامر غير مرید للطلاق بالارادة الحديثة - بطلانه اصلاً ليس بطلاق لما مر .

ثالثة لو اوقع لطلاق وقال بعد المطلق بصيغته لم يقصد الطلاق بها ولمشهور بين الاصحاب انه نقل منه ظاهراً وان نأخر بفسره ما لم تخرج المرثه عن لعمده واستدلوا له به احراز عن بيته التي لاتعزم الامن قلبه ومقتضى لاصح عدمها - وورد عليهم الشهيد الثاني وتابعوه بقصد مثل ذلك في البيع وغيره من العقود والايقاعات مع الاتفاق على عدم قول قوله فهمامع ان الامر في الطلاق اشد - واحراز عنهم صاحب الجواهر به ما حصله من الفرق بين الطلاق وما يشبهه من الانقضاء وتبين غيرهما من العقود ان الطلاق ليس له الاطراف واحد وهو لانقاع من الموضع وصل الصحة لا يجري فيه بعد اعتراف فاعله بالصد ما لا علم الا من قلبه بخلاف البيع مثلاً فلو ادعى لموجب عدم القصد لمقتضى لصاد بعباده وعدم حرور اصالة الصحة فيه غورص بصادله الصحة في القول الذي هو فعل مسلم ايضاً - والاصل فيه الصحة التي لا تنوقع على العلم بصحة الايجاب بل يكفي فيها احسان الصحة لدى لارباب في تحفته مع دعوه التي لاتقتضي الا في حقه بالنسبة الى العهد المركب منه - مهم (وقيه) ان صاده الصحة في القول اما تجري ويجتري بها - مع احراز صحة الانحاب بالقطع او الدليل او الاصل - مع احراز عدم صحته بالاصل لان تجري اصالة الصحة في القول لعدم

الأثر فلا يصح التعارض من الأصلين صلا بل الأول - مع الثاني - مع انه لو سلم التعارض
لزم منه التساقط - فلا محذور لصحة البيع

ثم ان الشهيد قد قال: يمكن ان يكون مستند حكمهم بذلك من بعض لطلاق
روى في ١٠١، معصومين يوس في الموتوس لاظم عتق قال شئت العبد الصالح وهو
العرص فقدت جعلت فداه بي روحك وراثة كذبت بحبي فزحبت عليها اسم
حاج وقد كتب الى من امره ولد مرحمت بي ثم نقل الحجر بطله وفي آخره انه
يدعي الروحاني - صنعت المرأة مداه وب ردت الطلاق قال عتق ما بينك
من الله تعالى فليس شرا - ان يردده الى الاتصال بها، مثله (ويرد، عليه
ب الحجر دل على الفاس - فانه يهرق في ان اتصاله في كل حال واقف لا انه
لا يبعد دعوى ذلك عند الترفيع الى الاتصال

و قد ورد على المشهور - انه لا فرق بين هذا وبين كون ادعاء عدم القصد بعد
لعدة في اسماء لعدة (حاج) عنه صاحب الجواهر قدس به بعض قوله ما من في لعدة
انقائها في بعضه وفي يده على واحد من قوله في العمل المتعلق به وهو حار صاحب
ايد به به - عنه - دام هو انه بحر - حبي عن بعد - يكون احديهما لا يعمل قوله في
العمل المتعلق بها بجو حار - به حار - ايد - له ل بعد حار واحد من يده (هـ) - اولاً
ان امره في لعدة له لعدة احديهما روحه - عنه - بالاسم - له - ولله العدم - منبر -
لرحم من اثر لروح وهو امر خارج عن لروح - ولله - ان يكون تحت حمله
وعدمه لا يوجد - يفرق فيما هو مقصود لذل "الربو" وهو لاحد - لا يصح الامس
فيه ونال - ان يقول لاحد عما تحت حمله حتى في مثل المقام مما لم يدل عليه
دليل (فالمتخصص عدم بعمه ما - الى "الم" هو - لا ان يكون مردهم ذلك في العدة
الرجعية - ان دعواه - عدم لعدة كذكر لطلاق يكون رجوعاً - لكنه لا يلائم مع
الطلاق كلامهم وما استدلو به (والأظهر) عدم لقول لأن الظاهر من حال العقل

لمختار القصد الى مدلول اللفظ الذي يتكلم به فاختاره بجلاى ذلك متوفى لظاهر
وهذا الاصل العقلاني مقدم على العبد التي ذكرها. نعم في خصوص العبد الرحمة
يقبل قوله لما تقدم. هذا فيما اذا لم يصدق المرأة على ذلك والا فيصير قوله ليكون
الحق منحصرأ فيهم فيه لان ما اتفق عليه ويرجع امرهما في التصديق : لذلك
الى الله عز وجل .

جواز الوكالة في الطلاق

ثم به تختلف الأصحاب في اعتبار ما سره - وجوز الوكالة في الطلاق على
أقوال - ١ - هو المشهور من المتقدمين : لم يحرر وهو عدم عدلها وجواز الوكالة
فيه للعائد والخاص - ٢ - ما من أشنع وأسى المراح وحرق وهو لتفصيل من الخاص
والله - فيجوز الوكالة عن العائد دون الخاص - ٣ - ما من حسن من سمعه وهو اعتبار
المدة شرعية مطلقا - وعن الكيني الموقوف في المأله

شهد للأول مصفا الى اطلاق ذلك او كالمصفا لأعرس لتدفع في اعتبار له اشارة
فيه كالمقود والاعتبات التي منها لطلاق حمته من المصوم كصحح (١١) بعد الأعرح
عن الصادق عليه السلام في رجل يعمل امرأته في رجل فقال شهدوا اني قد جئت امر
واله الى فلان فطلقه. نحو ذلك فقال عليه السلام نعم - وصحح (١٢) ان هذا عن أبي
هلال الرازي (المري) وكلاهما مجهولان قلت لأبي عبد الله عليه السلام رجل وكره لرجلا
يطبق امرأته اذا حاصت وطهرت وحرر الرجل مداله وشهادته فداها ما كان امره
وهو بقدر ما له في ذلك قال عليه السلام فليعلم أهله ولعلم الوكيل - وقوى (٣) الكوفي عنه عليه السلام
قال مير المؤمنين عليه السلام في رجل جحد طلاق امرأته بيد رجلين فطلق أحدهما وأبى
الأخر - قال مير المؤمنين (ع) ان يحرر ذلك حتى يحتمل جميعا على طلاق - ويجوز
حسن (٤) مسمع عنه (ع) (صحيح (٥) محمد بن عيسى اليعقوبي قال يثبت الى أبو الحسن (ع)

ورم ثياب الى ان قد و امر بدفع ثلاثمائة دينار الى رحيم ووجه كات له و امرني ان اطلقها عنه و اعطني بهذا العدل و امرني ان شهد على طلاقها صفوان بن يحيى و آخره عيسى بن محمد بن عيسى اسمه - ثم مضى ترك الاستعصال في حمله من هذه المصوص عند الفرق بين الحاضر والعائب - ما يحتج بها بالعائب لانه مفهوم له كى يقدره سائر المصوص .

و استدل بقول الثاني - بأنه مقتضى الجمع من هذه المصوص وبين حصر (١) رواية عن الصادق (ع) لا تحوز لو كاله في الطلاق بحمل المصوص على العائب وهذا على الحاضر - ثم يظهر مصوص (٢) حصر الطلاق الصحيح في قول الر حن لأمر أنه من قبل المصوص بعدمه من حصره قبل ان يحكمها انت صالحي و عتذر بها ما فيه سوق لتعريف المحفوظ فيده كل من ذكر فيه وج من ذلك المباشرة المبرورة - المعلوم انتفاء اعتبارها في لعائب و ذلك مرد ، لأول مصدق الى صعب سند حصر رواية و اعراض المشهور عنه - ان الجمع المبرور سرعى لا يهد به - كما ان بعض الوسائل من احتمال حمل حصر رواه على الاستدلال الأحادي و على عدم علم الو كاله يظهر الروحة و على عدم حوزها بمجرد الدعوى كنه ، خلاف الظاهر - فان هذا الجمع بين تلبس المصوص بحمله على الكره و الافتقار من حصره لأرحية تلبس المصوص من وقوعه لأحقي - ثم رد على الثاني ان المصوص المشار اليه في مقام بيان عدم الاحتراء و الاستدلال به من حوات حسنة و شهرة و لدالم يمتنع في إتيان الخطأ قطعاً - مع انه لو ثبت المفهوم له فهو مطلق بعد ما تقدم و استدل للثالث بحصر رواية و قد عرفت ما فيه - و لا يظهر هو حوز لو كاله فيه مطلق للعائب والحاضر

و هل يجوز ان يوكنه في طلاق نفسه و يحمل الأمر اليه في ذلك كما هو المشهور من الأصحاب م لأصح كما عن الشيخ في المصوص و جهال - و استدل

(١) الوسائل باب ٢٩ من أبواب مقدمات الطلاق حديث

(٢) الوسائل باب ١٦ من أبواب مقدمات الطلاق

للأزواج المصنف به في المختلف على ما حكى به بعض فقهاء السادة والمحل قابل وفار
كما لو وكل غيره من النساء أو توكلت في طلاق غيرها - استدلالاً لشهد الثاني له
بإطلاق ما دون عني جو - السادة فيه مطلقاً قال وهو يشهد ستمائة كغيرها والظاهر أن
مردده طلاق ذاته لو كراه - ولا يجوز أن يكون الوكيل في إطلاق محتمل بغيرها فراجع
إليه - ولي مدكره المصنف به - استدلالاً الثاني من القياس لا يكون إلا -
ويظهر قوله (الطلاق بيد من أخذ بالساق بدعوى أنه يقتضي عدم صحة
التوكيل مطلقاً خرج عنه غير المرئيه بدليله من إخراج فتاوى هي على أصل الجمع -
ويرد لزوم مصداق لي كراهية التعذر لا اعتبار في اعتداد أن الطلاق من الأفعاءات
وليس له لأمر في حد ولا قبل له - ويرد الثاني أن طهره إذا كان ولا يشهد به عني
وحد لأنه في توأمة من كون الطلاق بده كساده عن بعضه عنه - ولا ريب أنه
بحر - أصحبه وكاله - فالأصح هو الأول - أنه يظهر ضعف القول الثاني - أنه به
طهر به لأوجه لتوقف لمحقو السرور رتبة لمحدث الثاني في المحدث البحري
في ذلك

لا يجوز طلاق ولي الصغير عنه

المسألة (١) (٢٠) المشهور أن لا يصح أن يدعى الولي بطلاق عن أمهات
لصغير والسرور (٢١) وفيه روح - ١ - لو سبق الولي عن العتيق من بعده لا يصح
طلاقه - ولا يظهر أنه لا خلاف فيه من جملة دعوى الأحمد عليه ويشهد به صحيح (٢)
محمد بن مسلم عن أنس بن مالك في العتيق بزوج العتيق بنو زنا قال إذا كان أبوها
البدان زوجها فممن قلت عهد محو - طلاق الأب فإن سئل لا - ومنه (٣) موثق

(١) المستدرک ١٥٥ من أبواب مقدمات إضلاق حديث ١٣ المراتم ٢٢٩

(٢) - الوسائل باب ١٢ - من أبواب عقد النكاح وإلساء العقد حديث ١

(٣) - الوسائل باب ٢٣ من أبواب مقدمات الطلاق حديث ٢

عبد بن زرارته وصحيح (١) الحلبي قلت لابي عبدالله عليه السلام الفلانة عشرين سنة ووجدت
ابوه في صومعه بحود طلاقه وهو ابن عشرين سنة فقال عليه السلام امره ويعد فهو صحيح -
واما طلاقه فمعي ان يحسن عنه مرأته حتى يتركه فنعلم انه كان قد طلق وان اقر
بذلك وامضاء فهي زوجة واحدة وهو حطب من الاصباح وان ذكر وانى ان مصبه فهي
امرأة الحديث - وحسن (٢) القمي عن عبد الله بن عبد الله بن عيسى عن الرضا بن روح عنه وهو
صغير قال لابي قلت بحود طلاق الاب قال لا

٢ لولي ان يطلق عن المحضون في الجملة كما هو المشهور بين الاصحاب
بل عن بعض المحققين لاحكام على ذلك - وعن الشيخ في العتبات والحلي لم ينع عن
ذلك - واستدل الاول بحمله من المصنف كصحيح (٣) بي حاد القمى قلت لابي
عبدالله (ع) ان رجل الاحمق اذهب العقل ايحود طلاقه قال (ع) دلم لا يطلق
قلت لا يؤمن ان يطلق هو ان يقول عد لم يطلق ولا يحسن ان يطلق قال (ع) ما دى له
الامير له المصطفى - وحسن (٣) الاخر قلت لابي عبدالله (ع) رجل يعرف له مرة ويمكر
اخرى بحود طلاق وليه عنه قال ماله هو لا يطلق قلت لا يعرف حد الطلاق ولا يؤمن
عنه ان يطلق اليوم ان يقول عد ام اطلق قال (ع) ما داه الامير له الامم يعني الولي
المراد كونه امير له الامم في الطلاق كما صرح به في حقه ان الثالث عنه ايضا
في طلاق المعتوه قال (ع) يطلق عنه وليه في اراه امير له الامم وحسن (٤) شهاب بن عبد الله
قال ابو عبدالله (ع) المعتوه اذى لا يحسن ان يطلق يطلق عنه وليه على السنة والحديث
وهذه المصنف وان كانت في المعتوه وهو دون العقل كما من - ومثله يصح
مباشره في الطلاق دون الولي ولذا يقول الامام عليه السلام ماله لا يطلق ويعلل السائل عدم

(١) الوسائل باب ١١ من ابواب ميراث الارواح حديث ٢

(٢) الوسائل باب ٣٣ من ابواب مقدمات الطلاق حديث ١

(٣) ٥-٦ الوسائل باب ٣٥ من ابواب مقدمات الطلاق حديث ١-٣-٢

(٤) الوسائل باب ٣٣ من ابواب مقدمات الطلاق حديث ١

طلاقه يكونه مسكر الطلاق اولاً يعرف حدوده ولا يفي ذلك النصوص المتقدمة الدالة على انه لا يصح طلاق لمعتوه لان المراد بها استقلاله قبل تصديقه له ، اولاً الولي - وبه يظهر اندفع ما اوردده الشهيد الثاني على الاستدلال بهذه النصوص بعدم وضوح دلالتها على البطلان وصف الروح يكونه داهب العقل ثم يقول له الامام ماله لا يطلق مع الاجماع على ان المحدثين ليس لهم مباشرة الطلاق ولا عند التصرف ثم يعلل البطلان عدم صلاحه يكونه مسكر الطلاق اولاً يعرف حدوده ثم يحسنه يكون الولي مسكر له اسباط اشبهى الا انها تدل على حكم المحدثين بالمعوى - بل طاهر لعدم اثره في العقد كونه في المحدثين الادنى في قسم في غيره ، المعوى وعدم اقواله - لعدم استدلاله بقول الآخر - باجماع المرفقة - وبما له قضاء العقد وصحته - ويقول له (الشيخ ١١) لطلاق سد من حد السابق ولكن الاول موهور يذهب الاثر الى خلافه - ويخرج عن الآخر ان النصوص المتقدمة

ثم ان طاهر المشكك فيه عدم الفرق بين المتصل حتى ينفك بالبلوغ مد وهو كذا لطلاق النصوص وهل ثبت ولاية الحاكم ايضا في المعاصي من جهة تبريل لولي مسرلة الامام الدال بالالتزام على ان للامام اصدار ذلك - ام لا لقوله - فتأمل ارادة انه مسرلة حيث يكون له الولاية فلا يشك فيهما فيها - وجهان يظهرهما الثاني ٣ - ليس لاحد ان يطلق عن السكران بالاحلاف لان الطلاق يسمى عند السابق لعدم ثبوت الولاية وهو واضح جدا

في اعتبار كون المطلقة زوجة بالعقد الدائم

(و) الركن الثاني (في المطلقة) بشرطها اربعة - بل خمسة الاول (دوام الزوجية) وهذا محل التي شرطين احدهما الزوجية - فانهما ان تكون ما عقد الدائم اما الاول فاعتباره اجماعي وفي الحواهر بل لعله من ضروريات المذهب فلا يصح

طلاق الموطوءة بالملك والاحتية وان تزوجها بعد ذلك. ويشهد به معاني الاحماع
والى انه لا راد فيه - النصوص لايه سيما ما تضمن منها قوله عنه السلام لاطلاق
الا بعد نكاح

وهو بصرح الطلاق قبل نكاح معلق بالتزوج - ملا - لاظهر هو الذي - من
غير فرق بين تعين زوجة كان يقول ان تزوجت فلانة فهي طالق او اطلق او عمم
كما لو قدر كمن تزوجها، وهي طالق - واذا هراة لاختلاف فيه وليس لوجه فيه بطلان
التعليق في الاشياء - المصدر في كتاب النكاح من عدم الدليل عليه سوى الاحماع والمحقق
منه التعليق على ما لا يكون معلقا عليه في نفسه فلا يشمل التعليق في المقام على لزوجة
وقد قال الشيخ في محكي لم يسلط ان التعليق على ما يتوقف صحته العقد عيب ليس
لاشروط لما يقتضيه طلاق العقد فاداء الاطلاق لم يضره اظهره بشرطه انتهى - وليس
وجهه به ما في الحديث من ان الطلاق توقعي فلا بد من الاقتصار على ما ثبت صحته
بالشرع ولم يثبت مع التعليق على الزوجة - فانه يكفي في الحكم بالصحة لمصلحة
(١) الوجه في النصوص الخاصة - كصحيح (١) الحسن عن الصادق في حديث انه سئل
عن رجل قال كل مرة تزوجها ما عشت مي فهي طالق فقال **عليه السلام** لا طلاق الا بعد
نكاح الحديث - ورواه (٢) الصدوق في رساله عن النبي **صلى الله عليه وآله** - صحيح (٣) محمد بن قيس
عن الباقر **عليه السلام** عن رجل قال ان تزوجت فلانة فهي طالق - الى ان قال فقال **عليه السلام** ليس
شيء لا يطلق الا ما يملك - وحرر (٤) سليمان بن علي بن الحسن **عليهما السلام** في حديث في رجل
سمى امرأة بمسما وول يوم تزوجها فهي طالق ثلاثا ثم بدله ان يتزوجها ايسلم ذلك
فقال **عليه السلام** اما الطلاق بعد النكاح - وحرر (٥) ذكره ابن آدم عن الرضا **عليه السلام** عن طلاق
المكران والنسي والمعتوه والمعلوب على عقله ومن لم يتزوج بعد فقال لا يعود الى غير
تلكم من النصوص المستقيمة - فلا اشكال في الحكم

والثاني وهو دوام الوجه فلا يقطع الطلاق بالتمتع بها فالظاهر أنه لا خلاف فيه من الإجماع بقسمه كما في الجواهر وقد استدل لذلك بالنصوص المتقدمة المحصورة لطلاق في السكاح المتبادر منه الدوام - ويصهور حصر طلاقها في شرطها - أو إسقاطها في ذلك لاحظ حصر ١١ هـ م - لم قلت كيف شروح المتعة قال يقول روي حديث كذا وكذا يوم كذا وكذا درهمين فمضت أدلة أن طلاقها في شرطها - وما دل على أن المتمتع به نفس بغير طلاق - كصحیح ٢١ - عمر بن اوسه عن اصادق عليه السلام في حديث في المتعة إذا اقضى لأجل ما مضى من طلاق - من لم يفسد في الحال - أما الأول فسمع كون المتعة من السكاح لذاته - أما الآخر فالإدراك لا ينفك عنه كقوله يدل على عدم سببه غير ما ذكره لذلك قال الشهيد الثاني - لا اعتماد على الاتفاق والافتقار للأسباب منسوبة وقال في الجواهر - لم ينعزل عن النصوص ما يدل على عدم وقوع الطلاق بالتمتع به نعم فيها ما يدل على عدم حصوله - فبعض المدعيين يستدلون بذلك لا يقتضي عدم صحته على ما ذهب إليه عدد الأصحاب ثم استدل له بما تقدمنا قول الأولي أن يستدل به بحج (٣) محمد بن مسلم عن أبي جعفر عليه السلام في المتعة ليست من الأربع لأنها لا تعلق ولا يرث وما هي من حرة

يشترط في المطلقة أن تكون طاهرة

والشرط الثالث في حلوه عن العيب والنقص أن كان حاضرا ودخل بها فلا خلاف فيه ما وقفت في الجواهر من الإجماع بقسمه عندنا وشهد به جملة من النصوص المستفيضة بل المتواترة كصحیح (٢) الحلبي عن أبي عبد الله عليه السلام

(١) الوسائل باب ١٨ - من أبواب المتعة - حديث ٣

(٢) الوسائل باب ٢٣ من أبواب المتعة - حديث ٢

(٣) الوسائل باب ٢٣ من أبواب المتعة - حديث ١

(٤) الوسائل باب ٨ من أبواب مقدمات الطلاق - حديث ٢

عن رجل طلق امرأته وهي حائض فقال الصلح لغير السنة باطل - وصحيح (١) عن ابن دينة عن زرارة ومحمد بن مسلم وكبير بن ريد وهشيل واسماعيل الارزقي ومحمد بن يحيى كلهم عن ابي جعفر - وابي عبدالله عليه السلام بهم قالا اذا طلق الرجل في دم لنفسه وصفها بعد ما تمسها فليس طلاقا يدها صلاق - وصحيح (٢) عن ابن دينة عن كبير بن اعين وغيره عن ابي جعفر عليه السلام كل صلاق لم يدر بعد فليس طلاقا يدها صلاق وهي حائض وهي دم نفسي وبعد ما نفسها فليس طلاقا صلاق الى غير ذلك من البصوح - ثم ان جاهر المتخصص بسؤال الحكم للنجس والدمس الشرعيين المتدرج فيهما الأساس لمتحدثين الدمس والنجس لمتحدثين بالاحتياز - نعم المساق فيها دت الدمين فعلا او حتماً بخلاف من نعت ذلكا تنفس من الحدث وهذا هما مدعاه اذ ان لحنو منهما شرط النجس من المتخصص هو الاول - وعلى العكس ظاهر القصد - ولعل الاظهر هو الثاني فان الظاهر من لحنو المتعددة استنفاد لشرح المراد من قوله تعالى ١٣٠ فتنصوهم لعدنهم واحصوا العدة لان المراد بطلاقهم في شهر يكون من عدنهم والنجس حال حصصه لعدنهم ككث وكذا ذات الظاهر المواقعة فيه - ورتب على هذا الشرع صاحب الجواهر - وعلى القول بشرطية الحلو يبطل طلاق المجهول حالها - اقول - المطلاق طهره ان يكون على القولين دكما انه على القول بالشرطية يقال يعتبر للحلو وهو مشكوك فيه فحصول الطلاق مشكوك فيه ولاصل عدمه ككث يقال على القول بالمناحية واحتمال وجود المناحية وان تشكك بصله عدم الحيض - يحاط به في كل مورد حتى ذلك بحري صالة الحلو عن الحيض فتدبر

ثم انه لا يعتبر الحلو من الحيض والدمس في مورد عنها - الحامل - ومنها غير المدخول به وفيه يصح طلاقهما خائضين بناء على مجامعة لجنس الحمل بالا

(٢٠١) الوسائل باب ٨ من ابواب مقدمات الطلاق حديث ٥-٩

(٢) الصلح الآية ٢

خلاف. وبشهادته حملته من الصوم كصحیح (١١) الحلبي عن أبي عبد الله عليه السلام
 لا بأس بطلاق حمس على كل حال العايب عنها زوجها والتي لم يحص والتي لم يدخل
 بها زوجها والحبي والتي قد نُسب من المحص - وصحیح (٢) العاصلي درارة و
 محمد بن مسلم وعمره - عن الصادق عليه السلام حمس يطبق واحص متى شئتوا العايب
 المتحرر حملها والحارة التي لم تحص والمرأة التي قد قعدت من المحص والغائب
 عنها زوجها والتي لم يدخل بها - وصحیح (٣) حماد بن عثمان عن الصادق عليه السلام حمس
 يطبق على كل حال العايب والتي قد شئت من المحص والتي لم يدخل بها والعائ
 عنها زوجها والتي لم يلعن المحص - ويحوي غيرها - ول قبل ان النسبة بين هذه
 الصوم ومن صوم اثنى عشر الحلو من الحيض - عموم من وجه - فما وجه تقديم
 هذه قلنا ولا ان المساق من عموم على كل حال ارادة هذه الحال وبما ذكره حري
 انهم اثاره لبي ما دل على انه لا يعلق المرأه في بعض الاحوال يدل على ان هذه الحصة
 يطبق حتى في تلك الحال فتكون حاكمه عليها وثبت انه لو سلم كون التعارض
 للعموم من وجه يقدم هذه الصوم للاجماع وغيره

جواز طلاق الحائض والنفساء اذا كان الزوج غائبا

﴿منها ما لو كان الزوج غائبا﴾ ملاحلاف يدي الحنفية والصوم
 المتواترة منها ما تقدم ومنها ما سأتى شاهده به - بما الخلاف في قدر العينة الموحدة
 لحوار لطلاق في المحيص فمن جماعه كالمبيد - والد الصدوق والعمامي والديلمي
 والحلي انه يجوز مطلقا من دون تقدير للمدة بقدر وعن الشرح في النهاية وابن
 حمره تقديرها شهر - وعن الاسكافي والمصنف في المختلف تقديرها ثلاثة اشهر -
 وعن الشيخ في الاستبصار الحلبي والمصنف في اكثر كتبه والمحقق تقديرها
 ﴿بدر استقاله من شهر﴾ وذهب فيه ﴿الى آخر﴾ وهو المشهور بين

المذخرين ومنه الاختلاف اختلاف النصوص . فان طاعة منها بدل على حواء ان يطلق العائى امرأته مطلقاً . كالنصوص المتقدمة وصحيح (١) محمد بن مسلم عن احدهما ^{عليه السلام} عن الرجل يطلق امرأته وهو عائى قدر ^{عليه السلام} يحوز طلاقه على كل حال ويعتد امرأته من يوم طلقها . وحسن (٢) ابى بصير قلت لابي عبدالله ^{عليه السلام} الرجل يطلق امرأته وهو عائى فاعلم انه يوم حنقها كان طامعاً قال ^{عليه السلام} يحوز وباطلاق هذه الأحاديث اثنى الشيخ المفيد ومن سعه من المشايخ المتقدم ذكرهم . وسد ثمة اخرى يدل على التقدير شهر . كموقوف (٣) اسحاق بن عمار عن ابى عبدالله ^{عليه السلام} . لعائى اذا اراد ان يطلقها تركها شهراً . وحسن (٤) ابن سماعة قد سألت محمد بن ابى حمزة متى يطلق العائى فقال حدثني اسحاق بن عمار انه روى اسحاق بن عمار عن ابى عبدالله ^{عليه السلام} او ابى الحسن ^{عليه السلام} قال اذا مضى له شهر . وطاعة ثالثة تدل على تقدير لمدة ثلاثة اشهر . كمصحيح (٥) حميد بن دراج عن ابى عبدالله ^{عليه السلام} الرجل اذا حرج من منزله الى السفر فليس له ان يطلق حتى يمضى ثلاثة اشهر وموقوف (٦) اسحاق بن عمار قلت لابي ابراهيم ^{عليه السلام} العائى الذى يطلق كم عيشته قال خمسة اشهر او ستة اشهر قلت حد دون ذلك قال ^{عليه السلام} ثلاثة اشهر . وسد ثمة رابعة متضمنة لان العائى يطلق بالاهله و الشهور كمصحيح (٧) زرارة عن بكير عن الماقر ^{عليه السلام} .

وقد ذكرنا في الجمع بين النصوص وجودها عنها حملها بحكمها على البدن وان العائى متى تحقق فيه الوصف حار طلاقها الا ان الاولى ان يصير شهراً . واولى منه ان يرضى ثلاثة اشهر . وورد عليه . ان بعض تلك النصوص يدعى عن ذلك كقولها ^{عليه السلام} روى صحيح حميد فليس له ان يطلق حتى يمضى ثلاثة اشهر مع ان الجمع الموضوع مقدم على الجمع الحكمى وهو في المقام ممكن تنقيح طلاق تلك النصوص

«النصوص المحددة له شهر أو ثلاثة أشهر - وما في الريدس - من أن كثرة الأحبار
المطبعة ووضوح دلالتها على العموم وقصور الأحبار المقيمة سداً في بعض ودلالة
في آخر وعدداً في الجميع ووضوح قرائن الاستصحاب منها - بدة على الاختلاف توجب
أولوية الحمل على الاستصحاب من التقييد - غير أنه فإن كثرة الأحبار لا توجب عدم
حملها على المقيد - في الأحبار المقيمة زوايات صحاح وموعات وأما طهر نرائس
الاستصحاب فيها والاختلاف ليس منها .

ومنها حمل خلاف الأحبار على اختلاف عادات النساء في الحيض بالنسبة
إلى الشهر والثلاثة والأربعة والأربعة والعشرون العلم «نقلها من طهر إلى آخر كره
الشح وقبلة أكثر لم تخرج (١٠٩) أن هذا الجمع أثره في لأشاهد له بعد عدم ورود
النصوص في موارد حاصلة بل هي «أردوه من العاصط انكسب للجميع - معاً - بدم منه
حمل أحبار الثلاثة على الفرد النادر .

ومنها ما في الجواهر وهو حمل النصوص المطلقة على العائ عنها في طهر أم
يوافقها قد لم يعلم مكوها . حاشا ولو لعدة أيام وقتية مثلاً معلومة لديه وحمل
النصوص المقيمة على من عاب عنها في طهر واقعها قد تم حمل نصوص الشهرة على
أرادة الانتقال من طهر إلى زمان طهر حر من الشهر أو حملها على المرأة المستقيمة
التي هي غير مستقيمة - وحمل نصوص الثلاثة على غيرها - وهذا الجمع أيضاً أثره في بعيد
من وجوه

و لتحقق يقتضى أن يقال أن نصوص الب محضه مسجولة الحال التي لم تعلم
أيام حيضها من أيام قرائنها - أو صافاً إلى أي من المتعدد حداً دعوى صحة الطلاق في
أيام الحيض - أو الطهر الذي واقعها فيه بمجرد العنة الحاصلة بالسر الشرعي قطع
على القول «الطلاق - أو دعوى تلك مضي الشهر لمن عاداتها الأربعة منها - وكذا
بالنسبة إلى ثلاثة أشهر - يظهر من صحيح ابن الصحاح الثاني في الحاضر غير الممكن
من اطلاع حالها بالمتضمن لقوله هذا مثل العائ عن أهله بطلاق «أهلها والشهور
أن الميران هو عدم الاطلاع على حالها - ويظهر ذلك أصب من السؤال عن

العائت يطبق امر أنه ثم يعلم بعد ذلك انها يوم طلقها كانت طامث - وبالحمل - التدبر
في المصوم يوجب الاطعمان بذلك - فعبء طلاق المصوم المطلق بالمعبد
واما الطائعتان لمعبدان - فهما متعاضدتان لا يمكن الجمع بينهما بوجه - فاما اذ لمعبد
المعبد في محكي شرع لم يقع من تزوج به في الثلاثة اشهر لاصحة سدها - قال في معده
ان العائت من حال العائت عن زوجته لا يكون حالها محجوزا عنه فتكون كالمستراة
التي يجب الثراء بها - فالثلاثة اشهر - ايام - واربعة اشهر واحد صحيح عند الرخص
الاولى وروايت لثلاثة لاسباب صح سدا من ذلك - فثلاثة اشهر واحد - ويعتد هذه ان العائت
في النساء لا يستقامد في الحيض لا الاثر به - وحيث لا يرجع لاحدى لطفتين
عنى الاخرى فالأطهر هو محض - وان احد برؤايت لتغير لاس بعد روايات
الثلاثة اشهر عنى الاستصحاب الاولوية والمرئى للمعبد كونه مستراة ولم تحصل
من المصوم ان العائت لا علم يكون لمرئى في طهر لموقعه - او في حال الحيض
لا يجوز له طلاقها - والا فتتغير في ايام من شهر - حد من حين لجماع فيعقبها وان
انتظر مضي ثلاثة اشهر كان اولى

حكم ما اذا تسين بعد الطلاق كونها طامثا

ثم ان بعد ان الامام سأل في قوله - ١ - بعد ساء على لقول يوجب لمرئى
لو طلق العائت زوجته - وما ان يصحبها بعد مضي هذه المعترة او قبلها - وعنى
التفديرين - اما لو وقع في وقت كونه حادثة لشرائطه في الواقع وان وقع في طهر غير
طهر لمواقعه - اولا بواقع ذلك نفس ووقوعه في طهر لمواقعه - او حاله لحيض
او استمرار الأنثى - فهذه صور

الاولى ان يصفى بعد المدة ثم يظهر المواقعه - لا شك في هذا في صحة الطلاق

لا اجتماع الشرط المعترة في صحته في نفس الامر وطهر

الثانية الصورة بحالها ولكن طهر بعد ذلك كونه حادثة حال الطلاق - والظاهر

لأجماع على لصحة هذا ايضا لانه حين ماطعها راعى الشرط فتبين كونه حادثة

لا يضر - مع ما قد صرح بذلك في خبر أبي بصير المتقدم فمافي المتبر ^(صحيح طائفة) ولو كانت حائضا ^(لا اشكال فيه) .

الثالثة - الصورة الاولى بحالها ان تسن وقوعه في طهر الموافقة - وفي الردس
الاطهر الاشهر الصحة - واستدل الشهيد الثاني به له بعد الحكم به ^(ب) لطلاق وقع على
الوجه المعتر شرعا (وان) لطلاق اذا حكم بصحته في حال الحيض ^(ب) ليس والاحكام
فلان بحكم بصحته في حال الطهر ادلى لان شرط الطلاق في غير العائى امر ان وقوعه
في طهر وكون الطهر غير طهر الموافقة فاذا تنق وقوعه في حال الحيض ^(ب) حذف
الشرط لعدم طهر اخر غير طهر الموافقة لعدم لحول من الحيض وان اتفق وقوعه في حال
الطهر فالمختلف شرط واحد وهو كون الطهر غير طهر الموافقة فاذا كان بحيث ان يبين في
العائى غير ما يقع فتختلف احدهما ادلى بعدم المانع ^(ب) استدل المحقق لعدم الصحة ^(ب) تنق شرط
الصحة وهو اشتراء الرحم حرم منه حال الحيض فسقى البه في وسع من وجود الشرط
فان الادن في الطلاق استنادا الى الغنى لا يقتضى لحكم بالصحة اذا طهر ^(ب) طلاقا بطل
والحق ان يقال اشتاء الصحة ^(ب) على كون هذا الحكم في الطلاق ^(ب) مراعاة
المدة المعتمدة حكما واقعا - او طاهر ^(ب) فعلى الاول ان من نسب على الصحة ^(ب) ما افاده
المحقق بان الادن في الطلاق استنادا الى لطن لا يقتضى الحكم بالصحة اذا طهر ^(ب) طلاقا
الطن - غير تام - لعدم ظهور بطلان الطن ^(ب) تبدل الموضوع فلا يبطى الحكم -
وعلى الثاني لا بد من الباء على العطلان - والاولوية المدكورة في كلام الشهاب ^(ب) معونه
فانه يمكن ان يقال كما قبل ان شرط الطلاق في غير العائى امر ان لا يتصل من صهر الموافقة
وقوع الطلاق فاذا اتفق وقوعه في حال الحيض فتختلف الثاني فاذا اتفق في صهر الموافقة
تختلف الاول فلان الاولوية المدكورة وطاهر النصوص خصوصاً المطلقات منها لمصرحة
بانه يطلق العائى على كل حال وجعلها في ساق غير المدحول بها ^(ب) والحامل كونه حكما
واقعا - وعليه ولا طهر هو الصحة

الرابعة ان يطلقها مراعاة للمدة المعتمدة ويستمر الاشتاء ^(ب) والطلاق ^(ب) صحيح
فولاحدا كما افاده الشهيد الثاني ^(ب) لو حود المقتضى وهو رعيه الشرط وعدم المانع

حتى المتوهم منه

لعمري ان يطبقها قبل مضي المدة المعتبره لانه ظهر صدوق الطلاق
وقوعه في مظهر لم يقر به فيه - فقد وحوه - لصحة - احتارها الشهد الذي به الصلح
احتار سيد لمدارك والمحدث البحر في الصحة مع الجهل باعتبار المدة والطلاق
مع العلم به - احتاره السيد في الرياس - استدلال الاول بخصوص - شرط لصحة في نفس الامر
وطهور ذلك - وادلوه الصحة في ملاق لعائ من لصحة في طلاق لخاصر لامعية
حكمه عنه - وحدث اسم هذا الطلاق صحيح في الخاصر فيمكن صحته في العائ
و استدلال الثالث - للصحة مع الجهل بذلك - واستدلال مع العلم بعدم الفساد الى لطلاق
قول به ما عرفت من ان هذا الحكم حاكم افعي لخاصري - يظهر ان ما ذكر من
حصول سرمد لصحة مجموع وان شرطها مضي المدة ولم تمنع - كما يظهر مع الاولوية
عائ في طلاق الخاصر لا يعتبر مضي لمدة بخلاف طلاق لعائ - ثم على فرض صحة
ذلك التفصيل لا يوجد له لانه يمكن له ان يقصد الطلاق او ضمن التصادف مع لشرائط
المفسر الامرية فالأظهر هو لطلاق في هذه الصورة

الصورة لادسه والمصلحة والتمسك - لصورة بجده لانه من عدم لالتقال
من ظهر المواقعة - ان كوها حائض - و ستمر الاشتباه - فالأظهر انه لا شك في
الطلاق في جميع هذه الصور لعدم حصول الشرط وهو مضي المدة - وعدم ظهور كون
الطلاق واحد لشر لعد المعشرة فندى الواقع

ولو مضت المدة المعشرة وحصره عدل بانها حائض او في ظهر المواقعة فعن
المبدأ في صحة الطلاق وجهان احدهما عدم لو حود المقصي للطلاق فان صحة
طلاقه عائ مشروطة بعدم الطن حصول المانع - اقول ما فاده جيد لانه يحتاج الى
اصلاح - وهو ان صحة طلاق العائ مشروطة بعدم العلم بحصول المانع كما تقدم وحيث
ان حصر لو احدى حجة في الموضوعات قد ثبت في محله قدم الامارات مقام العلم بالاحود
في الموضوع على وجه الطريقه - فاحذر العدل بحكم العلم - فلا يصح بطلاقه

لو طلق الغائب فتبين أنها في النفاس

٣ قال الشهيد الثاني إن النفاس هنا كالحبس في العبح والأكتفاء بغيره منه ولو غاب وهي حامل ومضى مدة يعلم بحال الحمل وضعها وطهرها من ليس حار طلاقها كما لو انتقلت من الحبس - فتبين في الحكم بالنفاس طمعه المستند إلى عدتها وإن كان عدمه ممكناً كما قلناه في الحبس - ثم قال ولو وطئها حاملاً ثم غاب وطلق قبل مضي مدة نكحها غالب ومادون الطلاق ولادها وانصاء فاسه في صحته الوجهين المصير في الحبس والحكم فبهما - أحد انتهى (وهو) أن بين الحبس والنفاس حد فرقاً واضحاً - أنه أو وطئها حاملاً ثم غاب عنها بخود طلاقها لا تنقض المدة - لا اجتماع جهتي الحوارية - وهو كونه عائناً وكونها حاملاً - ودون - اعتد المدة لادخل له بالمقام - فمقتضى حلاق الأدلة يجوز طلاقها بعد وصحته ولو كشف وقوعه في حال النفاس وليس هو من قبيل طلاق الحائض في مضي المدة - فهو من قبيل طلاقها بعد مضي المدة - الذي عرفت الحكم فيه بالصحة وإن انكشف وقوعه في حال الحبس فكذلك في المعبودين قبل نه من المعبود في لشرع الجحد حكم الحبس والنفاس في الموجب للفرق بينهما في المقام - فلذا إن الموجب للفرق أن اعتد المدة في الحائض إنما هو لربعية حريم وقوع الطلاق في حال الحبس أو الطهر لذي رقعته - وفي الحامل لا يقتصر ذلك كما مر .

لو خرج إلى السفر في طهر لم يوافعها فيه

٤ مخرج الشيخ في النهاية وغيره في غيرها أنه لو خرج إلى السفر في طهر لم يعربها فيه حار طلاقها ولو بان أنها حائض مطلقاً سواء عصمت المدة أم لا وفي الحواهر بل لا أحد خلافه بل حكى الأجماع عليه بعض الأصايد وفي المردس والحدائق ومحكي المدارك البناء على اعتبار مضي المدة هنا أيضاً إلا مع العلم بعدم كونها حائضاً قال الشهيد الثاني في رده القول الأول (إن) شرط الصحة هو موحد وهو

استمرائها ، لا تنقل من طهر الى آخر وانما الحيض بعد ذلك مانع من صحة الطلاق ولا يشترط في الحكم صحة الفعل العلم بانقضاء مواعيد بل يكفي عدم العلم بوجودها وورد عليه سبطه (باب) هذا تضمن اعتبار مضي المدة في العائت بتداول طلاقه من حرج في طهر المواقعة وغيره (وإن) ما تضمنه بطلان طلاق الحائض متداول لهذه الصورة كما تنبأ في غيرها فيتوقف الحكم بالصحة على وجود دليل عليه وإسناد السيد في الرد من أنه يتوقف على كون العلم بالحائض مانعاً لا كون وقوعه شرط وهو خلاف النصوص ومات في الحدائق - أنه كما أن من شروط صحة الطلاق العلم بوقوعه من طهر لم يرد فيه كونه من شروط العلم بانقضاء غير حائض وقت الطلاق

وورد في مكان توحته ثلاثة اشهاد من عدمه لا يرد فيه هذه الأسرار - وهو أنه من حرج إلى أسفر في طهر عن طهر المواقعة ورد الطلاق من عدم بانها حائض لا يجوز كماله - كما أنه ان علم بعدم كونه حائضاً يصح طلاقه لعدم من أن اعتبار مضي المدة في حال الجهل - ولو شك في ذلك فتصح حلها عن الحيض فيحرج هذا الشرط وعدم المانع الأصغر ومعه لا يكون داخل في المصالح بل لا يخرج عنها - كما أن ما إذا عني بطلان طلاق الحائض لا يشهد باستصحاب عدم الحيض - ولا فرق في ذلك بين كون الحائض أو لا وقوعه شرطاً - كما يمكن استصحاب عدم المانع يمكن استصحابه بشرط - ما في الحدائق من أن الشرط العلم بكونها غير حائض يندفع بعدم احتساب العلم في الموضوع ولا وفيه استصحاب مع العلم بالدخول في الموضوع عني بعض الوجوه ثانياً - مما يرد فيه الشهادتين - ولكن لو انكشف أن الطلاق كان واقعاً في حال الحيض كان باطلاً لأن الصحة انشأته بالاستصحاب طهره - وإخراج الحكم الظاهري خلاف القاعدة (واما) ما في الجواهر من توجيه ذلك بأن نصوص اعتبار المدة إنما هي لمكان معرفتنا لانتقال من طهر المواقعة لا مطلقاً ضرورة عدم مدخلية المدة في تعريف حبيصها وعدمه حاله فنصوص اعتبار المدة لا تشمل المقام - ومقتضى إطلاق نصوص صحة طلاق العائت عني كل حال صحته في المقام (ويرد) أن نصوص

اعتبار المدة مطلقه وكما لا يعرف الحبس وعدمه ، نقصاء المدة كك لا يعرف الانتفال
من الشهر سيما متى شهر واحد

في طلاق المحبوس عن زوجته

٥- لو كان حاصر لكن لا يمكنه الوصول الى الزوجه واستعلام حالها الحبس ونحوه
والمشهور بين الاصحاب انه يمر له العاش فيعبر من حكمه والافعال فيه كما انه
لو كان عاقل يمكنه استعلام احوالها ولو زاد الاحد عليه ممن يعتقد صدقه ويزن كمن في
صحة الاحد اليه فيه يكون في حكم الحاصر وشهد الاول (١) صحيح (١) عند الرحمن
ابن الحجاج . سئل اء الحبس ^{يُعد} عن رجل تزوج امرئته من اهلها وهي في منزل
اهلي وقد راد ان يطلقها وليس يصل اليها فيعلم صحتها باطمئنت ولا يعلم بظهورها
ان صهرت قال نعم ^{فإن} هذا مثل العاقل عن اهله يطلق بالاهل والشهور فت
ارأيت ان كان يصل اليها احدهم لاحد الاتصال اليها فيعلم حاله كيف يطلقها قال (ع)
اذا مضى له شهر لا يصل اليها فيعلم حاله كيف يطلقها قال (ع)
لشهر الذي يطلقها فيه وشهد على طلاقها ارحس وقد مضى ثلاثة اشهر فقد استمه
وهو حاطب من الحفص وعنه يفتي في تلك الثلاثة لثي عند في - وحمر (٢) المحسن
ابن عبيد بن كمال قال كتب الي لرجل ^{يُعد} اسأله عن رجل له امرأة من سوء
هولاء له منه وراد ان يطلقها وقد كتب حصارها وظهرها معاقبه الطلاق - فقلت ^{فإن}
يعتزلها ثلاثة اشهر ثم يطلقها

واورد على الاول انه حر و قد لا يستند له في الحكم لشرعي - وان دلالة
قصره لمعني من التدفع والتنافي فيه بحكم ولا به يطلق بالاهل والشهور الظاهر
في اعتبار تعدد الشهر وفي دبله يصرح انه يطلقها اذا مضى شهر (ولكن) يرد الاول
ما حقق في محله من حجة الحر الواحد خصوصاً الصحيح منه ويرد الثاني ان قوله

يطلق بالأهنة والشهر مراد به ان المراء في طلاق أم؟ هددليس حرار الحلو عن
الحبس من المراء هي لشهور وهي محملة من حيث ما ينسب به من الشهور من
ذلك ذيل الخبر.

مع انه لو سلم بحدوده في اعتبار بعد الشهر محمل على الاستصحاب ولعله يصير
قريبه على حمل بحدود الثلاثة شهر مطلقا - التي منها خراس كسب عليه - ودعوى
ان هذا لحد لا يصح للمعاودة مع ما دل على اشتراط الحلو عن الحيض والوقوع في
شهر غير الشهر الموقوع لاستفادته عنصده بالأصل مدعوه. بان هذا الصحيح المعتمد
بالشهر الموقوع من الموقوفات التي فيها فتخصص به واستفادتها لا يمنع
من التخصيص كيف وتخصص فتخصص - ولا يظهر ان حكم الحد من الموقوفات
عن زوجته غير المتمكن من استعمال حاجه حكم الغائب في صورة الجهل بحالها -
يشترط شهر انهم قضوها ويصح بالاقادة وان من مصادقته لمخصص او ظهر المواقعة.

في اعتبار وقوع الطلاق في شهر لم يقر به فيه

﴿١﴾ اشرح الرعي في شهر لم يقر به فيه بجماع الا في الصغيرة
والا نسه والحمل في شهر لم يقر به فيه استثبت في شهر وقعه فيه بعد الطلاق - بلا
خلاف بل الاجماع بسعيه عليه وقد استفاض حديثه - كصحيح (١) لفضل - درارة
ومحمد بن مسلم - بكر ورمي بعمل - سعد بن الادريج ومعه من يحيى - عن
السديين عليهما السلام - انهما ولا را صدق لرجل في دم المقدس او طلقها بعد ما نسه
فليس طلاقه ايده بطلاق - : صحيح (٢) لربي عن الرعي عن رجل طلق
مرأة بعد ما عتبه شهادة عدل قال لربي ليس هذا صلافا قلت فكيف طلاق النسه
فقال بطلها او ظهرت من حيضها في ان بعثه شاهدهين عدلين لحديث وبحوهم
غيرهما -

(١) الوسائل باب ٩ من ابواب مقدمات الطلاق حديث ١

(٢) ابوسائل باب ١٠ من ابواب مقدمات الطلاق حديث ٤

وشهد لاستثناء اليائسة وأخوتها بعد الانفاد. جملة من الأحبار كصحيح (١)
 العدلي أو حميد عن الصادق عليه السلام لا بأس بطلاق حمص على كل حال العائت عنها زوجها
 والتي لم تحصن والتي لم يدخل بها؛ لجملي والتي قد بشت من المحيص. صحيح (٢)
 زرارة ومحمد بن مسلم وعمرهما عن الصادق عليه السلام حمص بطلقهن أرواحهن متى شئوا
 العائد المستبين حملها والحد يرد التي لم تحصن والمرأة التي قد قعدت من المحيص
 والعائت عنها زوجها والتي لم يدخل بها. صحيح (٣) حميد بن عثمان عن
 الصادق عليه السلام حمص بطلق على كل حال لجملة والتي قد بشت من المحيص والتي
 لم يدخل بها والعائت عنها زوجها والتي لم يمسح للمحصن. نحوه عمره. ثم إن
 الكلام وقع في موردين. الأول المصريح بدمي هذه لمصوص أن حدى الحمص المرأة
 التي لم تحصن. وليس فيها ذكر للصغيرة قبل وهي شمل المرأة التي لم تحصن مثلها
 عدة ولذا نسبها عن التسع. والمدكور في الفتوى هي الصغيرة ولذلك قال السيد
 في محكي شرح المانع وعمدى في التحصيل عصر ولا بعد أن يكون المراد من لم
 تحصن التي لم تحصن منها عادة وإن نسبها عن التسع. ولكن مرد عنه أنه إن التي
 لم تحصن قد قعدت في بعض المصوص لو أورد في العدة بالصغيرة لأخصه خبر (٤) عن
 الرحمن بن الجراح الذي ليس في سند من يتوقف عليه سوى سمى الثقة عبد حميد
 قال أبو عبد الله عليه السلام ثلاث نكاحات تزوج على كل حال التي لم تحصن ومثله لا تحصن
 قال قلت وما أحدها قال عليه السلام إذا أتى لها من سبع سنن الحديث وتحديد ذلك
 كاشف عن عدم الاختصاص بالموارد ثانياً به في صحيح حميد عن عائشة والتي لم يمسح
 المحيص وهي طاهرة في الصغيرة. وثالثاً أنه ادعاء في الرخص من أنها طاهرة
 في الصغيرة كما يكشف عنه التسع في أحاديثهم عليهم السلام فالمستأه هي الصغيرة خاصة

٢. هل يعتبر في صحة طلاق الحامل الاستئناسه كما عاين الشخص في المقعد والهباء
وابن الدراج ونسب حمراء وادرس وسعيد والعلامة الطباطبائي وغيرهم ام يكفي فيه
مصادقة الواقع كما هو ظاهر المتن والشرائع والشافعية - وعندها ممن عاين كعبتها -
وجهاً - قد استند في محكي لمصباح الاول (١) في الصحيحين منصوص الحمن
من وصف الحامل المستتر حمنها في احدهما والمتيق في الآخر ولا يضافه اطلاق
الحمن في غيرهما - لان الظاهر من قولهم يتلفهن اماخذ لطلاق دون وقوعه والاشارة
مشروطة بظهور الحمن (واما) لطلاق الواقع على غير اسمه بطل عدل بالاحوال
وطلاق المرأة في طهر الواقعة مع عدم ظهور حمنها محرم قطعاً ادلا بموضع انه يكون
باطلاً - واحاط صاحب نجوهر عن الوحد الاول بان الصحيحين الدردكرهما لادلاله
فيهما على اشتراط صحة لطلاق بذلك خصوصاً ما اعترف به من ان المراد منهما
دوى غيرهما بيان الاخذ المتوقعة على الاستئناسه لصداله عدم الحمن لا اشتراط صحة
الطلاق بذلك

اقول ما افادهم من كون المنصوص في مقام بيان اعادة الطلاق لا الاشرط وعلى
ان يستنى لوجه الثاني كما سمر عندك - ويرده انه خلاف الظاهر ان الظاهر من
الأوامر والمواهي المتعلقة بالعدود والابقاعات كونهما ارشاداً الى الصحة والمردوم
والماعية وما شاك - وعليه فالمنصوص في مقام بيان صحة طلاق الحمن من دون اعتبار
القيدين المعتبرين في طلاق غيرهن - وهم - الخلو عن الحيض - وكون المرأة
في طهر غير طهر لمواقع فكذلك ما احدث في الموضوع يكون طهراً في دحلته
ومن ذلك الاستئناسه - ولكن ذلك ينم لولم يكن هناك منصوص مطلقه داله على صحة
طلاق الحامل مطلقاً - وهي موجوده في المقام وحيث ان تلك المنصوص مع المنصوص
المقيدة للحمل بالاستئناسه من قبيل المشتبه فلا يحمد المطلق منهما على المقصد بل
العمل يكون على المطلق - وبذلك يظهر الجواب عن الوجه الثاني - وان طلاق المرأة
في طهر الواقعة مع كونها حاملاً ولم يظهر الحمل - وان كان في الظاهر غير حائز وحال
السنة - انكر بعد ما يظهر انها كانت حاملاً فظهر انه كان صحيحاً وكان على وفق

السند والحكم الظهري لا يوجب بطلانه فما افاده المصنف والمحقق والشهيد ان صاحب الجواهر وغيرهم من الاساطين من انه لا يعتبر في صحة طلاقها الاستئذان بل يكفي فيه مصادقه الواقع هو الاظهر

❦ اما ❦ المستترانه ❦ التي هي في سر من تحصى وهي لا تحيى اعداء من من رضاع اذ من ادعى اوجبه فقد شرط وان كان ساقط لئلا يسهل اليه الا ان صحة طلاقها بشرطه بل ❦ تنصر ثلاثة شهر ❦ من حين لمواقفه لم ترد معتبر لاهل ولا يصح طلاقها قبل ذلك بالاخلاق حده في شيء من ذلك. وشهد به صاحب (١) اسماعيل بن سعد الاشعري عن الرضا عليه السلام عن المستترانه من المصحف دفع بطلق قال ❦ ينفك بطلاقه ❦ ولشهور ثلاثة. واهرمه دلاله عليه مرسل (٢) داود بن ابي برد العطار عن مص اصحابه عن ابي عبدالله عليه السلام عن المرنه بستراب بها ومثلها بحمل وتحيى وقد وقع روحها كيف يطلقها اذا اراد طلاقها قال ❦ ينفك ❦ لمعت عنها ثلاثة شهر ثم يصدقه وعن الثالث ومن من ناجر عنه انه لا ينفك بالمستترانه من اعتبار الحيض في كل مدة يردد عن ثلاثة شهر وان ثبت لاستترانه فيها بل هي من فساد ذوات الحيض بحسب استمرانها بحيفه وان توقف على حته اشهر واد

في اعتبار التعيين

وفي شرائط تعيين الروجه المطلقة لفظاً او سنده في صحة الطلاق قولان اقدم ما عن الشيخ في الموطو وان الراجح والمحقق والمصنف والشهيد في احد اقوالهم وهو عدم الاعتبار. ولو كان له روحتان او روحات وقل احدى روحتي صالِق ولم يصب طلاق واحدة معصه صح ونسخرج بالفرعه اذ يرجع الى احتضاره في التعيين على الخلاف بينهم. ناسخه ما عن الشيخ لمفيد السيد العربي والعلوي والشيخ في احد

(١) الوسائل باب ٣ من ابواب العدد حديث ١٧

(٢) الوسائل باب ٣ من ابواب مقدمات الطلاق حديث ١

قوله بل هو الأشهر كما في الرياض حكايته عن بعض الأجلة بل هو المشهور بين الأصحاب بقلا وبجسلا كما في الحواهر بل عليه الإجماع كما عن الانتصار والطريبات وهو اعتباره فلو طلق بدون التعيين بطل

وقد استدل الثاني بحججه - أن أدلة صحة الطلاق لا تشمل طلاق المرأة المسمومة غير المعينة لأمرها أي - هو الشك لمجرد دفع الشريعة والمادة (وفيه) أن الانصراف للمدعى عن شيوع فرد وندره آخر لا يوجب لتقييد الإطلاق

٢ - أن الإطلاق ادفع قيد المكاح - فكما أن من أسلم على أكثر من الأربع يرول قيد المكاح عن الأكثر عن الأربع وسمى بالسنة أي الأربع فكث في المقام لأقول - أنه من الحكم أنه مستبعد حكم المصم حتى يقال كما في الحواهر ما قد قيس بل أقول أن أدل الدليل على امكان شيء وقوعه منه بدفع دعوى الاستحالة

٣ - أن الأحكام من قبيل الأغراس فلا بد لها من محل تقوم به (وفيه) مصاد إلى ما في - أنه ان الأحكام من الأمور لأغراضه وهي حيف المؤونة يقوم بالكسب فكما يصح اعتبار المكية في بيع الكلبي وملكه أحد الشئب والأشياء في الوصية كك يصح اعتبار روحه إحدى الأمرأين وحروج الأخرى عن قيد المكاح

٤ - أنه ليس الإطلاق الادفع قيد المكاح الذي لم يقع في الخارج الأعلى شخص بعينه والأحدية وبعوها من الأمور الانتراعية الوهمية لم يقع عليها عقد المكاح (وفيه) أن البقص بما لو يملك عدة أشياء معصه كل واحد منها بسبب خاص - ثم أوصى بأحدها لزيد فكما أنه لا مانع هناك من صحة الوصية ككث في المقام - و ثانيا - داخل - وهو أنه لم يدل دليل على اعتبار وقوع الطلاق على ما وقع عليه المكاح بعينه - فكما أن من اشترى صيغا معصنة من حنطة - له أن يبيع صاعا منها نحو الكلبي في المعين ككث يصح في المقام أن يطلق إحدى الروحات اللاتي وقع المكاح على كل واحدة بعينه

٥ - أن تعيين واحد معهن أن كان بالقرعة فيرد عليه أنها لكشف الأمر المشته

وليس المقام منه ضرورة حووه عن القصد في الواقع . وان كان تعيين المظنون ضرورياً عليه انه لا دليل بعد فرض صحة الطلاق على مدخله . حثية في ذلك (١) . وفيه ان القرعة لا تختص بعد ذكر بل هي للاعم من ذلك ومن لم شكك الذي لا ترجيح فيه يظهر لشرع كما حقق في محله وقد ورد الامر بالقرعة بعد لانين له واقعا مع انهما لمع من المتأخرين ان للمطلق اختيار التعيين في التعيين من توافر الطلاق فكما ان له التعيين ابتداء كلك له التعيين استدامة .

٦- ان توافر الطلاق من لعمدة وغيره لا ينافي من محله معين (١) ان المصنف قدوة انتم سترتب تلك الآثار بعد تعيين وهو صحيح وان المصنف انه هي على من طهرت والمالم بنفس المصنف لا يصدق هذا العنوان على وحدة منهما أو منهن

٧- دلالة جملة من النصوص عليه (احمد صحيح (١) محمد بن مسلم عن النضر بن سويد عن رجل قال لامرأته انت علي حرام او نكحتي او نكحتي او نكحتي او نكحتي هذا كله ليس بطلاق . اما الطلاق الذي يقولها في قبل العدة بعد ما يظهر من حديثها قبل ان يجمعها انت طالق او عتدي يريد بذلك الطلاق وشهد على ذلك رجلان عدلين يدعوى انه يدل على اعتبار ذكر ما بعد التعيين وحسب (٢) محمد بن احمد بن مطهر قال كنت الى امي الحسن صاحب العكر عليه السلام ابي رويحت اربعة سوة ولم اسئل عن اسمائهن ثم ابي اردت طلاق احداهن و تزويج امرأه اخرى فكتب عليه السلام انظر الى علامه ان كانت واحدة منهن فتقول اشهد ان فلانة التي بها علامة كذا وكذا هي طالق ثم تزوج الاخرى او انكسرت العدة (ولكن) الصحيح عبر طاهر في اعتبار التعيين . فان قوله انت طالق . اما هو في جواب انه السائل مثله عن كذا هي انت حية وما شاءه فاحابه عليه السلام بذلك ولمطر في الجواب الى خصوص كلفه طالق . ولذا لم يتوهم احد اعتبار الخطاب

(١) المود على باب ١٦ من ابواب مقدمات الطلاق حديث ٣

(٢) الوسائل باب ٣ من ابواب ما يحرم من سبعا لعدد حديث ٢

وم الحصر - فهو وان دل على التعس إلا أنه يدل على اعتباره في ترتيب الحكم الذي سئل عنه وهو الترويج بامرأة أخرى وثالث في اعتباره في ذلك ادعاهم بغير الاعادة ومع عدم العدة وعدم مصيها لا يعود ترويج لحامه او لمحصله انه لا دليل على اعتبار لتعيين وان الاظهر صحة الطلاق ولو لم يزوج واحد معينه

وعليه فهل ستخرج المطلقة بالفرقة كما في الشرايع ام يرجع في ذلك الى تعيينه كما اوده لمصممه في محكي لقواعد - وحسن - اظهر هما اثباتي كما في نظائره منها ترويج الاختين معا بعد واحد - وترويج خمس كك - : خمس لمن عده ثلاث ومنها من ساع صاعا من صرة فانهم سرحوا بان لنحصر في تعيينه يد السابع - ان وكذا بيع الكلي في الدعة - ويمكن ان يمد - له منه طلاق غير المبيعة لا يخرج عن قيد النكاح لا لكلي لجمع بين روحه بمعنى عن تشخص الحس فكما ان اصل الطلاق بيد الزوج - طلاق المرأة لمعه منه كك يطبق الكلي الجامع على واحدة معينة وجعلها مطلقه منه - ومع ذلك لاحوط ان ستخرج بالفرقة ثم يجرى - هو ما خرج بها - ثم ان ههما فرقة ذكرها المصنف - وحسن ان نظائرها قدمت في كتاب النكاح في مثله فالو سم - عده اكبر من الرابع - والاحتاجه الى الاعادة - .

صفة الطلاق

الركن الثالث في الصيغة - لاحلاف ولا اشكال في ان نكاح بعد وقوعه عصمة مستفادة من الشرع لا يبرول الا بما جعله الشارع ردها له وفق دفعه على موضع الادب - كما لا ريب في ان الطلاق شرع لرفعه - وعقضى اطلاق دليله كونه دافعا لتحقيق مسماه الحاصل ذاته بكل لفظ دل عليه ﴿ و ﴾ لكن صرح جماعة من الاصحاب منه ﴿ لا يقع الا بقوله طلق ﴾ وتفصيل القول في المقام يقتضي البحث في جهات .

الاولى - المشهور بين الاصحاب احتجاصه الطلاق في مادة الطلاق - فقول

انت حليه من الروح او بريئة منه او حلتك على عارمك و لعقني باحدث او ماشه او حرام
او شت اى موطوعه الروحانية - او تله اى متر و كد السكح او اعربى عني او ادهسى
او احر جى و ماشه بلكم من لقاط الكتابه و غير هالم يقع به الطلاق سوى بوى به
اولم يسوه - وعن محمد بن ابي حمزه و الاسكافي و الشهيد لثاني في المسالك و السبل
في المدارك وقوعه بلفظ اعتدى . من عن الشهيد وقوعه بغير اعتدى من الكتابات
التي هي اوضح معنى من قوله اعتدى كقول انت سر حده او سر حثك و فارقتك
و ماشا كل .

و يشهد الاول حملة من النصوص كصحيح (١) المحلى عن الصدوق عليه السلام عن رجل
قال لامرأته انت ملى حليه او بريئة او ماشه او ماشى قال عليه السلام ليس بشيء و صحيح (٢)
محمد بن مسلم عن الباقر عليه السلام عن رجل قال لامرأته انت عبي حرام او ماشه او ماشه
او بريئة او حليه - قال عليه السلام هذا كله ليس بشيء اما الطلاق ان يقول لها في قول
العدة بعد ما تظهر من محصها قبل ان يحصها انت طالق او اعتدى براد بذلك
الطلاق و يشهد على ذلك رجل عدلين و رواه محمد بن محمد بن ابي نصر البرقي
في كتاب الجامع عن محمد بن سماعة عن محمد بن مسلم على ما نقله المصنف في محكي
المختص و نرا قوله او اعتدى - وعن (٣) الكافي عن الحسن بن سماعة قال ليس
الطلاق الا كما روى كبير بن اعين ان يقول لها و هي طاهر من غير جماع انت
طالق و يشهد شهدى عدل و كل ما سوى ذلك فهي ملهى - و ذلناه هذه النصوص على
لبصر طاهرة

و استدلل لثاني صحيح محمد على التقل الاول - و صحيح (٤) المحلى عن
الصادق عليه السلام الطلاق ان يقول لها اعتدى او يقول لها انت طالق - و ادور على الاستدلال
بهما بوجوه

(١) الوسائل باب ١٥ من ابواب مقدمات الطلاق حديث ١

(٢-٣-٤) الوسائل باب ١٦ من ابواب مقدمات الطلاق حديث ٣-١-٤

١- ما عني الشيخ قده بان لفظ اعتدى من غير تقديم قول لرجل انت طالق لا معنى له لان لهما ان يقول من اي شيء اعتد وعنده فيتنفس ان يكون المراد ان لفظ اعتدى اما بغير اذا تقدم قوله انت طالق - حتى يصح ان يحجب لرجل اذا سئله المرءة من اي شيء اعتد - نافي طلقك ولا اعتد - لا يقطع الطلاق (وفيه) به اذا قصد الزوج اعتدى الطلاق وحكم لشارع بحصول نسو به بتفسير هذه الكلمة في معنى انت طالق فاذا سئله المرءة من اي شيء اعتد بقول من بطلاق ما يقع بهذا اللفظ

٢- اهم ما يحتمل ان عني نعيه لان حصول الطلاق به مذهب العامة من ان الحبر الاول مردى وجها ليس في احدهما هذا لفظ (وفيه) ولا - ان في الحبر الاول هربا لم ذلك وهو انه لا يقع الطلاق بقوله انت حر ام او سئله - ان لخص عني التقيد اما هو فيما اذا لم يمكن العمل بالحبر لو وجود المدعى له وفقد الموافق حميه من امر حجاب المصوحه والا ولا يحتمل الحبر بغير المدعى له للمامد على التيقن واما ما ذكر من تعدد النفس والاصل بقضي السوء عني وجود الرادة

٣- انه يحتمل رادة معنى ابواب - من - ع - على معنى ذكرها دل على رادة لطلاق من انت طالق في معان قولنا بغيره برفق ع"الطلاقه مطلقه - وفيه ان ذلك حاله الظاهر لا يصدر اليه الامع القرينه المفقوده في نفسه

٤- انه يحتمل ان يكون المراد - ان ب لطلاق يقع بحضوره او عيشتها وان كان الثاني يرسل اليه : سولا يقول لها اعتدى كما عساه يشهد له صحيح (١) محمد بن فوس او حميه عن الدارقطني الطلاق لبعده ان يصدق الرجل مرءة عند كل شهر يرسل اليه ان اعتدى وان فلا قد طمعت قل وهو املت برحمتها ما لم تنقص عدتها وموثق (٢) ابن سنان عن الصادق عليه السلام يرسل لها فقول لرسول اعتدى وان فلا قد فارقتك (وفيه) ان الظاهر من الصحيحين ليدس بهما لاسدلال - كون القائل بالجمليتين اي - انت طالق - او اعتدى - واحدا والمحدث واحدة وحضور الطلاق

نفس هذه الجملة - نعم - الصحيح والمؤثر بدلان على عدم اعتبار حضور الزوج وانه يصح ان تطلق وهي عائنه وبهما يتصرف في ظهور الصحيحين و غيرهما في اعتبار الخطأ وينشئ على عدم اعتباره .

والحق - ان الصحيحين بدلان على الاكتفاء به ولا مانع من الافتاء - سوى عدم افتاء الاصحاب خصوص القدماء منهم بذلك فهم بالاعراض ساقطان عن المحجة ثم يدعى القول بالاكتفاء لا لوجود له ذكره الشهيد من توسعة الدائرة بالحكم الصحة في حمل من الكليات الظاهرة في ارادة معنى لطلاق بل وبالاكتفاء الصريحه في كثر سريخ و الفرق وما شاكله او لا يوجد له - سوى ما فاده من مفهوم الموافقة المؤيد بمجمومات والاحراز انه على الطلاق من غير قصد - ثم اورد على نفسه بان المحصر في النصوص حتى الصحيح المستدل به شافى ذلك - وحاج عنه بان المحصر في الصيغتين بطريق المطابقة في غيرهما بطريق الالتزام فلا مانع - مع امكان منع دلالة انما على المحصر بل هو لمجرد ذلك كمد وقد وقع استعمالهما في التلازم الصحيح مجردا عن المحصر - وورد عليه انه مع عدم العلم بمسألة الحكم كيف يدعى مفهوم الموافقة والاولوية وظهر المحصر محصر ما يقع به الطلاق في الصيغتين فالتعدى بما فيه المحصر - وحمل لفظ ما على غير المحصر خلاف الظاهر يحتاج الى قرينه ومجرد استعماله مجردا عنه لا يكفي في ذلك وان الاستعمال اعم من الحقيقة

الثانية - المشهور بين الاصحاب اعتبار ان يكون ما يشأنه اليشونة من مادة الطلاق متبينة بهشمة طلق - فلا يكفي لو قال : استطلق او مطلقة وما شاكل - وخالف الشيخ في مورد من (احدهما) انه قال برفع الطلاق بقول - 'ستمطلقة' - حكى عن مسوطة (ثانيهما) ما لو سئل الزوج هل طلق امرأتك فقول نعم - فانه ومنه انما ذهبوا الى وقوع الصلح بذلك ووافقه في الثاني - المصنف - في محكي القواعد والمحقق في الشرايع والثابع - وصاحب الحدائق

ويشهد لما هو المشهور النصوص الحاضرة مما يتحقق به لطلاق في صيغة طالق باصافه ما يعين المطلقة ولم يستدل الشيخ على ما ذهب اليه من وقوعه بامتنع مطلقا بل قال عندنا

ان قوله انت مطلقه اخبار عما مضى فقط ونوى به لايقاع في الحال ولاقوى ان نقول انه يقع. وادرد عليه المحقق في الشرع بعدم بعيد عن شبه الاشياء والظاهر ان نظر المحقق الى ما ذكره الامجد في اشترط له، مبنية على ما ثبت به من لا يصح الاشياء باستفصل ولا بالجملة الاسمية في شيء من لقوده الإيقاعات. ان المصنف شبه ما لو عدل الجملة الاسمية حبان لاشياء والامر استدعاء لا بحاج ولازم ذلك لعدم وقوع الطلاق بان تطابق واحد لورود النص الحاضر به بقرينة في غير ما سبق على ذلك لاصل وحدث عرفت فسددهم الوجه في كتاب السكح والامتناع لعمدة صحة الاشياء بالمستفصل والجملة الاسمية فهذا الايراد في غير محله. فالعمدة في الحديث عن الشجره حصر لمصنف ما يصح به الطلاق في غير.

و استدلاله ذهب إليه الشيخ في الموردي في الروايات - منه خبر ١١، السكوني عن الصادق عليه السلام عن أبيه عليه السلام عن أبي ثعلبة عن الرجل يغازله، فطعن أمراته ويقول نعم قال قد صمهاح (ومعناه) مضافا الى ضعف سنده - به غير ظاهر في ارادة الاشياء بذلك ان هو يدل على ان الاقرار بالطلاق مبرم عنه ولو جده - ومنها (٢) موثق صحيح عنه عليه السلام في رجل طلق امرأته ثلاثا فارد رجلا ان يزوجها فكيف يصنع فقال عليه السلام يدعها حتى تحبس وتظهر ثم دسه ومعه رجلا ن شاهده ان يقول فلفت ولانه قد قال ثم تركها ثلاثه شهر ثم حبسها الى بعد - ويحويه موثق (٣) الاخر وموثق (٤) حصر من السحرف و ظهور هذه لمصنف في وقوع الطلاق - نقول الردح نعم في جواب السؤال لا سكر بقربه قوله يدعها حتى تحبس و يظهر - فانه بما لاحظته وقوع الطلاق في غير طهر الموقفة و ايضا قوله ومعه رجلا ن شاهده ان - فان ذلك لرعاية حضور العدلس - وبصر كهي ثلاثة اشهر ثم حطها

(١) الوسائل باب ١٦ من ابواب مقدمات الطلاق حديث ٦

(٢) الوسائل ٣٦ من ابواب ما يحرم بالمصاهرة حديث ١

(٣-٤) الوسائل باب ٣١ من ابواب مقدمات الطلاق حديث ٢-١

الى نفسه فيه برعده العدم الا انها طهره في ارادة الاحرار عن طلاق سابق من قولهم ومثله لا يصلح لوقوع الصلح به جماعاً لأعتد بقصد الات؛ به ولم يفت بعدم اعتباره أحد سوى صاحب الحداثق رده في لمقدم فهذه لتصوص مطروحة بالأعراس - فاداً لأدليل على وقوع الطلاق به .

في اعتبار العربية في صيغة الطلاق

الثالثة - المشهور بين الأصحاب انه يعتبر العرسة في صيغة الطلاق - وعن الشيخ في النهاية انه يقول من طلق امر العرسة في لسان كذا فيه العرس به العرقة اذا تمدرسه لعل لعرسة فامدا كذا ودرا على لتعطف بالصلح بالعرة وتعلق بفعل غيرها فلا تقع العرقة ، بذلك لانه ليس عنه دليل والأصل بقاء العقد - ومن استدل لأعتبار العرسة بوجوه أكثرها منه لعد - وهي النسي والنسي ^{والنسي} والألتمه ^{والنسي} كذا ^{والنسي} كانوا يعتقدون بالعربية - ولما تضمنى اسماء الفسد عدم بربث الأثر بالنسي من ما يقع به الصلح والميتس ما خرج عن هذا الأصل الطلاق بالعربية فالأصل من رعايتها - وعدم صدق الصلح على غير العربي - فانه يرد على الأول - انه لأدليل على برون الناسي او محتويته في كل ما كانوا يفعلونه الأرى ايهم كانوا يتكلمون بالعربية ولم تنوهم أحد لروحه او استحسانه ولعل اشأنهم الصلح بدم هذا القصد - مسع ان معلوم انه لا يستلزم فساد الأبناء بعرضه - وورد الثاني ان مقتضى الأطلاقات ، ووجهه بغير العربي ايضاً ومعها لأوجه للرجوع الى الأصل - وورد الثالث ان لطلاق من مقوله المعنى فامعنى عدم صدقه على ما اشأ بغير العربي فالعمدة في هذا المقدم هو ظهور لتصوص الحاضرة المتقدمة ، بهي يقيد الأطلاقات

واستدل الشيخ لمذهب المدعي المتصود في المحاورات بانها اسمها المعاني دون الألفاظ لانها دلائل وبسه لألفاظ متقدمة - ونحو (١) وهو من ذهب عن جعل

عن أبيه عليه السلام عن علي عليه السلام كذا طلاق كذا لان فهو طلاق. وعن لعنه الله في المختلف بعد نقل احتجاج الشيخ و نقل احتجاج الحنفى على عدم وقوع الطلاق بعين العربي من لاصح حشمه المروى و لاستصحاب يدل على بقاء العقد و الفرقه امر شرعى ولم يثبت - انه قال و نحن في المألفين المتوقفين (اقول) اما احتجاج الحنفى فقد مر ما فيه و اما الوجه الاخر الذي ذكره الشيخ انه فهو في نفسه مشتبك فان حاصله ان الطلاق و غيره من الاعتبارات يحقق باعتبار المقدر وهي امور اعتبارية ولو لا الاجماع على انه عالم بمرر الاعتبار لم يثبت ذلك و لا اعتبار لغيره ولو لم يرد ولكن قدم الاجماع عليه و افرق في الآخر - من العربي و غيره فمقتضى الطلاق الادلة هو الاكتفاء بغير العربي.

لكن يرد عنه انه لا وجه للاختلاف من غير التمكن من الالفاظ العربية - اللهم - الا ان يقال انه قدم الاجماع على غيره و لم يتمكن منها - مع ان المصوفا المابقة الحاضرة بوجوب تفيد الطلاق الادلة - فان من ان الظاهر منها باعتبار المحقق بالزوج من يقول انت طالق كونه محتج به بالتمسك من التمسك بالعربية فيبقى غيره تحت الاطلاقات. و لكن هذا هو الوجه في تحصيل الشك في الاكتفاء بغير العربية بغير التمكن منها - قلنا - انها من كتب سواء اخطأ و لكن قدمنا بها بدل على حصر ما يقع به الصلح فيما اصبته من حشمه لفيود لما حوته كونه بالعربي - فيفيد اطلاق لا يثبت لاحد منها. و اما لغير فهو ضعيف السند و ان راد به معروف بالكذب و المجهول ان الاظهر عدم وقوع الصلح بغير العربي من اللغات الاخر

في الطلاق بالكتابة

الرابعة لاختلاف بين الاصحاب في عدم وقوع الطلاق بالكتابة من الحاضر القادر على النطق و كذا لاختلاف طهراً في انه لو عجز عن النطق ولو لعارض في لسانه فكتب ما فيه الطلاق صح كما سيأتي - و اما الخلاف في انه هل يقع بالكتابة اذا كان عائلاً عن المروحة و كان قادراً على اللفظ ام لا - فالمشهور بين الاصحاب عدم

وهو مذهب الشيخ في محكي المصوط والطلاق مدعى عنه لأحمد وعنده في إلهيه وقوعه بها وتبعه من أقدماء حميد من إسماعيل من متأخري المتأخرين الشهيد الثاني والفاصل الحراسيني والمحدث النجاشي - ومنشأ لاختلاف اختلاف الأحكام -
 تشهد للأول صحيح (١) رزاقه كتب لابي جعفر عليه السلام رجل كتب بطلاق امرأته أو يعنى علامة ثم بداهه فمعه قال عليه السلام ليس ذلك بطلاق ولا عتق حتى تتكلم بكلمة صحيحة (٢) الآخر المصمير سألته عن رجل كتب الى امرأته بطلاقها او كتب يعنى مبدوء كذا ولم ينطق به له قال عليه السلام ليس شيء حتى ينطق به - ومما يدل على لابي صحيح (٣) التذليل سألت ابا جعفر عليه السلام عن رجل قال لرجل اكتب بطلاق الى امرأتي بطلاقها او اكتب الى عدي يعنقه يكون ذلك طلاقاً او عتقاً قال عليه السلام لا يكون طلاقاً ولا عتقاً حتى ينطق به له به او يحطه بيده وهو يريد بطلاق او لعنى ويكون ذلك منه بالاهله والشهود ويكون غائباً عن اهله.

والنسخ بين الصائفتين عموم مطلق لأن الأولين معتقدان شاملان للعائب والمحصرات والآخرين محتصران بالعائب ولجميع بين المصومين يقتضي البقاء على الوقوع به ولكن ذكره وحده لعدم العمل بظاهر الأخير ١ - ما عن مختلف المصنفين وهو انه حيث لا ناسر للعنة والحضور في السب فهم متعذران فيحمل الأخير على حالة الاضطراب وتكون لعنة او للتفصيل لا للتجسير او بصرح لموافقة الأولين الاصل والشهر في العمل (اديه) مصفاً الى صراحة المصحح في كون المطلق ودرأه عن التفتد لانه قال اكتب ما فلان الخ فلا وجه لحمله على حالة الاضطراب انه حمل لا شاهد به ومما ذكره من تساوي العنة والحضور في السب مصادرة محضين دعوى الا دليل في مقادير المعصية الصريح ، وعدم الفرق بينهما في سببه للعط لا يسد رم عدم الفرق بينهما في سببه الكتابة - واما موافقة الاصل فهي لسب من مرجحات احدي الروايتين على الأخرى مطعناً من الجرح موافقة ومخالفة حكم على الاصل واما

الشهرة في العمدة فهي وإن كانت من المرحلات لكفة في الحريين لمعازير لا في المطلق والمقيد.

٢ - م. في الحواهر وهو موافق صحيح الثمالي لعدم الدس وقوعوا لطلاق بالثبته لأنه أحد الحظيين وأحد السبابين المعريين عما في الصمير فيحمل على التهمة وفيه أن المحل للمعاملة من المرحلات عند معازير الحريين على نحو لا يمكن انحصار بينهما. وحده بعد ذلك حمته من المرحلات لأن معيار اللاحقة عن اللاحقة ولأن مراحلات المطلق على المقيد.

٣ - م. في أحد مؤهله هو أنه في باب العقود والآراء باب انعقد الثبوت وهو المجهود من اشرع على - لا كفة بحر - بعد حنف من لطلاق بهذا الحكم لعدم ظهور خصوصية له بذلك - مقصده ما ذكرنا في م. من (أحد) أما بحرم الكلام وتؤكد له الحصر في باب صاوي فإنه كما يدل على عدم لا كفة - يعني هذا اللفظ يدل على عدم لا كفة - لكنه - لا يحسن استدلال صاحب الجوهريه بقول المشهور (قوله) ما ذكره من عدم مجهوده من الشارع بالثبته في العمود والإبغيات بعد اختصاص لطلاق بهذا الحكم - فيه فعلا لا يسعد بعد رد النص لشرح الصحيحية بالخصوص دون غيره كم له أحكام يختص به لا يرى في المشهور بينهم اعتبار المسبوبة في صبح العمود - لأن في باب انبلاؤ انفقوا على إردم كونه بالجملة الاسمية - وما ذكره من (أحد) إنما يحرم الكلام فعلى فرض دلالة على اعتبار اللفظ في العقود والآراء فهو مطلق بعيد إطلاقه بالصحيح - مع أنه غير دل على ذلك لأنه في الحبر احتج لأب ذكرناه في الحبر - الثالث عشر من هذا لشرح - وأوضح الاحتمالات

(ع) وهو خير يحرر من الحجاج عن - لدر - يصح وتلاي عند (ع) الرجل يجبي، فيقول اشتر هذا الثوب وادخلك كذا، وكذا قتال (ع) البس إن شاء، ترك وإن شاء أحد قلت بلى قال (ع) لا بأس به إنما يحلل الكلام ويحرم الكلام - جمع الوسائل باب ٨ من أبواب أحكام العقود من كتاب التجارة حديث ٢

والظاهر ما ذكره صاحب الجوهري كذا لبيع وسعة جمع من الأساطين - وهو
 ان المراد بالذلام الالتزام السعي لدى هو مورد الضرر والمراد بالمحلية والمحرمة
 لمسوس من اليد محسنة الذنوب لمصلحة على المشتري ولتضمن على لبيع ومحرمة
 لمبيع على لبيع والتمس على المشتري - صلاي الخلاه على الالتزام شامع مثل كلام
 الذين بمجوه لهدار والمحصل من الحران لمسرى حيث انه ان شاء أحد وان شاء
 ترك فيكشف ذلك عن عدم تحقق المعاملة وانما الوقوع صرف المقابلة والمواعدة
 والباس لعدم كونه حبيع مالمس عنده بخلاف ما قد يحقق بحجاب "بيع وعدم الذلام
 فيه في محله والحر احسن عن اعتد الله صف الله ان الحديث معجوز على
 تقدير كون الراوى ابن جريح لاس ليحاج المحسن من العرب لصاحب الجواهر -
 مع ذكر هذا الاحتمال في كتاب لبيع وتوضيح ويند سندا في المقام.

واما صومس لخصر هي بقاء نقد مالاها ، الصحيح فمقتضى الادلة هو لبدء
 على الاكتفاء بها وانما لأغراض المشهور عن الصحيح وعدم قضاها بمصداقها ان كانت
 يتوقف في الحكم فقامت ثم انه على القول بالاكفاء بها لا بد من البدء على اعتبار ان
 يكتب بحظه كما صرح به في الحر - وفي به لشيخ ثم ول لشهد لثي واعلم انه
 على تقدير القول بوقوعه بها يعتبر لعدمها الى الصلاي وحضور شاهد من ران المكتوبة
 وهل يشترط رؤيته - لكتا - وكفى وفيها ما بعد ما يقع حسن يرانها - ح - والاول
 لا يخلو عن قوة لان امتدائها هو القائم مع - لفظ انتهى وهو جيد ثم لانها من الحر
 بقية قوله ويكون ذلك بالاهة و لشهو ويكون عاين عن هذه - ل - الوصوع هو
 العاين البعيد وما قد القصص كما تقدم في طلاق العاين ولشمل العاين عن المحسن
 فما عن العاين من احتمال شموله للعاين عن المحسن ونقويه اعتبار العاين عن
 في غير محله

تفويض الطلاق إلى الروحة

السادة لو خير الروح الروحة وقد تفويض الطلاق : فبعد سدها - وان حذرت الروح اوسكتت ولو اخطت تعدج في الاتصال عرف فلاحكم له بالانفاق - والمقصود داله عليه - وان حذرت نفسها بعد الطلاق والمشهور بين اصحاب شهرة عظيمة للاحكام له اصلا - وعن ابن الحبيب : ان ابن عتيق : السد لم يصح وطهر لصدوق وقوع الفرق - ام رجعت كما عن الثاني منهم : ولقد كما عن الاول - ثم ان المراد من موضوع هذه المسألة : محتمل ان يكون كونه للمفسر نفسه قسم مستقل من ما يحصل به الفرق كالحاج والمزارع النعمان - * محتمل ان يكون من اطلاق الثاني : كونه الكفاية بحيره له بعد الطلاق وهو بعد الى الطلاق من اطلاقه من غير ان حذرها - * محتمل ان يكون من اطلاق الثاني : ان الثانية قولها حذرت نفسي - وام لو قالت ان طالق وكان تخيير الروح او كمالا له في طلاق نفسها فهو خارج عن هذه المسألة ولا اشكال في وقوعه * ان كان لا يقع به نص او كان من تفويض الروح امر الطلاق اليها - المصدر من المصنف على عدم جواز التفويض اليها كما ناتي

مقتضى القاعدة مع قطع النظر عن المصنف لخاصة عدم وقوع الطلاق على جميع الاحتمالات الثلاثة - * معنى الاول : ان المصنف عصبه مستعدة من الشرع ولا يرد الا بما جعله الشارع لا يفسد رافعه ويكون - * كذا في الطلاق والعدول ومما كان يحتاج الى دليل مثبت ولا يصلح بعدمه - * معنى الاحتمال الثاني : انه من عدم وقوع الطلاق بغير صيغة طلاق مع عدم ما نص به لروحه صفة الكونه مشتملا على التعليق وساء الاصحاب على عدمه واما على الاحتمال الثالث فعدم وقوع الطلاق بالكفاية كما تقدم ولعدم جواز تولية لواء الطلاق للمصنف الداله عليه - كصحيح (١) ابن قس عن ابي جعفر عليه السلام : قصي على علي عليه السلام في رجل تزوج امرأة واصدقته واشتركت عليه ان يده

الجماع والطلاق قال عليه السلام حائضت النساء وولدت حقانست ما هله - قال وقضى على عليه السلام ان على الرجل النكاح وسدده لجماع والطلاق وولدت النساء وسدده من سئل (١) ابن بكير وهو سئل (٢) هارون بن مسلم .

واما المصوص الحائض فقد دلت ما نفع منها على فاد التحجير كونه (٣) عن ابن القاسم عن ابي عبد الله عليه السلام عن رجل حر امرته في حائضت نفسها ما نفعه قال عليه السلام لا ابي هذا شيء كان لرَسُولِ اللَّهِ ﷺ خاصة من بذلك فعلم ولو احترن انفسهن لطلقهن وهو قول الله عز وجل لا ازداحك ان كنتم من رد الحرة ابدت وريثتها فتعالي امتهم والامر حرس احا حملا - حر (٤) محمد بن مسلم عن ابن جعفر عليه السلام عن الجبار قال ما هو وماذا له بماذا شيء كان لرَسُولِ اللَّهِ ﷺ وهو نكاح (٥) لا حر قلت لابي عبد الله عليه السلام اي سمعت انك تقول لرَسُولِ اللَّهِ ﷺ حر سائت فاحترن الله ورسوله فلم يمكن علي طلاق ولو احترن نفسهن ليس وقد عليه السلام ان هذا حديث كان يرويه ابي عن عائشة ورواه للنس والحداد اما هذا شيء حصل الله بفرسواه عليه السلام وحره (٦) ثالث لا بعد صحته - عن ابي عبد الله عليه السلام ما للنساء التحجير بماذا شيء حصل الله بديده عليه السلام وادوه غير ما

ودا هذه المصوص حمار كثيرة بدل على وقوع الطلاق به كصحاح (٧) محمد ابن مسلم عن ابي جعفر عليه السلام اذا حبرها وجعل امرها بدها في قبل عدتها من غير ان يشهد شاهدين فليس شيء وان حرها وجعل امرها بدها شهادة شاهدين في قبل عدتها فهي الحار ما لم يترقا فان احتارت نفسها فهي واحدة وهو الحق برحمتها وان احتارت زوجها فليس بطلاق وصحيح (٨) الحلبي عن ابي عبد الله عليه السلام في الرجل يحير امرأته او ماها او احاها او وليها فقال كنهم بمرأة واحدة اذا رصيت - وصحيح (٩) الفصيل بن يارعه عليه السلام عن رجل قال لا رقتة قد جعلت الحيار اليث

(١) الوسائل باب ٢٢ من ابواب مقدمات الطلاق حديث ١

(٢) ٣-٤-٥-٦-٧-٨-٩ الوسائل - باب ٣١ من ابواب مقدمات الطلاق حديث ٥

وحدثت نفسها قبل أن تقوم قال يُسَمَّى بعد ذلك عنه الحديث وحبر (١) رواية عن لياق عليه السلام قال قلت له رجل حبر من عليه السلام أتدري ما لي به من داء في محسنيهما وإن افترقا فلاحدا لهما - لي غير ذلك من لصوص - فيها صحتهم وثقات وحملها على إرادة الإكالة - أو على ما لو خلفها لروح بعد الحذر - لا حذر من بالنسبة عليه السلام وما شا كل حال في ظاهره بل حال في صريح حملها منها.

والله أعلم بمراد من الأصح - عن الحديث - ولم يقل بمصنوعها إلا ابن الحبير وابن أبي عمير - والسند يترقى وإن سبب استدراك صاحب الجواهر بعد الرجوع لأشياء قد لا يقول به في عدة من مائة ما هناك أنه يرى ما يدل على ذلك وقد رجح عدم كونه في أول كتابه من أنه لا يرى فيه لأمر بعمل به كما لا يخفى على أنه صريح له فيمنع من الأعداء لا يوجب عملها بها عدم تحقق الأمر - أموهي كما لا يخفى - لأن في سقوطها عند عدمها مع النصوص المتقدمة لأنها أشهر والشمرة أو المرحلات ولا يرجح أن يغيرها معها لعدم الاستدراك من أن هذه النصوص أكثر وأصح سند وصحة دلالة وفيها على كثرة الصحيح الحسن والموافق وليس فيها ضعف بخلاف حد الجمع وإن فيها الضعف والمرس والمجهول فتقدم (في غير محله) وإن الرجوع بصدق لراوى أنه هو في المرتبة المتأخرة عن الترجيح بالشمرة فما هو المشهور أظهر.

ثم إنه على القول بوقوعه به لابد من اتصال لأحسان والتخيير عرفي لدى غير عنه في النصوص بنسب الحذر مدد في المحسني - فيل فيقوم وما شا كل وإن كان أحدهما غير الآخر ولعل المسألة بينهم من وجه وقد جعل صاحب الجواهر هذا موهنا آخر لتلك النصوص فتأمل.

وهذا القرائن الحاصل به في الرجوع إلى ما في قولنا يشهد لكل منهم حملته من النصوص راجعها - والجمع بينهما بجمع عادل على أنه ما في إرادة ما لو كان

بموس وحمل ما دل على أنه رجعى بما له كان بغير عوض - جمع سرعى لأشاهده وإن ذكره ابن الحسد وقيل لشهيد الثاني وفيه جمع بين الأحاد - كما أن الجمع بينهم بحمل الدار على تحجير من لأعدة لها كغير المدخول بها والباثة - والرجعى على من أنه عدة رجعه لأن التحريم حائل للجميع - سرعى ليس في الأحاد مذهب منه والعرف لا يساعد وإن - شهده ممكن - فالأحاديث متقدمة ولا ترجيح مع شيء معها - فالحكم بالتحريم في المسألة لأصوله - ويحذر ذلك أيضاً عند الموهبات ثم إن يعسر في هذا التحجير ما يقتضى في الطلاق من عدم كونه في الحبس ووقوعه في طهر غير المواقعة وحضور العدلين - لتصریح بذلك في العموم - وقد ذكر وفروعه كثيرة فرعوها على وقوع الفرقة بالتحجير وحيث عرفت فبدأ أصل القول به فلا وجه لأطاله الكلام فيها على أنه يظهر حاكمها مما ذكره

في الطلاق المعلق على الشرط

المدونة قد صرح الأصحاب من غير خلاف يعرف به بشرط فيما يطلق به من الصيغة أن يكون مجرداً عن الشرط وهو ما يمكن وقوعه وعدمه كقدوم المسافر والصفة وهي ما قطع بحصوله عدة كطلوع الشمس ودولها - وقد اشبهت الكلام في مورد التعليق وما استدله على اعتبار التحريم في العود والإبقاعات مطلقاً من مصادقه للحرم المعترف في الأشياء وإن الأسباب الشرعية بوجوبه لا بد فيها من الاقتصر على المتيقن وهو الحال في التعليق وإنه يرم تحلف الميثاق عن الأشياء والأنصار وغيره - والجواب عنها - في كتاب المكاح فلا يعيد وعرفت عدم تمامية شيء منها سوى الإجماع والتحقق من مقدمه ما إذا كان الشرط مشكوك الحصول ولم يكن مما يتوقف عليه صحة العقد كالزوجية بالنسبة إلى الطلاق.

وقد استدلل على معطية التعليق في المقام بوجوده آخر (منها) أن طهر أدله الحصر في قول من طالب عدم سبب الصيغة المشتملة على التعليق ولو السورى (وفيه)

ان تلك الأدلة تدل على وقوع الطلاق بهذه الجملة و مقتضى إطلاقها وقوعه بها انص
 اليه شيء احرأ لا فيها لا يدل على كون الصيغة هي هذه لجملة بشرط عدم الانصاف
 ولذا صرح الأصحاب بصحة الطلاق لو انص اليه جملة من قبل عدم طلاقه كجملة
 او احسنه او اقبحه او احسنه و رداء او ملاء لذيها و ما شاكا

ومنها بعض العموم كصحيح (١) الحسنى عن أبي عبد الله عليه السلام انه سئل عن
 رجل قال لا امرأة ان يروحت عليك امة ماتت صائق فقدر ان رسول الله صلى الله عليه وسلم
 قال من شرط شرها سوى كتاب الله ثم وحر لم يحر ذلك عليه - لأنه و يجوز غيره
 (وفيه) ان هذه العموم في مقابلة بان حرام بشرط ولا يظر له ان لطلاق و تد
 على ان هذه لشرط شروط معالجة لكتاب - اسمه و قد تقدم الكلام فيها وفي
 كتاب النكاح .

ومنها الإجماع الذى ادعاه أحدنا وهو - لكنه يحتج به ان شرط شرطاً
 لا يعم تحققه والا كمن اوقر ان طالق في هذه الساعة ان كان الطلاق يقع ان
 وهو يعلم وقوعه بها فلا إجماع على معتد به من هذا التعقيد كفى وقد فتم جماعة
 منهم المصنف و المحقق و غيره ما صحة الطلاق في لغز - بل يحتج بما اد لم
 يكن الشرط مما يتوقف صحة العقد عليه والا كما في الرجعية بالسند الى الطلاق
 فلا دليل ولا إجماع على عدم صحة الطلاق وان لم يعم حصول لشرط كما اوقر ان
 كنت روحنى فانت طالق وهو لا يعلم بالرجعية - لذهب جماعة الى العجدة - لله تعالى
 اعلم - ولو قال انت طالق لرعى امي - فان على الشرط بمعنى انه رضى و قصده بطل
 الطلاق لالتعلق وان على به لادعى صح - وكذا لو قال ان دخلت الدار بكسر لهما
 لم يصح وان فتحها صح ان عرف العرف و قصده و قد على الاول من قبيل التعلق و على
 الثاني من قبيل التعليل .

حكم تفسير الطلقة بانثني أو الثلاث

السابعة اختلاف الأصحاب فيما لو فسر الطلاق بانثني أو ثلاثاً. كان قال امت طلاق طلقتين وثلاثاً - بعد اتفاهم على عدم وقوع أكثر من طلقة واحتمل في أنه هل يقع بها، فخلقه وحدثه أم سقط الطلاق من أصله وإلى الأول ذهب الشيخ في محلى النهاية السيد المرتضى في أحد قوليه لجنى ولوصف زه والمحقق وفي الحقائق والظاهر أنه هو المشهور وسما بين المتأخرين - وفي الأصول من دما شعر بالأحمر عليه عبارة أنه صرح به وصرح به في نهج الحق سبحانه العلامة - وسب لثني أو المرتضى في لانه و أن لم يتحققه صاحب الحوار - وأما في عبيد و حمزة وسالار و يحيى بن سعيد والأصل في هذا الاختلاف اختلاف الأخبار

وبدل على الأول حمزة من القوم - كصحاح (١١) في صير ومحمد بن علي الجعفي وعمر بن حفصانه جميعاً عن أبي عبد الله عليه السلام قال بطلاق ثلاث في غير عدة إن كانت على مهر فواحدة وإن لم تكن على مهر فليس بشيء - وقوله في غير عدة أي إذا لم يكن المهر في عدة وراجع في العدة وراجع - كصحاح (١٢) زيادة عن أحدهما - عن رجل طلق امرأته ثلاثاً في مجلس واحد وهي مدبر فبطلت هي وأخذته ومعه حمزة (٣) الآخر - وحسن (٤) عمرو بن البراء عن أبي عبد الله عليه السلام أن أصحابه يقولون إن الرجل إذا طلق امرأته مرة أو مائة مرة في جاهي و حدة وقد كان يلعنهما عدت وعن آباءهم كروا يقولون إذا طلق مرة أو مائة مرة في مدبر فبطلت فقال عليه السلام هو كما يلعنكم - وحسن (٥) أبي محمد الويشي عنه عليه السلام في رجل طلق امرأته رجلاً و امرأته أن يطلقها على السنة فبطلت ثلاثاً في مقعد و حد قال سب برد لي لسة فإذا مضت ثلاثة أشهر أو ثلاثة فرددت بواحدة - و صحاح (٦) سمع جيل بن عبد

الحال قال سعت ابا الحسن عليه السلام وهو يقول طلق عبد الله من عمر امرئ ثلثا فجعلها رسول الله ﷺ واحدة وردها الى الكتاب السد - وصحيح (١) شهاب من عدد ربه عن ابي عبد الله عليه السلام في حديث قال قلت مطلقها ثلاث في مقعد قال نرد الى السد فاذا مضت ثلاثة اشهر او ثلاثة فروع، فقد استعتبه. حدثني عن عمر بن بكيم من المصنوع المنصحه لهذا المضمون .

ثم انه حدث بكون الطلاق ثلاث في محبس واحد علي حويين - احدهما ان يقول ان طالق ثلاثاً والاخر ان يصفها ثلاث مرات لكل واحد مرة والثاني لا خلاف فيه وانفقوا علي به يقع واحدة منها ويطلق الثاني والثالث ومعد المراع هو الاول وقد وقع الخلاف في ان طاهر هذه الصوم هل هو ادة القسم الثاني كما امر عليه السد في مداركه علي ما حكى - ام يكون طاهره ادة القسم الاول لا لاطلاق بل بالخصوصه كما اوده بعض الاساطين في اجر كلامه انه تكون مطلقه شاملة لكلا القسمين فتصبح لان بعد او كان عبارة بعد كعب اوده الشهيد الثاني وصاحب العواهر وغيرهما.

فقد استدلل سيد المذركه لما ذهب اليه بان المتبادر من قوله طلق ثلاث انه اوقع الطلاق ثلاث ميعاد لا يصدق علي من قال سبحان الله عشراً... انه سبح الله عشر مرات وقد ذكر ذلك اراد علي ما اوده حده في وجه الشمول لكلا القسمين - بل من من صبح العموم ويتناول من طلق ثلاثا امرسه وثلاثة لعاط وقد حكم علي هذا العام وقوع واحدة فتدول عمومه موضع المراع كما هو شأن كل عام وايد في وجه ارادة القسم المتبادر منه وهو الثلاث المرسله معها انهم الاصحاب ذلك من تلك المصنوع ولذا استدلل بعض اصحابنا القائل بالقول الثاني بالاحاد الاثنية المشابهه اكثرها لهذه المعشرة في تاديه الثلاث المرسله تلك العبارة ولم يحجب عنها الاصحاب تلك المناقشة بل ردوها بما فشت اجر وهذه امارة واصحه وشهادة يسه علي اتفاقهم

على فهم الثلاث المرسله من تلك العادة ولاقرنة على وضوح الدلالة اوضح واصح من فهم علم - الطائفة وبعضه ان الثلاث المرسله مع دفع لتشحر في حكمها بين العامة والخاصة وكثرة الامثلة فيها والاجوبة .

فول ما ذكر خبراً لا يصلح وجه الاطلاق فضلاً عن الخصوصية لان الكلام اذا كان هراً في نفسه في معنى خاص ولاصحاب فهم منه لاطلاق لا يكون فهمهم حجة على - سيما ونعم عدم طعنهم بمرسله حيث عسى - كما ان وقوع تشحر في حكم قسم خاص لا يصلح قرينة على رادته من لفظ طهر في قسم آخر - وامام اوده اسهد في وجه الاطلاق بان من منع العموم الخ ويرده ان عموم من يحاط به مطلق وهو يشمل كل مطلق لا يلحقه ط الاطلاق ليشتمل بمرسله وغيره - وما اوده سد المدرك قوى وبعضه التقيد في كثير من تلك النصوص فتولهم في مقعد في مجلس واحد وهذا كل ذلك ادلو كان المراد الثلاث المرسله كان هذا المقعد متعدي عنه ولعوا - نعم من حمده بنام النصوص خبر (١١) الثاني السادة عن الصادق (ع) في حديث - فقلت رحد قول الامر انه انت صادق ثلاث فقل سائر ترد الى كتب الله دسه سيف ولكمه لا يبدل عني وقوع بوحده لان الرد الى كتب الله والسهل اصدق في حمدة من النصوص في مورد اوده وقوع الوحدة - ولكن طلق في حمده اخرى منها على عدم لوقوع اصلا

و يدل على القول الثاني ما نه (٢) عبدالله بن محمد الى ابي الحسن (ع) روى اصحاب عن ابي عبدالله (ع) في الرحد بطلق مرته ثلاث بكلمة واحدة على طهر بغير جماع شاهدين انه يلزمه تطبيقه واحدة فوق (ع) اسخطوا على ابي عبدالله لا يبرمه الطلاق ويرد الى الكتب السه شاء لله - وهذه لمكانه فريه حري لعدم شمول تلك النصوص لثلاث المرسله - ادلو كانت شمله لها لما كان وحده تحت طه السه الى ابي عبدالله (ع) مع ان اكثر تلك النصوص مرثيه عنه ~~فيها~~ وان النصوص

لكثيرة الدالة على أن من طلق ثلاثاً فلس شيء التي استدلت بها للقول الثاني فهي
بعضاً محتصة بغير المرسله وتعين حمده على إردمه عدم وقوع الثلاث لأعدم وقوع
واحدة منها الذي هو المتفق عليه في حمر (١) بي بصر عن الصادق عليه السلام من طلق
ثلاثاً في مجلس فلس شيء من خالف كتاب الله عز وجل رد إلى كتاب الله عز وجل و
ذكر طلاق ابن عمر - وفي الوسائل - بعد هذا الخبر ويحور حمده على أنه ليس
شيء في وقوع الثلاث بل يقع واحدة فله الشيخ .

ويؤيده حمر (٢) هارون بن حارجه عن أبي عبد الله عليه السلام المروي عن كتاب
الجرائع قال قلت إن اتهمت فصدت أهلي : (ثانياً) في دفعه فسألت أصحابها فقلوا ليس
شيء إلا إن المرئيه تقول لأرصى حتى سأل أبو عبد الله عليه السلام فقال أرجع إلى أهلي
فليس عليك شيء - الظاهر في زيادة الرجوع المضاف عن وقوع صلاق واحدة فوله
في دفعه أي في مجلس واحد .

وأما النصوص (٣) المنصبة لقولهم : كم والمصنفات ثلاثاً في مجلس واحد
وهي دوات أرواح التي استدلت بها له أيضاً - فالظاهر كونه عزالة عليه - وهي
في المطلقات من العامة اللاتي يكون طلاقهن فاقد الم يعتبر في الطلاق من عدم
وقوعه في الحبس وحضور المدلين - ويؤيده مؤلف (٤) حمص عن الصادق عليه السلام إياكم
والمطلقات ثلاثاً فانهم دوات أرواح غير المقيد بمجلس واحد - وعليه فيعارضها
النصوص الآيه الدالة على صحة المطلقات الرأما لهم بما يستقدونه وتحمل على الكراهة
كما يشهد به بعض النصوص وانظر لذلك زيادة توضيح - فالمتحصل - مما ذكرناه
بوافق هذه النصوص على أنه لو طلق امرئ ثلاثاً ثلاثاً في مجلس واحد يقع
واحد منها وبطل الأثنان كما صرح بذلك في حمر (٥) أسحاق بن عمار الصرمي وإياها
غير معرصة للثلاث المرسله فلا بد في حكمها من الرجوع إلى القاعدة

وهي تقتضي الساء على وقوع الواحدة إذا قصد الطلاق الصحيح وهو وقوع

الواحدة والطلاق إذا قصد به الطلاق لدعى على وجه أراد من الطلاق في لصحة ذلك. لدى حمله صاحب الجواهر رد جمعا بين المصوص على فرض شمولها للثلاث المرسنة. أما لطلاق في الصورة الثانية فعدم قصد الطلاق الصحيح - فتأمل - وأما الصحة في الصورة الأولى - فلما أراد المصنف رد في محكي لمختلف قائلين بوجود المقصود وهو قوله است خالق وانتفاء المانع - ليس الأقول ثلاث - هو غير ما درس لأنه مؤكده لكثره الطلاق وإبقاعه - بخلاف سبب اليقونة والواحدة موجودة في الثلاث لتركها منها ومن وحدتين حرتين - لا مصادف بين الكل وحرة فيكون المقصود وهو الجزء خالي عن المصادف سهى - ولعمدة - إذا قصد الطلاق بعبارة طالق يقع به وإن كرر ثلاث بعده فهو وصيعة غير مصره لوقوعه بعد تحقق إطلاق الصحيح قصد ثلاث - وتكون ح كسائر الصائم - ولا بعد القول بالصحة حتى في الصورة الأولى لعدم الدليل على اعتناء قيد الوحدة في اليقونة لعلامة كونه مارد عليها بدعة

إذا كان المطلق مخالفا يعتقد الثلاث لرمته

هذا كله إذا كان المصنف مؤمنا - وأما أن كان مخالفا - فالمشهور من الأصحاب صحة لصحة الثلاث - وأما عليه - بل وصحة إطلاق العقد بشرط تعدد التي تكون معتبرة بعدم - ولا يقتضيه كعدم الوقوع في الحيض وحضور العديين - بل دعى على ذلك كله جماعة الأصحاب وشهد به طائفة من الأصول

الأولى - ما يدل على الرأيه في الأحكام بما يزمون به أنفسهم كصحيح (١) محمد بن مسلم عن أبي جعفر عليه السلام قال سئلته عن الأحكام قال (ع) يجوز على أهل كل دويدين ما يستحلون - وحرر (٢) محمد بن سماعيل بن ربيع قال سألت الرضا (ع) عن ميت ترك أمه وأخوة وأخوات وقسم هؤلاء ميراثه فأعطوا الأم الدس وأعطوا الأخوة

والأحوال ما بقي فمات الأحوال فاصبى من ميراثي فاحسب ان أسألك هل يجوز
 لي ان أحتسب صابى من ميراثي على هذه القسمة م لا غير (ع) بلى فقلت اسألك الميت
 وما سمعي قد دخلت في هذا الأمر على الذين فسلت قبلاً ثم قال خدمي وحمير (١)
 أيون بن يوحى قال كنت لي ابى لبحر (ع) أسألك هل أجد في أحكام المعالين
 بأحد من مدعى خدمهم أم لا فقلت بلى يجوز لأنك إذا كان مدعىكم فيه
 التقية منهم والمدارة (صحيح ٢) اسألى عمر عن بن ابيصة عن عبد الله بن محرز
 قال قلت لابي عبد الله (ع) رجل ترك أمته واحته لأسرة معه فقال المال كله لأسته
 وليس للأخت من الأب والأم شيء فقلت وما قد احتجبت لي هذا والمسلم حر من
 هؤلاء الأسر واحتج مؤمنه عارفة قال (ع) محدثه الصف حدو منهم كذا حدو
 منكم في سنتهم وفصاهاهم قال اسأله فذكرت ذلك لرواية فقال لي عبي ما جاءه
 ابن عمر زليخا ولا غيرها

الثانية: يدل على خصوص المصنف كحضر (٣) على بن ابي حمزة أنه سأل أبا الحسن
 عن المصنفه على عمر السهم أن زوجها المرحوم فقال بلى الزمهم من ذلك ما
 الرموم أنفسهم وروحوهم فلا بأس بذلك (حضر ٤) عبد الأعلى عن ابي عبد الله (ع)
 عن الرجل يطلق امرأته ثلاثاً قال بلى ان كان مستحجاً بالطلاق أرسته ذلك (حضر ٥)
 عبد الله بن سنان قال سألت عن رجل طلق امرأته لمرعدة ثم أمسك عنها حتى انقضت
 عدتها هل يصلح لي ان أتزوجها قال بلى نعم لا تترك المرثه بغير روح (حضر ٦)
 عبد الله بن حماد المصري عن ابي عبد الله (ع) عن المرثه طلق على غير السنة فقال بلى
 يتزوج هذه المرثه لا تترك بغير روح (صحيح ٧) الهادي قال كنت لي بن حمير
 الشامي (ع) مع بعض اصحابنا فأتاني الجواب بخطه فهمت ما ذكرت من امر أسئت
 وزوجها الى ان فار - ومن حشيه طلاقها بغير مره فان كان ممن يتولانا ويقولون

(١-٢) الوسائل باب ٤ من أبواب ميراث الأحوال والأحوال حديث ١٠٣

(٢-٣-٤-٥-٦-٧) الوسائل باب ٣٠ من أبواب مقدمات الطلاق حديث ٥-٧-٢-٣-

بقولها فلاطلاء عليه لانه لم يثبت امر اجهلته وان كان ممن لايقول الانا ولايقول بقولنا
وحتملي عليه وانه انما يولى العرائق بعينه ويحويها غيرها

وقد يقال به بعد من هذه النصوص صوائف من لأخبار الأولى النصوص المتقدمة
المتقدمة (قولهم انكم والمصنف ثلاث في محسن وحدثني دوت الروح ح الثانية)
النصوص لاد اعني ان المرثه اذا طلق على غير السيد و زاد الرحل برويها انصر
طهرها واني شاهد بين محمد و... روحها اهل طلعت فالله قد قال نعم كانت تطبيقه
واعتمدت لها وادخر حب من الله حار رويها - كنه نفي ١١١ حصص من المحترى
وهو نفي ٢١ سيق من عمدة (الثالثة) صحيح ٣١ شعيب بن احمد د قل قلت لابي
عبد الله عليه السلام رجل من مواليك يفرثك السلام : قد راد ان يتروح امرئه وقد وافقته
واعتمد بعض ثها وقد كان لها روح وضيقها على غير السيد وقد كره ان يقدم على
برويها حتى يستمره فتقول انت دعوه فقال ابو عبد الله عليه السلام هو العرج من العرج
شديد رحمه يكون اواد روحه بخلافه ولا يتروحها

اقول اما الطائفة الأولى - فهي محمولة على الأولوية جمع كما يفسح عن ذلك
حار (٣) جمع من - عه امه من عن امرأة طلق على غير السيد الى ان يروحها فقال
نعم فقلت له انت نعم ل على من حطته روي - كنه والمطلعات ثلاث على غير
السيدة وبنين ذوات روح فقال دمي : واد على من ابي حرمه اوسع على السيد
روي عن ابي الحسن عليه السلام انه قال لرموهم من ذلك ما لرموه انفسهم و تروحوهم
والانسان بذلك يرويه يظهر حال الطائفة الثانية فانه يجب حملها على اذاعة لافصلية جمع
بيها وبين ما تقدم واما الثالثة فهي تنفيها ظاهرة في كون المنع على وجه الاستحباب
والافصلية فصلا عن اقتضاء الجمع ذلك - ثم ان طلاق ليس و كلام الاصحاب يقتضي عدم

(٢-١) الوسائل باب ٣١ من ابواب مقدمات الطلاق حديث ١-٢

(٣) الوسائل باب ١٥٧ من ابواب مقدمات النكاح وآدائه حديث ١

(٤) الوسائل باب ٣٠ من ابواب مقدمات الطلاق حديث ٦

الفرق بين كون المطلق مؤمناً أو كافراً - بل الظاهر ان حصر ابراهيم في حصص المؤمنين - فمعنى بعض من احتمال الفرق في غير محلله

في الاشهاد

الركن الرابع في الاشهاد - وقد ابق النص والفتوى على اعتبار الاشهاد في صحة الطلاق وله أدلة من حضور شاهدين حال انشاء الطلاق ولو تجرد عنهما بطل - ومذاك استقصى حصارنا كصحيح (١) - (المصالح) او حشبههم عن الصادق (عليه السلام) في حديث وان طلقها في استقبال عدنها طهرها من غير حمع ولم يشهد على ذلك رجلين عدلين فليس طلاقه اياه طلاق - وحسن (٢) - محمد بن مسلم عن ابي جعفر (عليه السلام) قال قام رجل الى امير المؤمنين (عليه السلام) فقال ابي صدقت امر ابي لعمري بمير شهود فقال ليس طلاقك طلاق فارحم لي اهدني - وحسن (٣) - الرضا (عليه السلام) عن ابي الحسن (عليه السلام) في حديث قال قال رسول الله صلى الله عليه وآله وسلم ان طلقها او بغيرها من حيضها قبل ان يعشيه شاهدين عدلين كما قال الله عز وجل في كتابه ونحوه غيرها من العموم السابقة وعدم الكلام بالبحث في جهات.

الاولى - لا بد من اجتماع شاهدين ولا يجوز لو كان متفرقين - و يشهد به - صحيح (٤) - ابن ابي عمير عن الرضا (عليه السلام) عن نوري الشاهدين في الطلاق - فقال نعم و يعتمدون لشاهدين - وقال لا يجوز حتى يشهد جميعا وصدر الخبر سيقولان حواء - فمريق الشاهدين في اداء الشهادة ولذا قل - يعتمد من اول الشاهدين وديله لبيان حكام لحضور وصحيح (٥) - الرضا (عليه السلام) عن ابي الحسن (عليه السلام) عن رجل طلق امرأته على طهر من غير حمع و اشهد اليوم رجلا ثم مكث حمسه يوم ثم اشهد اخر فقال (عليه السلام) اما امرأان يشهدا جميعا مع ان طاهر المصوم غمار حضورهما عند انشاء الطلاق وهذا بلازم عنه التفرق

(١-٢) الوسائل باب ١٠ من ابواب مقدمات الطلاق حديث ٣-٤-٥.

(٤-٥) الوسائل باب ٢٠ من ابواب مقدمات الطلاق حديث ١-٢.

الثانية - يعتبر في الشهادة الرجولية ولا يكفي حضور النساء وشهد به حسن (١) ليرضى قال لرحا **عنه** قال طلق عني طهر من عرج حجاج شاهد وامر أتيت قال **عنه** لا تحور شهادة النساء في الطلاق وتحور شهادتهن مع غيرهن في الدم اذا حصر به - وصحيح (٢) لعيسى عن الصادق **عنه** عن شهادة النساء في السكاح قال يحور اذا كان معهن رجل كان على (ع) يقول لا حصرها في الطلاق الحديث - وحسن (٣) داود بن الحصين عنه (ع) عن شهادة النساء في السكاح بلا رجل معهن - قال (ع) لا بأس به الى ان يكون الله امر في الطلاق شهادة رحيل عدلين - لي ان قال ذلك مير المؤمن (ع) يحسن شهادة امرئتين في السكاح عندنا لا يحسن في الطلاق لشاهدين عدلين الحديث - وحسن (٤) ابن مسعود قدم رجل لي امر المؤمن (ع) بالكوفة فقل لي طهرت مرتين بعد ما طهرت من محبها فذكر انهما طهرتا من مؤمنين (ع) اسهدت رحيل روى عدل كما مر لله - فقال لا - فقال (ع) ذهب من طلاقك ليس بشيء - و يحور غيرها - فما عن الشيخ في المسوط والعمري ولا يفي عن قبول شهادتهن مع رجل محمول على ثبوته بذلك بعد اية عدم شهادة الذكربين وان كان في ذلك بعض كلام - ولكن لمر من بيان عدم المحالف في المسألة

الثالثة - لا يعتبر استدعاء من لشاهدين من رأي سمعهم سواء قل لهما اشهد اذ لم يدل - ملاحق - ولذا قال المصنف **عنه** (ويشترط سمع رحيل عدلين) لعدم توفيق صدق شهادتهما ولا اشهادهما على ذلك نصف ليه - حسن (٥) الرضا عن ابي الحسن (ع) عن رجل كان له امرأة طهرت من محبها فحلف لي جماعة فقال فلانة طالق فقع عليها الفلأق ولم يقل اشهد اذ (ع) نعم - حسن (٦) صفوان عن الرضا (ع) عن رجل طهرت مرأته من حبها فقال فلانة طالق فقوم سمعوا كلامه ولم يدل لهم

(١-٤) الوسائل باب ١٠ من ابواب مقدمات الطلاق حديث ٤-٧

(٢-٣) الوسائل باب ٢٣ من كتائب الشهادات حديث ٣٥٠٢

(٥-٦) الوسائل باب ٢١ من ابواب مقدمات الطلاق حديث ١-٢

اشهدوا دفع الطلاق عليها قال (ع) نعم هذه شهادة بحوهما عبرهما
وهذا يكفي سماعهما ولو من وراء الحدر لا يقتصر حضورهما مجلس الإنشاء
قد يقال ان طاهر الأمر بالشهاد في الآلة وعبرها قصد إيقاع الطلاق بحضورهما ولو
منق مردونه لم يصح - وحسن صعود لاطلاق له كي يدل على كفاية السماع مطلقا
اللهم الا ان يستدل بترك الاستفصال في الثوار ولا بأس به والاحتياط مسند المجازة

يعتبر العدالة في الشاهدين

الر بعد المشهور من لأصحاب ستر كون الشاهدين عادلين فلا يلزم شهادة
فاسقين وعادل وفاسق - وعن الشيخ في النهاية 'لاكتفاء بمجرد الاسلام - وسمعة
القطب الر ودي والشهيد الثاني - ولطرد المحدث الكاشي - اقول لا يبعد ان يكون
نظر الشيخ والقطب والمحدث الكاشي - الى ما ذكر في مبحث العدالة من ان الاسلام
مع عدم ظهور الفسق من حروف معرفة العدالة

و كيف كان فيشهد للأول الموصوفين الشريعة المتقدمة حممة منها المصراحة
اعتبار حضور عدلين وليس وراء ذلك شيء سوى دعوى كون الاسلام مع عدم ظهور
الفسق من طرق معرفة العدالة - وهذا مصداقاً الى ما لا بأس في القول المشهور بصدق -
كما حقه في محله - وحسن (١١) الرضا عن أبي الحسن عليه السلام في حديث قنت
قال شهد رجلين ناصيين على الطلاق ان يكون طلاقاً فقال عليه السلام من ولد علي العطرة
أخبرت شهادته على الطلاق بعد ان يعرف منه خير - وصح (٢) عبد الله بن المعرة
قلت لأبي الحسن الرضا عليه السلام رجل طلق امرأته وشهدت هذين ناصيين قال عليه السلام كل
من ولد علي العطرة وعرف بالصلاح في نفسه حازت شهادته

(١) الوسائل باب ١٠ من ابواب مقدمات الطلاق حديث ٢

(٢) الوسائل باب ١٠ من كتاب الشهادات حديث ٥

وقد استدل بالاول منهج الشهيد الثاني به و قال هذه الرواية واضحة الاستناد والدلالة على الاكتفاء بشهادة المسلم في لطلاق ولا يرد ان قوله بعد ان يعرف منه خبر ينافي ذلك لان الخبر قد يعرف من المؤمن وعمره وهو مكررة في سياق الايات لا يقتضي العموم فلا يتفهم مع معرفة الخبر منه بالذي اظهر من الشهادتين والصلاة والصيام وغيرها من اركان الاسلام ان يعلم منه ما يحالف الاعتقاد الصحيح لصدق معرفة الخبر معه - وفي الخبر مع صدوره - بشرط شهادة عدلين ثم اكتفاه بما ذكر نفسه على ان اعداله هي الاسلام واد اصف لي ذلك ان لا يظهر العرق كان اولى انتهى قال سئل بعد نقل ذلك عنه وهو جيد في الرواية الاولى (مراده بها صحيح عبدالله) مع صحته ، دال على ذلك ايضا فان الظاهر ان التعريف في قوله فيها وعرف ، الصلاح في نفسه للحسن لا للاستعراق وهذا ان اردت ان مع صحتهما سالمتان عن المعارض فيتحقق المعدل بهما انتهى

ولكن يرد عليهم **اولا** - بهما في تأسيس الاختلاف بسب في ان الفاضل كافر وحسن ان احسن من لكب . وثانياً ان الاول يقرب صدوره الدال على اعتبار اعداله بعدد هذه النصوص المعبرة لعداله بمصر ذلك - والثاني باعتبار قوله حازت شهادته بعدد هذه النصوص الدالة على عدم قبول شهادة العدو - وثالثاً - ان قوله عرف ، بالصلاح ، يعرف منه خبر - يراد بهما ، حسن الظاهر فانه بعد ما ليس المراد منهما ما عرف منه خبر وصلاح في الجملة وان كان معيبا ، بمعنى اتفاقا فلا محالة اراد بهما بمعنى حسن وليس الا الايمان وحسن الظاهر والحو - واللام ينطبق على السؤال ولكن الظاهر كونه من جهة التقية . ومما ذكره اخرى انه **ثانياً** في مقام الجواب بين حكما كلياً واقعياً وفهمه المؤمن - ويراد له مخالفات ، مطابقة للسؤال - بطر ما تقدم في روايتين طلق ثلاثاً في مجلس واحد وهو صحيح (١) المرتضى عن ابي الحسن عليه السلام قال سئل رجل واحد عن رجل طلق امرأته ثلاثاً في مجلس واحد فقال ابو الحسن عليه السلام

من طرق امر أنه ثلاثا للسهة فقد كانت متدفرة ثم التفت الى قدام فلان لانجس ان
يقول مثل هذا اي ان تحب بالحكم الواقعي مع كونه موقفا لمراد السائل ومنتقد
انك احبته بمقتضى اعتقاده لاعتقاده انك انما تعصى بمقتضى اعتقادي انه ليس في المخالف
حرج وصلاح اصلا وان عبادتهم باسرها وسريته هي صورة عبادته لا تحدى اصلا وحرما
مع الاعمال عن جميع ذلك عن من الاصعب عيها سقطها عن لحيته فلا شك في
اعتقاده المبالغة في ذلك ههنا

لا يعتبر في الشهادة على الطلاق العلم بالمطابقة

بعدد سنة قبل سيد احد ذلك انه معتبر في شهادته على الاول اعلم بالاطراف على وجه
 شهادته العدلان بوقوع خلافه : وسب ذلك الى ان يبعث في الله به * بتدليله من انفس
 والنفوس متطهره عن اعتبار الاسهاد ومجرد سماع صفة لا يعرف قلدها لا سمي
 شهيداً قطعا * ثم (ا) رد المسمى عن محمد بن حماد بن مطهر قول كذا الى ابي
 الحسن صاحب **المصارف** اني قد رويت في نسخة لم اسمع عن سماعة ثم روي
 خلاف حديثه ونروي مع مره اخرى قلته **نسخ** غير مني علامه ان كانت في حدة
 منهن فتقول شهدوا ان علامه التي بها علامه كذا وكذا هي علي ثم روي الاخرى
 انهم صحت لعدة * قال في ضمن كلامه ان من شتهر بين هاهنا من لا كتبه
 بمجرد سماع العدلين صفة الاول * انهم يسمون المصنف والمطلقه وخذ بعيد جداً
 بل الظاهر انه لا اصل له في المذهب .

واستبدل غير هذه القوت بحسب (٢) حمراء عن في عبدالله عليه السلام لا من جمع
ولا تحسب ولا عبارة الاعلى طهر من المرثه من غير حمراء وشهدين يعرفون الرجل
ويرى من قال المرثه وحسب ان التحسب واقرار المرثه انما على طهر من غير حمراء

(۱) لو سائل باب ۳ میں ابواب ۷ بحرم مستبہاء المدد حدوث ۳

(٢) الوسائل كتاب ٢٣ من أبواب مقدمات الطلاق حديث ٢

يوم حبرها فقال له محمد بن مسلم ما اقرار المرثه هيهنا قال شهد الشاهد ان عليها
بذلك النرح حداد ن دعي بعد فتدعي به حبرها وهي طاعت فيشهد ان عليها بما
سمع منها

ولكن يرد على الوجه الاول ان الذي دلت عليه النصوص انه هو اعتبار حصول
عدلين وسمعهما لصحة الطلاق و شهد العدلين على لصيحه وان لا يلزم ذلك معرفة
المصدق ولا لمطلقه بوجه بل النصوص لمتقدمة الدية على ان من يحضر مجلس وسمعه
قوم يسمعون كلامه ويطلق مرأة من دون ان يشهدهم على ذلك يصح طلاقه دالة
على عدم اعتبار العلم في نصوص طلاق لعالم شهد بذلك وان العاقل في
شهوده عدم المعرفة بالمطلقه وسما ان كانت النفس الى البلاد البعيدة - انما الى
ذلك كله لسيرة القطعة المستمرة على ذلك وان المطلق يحضر المجلس ويطلق من
دون ان يعرف الشهود المرثه بوجه صحيح (١) ابي بصير قال سألت ابا جعفر عليه السلام
عن رجل روي الاربع سوقة في عقد واحد او قل في مجلس واحد ومهورهن مختلفة
قال عليه السلام حدثت به ولهم قلت رأيت ان هو حرج الى بعض البلدان فعلق واحدة من
الاربع واشهد على صلاقتها قوم من اهل تلك البلاد وهم لا يعرفون المرثه ثم روي
امرأة من اهل تلك البلاد بعد نقضه تلك المطلقة ثم مات بعد ما دخل بها كيف
يقسم ميراثه قال عليه السلام ان كان له ولد فان للمرثه التي تزوجها اختيار من اهل تلك
البلاد ربع ثمن ما راء في معرفت التي طلفت من الاربع بعينها وسمي فلا شيء لهما من
الميراث وليس عليها العدة الى ان قل و ان لم يعرف التي طلفت من الاربع قسم
السوة ثلاثة ارباع ثمن ما تراء منهن جميع وعليهن جميع العدة - وهذه الرواية
كما تراء صريحة في عدم اعتبار العلم بالمطلقه بوجه - وعنده فو قال روي طلاق من
دون ان يعرفه الشهود و من دون ان يذكر اسمها صح الطلاق - بل يصح لو اشأ
مباشرة الطلاق حصول عدلين من غير علم لهما بكونه و كذا او زوجها او وليا صح - وكذا

لو اشتهاء بمحصر ممن لا يصبره ولا يصرفه لعمى او غيره فصلا عن معرفه المطلقه صح ايضا. واما المكاتبة فهي لا تدل على اعتبار التعيين ، تدل على الاحتراء بذلك وان لم يعرفها الشهود مثلا او قال ان امرأتى التي هي اقصر من القيد اوافق سمعهم او ما شابه ذلك. تدل المكاتبة على صحة الطلاق - مع ان الشهود لا يعرفونها فهي على خلاف المطلوب ادل - واما الحسن فهو الاول في غير اطلاق وثانيا انه لو سلم دلالة على ذلك الجمع بينه وبين صحيح أبي بصير المؤيد بما عرفت يقتضى حملته على الاستصحاب (فتحصل) مما ذكرناه انه لا يعتبر عدم لشهود بالمطلق ولا المطلقه

وفي الحدائق والرياس اعتبار علمهم بها في الحمله ولو لم يعرفه باسمها والاشارة قل في الرياس تحقيقا لعائده الشهادة والتفعا الى بعض المعترضه وشار بذلك الى المكاتبة المتقدمه ، صاحب الحدائق فلو صرح اعتبار ذلك عبده ارسنه ارسال المسلمات ولم يذكر ادوحي - اقور اما المكاتبة فقد عرفت حالها - واما قوله بتحقيقا لعائده الشهادة - فيرد عليه ان مقتضى احلاق الادله اعتبار حضور عدلين عند اشتهاء الطلاق من غير اعتبار لاصافهما بالشهادة على وجه يعتبر فهدا ما يعتبر في الشهادة على غير ذلك من تشخيص المشهود عليه ونحوه ولذا يمكن ان يقال مكاتبه حضور عدلين لا يقبل شهادتهما على المطلق او المطلقه لامر لانيا في العداله كالابوة او الصوغه وما شا كل - وكذا لو اشتهاء بمحصر ممن لا يصبره لعمى صح الطلاق - فلا يعتبر علمهما بهما في الجملة ايضا .

اقسام الطلاق

﴿العصل الثاني في اقسامه وهو﴾ ننقسم الى قسمين ﴿مبدعة﴾ غير مشروعة ﴿وسنة﴾ مشروعة فقال طلاق بدعي - وطلاق سني - والمراد بالبدعي ما لا يكون مشروعا لاما هو محرم بالحرمة التعيين كما قرر بذلك في جملة من الكلمات لانه لا يكون حراما - الا اذا علم بعدم مشروعيته واما به عنوان الشرعية فيتنطبق عليه عنوان التشريع المحرم بناء على ما هو الحق من سريانه الحرمة التشريعية الى الفعل

الخارجي - والمراد بالسه ما يكون مشروعا سواء كان واحدا كطلاق المظاهر الذي يؤثر بعد العدة بالمعنى او الطلاق كما ستعرف انشاء الله تعالى او مستحدا كالطلاق مع الشقاق وعدم العهد - او مكرها كالطلاق عند لتييم الاحلاق - او مباحا كطلاق المخالفة وسيئة الخلق .

وكيف كان ﴿ واول ﴾ اي الطلاق البدعي - اصطلاحا ثلاث احدها ﴿ طلاق العائض الحادث والمصء مع حصول الروح ﴾ ان كان دخل بها بل ومع عتته دون العدة المشترطة ﴿ او لمسترا به قبل ثلثه اشهر ﴾ وثانيها - طلاق الروح في ظهر قريه فيه مع عدم العتة او مطلقا مع ثبوت الوقوع فيه على خلاف قدمي - ومع عدم الياس والصبر والحمد ﴿ و ﴾ ثالثها ﴿ الطلاق ثلاثا مرسل ﴾ مع اعتقاد وقوعها وقصد ذلك ﴿ وان كان باطلا ﴾ كما هو الكلام في الجميع مفصلا في الفصل السابق - ومحرم بعنوان الشرعية عند علمائنا - ثم ان الحصر في الثلاثة ليس لبيان عدم بطلان الطلقات الفاسدة الاخر كواقعه بدون الاثهاد - او بدون الصيغة المقررة وما شاكل - ولا لبيان عدم حرمة غيرها - بل مجرد اصطلاح وليس فيه مشاحة - لكن لا تكون القصة حاضرة .

اقسام طلاق السنة

وهو ﴿ الثاني ﴾ وهو الطلاق السني - فقد قسمه المصنف في المقام الى قسمين ﴿ بائن ورحمي ﴾ وطاهر ديل كلامه ان الطلاق الرحمي ينقسم الى عدى وغيره كما فعله في محكي الارشاد وعن القواعد تنقسم الطلاق الشرعي الذي هو طلاق السنة بالمعنى الاعم الى طلاق عده وسه بالمعنى الاحصائي وهو ان يطلق على الشرائط ثم يتركها حتى يخرج من العدة سواء كانت العدة رجعية او بائة ثم يتردها بقدر حديد - ثم بعد ذلك قسمه الى البائن والرحمي وفي الشرايع قسم الطلاق السني بالمعنى الاعم - الى اقسام ثلاثة بائن ورحمي و طلاق العدة - وكل في محكي التحرير - والمعروف بين الاصحاب حمل طلاق العدة قسم من الطلاق الرحمي

كما في المتن

اقول ان هذا الرابع لا يترتب عليه اثر بعد كونه موضوعات الاحكام الشرعية
 المختلفة به كما ستعرف حتى الطلاق العددي بالسنة الى تحريم الابد في التسع ولكن
 في حده من الصوم قسم الطلاق الى السنة العدة وفي صحيح (١) رواية عن الباقر عليه السلام
 كل طلاق لا يكون على سنة او على العدة فليس بشيء قال ردائة قلت لا يبيح حصره عليه السلام
 فربما طلاق السنة وطلاق العدة فقال له طلاق السنة قد اراد الرجل ان يطلق امرأته
 فليستظر بها حتى تطمت و يظهر فداخرحت من طمئنت طمئنته تطمئنت من غير حصر
 و يشهد شاهدين على ذلك ثم يدعيها حتى تطمت طمئنتين وثمنقي عدها ثلاث حصص
 وقدمات منه ويكون حاط من الحطب ان شئت تزوجه وان شئت لم تزوجه وعينه
 بعقتها والسلي ما دامت في عدها وهم يتوارثان حتى تنقضي العدة قال واما طلاق
 العدة الذي قال الله تعالى فطلقوهن الح - واداراد الرجل منكم ان يعدي امرأته طلاق
 العدة فليستظر بها حتى تحيض و يخرج من حصص ثم يطلقها يطلقه من غير حصر وعينه
 شاهدين عدلين و يراجعها من يومه ذلك ان احب و بعد ذلك ما دام قبل ان تحيض
 ويشهد على رجعتها و يواقعها حتى تحيض فداخراحت وخرجت من حصص يطلقها تطمئنته
 اخرى من غير حصر ويشهد على ذلك ثم يراجعها ايضا حتى شاء قبل ان تحيض ويشهد على
 رجعتها و يواقعها ويكون معه الى ان تحيض الحصة الثالثة فاداخلها من حيثها
 الثالثة يطلقها التطلقه الثالثة بغير حصر ويشهد على ذلك فاداخلها ذلك وقدمات منه
 ولا يجوز له حتى تمكح ووجاه غيره - قيل له وان كانت ممن لا تحيض فقال مثل
 هذه تطلق طلاق السنة ووجوه غيره - والمستند من هذه النصوص ان طلاق العدة
 اسم لمجموع الطلاقات الثلاث - وحيث ان الاثنين منها رجعتان والثالثة بائنة والطلاق
 العددي مركب من الرجعي والمائت - فالاولى تقسم الى اقسام ثلاثة

(١) اورد سنده في الوسائل باب ١ من ابواب اقسام الطلاق حديث ١ ودينه في

وكيف كان ﴿١﴾ والاول ﴿٢﴾ اي الطلاق الثاني - ما لا يصح للروح الرجوع به
بلاعتقاد المعدم، لعدته بالمرة - وهو اقسام ثلاثة ﴿٣﴾ طلاق لئلا ﴿٤﴾ عن المحيض ومثلها
تحيض وهي من بلغت خمسين او ستين سنة على ما تقدم في باب الحيض ﴿٥﴾ والصغيرة ﴿٦﴾
وهي من لم تبلغ سن اكمل المحيض وهو التسع كما تقدم ﴿٧﴾ وغير المدحول به ﴿٨﴾ وان
خلافها حذوة المحكمة مردوم، لا اعتداد بهر الكهنة، لأنه باعتبار عدم الدحول وعدم امكان
الرجوع، ابتداء وان امكن في الجملة ﴿٩﴾ وان كان طلاق ﴿١٠﴾ لمحتلمة والمباراة مع
استمرارها على الدل ﴿١١﴾ وان رجعتا به لم يرجع بحقه حكمه كما سبقتي وانما عدم امكان
الرجوع، اليه في المدة مطلق ﴿١٢﴾ هو ﴿١٣﴾ المطلقة ثلاثا سبقتي رجعتي ﴿١٤﴾ وعقدى -
او رجعه وعقدى - فالمراد بالرجعه نعم من الرجوع المصطلح والعقد بعدد ما استعرف
من عدم اعتداد خصوص الرجعتين في حرمتها عليه ما لم تسكن روحا غيره

﴿١٥﴾ والثاني ﴿١٦﴾ وهو الذي للمعتنق الرجعة لهي في العدة سواء رجح ام لم يراجع
﴿١٧﴾ اعداءه ﴿١٨﴾ اي بعد الدل الذي عرفت ان قسما منه ﴿١٩﴾ مما لم يحل المراجعة فيه ﴿٢٠﴾
بالاخلاف من عليه الاحكام وان كانت بالسنة دال عليه سواء تمتد بالاقراء او لشهود
او الوصع

طلاق العدة

﴿٢١﴾ اما ﴿٢٢﴾ طلاق المدة من احد هذه ﴿٢٣﴾ الذي عرفت انه من كل من طلعت
بائنه ورجعتين فهو ﴿٢٤﴾ ما يراجع في العدة ﴿٢٥﴾ بعد ما طلقه على الشرائط ﴿٢٦﴾ ثم يواقع
ثم يطلق بعد الطهر ﴿٢٧﴾ من المحيض الواقع بعد طهر الموقفة ثم يراجعها ويواقعها
ثم يطلقها في طهر اخر - ونها يحرم عليه حتى تسكن روحا غيره كما سمعت التصريح
به في صحيح زرارة ﴿٢٨﴾ فهذه تحريم بعد تسكن بمكحتها بينها رجلا من مؤدأ وما عداه
محرم وفي كل ثلاثة حتى تسكن روحا غيره ﴿٢٩﴾ وتسقيح لقول في ذلك يقتضي
المبحث في مواضع.

الاول ان المحكي عن الشيخ في المهابة وجماعه ان الطلاق الواقع بعد المراجعة

والمواقعة يوصف بكونه عدماً والى لم يقع بعده رجوع ووفاع لكن الطلاق الثالث لا يوصف بكونه عدماً الا اذا كان بعد الرجوع والوفاع - والمستبعد من المتن والناهي وغيرهما ان المعنى فيه ان يطلق ثانياً بعد الرجوع والمواقعة خاصة وعن بعضهم عدم اعتبار الطلاق ثانياً - وظاهر القول الاول ان الطلاقين الاخيرين مما تقدم من الكيفية الخاصة بتصفان بالعدة دون الاول لوقوعهما بعد المراجعة والوفاع وانه لعدما قلناه وظاهر القولين الاخيرين انهما الاولين بالعدة دون الثالث ون ثلث فاقدر لشرط العدة على القولين والاولين واحداً له كما لا يخفى - ولكن قد تقدم ان الطلاق العدى عبارة عن الطلقات الثلاث الواقعة على هذه الذبعية من غير احتصاص «لاولى والثانية او غيرهما» لصراحة صحيح زرارة المتقدم في ذلك وسدوه غير مؤثرات على ما ذكرناه انه لا يتصور التمريق فيه لحرجه به عن كونه عدماً ولذا ثبت مع في بعض المسائل الآتية.

الثاني انه يعتبر في الطلاق للعدة الوطء بعد المراجعة والافلا يكون الطلاق للعدة بلا خلاف في ذلك فتوى وصا

احتصاص الحرمة الابدية في التاسعة بالطلاق العدى

ثالث - المشهور بين الاصحاب ان المطلقه تسعاً للعدة تحرم مؤبداً - وعن المدارك نقل جمع من الاصحاب الاجماع على ان المطلقه تسعاً للعدة تحرم مؤبداً ولم يفتوا على ذلك دليلاً والذى وقعت عليه في ذلك ما رواه (١) زرارة ان ابي داود وداود بن سرحان عن ابي عبد الله عليه السلام قال المراجعة اذا لا عنها روحها لم تحل له ابداً والذى يتروح المرثه في عديها وهو يعلم لا تحل له ابداً والذى يطلق الطلاق الذي لا تحل له حتى تسكن روحه عبره ثلاث مرات لا تحل له ابداً

(١) روى عنه ١٠ هو محل الاستدلال في الوسائل باب ٣ من ابواب اقسام الطلاق

ذلك اشتراط المحلل بعد كل ثلاث طلعاته في مقام بيان الحرمة الاسدية وعندها وان الحرمة مفيدة بمحصول امرين الرجوع والوقوع - والا فلا تحرم ابدًا - فكما ان الترويج مشروط بشرائط لم تذكر في الحصر كك يكون في بعض الموارد مشروطا بوجود المحلل - و معنى هذا فلا يحدث وقف عند المدرك و صاحب الحدائق في الحكم المزبور.

ثم انه قد عرفت ان طلاق لعدة عدسة عن الطلقات الثلاث بالكييفية الحاصلة عما عن الرصد بعد ان ذكر ان طلاق العدة على التسع المرتبة محاذ لان الثالثة من كل ثلاث ليست للعدة فاطلاقه عليها ما اطلاق لاسم الاكثر على الاقل وباعتبار لمحاورة قال وحيث كانت النصوص والفتاوى مختلفة في عتبار التسع للعدة في التحريم الا ان كان اعم من كونها متوالية ومنعقدة فهو اتفاق في كل ثلاث واحدة للعدة - اعتبر فيه اكتمال التسع - في غير محلله - نعم يمان التفرق بين طلبة التسع - ان يطلق بعد الفرد الاول منه وحصول المحلل لاسم ثلاثا ثم يتروجه بعد العدة لها ان يصح طلقها ثم يتروجه بعد العدة ثم يطلقها طلاق عدد للعدة ثلاثا ثم يصيها المحلل ثم يتروجه - فيطلقها طلاقا عدد

وعليه فهل يحرم مؤبداً ام يعتبر في الحرمة الايدى الترتيب والتوالي ومع تحلل غير طلاق العدة لا تحرم زوجها - من طلاق النصوص وقد خرج منها الحالي عن طلاق عدى بالاجماع وغيره مما تقدم وفي صور التبريق - ومن تحرير علي بن ابراهيم في المحكي عنه بعد ذكره - بوجوب التحريم الايدى و انه الطلقات التسع المرتبة هذه هي التي لا تحل لزوجها الاول ابدًا لظاهر في الحصر الحقيقي و نحوه الصندوق في الفقيه و هم من عدة ارباب النصوص ولا يقتضيان الاسما وصل اليهما من المصوص - اظهرهما الاول كما لا يخفى -

في الطلاق الثلاث الذي يحتاج الى المحلل

الرابع - المشهور بين الأصحاب - إذا طلق المرأة فحر حتم بعد ثم بكحها مرة ثانيا ثم طلقها و تركها حتى قضت لعدة ثم استأنف بكاحها ثم طلقها ثالثة حرمت عليه حتى تسكن روحا غيره وهذا إطلاق بدق طلاق العدة في أن المطلقة لا يحرم مؤنث بخلاف طلاق العدة كما مر - وعن ابن بكر أن هذا الطلاق أعني طلاق اسمه بالمعنى لا يحتاج إلى محلل بعد الثلاث وهذه استيفاء عدتها، تحرمتها في الثالثة و نسب ذلك إلى الصدوق في نفسه حيث قال وسمى ملاق السنة طلاقا لهدم لانه متى استوفت فروجا و روحها ثانية عدم لطلاق الاول - ولكن المشهور بين الأصحاب تخصيص الخلاف بن بكر و قد ذكر في كتابهم دعوى اجماع اصحابنا على خلافه

و كيف كان فيشهد للمشهور بن بكر نفسه ما تقدم و منها صحيح (١) البخاري عن الصادق عليه السلام في رجل طلق امرأته ثم تركها حتى أصغت عدتها ثم زوجها ثم طلقها من غير أن يحل بها حتى فعل ذلك بها ثلاثا قال عليه السلام لا يحل له حتى تسكن روحا غيره - و حر (٢) الحسن بن زيد عندهما عليه السلام عن ملاق السنة كيف يطلق الرجل امرأته فقال يطلقها في طهر قبل عدتها من غير حجام شهود فان طلقها واحدة ثم تركها حتى يحضوا حلها - لى ان قال فان طلقها الثالثة بعد مات منه ولا حل له حتى تسكن روحا غيره و حر (٣) زرارة عن ابي ابراهيم عليه السلام في الرجل يطلق امرأته تطليقة ثم يرجعها بعد انقضائها فان طلقها الثالثة لم يحل له حتى تسكن روحا غيره - و صحيح (٤) ابن مريم عن ابي بصير الكركاني، طلق ثلاث مرات و برحت من غير نكاح فقد مات منه و لا تحل لزوجها حتى تسكن روحا غيره - الى غير ذلك من النصوص المتواترة

(١-٣-٤) الوسائل باب ٣ من ابواب اقسام الطلاق حديث ١-٩-٤

(٢) الوسائل باب ١ من ابواب اقسام الطلاق حديث ٣

الواردة في اقسام الطلاق عسر طلاق العدة الدالة على ذلك

واستدل للقول الآخر بروايات ١ - ما رواه (١) ابن مكي عن زرارة في الصحيح
 قال سمعت ابا جعفر عليه السلام يقول الطلاق الذي يحده الله تعالى والذي يطلقه العقيده هو
 العدل بين المرأة والرجل ان يطلقها في استيفاء الطهر بشهادة شاهدين و اراده من
 القلب ثم يتركها حتى تمضي ثلاثة قروء فان رأت الدم في اول قطرة من ثلثة وهو اخر
 القروء لان الافراء هي الاطهار فقد مات منه و هي امك نسفها فان شئت تزوجت
 وحلت له بالزوج قال فعن هذا بهامئة مرة هدم ما قبله وحلت له بالزوج وان راجعها
 قبل ان تملك نفسها ثم طلقها ثلاث مرات يراجعها ويصنفها لم يحل له الا بزوج واحد
 عنه الشيخ زهناة يجوز ان يكون استدراك الى زرارة صرة لمدعيه الذي كان قتي به
 لما رأى اصحابه لا يفتنون منه ما يقول برأيه اسدده الى من روى عن ابي جعفر عليه السلام
 وليس عند الله بن كسر معصوما لا يجوز عليه هذا بل وقع منه من العذر عن اعتقاد
 مذهب الحق الى اعتقاد مذهب الفطحية ما هو معروف من مذهبه و لفظ في ذلك اعظم
 من اسدده فيما يعتقد صحته بشبهة الى بعض اصحاب الائمة عليهم السلام و لسان يرد عليه
 ما ذكره جمع من الاساطين ان هذا القدر العظيم في ابن مكي ردا في ما صرح به في
 فهرسته من توثيقه وما رواه الشافعي من الاحتجاج على صحيح ما يصح عنه ولو ثبت عدم
 حوار العمل برواياته مع اهم متفقون على العمل بها بل تروى جميعها على غيرها

والحق ان يقال انه يحتمل ان يكون قوله وان فعل هذا الى اخر الحديث فتوى ابن
 مكي رد كرها في ديل الحديث كما وقع ذلك عن الشيخ والصدوق وعمرهما كثير - ويؤيد
 هذا الاحتمال ان الاصحاب لما حاوروه وسئلوه عن انه هل سمع بذلك رواه لم يقل
 ذلك عن زرارة وايضا روى الكليني هذا الخبر بعينه وبهذا السند حاليا عن الحكم
 المدكور - وايضا يؤيده ما تضمن من الاخبار من محاجة الاصحاب له فيما تفرد به
 وحواله (٢) بان هذا مدارق الله من الراي - او - (٣) بان الزوج وعسر الزوج عمدى سواء

الذى قاله بعدما سئل عنده سمعت في هذا شيئاً قال: رواه رفاعه قبل له ان روعة روى
اذا دخل بينهما روح - ولو ايت عن ذلك وعما افاده الشيخ انه الذى يمكن توجيهه بان
ان يكبر لرأيه واعتدده كان يرى هذا الكذب حائراً لمصلحة اهم وهي بشر الاحكام
الواقعة فيتميم طرده عند المداومة للشهرة وغيره من المرحبات التى مع
تلك النصوص .

٢ - صحيح (١) عبدالله بن سنان اذا صدق الرحد امرته فليطلق على طهر بمير
جماع شهود فان تزوجها بعد ذلك فهي عنده على ثلاث وطلت التلقيد الاولى وان
طلقها انتمس ثم كف عنها حتى تمضي الحيضة الثالثة مات منه شئيين وهو حاطب من
الحطاب وان تزوجها بعد ذلك فهي عنده على ثلاث تطليقات وطلت الاثنان فان صنفها
ثلاث تطليقات على العدة لم نحل له حتى يسكن روح غير مذكور برده ولا انه مقطوع
ولعل ذلك رآه كذا بن بكر - وثاب - انه لا يصلح للمقادمة لما تقدم - وحمله الشيخ
على انه لو تزوجها بعد العدة بعد ان برز روحها روح آخر ثم ورفها

٣ - حذر المعلى بن حميس المتقدم الذى عرفت انه يدل على هي التحريم المؤبد
في التاسعة - واما ذكرناه يظهر حال ماير ما استدلل به لهد القور - فالأظهر عدم
الهدم مطلقاً .

في طلاق الحامل ورجوعها

الحامس لاحلاف بين الاصحاب في انه يحوز طلاق الحامل مرة بل عليه اتفقهم - وقد
تقدمت النصوص الكثيرة الدالة على ذلك - كما لا كلام في انه لا يحوز ان يطلق للجنة
بمعنى العقد عليها بعد انقضاء عدتها ثم تطليقها ثانياً لان بعض عدتها انما يكون بالوضع
فتخرج عن كونها حاملاً - انما الكلام في ما زاد على المرة للعدة - اولسنة بالمعنى الذى
هو خلاف العدى أى طلاقها بعد المراجعة بلامواقفه - فالمشهور بين الاصحاب حوازه

بعضها فليراجع ولو وقع ثم بدوله فطلق اسما ثم بدوله فراجع كما راجع اولاً ثم بدوله فطلق فهي التي لا تعد له حتى ينكح زوجها غيره اذا كان اذ راجع بر بدال الواقعة والامساك ولو وقع

ومنه ما يدل على عدم حوا طلاق العامل بعد الرجوع بدون الجماع - كما هو في (١) اسبق من غيره عن ابي الحسن عليه السلام قال قلت لمرحلي طلق امرأته ثم راجعها شهود ثم طلقها ثم بداله فراجعها شهود ثم طلقها شهود من ماله قال عليه السلام نعم قلت كل ذلك في شهر واحد قال عليه السلام ليس منه قلت وقد فعل ذلك بامرأة حامل قال عليه السلام ليس هذا مثل هذا .

ومنها ما دل على ساطاق واحد كصحيح (٢) احمد بن محمد عن ابي جعفر عليه السلام طلاق الرجل امرأته واحدة فطلقها فقد نكحها من بعد رجوعه عن امرأته (٣) ابي بصير عن ابي عبد الله عليه السلام الرجل يطلق امرأته واحدة ويحرمه غيرها .

ومنها ما دل على النهي عن الزيادة كخير (٤) منصور بن عمار عن ابي جعفر عليه السلام في الرجل يطلق امرأته وهي حلي قال يطلقها قلت فراجعها قال عليه السلام نعم برحمها قلت وقد بداله بعد رجوعها ن يطلقها قال عليه السلام لا حتى تضع هذه جميع يصومون الباب .

قول اما خير منصور فهو تصحيح منه صرح لغيره لانه وجهه انه الذي عنه واما الطائفة الثالثة فلا يدل على ما ذكر وان قوله عليه السلام اسما هذا من هذا يدل على عدم حوا طلاق احد من بعد الرجوع الا بعد الواقعة بل ان المراد ان هذا غير هذا صرح لطلاق ثانياً حتى بعد لوقع في نفس ذلك الصريح واما الطائفة الرابعة فالخير الاول منها لانها في الطائفة الاولى لها مشتقان ولا يحمل المطلق منهما على المقيد واما الخير الثاني فهو مقطوع والمسبب اليه الحكم محذور فلا يصلح للتقييد

(١) الوسائل باب ١٩ من ابواب اقسام الطلاق حديث ٥

(٢-٣-٤) الوسائل باب ٢٠ من ابواب اقسام الطلاق حديث ٦-٧-٨

فلم يبق الا الاولى واربعة ويسكن الجمع بينهما بوجودها حمل ثانياً على ارادة الطلاق لموجب لسوئه المطلقة المحورة لترويج الحمل وحررها عن قيد روجه المطلق بالعرف كما يشهد به قوله في الصحيح متروكاً على ان طلاق الحمل واحد قد وضعت ما في نظرها فقد كانت منه واما حملها على اداة الاتحاد فصاعداً بمعنى انه لا فصل بينهما بالعدة شهر واما حملها على استحباب الاتحاد او كرهه التعداد وان لم يكن شئ من ذلك جمعاً عرفياً لا بد في عدم العدلة الاولى لها المشهوره واشهره واولى للمرحومين كما كرهنا ظهر مدركه لقولنا الاخرين وضعه

ثم ان الاربعة في منع عن الطلاق في العدة التي تليها الاربعة شهر - مستندة بحسن بره المتقدم للجنة ومحمول على الاستحباب المتروك في موافق احكام الوقوع العتقات الثلاث في يوم واحد .

ثم انه يمكن ان يقال ان الشيخ قد وضع لم يرد الجمع عن الطلاق انما في نسبه للمعنى المتقدم ان ارادوا به الجمع عن طلاق نسبه بمعنى لعقد عليها بعد اقصاء عدتها ثم طلقها ثانياً الذي عرفت انه لا شأن فيه له من حمل ذلك روجه بالجمع من المصنوع لدله على بقاء الحمل وادله بوجده - وبين ما صرح بالردة عنيه بحمل الاولى على طلاق نسبه بمعنى انه اذا انطبق لجهاد طلاق نسبه طلقه طلاق واحد تركها حتى يصح حملها لا يجوز ان يراجعها واطاعها قبل الوصل طلاقاً نسبه لانه شرط بالرجوع عن العدة التي هي عاين مع الحمل وطلاق النسبه طلاقاً ثانياً لا يكون للحمل - والى ذلك نظر المصنف في محكي المختلف - فان طلاق العدة والنسبه واحد والاصحير للنسبه ترك المراجعة وترك المواقعة وللعدة المراجعة في العدة والمواقعة وان طلقها لم يظهر به نسبه ونسبه الاربعة ومع الحمل لانه ان رجع قبله كان طلاق العدة والى تركها حتى تصح كان طلاق النسبه بان قصد الشيخ ذلك فهو حق ويحمل الاخذ عليه انتهى .

طلاق الحايض ورجوعها

السادس ان يطلق الحد قبل طلاقه - حينئذ رجوعه - فان راقبه، وطافها في شهر آخر
صحيح حماد وصورة وفي الخواهر مل هو من قطيعات المذهب

اسألته لام في بدهل يجوز لطلاق بعد الرجوع في ذلك الشهر، فظهر آخر من
دوب الواقعة - فالمشهور من الأصحاب ان لذلك وعن أبي عبيد انه لا يجوز الطلاق
الذي لا بعد الواقعة وصورة من كتاب صائغتان

الاولى ما دل على الجواز - كموقوف (١) - بحديث عن أبي الحسن عليه السلام
قد قتل له حين يطلق امرأته ثم راحها، شهود ثم صدها ثم بداله فراحها، شهود ثم
طلها، شهود من منه قال نعم - فنت كذا ذلك في شهر واحد قل من مدقلت وبه
ومن ذلك امرأته جعل من منه قال نعم - ليس هذا من هذا - صحيح (٢) محمد بن
مسلم وعبد الحميد بن عواس فلا بد من أن يقول الله تعالى عن حين يطلق امرأته وشهد
على راحته ولم يجمع ثم يطلق في شهر آخر على اسمه تحت التغطية الثانية غير حماد
قل عليه السلام راحها وشهد على راحته ولم يجمع كذا التغطية الثانية - وصحيح (٣)
البرقي عن الرضا عليه السلام عن رجل يطلق امرأته شاهدين ثم راحها، ولم يجمعها بعد الرجوع
حتى مهرت من حبستها ثم صفاها حتى مهر شاهدين اتفق عليها التغطية الثانية وقد
راحها، ولم يجمعها، قال نعم - ويحوز غير هذا - الاول من هذه لصوم في اطلاق
في الشهر الاول - والاخير ان في الطلاق في شهر آخر

الثالثة بدل على اعتبار الوقاع في الدلائل الثاني كصحيح (٤) من العبد عن
أبي عبد الله (ع) في الرجل يطلق امرأته له ان يرجع وقال لا يطلق التغطية الاخرى
حتى يمسه - وموقوف (٥) اسحاق بن عمار عن أبي ابراهيم (ع) عن الرجل يطلق امرأته في

(١-٢-٣) الوسائل باب ١٩ من ابواب اقسام الطلاق حديث ١-٥-٢

(٤-٥) الوسائل باب ١٧ من ابواب اقسام الطلاق حديث ٢-٣

ظهر من غير جمع ثم بر جمعها في يومه ذلك ثم بصفه تس من ثلاث تطهقات في
 طهر واحد فقال (ع) حالف الله قلت خمس يسمى له زاهوا جمعها ان يطلقها الاوى
 طهر فان نعم قلت حتى يجمع قال (ع) نعم - (تصحیح (١) في خمس عن الصادق (ع)
 سألته عن طلاق لسه الى ان دور واحد طلاق الرجعة وان يدعي حتى تحبس وتطهر ثم
 يطلقها، شهادة شاهد من نهر واحد، هو نعم، ثم يستبرأ الطهر فاذا حاضت وصهرت
 اشهد الشاهدين على الطلقة اخرى ثم راجعها، وبواقعها ثم يستبرأ بها لظهر فاذا حاضت
 وتطهرت شهدت هذين على التطليقة الثالثة ثم لا يحل له اندا حتى يسكن زوجا غير مدعيها
 ان بعد ثلاثه فروع من يوم طلعه، التطليقة الثالثة وان يطلقها واحدة شهود على صهر ثم تطهر
 بها حتى يحبس وتطهر ثم يجمعها قبل ان يراجعها لم يكن مالا في الثاني مالا لانه حتى مدلفا
 الى ان قال وان يطلقها على صهر شهود ثم راجعها وان تطهر بها الظاهر من غير موقعة فحاضت
 وصهرت ثم طلعه قال ان يدعي بمواقعه بعد الرجعة لم يكن طلاقا لها طلاق لانه مدعيها
 التطليقة الثانية في شهر الاولى ولا يفسد الشهر الا بموقعة بعد الرجعة وكذا لا يكون
 التطليقة الثالثة الا بمراجعة بمواقعه بعد الرجعة ثم يحبس وصهر بعد الرجعة ثم طلاق شهود
 حتى يكون اثنان فصلا طهر من ديس بمواقعه شهود

والاصحاب في الجمع بين المصومين - لك - ١ - ما عن الشيخ فقه الجماعة وهو
 حمل المصومين الاول على طلاق لسه ونصوص الجمع على طلاق واحدة الذي قد مر عند
 المواقعة بعد الرجعة فيه واورد عليه جمع من لا يفسد من كلام الاخبار ورد في
 الرحن يصدق على الواحد لمد كونه واجب الاثم بالجنون والمهي من غير متعذر
 فيعد العموم من العروين فلا يكون الجمع لمد كونه عرويا ولد قبل المحقق في الشرايع
 انه تحلهم وقد استشهد لهذا الجمع بحسن المعلى وايضا نصوص عدم شهادتهما
 بذلك اجمعت عن ذكرهما .

٢- ما عن امحدث الكاظمي رحمه الله الاول على ما لو كان غير صمير الرجعة ن

تكون في حلاله وله فيها حجة ثم بدالة ان يطلقها فلا حاجة الي امر و يصح طلاقه
و لا شبهة في له كذا عرسه من الرجعة الطلقة الاخرى الي ان يس من فيه فلا يصح طلاقه من
المرحلة حتى يمها - وقد استشهد لهذا المجمع في عرس من المراسم من المراسم
المسوية - و اخرى بغير (١) الحسن بن زياد عن ابي عبد الله (ع) لا يسع لرجل ان يطلق
امرأته ثم يرجعها و ليس له في حجة ثم يطلقها فهذا الصريح الذي بهي الله تعالى ان
يطلق و يرجع وهو سوى (المالك - ثالثة و اخرى ٢١) في عرس قوله تعالى
ولا تمسكوهن ضرار لتعتدن عن عتاد (ع) ارجاء يطلق حتى اذا كادت ان يحاو
حدها و رجعتها ثم طلقها فعلى ثالث ثلاث مرات فهي الله عز وجل من ذلك - و لكنه
ايضا امر عري و لغير ان لا يشهد ان هذا بدلالة على حوار الرجعة و الطلاق لا لغيره
و اما ما يقتضيه في هذا الطلاق الجماع فهذا احسان منه

٣ ما عن جماعة منهم الشهيد الثاني و سيد الميرزا و صاحب الجواهر وهو
حمل دعوى الجمع على تكراره - حذر لحوار على امر الراجحة اقول ان هذا
الجمع وان كان يتم بالنسبة التي صحح من الجمع و موثق استحقاق قوله في
الموثق بعد قول الامام حالف الله فليت عيب يسمى لها الحج يشهد به فانه يظهر منه
ان استحقاق فهم من قول الامام (ع) حالف الله - لمستحب و الاولي - ولكنه لا يتم
بالنسبة الى صحح امي بغير ادلوه مع من قوله (ع) فانه لم يكن طلاقه لها طلاق
مع قوله في النصوص الالوه كانت لتطلقه ثالثة لا ريب في ان احد العرف بردهما
متها فبين فلا يكون حدها قرينه على الآخر - الذي هو المالك في كون الجمع
عري و اما ادلة الشهيد الثاني - من به لولم يظهر الواحد في الجمع لكان متعيب
حدها من امر ارجح احدها رأسا عري - فانه في الخبر من المتعارفين لا بد من الرجوع الى
المرحبات و طرح احدهما لا الجمع الشرعي فالأظهر انهما متعديتان و الترجيع مع
الطائفة الاولى - لأنها المشهودتين الاصحاب و موافقتها للكتاب لدال على حوار

طلاق لروحه مطلقاً من غير اعتداد الجماع و هذه روحه بعد الرجوع ولا اشكال في الحكم

في المحلل وما يعتبر فيه

ثم ان تمام الكلام في هذا الفصل - داخلة في مسائل - الاولى - قد عرفت سابقاً انه قد دفع الطلقات الثلاث مترتبة واحدة لاجتماع شرط الصحة بحرية المصلحة على المصلحة حتى يسلخ روحاً غيره * * * ثم ان الاصل في المصلحة فيه * * * بشرط ان المحلل * * * والمعروف من الاصحاب انه شرط * * * بعد احده * * * السوء * * * ولا يذهب عن امر حق من لصلوات الذين لا يتدبرون ما لا يتدبرهم قولاً واحداً من المتصلين فضلاً عن المؤمنين كذا في الجواهر والامهرام المراهق للدواعي - والله هو من الاصحاب شهرة عظيمة عدم لاكتفاء به - وعن الشيخ قدم في المسود والاحاديث والا - في والشهد الذي في المسالك وقوع التحليل به لو ضمنها

واستدل الاول (بانه) بصري اطلاقاً له (١) حتى يسكن روحه غيره ومثله من النصوص الى افراد الشائعة المتعارفة دون افراد النادرة ولا ريب في ان الخارج عن المصلحة من صدر الفرد من النادرة كما في الحقائق (واخرى) بان المعسر في حصول التحليل دون العسيرة من الحاسبين كما في النصوص الانية وهو لا يتحقق الا في المصلحة ام لان المراد به الاثر الاول ذلك هو الفرد الكامل من لغة الجماع كما في الجواهر (وثانته) بظهور الكتاب والسنة في كون المحلل يسكن روحاً حر مستقل بالمقدح خصوصاً وقد وقع في الاندفاع ذلك قبل ان يظن انها ومن المعلوم ان الطلاق لا يصدر من غير المصلحة - كما فيها - ايضا (ورامه) بصالته بقاء الحرمة (وحامسة) بمكانته (٢) على من الفصل الواسطي قال كنت الى الرضا (ع) رجلاً طلق

(١) البقرة آية ٢٣٦

(٢) الوسائل باب ٨ من ابواب اقسام الطلاق حديث ١

الصادق (ع) في المطلقة المتعلقة الثالثة لأجل أنه حتى تسكن روحه ويدوق عيباتها -
ولسوى (١)، المشهور من الحاسن لأحتى يدوق عيبه ويدوق عيبه ويجوها غير
فلاشك في اعتبار الدخول

أما، الكلام في مورد ١ - هل يعتبر كون الوطاء ~~مقتضى~~ أم لا؟
درا - مقتضى إطلاق المصوح غير السوى الذي - لكن السوى اعتبار قوله حتى
يدوق عيبه طهر في الوطاء فلا كما لا يخفى - ٢ - هل يعتبر كون الوطاء بعد
تكون موحد للعقل بغيره بعد تحشده ومعد من مقصودها - أم لا يعتبر ذلك - أظهر
اعتباره لعدم دوق المصلحة من الحاسن بدون ذلك - لأن ذلك مما صدق الوطاء - الدخول
في كل مقام غير أنه ومضاهيهم الاتفاق عنه - ٣ - هل يعتبر الأثر لا المشهور
ببهم عدم اعتباره لأطلاق الأدلة - امتشك حصة في ذلك منهم صاحب المواهر -
نظرا إلى أن المعتبر كما صرح به في المصوح دوق المصلحة من الحاسن - والمراد
به الأثر - أولاد الجماعة المصوح على أدائه الكامل الذي لا يحصل إلا بالأثر
أدبه - أن المصلحة التي أراد بها المصفي الحاسن ليس المراد بها الأثر لا بدسب
لدوق إلى عيبه الآخر ومن المعلوم أن الأثر كل مهمم روح التذات نفسه
لالتدبير الآخر والمراد هو لئلا الجماعة أي حتى يلتد كد منها - الجماعة الآخر وحمله
على الفرد الكامل خلاص الإطلاق - خلاص طاهر كلمة الدوق وهو الاحتشاد الطاهر
في أنه يكفي لدوق الذي هو الأصل احتشاد الطعام فيمرعه في العارسي (بجشيدن)
ومن المعلوم أن هذا يحصل بدون الأثر القطع - مع - أنه لو سلم احتمال حصول الدوق
فالمخرج هو إطلاق مادل على الأكت - الدخول من الأند وصحيح أن قيس وغيرهما
فلا يظهر عدم اعتبار الأثر -

اعتبار دوام العقد

﴿وإن كان كذلك﴾ العقد الصحيح ﴿ولا يكفي الوطء حراماً وشبهه ولو بالعقد العمد بلا خلاف أحده فيه بل الإجماع ينقسم عليه كما في الحواهر - وشهد به مصنف إلى المصومين لآفة في عدم الاكتفاء بالعقد المصطنع - وإلى ما دل عليه الكتاب والسنة من اعتبار أن تمسك روحاً غيره وهو لا يصدق في هذه الموارد قطعاً حسن (١) الفصيل عن حدهم (٢) ع ١٤ عن حر. روح عدهم أنه ثم طبعها تطبيقاً بحل له أن يراجعها أن لا يمولأه قل لا قلت أرادت أن يطبخ مولأه بحل له بعد أن يراجعها قال عليه السلام حتى تروح روح غيره ويدخل به فيكون لها مثل كاخ الأول وبعده حر (٢) عبدالمثلث وصحيح (٣) الحسن

والرابع أن يكون العقد الدائم ﴿ولا يكفي كاخ المتعمد ولا يحصل به التحليل اتفاقاً﴾ وفتوى كما في الحدائق بل الإجماع ينقسم عليه كما في الحواهر - وشهد به حمله من المصومين كصحيح (٤) محمد بن مسلم عن حدهم عليه السلام عن رجل طلق امرأته ثلاثاً ثم تمتع فيها رجل آخر هل تحل للأول قال عليه السلام لا وهو ثواب (٥) هشام بن سالم عن أبي عبد الله عليه السلام في رجل تزوج امرأة ثم طلقها فبنت معه ثم تزوجها رجل آخر متعه هل تحل لزوجها الأول قال عليه السلام لا حتى تدخل فيها فخرجت منه وحر (٦) الصيقل عنه عليه السلام قال قلت له رجل طلق امرأته طلاقاً لا تحل له حتى تمسك روحاً غيره فترجعها رجل متعه أمحل للأول قل عليه السلام لا لأن الله تعالى يقول إن طلقها فلا تحل لهما بعد حتى تمسك روحاً غيره وإن طلقها ولم تمتعها ليس فيها طلاق رجوعها حسن (٧) الصيقل الآخر .

(١-٢-٣) الوسائل باب ٢٧ من أبواب أقسام الطلاق حديث ٢-١-٣

(٤-٥-٦-٧) الوسائل باب ٩ من أبواب أقسام الطلاق حديث ٢-٣-٤-١

المحلل يهدم المطلقة والتتتين كما يهدم الثلاث

﴿وهذا هو المحلل﴾ كما يهدم الثلاث يهدم مادونه ﴿على وجه يكون المراد﴾
 أو رجعت إلى زوجها كما إذا لم تكن مطلقة ولا بحسب تلك الطلقة وطلقتان أم لا
 قولان المشهور بين الأصحاب هو الأول - وعن الشيخ في الخلاف - أنه لا يهدم إلى
 بعض الأصحاب لمّا حرّس واحترس صاحب الحدائق - وعن المصنف في التحرير - أنه
 لا يهدم لأن المحقق السرور يرى التردد في مسألة - وفي المسألة طائفتان من النصوص
 الأولى يدل على الهدم كما هو في (١) إرفاعه عن أبي عبد الله عليه السلام عن رجل طلق امرأته
 حتى ماتت عنه وانقضت عدها ثم تزوجت زوجها آخر فطلقها أيضاً ثم تزوجها وبعثها
 لأول يهدم لأن الطلاق الأول قال عليه السلام - وهو أحسن - (٢) الآخر يوجب (٣)
 عدالة من عمل في حدود حلال في فعيده لئلا يهدم عليه السلام وعمر في امرأة مدقها
 زوجها فطلقه أو نفس فزوجها آخر فطلقها أو ماتت عنه فبأنقضت عدها تزوجها
 الأول فقال عمر هي على ما بقي من الطلاق وقال أمير المؤمنين عليه السلام - سعد الله
 يهدم لثلاث يهدم وحده - وهو (٤) - سعد بن حرير عن أبي عبد الله قال سأله
 بعض أصحابنا إذا طلق رجل امرأته فطلقها واحدة ثم تزوجها حتى ماتت
 عنه ثم تزوجها لمزوج الأول فقال عليه السلام - إذا طلق رجل طلاقاً جديداً وليس انطلقه
 الأولى شيء هي عده على ثلاث تطلقات متتابعات

لأنه يدل على عدم الهدم وهي نصوص كثيرة - كصحيح (٥) الحسن عن
 أبي عبد الله (ع) عن رجل طلق امرأته فطلقها واحدة ثم تزوجها حتى مضت عدها فزوجها
 زوجها غيره ثم مات الرجل فطلقها فزوجهما زوجها الأول قال عليه السلام هي عده على
 طليقتين بافتين - صحيح (٦) - علي بن مهزيب كتب عبد الله بن محمد إلى أبي الحسن
عليه السلام روى عن بعض أصحابنا عن أبي عبد الله عليه السلام في الرجل يطلق امرأته على الكتاب

والسنة فتمس منه بواحدة فتروح زوجها غيره فموت عنها او طلقها فترجع الى زوجها
 او اني تكون عنده على تطليقتين وواحدة قد مضت فكسب ^{بالتحريم} صدقوا وروى
 بعضهم بها تكون عنده على ثلاث مستعلا ب و ان تلك التي طلقها لست بشيء لايها
 قد تر وحت روحا غيره - فوقع ^{بالتحريم} بطله لا و صحيح (١) مذكور عن الصادق
^{عليه السلام} في امرأة طلقها زوجها واحدة او ثنتين ثم بر كها حتى تمس عندها فتروحها
 غيره فيموت او يطلقها فيتروحها الاول قال ^{بالتحريم} هي عنده عندها ما بقي من الطلاق ورواه
 صحيح (٢) اس مكان عن محمد الحلبي عنه ثبت في غير ذلك من النصوص وقد
 انها في الحقائق الى سبعة .

وقد حمل الشيخ زه الطائفة الثانية على ان الروح التي لم تدخل بها - او
 ان روحها متعده - ولم يكن بالعاموس في جميع هذه الامور لا يحصل لتحديد كما تقدم
 ولا يعمى بعد الجميع كما صرح به جميع من الاساطين - وعن كثرة اللام وعندى
 به لا يحارص سبها لاحتمال ان يراد في بعضها من كونها عنده على تطليقتين
 وواحدة قد مضت اي تكون روحه وروحها في الرجوع اليها بعد تطليقتين فيسد العدم
 وان امراد يمسى لواحدة انها متعده - وفيه انه لا يصح هذا الحمل في صحيح الحلبي
 وابن مهزيار واحكامهم بل وفي اكثرها - ولذلك قال صاحب الحقائق انه ممن تقديم
 عدم الهدم لان من المرححات عند لتعارض الشهرة لرواياته وموافق الكتاب وموافق
 الاحتياط واصحبه السند وكون القائل الامام المتأخر وجميع هذه في نصوص عدم
 الهدم فان اكثر روايات الهدم من رفاة وليس غيرها الاخر عند الله من عقيل وهو
 مقطوع فالرواي لروايات الهدم خصوص رفاة وام روايات عدم فانه متعددون
 ومقتضى طلاق الاله لكرامة الاحتياج الى المحلل بعد الطلاق لثالث سوء
 محلل ككاح روح غيره ام لا - وموافقها للاحتياط واصحبه السند واصحه وام كون
 لقائل هو الامام المتأخر فان روايات الهدم مروية عن ابي عبد الله ^{عليه السلام} ومن روايات

لعدم صحيح علي بن مهزيار وهو مروي عن أبي الحسن الهادي عليه السلام - ثم أورد علي
 هذه روايات لهدم مخالفة العامة فلا بد من تعديدها - وأجاب عنه ولا يبعد ثبوت
 ذلك ثلثاً - من مخالفة العامة - تكون من المر حجات بعد فقد حمده من المر حجات
 منها الشهرة وصحت الراوي وهو في الكتب

ولكن يرد عليه ولا - إن ما ذكره من أن مخالفة العامة من المر حجات مذهب
 حمده من المر حجات الآخر وإن كان حجة - لكنه ينافي مسئلته من أول كتاب الطهارة
 أي هذا حيث أن سائفة علي حمده الموصوف التي لا تعرض لها علي التقية وأوقف له حجة
 وثالثاً - أنها ذكرت من أن راوي روايات الهدم إنما هو روى عن حاصد غير صحيح - قال
 عبد الله بن عقيل يروي عن امر المؤمنين عليه السلام ليس حجة مقبولاً وقد تقدم روايته استحقاق
 ابن جرير أص - وثالثاً - أن يكون له ثلث أدلة المنحصر من المر حجات غير طاهر
 ورأيه أن الشهرة التي يرويها أول المر حجات هي الشهرة التي يرويها لارادته هي التي
 توجب كون الخبر مما لا ريب فيه - إلا قالوا قد روي في الجميع ولا يعمون بها
 فيها ريب قط - ومن الوجه أن الشهرة التي يرويها هي طبق روايات الهدم فتعني تعدد
 ذلك الاختار أصعب لي جميع ذلك أن الموصوف الكثير الصحيح التي هي مروي
 من الفقه والأطباء وسمع منهم - وأعرضوا عنه بسقط عن الحجة قط - فلا إشكال
 في أن المعتقد روايات الهدم

حجية قول المرتبة في الترويح ومضى العدة

نفي في المقام فرع - ع ١ - لأخلاف الأصحاب في حصول التحليل بالدعي كالمسلم
 لأنهم لم يدكروا من شروط المحلل إلا الإسلام فهو كات الروح كاتيه والروح مسلماً
 بناء على ما هو الحق من جوار ترويحها ابتداء - أو كان دعماً فاسلم بعد الترويح -
 وصحها ثلاثاً ثم تزوجها دعي يحصل التحليل - لأطلاق الأدلة من الكتب والسنة

٢ - المشهور أن الأصحاب أنه بقول المرتبة إذا ادعى أنها تزوجت ومعت

العدة وكان ذلك ممكناً في تلك المدة فحوز لزوج الأول تزويجها وفي الجواهر
 بل لا أحد فيه خلاف محققاً : استدلوا به عن المسبوط من أن في حمل ذلك
 ما لا يمنع لأمنها كالوجه وانقضاء العدة - وأخرى - بما في الحديث من أنه من لم يعد
 أحترقة عدة هم قبول قول من لأمر عده - ثالثة - بما في الشهادتين في المسائل
 فالمرأة ادعت بزوج أو تعدد مصادفته لعينته - وجوها قبوله بقدر ذلك - والأصل
 به والبرج المسمى (أو لكن) بر دعي - لا - به لا معنى لتدبيره في غيرهما كالتزويج
 والطلاق - ورد الذي - به لم يشك في القاعدة بحجج المعاد من كتاب الخلاف
 لا ترى أنما هوهم أحد قبول قول من من بحر عن موصوع من لموصوعات البرج
 أحترقة عدها لأجل عدم الاعتراض - عند ثبوته - لا - للمعدود - من هذا البرج
 بحر عن موصوع معلق بالزوج الأول - هو معلق بخلاف بحر من - ليس له
 إلا واحد - قوله - نعم - على ما ذكرناه من حجة بحر لو وجد الثقة في
 الموصوعات في غير باب البرج - لا يظهر قبول قولها إذا كانت تعدد كما هو معدد المص
 الخاص لا يرد على ثلث - عدة لزوج الآخر - بحر من الجمع عن تزويج شخص
 خاص إياها .

والحق ما يستدل به من أن ما عرفت الصحيح (١) حماد عن أبي عبد الله عليه السلام في
 حق صدق امرأته ثلاث فدايت منه في - د - من حقه، فله أن يرد من أحضرت فزوج
 زوجة أخرى فقالت له قد برحت زوجة غيري وحملت لك فبني أبني فبني فبني
 وكعب يصح قال عليه السلام إذا كانت المرأة تعدد صدقت في قولها - وهذا لبحر موافق
 لبقعه التي أشر إليها (١) في الجواهر من العدة الشرعية عن المفهوم أنه لا مدحبه
 لو تدعى من حيث كونه كذا في صديقه - غير نام - تشهد به أيضاً لموصوف الدالة
 على صدق النساء في عدم لزوم وحلوه منه موت أو جوه كالحصحيح (٢) المروى

(١) الوسائل باب ١١ من أبواب أقسام الطلاق حديث ١

(٢) الوسائل باب ١٠ من أبواب المتعة حديث ١

عن مير قنن لابي عبد الله عليه السلام التي المرئ في العالم التي ليس فيها حد فاقول لها
الروح فتقول لا فتزوجها قال عليه السلام نعم هي المصدق على نفسها - وحده خبر (١)
اما ان يصدق عليه عليه السلام - ومورد هذا ان كان الاحد عن عدم الروح الا ان مقتضى اطلاق
الحوادث (هي المصدق في نفسها) قبول قولها في الزوج ايضا - فما في الجواهر من ان
قبول قولها في الحلوم الروح لا يقتضي قوله في حصول الزوج - في غير محله - لان
المرئ عموم الحوادث لا خصوص المورد (ثم بهما) خبر يعالج في انها مصدقة وان لم يعالج
كوبها نفه - للتصريح في خبر اما ان يأمي لا آمن ان يكون ذات فعل ومن الجواهر
فيحمل صحيح حماد بقرنتهما على استحباب الاحتساب ان لم تكن بقدر

ثم انه ادعيت المحلل فكذبها في خبر المكاح - ومن لشهيد الثاني حتمه
تصديقها في التحليل وان لم ينسب عليه موجب الروح لو حوذا المعنى لقبول قولها مع
تكذيبه وهو امكان صدقها مع بعدد قامة البينة على جميع ما يدعيه ومجرد ابداه
لا يمنع صدقها في نفس الامر وعدمه - واورد عليه صاحب الجواهر ان قبول قولها انما هو
حيث لا يدعى لها في دعواها والا كانت المألفين فيل مائة المدعي والمألفين يجب
فيها ما يجب ثم بعد ثبوت احد الامر من ثبوت عليه الحكم المناسب للمقام من التحديد
وعدمه (وفي) ان افعال قوعد المدعي في الخبر انما هو السبب اليها مع حصه
لا السمة الى غيره فلا بد في ذلك قبول قولها بالسبب الى غير الحصر والا ما مع من
الاحد بطلاق الموضوع مع ان التكذيب اعم منه ويمكن فرضه مع عدم لدعوى د
كان انما مجرد التكذيب لهما فما افاده الشهادتين

حكم اختلاف المحلل والمرئ في الاصابة وعدمها

٣- اما بقى المحلل والمرئ على الاصابة بعد دخول المحلل في الكلام في انها
تحلل للروح الاول - وان كذبها فعن الشيخ في لم يوطأه ليعمل الاول ما يعتد على طمعه

من صدقه أو صدق لمجمل - واستدل له من الغرض بعد البينة والعقل مصاد الأحكام الشرعية عامة ورجع إليه - وفيه أنه لا دليل على صحة العقل خصوصاً في الموضوعات وهو لا يعمى من الحق - وفي الشرع ولو قيد بعدم بقولها على كل حال كان حسب لتعدد أقامه لينة - وعن الفواعل - لا فرق - وعن المالكة أنه الأقوى - ويرد عليهم ما حجب بعد في بعد كره في الفرع السابق - والحوث بعد ما عرفت - وأورد عليهم صاحب الجواهر - أن كلاهما يؤمن عليه - لذا يصدق كذا منهما مع عدم معارضة الآخر ومع التعارض بشأن ترجيح أحدهما على الآخر من دون مرجح - وفيه - أن مقتضى إطلاق المصوم قبول قولها في حصول التحليل وهذا لا ينافي عدم قول قولها في وجوب نكاح المهر على كذا فليس في ذلك لقول قول المجمل من قبل أن المصوم غير متعذر صدقهما في دعوى الوطء قلنا لا لا - المقتضى إطلاق قولها في المصداق في نفسها - والثابت - أنه يستبعد قول قولها في ذلك معادل على قبول قولها في شرطه وهو نقص المدة - وهو واحد - مع أنه يمكن أن يقال مع فرض حالها في يسمي المصوم (١) الدلة على أن حاله في دخول المصوم لشون نكاح المهر - مر في محله

٣ - أو وحشي المصوم - محرمة - كإطراء في حال لأحكام أدنى الصوم أو حال أدنى حال - يخص فهل يحصل التحليل كما هو المشهور من الأصحاب - لا كما عن الشيخ وابن أحمد - وجهان أصحهما الأول لأنه أم يتعلق التحليل الأعلى العقد - ثم لصحاح و لدخول وما اعتد عليه لدخول وجوز - ولا يدل عليه دليل ومقتضى إطلاق لادله عدم عتادها و استدلال لمذهب المذهب في التحريم معصوم ولأدليل على أن هذا الوطء مجمل - في خصوص (٣) وثوق عملتها لأنها طاهرة في الدوق المباح لأن المصوم لا يباح المحرم - وبأنه محرم عليه هذا الوطء - لمهي يدل على فساد

(١) الوسائل باب ٥٥ من أبواب المهور

(٢) الوسائل باب ٧ من أبواب أقسام الطلاق

المعنى عنه - وذلك لأماحه تعذفت شرطين بالمكاح والوطء ثم إن المكاح إن كان محرماً لا يبعد للأول وكث الوطء (وفي لكل نظر) أما الأول فلأن إطلاقاً لأدله بدر على كونه محلاً - وأما الثاني فلا لأنه ادعى إباحته ذلك الوطء حتى يقال إن المسمى بالوطء لا يبيح المحرم بل يدعى أنه حرام محلاً للرجوع على الروح الأول وذلك المسمى لا يتضمن الأمر بدوق العبد كي يقال إن المسمى لا يبيح إلا بدور بالمحرم بل يتضمنه لتحكم وصحي وهو الحلة على فرض دوق العيلة - وتثبت أحكام وصحية على هذا محرمة كاتفاق الملام بالنسبة إلى حرمة أمه وغيرها والربا بالنسبة إلى بعض من ينسب بها، وما شاكل غير من - وأما الثالث فلأن المسمى لا يدل على العادة في غير العادات وأما الرابع فلم يصح اعتدال حوار المكاح فكيف بل المعترض صحتة لأماحته مع - إن أساء ذلك لو ثبت منه إلى الوطء قياس لا حول به - فالأظهر أنه موجب لحصول العيلة وأولى من ذلك في حصول الحلة ما لو وطنها في صبي وقت الصلاة فإنه لا يكون معها عنه - وعنى فرضه يكون نهياً عريضاً لاستقلالها

الرجعة تقع بالقول والفعل

المسألة لثامه - في الرجعة - وهي فتح الرأى الصحيح - ولغة المرة من الرجوع وإصلاحاً لرد المهر إلى النكاح السابق - وإلحاق بين المسلمين في مشروعيتهما - وشهد بها من الكتاب قوله تعالى (١٦) «وعولتهن أحق بردهن في ذلك إن أرادوا إصلاحاً» أي ردهن إلى نكاح الرجعة فيهن إن أرادوا بها الإصلاح لا أمه ردهن وقوله تعالى (٢) «فأمسك بمعروف أو سرريحاً حسان» «الأمسك بالمعروف الرجعة وحسن المعاشرة» والسرريح «حسان» التظليفة الثالثة بعد المراجعة - كما في الخبر وقوله تعالى (٣) «وإذا طلقتم النساء فلهن ما كنهن - أي قدس بلوغ الأحرار - فأمسكوهن بمعروف أي راجعوهن بقصد المعاشرة» «معروف» أي سرحوهن - أي جنوهن حتى

تسمى عدتهن - ولا تمسكوهن حرارا - أى لأرجعهن بقصد الإصرار بهن من غير رعه فيهن ففي حصر (١) المحلى عن الصادق عليه السلام عن قوله تعالى ولا تمسكوهن الح قال عليه السلام الرجح يطلق حتى إذا كادت أن يحلوا محلها راحمها ثم طلعها يفعل ذلك ثلاث مرات فبهي الله عز وجل عن ذلك و نحوه حصر (٢) الصلاء عن الصادق عليه السلام وأما لمصوم الدالة عليها فهي مستقيمة بل متواترة معنى سببتي جملة منها - وتعام الكلام في هذه المسألة بالبحث في جهات

١ - لا إشكال في ذلك ولا خلاف في أنه صحح الرجعة بعد كفو له كقوله راجعتك وأرجعتك مطلقا ومع إضافة قوله إلى بكاحي وبذلك من الألفاظ الدالة على إرادة المعنى المعروف بعصا ومع الفرقان كانت الدلالة بالصراحة وبالكيفية على حسب عررها من المعاني التي يراد بها - الألفاظ الدالة عليها - ويعتبر فيها قصد المعنى - والألفاظ تلعب بأحدها الألفاظ سهوا أو غلط وفي حال النوم وما شاكله لا يتحقق الرجعة لأنها من الأمور الاعتدالية والمثبت كانت من قبيل الإيقاع واقسامه أم من حقوق المطلق - فالمعنى لتجمعها بذوق القصد (فما) عن الرخصة بعد ذكر الألفاظ الصريحة من أنه لا يعتقر إلى به الرجعة لصراحة الألفاظ (الردية) أنه لا يحتاج إلى إريد من قصد مدلول للفظ الصريح - ولذا قد بعدل في قيل يعتقر إليها في الأخير من - أى رد ذلك وامسكت لاحتمالها عررها كالأمك باليد وفي البيت ونحوه - وهو حسن

و كذا لا خلاف في أنها تصح فعلا كإلطاء والتقييد والنسب بشهوة أو دونها ونحو ذلك - أما الخلاف في أنه هل يعتقر في حصولها بالفعل قصد الرجعة ولا عررة به سهواً أو غلطاً ومع قصد عدم الرجعة ولا معه مع عدم قصد الرجعة كما في الرابس والحدائق - أم لا يعتقر ذلك كما عن طاهر المصنف - في القواعد والمحقق في الشرايع - وعن صريح المحرر أنه لا حاجة إلى به الرجعة إذا تحقق القصد إلى المعد بالمطلقة وإن كان داهلا عن الرجعة بل عن كشف اللثام احتمال ذلك حتى مع نية خلاصها.

اقول مقتضى القاعدة هو اعتبار قصد الرجوع فان الرجوع امر وجودى اعتبارى يؤثر في رفع نزع الطلاق ولا معنى لتحقيقه من دون قصد

وقد استدلل لعدم اعتباره - مرة بابها ما دامت في العدة درجة كما في المص
الانبي وقد ان يفعل بها ما شاء وان لم يقصد الرجوع فالأفعال بعضها رجوع وان لم يقصد
بها ذلك لا دلالة عليه كذا في الجواهر - وأخرى بالطلاق المعنى - وهو صحيح (١) - محمد
ابن القاسم قال أبو عبد الله عليه السلام من عشي أمر أنه بعد انقضاء العدة جدد لعدوان عشيها
فدل انقضاء العدة كان عشيها إباحة رجوعها - وليس يرد على الأول ان عانة ما يشترط
اخذ درجة الأفعال من قبل الوطء وغيره لا كونها رجوعاً معها عن تأثير الطلاق في
السياسة بمعنى العدة - وإما الذي هو يدل على ذلك الآية محض - الوطء يدل على انه
دون قصد الرجوع رجعه والتعمد الى غيره من الأفعال متوقف على وجود دليل -
الأمهم لأن يتمسك هذه الأقوال بالعقد - ويمكن ان يقال ان حقيقة الرجوع الذي جعل
موضوعاً للحكم لها معنى عدم شغل لاشاء العود الى المنكح - رتب اثر من آثار
الرجعية فيكون الوطء مثلاً بنفسه رجوعاً لانه اثر من آثار الرجعية وعليه فكل فعل
من أفعال التي يكون حوزة معلق على الرجعية اما جدد قصد الى ذلك الفعل
لأما لو صدر بلا قصد او مطلق بها غير المتعلقة يكون بنفسه مصداقاً للرجوع لانه دال
عليه إلا ان يقال ان مقتضى من الرجوع الحوسوع الاحكام والملك وسحب الطلاق -
وعلى كل حال الوطء بنفسه رجوع مطلقاً.

وبذلك يظهر - ما - في ما افاده الشهاب الثاني - من انه لو وقع الوطء بقصد
عدم الرجوع او مع عدم قصد الرجوع فقد حرام لا يصح المنكح بالطلاق وان كان
رجعياً لأن فائدة الرجعي حوار الرجوع فيه لا فائدة بحاله والالتماس بانقضاء العدة
الى ان قرئتم ان لم يراجعها فعليه مهر المثل لظهور انها كانت بالطلاق - فانه يرد عليه
اولاً - ان النص دل على ان الوطء بنفسه رجعه فلا يكون حراماً ولا موجباً لثبوت مهر

المثل - وثالثا انه في خبر (١) محمد بن مسلم عن الباقر عليه السلام هي امر به لم ينقص
العدة ونحوه غيره - وهي تدل على حوار برب آثار الرجعية فيها الوعد - كما -
ان بقية احكام الرجعية مترتبة عليها مادامت في العدة - كوجوب النفقة والسكنى -
وعدم حوار رويح احتيا - وعدم حوار تزويج الحامد ان كانت هي حدى الاربع -
وثبوت الرحم ان رت وما شاكل من الاحكام (والحمله) ذلك بالنصوص على انها
روحه ما لم ينقص العدة وان ما يصرفها تسب فلا يكون وحدها حراما ولا موحدا
لثبوت مهر المثل.

انكار الطلاق رجوع

٢ - المشهور بين الاصحاب انه لو انكر الرجوع في الطلاق في العدة كان ذلك
رجعه - وعن غيره جدد دعوى لاجماع عند استدلاله لمحقق في الشرايع، به ينص
التمسك بالرجعية عن الشهيد الثاني الاستدلال به باجماع من الرجعة بالوطء المشقة
مها للدلالة على رجعه في غير الماضي ودلالة الانكار على رجعه مطلقا - وورد عليهم بان
الرجعة مترتبة على الطلاق وما به ادعاءه ينقص ما التزم فلا يكون رجعه والا كان
الشيء سببا للمضي

وفيه - ان حقيقة الرجوع بما هي التمسك بالرجعية وقصد بقائها - وهي
كما يتحقق بان الرجوع في طلاق لا يحد لصانع عن تأثره كك يتحقق
بدعوى انها روحته وانكر الطلاق معناه ذلك - فليس الرجوع مطلقا بانها الطلاق
فلا يكون انكاره انكار الرجوع بل هو مصداق الرجوع وشهد للحكم مصداقي
ذلك صحيح (٢) بنى ولاد عن ابي عبد الله عليه السلام قال سئلته عن امرأة ادعت على زوجها
انه طلقها فطليقه طلاق العدة طلاقا صحيحا يعني على طهر من غير جماع واشهد لها

(١) الوسائل باب ١٣ من ابواب اقسام الطلاق حديث ٦

(٢) الوسائل باب ١٤ من ابواب اقسام الطلاق حديث ١

شهودا على ذلك ثم أنكر الروح بعد ذلك فقال عنه ان كان انكار الطلاق قبل انقضاء
العدة فان انكاره للطلاق رجعه لها - و ان كان انكر الطلاق بعد انقضاء العدة فان
على الامام ان يعرق سهمه بعد شهادة الشهود بعد ان يستحلف ان انكار الطلاق بعد
انقضاء العدة وهو حاطب من الخطايا ثم ان مقتضى طلاق النكاح - بل مدكر تامر ان
انكار الطلاق لكونه تمسكاً بالزوج بعد رجعه - انه يحصل الرجعة به ولو مع
ظهوره ان الباعث عليه عدم التقصص الى وقوع الممكر ولو ذكر لم يرجع - وما - في
الرياس من انه مشكل للقطع بعدم قصد الرجعة ح وهو معتبر اجماعاً عندنا من النص
على ذلك بعيد لعمد شموله لمثل ذلك - غير تام - فان قصد نكاح الزوجية فسد لرجوع
لمعرفة من ان حقيقته قصد انقاء الزوجية

لا يجب الاشهاد في الرجعة

٣- لا حاشي و لا اشكال في انه لا يجب فيها الاشهاد بل هو مستحب
لدلالة جملة من النصوص عليه - كمصحح (١) الحلبي عن ابي عبد الله عليه السلام في الذي
يراجع ولم يشهد قال عنه يشهد حب الى ولا ارى بالذي صبح بما ومصحح (٢)
العاسليين رواية ومحمد بن مسلم عن ابي جعفر عليه السلام ان الطلاق لا يكون بغير شهود
وان الرجعة بغير شهود رجعة ولكن لشهود بعد فهو اصل رجوعهما غيرهما
٣- رجعه الآخر من العمل - والاشارة الدالة على المراجعة - كما في غيره -
وفيه في سائر عقود وايقاعاته وما قيل من ان الصدوقين ذهبا الى اختصاص ذلك
بأحد القاع عن رأسها - واضح الفساد لعدم دليل عليه وما في المانع - وفي رواية بأحد
القاع مصداقاً الى عدم غور الاساطين عليها (٣) يرد عليه انها لا تدل على الحصر ولا ساقط

(٢-١) الوسائل باب ١٤ من ابواب اقسام الطلاق حديث ٢-٣

(٣) نعم في رسالة ابن بابويه الى ولده اذا اراد مراحتها كشف القاع عنها يرى

انها قد حلت ونحو ذلك في كتاب المقنع لانه .

مع اطلاق الأدلة فلا اشكال في الحكم

٥ - سبب الشاهد الثاني الى التيج وانعاده والمناحرين انه ان قل راجعت ادانت ان شئت لم يصح لو قال شئت وفي لشرابع فيه ردد ولكن حيث عرفت في الطلاق وفي المكاك انه لا دليل على منطلبه التعلق للمعود والابقاعات الا لاجماع والنص في بعض الموارد - ولعنف من الاجماع عبر الرجعة التي لا يقتر فيها سوى التمسك بالزوجية ولا يشترط فيها الابقاء والابقاع - والنص معهود فيها فلا يظهر هو الصحة -

٦ - ولو ظله رجعيًا ثم رجعه في الاحرام حلال الرجوع لم يخرج عن روحية الطلاق وان يكون اثناء النكاح كى لا يحوز في حال الاحرام

٧ - ولو طلقها رجعيًا فرتدت فراجع - فالمشهور بين الاصحاب عدم صحة الرجوع وردد فيها المصنف وه والمحقق وغيرهم - وعن المسالك انه المصانة على ان الطلاق رافع لحكم الزوجية رجوعه متزاولا يستقر ما قضاء العدة وان حرج العدة تمام السبب في زوال الزوجية - اقول الحق ان يقال بعد ما عرفت في هذا المبحث من ان المطلق لا يخرج عن حمالة الروح بالطلاق - بل الجزء الاخير للسبب هو انقضاء العدة وان الرجوع ليس بتعدد للنكاح بل هو ما عرفت عن تأثير الطلاق في اليقونة وبعد ما عرفت في مبحث ردد الزوجية انها اما تخرج بالارتداد عن الزوجية اذا لم تسلم في العدة والا فلا يخرج بعدها لانها من البناء على صحة الرجوع مراعاة لاسلام فان استمرت صحت الرجعة والا انكشف عدم صحتها كما لا يخفى وبذلك يظهر حكمها لوهر من ارتداد الزوج عن منه - ولعل ما عرفت من ان اقرب حوار الرجوع يرجع الى ما ذكرناه والا فمع عدم اسلامه او اسلامه - في العدة يظهر مصدقه الرجعة محلا غير فاس للرجوع لانفساح النكاح الكامل فضلا عن علقته ولدانين منه لو لم تكن مطلقة - ولذا صحة الرجوع اما ينزل عليها مع انحصار سبب العسخ في الطلاق لامع فرض حصول سبب آخر له

في قبول قول المرأة بانقضاء العدة

٨ ﴿و﴾ المعروف بين الأصحاب أنه **﴿يقبل قول المرأة في انقضاء العدة﴾** في زمان يمكن فيه ذلك واقفه ستة وعشرون يوماً ولحظت أن أحدهما بعد وقوع الطلاق والآخرى للحرج عن أئمة أو التحقق بظهور الثالث وتصوير ذلك أن يطلق وقد عي من الظاهر لحظة ثم تحيض أو قبل الحيض ثلاثة ثم يظهر أو الظاهر عشرة أيام ثم تحيض قبل الحيض ثم يظهر عشرة أيام ثم تحيض - وقد تنقضي الأقل بدرأ بثلاثة وعشرين يوماً ثلاث لحظات فإن يخطئ بعد الوضوح وقيل رؤيته له لمعاش للمعذور بحجة ولا أحد لأقبه بل لحظه ثم يظهر عشرة ثم تحيض ثلاثة ثم يظهر عشرة ثم ترى الحيض لحظة

وشهدوا بول قولها فيه صحيح (١) ضرورة وحسنه عن أبي جعفر **عليه السلام** الحيض والعدة للنساء ادعت صدقت وصححه (٢) لأخر عنه **عليه السلام** العدة والحيض إلى الماء وحجر (٣) الطرس عن أبي عبد الله **عليه السلام** في قوله **﴿إلى ولا محل لها أن يكتم ما خلق الله في أرحامهن قل قد فوس الله إلى النساء ثلاثة أشياء الحيض والظهر والحمل ثم إن مقتضى الطلاق الصوم عدم الفرق بين دعوى المعتادة وعندها وبين لعنتهم وعندها وعن الشهد في اللمعة عدم قبول دعوى غير المعتادة من المرأة إلا شهادة أربع سواء مطلقات على بطن أمه وفي الحواهر ولم يشر لأعلى المرسل عن أمير المؤمنين **عليه السلام** أنه قل في أمره ادعت أنها حاصت في شهر واحد ثلاث حصص أنه سئل سؤة عن طائفتها هل كان حيضها فيما مضى على ما ادعت في شهادتها صدقت والأصح كإدائه أقول أنه ليس مرسل بل رواه (٤) الشيخ بسنده عن محمد بن محمد عن الرقي عن الموفلي عن السكوني**

(١-٣) الوسائل باب ٢٢ من أبواب المدة حديث ٢-١

(٢) الوسائل باب ٢٧ من أبواب الحيض حديث ٢ كتاب الطهارة

(٣) الوسائل باب ٢٢ من أبواب الشهادات حديث ٣٧

عن حمير عن ابيه عن امير المؤمنين عليه السلام وليس في السند من يتوقف فيه سوى
السكوي والموقلي - وقد ذكرنا في هذا الشرح فيما تقدم انها موثقان - ولما رآه
مسند معتبر - وقد يظهر ان ما في لمرئيه من المسالك من انها ضعف السند
في غير محله

وفي احداثها ما عده مسند وهو اكثر عدد واضح سند و صرح دلالة فيتبين
حملها على لمتهمه (وهو) انه لانما من بينهما فان هذا الحر احسن من ما تقدم فلا
يلاحظ المرحضات بل تقدم هذا ودعوى صرح به الدلالة - غير طاهرة - وعن الشيخ
في كتابي الاحكام حملها على لمتهمه حمير من الاحكام - ولكنه سرعي بل مقتضى
حمل المطلق على المقدم تقدم الحر على تلك النصوص وتقييد احكامها به كما فعله
الشهيد ز - وان قيل انه ليس في الحر تصريح بانه قلنا انه متضمن لتكليف
سوة من طائفتها وافق الجمع ثلاثة وحيث به في باب الشهادة لم يرمودا ككتفي فيه
ثلاث ب - فيقال باعتبار لانه - ولكن لدى موجب التوقف في الحكم اعراض
الاصحاب عن هذا لحر وعدم عمدتهم به حتى قال سيد المدرك ان العموم مقطوع
به في كلام الاصحاب - ولذلك لا مانع من حمل الحر على الاستحسان والاولوية فلما حكم
ان يحكم بما ندعه وان كانت غير مفقودة - وله ان يحتظر بطلب سوة شهد لها
بذات وان كان ميراثه الحكم لها مع فرض عده من شهد لها - بل ومع من شهد
بان عاداتها على خلاف ما ذكرت لا يمكن اختلاف العدة وايضا لافرق في قول دعواها
بين ان يكون لها قبل وادل دعواها ومن ما لو لم يكن فان مقتضى اطلاق النصوص
قول دعواها مطلق

ويمكن ان يخص الحكم بغير لمتهمه لعموم لعملة في النصوص (١) الدالة
على انه اوجلا الرجل والمرأة وادعت عدم الوطء لا يقبل قولها اذا كانت متهمه -
بها - وقد ان تدفع العدة عن نفسها - اللهم الا ان يقال انها في مورد يكون قولها

خلاف الظاهر لا مطلقا وليس دعواها فيه انقضاء العدة بل عدم الدخول وعدم سماع قولها في ذلك الباب لا يلزم عدم سماعه في هذا الباب

ولو ادعت انقضاء العدة بالأشهر ولم تكن بأربع اطلاق معلوما ليرجع الى العدة - فقد صرح جماعة منهم المحقق في الشرايع والشهد الثاني وغيرهما بأنه لا يقبل قولها وكان القول قول الزوج - وسئل له بان مرجع هذا الاختلاف في الحقيقة الى الاختلاف في زمان انقضاء الطلاق والقول قوله فيه كنه تقدم قوله في اصله وماه مع دعوى نفاء العدة يدعي تاجر الطلاق والاصل فيه معه لاصاله عدم تقدمه في الوقت الذي يدعيه - واورد على ذلك - بان الاصلين وان كان في انفسهما حاريس لكن لو بسى على العمل بالاصل في مقابل اطلاق النص كان اللزم العمل باصالة عدم انقضاء العدة والنفا على الزوجه في الفرع السابق امّا - واحتج عنه سيد الرئيس بان الاصل هذا ليس باصالة عدم الانقضاء بل باصالة عدم عدم الطلاق فلا وجه للمقتضى اصلا (اقول) ان كان الايرادان نفس ذلك لاصل العدة في ذلك الفرع بحرى في هذا الفرع كان الجواب متينا - ولكن اساس الايراد انه لا ينشئ بالاصل في مقابل اطلاق النص وعليه ولا فرق بين هذا الاصل واصاله عدم انقضاء العدة - والظاهر قبول قولها لاطلاق المصوم

ولو ادعت انقضاء العدة بالوضع صدقت مع الامكان بالاحوال ولا تكلف بالبينه ولا بالحاضر الولد - وعن القواعد صدق حتى لو ادعت الانقضاء بوضع ميتا او حيا - ناقضا او كاملا - ويشهد به اطلاق النصوص المتقدمة خصوصا اطلاق قول الصادق عليه السلام تعويض الله تعالى لها لحمل الذي منه هذا

ولو ادعت ولادة ولد في اقل من ستة اشهر ولحظتين لحظة لامكان الوطاء ولحظة للولادة - فمن المسالك انه لا يقبل قولها لعدم امكانه وعن القواعد قبول قولها والظاهر ان الثاني اقرب لان مقتضى اطلاق النصوص قبول قولها في اصل الوضع - ولا ينافيه عدم امكان خصوص ما يدعيه بعد فرض امكان اصل الوضع وكون الولد ناقضا ولاوجه للتقييد بالامكان في خصوص ما يدعيه ولذا لم يقيد اصحابه بذلك.

ولو ادعت الحمل وانكر الزوج - فالمعروف بين الأصحاب ان القول قوله وان
احصرت ولذا قبح ولادتها له واستدله بما كان اقامه البينة ولا يقل مجرد قولها فيه
وفيه - ان مقتضى اطلاق النصوص المتضمنة نفويض الحمل لها وان العدة اليها هو قول
قولها في الحمل منه وانقضاء العدة بوضعها ودعوى اختصاصها بما اذا كانت حقيقتا العدة
معلومة انها بالوضع او بالاشهر او بالافراء دون ما ادعاء في حقيقتها - مسبوقة لعدم
القرينة عليه - وان ثبت الاجماع والافعال قولها
ولو ادعت نفاذ العدة وانكره الزوج للنجس من لم يقد مثلاً فالقول قولها
لاطلاق النصوص .

ادعاء الزوج الرجوع في العدة

٩ - اذا ادعت المرأة انقضاء العدة فصدفها الزوج او كان الانقضاء معلوما -
والنكاح ادعى الزوج الرحمة قبل ذلك بالقول او الفعل ولم تصدق المرأة و ادعت عدمها
وعدم لعلم وان اقام بيانه على ذلك قبل قوله في الاول من غير فرق بين ما لو تزوجت العرلة
بعد انقضاء العدة وعدمه .

اما قول قوله مع اقامة البيه فثبتت روحيتها بها كشوت ساير الموسوعات بها
وللنصوص الخاصة كالحسن (١) المرمان قال سألت ابا الحسن الرضا عليه السلام عن رجل
قال لامرأته اعتدى فقد حليت سبلك ثم اشهد على رجعتي بعد ذلك بايام ثم عاب عنها
فقد ان يجامعها حتى مضت لذلك اشهر بعد العدة او اكثر فكيف ت امره قال عليه السلام
اذا اشهد على رجعتي فهي روحته - وحسن (٢) الحسن بن صالح قال سالت حمزة بن
محمد (ع) عن رجل طلق امرأته وهو عاث في بلد اخرى واشهد على طلاقها رجس ثم انه
راجعها قبل انقضاء العدة ولم يشهد على الرجعة ثم انه قدم عليها بعد انقضاء العدة وفد تزوجت
وارسل اليها ابى قد كنت راجعتك قبل انقضاء العدة ولم اشهد فقال (ع) لا يسئل له عليها لانه قد

أقر بالطلاق وادعى الرجعة بمير يسه فلا سبيل له عليها الحديث نحوهما غير هذا - ومقتضى إطلاقها عدم الفرق بين علمها بالرجعة وعدمه - فما - عن بعض المحدثين من اشتراط صحة الرجعة بعلمها بها - فمع عدمه لا يصح - لص (١) محمد بن قيس عن الباقر عليه السلام في حديث وإن تزوجت قبل أن تعلم بالرجعة التي أشهد عليها زوجها فليس للذي طلقها عليها سبيل وروحها - الأصح الإحراق بها - وأصح الطلاق لمعارضه الخبر لما تقدم المرجوح «النسبة إليه لو حووه غير خفية

وأما عدم قول قوله بدور البينة - فلحس الحس المنقذ - وأصله عدم مقتضى لامح التمييز الذي هو صب السوء - الحد كمد على أصله بقاء الزوجية بناء على ما هو لحق من أنها روحه ما دامت في العدة

ولو أراحها فادعت هي بعد اعترافها بتحقيق الرجعة انقضاء العدة قبل الرجعة والرجعة واقعة في غير محتها - والمصرح به في جملة من الكدمات أن القول قول الزوج وأصل صحة الرجعة بقول مدعيها - مع عدمه على قول مدعي البتة ولكن الأظهر تقدم قولها لإطلاق بصر أن العدة اليها - ودعوى أنها تدل على أن نفس العدة لها انقضاء أو بقاء - ولأنه على أن حوّلها لها وفي المقام لأجل أن في انقضاء العدة إما الحلاف في أن الانقضاء كان قبل الرجعة أو بعده - فذلك ليس اليها - مدعوه - أن مقتضى إطلاق الإخبار أن مر العدة اليها مطلقاً حتى بالنسبة إلى أحوالها - وإن قيل أن اعترافها بالرجعة يقتضي الحكم عليها بها لا مالة الصحة - قلنا أنها تفتقر بالرجعة العائدة لا بالصحة ولا العائنة لكل منهما فلا أثر لاعتراضها - لا في ما تقدم - بل يمكن الاستدلال بمضمون العلم في حيز الحس لمتقدم لأنه قد أقر بالطلاق وادعى الرجعة بمير يسه فلا سبيل له عليها - فإن المراد بالرجعة فيه الرجعة الصحيحة وإطلاقه يشمل المقام - وبذلك يشدع ما يقال أنه في مورد عدم ثبوت الرجعة وهي في المقام ثابتة فإن الذي ثبت ليس هو الرجوع الصحيح وثبوت الجامع بين الصحيح والفسد كالعدم

في طلاق المريض

المسألة الثالثة - في طلاق المريض وقد طعنت كلماتهم بأنه **يكره** طلاق المريض ويقع ولكن برئته المرته وإن كان دليلاً إلى أنه لم يمت بعدها ولو بالحقبة وتزوج هي أو غيرها من مرسه وهو يرثها في الرحمي في العدة **و**تحقق الكلام في هذه المسألة يقتضي البحث في فروع - ١ - الشهود يبرهن كره طلاق المريض بزيادة على كراهة أصل الطلاق وفي الجواهر بل لم يتحقق الخلاف في ذلك وإن حكى التعبير بأنه لا يجوز عن المقصود والتهديد ولا يجوز طلاق بقطع الموارث بينهما عن الاستمرار إلا أنه يمكن إرادتهما من ذلك لكراهة - والأصل في هذا الحكم إجمار لأحمد وثق (١) عديد من زيادة عن أبي عبد الله **عليه السلام** لا يجوز طلاق المريض ويجوز بكأخيه - وهو وثق (٢) ريادة عنه **عليه السلام** ليس للمريض أن يطلق وله أن ينكح - وصححه (٣) الآخر عن أحمد **عليه السلام** ليس للمريض أن يطلق وله أن يتزوج الحديث وبحوا غيرهما وطام هذه الأحاديث هو عدم الصحة لكون النهي ظاهراً في الإرشاد في العباد في غير العباد - إلا أنه لا بد من دفع اليد عنها أما بي من الصوم المضرحه بالصحة وعليه في دور الأمر من حملها على إرادة الحرمة التكليفية منها أو الكراهة أو على إرادة عدم مضي إمام حكم الطلاق على طلاقه لما استعرف من أنها نرته وإن انقضت عدتها إلى سنة - ولعل الأخير أقرب إلى ظاهر النهي وعليه فلا دليل على الكراهة سوى اتفاق الأصحاب عليه - وما في الجواهر من ظهور النهي في نفسه في الحرمة إلا أنه يحمل على الكراهة لعدم مرسه بالصوم المستفيضة والمتواترة لثني استمرار حملتها التي فهم الأصحاب منها أصحة بالاثم ولو بقرينة ما في صحيح (٤) الحلبي عن أبي عبد الله **عليه السلام** عن الرجل يحصره الموت فيطلق امرأته أو يجوز طلاقه قال **عليه السلام** نعم وإن ماتت لم يرثها - برعليه

(١) - ٢ - ٣) الوسائل باب ٢١ من أبواب أقسام الطلاق حديث ٣ - ٤ - ١

(٢) (٣) الوسائل باب ٢٢ من أبواب أقسام الطلاق حديث ٢

اولا ما تقدم من ظهور النهي في عدم الصحة وثانيا ان صحيح الحلبي اما غير مربوط بالمعنى لعدم فرس الطلاق فيه في حال المرض او يكون اعم من تلك المصوص فيقصد بهاء وعلى فرس كون السبب هو التدين فهما متعارضان لا يمكن الجمع بينهما بوجه - ضرورة تعارض نعم في جواب ايحور - مع قوله فيها لا يحور - والجمع بمد كريس عريبا - وهذا يحتسب الكراهة بما ادالم تطالب هي للطلاق الظاهر ذلك لانه المتيقن من معنى الاجتماع

٢ - انه لو طلق بصح طلاقه والظاهر انه لا خلاف فيه حتى من القائل بعدم الحوار والمصوص الآية شاهدة به

٣ - انه يرث زوجته مادامت في العدة الرجعية اجماعا كما حكاه جماعة - واستدل له مصافا الى معلومية كونها كالزوجة في باقي الاحكام - صحيح (١) ررارة عن ابي جعفر عليه السلام او اطلق الرجل امرأته نوا رثما كانت في اعدة فاد طلقها التطلقه لثالثه فليس له عليها رجعة ولا ميراث بينهما - وصحيح (٢) محمد بن قيس عن ابي جعفر عليه السلام اذا طلقت المرأة ثم توفي عنها زوجها وهي في عدة منه لم تحرم عليه فانها ترثه ويرثها مادامت في الدم من حبستها الثانية من التطبيقين الاولتين وان طلقها لثالثه فانها لا يرث من زوجها شيئا ولا يرث منها - وموافق (٣) ررارة عنه عليه السلام عن الرجل يطلق المرأة فقال **يَرِثُهَا** يرثها وترثه مادام له عليها رجعة ونحوها غيرها - وورد على ذلك بان صحيح الحلبي المتقدم دل على انه لا يرثها اذا طلق وفي حذر المرض و حمله على الطلاق الثاني بما فيه قوله عليه السلام قبل ذلك فان مات ورثته ذكره السيد في محكي المدارك والمحقق السروا رضى عنه اولان الصحيح انما هو في الطلاق عند حصول الموت لافي المرض وعلى فرس كون المراد انه المرض فهو محتسب بالمریس الذي حصره الموت - ولو سى على عدم الفرق بينه وبين المريض الذي لم يحصره الموت كانت السبب بينه وبين النصوص المتقدمة عموما من وجه

لأنها شاملة الطلاق المريض وغيره وهذا يحتس بالمريض وهو يشمل الطلاق النائي
والرحمي وهي محتصة بالرحمي فتعذر ما في طلاق المريض أن كان رخصاً وحسب
أن المحتار في تعذر العايش من رجه هو الرجوع إلى أحد الترخيع في رجوع إليها
وهي تقتضي تقديم نصوص الأثر لأنها أشهر وأصح سداً وأكثر عدداً . ودعوى أن من
حجه ما في صدره من أنه الزمان ورجته يحتس بالرحمي فيكون الحس من نصوص الناس
مستدعة بما سببني من أن المرئته ترضه حتى في الطلاق النائي فلا يظهر أنه يرضها لومات
في العدة الرجعية .

ثم أنه على ما ذكره من أن لصحيح محتس بحال حصول الموت يجري فيه
ما ذكرناه من كون المسألة هي العموم من رجه وتقدم هذه النصوص كما لا يخفى
ثم أن المحكي عن الشيخ في النهاية وأن حمرة في الوسيلة وغيره أنه يرضها -
في العدة النائية كالرجعية - ولكن المشهور بين الأصحاب شهرة عظيمه أنه لا يرضها
فيها بل عن المصنوع في الخلاف فيه وعن الخلاف الأجماع عليه - ومنه الاختلاف
اختلاف الأحاد - وإن طائفة معها تدل على احتصاص أثر الروح بموتها في العدة
الرجعية كالنصوص المتقدمه - ومنه ثابته تدل على ثبوت الأثر لومات في العدة
مطلقاً - وهي متعددة لأخط صحيح (١) رزوه عن أحدهما عليه السلام قال لمطلقه ثبوت
و ثبوت حتى ترى الدم الثالث فإذ إن فقد انقطع - وحسب (٢) محمد بن قيس عن الصادق عليه السلام
أيما امرأة طلقت فمات عنها زوجها قبل أن تنفس عذتها فإنها برئته ثم بعد عدة
المتوفى عنها زوجها وإن توفيت في عذتها ورضها الحديث وجوهها غيرهما - ومن
العرب أن صاحب الحوار ادعى أنه لا يدل على ذلك إلا خبر نقله من غير أن يذكر
رواه - وكيف كان بطائفة ثابته تدل على ثبوت الأثر في خصوص العدة النائية

كخص (١) عبدالرحمان عن موسى بن جعفر عليه السلام عن رجل يطلق امرأته أحر طلاقاً، قال عليه السلام نعم يتوارثان في العدة وحسب (٢) يحيى الأزرق عن أبي الحسن عليه السلام المطلقة ثلاثاً ترث وتورث مادامت في عدتها .

ولكن الطائفة الثانية يقيد إطلاقها بالأولى المصروفة به مع عدم كون لعدة رجعية لأبورتها . واما الطائفة الثالثة فهي غير محتصة بالمريض فقارص منه لطاقته الأولى والترحيع معها من وجوه منها عدم افتاء أحد بمصون هذه حتى الشيخ واتباعه فانهم لم يلتزموا بنسب المرات في العدة النائية مطلقاً - والجمع بحمل هذه على المريض ثم رعى لأشاهده - نعم يمكن توجيه ذلك بأنه من حمله خصوص اختصاص الأثر بالعدة الرجعية - صحيح (٣) الحلبي عن الصادق عليه السلام إذا طلق الرجل وهو صحيح لأرحمه لم عليها لم يرنها وساء على ما هو الحق من أن كل قيد أحد في القصة الشرطية كان لها مفهوم بالنسبة إليه - ومن العيوب لعدم الأثر منها في الضرر الصحة فمفهومه أنه يرثها، أن كان مريضاً فطلقها، لا تطلق لثاني - وهو اختصاص من الطائفة الأولى فتمخصص به فمافاه الشيخ وبما هو أقوى - وأم من استدل بهذا الصحيح لهذا القول .

في توريث المطلقة في حال المرض

٤ - لأجل ولا اشتغال في أنها ترثه سواء كان طلاقها نائياً أو رجعياً ما بين لطلاق وبين سنة لا يريد ولو لحظت ما لم تتزوج أو يرأس مرضه الذي طلقها منه . وفي الجواهر بل لإجماع بقسميه عليه وشهدته خصوص مستقبه - كصحيح (٤) أبي العباس عن أبي عبد الله عليه السلام قال إذا طلق الرجل المرأة في مرضه ورثته مادام في مرضه ذلك وإن انقضت عدتها إلا أن يصح منه قال قلت فإن طلقه المرض فقال عليه السلام ما بينه وبين سنة وهو صحيح (٥) الأخر عنه عليه السلام - وموتقه (٦) عنه عليه السلام قال قلت لرجل طلق

(٢٠١-٢٠٤-٥-٦) الوسائل باب ٢٢ من أبواب أقسام الطلاق حديث ١٢ - ١٣٠ - ١١٠١ - ٨

(٣) الوسائل باب ١٣ من أبواب ميراث الأبواج حديث ٢

أمرته وهو من نفس طلقه وقد كان طلقها قبل ذلك بطلقه قال **عليه السلام** ونها ترثه إذا كان في مرضه - قلت فمحدد ذلك قال **عليه السلام** لأمر لمرضا حتى يموت وإن طال ذلك إلى سنة وخمس (١). عبيد بن ربيعة عنه (ع) عن رجل طلق امرأته وهو من نفس حتى مضى لذلك سنة قال **عليه السلام** ترثها إذا كان في مرضه لدى طلقها لم يصح من ذلك وهو رجل (٢) ابن - الذي روى عنه ابن أبي عمير سمع صحيح عن رجل عن الصادق **عليه السلام** أنه قال في رجل طلق امرأته تطليقتين في صحته ثم طلق لتطليعه لثالثه وهو من نفس أي ترثه مادام في مرضه وإن كان لي سنة - وحبر (٣) الحد، وأبي الورد كليهما عن الصادق **عليه السلام** إذا طلق الرجل امرأته تطليقه في مرضه ثم مكث في مرضه حتى مضت عدتها فهي ترثه ما لم يتزوج فإن مات تزوجت بعد انقضاء عدتها فإنها لا ترثه إلى غير ذلك من النصوص الدالة على جميع ما ذكر.

ثم إن المشهور بين الأصحاب أنها ترثه إلى السنة مع لقيدها كان الطلاق بالإصرار بها أم لا وعن جماعة منهم الشيخ في الاستيعاب والمصنف في المختلف والمحدث الكشي: المحدث لحر العامدي وظهر لعمري اختصاص ذلك بالصورة الأولى ومقتضى إطلاق النصوص أن العموم المستفاد من ترك الاستيفاء وإن كان هو القول الأول لأنه يشهد للثاني بموافق (٤) سنة عنه قال سألته عن رجل طلق امرأته وهو من نفس قال **عليه السلام** ترثه مادامت في عدتها وإن طلقها في حال أصرار وهي ترثه إلى سنة وإن ادعى السنة يوماً واحداً لم ترثه ونعتد منه أربعة أشهر وعشراً عدة لمتوفى عنها زوجها - قال في مفهوم الشرح يدل على عدة الأثر إلى السنة مع عدم قصد الأصرار بالطلاق - وهو رجل (٥) يونس عن بعض رجاله عن أبي عبد الله **عليه السلام** قال سألته ما العلة التي من حلها طلق لرجل امرأته وهو من نفس في حال الأصرار ورثته ولم يرثها إذا حل الأصرار عليه فقال هو لأصرار ومضى الأصرار منعه أيها من أنها

(١) الوسائل باب ٢٢ من أبواب أقسام الطلاق حديث ٧-٢-٥-٢

(٢) الوسائل باب ١٤ من أبواب ميراث الأرواح حديث ٧

منه فالمرم الميراث عقوبة . ورواه الصدوق في العبد باستاده عن يونس عن دحار
شقي عن ابي عبد الله عليه السلام وهو يدل على ذلك بمفهومه . لعله وما في الجواهر من قوة
ارادة المحكمة من العلة - خلاف الظاهر .

وفي الرياس ان الحرج عن الاطلاقات المنعقدة بالشبهة وحكاية الاحماع
المتقدمة مشكل سيما مع احتمال العموم في اكثر النصوص لترك الاستعصال المعيد
له عند الجحول وليس كالمطلق يقبل الحمل على العاقل انتهى (وفيه) ان لمطلق
المعتد بكل ما كان والعمام يرفع اليد عنهما بواسطة المقيد والمحصص - لان
الحصص قريبة ومع وجودها ما المانع من حمل العام على الخاص

وفي الجواهر لانه (اي المرس) الموان للحكم في اكثر النصوص على وجه
لا يصلح ما عرفت لتقييد - فاعند عدم الجار (وفيه) انه ان اراد ان النصوص كالمس في
الاصلاق لا يقبل التقييد فهو مجموع ادليس فيها الاعمليق الحكم على عنوان المرس
فهو ح كسير المطلقات شاعره اصولي قصد الاصرار وعدمه - وان اراد ان الجارين
في انفسهما قاصر ان عن التقييد لصعف السد - فيرد عليه ان الاول موثق والثاني
مرسله من اصحاب الاحماع - وان رادصعفهما لاغراض الاستصحاب - فيرده ان جماعة
افتوا بمصوبهما وفيهم من هو من اساطين الفقه - ولكن الذي يحتلج في الدال
ان الحكم في الجارين لم يعلق على قصد الاصرار بل على حال الاصرار والفرق بينهما
واضح وحال الاصرار شامل لما قصده وما لم يقصده - فالقول الاول اظهر

وهو الارث ثبت مع شواهي الطلاق وفي المختلفه واحتها - ام لا . وفيه قولان -
استدل الثاني - بحبر (١) محمد بن القاسم الهاشمي قال سمعت ابا عبد الله عليه السلام يقول
لا يرث المختلفه ولا المبراه ولا المستامرة في طلاقها من الروح شئا اذا كان ذلك
منهن في مرس الروح وان مات لان العصمة قد انقطعت منهن ومنه - ومعه ما في النصوص

المستثية لما لو تزوجت - فانها ان تزوجت فقد رخصت بما صنع ولا ميراث لها -
ولكن المحر صعيق - وانجازه بالعمل عرثت - وما في خصوص الاستثناء لا يصلح
مثلاً للحكم ولا يظهر ثبوت الأثر - ومن الغريب ان صاحب الجواهر في الفرع
السابق سي على ثبوت الأثر - وفي هذا الفرع سي على عدمه مع الإلزام مقتضى حمل
المطلق على المقيد .

وعن المصنف في المختلف الاستدلال في المختلعة بانتفاء التهمة - والظاهر
ان ظاهره انه الى انشاء هذا الفرع على الفرع السابق وحيث انه سي فيه على ان
تمام الموضوع ليس هو الدرس بل مع التهمة بقصد الاصرار فلذلك حكم في المختلعة
والمستدامة بعدم الأثر ولهذا الوجه اورد الشهيد في على المحقق حيث انه في
الفرع السابق على ثبوت الأثر في هذا الفرع على عدمه - وهذا كذا كانت عن عدم
اعتمادهم على خبر الهاشمي - وكف كان فقد عرفت في الفرع السابق عدم تميزه
ما ذكر من الاختصاص فكذا في المقام -

نكاح المريض

د - (ونكاحه) اي نكاح المريض (صحح مع الدخول والافلا) كما
هو المشهور بل لا خلاف فيه ولا ندم ولا نظر - الا ان المحقق في الترايع حيث نسب
الحكم الى الرواية في الشهيد في الدروس لسد الحكم الى المشهور وهو مبني على
موضوع تردد بينهما فيه - ولعل ذلك مبني على مخالفة الحكم لعمومات الفطمية من الكتاب
والسنن وخصوص ما تقدم من المصنوع المتضمنة للنهي عن طلاقه المبرحة بحوار
النكاح من دون تقييد بالدخول - ولكن يتعين تقييد الجميع بالمصنوع الدال على هذا
التفصيل المعمول به بين الاصحاب كموثق (١) عبيد بن درارة عن الصدوق (عليه السلام) عن
المريض انه ان يطلق امرأته في تلك الحال قال (عليه السلام) لا ولكر له ان يتزوج ان شاء

وان دخل بها ورثته وان لم يدخل بها فنكاحه باطل - وصحيح (١) ابي ولاد الحفاظ
عنه عليه السلام عن رجل من روضه في مرضه فقال ^{عليه السلام} ادخل بها فمات في مرضه ورثته
وان لم يدخل بها لم ترثه ونكاحه باطل - وصحيح (٢) زراره عن احدهما ^{عليهما السلام} ليس
للمريض ان يطلق ولده ان يتزوج وان هو برزح ودخل بها فهو حائر وان لم يدخل بها
حتى مات في مرضه فنكاحه باطل والامهر لها والاميراث - والمراد بالطلاق في هذه
النصوص هو عدم الصحة على وجه يترب عليه جميع احكام النكاح حتى بعد الموت
من الميراث والعده لاعدم الصحة بقول مطلق والارم عدم حوار وطئها في مرضه بذلك
مع ان النصوص صريحة في حواره

ولومات المريض في مرض آخر بعد ثبوت المرض الذي رزحها فيه - اذ مات
بعد الدخول فلا اشكال في صحة النكاح ولزومه ثبوت جميع احكامه عليه - ويشهد به
في المرض الاول صحيح زرارة - وبه يقيد اطلاق الموت في الاولين - وفي المرض الثاني
جميع النصوص الباب

ولومات هي قبل الدخول ثم مات هو في مرضه فمقتضى اطلاق النصوص انه
لا يرثها فانها تدل على بطلان النكاح لو مات في مرضه ولم يدخل بها كان عدم الدخول
من جهته اذ من جهتها - في الرواية وفي الرخص من انه يرثها لان الحكم على خلاف
الاصول المقررة في الكتاب والسنة يقتصر فيه على مورد المعترضة وهو موته خاصة في
غير مجله فان مورد النصوص وان كان موته ولكن ليس للمعرض في جميعها موته
قبل موته بل موته قبل الدخول وفي ذلك المورد حكم بطلان النكاح وهو شامل
للمرض ومقتضى بطلان النكاح عدم ترب احكامه منها انه لو مات هي قد موته لا يرثها
ومع اطلاق الدليل لا وجه للاقتصار على المتفق وبذلك يظهر انه لو مات قبل الدخول
لا يرث عليه احكام المصاهرة المترتبة على التزويج ولو لم يدخل - فتدبر

الفصل الثالث في العدة

وهي شرعاً سم لعدة معنومه يترص فيها للمرأة بعد قدالروح اودى الوطء المحترم مسح او طلاق او موت او زوال انشاء - لمعرفة برائة زوجها او للتمدد او المتعجع وشرعت صيانة للاسباب و تحصيلها عن الاحتلاط و الاصل في وجوب العدة الابات المكريمة - و لمصوص المتواترة و اجماع علماء الاسلام قال الله (٢) عز وجل و المطلقات يترصن بالنفسهن ثلاثة فروع و قال ايضاً (٣) و اللاتي نكح من المحيض من نكاحكم ان اتمتم عدتهن ثلاثة اشهر و اللاتي لم يحضن و اولات الاحمال احملهن ان يصعن حملهن و قال (٤) عرسانه و الدس يتولون منكم و يدرون اروزا تترصن بالنفسهن اربعة اشهر و عشرة (٥) و قال انتم طلقتموهن من قبل ان يمسوهن فما لكم عليهن من عدة تعتدونها و غير تلكم من الابات - و اما الدوس فهي متواترة مستمر عليك في المباحث الآية اشاء الله تعالى - و الكلام في هذا الفصل يقع في مقدمات

لاعدة على الصغيرة و اليائسة

لمقام الاول - اختلف الاصحاب في الصغيرة التي لم تبلغ تسع سنين اذا طلقت بعد الدخول بها و ان و من روحها محرمة - و كذا في اليائسة وهي التي بلغت سن الناس خمس سنين او ستين على ما تقدم في باب الحيض - و المشهور بين الاصحاب انه لاعدة في الطلاق على الصغيرة و اليائسة و به صرح الشياح و الصدوقان و ابو الصلاح و ابن الجراح و ابن حمزة و من باخر عنه - و في الرصاص بل ربما كان محمدا عليه بين متاخرهم كما تذاذي بمعدة التهديد و عن ابن سماعة و السيد المرعشي و ابن شهر آشوب و السيد ابن زهرة انها تعتدان بثلاثة اشهر .

(٢) الطلاق آية ٥

(١) البقرة آية ٢٢٨

(٣) الاحزاب آية ٥٠

(٤) البقرة آية ٢٣٥

يشهد الأول حملة من النصوص كموثق (١) عبد الرحمن بن الحجاج قال سمعت
 أبا عبد الله عليه السلام يقول ثلاث يروى عن علي كل حال التي قد شئت من المحيص ومثلها
 لا تحيص قلت ومتى تكون ذلك قال عليه السلام إذا كنت منس منه فقد يشئت من المحيص
 ومنها لا تحيص . والتي لم تحيص ومنها لا تحيص قب ومتى يكون كك قال عليه السلام
 تلع تسع سبع فانها لا تحيص ومثلها لا تحيص . والتي لم يدخل بها - وصحيح (٢)
 حماد بن عثمان عن أبي عبد الله عليه السلام قال سألت عن التي قد شئت من المحيص والتي
 لا تحيص منها قال عليه السلام ليس عليهما عتق وحس (٣) محمد بن مسلم قال سمعت أبا جعفر
 عليه السلام يقول في التي قد شئت من المحيص يطلقها زوجها قال عليه السلام قد نالت منه ولأعنة
 عليها - وحس (٤) الآخر عنه عليه السلام التي لا تحيل (لا تحيص - ح ل) مثلها لأعنة عليها
 وصحيح (٥) حماد بن إدريس عن بعض أصحابنا عن أحدهما (ع) في الرجل يطلق
 الصبية التي لم تدع ولا يحمل مثلها وقد كان قد دخل بها والعروة التي قد شئت من
 المحيص وادفع حصها فلا بد منها قال عليه السلام ليس عليهما عتق وإن دخل بها -
 وأحوها غيرها من النصوص الكثيرة .

وقد استدل المقول الآخر - بالأية الكرسي (٦) وللاني يشئ من المحيص من
 سألكم إن اذ شئتم فعدن ثلاثه أشهر واللائي لم يحصن قال السيد المرتضى وهذا صريح
 في أن الأيسات واللائي لم يحصن عدتهن الأشهر على كل حال ثم اورد على نفسه أن
 في الآية شرطاً وهو قوله تعالى أن اذ شئتم وهو منصف عنهما - وأجاب عنه بأن المراد
 بالربية ليس أن كان مثلهن يحصن ولا لأيسات - بل يشئ أن عر يائسة أم الأول
 فواضح وأما الثاني فلا بد قد قطع في الآية على اليأس من الحصر والمشكوك في حالها
 ليست يائسة - بل المراد بها مقالة حمهور العصر بن واهل العلم أن كنتم من قايين في

١- (٣-٣) الوسائل باب ٣ من أبواب العدد حديث ١-٥-٢

٢- (٥-٢) الوسائل باب ٢ من أبواب العدد حديث ١-٣

٣- (٦) الطلاق آية ٥

عدة هؤلاء النساء وغير عالمن بملفها - ثم ذكر رواه عامة (١) تشهد بهذا التفسير
ثم قال ولو كان المراد بها ما ذكره الأصحاب لكان حقه أن يقول إن ارتس لأن
المرجع في ذلك اليهن ولما قل أن ارتس علم إرادة الأرباب بالمعنى الذي ذكرناه
أقول إن تفسير الرتبة بالمجهول خلاف الظاهر جدا وما ذكره في وجه ذلك
لا يدل عليه أدلة ذلك إلى جمهور المفسرين و هل العلم فهي معارضة بما في مجمع
البيان من تفسيرها بالاندراج لكن ارتفع حصص العلماء - وأما قوله إن المردود في
الآية البائسة فلا معنى للرتبة فيها - فمردود من المحتمل أن لا يكون المراد بالناس
ما هو المردود من المفهوم عليه حتى اصطلاحهم بل معناه النوى فيلائم مع كون
المراد بالرتبة ما ذكره الأصحاب - وأما الرواية التي ذكرها فبما إلى ضعف سندها
ومعارضتها لمصوص لأنه متضمن أن أبي بن كعب قال رسول الله إن عددا من
عدد النساء لم يذكروا في الكتاب الصادر والدار وأولات لأحمال فبرك الله تعالى
وإلا لئى الح والآن ذلك تقدم عدة دوافع أخرى مع أنها ما ذكرت في الفقرة وهي
مدنية وتلك الآية في سورة الطلاق وهي مكينة في المشهور - صف إلى ذلك أنها
لا تشتمل في غير البائسة - البائسة كما لا يخفى - وأما ما ذكره الضمير فلا ارتب بها
يوجب ارتبها إذا رخص اليها بل قيل أن الرجوع إليها في الياس المفسر شرعا ممنوع
وهو في الحقيقة حصر عن النس - مع أن الخطاب مع الرجال كما يدل عليه قوله تعالى
من سأنكم - وعلى هذا من المحتمل فربما أن يكون المراد بالرتبة ما ذكره الأصحاب
من أنه لا يعلم في التي لم يحسن أن ذلك لكثير العلماء - وكذا في التي لا تحصى
المقدرة بها الشرط - بما أن عدم حيصها هل يكون لصغر النس أو لا مع - ويشهد بعدم كون
المراد بها ما ذكره المصوص الواردة عن الأئمة (ع) - كصحيح (٢) الحلبي وأحسنه الصادق
عليه السلام قال سئل عن قول الله تعالى أن ارتس ما الرتبة - فقال ^{عليه السلام} ما أراد علي شهر فهو

دنة فلتعتد ثلاثة اشهر ولتترك الحيض وما كان في الشهر لم يرد في الحيض على ثلاث
حيض فعدتها ثلاث حيض - ونحوه غيره.

ثم انه قد يستدل لهذا القول بحمله من الاحبار كصحيح (١) عبد الله بن مسكان
عن الصادق عليه السلام في الحائض التي لم تدرك الحيض بطلقها زوجها بالشهر وحبر (٢)
ابن بصير قال عدة التي لم تلد المخص ثلاثة اشهر والتي فعدت عن المخص ثلاثة
اشهر وحبره (٣) الآخر عن الصادق عليه السلام عدة التي لم تحض والمستحصة التي لا تظهر
ثلاثة اشهر - وصحيح (٤) الحلبي او حسنه عن الصادق عليه السلام عدة المراءة التي لا تحض
والمستحصة التي لا تظهر والحديد لني فديشت ولم تدرك الحيض ثلاثة اشهر ونحوه
غيره - اقول اما الاحبار الاخر غير هذه وحبر ابن بصير لثاني فهي مطلقه شاملة لعدم
الحيض مع كونه نالعه او عسر نالعه او نائسه وعسر نائسه فيقيد اطلاقها بالنصوص
المتقدمة - واذا حبر ابن بصير فهو صعب السند بحماة من رواه مع انه غير مذهب
الي امام - وانه صحيحا ان سنان والحلي فهما ايضا مطلقان لان لم تدرك الحيض معناه
لم يقع عندها حيض وهو اعلم من كون مثلها تحض او لا تحض فيقيد اطلاقهما
ايضا بالنصوص المتقدمة - فتحصل - ان الاظهر انه لا عدة عليهما ولا اشكر ولا ريب
في الحكم .

ثم ان الاصحاب صرحوا بان المراد بالصبرة من نقص سننها عن التسع واشكر
في ذلك سيد المدارك قال ان مورد الروايات التي لا تحض مثلها وهي تساؤل من راد
سننها على التسع ان المخص مثلها وقد وقع التصريح في صحيح جميل بعدم دخول العدة
على من لم يحمل مثلها وان كان قد دخل بها الروح مع ان الدخول بمن دون التسع
محرم وحمله على الدخول المحرم خلاف الظاهر انتهى (وفيه) اولا ان التي لا تحض
مثلها فبرت في جملة من الاخذ بمن لم تلد التسع راجع موثق ان الحاجاج المتقدم

و ناسا ان قوله حمل الدخول على المحرم خلافا للظاهر يدفعه التصريح في صحيح حميل وغيره . بان العيبه التي لم تلغ اذا دخل بها لاعده عليها . ومعلوم ان الدخول بها محرم فلا اشكال في ان الموضوع غير لبالعد ولا يسقط العدة عن المتجاوزة عن الثلث

ثم به ان ات المصلحة الحيه مرة ثم بلغت الدسا كملت العدة شهرين كما هو المشهور بينهم . لحسن (١١) هارون بن حمزة عن ابي عبدالله عليه السلام في امرأه طلفت وقد طعت في السن فحاصت حيه واحدة ثم ارفع حيه فقال عليه السلام تعد بالحيه وشهرين مستقبين وبها قد يثبت من الحصر

لاعدة على من لم يدخل بها

المقام الذي (و) (لاعدة على غير المدخول بها) اجماعا من العلماء كما حكاها اصحاب كذا في الرامس - ويشهد به الاية الكرمة المتقدمة - فان طلقتموهن من قبل ان تمسوهن فما لكم عليهن من عدة تعتدونها - والنصوص المستفيضة هي صحيح (٢) الحلبي عن الصادق عليه السلام ان طلق الرجل امرأته قبل ان يدخل بها فليس عليها عدة تزوج من - عنها وبنها تطليقه واحدة وان كان فرسا او مهورا فمهر او موقوف (٣) ابن مبير عنه عليه السلام ان طلق الرجل امرأته قبل ان يدخل بها تطليقه واحدة فقد بات مهدة وتزوج من ساعتها ان شئت وبحوها عرهما وقد تقدمت حمله منها - ونظام الكلام في هذا المقام في فروع .

١- هل يعتبر الارال مع الدخول ام يكفي الدخول ولو لم يفرل - الظاهر انه لا خلافا بين الاصحاب في عدم اعتباره - ويشهد به نصوص كثيرة - كصحيح (٢) الحلبي عن ابي عبدالله عليه السلام في رجل دخل امرأته قال عليه السلام اذا التقى الحدان وحل المهر

(١) الوسائل باب ٦ من ابواب العدد حديث ١

(٢-٣) الوسائل باب ١ من ابواب العدد حديث ٣-٤

(٤) الوسائل باب ٥٢ من ابواب المهور حديث ٣

والعدة. وصحح (١) حصص بن المحترى عنه عليه السلام اذا التقى الحتانان وجب المهر والعدة والعمل - وموتى (٢) اوس بن يعقوب عنه عليه السلام لا يوجب المهر الا الوقاع في الفرج - وصحح (٣) عبد الله بن سنان عنه عليه السلام قال سئل اني وانا حاصر عن رجل زوج امرأة فادخلت عليه ولم يمسه ولم يصب اليها حتى طلقها هل عليها عدة منه فقال عليه السلام اما العدة من الماء قبله من كان واقفا في الفرج ولم يزل فقال عليه السلام اذا ادخله وجب العسر والمهر والعدة - وبه يظهر انه لا بد من رفع اليد عن طاهر حر (٤) محمد بن ابي مسلم عن احدهما (٥) العدة من الماء - مع - انه لا مفهوم له كي يدرك على عدم العدة من غيره فلا اشكال في الحكم.

٢- لو ادخلها دبراً فهل يجب العدة كما هو المشهور بين الاصحاب - ام لا -
 كم عن طاهر التحرير حيث اقتصر على الدخول فلا وجهها - ويوقف فيه صاحب الحقائق ونعمه صاحب الربيع لولا الوفاق - شهد الاول طلاق المدسول لان الدخول اعم من كونه قداماً او دبراً - وكذا الوقاع في الفرج لان الدبر احد الماتين وحدث الفرجين - استدلى في الحقائق والرد من الثاني بانه من المصوص الى الفرد الشاسع في الوطء - وهو الجماع في القبل لانه هو الممدود اليه المحشوث اليه - وبه ما تقدم مما مر - ايمان ان الاصر ان الشاشي عن شيوخ ورد ودرجة اخر لا يصلح لتقييد الاطلاق سيما مع كون مدة ذلك لا تستلزم مدة طلاق الدخول والاقناع والوطء عليه. ويمكن ان يستدل له - وان لم ار من استدله به مفهوم قوله في بعض النصوص المتقدمه - اذا التقى الحتانان وجب المهر والعدة فان مفهومه عدم وجوب العدة مع عدم التقاء الحتانين ولو مع الوطء دبراً بل هذه الشرطية في صحيح حصص - في فرض الدخول بها - فتح اطهر الامر ادخاله في المفهوم هو الوطء دبراً - اللهم الا ان يقال ان مفهومه عمل شامل لما اذا لم يدخل اصلاً او ادخل دبراً - وعليه فالفهم من مفهوم هذه النصوص ومطوقه دل على

(١) ١-٢-٣ الوسائل باب ٥٤ من ابواب اليهود حديث ٤-٦-١

(٢) الوسائل باب ١ من ابواب المدح حديث ١

العدائيق من الاطلاق يصرف الى الافراد الشاعمة المتعارفة المتكررة و هي مما
الدلع دون الصغير فانه يادر بل محذور من - واستئس له بمادل (١) على عدم حصول
التحلل بالعلام الذي لم يحتلم حتى يبلغ قال فيه اماء الى عدم ترتب الاحكام الشرعية
على نكاح غير الدلع - وفيه ما تقدم من ان شيوع فرد وندرة آخر لا يكونان معط
الاصراف اليه وعده فامتنع هو الاطلاق - والاستئس بمادكر - لايخرج عن القياس
والاظهر عدم الفرق بينهم

ثم مقتضى اطلاق المصوم وحوب العدة ولو دخلته وهو نائم وان طاهر المصوم
رب ذلك على مجرد الدخول ومقتضى اطلاقها ذلك

٦ - طاهر كلام الاصحاب و صريح جميع مبهم وحوب العدة على مدخولة
العصى و قد روينا في احدى اها دالة على وحوب العدة وهي صحيحه (٢) اني عبيدة
الحذاء قال سئل ابو جعفر عليه السلام عن حصي تزوج امرأته وهي تعلم انه حصي قال حائر
قل له انه مات معها ما شاء الله ثم طلقها هل عليها عدة قال عليه السلام نعم اليس قد علمت منها
ولدت منه الحديث ثابتهما دالة على عدمه وهي صحيحه (٣) الرضا سئل الرضا
عليه السلام عن حصي تزوج امرأة على الف درهم ثم طلقها بعدما دخل بها قال عليه السلام لها
الالف التي احدثت منه ولا عدة عليها - وقد جمع المحدث لكاشاني في بينهما احمد
الاولى على الاستصحاب وفيه ان هذا ليس جمعا عرفا انتهت به - نعم ولا عند العرف
وامتنع هو الرجوع الى المرحجات والترجيح مع الاولى لان على مصونها الاصحاب
كما في الجواهر - ولاظهر ثبوت العدة

٧ - لو كان الزوج مقطوع الذكر سليم الانثى - قال في محكي المصنوع
حب العدة ان ساقها فان كانت حاملا فالوضع والاف لاشهر دون الاقراء - واستدل

(١) الوسائل باب ٨ من ابواب اقسام الطلاق حديث ١

(٢) الوسائل باب ١٣ من ابواب العيوب والتدليس حديث ٢

(٣) الوسائل باب ٢٢ من ابواب المهور حديث ١

لذلك ، إمكان الحمل عادة بالمسحقة مع بقاء الأشيش - وشمول المس لذلك وعمره
 حرج غير من الملامه سائر الاعضاء ، لاجتماع بقى الباقي - مع - ان حملت اعتدت
 بوضع الحمل والافلاشهر ولا يتصور ان يعتد بالاقراء - فان عدده الاقراء انما تكون عن
 طلاق بعد الدخول والدخول بتعدد من جهة - مع - ان الموح للعدة احد الامرين اما
 والدخول او الانزال في فرجها كما تقدم ومع يحق احدهما يعتد - حتى بالاقراء -
 وبدونهما لا تحب العدة وتعليقها على المس في الابد لكرمه وان قضى ثبوت العدة
 في مساحقة المحسوب الا ان اطلاقها يقيد بالصوم - لانه على ان السب احد الامرين
 فبدونهما لا تحب العدة - وعلى فرس العدة لافرق بين عدده الاقراء والاشهر - وعليه
 فان علم بالانزال في فرجها ولو بان حملت الكاشف عن الارل تعتد - والافلا ولعله
 الى ذلك نظر المحقق في الشرايع فانه بعد ما نقل عن الشيخ ما عرفت - وتردد فيه
 من جهة ان العدة برئت على الوطء - قال نعم لو ظهر حمل اعتدت منه بوضع لا يمكن
 الانزال وفي محكى القواعد وكذا لو كان مقطوع الذكر والاشيش اى تعتد بالوضع
 لو ساحتها وحملت - ولكن قال على شكك - وبى الجواهر ولعله من العرس كون
 معدن المني الصلب نص لانه ومن قضاء العدة بالعدم مع بقاء الأشيش - قول المتحذ
 - على ما تقدم الاعتداد فان الحمل اشارة لدخول منه في فرجها فتحب عليها العدة
 ٨ - هل تحب العدة بالحلوة بدون الوطء وبدون وضع مائه فيها كما عرفت من
 الجنب - ام لا تحب كما هو المشهور من الاصحاب وجهان والنصوص في ذلك متعارضة
 وقد مر الكلام في ذلك في محبت اليهود في مسألة استقرار المهر بالحلوة - وبنا
 هناك ما يقتضيه الجمع بين النصوص ومحصله ان الحلوة ليست بمعها مستقر
 المهر ولا ثبوت العدة ولكنها اشارة على الوطء فتواعت الوطء وبكره مع الحلوة حكم
 في الظاهر لها فراجع ما ذكرناه .

تعدد المستقيمة الحيض بالاقراء

﴿د﴾ المقام الثالث في ﴿المستقيمة الحيض﴾ وهي التي يابىها حيضها في كل شهر مرة على عادة النساء ، وفي معناها المعتادة الحيض في دون الثلاثة اشهر . واما المعتادة فيما فوقها فتعرف ان حكمها غير حكم هذه وكف كان و﴿عدها ثلاثة اقراء ان كانت حرة﴾ بالاختلاف بين العلماء من الحاصة والعمدة ويشهد له الآية الكريمة المتقدمة والمطلقات يترى من «نفسهن ثلاثة قروء» والصوم لكثيرة الاية حمدها ، اما الكلام في ان المراد القرء هل هو الطهر او الحيض . المشهور بين الأصحاب هو الاول بل عن مريح جماعة وطاهر آخرين دعوى الإجماع عليه . ولم يسب الخلاف الى احد سوى ما عن المفيد من التفصيل بين الصالح في مستفاد الطهر وثلاثة اطهار وفي آخره وثلاث حيضات . واستمر به بعض المحققين ولا يهتم البحث في ان القرء في المعنى مشترك بين الحيض والطهر لفظا ومعنى . وانه حقيقة في أحدهما محذور في الآخر . ولا البحث في اختلاف القرء بالصوم والفتح . ان الاول للطهر ويجمع على قروء والثاني للحيض ويجمع على اقراء . واتحددهم لورود الصوم في المرددة في المقام فالمهم البحث في ذلك . وان فيه طائفتين من الصوم

الاولى . ما يدل على ان المراد به الطهر . كصحيح (١) رواية اوجسجه عن الباقر (ع) الاقراء هي الاطهار . وصحيحه (٢) الآخر اوجسجه عنه (ع) قال قلت اصلحك الله رحل طلق امرأته على ظهر من غير حصة شهادة عدل فقال (ع) اذا دخلت في الحيضة الثالثة فقد انقضت عدتها وحلت اللازواح قلت اصلحك الله ان اهل العراق يروون عن علي (ع) انه قال هو الحق برحمتها ما لم تقتل من الحيضة الثالثة فقال (ع) فقد كذبوا . وصحيحه (٣) الثالث عنه (ع) المطلقة اذا رأت الدم من الحيضة الثالثة فقد

(١) الوسائل باب ١٤ من ابواب المحدثين ٣

(٢-٣) الوسائل باب ١٥ من ابواب المحدثين ٦-٧

بانت منه - وهو ثقه (١) الرابع المروى عنه بسايد عديدة عن أبي جعفر (ع) أول دم
 رأته من الحيضة الثالثة بعد ذات منه - وصححه (٢) الخامس عن أحدهما (ع)
 المظلمة ترث ويورث حتى يرى الدم الثالث وأرأته فقد انقطع - وصححه (٣)
 السادس أحسنه عن النضر (ع) قال قلت لأبي سمعت ربيعة الرأى يقول إذا رأته الدم
 من الحيضة الثالثة مات منه وأما القرأ ما بين الحيضين ودعم أنه إنما حددت
 برأيه فقال أبو جعفر عليه السلام كذب لعمرى ما قال ذلك برأيه وإنما حددت
 عن علي (ع) قال قلت وما قال علي فيها - قال (ع) أكان يقول إذا رأته الدم من
 الحيضة الثالثة فقد انقضت عدتها ولا سند له عليها وإنما بين الحيضتين
 الحديث - وصححه (٤) السابع عن أبي عبد الله (ع) قال قلت له سمعت ربيعة الرأى
 يقول من رأى أن الأقراء التي سمى الله عز وجل في القرآن إنما هو الطهر وما بين الحيضتين
 فقال (ع) كذب لم يقل برأيه ولكنه إنما بلغه عن علي (ع) فقلت أكان علي (ع)
 يقول ذلك فقال (ع) نعم إنما القرأ الطهر الذي يقرأ فيه الدم فيجمعها فإذا جاء لمحيض
 دفعه - وهو ثقه (٥) الثامن عن أبي جعفر (ع) في الرجل يطلق امرأته قال (ع) هو
 أحق برحمتها ما لم تقع في الدم الثالث - وصححه (٦) محمد بن مسلم ورأته فلا قال
 أبو جعفر (ع) القرأ ما بين الحيضتين - وحضر (٧) موسى بن بكر عنه (ع) في حديث أن
 عليا (ع) قال إنما القرأ ما بين الحيضتين إلى غير ذلك من النصوص المتواترة

التي يذكرها يدل على أن المراد به الحيض - كصحيح (٨) العلوي عن أبي عبد الله (ع)
 قال عدة التي تحيض ويستقيم حيضها ثلاثة فروع وهي ثلاث حيض - ومثله صحيح (٩)
 أبي بصير - وهو ثقه (١٠) عبد الله بن ميمون عن الصادق عليه السلام عن أبيه قال علي

(١-٥) الوسائل باب ١٥ من أبواب العدد حديث ١١-٤-٩

(٢) الوسائل باب ١٣ من أبواب ميراث الأرواح حديث ٣

(٣-٦) الوسائل باب ١٤ من أبواب العدد حديث ٢-٤-٩-٦-٧

(١٠) الوسائل باب ١٥ من أبواب العدد حديث ١٢

إذا طلق الرجل امرأته فهو أحق بها ما لم تغسل من الثالثة. وصحيح (١) محمد بن مسلم عن الباقر عليه السلام في الرجل يطلق امرأته تغسله على طهر من غير حمام يدها حتى يدخل في قوتها الثالث ويحضر عليها ثم يراجعها ويشهد على رجعتها قال هو أملك بها ما لم تغسلها الصلاة وحس (٢) الحسن بن زياد عن أبي عبد الله عليه السلام هي أرث تورث ما كان له الرجعة بين التعليقين الأولين حتى تغسل ويحوها غيرها. وقد جمع الشيخ المفيد بين الأحاديث نقله عنه سابق ولكنه جمع ترعى لأشده أصلاً - وإعادة الجمع معهما أمكن أولى من الطرح إنما هي في الجمع المروي لا الترعى

وقد ذكر الأصحاب للمعصوم الثاني معاملة كلها خلاف الظاهر من حمل الخبرين الأولين على إرادة عدم انتهاء الثالثة وما شاكل - فالأولى أن يترك إيهما متعدياً والترحيع مع الأولى من وجوه شتى فطرح الثانية ويرد علمها إلى أهلها فلا إشكال في الحكم -

ثم إن المعروف من الأصحاب احتساب الطهر الذي وقع الطلاق فيه من أحد الأظهار الموجه للحرج عن العدة وعن السيد في المدرك أن هذا الحكم مقصود به في كلام الأصحاب وظاهرهم أنه موضع دفاق انتهى - وشهد به في المعصوم المتقدم من انقضاء العدة بالدخول في الدم الثالث فيه عسى على احتساب الطهر الواقع فيه الطلاق من الأظهار الثلاثة - ولو حاصرت بعد الطلاق ولو ملحظة لصدق الطهر على ثبوت اللحظة كما هو مقتضى إطلاق الأدلة - ولكن لو فرض أنها حاصرت بعد انتهاء لفظ الطلاق بلا فصل - وإطلاق صحيح لكنه لا يعتنب ذلك من الأظهار لعدم شهر بعد الإطلاق - ولا يشوهم أن مقتضى إطلاق تلك الأحاديث انقضاء العدة بالدخول في الحيضة الثالثة حتى في هذا المورد - فإنه لا بد من الاعتداد بثلاثة قراء أجمعاً وكذا وبسنة وفي العرس لم يكن قراء بعد لطلاق فإطلاق هذه الأحاديث يقر به ما ذكر ينزل على العالين أو فرض وقوع الحيض بعد انتهاء الصيغة بالأفصل بأدراجها

ولو شككت في ان الحيض اتصل بالطلاق ام كان بينهما لحظه من الطهر ينسب
على الذي للاستصحاب اى استحباب نساء الطهر ولا يعارضه استحباب بقاء العدة
والزوجية لحكومته عليهما كما لا يخفى .

ثم انه اطلق غير واحد من الاصحاب حر وجها عن العدة برؤية الدم الثالث كالنصوص
لكن قال المحقق في الشرايع هذا اذا كانت عادتها مستقرة بالمرأى اى تكون صاحبة
العادة الوقتية سواء كانت صاحبة العدة العديدة انما لم تكن والاصرب الى انقضاء
اقبل الحيض احداً لا احتياطاً والعنايه ان ما افاده به يتم لو لم نقل بان المرئيه ذات العدة
الوقتية وغيرها تنحصر برؤية الدم - (و دعوى) ان مقتضى اطلاق نصوص المقام
هو انقضاء عدها بمجرد رؤية الدم في المقام وان لم ينس على التحصيل بها (مندفعه)
بان نصوص الباب اكثرها مفيدة بالدخول في الحصة الثالثه - وقد ذكر ذلك بصورة
القضية الشرطية في صحيح زرارة فمع عدم الحيض لا اشكال في عدم الانقضاء ولا
يتم ما افاده المحقق لو نسبنا على التحصيل بها لقاعده الامكان وغيرها - واحتمال
انقطاع الدم قبل ثلثه ايام الكشاف عن عدم كونه حائضاً ذات العدة أيضاً -
والاحد لا احتياط فيهما على حد سواء - والاساس به استحباباً لا وجوباً

ثم انه لا يخصص عدم العرف في العدة بالاقراء من المطلقة والمفوض بكافها
من قبله ومن قبلها من والموطونه شبهه بالاحلال لاطلاق حمله من النصوص والاقتصار
على ذكر المطلقة في المتن ونحوه لكونها الاصل في هذه العدة باعتبار ذكرها في
الكتاب واكثر النصوص بان لو كانت جميع النصوص محتصة بالمطلقة لعلنا نشوت عدة
الاقراء بان العدة بالاشهر والوضع اصل من ذكرت نظراً الى انه لو بين الشارع موضوع
حكمه في مورد - ثم حكم على ذلك الموضوع في مورد احتمال من دون ان يبين
مقتضى الاطلاق المقامى اعتبار جميع ما يعتد في الاصل في الفرع مثلاً لو امر الشارع
الاقراء بصوم شهر رمضان وبس الصوم بجميع ما يعتد فيه وقال انه الامساك من طلوع
الفجر الى غروب الشمس عن المعطر ان يريها أيضاً - ثم امر بصوم يوم العدين مستحباً

يكون مقصي الاخلاق المقامي اعتبار جميع قيود الصوم الواجب فيه (وعيد) وفي المقام اذا حكم الشارع بلزوم ان تعتد المطلقه وسن العدة الاقراية منها ولاشهرية ثم حكم في مورد اخر بوجوب العدة من دون ان يسبب حدها - يحمل على اراده اعتبار ما في عدة الطلاق فيها - فتدبر - هذا كله اذا كانت المطلقه حرة ﴿والا﴾ عدتها ﴿قرآن﴾ بالاحلاف صاوتوى

عدة ذات الشهور

﴿و﴾ المقام الثالث في ذات الشهور و﴿ان كانت﴾ المطلقه ﴿في سن من تحيض ولاحيض لها﴾ عدتها ثلاثة اشهر ان كانت حرة ﴿بالاحلاف﴾ ولا فرق عندهم بين كون انقطاع حيضها حلقيا او لعاز من حمل او رضاء او مرض وحالهم القاصي والمبالغ العيمري في الاجيرين - وكيف كان فشهد لاصل الحدم مضافا الى الاجماع لمجلى عن جملة الآية الرابعة (١) في الثلاثي شمس من المحض من سائكم ان ارتقم بعدهن ثلاثة اشهر والثلاثي لم يحض - وقد تقدم في المقام الاول من هذا الفصل قريب الاستدلال بها فرجع وحمله من النصوص - كصحيح (٢) رواية ارحمه عن ابي جعفر عليه السلام قال امر ان ايها سبي نأت به المطلقه المستراية لتريب الحض ان مرت بها ثلاثة اشهر يحض ليس فيها دم نأت به وان مرت بها ثلاثة حيض ليس من الحيضين اشهر نأت بالحيض - وموثقه (٣) الاخر عن احمد (ع) اي الامر بسبق ايها فقد انقضت عدتها ان مرت بها ثلاثة اشهر لا ترى فيها دم فقد انقضت عدتها وان مرت ثلاثة اقراء فقد انقضت عدتها - وصحيح (٤) المجلى ارحمه عن الصادق عليه السلام عدة المرأة التي لا تحيض والمستحاضة التي لا تظهر ثلاثة اشهر وعدة التي تحيض وتستقيم حيضها ثلاثة قروء الى غير ذلك من النصوص التي ستمر عليها حملها منها في ضمن

(١) الطلاق الآية ٥

العروج الالية فلاشكال في اصل المحكم وتتم الكلام بالبحث في فروع

١- النقصى اطلاق صوص الباب عدم الفرق بين كون انقطاع الحيض حلقيا او لعارس بل يشهد به في خصوص العارس موثق (١) اي لعارس عن الصادق عليه السلام عن رجل طلق امرته بعد ما ولدت وطهرت وهي امرأة لا ترى دم ما دامت برجع ما عدتها قال عليه السلام ثلاثة اشهر - وبها بعد اطلاق ادلة اعتداد المطلقات بالاقراء ان شمد اطلاقها للمقام

٢- لو فرض من اعبر لها قبل مضي الثلاثة اشهر بعد ما لاقر ، كم ان دات الاقر ، لو فرض عرس ما قبلها من الحيض تعدد بالاشهر لان العدة احد الامرين الاقراء الثلاثة و لشهور انتهت مسقت كان الاعتد ده - وتدل عليه لصوص المتقدمة وغيره وهذا لا شذل فيه - بما الاشكال فيه لو مرت بها الاشهر اليس بعد ان رأت لحض ولو مرة بعد الطلاق قبل ان يمضي الاشهر اليس في الحيض بها تنقص عدتها ثلاثة اشهر - وفي لربس ايها لا بد من تعدد ما لاقر - ومنشأ الاختلاف ان الثلاثة اشهر التي جعلت رموز العدة هل الثلاثة المتصلة بالاطلاق او الاعم منها ومن الثلاثة ولو لم يتصل به - يستدل في ارباب لمذهب المذنبه الى الاصحاب الامن شد من نجر ان مقتضى اطلاق المصوص وان كان لا كنه ثلاثة اشهر يعني ولو كانت بعد حيضه او حيضتين الا انه يعني بقصد اطلاقها - بالمصوص لا به لمصرحه بها لو رأت في الثلاثة لمتصله بحض الطلاق عند الثلاثة اشهر بعد المصمر اسمه اشهر او ستة لتعلم اي ليست من دور ما لاقر - وقد ايها كنه في محتمل بمستقيمه الحيض التي عرس لها ارتفاع الحيض ولم علم منه ومن المحتمل كونه الحمل - ولا وجه للتعدي عنها الى كل مسترأة بالحيض - او بالحمل -

وعليه ولاظهر هو ما في لحوهر لاطلاق المصوص ولخصوص صحيح درارة وحسنه المتقدم لمسترأة تترتب لحض نهرت بها ثلاثة اشهر يعني ليس لها دم

ثبت به وإن مرت ثلاث حض لس من الحيضين ثلاثة أشهر مات بالحض قال (١) ابن
أبي عمير قال جميل وتفسير ذلك أن مرت بها ثلاثة شهر الأيوما فصارت ثم مرت
بها ثلاثة أشهر الأيوما فصارت ثم مرت بها ثلاثة شهر الأيوما فصارت فهذه تعتد
بالحيض على هذا الوجه ولا تعتد بالشهور وإن مرت بها ثلاثة أشهر بس لم تحص فيها
فقد مات - فالمحصن أن العدة المستعدة من النكاح من المطلقة بعد ما الأعراس
سبق إليها - الأقراء - أو الأشهر وإن لم تكرر الشهور متصلة بالمطلاق

بعم يستثنى من ذلك ما لو رأت في شهر الثالث حيضه وحجرت الثانية والثالثة
فيها روايتين - أحدهما - أنها تنصر تسعة شهر ثم تعتد بعد ذلك ثلاثة أشهر - وهي -
رواية (٢) سورة من كلب المعشرة بوجود المصحح على صحيح رواية في سندها -
قال سئل أبو عبد الله عليه السلام عن رجل طلق امرأته بطلاق واحدة على طهر من غير جماع
شهود طلاق السنة وهي من حيض فصلى ثلاثة أشهر فلم تحص إلا حيض واحدة ثم
ارتفع حيضها حتى مضى ثلاثة شهر أخرى ولم يدر ما رفع حيضها - فقال عليه السلام إن
كانت شاة مستقيمة أظلمت فلم يهدم في ثلاثة أشهر إلا حيض ثم رفع طهره فلا تدري
مدفعه وفيها ترفع سنة شهر من يوم طلقها ثم تعتد بعد ذلك ثلاثة أشهر ثم ترفع
إن شاءت ثابتهما موثقة (٣) عمار أساطي قال سئل أبو عبد الله عليه السلام عن الرجل عنده
مرأة شاة وهي تحص في كل شهر من ثلاثة أشهر حيض واحدة كيف يطلقها زوجها
فقال عليه السلام أمر هذه شدة هذه تطلق طلاق السنة بطلاق واحدة على طهر من غير
جماع شهود ثم تترك حتى تحص ثلاث حص متى حسنتها وقد نفقت عدتها قتلته
وإن مرت سنة ولم تحص فيها ثلاث حيض فقال عليه السلام يمر بس بها بعد السنة ثلاثة
أشهر ثم قد نفقت عدتها قلت وإن ماتت إرمات زوجها قال يجمعات ورنه صاحبه ميمه
وبين خمسة عشر شهرا

(١) الوسائل باب ٤ من أبواب المدة حديث ٤

(٢-٣) الوسائل باب ١٣ من أبواب المدة حديث ١-٢

والكلام تارة في الجمع بين الحريين وأخرى في التعدد عن مورد هـ (أعـالـول)
 فعن الشيخ في النهاية حمل الثاني على خضاس الدم الثالث وفي الشريعة أنه تحكم وهو
 كث لعدم شاهد على ذلك والأظهر أنه لا تعارض بينهما فإن البحر الأول في منقبه
 الجيـس لنـي تعص في كل شهر مرة - ولدي فيمن تعص كل شهر من أوله ثلاثة أشهر
 حيصة وحده فلا تعارض بينهما - ولكن الظاهر عدم العمل بالبحر الثاني وعن الشيخ
 في الاستبصار حمل على ضرب من الندب والاحتياط - وهو مطروح ويبقى الأول (وما
 الثاني) فقد استدل بحر سورة صاحب الحقائق به لأن مسترانه الحمل أصغر تسعة
 أشهر لمرانه رحمه فإن طهر عدم كونه أحداً من تسعة ثلاثة أشهر بعد التسعة - ويرد
 عليه أنه لم يفرس في إرواية كونه مسترانه الحمل - استعادة ذلك من حكمه ^{في الشهر}
 " بها تر من تسعة أشهر من جهه بها أقصى لعدم - يدفعها فربما ذلك من حين لطلاق
 لأم من الواحد - ولو فربما كونه معتزلاً لا يربط من ثلاثة أشهر بعدد ثلث لعدة
 المدكورة أقصى الحمل على جميع الأقوال - وإنما قدومه شمس ما لو عدمت عدم الحمل
 من الأول وعلمت به في أثناء من جهه أن الحمل يظهر بعدمضي ثلاثة أشهر علماً كما
 يشير إليه المصوم وسيجيء لذلك بده يومين

ثم أنه حيث يكون الاعتداد بعدمضي التسعة أشهر وبين عدم الحمل ومضي عدة
 غير المسترانه من لأقراء والشهور ثلاثة شهر خلاف القاعدة والحكم رب عبي
 موضوع خاص - فالمقتصر لاقتصار على مورد وعدم التعدد عنه - وعينه فهل يقتصر
 على ما إذا رأيت الدم في الشهر الثالث كما عن ظاهر الشريعة أم يعم ما لو رأيت في الشهر
 الأول والثاني وأحسن - مقتضى الحمود على النفس هو الأول لظهور السؤال فيه فالحق
 غيره يحتاج إلى دليل وليس إلا الوجود الاعتباري - فالمتحصل مما ذكرناه أنه لا وجه
 لحمل البحر على مسترانه الحمل التي رأيت الدم في أول ثلاثة أشهر ثم ارتفع حيصتها
 ولو لمعارض معلوم من عادة وجوها كما عن غير واحد من المتأخرين لاقتصار على
 مورد النص .

عدة من تحييض في كل ثلاثة أشهر أو أزيد مرة

٣- لو كانت لا تحيض إلا بعد ثلاثة أشهر أو أزيد مرة والإحلاف في أنها تعتد بالاشهر دون الأقراء بل عن الحلاف والمراثر وكشف لشم دعوى لأعناق عبيد يشهد بهصوص كحس (١) ردة عن الصادق عليه السلام عن التي لا تحيض لأبي ثلاث سبين أو في أربع سبين قال عليه السلام تعتد ثلاثة أشهر ثم تروح إن شئت وصحيح (٢) محمد بن مسلم عن حماد بن عمار أنه قال في التي تحيض في كل ثلاثة أشهر مرة أو في ستة أو في سبعة شهر والمستحاضة والتي لم يسع لمحضن وأما تحيض مرة في أربع مرة أو في اثني لا تطامع في الولد والتي قد ارتفع حيضها ودرعت بها لم يسر والتي ترحل المرأة من حيض ليس بمستقيم وقد كرر في عدة هؤلاء كلهن ثلاثة أشهر - وصحيح (٣) أبي بصير عن الصادق عليه السلام في المرأة التي تطلق روحها وهي تحيض كل ثلاثة شهر حيضه فقال عليه السلام إذا عصت ثلاثة أشهر عصت عدتها بحسب لها لكن شهر حيضه وصحيح (٤) أبي مريم عنه عليه السلام عن رجل أنف يعلق امرأته وهي تحيض في كل ثلاثة أشهر حيضه واحدة قال عليه السلام ينفق مطلقه واحدة في عدة الشهر وإذا عصت ثلاثة أشهر من يوم طلاقها فقد باتت معه هو حاطب من الحطاب معه يعلم كقول المرء من حيضه في كل ثلاثة أشهر بعدها .

و... هذه الصوص صوص يدعي أن من تحيض كل ثلاث سبين مرة تعتد بعادتها السابعة كحس (٥) أبي الصالح الكاشي عن الصادق عليه السلام عن التي تحيض كل ثلاث سبين مرة كيف تعتد قال عليه السلام تستغر مثل قرنها الذي كانت تحيض فيه في الاستقامة فلتعتد ثلاثة فرء ثم لتروح إن شئت - هكذا رواه الصدوق ولكن الكاشي

(١) الوسائل باب ٤ من أبواب العدة حديث ١١ - ٢

(٢) الوسائل باب ١٣ من أبواب العدة حديث ٣

(٣) الوسائل باب ٣ من أبواب العدة حديث ١٠

والشيخ زوياء مع تعديل سنين بالشهر ولا بعد، صحة الاول من الحس مروي (١) عن الكياي بطريق آخر مع لفظ سنين - رابع، وطابق على هذا على حري (١٢) أبي نصر وهارون بن حذرة العلوي ولأمر سهل بعدده وجود لعدم بها على التقديرين الآن الشيخ في كتاب الحديث فتعين طرحها أو حطها على ارادة الكياي بذلك عن الأشهر على معنى احتساب كل شهر بخصه كما يشير له حري أبي نصر لمقدم من الظاهر يعني ارادة المعنى الكياي منها فان المعروف في السؤال أنها تحييص كل ثلاث سنين مرة الظاهر في عدم عادة معايرة لذلك لها سابق ولا أقل من السكوت عن ذلك فقوله ستطرحنا قرأه، لدى كتاب الحصى في الاستعانة كما يرى لا الألام مع السؤال الأداة أنها مفر من مستقيمة الحصى فتعقد ثلاثة قراء على ذلك لفر من وحيث ان لكل شهر حصص فيكون لمرادها تعقد ثلاثة شهر فهدى المصوص منطقة على المصوص المتقدم

ثم بعد ذلك سكتي ثلاثة أشهر مطلقاً وان لم تكن بها كما عن التحرير حيث قل لها متى كانت لا يحصى في كل ثلاثة أشهر فصاعداً اعتد بالاشهر ولم يعتد بمرور الحس في اثنائها كما فرضه انتهى وقد يستظهر من اطلاق المصنف في صدر كتمه والمحقق في الشهر مع حيث فلا اعتدت بالاشهر وان كان في ذلك نظر واصح ما لا ينبغي بها ما لا بد من ثلاثة أشهر يصح ولو كانت لا يحصى الأبعد اربعة أشهر مثلاً وطلعت حيث بقي الى حينها شهر اعتدت ثلاثة أشهر يصح بعد الحصى فتكون ايام عدتها ح أربعة أشهر وعشراً ان كانت عدتها في الحصى عشراً وحيث - اظهرهما الشي لا ب اطلاق مصوص المقام وان اقتضى ذلك الا انه يعين نفسه بالمصوص المتقدمه المشتركة في الاعتداد بالاشهر حلوها من الحصى أو مرة - اللهم الا ان يقال ان ما دل على اعتبار الحلول الحصى انه هو في اعترايه من المحييص والمقدم ليس منها والاحتياط سبيل النجاة.

ثم انه توحه هنا ، شكل على سد الر دص حيث انه في المسترابة قال يعتبر في الثلاثة اشهر التي تعتد بها الاتصال بالطلاق وان من لم يكن مدهرة بعد الطلاق ثلاثة اشهر تنحس عنها ان تعتد بالاقراء ونصريح في المقام بان من لا يحيض ومادون ثلاثة اشهر مدهرجه في المسترابة ومع ذلك التزم بها معتد ثلاثة اشهر وان لم تنحس عنها ثلاثة قروء ووراء من هذا الاشكال ينشرم شخص من السبعة بالباثة من المحيض الا انها في من تنحس دون هذه وفي غير باثة من دت عدة مستقيمة لكن على خلاف لعدده لتحريض في كل شهر مرة وبه وان ادفع هذا الاشكال لان يبقى عليه اشكال انه ما لوجه ح في بعد اطلاق خصوص ان يكون الثلاثة شهر حاليه عن الحيض او لم يذكر له وجهها سوى ما في ثبت النفوس فتدبره فلاظهر عدم اعتماده هذا القيد.

عدة المسترابة بالحمل

٤- لو ازنات المطلقة بالحمل وان كان ذلك بعد انقضاء العدة والنكاح لم ينال النكاح احسن (١) محمد بن حكيم عن احمد الصالح عليه السلام قال قلت له المرأة الشاة التي تحض مثلها يطلقها زوجها فرفع طمئنها ما عدها قال عليه السلام ثلاثة اشهر قلت جعلت فداك ونها تزوجت بعد ثلاثة اشهر ففسس لها بعد ما دخلت على زوجها انها حامل قال عليه السلام ههنا من ذلك بان حكيم رفع الطمئنت من ذلك اما وساد من حيصة وقد حل لها الارواح وليس بحامل واما حامل فهو يستس ثلاثة اشهر لان الله تعالى قد جعله وقد يستس فيه الحمل قال قلت فانها زنات بعد ثلاثة اشهر قال عدتها تسعة اشهر قلت وبها ازنات بعد تسعة اشهر قال عليه السلام اما الحمل تسعة اشهر قلت فتروح قال عليه السلام تحضط ثلاثة اشهر قلت فانها زنات بعد ثلاثة اشهر قال عليه السلام ليس عليها رينة تروح المحر

ولو كان ذلك بعد انقضاء العدة و قد الكاح - ولظاهر انه لاحلاف في انه يحول لها التزوج وما في ذلك الحسن - وما في مؤنفه (١) الآخر عند عليه السلام قلت له له المرئ الشاة التي تحيض منها بطلها وروحها وترفع حيضها كم عدتها قال عليه السلام ثلاثة اشهر قلت و بها ادعت الحمل بعد ثلاثة اشهر قال عليه السلام عدتها تسعة اشهر قلت و بها ادعت الحمل بعد تسعة اشهر قال عليه السلام الحمل تسعة اشهر قلت و روح عليه السلام تحتاط بثلاثة اشهر قلت و بها ادعت بعد ثلاثة اشهر قال عليه السلام لا ربه عليها تروح رثاثة لا باسوان ذلك - فان الاول محمول على استنبط الحمل بقريته نفيه عليه السلام الرمة بعد الثلاثة اشهر ان لم يستس الحمل - والثاني محمول على صورة ادعتها الحمل بل هو صريح بحول حرمه (٢) الثالث عن ابي عبد الله عليه السلام اواني الحسن (ع) قلت له رجل طلق امرأته فلما مضت عليها ثلاثة اشهر ادعت حملا قال عليه السلام سمع بها تسعة اشهر الح - ومن الواضح ان حكم ادعتها الحمل حرام استنباطه اما بعدم من العدة والحمل الى النساء وبالجملة مقتضى اطلاق الادلة انقضاء عدة الحاضر به بالحمل بعد الثلاثة اشهر و روايات اس حكيم لانتاها

بما اللام فيما لو ازمات به قبل انقضاء العدة فان المحكي عن الشيخ والمصنف به في التحرير والمختلف انه لا يحول لها التزوج ولو انقضى العدة ومال اليه صاحب الحدائق به - وفي الشرايع وعن القواعد وغيرهما به يحول لها ان تكسح بعد انقضاء العدة ما لم تقبض الحمل (و سئل) للاول - ناجد محمد بن حكيم المتقدمه - وصح (٣) ابن الجراح او حسبه سمعت ابا ابراهيم عليه السلام يقول واطلق الرجل امرأته فادعت حملا تنظر بها تسعة اشهر فان ولدت - الا اعتدت بثلاثة اشهر ثم قد مات منه - وبغير صورة المتقدمه - ويستصحب حالها الى انقضاء عدة الحمل ولولاها من شبهه الموضوع ونساء لكاح على الاحتياط (وفي الكفر) مناقشة اما احبار اس حكيم فلما مر من ان الاخير من منها في صورة ادعتها الحمل - والاول محمول على استنباط الحمل او

على صرف من - لئلا يما الأول فامر - واما الثاني فلانه ^{تحت} حكم اول ما به مع
استدانة الحمل بعد الترويج لاعترافها فامره متصلا بذلك بالترخيص بعد شهر بالريه
بعد الثلاثة لاند من حملها عليه واما صحيح ابن الجراح فهو في صورة ادعائها بالحمل
بعد الطلاق فامر مربوط بالمقام وما ذكر سورة فلما تقدم في الفرع السابق من عدم
فرض رتبة الحمل فقد وقصد بذلك بغيره احراز من حكمه كما في الحدائق كما
ترى - واما الاستصحاب فهو محكوم باستصحاب عدم الحمل - واما بناء السدح على
الاحتياط فلا يصلح دليلا على المصحة بعد فرض دلالة المصداق على حوزة - ولا يهر
ان المستر به بالحمل قد انقضاء المدّة حوزة ان يمكن بعد انقضاءها ما لم يتيقن
الحمل - لانقضاء المدّة شرعا واصل انقضاء الحمل كما في لهو اعد - نعم وانما حملها
من اطلاق بطل السدح الثاني - فلا يجمي وجهه - ولو انما انقضاء ذلك بعد ما كان
الريه وانكشف للحمل بعد انقضاء المدّة والسدح من قبل السدح يصح السدح
الثاني كما مر واقع العالم.

٥ - المراد بالشهر الهلالى - مدلوله حقيقة فيه وعليه فهو منقطة في اول الهلال
عر واعتدت ثلاثة اشهر بالاهة بالاجلاف ولا تشكل بهداه معناه الى ظهور الادلة من
جهة مدد كراهه صحيح انى مريم المتقدم - ولو طنقت في الانباء اعتدت بهالين
لتمكنها منهما واحدت من الثالث بقدر العائت من الشهر الاول كما صرح به جماعة
ليتحقق صدق الثلاثة اشهر بالاهة عرفا - فالمسألة في الدهن من تر تساهو من قبل هذه
الاحكام على الشهر ما شمل لملق ولا يقتصر ان لا يكون ملة - وفي الريه من
اكملت المنكر حصة شش بعد الهالين على الاشهر الاظهر - وقوام المحقق
وقد يستدل له بانه حيث يتعدد في عبر الشهرين الهالين فيصرف الى العدوى - ويظهر
ما فيه من قدمه كما يظهره ما في القولين الاخرين وهو اعتبار العدوى في الجمع
نظرا الى انه يكمل الاول من الثاني فينكسر ويكمل من الثاني فينكسر ويكمل من
الثالث فينكسر ويكمل من الرابع وتلحق ما نقص من الاول بمقداره من الاخر - ولو
كان الشهر الاول الواقع في صعد الطلاق تسعة وعشرين يوما والشهر الرابع ثلثين

يكون يومه ثلثين يوما الا نصف يوم ولا يهر من كراه تعدد الجمع من لاساطس

عدة غير ذات العادة

٦ - لو استمر بالمعتدة لدم مشتتها بان تجاوز لعترة رجعت الى عديها في زمان الاستقامة فتعديها حيا والقي استحاضه وصحوق دلاول حكم الحيض والماقي حكم الطهر الى وقت لعادة من الشهر لآخر وسعبي بذلك لعدة كمر المستمرة بها الدم - ولو لم تكن له عدة اعدلها في مستدته ومعتز به او سبية - ترجع الى لصفت على ما تقدمت في باب الحيض لانها طريق شرعي لمعرفة الحيض فتجدر واحد الصفت حيا والماقي استحاضه وصحوق - دلاول حكم الحيض - وذلك في حكم اظهر كما تقدم - وهذا مضاف الى انه مفتني امريه بالصفت - يشهد به في حصوس المقام مرسل (١) حميل عن احمد بن عليه السلام نعمد للمستحاضه بالدم اذا كان في دم حبصها او بالشهود ان سقت اليها من اشتها ولم يعرف الدم حبصها من غيرها وشذلت لا يحكي لانها دم الحيض دم عند حر ودم الاستحاضة مفر بارد - ولو استند بحول لا يتحقق - ينسبر رجعت الى عادة سائيه من اقر دنها او اقر انها على ما تقدم في باب الحيض - ويشهد به في حصوس المقام خبر ٢١، محمد بن مسلم عن ابي جعفر عليه السلام عن عدة المستحاضه وقال تمطر قد اقر دنها فتر بد يوما او نصف يوما وسالم يحص وتمطر الى بعض دنها فتعبد دقرايتها - ولكنه كما مارية عادة النساء لها مخصص بالمبتدئة -

ولو احتلن او فقدت عدت بالاشهر كما قد التمييز من المعطز به اصحيح (٣) العلبي عن الصادق عليه السلام عدة المرأة لني لانحيض والمستحاضه التي لا يهر ولا حارية التي قد نشت ثلاثة اشهر - ومثله صحيح (٤) محمد بن مسلم وحسن ٥ في صير غيرهما

(١-٢) الوسائل ما ي ٥ من ابواب العدة حديث ٢-١

(٣-٤-٥) الوسائل باب ٢ من ابواب ابعاد حديث ٧-١-٩

ولا يلاحظ ههنا كرهه في باب الحيض من تحييض هذه بالروايات والظاهر عدم الخلاف
في ذلك في المقدم - ولا مانع من الالتزام بالفروق من المقامات

عدة الحامل

﴿١﴾ المقام الرابع في عدة ﴿الحامل﴾ المطلقه لأربب ولا كلام في ان
عدتها وضع الحمل ﴿٢﴾ ولو بعد الطلاق بلا فصل - والكتاب والسنة شاهدان به -
أما الكتاب فقوله (١) تعالى: وإذلات لأحامل أحلهن ان يرضى حملهن - وأما السنة
فنصوص متواترة ستمر عليهن حملهن منها - ولا اشكال في اصل الحكم إحمالاً - أما
الكلام في مواضع.

١ - ان عدتها هل هي خصوص وضع الحمل كما هو المشهور شهرة عظيمة - أم
أقرب الأحليل منه ومن الأقراء أو الأشهر كما عن الصدوق وابن حمزة بن طاهر المرتضى
والحلي ووجود غيرهما مخالف - قال السيد مما يطرأ ان الإمامية مجمعة عليه ومنفردة
به القول بان عدة لحامل المطلقه قرب أحليل بمعنى ان المطلقه اذا كانت حاملاً
وصفت قبل معنى الأقراء الثلاثة وعدت بذلك وان وصفت الأقراء الثلاثة قبل ان
نضع حملها، كانت بذلك أيضاً انتهى - وقال الحلي وقد ذهب بعض أصحابه الى ان الحامل
عدتها أقرب الأحليل من حملتهم اس ما يوجب ذلك انه ان مرت بها ثلاثة
أشهر وعدت عدتها ولا تحل للزوج حتى تضع مدقها وان وصفت الحمل
بعد طلاقه، الا فصل كانت منه وحلت للزوج - ويجب منه انتهى - وقواء صاحب
الحواهر

وأما النصوص فهي على طوائف منها - مدلل على ان المطلقه حاملاً كانت أو
حائلاً تمتد بالأشهر أو الأقراء وقد تقدمت تلك النصوص - ومنها مدلل على ان المطلقه
لحامل عدتها وضع الحمل - كصحيح (٢) الحلي أو حسبه عن الصادق عليه السلام طلاق

(١) الطلاق آية ٥

(٢) الوسائل باب ٨ من ابواب العدد حديث ٨

الحمل واحدة وإن شاء راحها قبل أن تضع فإن وضعت قبل أن يراحمها فقد مات
 منه وهو خارج من الخطأ - (صحيح) (١) لجمع عن أبي حمزة عليه السلام طلاق الحمل
 واحدة وإن وضعت ما في بطنها فقد مات ورواه (٢) ورواه في الصحيح عنه عليه السلام - ورواه
 غيره - ومنها - ما دل على أن عدتها أقرب الأحسن - كخبر (٣) الكشي عن الصادق
عليه السلام طلاق الحامل واحدة وعدتها أقرب لأحسن - (صحيح) (٤) العلي عن الصادق عليه السلام
 طلاق الحمل واحدة واحملها أن تضع حملا وهو أقرب لأحسن - ومنه صحيح (٥)
 أبي بصير عنه عليه السلام.

والتحقيق في عدم الجمع أن يقال إن ليس بين الطائفتين الأولتين عموم
 مطلق فقيده إطلاق الأولى بالثانية ونحوه هي نفس الحامل - وما في الجواهر بعد
 تقوية القول الذي صرر كونه مقتضى الجمع بين الأدلة كما وسد أمسها ما دل
 على اعتداد المطلقة بالثلاثة ومنها ما دل على اعتداد الحامل المطلقة كانت أو غيرها
 ولو صح فيكون بينهما سبق يحصل به الاعتداد - بعد القطع بعدم احتمال كون كل
 منهما عدة في الطلاق كما توجه الاعتداد به ما بعدهما انتهى - يرد عليه أن نظره من
 ما دل على اعتداد الحامل المطلقة كانت أو غيرها بالوضع أن كان أبي المصوم وهي
 في الطلاق - وإن كان أبي الأيه الكريمة فهي أيضا بقربه كون الخطأ للأرواح
 محتصة - ما صاف إليه ما من مجمع بين في بدل الأيه قال في المطلقات حصه وهو
 المراد (٦) عن أئمتنا - وأما الدائمة الثالثة فحصر الكشاني منها طاهر في أن عدة الحامل
 أسبق العدتين وأقربهما - بل وكذا الآخر أن يكون هي وجه جمع بين الطائفتين الأولتين
 وتؤيده أيضا ما من المختلف من أن حرر المرأة عن المأقر عليه السلام بدل عليه وإن كان لم يصل
 إليها لكنه بحكم الخبر المرسل.

وأورد عليها ما رادس - أحدهما من لمدارك من أن لعدة فيها حصر الكشاني
 وهو ضعيف السند لاشتماله على محمد بن الفضل وهو مشترك وفيه أن الظاهر بقربه

رواية محمد بن سعد عن عبد الله بن التميمي . الثاني انه قد فرغ اقرب الاحليل في
لصحيحين لا خبر بينهما بوضع الحمل وحمل ذلك اقرب الاحليل . وفيه ان المراد
بهما الاعتداد بالوضع حال كونه قرب الاحليل . والجملة اي قوله وهو اقرب الاحليل
حالة فيوافق الحبل لا اذا حملها حملة مستأنفة لاحصاء له ضرورة انه في
الحال قد يكون الوضع اقرب وقد يكون بعد كما هو واضح . فالمتحصل ان الجمع
بين النصوص يقتضي لبس على القول الثاني

عدة الحامل اذا وضعت السقط

٢- لا شك في انه لا فرق في هذا الحكم بين كون الحمل «ماتاً او غير مات» فوضعه
تقتضي العدة ~~ان كان سقطاً~~ . تشهد به مصداقاً في اطلاق الكتاب والسنة .
مؤثراً من الجراح عن نبي الحسن ~~بن~~ عن الحلي ادا طلعها روحها فوضعت
سقطاً لم تتم اودعته مصفه فقال ~~يحيى~~ كذا في . يستحسن به حمل تمام لم يتم وقت
نصت عدتها وان كان مصفه . لا كلام فيما راكبان مصفه وعلقه

ما لم يطفء فالشهور بين الاصحاب انه لا عبرة به مع عدم استقرارها بل معه وان
قال الشافعي الثاني فيه وجهان من الثاني كونه قد صار حملاً وعن الشافعي والجمهور
والجمهور انقص العدة بوضعها . واستدل له باطلاق الأدلة . ومن المصلحة منه نشو
الأمي . ولكن يرد ذلك في الامير ان صدق الحمل . لا كونه عند النشو . ويرد عليه
ما ذكره الفقهاء من عدم صدق الحمل عليه ولا اقل من الشك ولا يصح التمسك باطلاق
النصوص . وربما يشعر بذلك الموثق انه في معام بيان ان قل ما بوضعه يقتضي العدة
قال وان كان مصفه .

ويعد كونه يظهر حكم العدة وهي العطفة من الدم التي لا يحيط بيها وقد نسب

الى المحقق وجماعه موافقه الشيخ فيها وعن الثالث وهو قرب مع العلم انها هنداً
شوا آدمي ولكن الدليل على الطرفين مشترك بينهما فمن لم ينفذ فالعراق في غير محلّه
ولو نسب كونه السقط مصححاً سواء ظهر فيه جنس ادعي من عين او ظهر او يد
او رجلي ولم يظهر بنفسه لعدة ، ومصدق لاطلاق الموثق ، ولو شك فيه - فهو يكتفي بالظن
كما عن لقوة عدمه وانفس شهادة مهرة - عن في ذلك - ان يعتبر العلم وحده - حرها
اوسطها لان الاصل في العلم عدم البتة . وما اورد المصنف انه من قيامه مقدم لعدم
في الشرع ، ان يدر العلم - بتدعيمه ان ذلك مما اذا لم يكن هناك مربي اخر للاشتغال
وهي المقدم يمكن - و عشر لعلم ان ان مقتضى الفائدة ، الموثوق به قال كل شيء
يستسبب انه حمل . لكن ان كان قولا هل الحرة حجة في بناء الحمل على الرجوع
اليهم وامعاء الشرع الا قدس لقولهم حجة شرعية ، قد جمع في محله فانه لا بد من
مقدم العلم لما حوّد في الموضوع على وجه الضرر

عدة الحامل باثني

٣- او كانت امرته حاملة فاسس فولدت حدهما فهو بين ذلك ومن ام
يصلح الا بعد ولادة الثاني او يهب لانس لا بعد وضع الثاني قولان - اي الاول
ذهب الشيخ في النهاية و اس الراجح واس حرمه ، لاسيما في المحدث البحر
و المحدث العامي - وعن الشيخ في الخلاف : المسبوط والحلي والمصنف والمحقق
وعمرهم ، اختيار لثاني . وفي الرضا : الأشهر من الطائفة بل ادعي عليه الشيخ في
الخلاف اجماع العلماء لامن عكره هو عدم الاقصاء ، الا بوضع الحمل ، جمع انتهى
و يستدل الاول - بان الحمل يصدق على الواحد فوضعه يصدق وضع الحمل الماحود
في الأدلة عية العدة - وبانه لا بد في انه كك حاله الا نفي ، وكذا عند الاجتماع
للاستصحابه ونحو (١) عند الرضا عن الصادق عليه السلام عن رجل طلق امرأته وهي حلي

و كان في بطنها اثنا عشر فصعت واحد اثني و احد قال ^(١) تبيين بالاول و لا يحل
للارواح حتى تصع ما في بطنها. ولكن يرد على الاول ان العانة ليست هي وضع الحمل
بل وضع حملها او ما في بطنها ومات كل ومن المعلوم ان هذه العذرين لا يصدق عني
وضع واحد بعد كون الباقي في البطن وحدا اذا اكثر فانه وضع بعض حملها او ما في
بطنها لا وضع حملها. يرد على الثاني انه في حال الاعراض يمكن ان يصدق لموضع
وفي حال الاحتماح لا يصدق كما عرفت. والاستصحاب بطلاني لا يجري مع انه لا مورد
لعدم اطلاق الدليل وظهوره. واما البحر فهو ضعف البعد لاشتغاله على ضمير بن
سماعة الذي هو مجهول او ضعف الحسن بن سماعة الذي هو واقفي لم يثبت وثاقفه
واقفاء من تقدم بمصومه لا يوجب بحر الضعف بعد عدم عمل الاكثر منه ورجوع الشيخ
عنه دام الله ارواه (١) الطبرسي في مجمع البيان قل وروي اصحاب ان الحامل اذا وضعت
واحدا انقطعت عصمتها من الروح ولا يجوز لها ان تعقد على نفسها لغيره حتى تضع
الآخر. فالظاهر ان طهره الى هذا البحر وعلى فرض كونه حبرا آخر فلا ريب له لا يعتمد
عليه. ولا يظهر ايها لاسن الا موضع الجميع

ثم انه على القولين لا يجوز لها الترويج ما لم تضع الآخر لتصريح البحر به.
وتمرة الاختلاف اما هي في حواشي الرحم ووجوب النفقة فيشتان على المجتهدين
طلي القول الآخر.

٤- لو حملت من ثم طلقها الروح واعتدت لا شهر او الاقرا لا لا موضع بالاخلاق بل
عند طهر انقاي كلمة الاصحاب كما في الحقائق. لانه يعتبر في الحمل كونه مسووع
لي من العدة منه اما طاهرا او احتمالا فمع القطع بعدم الانتساب اليه و كونه من الرنا
كما لو عزم انتفاكه عن المراض كونه عائنا عنها تلك المدة او تلتها لدون سنة اشهر من
يوم النكاح فمعتد بما يعتد به لولا الزنا و الرنا لا حرة له حملت منه او لم تحم و لا يلحق
بالراني ولد الوحملت من الرنا ولم يكن ذات فعل فانه يجوز لها الترويج قبل ان تضع

وبالحمل الحكم من الملمات، إلا إذا حاذى إلى صالدة الكلام فيه، نعم لو لم يحمل من الزنا ومن
المصاهرة في التحرير والشهد الثاني في المسالك والمحدث الحرايى ان عليها العدة
وقد تقدم الكلام في ذلك في المسئلة الثالثة من مسائل ما يحرم بالمصاهرة في كتاب النكاح
كما به قد تقدم في كتاب النكاح في مسند ما يحرم بالمصاهرة حكم ما لو وطئت المرأة
شبهة بالحق الولد بالوطء لم يعد الزوج عنها ثم طعنها لزوج وانما يجب عليها عدان
وحكم تدخل العدتين وانما بعد عدة الطلاق بعد لوجع فراجع فلا يصيل الكلام
بالعدة.

عدة المتوفى عنها زوجها

﴿و﴾ المصم الخامس - في عدة الحرة المتوفى عنها زوجها ﴿المنكوحه
بالعدد الصحيح لدائم - لا خلاف في ان عدتها - اذا كانت حائلا ﴿اربعة اشهر وعشرة
ايام﴾ بل الاجماع بقسمه عليه - وشهد به قوله تعالى (١) والذين يتوفون منكم
ويذرولن ازواج شرهفن - ففهن اربعة اشهر وعشرا - ونصوص صحيح مستقيمة و
غيرها من المعتمدة التي كادت تكون متواترة بل متواترة وتتمر عليت حمدها منها
وتمام الكلام في ضمن فروع.

١- هل يحد ذلك بالعدد لدائم كما عن جماعة منهم لم يحد ولم يصرح بالعد
وسلار - وما عدة المتمتع بها من الوفاة فعدتها شهران وحمسه ايام لا يحتس به
فعدتها ايضا اربعة اشهر وعشرا - وقد مر الكلام في ذلك مفصلا في المسئلة الاخيرة
من الفصل الرابع في المتعة من كتاب النكاح

٢- هل يحتس ذلك بالمدخول به فلا عدة على من لم يدخل به لو مات زوجها
ام يعمها فيه طاعتان من الاحبار احدهما تدل على العموم وهي كثيرة - كصحيح (٢)

(١) البقرة آية ٢٣٥

(٢) الوسائل باب ٣٥ من ابواب العدة حديث ١

محمد بن مسلم عن أحدهما عليهما السلام في رجل يموت وتحت امرأته لم يدخل بها قال: عليه السلام لها نصف المهر ولها الميراث كاملاً وعليها العدة كاملة ونحوه غيره - ثاستهما - مدار على أنه لأعدة عليها - كحضر (١) محمد بن عمر السدوسي قال سألت الرضا عليه السلام عن رجل تزوج امرأة فطلقها قبل أن يدخل بها قال عليه السلام لأعدة عليها - سألت عن المتوفى عنها زوجها من قبل أن يدخل بها قال عليه السلام لأعدة عليها هما سواء. ولكن النصوص الأولى مشهورة بين الأصحاب في اختلاف بينهم في نكاحها بعد موافقة المقرر بالدخول للعامة - أصبح سدا من الأخير وغير ذلك من المرحلات لمؤخره لتقدمها معاً إلى نصف سدا الأخير فصرح أن يحمل على التقية كما يشهد به بعض نصوص الباب

٣- مقتضى إطلاق الكتاب السدوس مع الإجماع عموم الحكم لـ امرأة صغيرة - كانت - **ديانة وغيرهما** - بالاعتماد الروح ادعير - بلغ كما عرفت عمومها لمن **دخل بها أولاً**.

٤- قد تقدم في عدة الحائض شهر جمعة في الهالالي منه دون العدة حتى في صورة التيق - دأب الهم والمرد في المقام مجموع الدل والنهاريات كما عن كشف النام والحدع كما عن المسالك على أن المراد بالعرض عشر أي إلى مع عشرة أيام فتبين من الشمس من اليوم لعاشره عن الأول أي لها بين طلوع الفجر لعاشر لتد كبير العدد في الآية المقتضى لثلاث في تمسره فيكون لـ - ولكن يرد عليه مضافاً إلى ما عرفت تصريح بعض أهل العربية بأن ذلك فيما إذا كان التمييز مذكوراً ولا فيحور تناوله لمدد ذكر والمؤث

٥- مقتضى إطلاق الآية الكرمة والنصوص المستفيضة كونه ذلك عدة للمتوفى عنها زوجها مطلقاً - **د** - لكن مع الإجماع على أنها **لو كانت حاملاً** - **تعد** - **بعد الإحليل** - من العدة المبرورة - هذه وضع المحلل - وشهد به أيضاً نصوص

مستقيمة - كصحيح (١) الحلبي عن الصادق عليه السلام في الحمل المتوفى عنها زوجها
 تنصى عدتها آخر الأجلين. وموتق (٢) عبدالله بن سنان عنه عليه السلام الحلبي المتوفى
 عنها زوجها عدتها آخر الأجلين - وموتق (٣) محمد بن مسلم قال قلت لأبي عبدالله
 عليه السلام المرأة الحلبي المتوفى عنها زوجها تصنع وتزوج قبل أن يحلوا أربعة أشهر
 وعشر قبل أن كان زوجها الذي زوجها دخل بها ففرق بينهما واعتدت ما مضى من عدتها
 الأولى وعدة أخرى من الأخير وإن لم يكن دخل بها ففرق بينهما واعتدت ما مضى من
 عدتها وهو جامع من أخطأ وموتق (٤) سماعة قال المتوفى عنها زوجها الحمل
 أحلها آخر الأجلين إن كانت حلي فتمت لها أربعة أشهر وعشر ولم تصنع فإن عدتها
 إلى أن تصنع وإن كانت تصنع حملها قبل أن يتم لها أربعة أشهر وعشر تعتد بعد تصنع
 تمام أربعة أشهر وعشر وذلك ، أهد الأجلين إلى غير ذلك من النصوص - ولا يهمنا البحث
 في أنه لو لم تكن هذه النصوص هل كان مقتضى الجمع من آيتي ولي الأحمال والوفاء بذلك
 أم لم يكن نظراً إلى أن آية ولي الأحمال في المطلقة خاصة

في الحداد

﴿٥﴾ تمام الكلام في هذا الفصل يقتضى البحث في مسائل ثلاث الأولى - لأحوال
 بين كافة أهل العلم من الخاصة والعامة - بل لم ﴿عليها الحداد﴾ أي على المتوفى
 عنها زوجها عداًمت في لعمري - والأخبار به من الفريقين متطرفة - منها ما مر
 فيه بالحداد - كالنصوص الأربعة المتضمنة لأن المتوفى عنها زوجها تعتد من يوم
 يأتيها الخبر بأنها تحد - ومر من (د) الواسطي عن بعض أصحابه عن الصادق (ع) بعد
 الحميم حممه ثلاثاً والعروة على زوجها أربعة أشهر وعشراً - والحداد لغة وشرعاً
 عبارة عن ترك الزينة في الثياب والبدن كما صرح به جماعة من المومنين والفقهاء

(١) (٢-٣-٤) الوسائل باب ٣١ من أبواب النكاح حديث ١-٥

(٥) (٥) الوسائل باب ٢٩ من أبواب النكاح حديث ٦

- ومنها ما عرفه بالحداد وفر الحداد بما تقدم - كحجر (١) رزاه عن أبي جعفر
 عليه السلام ان مات عنها يعني وهو عائذ فعانت اليه على موته فعدتها من يوم ماتها الحجر
 اربعة اشهر وعشراً لأن عليها ان يحل في الموت اربعة اشهر وعشراً فتمسك عن
 لكل والطب والامساع - ومنها ما تضمن الله عن الامور المبرورة - كصحيح (٢)
 ابن ابي يعقوب عن الصادق عليه السلام عن المتوفى عنها زوجها فقال لا تمكحل للرربة ولا تطيب ولا
 تلبس ثوباً مصبوغاً ولا يبت عن بيتها تفصي الحفوف بمشط بعلة ونحو ذلك كان في عدتها -
 والعبد بالكر الطب وما يجعله المرثه في شعرها عند الامتناع كذا عن مجمع
 البحرين والصحيح - وعن القاموس انها تجعل المرثه في شعرها عند الامتناع وما
 يغسل به الرأس من حطمي ونحوه عن الصحيح - وفي المحدث ما يغسل به من ماء
 وشبان وغيرهما - فالمبتغي عالم يشتمل على الطب والامساع لله عنهما - ثم ان
 قوله لرربة طاهر في كونه عله لله عن الاكتمال فمثل على ان المصوغ عنه الاكتمال
 الذي يصدق عليه الرربة فلا بأس بما لا بعد ربه - وبه يقيد إطلاق الله عن الآحاد
 في غيره كحجر رزاه - وحجر (٣) بي لعل قلت لابي عبد الله عليه السلام المتوفى عنها
 زوجها قال لا تمكحل لرربة ولا تطيب ولا تدس ثوباً مصبوغاً ولا تخرج بهراً ولا تبت
 عن بيتها قلت ارايت ان اردت ان تخرج الى حق كيف تصنع قال عليه السلام تخرج بعد
 نصف الدين وتزجج عثاً ونحوهما عنهما - ومنها ما تضمن لله عن التريين - كحجر (٤)
 رزاه عن الصادق عليه السلام المتوفى عنها زوجها ليس لها ان تطيب ولا تزين الحديث
 فالتمت حصل من مجموع هذه النصوص ان المهي عنه هو تزيين نفسها بالكحل
 أو الصنع أو الطب - ولهاها - بل في الاثواب المصنوعة تصنع بعد ربه في
 اللبس - وما لها الثياب الفاخرة والمصنوعة تصنع بعد عن شهة الرربة كالاسود
 والاررق وما يدخل على الثوب لمهي الوسخ عند - ومشط رأسها وعينها والسواك وتقليم
 الاظفار ودحور الحمام والاكتمال بما لا بعد ربه واقتراش العرض المهيض والمساكن

المريضة وتربين اولادها وماشا كل مما لا يرجع الى تربين نفسها ولا لباس بها - ثم انه
 وراء ذلك المصوص ما يظهر منه عدم حرمة الرسة كموتق (١) الساطي عن الصادق
 عليه السلام انه سئل عن المراءة يموت عنها زوجها هل يحل لها ان تخرج من بيتها في
 عدتها قال (ع) نعم وتغتصب وتكتحل وتمشط وتضع وتجلس المصع وتضع ماشايات
 بغير رسة اروح - ولكنه مطلق قابل للحمل على ما اذا لم يعد ذلك رسة فيدل على
 ان هذه الامور من حيث هي لا تكون حراما والجمع بينه وبين ما تقدم يقتضي المساء
 على حواء بل ان لم تعد رسة ولا تعزم وان لم يكن هذا الجمع عري يقتضي طرحه
 لارجحية ما تقدم

ثم ان حملها من المصوص نصيب المهي عن ان تخرج من بيتها را وسيت
 في غير بيتها - ولكن حملها اخرى من المصوص مشتملة على حواءهما - كموتق
 الساطي المتقدم وموتق (٢) ان بكر بنت ابا عبد الله عليه السلام عن المراءة التي توفي عنها
 زوجها تحج قال عليه السلام نعم وتخرج وتستعمل من منزل الى منزل - ويحج حرام (٣)
 عبيد بن رزاه - ومكانة (٤) الصدوق اصح للمسكري عليه السلام في المرأة
 مات عنها زوجها وهي في عدة منه وهي محتاجة لا أحد من يعق عليها وهي تعين
 للباس هل يحول لها ان تخرج وسيت عن منزلها في عدتها فوقع عليه السلام لا بأس
 بذلك اشاء الله - ومرسل (٥) يونس عن ابي عبد الله عليه السلام عن المتوفى عنها
 زوجها تعتدي بيت وتمسك فيه شهر اذ اقل من شهر او اكثر ثم تتحول منه الى غيره فتتمسك
 في المنزل الذي تحولت اليه مثل ما تمسكت في المنزل الذي تحولت منه كذا صنيعها حتى
 يسقى عدتها قال يحول ذلك لها ولا بأس - وصحيح (٦) الحلبي عنه عليه السلام قال مثل عن المراءة

(١) الوسائل باب ٢٩ من ابواب العدد حديث ٧

(٢-٣) الوسائل باب ٣٣ من ابواب العدد حديث ٣-٤

(٤-٥) الوسائل باب ٣٤ من ابواب العدد حديث ١-٢

(٦) الوسائل باب ٣٣ من ابواب العدد حديث ٦

يموت عنها زوجها يصلح لها ان تصح او تعود مرثيا قال عليه السلام نعم تخرج فى سبيل الله ولا تكتحل ولا تطيب - الى غير ذلك من الاحاديث

والجمع بين لطائفين يعنى النساء على جوار الخروج والميت فى غير منزلها على كراهة - وحيث ان الظاهر من حملها من المصوم جوار الخروج لغير ضرورة كعبادة المرنى والميت فى غير منزلها كفى نكاحا لها ان تست فى كل منزل شئت ولو كان شهر فى منزل - وللاحدة للجمع بينهما بحمل المصوم الجوار على صورة الضرورة كما افاده صاحب الحوادث بقرينه حكاه (١) الحميرى الى صاحب الرمان رواه عنه انه سئل عن المرنى يموت زوجها من جوارها ان تخرج فى حمارته ام لا فوقع عليه السلام تخرج فى حمارته وهل يجوز لها - وهى فى عدتها ان تزور قبر زوجها ام لا فوقع عليه السلام تزور قبر زوجها ولا يبيت عن بيتها وهل يجوز لها ان تخرج فى قضاء حق بارمها ام لا تخرج من بيتها وهى فى عدتها التوفيع - ان كان حق حرحت فيه وقصته وان كان لها حاجة ولم يكن لها من ينظر عنها حرحت لها حتى تقصها ولا يبيت الا فى منزلها - مع - ان يجوز الخروج من منزلها لتشييع حمارته زوجها والرددة قبره وقضاء حق بارمها من دون الاستفصال بين ان يكون لها من ينظر فيه بجوار الجوار حمارته نعم هى طاهرة فى عدم حوزة الميت فى غير منزلها ولم يقيد ذلك بصورة اخرى وهى - من مصوم المصنف والجمع بينهما وبين غيرها ما تقدم

ثم ان عدم الخروج - والميت وجوز - استحب - اما هو فى المنزل لدى تحذره للاعتداد ولا تعين بيتها الذى تسكن فيه فى حال موت الروح ولا يبيت الروح - كما يشهد به حملها من المصوم كموثق (٢) معاوية بن عماد عن ابي عبد الله عليه السلام عن المرنى المتوفى عنها زوجها بعدت فى بيتها اوجبت شئت قال عليه السلام من حيث شئت

(١) الوسائل باب ٣٢ من ابواب العدة حديث ٨

(٢) الوسائل باب ٣٢ من ابواب العدة حديث ٣

ان علياً عليه السلام لما توفي عمراني ام كلثوم فاطلق بها الى بيته - صحيح (١) سليمان
ابن خالد عنه عليه السلام عن امرأه توفي عنها زوجها ابن تغلب في بيت زوجها امتداد حيث
شئت قل عليه السلام حيث شئت الحدوث وبتوهم عرهم - وهذه النصوص ايضا تؤيد
عدم وجوب الميت في ستمها وعدم حرمة العروج وبذلك يدل على جواز العروج
والميت بعد ما شرعت في الاعتداد فتدبر .

ثم ان المشهور بين الاصحاب انه لا فرق في وجوب الحد بين الصغيرة
والكبيرة والملحمة والكافرة ولا بين المدحول بها وعمرها - وعن السرائر والجمع
والمختلف وكشف الشك وفي الحدوث عدم ثبوت ذلك في الصغيرة ومار اليه الشهيد في
الردية - وهو الاظهر من حيث الادلة فان هذا الخطاب كابر الخطابات الشرعية مختص
بالملحمة ولا نف في وجهه في المقام الذي دللنا عليه من عدم الوجوب - ولكن
الظاهر اتفاقهم على انه على الولي ان يحضرها ما تحسنه الكسرة وهو الحصة خصوصا
في مثل هذا الحكم الذي لا يضر فيه وثبوته على خلاف القاعدة فليشر به

وفي العواهر لا يحق على من رزقه الله فهم الناس مساواة الامر بالحدود للامر
بالاعتداد اذ لا خلاف بين المسلمين فصلا عن المؤمنين في حرمانه على الصغيرة فيجوز
مثله في الحدود - الى ان قال وبالجملة فالمراد التمس بها هذه لمدة مجردة عن الرتبة
وهو معنى يشمل الصغير والكبير والمافل والمحبوب على معنى تكليف الولي بذلك
انتهى (وفيها) ان الاعتداده عاره عن عدم صحة زواجه في تلك المدة وما شا كل ذلك
ورتب على موت الروح - ومن هذا التكليف لا يصلح حديث (٢) رفع القلم عن الصبي
لرفع - واما الحدود فهو متعلق بحكم نفسي تكليفي متوجه الى من يجب عليها الحدود
ولا ريب له - لا اعتد له ولذا انفقوا على كون الحدود واجبا على حده لا شرط في العدة فلو
أحلت به ولو عمدا الى ان انقضت العدة حلت للادراج ويكون اثمه خاصة فهو مشمول

(١) الوسائل باب ٣٢ من ابواب العدد حديث ١

(٢) الوسائل باب ٤ من ابواب مقدمة المادات و ٣٦ من ابواب القصاص في النفس

لحديث الرفع فلا يكون واحدا عليها - ومن الغريب انه قد جمع تصريحه بذلك بقول في آخر كلامه ان التكليف بالاعتداد والحداد من خطاب الوصي ، لمعنى المرئود ولذا لم يتوقف صحة الاعتداد على ملاحقته الامتناع ، انتهى - اجمع تسليم عدم كونه شرطا لصحة الاعتداد - فاي وضع يكون هنا للمترحم به في هذا الحكم والعمدة هو الاحد ع ثم ان الحكم مختص بالمتوفى عنها زوجها دون اقاربها والمطلقة - لاختصاص الادلة به والاصل يقتضي عدم لو حوّل على غيرها - مع ما به الاحد ع عليه في معكى الانتصار - ويشهده في المعلقة موص - كموتق (١) الا ان على من الصادق عليه السلام عن المرأة ان اعتدت هل يحل لها ان تحتص في الدية قال عليه السلام لا ، بل لا تحتل ولا تمشط وتضع ولبس الصنع وتحتص بالحاء وتضع ما شئت لمير دية من المردج - المعمول على المطلقة بقرينة ما سبق - وحس (٢) رارغص لافق عليه السلام عنه المتوفى عنها زوجها آخر الاحل ان عليها ان تحد اربعة شهر وعشرا وليس عليها في الطلاق ان تحدو بحوفا حرس (٣) على من جمع بل قد دلت لموص (٤) على اولونه لتريس في عدة الطلاق ارحمي وما حرس (٥) مسمع من عبد الملك عن الصادق عليه السلام عن علي عليه السلام المطلقة تحد كما تحد المتوفى عنها زوجها ولا تحتل ولا تنطبل ولا تحتص ولا تمشط - والجمع بينهما موصس الوارد في المطلقة مطلقا يقتضي البناء على استحبابها ، ثم الجمع بين ما ورد في الطلاق ارحمي يقتضي تقدمه به فتكون نتيجة الجمع بين الاحاد استحباب ذلك لثلاثة كما افاده الشرح ومما في الجواهر لا ريب في عدم لقصور الحرس عن اثباته غير تمام فانه ان كان نظره الى ما ادعاه من القصور ضعف المسد فهو لا يضر شؤث الاستحباب وان كان الى معارضة ما تقدم فيرده ان ذلك مقتضى الجمع لمر في من النصوص

(١) الوسائل باب ٢٧ من ابواب المدد قبل حديث ٢ انتهى ج ٢ ص ٢٧٢

(٢-٣-٤-٥) الوسائل باب ٢١ من ابواب المدد حديث ٥-٦-٣-٥

عدة من مات زوجها بعد الطلاق

﴿وَالْمَالَةُ لِذِيهِ﴾ (لومب) الروح ﴿بعد الطلاق رجعيًا اعتدت الحرة والامه للوفاة﴾ أي استأنعت عدة الوفاة بالاحلال فيه كما عن المسوط ويشهد به مصنف اب المطلقه الرجعيه روجه مدامت في العدة كما مر - فيضمنها ادله عدة الوفاة كتاب سنة - حمله من الاحياء كصحيح (١) جميل او حسن عن بعض اصحابنا عن احمد بن محمد في رجل طلق امرأته طلاقاً بملك فيه الرجعة ثم مات عنها قال عليه السلام تعتد بأحد الأجلين اربعة اشهر وعشر اواخر (٢) هشام بن سالم عن ابي عبد الله عليه السلام في رجل كانت تحت امرأة فطلقها ثم مات قبل ان تنفص قال عليه السلام تعتد بأحد الأجلين عدة المتوفى عنها زوجها - وصحيح (٣) محمد بن قيس عن ابي جعفر عليه السلام ايها امرأة طلقتم ثم توفي عنها زوجها قبل ان تنفص عدتها ولم تحرم عليه فانها ترثه ثم تعتد عدة المتوفى عنها زوجها - وموثق (٤) سماعة قال سألت عن رجل طلق امرأته ثم ايمهات قبل ان تنفص عدتها قال عليه السلام تعتد عدة المتوفى عنها زوجها ولها الميراث زوجها غير ما ايمهات الكلام في موردتين - الاول - ايمهات عدتها ان تعتد بكلتا العدتين ولو طلقها زوجها و بعد مضي شهر مات زوجها فيجب ان تعتد شهرين آخرين للطلاق و اربعة اشهر وعشر للوفاة فتعتد بعد الموت ستة اشهر وعشر انظر الى تحقق سمين للعدة والوجه للتداحل والانتقال من عدة الطلاق الى عدة الوفاة - كما ذكر الاصحاب ذلك فيما لا وطنها واطء بالشبهة فحملت ثم طلقها زوجها - وقالوا لعدتها عدتين ان تعتد اولاً من الواطء بوضع الحمل ثم من الروح عدة الطلاق معللين بانهما لا يتداخلان عدداً لانها حقان مقصودان للادعيتين كالدين فتداخلهما على خلاف الاصل - او انها تعتد عدة الوفاة خاصة اما للانتقال او لاصالة التداحل (والاظهر) هو الثاني لما ذكرناه

في محله من ان مقتضى القعدة هو التداخل في المسسات - ولان ذلك طاهر المصوح
 حيث نصبت انها تعتد ما بعد الاحلث اربعة اشهر وعشر - ان على الاول لا بد وان
 تعتد بالاحلث لا ما بعد الاحلث ولعل هذا هو الوجه في التزام المصوح في المقام بالانتقال
 وهو المارق منه وبين مسألة الوطء بالشهه ثم الطلاق - معاذ الى انه في تلك المسألة
 المصوح صا تدل على عدم التداخل كما مر في محله

الثاني لو كان عدة الطلاق اريد من عدة الوفاة كالمستراة التي يجب عليها
 في عدة الطلاق ان تصير تسعة شهر ثم ثلاثة اشهر فلو طلقها ثم بعد شهر مات زوجها -
 هل عليها ان تعتد عدة الوفاة - لان مقتضى احلاق المصوح الانتقال - ثم تعتد بعدة
 الطلاق خاصة لاها بعد الاحلث والوجه للانتقال في هذا العرس - لان الانتقال الى
 عدة الوفاة اشهد الى الاقوى والاشد فلا يكون سببا في الضعف - ام يجب عليها اكمال
 عدة الطلاق ثلاثة اشهر بعد التسعة ثم تعتد عدة الوفاة اربعة اشهر وعشر - ام يجب ان
 تعتد رومة اشهر وعشر بعد التسعة وحوه واقوال

وملخص القول فيه انه على القول بعدم شمول مصوح الانتقال للعرس والمساء على
 اصله عدم التداخل لا بد من المساء على الثالث فان في المقام سببين احدهما مقتضى
 للعدة سنة - والاخر سبب للعدة اربعة اشهر وعشر فالوجه للاكتفاء بما دون ذلك
 وما في الجواهر من ان دليل عدة المستراة منحصر في حصر سورة وعددهما مع
 الأعراس عن الثاني منهما غير شاملين للعرس قطعا - مردد - ان حصر سورة على فرض
 العمل به ولو في مورد خاص وهو مستغيبه الحيض التي لم تطمث في ثلاثة اشهر المرأة
 ثم ارجع طمئنها - الذي يسا عليه تعالاه قد - له اطلاق هذه الجهة اي موت المطلق
 في اثنا العدة - نعم في غير هذا المورد لا يجب على المستراة الا الاعتداد بالاشهر كما
 مر لكنه خارج عن فرض المسألة - كما ان ما افاده الشهيد الثاني من ان الحق الاقتصار
 في الحكم المخالف للاصل على مورد الرجوع في غيره الى ما يقتضيه القاعدة وانها
 هنا الترخص بها الى بعد الاحلث من الاربعة اشهر وعشر والمدة التي يظهر فيها عدم
 الحمل ولا يحتاج بعدها الى امر آخر - مردود بان حصر سورة ان شمل العرس لزم

العرس بعد تلك المدة اربعة اشهر وعشر بعد تلك المدة لعموم ادلة عدة الوفاة على القول بعدم التداحل والافلالارم هو الاقتصار على اربعة اشهر وعشر لاصل عدم الحمل وان قلنا بصله التداحل ويبين على عدم شمول نصوص الانتقال للعرس - فليمتنع هو المراءى على القول الثاني - ولعل ذلك عسى ما احتاره الشهيد الثاني ره ولا ابر ادع عليه وما ان قلنا بشمول نصوص لمقام للعرس فان استظهر منها انها تدل على الانتقال الى عدة الوفاة مطلقا - فاللارم هو لساء على نقول الاول - وان استظهر منها انها تدل على الانتقال الى الاقوى بمعنى ان اللارم هو الاعتداد بما هو بعد حاصه والتمتع هو المراءى على القول الثاني ايضاً ولا يمتنع وجهه - ولعل نظر الشهيد ره الى ذلك .

والتحقيق ان يعدل لاسمى التوفيق في انه من نصوص الداء مالا يشخص كلمة بعد الاحسن كصحیح محمد بن قيس وموثق سماعة يشمل العرس لكنه لا يدل على الانتقال وانما يدل على لزوم عدة الوفاة عنها وهذا لاسا في لزوم عدة اخرى عليها سبب آخر - وما تضمن منها كلمة بعد الاحسن لا يشمل العرس لعدم كون عدة الوفاة ح بعد الاحسن - ودعوى كون القيد عايب لا تصحح شمول ذلك للمقدم - نعم هي لا تمنع من شمول ما ترك فيه الوصف وعلى ذلك فكذلك القيد فتنين اي نصوص عدة الوفاة وما دل على عدة الطلاق شمالا للعرس - وحيث ان المختار عندنا هو تداحل المصنات والارم عليها هو ان يعتد بامد الاحدين من عدة الوفاة وعدة الطلاق وهو في العرس منطبق على الثاني - فالتحصي مما ذكرناه ان الاظهر هو القول الثاني الذي ذهب اليه الشهيد الثاني ره ثم ان المعروف بين الاصحاب ان الانتقال الى عدة الوفاة انما هو في الطلاق الرجعي

﴿د﴾ اما ﴿لو كن﴾ الطلاق ﴿نائيا﴾ فلا ينتقل لهما بل ﴿انتم عدة الطلاق﴾

وفي الجواهر الاحلاف احده فيه لاي ح احتنيه لاشتمال ادلة عدة الوفاة - وما نصوص الباب ومعها وان كان مطلقا الا ان بعضها مقيد بقوله ولم يحرم عليه الذي هو كناية عن الطلاق نائيا سواء على ان الظاهر معايره المعطوف للمعطوف عليه وان

العطف التفسيرى خلاف الأصل وهو بقيد اطلاق غيره فتختص بالعدة الرجعية فعلى البائنة
يرجع الى الأصل المقتضى لعدم وجوب عدة اخرى عليها غير عدة الطلاق - واما حر (١)
على بن ابراهيم عن بعض اصحابنا في المطلقة البائنة اذا توفي عنها زوجها وهي في
عندها قال تعتمد ما بعد الاطلاق - فلصعب سنده وقطعه واعراض الاصحاب عنه لا يعتمد
عليه - وهل يحكم بالاستحباب بصيغة قاعدة التسامح ام لا وجهان اشهرهما الثاني -
لان قاعدة التسامح اما تحرى مع وجود رواية ضعيفة دالة على مطلوبة شيء - وما
نقله عن بن ابراهيم لم ثبت كونه رواية بل عن كشف اللثام الظاهر انه رأى ربه بعض
الاصحاب حكاه عنه على بن ابراهيم .

حرمة اخراج المطلقة الرجعية من بيت زوجها

﴿المائدة الثالثة﴾ لا يجوز للزوج ان يخرج المطلقة ﴿الرجعية﴾ من بيت
الطلاق حتى يخرج عنها لان ما يباحته حاملا كانت او حائض الا خلاف في شيء من
ذلك وفي الدواهر من لاجماع نفسه عليه - وبشهادة من الكتاب قوله (٢) تعالى
ولا تخرجوه من بيوتهم ولا يخرج الا ان ياتين بفاحشة مبينة ومن السنة اخبار
كثيرة كما جرح (٣) سعد بن ابي حنيفة قال سألت ابا الحسن موسى عليه السلام عن شيء من
الطلاق فقال عليه السلام اذا طلق الرجل امرأته طلاق لا يملك فيه الرجعة فقد مات منه
ساعة طلقها وملكتموها ولا تسئل له عليها وتعتمد حيث شئت ولا نفقة لها قال
فبت اليس لله عز وجل يقول لا تخرجوه من بيوتهم ولا يخرج فقال عليه السلام اما عسى
يحدث التي تطلق تطليقه فذلك التي لا تخرج ولا تخرج حتى تطلق الثالثة فاما طلقت
الثالثة فقد باتت منه ولا نفقة لها والمرئة التي يطلقها الرجل تطليقة ثم يدعها حتى

(١) الوسائل باب ٣٦ من ابواب العدة حديث ٦

١

(٢) الطلاق آية ٢

(٣) الوسائل باب ٢٠ من ابواب المدد حديث ١

بحلواحلها فهذه ايضا تعد في منزل زوجها ولها العفة والسكنى حتى تقضى عدتها وموتى (٢) اسحاق بن عمار عن ابي الحسن عليه السلام عن المطلقة ان تعد فقال عليه السلام في بيت زوجها. وحر (٣) ابي الصالح الكناي عنه عليه السلام تعد المطلقة في بيتها ولا يسمى لمروج اخراجها ولا تخرج هي وبعوها غيرها - و تثقب القول بالعدت في فروع

١- هذه وجوب الاسكان المبرور من حيث وجوب نفقتها عليه في ادم العدة فيختص بها اذ كذب مستحقة لها - ولو كانت صمرا وسنت ولو محرما او ماهرة من الزوجية او في اثناء العدة لاسكنى لها كما لانفقه - ام هو مطلق وللمطلقة الرحمة والسكنى وان لم تكن لها نفقة وجهان - ظاهر غير واحد من اصحابنا صريح آخرون هو الاول - كما هو ظاهر صحيح ابي حنيفة للمدول في دينه عن لهي عن اخراج الى ن لها نفقة والسكنى - ومن بين حوار الاخراج في النائه - الى انه لانفقه لها ٢ - هل يجوز له ان يخرجها من بيت الطلاق الى بيت آخر له مضافا لهما وشاءا كان بيت الطلاق دون شانه او مضافا لهما - ام لا - اظاهر ذلك من حيث هذا الحكم (واما من حيث حكم خروجها فسامي لكلامه) لم يعرف من حرمة الاخراج من باب وجوب الاسكان وقد مرقى لعدت ان تعين المسكن بيد الزوج فله ان ينتقلها من منزل الى آخر - والى ذلك يشير كلام الفصل من شاذ ان معنى الخروج والاخراج ان تخرج مراعاة ويخرجها مراعاة فهذا الذي بهي الله تعالى عنه - ادلو نقلتها الى مكان آخر سيما اذا كان اولى من مكانها الاول لا يقال انه اخرجها من بيتها وعليه ولو كان المنزل الذي كدت فيه حين الطلاق دون شانه لها المطالبة بالخروج الى منزل يناسبها - كما انه لو طلقها في مكان رايد يجوز له انتقلها الى منزل يناسبها كما صرحوا بذلك بل ظاهر المسالك المفروعية عنه - وسياتي لهذه الفروع زيادة توضيح ان شاء الله تعالى

٣- لا كلام منهم في انه يجوز اخراجها اذا انت بحاجة منه كما تطلق بذلك الكتاب المحمدية اما الاختلاف في المراد من الحاجة المنيعة فقليل - ايها الرضا والمعنى الا ان يرى فيخرج من لا قدم الحد عليهم - وقد هي كل ما يوجب الحد - والمشهور بين اصحابنا كذا في ادعاء ان تؤدي اهله - واما المصوم فيها - ما يدل على انها الرضا كمرسل (١) الفقيه مثل الصادق عليه السلام عن قول الله عز وجل ولا تخرجوهن من الحج قال عليه السلام لا ان ترى فيخرج ريقه عليه الحد ومنها ما يدل على انها الحق كحمر (٢) سعد بن عبد الله قلت لصاحب الزمان عليه السلام اخبرني عن الحاجة المنيعة اذا انت المرثه بها في نام عدتها حل للروح ان يخرجها من بيته قال عليه السلام الحاجة المنية هي الحق دون الرضا الحديث - ومنها ما يدل على ان المراد بها ان تؤدي اهله او ان ادعاء ذلك من النهاية قد روي ان اذني ما يجوز له معه خراجها ان تؤدي هل الرجل من هو (٣) المروزي عن ابي جعفر وابي عبد الله عليه السلام كذا عن الخلاف والمسوط ومجمع السن والجمع - وحمر (٤) محمد بن عيسى بن جعفر مثل المصوم عن الرضا عليه السلام عن ذلك فقال عليه السلام معنى الحاجة المنيعة ان تؤدي اهل زوجها فاذا فعلت فان شاء ان يخرجها من قبل ان تنقضي عدتها فعل ومثله - حمر (٥) ابن سنان وهذه المصوم وان كانت سمعة الاسود الا انها بالعمل محجرة - والاشكال في العموم وان ادعاء ان تؤدي اهله - ومرسل الفقيه لا يدل على الحصر - واما حمر سعد فيحمد على اذاعة عدم انحصارها بالرضا وشمولها للحق - ولجمع بين الاخبار يقتضي الساء على ما ذهب اليه المشهور

حرمة خروج المطلقة الرجعية

٤- ﴿ولا﴾ كذا لا يجوز له اخراجها من بيته ﴿ولا﴾ يجوز ﴿لها﴾ ان تخرج الا مع الضرورة ﴿ولا﴾ خلاف وتشهد به الآية الكريمة المتقدمة ولا يخرج من وحملته من

الأحد منها ما تقدم - وهما موقوف (١) ساعداً لثمة عن المطلقه ان تعتد ولعل في
بسته لا يخرج والارادت زيادة حر حث بعد نصف الليل ولا يخرج بهداو ليس لها ان
تخرج حتى تقضى عدتها - وصحيح (٢) الحلبي عن الصادق عليه السلام لا يسمى للمطلقه ان
تخرج الا بان روحها حتى تقضى عدتها ثلاثة فرس او ثلاثة شهر ان لم يحص - وحسن (٣)
ابي بصير عن احمد بن محمد عن المطلقه ان تعتد قال عليه السلام في سبها اذا كان طلاقه
عليها رجعه لس له ان يخرجها ولا اله ان يخرج حتى تقضى عدتها الى غير ذلك
من النصوص .

وهو عدم حواجر خروجها لراءه حق لروح فهو ادلها في لجروح حار كما
عن حرمه عدم منهم ابوالصلاح والفصل من شأنه ولعصف ذه في التحرير وقواعد صاحب
المجواهر وهو بل يمكن سرد من مطلق على اداءه غير لغرس بل عن الفصل ان اصحاب
الانتر وصاحب اراي واصحاب الشيع قد رخصوا لها في لجروح الذي ليس على السخط
والرغم واحرموا على ذلك - ام لا يجوز لها الخروج وان ابقا عليه لان فيه حفلة تعالي
كما عن القواعد والمسالك وغيرهما بل قبل انه ظاهر الاكثر وجهان - واستدل الثاني -
بظهور الكتاب والسنة والفتاوى في ذلك بل عن الكشاف المتجمع بين النهجيين ليشعر
ان لا بد والى ليس لارهم اثر - ومما كانه (٤) تصدق الى ابي محمد الحسن بن علي
عليه السلام في امرأة طلعت روحها ولم يخرج عنها البقرة لدمه وهي محتاجة هل يجوز لها ان
تخرج وميت عن ميرها للعمل أو الحاجة فوقع عليه السلام لانس بذلك اذا علم الله الصحة
منها - وبها محتصة بحالة الضرورة - ولا ربه عدم الحواجر بدورها ولكن يرد على الاول
مضاف الى ما تقدم مما من ان الظاهر من النصوص كون وجوب الاسكان من وجوب
المعقة وعدم حواجر لجروح لكونها روحه يجب عليها اطاعته - ان صحيح الحلبي يدل

(١) الوسائل باب ١٩ من ابواب العدد حديث ١

(٢-٣) الوسائل باب ١٨ من ابواب العدد حديث ٥-٦

(٤) الوسائل باب ٥٥ من ابواب العدد حديث ١

على الحوار مع ادل الروح ومثله حمر (١) معاوية بن عمارة عن الصادق عليه السلام المطلقة تصح في عدتها ان طالت نفس روحها - حيث انه على قد حوار الحج على ادل الروح ولو لم يكن هذا الحكم رعاية لحقه لما كان لتعميق معنى - واما المكاتبه فهي لا تدل على عدم الحوار لعدم المفهوم لها - مع انه على فرض الدلالة سبيلها سبيل بقيه النصوص السابقة عند يفيد اطلاقها - الامر - ولا ظهر هو حوار الخروج مع ادنه

ثم ان حرمة خروجها اما مطلقا - او مع عدم ادل الروح اما هي في حال الاختيار واما في حال الضرورة فيحور بالاحلاف - ومكاتبه الصادر شاهدة به - والمستعاد منها ان المدار على مقدار ما يتبادى به الضرورة - والمكس في المنز والشرائع وغيرهما تخرج ﴿ بعد نصف الليل ويرجع قبل الفجر ﴾ وفي الرياض بعد ان يسد وجوب العود قبل الفجر الى الاشتهار قال بل لم اقف على مخالف الامن بعض من يدر من تخر واستدل له بموافق سماعه المتقدم - ولكنه مصفا الى كونه في الخروج للريادة لا لضرورة ليس فيه العود قبل الفجر - ولا يستفاد ذلك من النهي عن الخروج نهرا كما لا يحتمل - وهل يجوز له ان يخرج نداه به رواتب - منها ما يدل على الحوار مطلقا كمصمر (٢) محمد بن مسلم قال المطلقة تصح وتشهد الحقوق - ومنها ما يدل على المنع كحجر سماعه المتقدم - ومنها ما يدل على الحوار بادل الروح كحجر معاوية بن عمارة المتقدم - والجمع بين النصوص يقتضي البناء على الحوار باده

١ - قد تقدم في مسحت المعقات انه لا ريب ﴿ لا كلام في انه يحب ﴾ عليه
 نفقة ﴿ ادم عدتها ﴾ وكسوتها واسكانها

٢ - لاحلاف في ان المنع عن الخروج والاحراج محض بالطلاق الرحمي فلا منع عنها في الدائر - والنصوص السابقة شاهدة به لاحط صحيح ابي خلف وغيره - وبها يفيد اطلاق الآية الكريمة لو لم نقل انها تقرقة ما في آخرها من العلة مختصة بالرحمية - وكذا يقيد اطلاق ما دل على ان المطلقه تعتد في بيت روحها وقد مر حكم

مقتها ايضا وانها لا تصح الا ان تكون حاملا فلها النفقة والسكنى اجماعا وكذا بؤنة
 ٧- بناء على ما احتج به في الاحراج والحرج تعطى حملها من الفروع التي ذكرها
 في العدم مثل ما لو طلقها في بيت ثم باع البيت او حصر عليه الحاكم وما شا كل ذلك
 فانه صحيح البيع في الاول ولا يصرب مع القراء في الثاني ولا يقدم حقه عليهم - لعدم
 تعلق حقه بذلك البيت الخاص بل له عليه الاسكان - ثم انه قد مر الكلام في نفقة
 المطلقة المرحبة والمائنة والحامل وغيرهن مفصلا في محت المعتقدات ولاوجه للاعادة

مبدأ زمان العدة

المسألة الرابعة لرب في بدو حقة الحاصر تمتد من حين الطلاق أو الوفاة
 وفي لجوهر بل الاجماع يسميه عليه لانه الظاهر من ادله لا عند الطلاق أو الوفاة
 كما في - ير الموارد التي تجعل شيء سبأ شيء آخر كسببه العقد المرحبة والبيع
 للانتقال وما شا كل .

﴿و﴾ كذا ﴿تعتد المطلقة﴾ من العتبات ﴿من وقت انقائه﴾ على المشهور
 بين الاصحاب من عن الماصرات الاجماع عليه والصوم من شاهدة به لاحظ - صحيح (١) محمد
 ابن مسلم عن ابي جعفر عليه السلام اذا طلق الرجل وهو عاتب فليشهد على ذلك فادامسى
 ثلثه اقراراً من ذلك اليوم فقد انقضت عدتها - صحيح (٢) الحلبي اوحسه عن ابي عبد الله
عليه السلام عن الرجل يطلق امرأته وهو عاتب عنها من اى يوم تعتد فقال عليه السلام ان قامت
 لها بيسة عدل انها طلقت في يوم معلوم فيقت فلتعتد من يوم طلقت وان لم تعتد في اى
 يوم اوفى اى شهر فلتعتد من يوم سلماها - صحيح (٣) الفصلاء اوحسهم عن ابي -
 جعفر عليه السلام انه قال في العتبات اذا طلق امرأته فانها تعتد من اليوم الذي طلقها ومثله
 حبرا (٤) زرارة - وحبر (٥) الكشي - صحيح (٦) الرطبي عن الرضا عليه السلام في رجل
 طلق امرأته وهو عاتب فمضت اشهر فقال عليه السلام اذا قامت البيسة انه طلقها منذ كذا

وكذا كانت عدتها قد انقضت فقد حلت للأرواح الحدث إلى غير ذلك من الأحاد.
وعن الحلبي أنها تعد من حين بلوغ الحرة واستدل له بظاهر الأمر بالترخص
ومان الاعتداد عادة يجتأح إلى لينة والتي مسموع والاول لوسلم يحب الجروح
عنه مما تقدم ثم يبقى في المقام اشكك وهو ان مقتضى صحيح (١) اني يصير عن
الصادق عليه السلام عن المصنفه بطريقها روحها فلا تنعم الا بعد سنة فقال ان جاء شاهد بعد
ولا تعد والافتتد من يوم يملعها بل وصحيح الحلبي المتقدم وغيرهما انه لو لم
يشت بالسه الشريعة والقرائن القطعية لا بد وان تعد من حين البلوغ ولو حصل القطع
بتقدم الطلاق عليه يوم او اريد ذلك يمكن ان يقال انك المصوم في صورة الجهل
المطلق برمان وقوع الطلاق الملام مع احتمال وقوع الطلاق في ذات اليوم وبادرة
اخرى مع اليقين بوقوع الطلاق قبل يوم او اريد يدخل في العرس الاول وهو اليقين
سبق الطلاق - و بالجملة المجمع من المصوم صدر او ديلا يقتضي البناء على انه
ان ثبت سبق الطلاق باليه او القرائن القطعية تعد من حين ما ثبت والا فمن
حين البلوغ.

(د) اما المتوفى عنها زوجها **فهي** اقوال - احدها - انها تعد من
حين البلوغ **لأن** حين الوفاة وهو المشهور بين الاصحاب وعن السرائر والتجربة
في الخلاف فيه - ثانيا ماعراس الحيد وهو التسوية بينهما وبين المطلقة في الاعتداد
من حين الموت والطلاق ان علمتا الوقت والافس حين يملعها فيهما ومال ابيه الشهيد
لثاني وجماعه - ثالثا ماعن الشيع في التهذيب وهو ان المتوفى عنها زوجها تعد
من يوم وفاة الروح ان كانت المسافة قريبة كيوم او يومين او ثلاثة والافس يوم
يلعها الخبر.

ومشأ الاختلاف اختلاف الاحبار فانها على طوائف (الاولى) ما دل على ما هو
المشهور كصحيح (٢) معتمد من مسلم عن احمد بن محمد بن ^{الشافعي} في رجل يموت وتجه امرته

(١) الوسائل باب ٢٧ من ابواب العدة حديث ٣

(٢) الوسائل باب ٢٨ من ابواب العدة حديث ١

و هو عائب قال عليه السلام تعقد من يوم ينفخ دونه وصحيح (١) الصلاة عن ابي
جعفر عليه السلام في العائب عنها روحها اذا توفي المتوفي عنها تعقد من يوم يأتيها الحسن
لانها تعدله (عليه - حل) وصحيح (٢) البرنطي عن الرضا عليه السلام المتوفي عنها
روحها تعقد من يوم ينفخ فيها لانها تريد ان تعدله (عليه - حل) الى غير ذلك من
النصوص المستقيمة (الثانية) ما يدل بظاهره على ما ذهب اليه من الحسن كصحيح (٣)
الحديث عن الصادق عليه السلام قال قلت له امرء ينفخ في روحها بعد سبعة او نحو ذلك
فقال عليه السلام ان كانت حية وحلها ان ينفخ حديد وان كانت ليست بحية فعدمت
عندها واقامت لها السنة انه مات في يوم كذا وكذا وان لم يكن لها سنة فتمتد
من يوم سمعت - وحر (٤) ذهب من ذهب عن جعفر عن ابيه عن عبي عليه السلام
المتوفي عنها روحها اذا نفخ ذلك وقد انقضت عدتها واجداد يحب عنده وقال عبي
عليه السلام اذا لم ينفخ ذلك حتى تمضي عنده فقد ذهب ذلك منه ونكح من احب
وحمر (٥) الحسن بن زيد عن ابي عبد الله عليه السلام عن المطيعه بطنها روحها ولا تم
الا بعد سبعة والمتوفي عنها روحها ولا تم بموته الا بعد سبعة قال عليه السلام ان جاء شاهدان
عدلان فلا يفتدان الا بعد ان ذلك ما يدل بظاهره على ما ذهب اليه الشيخ رحمه
كصحيح (٦) منصور قال سمعت ابا عبد الله عليه السلام يقول في المرثه يموت روحها اذ يطبقها
وهو عاب قال عليه السلام ان كان مسيرة ايام فمن يوم يموت روحها تعقد وان كان من بعد
فمن يوم يأتيها الحبر لانها لا تم ان تعدله

وقد جمع الشهيد الثاني بين الاولين بحمل الاول على الاستحباب وانصاه
جماعة برفيه انه مع امكان الجمع الموسوعي لا يصل اليه الي الجمع الحكمي
وفي المقام الاول ممكن ان الصائفة الاولى محتمة بالعائب والثانية اعم منه ومن الخاص
الذي لم ينفخها الحبر لما ينع من الموانع كالحسن والحرم ونحوهما فيحمل المطلقه على
المقيد ويحتج الثالثة بالخاص وعلى هذا فلا وجه لما عن الشيخ رحمه من حتمها وهم الراوي

واشتهاه المطلقة بالمتوفى عنها زوجها . مع انه لا يتصور ذلك في حيز الحيز الذي
 جمع بينهما . كما لا ريب له في الحدائق من حمل هذه النصوص على التقية واما
 الطائفة الثالثة . فقد حملها صاحب الحدائق على ارادة من كان في حكم الحاضر من
 كان في بلاد منسمة حد . بحيث يكون فاحر وصول الحيز اليوم واليومين او ستاق فيه
 قرى عديدة وهو بعيد حد . لغرض العائث في صحيح منصور و للتفصيل بين مسيرة
 ايام والعد . فالحق انها لا عراض الاصحاب على لادمن طرحتها احملي على التقية
 (فتحص) ان المستفاد من النصوص ان المتوفى عنها زوجها . العائث بعد من حين
 بلوغ الحيز . والمتوفى عنها زوجها الحاضر من حين الوفاة وان لم يعلمها الحيز الا
 بعد مضي ايام بل وان بلغها الحيز بعد انقضاء العدة . وهو مقتضى القواعد في الحاضر
 ثم انه لا فرق في الروحة المعقنة من حين البلوغ بين الدائمة والمتمتع بها
 والصغيرة والكسرة لاطلاق الادلة ولو كانت الروحة صغيرة ولم يعلمها حين الوفاة
 ولكن بلغ وليها حيزها . فقد تعد من حين بلوغ الحيز الولي . او من حين بلوغها
 الظاهر هو الثاني لاطلاق الادلة .

ثم انه اذا بلغها الحيز بالوفاة وكان لم يكن الحيز واحد الشرائط الحية
 ولا اشكال في انه لا يشتبه الموت وليس لها تريب اثاره ولا تنكح - انه الكلام
 في انها اذا نزلت الان ايمان فزادت في كونه بعد عدتها . فهذا يصح كما عن المشهور
 وفي الحواهر بل لم اجد به خلافا . لا تنكح - وجهان مبيان على ان المراد بلوغ
 الحيز في النصوص هل هو الحيز الواحد لشرائط الحية ام مطلقا طهر الاحراز هو
 الاول فان الموضوع بلوغ الوفاة اي ثبوتها عمدها لا وصول حيزها . ايا كان قوله
^{عليه} في حيز ابي الصباح ان قامت لسنه او لم تقم لا يفي ذلك بناء على ما هو
 الحق من حيزه حيز العدل الواحد في الموضوعات بل وعلى القول الآخر لحية
 الحيز المحمولى بالمرأى القطعية ولا يفتقر قديم اليه خاصة ولكن لذهب الاصحاب
 الى صحة التزويج في العرس بلقرمه به تعالهم - وهل يلحق بالحيز اما قد لشرائط الحية
 اشارة ظنية غير معتبرة وجهان - اطهرهما عدم لعدم تعرض الاصحاب لذلك .

ثم انه لو تزوجت بعد وفاة زوجها المجهولة لها او لهما قبل العدة ففي كونه موحد للحرمة الابدي وعدمه كلام تقدم في كتب النكاح في ديل مسألة العقد في العدة - وهل يصح العقد لعدم كونه ذات من ومعتدة واقعا وان كانت بحسب الظاهر محكومة بانها ذات فعل - ام لا يصح وجها لا بعد الاول وعلى فرض القول بالصحة هل يبطل النكاح ببلوغ حر موت الزوج لو حوّل الاعتداد عليها واما ان لا يجتمع مع كونه ذات فعل - ام لا يبطل لا بعد البناء على الثاني لان المصوم المانع عن التزويج في العدة ظاهر في اشتاء النكاح - ودعوى عدم اجتماع الزوجية لشخص مع الاعتداد من آخر - يدومها - ان نظيره مالمو طلق المروحة شبهه - فانه يجب عليها الاعتداد من وطء الشبهة ولا يخرج عن حدالة لزوج - وان قيل انه يكفي في الحكم بمساق العقد استحقاق العدة عليها في نفس الامر للزوج فلا يؤثر العقد عليها في نفس الامر حتى ان استمر جهلها قبل ان دلت بحدّث الى دليل والذى دل عليه الدليل هو بطلان نكاح ذات الفعل وذات العدة - فاستحقاق العدة عليها لم يجعل في المصوم من الموانع لصحة العقد - كما ان كون تلك المدة اقرب الى المروحة من هي في طهر الشرع زوجة - لا يمنع عن الصحة - فالمتحصر ان البناء على الصحة لو تزوجت مع كون العقد انثائي واحدا لشرائط الصحة من غير هذه الجهد ليس بذكر البعد والله تعالى اعلم

حكم مالمو طلق ثم راجع ثم طلق قبل الميسس

المسألة الخامسة راجعها بعد الدخول ثم راجع في العدة ثم طلق قبل الميسس لرمها استيناف لعدة لانه بالرجوع انفسح لطلاق وعاد النكاح السابق من بقي به على ما عرفت من ان المروحة باقية مالم تنفس العدة وليس بالرجوع انشاء لنكاح جديد - فالطلاق الثاني خلاق امرأة مدخول بها بالنكاح الذي يريد فسخه بالطلاق - وكذا لو حالها بعد الرجعة اذ هو كالطلاق بالنسبة الى ذلك

ولو حالها من اول الامر بعد الدخول ثم تزوجها بعقد جديد في العدة وطلّقها قبل الدخول فهل تحب عليها العدة أم لا - وعلى الاول - هل يجب اكمال العدة

الأولى أو استيفاء عدة أقوال - قد استدلل لعدم وجوب العدة عليها، بأن العدة الأولى طلقت
بالمهرين البعد بصدورهما كونهما روحاً وهذا ينقطع بحكم الطلاق والعرس أن العقد الثاني
لم يجهز معه مدخول - فيشمله مدخل عني أنه لأعده على المظنعة غير المدخول بها -
وأورد عليه ما يبرز أدات الأول أن لعدة الأولى لم يكمل وانقطاعها، أنه هو بالنسبة إلى
رعي المهرانية مع عرس والده بالعلاق الثاني وجب عليها، كمال الأولى - وهذا
هو لوجه لقول الأول الثاني أن العدة لأولى لم تسقط إلا بالنسبة إلى الروح الأول الذي
هو ما حبس لفرش حيث لا يحب الاستبراء من مائد واما بالنسبة إلى غيره فما العلة
في سقوطها، بل لا سقط به شيء لأنه لم يكن عليها عدة بالنسبة إلى الروح كى تسعد
النسبة إليه وإنما الساقط العدة لأنه فعلاً لمس إلا وهذا متفق جداً عليه فيجب
عليها اكمال الأولى قبل - أنه لو دخل بها وسقطها، لم يرم عليها ح اكمال الأولى
ثم استيفاء عدة جديدة - قلنا - أنه في العرس يكفي استيفاء العدة لأن الأصل هو
لقد دخل في الميسرة لثالث أنه يصدق على العلاق الثاني به طلاق امرأة مدخول
بها ولو البعد السابق الذي لم يتم عدته - وهذا - أولاً - المقص من أن روحها بعد انقضاء
العدة قبل المدخول فإن لازم ذلك هو ألا ترم بوجوب العدة عليها ولا اطل أن ينترم
به المورد - ونسباً - أن الميسرة إلى الدهن منصوص العدة على من صدق وهي
مدخول بها - لمدخول بالمعد لدى فحة لا يمكن العمل العقد الأول والأول من الثالث
والأصل عدم العدة فالقول الأول أظهر .

ولو عقد على امرء بالعقد المنقطع ودخل بها - ثم ذهب مدتها - ثم عقد عليها
أما إذا ما انقطعاً فطلقها - أو ذهب مدتها أو انقضت من دور أن يدخل بها - فهل عليها
العدة كما عن جماعة منهم الشيخ الميرزا قده المحدث الكاشي والمحدث الميرزا -
أما لا يجب عليها كما ذهب إليه جماعة آخر من منهم المحقق الداماد بنسب إلى المشهور
وجهاً - أو جهها الأول لما تقدم من أن العقد الثاني ما يوجب سقوط العدة بالنسبة إلى
الروح بل لا يوجب سقوط شيء منه لأعدة عليها بالنسبة إليه ولا وجه لسقوط العدة
بالنسبة إلى غيره فيجب عليها اكمال الأولى كما تقدم - وذكرناه يظهر الزام ذكره .

بعض في باب الحيل الشرعة من حوازي سكاح جماعة امرأة واحدة في يوم واحد ولو كانت
 ذات عدة - ، لم يتروجها احدهم ويدخل بها ثم يطلقها ثم يتروجها ثانياً ويطلقها من غير
 دخول - فانه يجوزح للاخر ان يتروجها سقوط العدد لانه غير مدخول بها وهكذا
 الثاني والثالث وسد - لانه اولا يوم فسد هو في لمتعة لافي العقد لاشتراط صحته
 الطلاق بوقوعه في طهر غير المواقعة - وثانياً - انه لا يتم في المتعة ايضاً لما عرفت من
 عدم سقوط العدة الاولى بالعقد الجديد

تداخل العدد

المقالة السادسة بناء على ما هو لحق من ان الأصل هو التداخل في المصنعات كما
 ذكرناه في غير موضع من هذا الشرح من غير فرق من تعدد السبب حسب زوجته -
 الاظهر تداخل العدتين بل العدد في موارد لم يرد من خاص على عدم التداخل - فلو طلق
 زوجته بيب ثم طلقها شهة ستدفع عدة كامنة للاخر منهما وتدخل فيها بقية الاولى
 كما حرم به المصنف في الفواعل والمحقق في الشرائع - ولو سكحت في العدة ارجعيه
 امشته وحملت من الثاني اعتدت بالوضع من الثاني وتدخل فيها الاولى - ولو وضعت
 قبل ان تنقضي العدة الاولى اعتدت الى ان تنقضي - فاما في الشرائع من انها تعتد
 بعد اوضع بقية الاولى - غير تام - ولو طلقها وهي حامل ثم طلقها شهة او طلقها غير شهة
 فاما اعتد بالوضع الاول - بالاشهر او الاقراء الثاني وهما تند خلال فتعتمد بالعدة
 الاحدين - الى غير ذلك من الفروع المترتبة على ذلك

ويترتب على ما ذكرناه في الفروع التي يجوز لزوجها الذي يطلقها الرجوع في
 زمان العدة عالم ببعض عدة الطلاق وكوبها في عدة لعن لا يسمع عن الرجوع لان الرجوع
 ليس شأناً لسكاح جديد كي لا يجوز في حال العدة بل انشاء للسكاح الذي لم يطله العدة
 للثاني - فعمل ما عاين الشيخ به من ان الاول لرجوع في زمن الحمل نظره الشريف
 الى ذلك

ولو طلقها رجعيًا - فصارت مرة - ثم طلقها شهة فحملت وانقطع حيضها - فهل

نقصى عدتها بالوضع ام لا - الظاهر ذلك لان العدة من الطلاق ح تقدر بالاشهر لما عرفت من عدم اعتماد اتصال الاشهر البيض بالطلاق فتتداخل العدتان ونقصى بالوضع وله الرجوع في زمن الحمل ما لم ينقص الاشهر لانها زمان الرجوع و العدة الثانية لاتمسح عنه كعامة ولايجوز له الرجوع بعد ذلك - وما في القواعد وشرحها من انه لو طلقها رجعا ووطئها بطنها غيرها بعد مضي قرأ مثلا فحملت و قطع الدم كان له الرجوع قبل الوضع لان الحمل لا يتبع من بعض الاولى والباقي من الثانية فيكون جميع ايامه محسوبة من بقية الاولى وجميع الكسب - غير ان ذلك ما في نقصاء عدتها بالاشهر لو عرس سفها الوضع فتمحى الزائد لوضع فلايجوز الرجوع فيه ههنا اذا قلنا بان الوطء لشبهة لا يكون رجوعا والافسقط ذلك ولاعدة عليها بل هي رجعت ولو طلقها رجعا و فسخت المطلقة في اثناء العدة سواء على ان لها ذلك لانها كدروحة فتأتي بعدة مستأنفة للفتح - ويدخل فيها بقية عدة الطلاق - نعم لاوجه للاكتفاء بالكمال الاولى - فما عن القواعد ولو فسخت السكاح في عدة الرجعي فهي الاكتماء بالاكتمال اشكال بل بس الى المسوط احتضاره الاكتفاء بالاكتمال - غير ان السبعة عدة النسيئة كالمسلمة في الطلاق والوفاء بالاحلاف وعن بعضهم دعوى الاجماع عليه وبشهادة اطلاق الأدلة كتاب وسه وخصوص المصوص (١) الصحيحة في عدة الوفاة وما ورد في عدة الطلاق من النص (٢) على انها تعتد مثل عدة الامه نصف عدة الحرة لاعراض الاصحاب عنه لا يعتمد عليه - فلاوجه لاشكال سيد المدا رك والمحدث الجرائي في الحكم - ولا موجب لطالعه الكلام في ذلك

حكم المفقود زوجها

حاشية في حكم المفقود زوجها لا اشكال ولا خلاف بين العلماء في ان الفاعل ان علم

حياته فهو كالحاضر وان علم موته اعتدت منه وحار تزويجها ولو علمت هي بالوفاة
خاصه حادها التزويج وان لم يحكم به الحاكم وحد لكل من شار كها في العلم بالوفاة
او احتس عنها بالجهل بها وحالها ايضا مع تعويله في الحلو عن الروح بدعواها كالحا
وان جهل خبره وكان له ولي او وكيل او مترع ينفق عليها ولا خيار لها وان اذابت
مترعد النساء وطالت المدة عليها فهي ح متلافة فتتصر بالاخلاف في ذلك - للاصل
والنصوص الآية

انما الكلام فيه لو جهل خبره ولم يكن من ينفق عليها ولم تنصر - وقد احتلت
كلها بهم فيه من جهات تنعزم لها عند نفس روايات لابد لاحط - صحيح (١) يريد
معاودة عن ابي عبدالله عليه السلام عن المفقود كيف تصنع امرأته فقال ما سكنت عنه وصرت
فحل عنها وان هي دفعت امرها الى الوالى احدى اربع سنين ثم يكتب الى المفقع الذى فقد
فيه فليسئل عنه فان خبر عنه بجماعة صرت وان لم يجر عنه بجماعة حتى تمضى اربع
سنين دعا ولى الروح المفقود فميل له هل للمفقود مال وان كان للمفقود مال انفق عليها
حتى يعلم خبره من موته وان لم يكن له مال قيد للولى انفق عليها فان فعل فلا سبيل
لها الى ان تزويج ما انفق عليها وان ابي ان ينفق عليها اخبره الوالى على ان يطلق تطبيقه
في استكمال العدة وهي طاهر فيصير طلاق الولي طلاق الروح وان حار روحها قبل ان
يمضى عدتها من يوم صنفها لولى عداله ان يراجعها فهي امرأته وهي عنده على تطبيقين
وان انقضت العدة قبل ان يحيى ويراجع فقد حلت للارواح ولا سبيل للاول عليها - قال
الصدوق (٢) وفي رواية اخرى انه ان لم يكن للروح ولى طلعتها الوالى وشهد شاهدين
عادلين فيكون طلاق لولى طلاق لروح واعتداده اشهر وعشرا ثم نزع ان شئت
وصحيح (٣) الحلبي سئل ابو عبدالله عليه السلام عن المفقود فقال عليه السلام المفقود اذا مضى له
اربع سنين بعث الوالى او يكتب الى الحاجة التى هو عائب فيها فان لم يوجد لها اثر -
امر الوالى وليه ان ينفق عليها فمالها حق عليها فهي امرأته قال قلت فانها تقول في اريد

ما ترد الساء قال **الشيخ** ليس والله الا كرامة فان لم يتفق عليها وليه او وكيله امره ان يطلقها فكان ذلك عليها صلافا وحدا (صحيح (١) الكافي عن الصادق **عليه السلام** في امرته عبد عنها زوجها اربع سنين ولم يتفق عليها لم يدر احي هو ايمت ام حذر وليه عني ان يطلقها قال **الشيخ** نعم وان لم يدر له ولي طبعها السلطان قلت فان قال المولى يا يعق عليها قال **الشيخ** فلا يحضر عني طلاقها قل قس اربعت ان قال لا رد مثل ما تريد لساء ولا اصر ولا اقم كما اراد **الشيخ** نس لها ذلك ولا كرامة اذا يعق عليها - وموثق (٢) سماعه سألته عن المفقود فقال ان علمت انه في ارض فهي منتظرة لعائده حتى ياتيها موته اذ ياتيها طلاق وان لم تعلم ان هو من الارض ولم ياتها منه كتاب ولا خبر فانها باي الامام فيمرها ان تنتظر اربع سنين فيطلب في الارض فان لم يوجد لدخول حتى يمضي الاربع سنين امرها ان تعتد اربعة شهر وعشرين يوما للارواح وان قدم زوجها بعد ما نسقضي عديها فليس له عليها حصة وان قدم وهي في عدتها اربعة اشهر وعشرين فهو املاك روحتها .. وحس (٣) السكوني عن جعفر **عليه السلام** عن ابيه **عليه السلام** ان عبد **عليه السلام** قال في المفقود لا تروح امرته حتى يعلمها موته وطلاق اول حقوق ما هل الشريك هذه هي الموصوف التي يعتمد عليها .. وفي المقام روايات ضعيفة اخر اعصا عن ذكرها - وسبحه القول في المقام بالبحث في جهاب

الاولى ان هذه الموصوف كما يرى بعد حمل مطلقها على مقيدتها دالة على عدم الحيز مع العلم او وجود من يعق عليها . نعم لا يدل على انه ان انعق عليها من بيت المال لاحجار لها ومقتضى اطلاقها نبوت الحصار لها بل هي محتصة بالانفاق من ماله او انفاق وليه او وكيله فلو انعق عليها متبرع لا دليل على وجوب ان تصر لها ان لا تقبل ما يعققه الاحصى - فما في الحواهر والراس من انه ان انعق عليها متبرع لاحجار لها - غير تمام

(١-٣) ، الوسائل باب ٢٣ من ابواب اقسام الطلاق حديث ٥-٣

(٢) الوسائل باب ٢٢ من ابواب ما يحرم بالمشاهرة حديث ٢

الثانية حكى عن الراثر ان هذا الحكم مختص بحال اساط يد الادم (ع) فلا
محرى له في زمان الغيبه - ولذا قال اي في زمان الغيبه متلاذ وعليه، انصر الى
ان تعرف موته او اطلاقه - وفيه، ولا - ان اكثر نصوص الباب نصت الرجوع الى
الوالي والرجوع الى الامام (ع) في خصوص موثق مساعد ولا مفهوم له والوالي بشهد
العقيد لانه المحمول قسما واحدا من قبل صاحب الامر اذ هو حيا قدام - وثانيا -
ان مذهب الادم ما كان منها من وطائف العصاة والحكم كمثل ذلك تكون ثبوت
للعقيد لحمله (ع) انه (١) قسب واحد كما - فلا إشكال في عدم كونه من محتويات
الادم (ع) بل هو ثابت للعقيد الجامع الشرايط

و هل يتوقف الصلابة او الاعتداد على رفع الامر الى الحد كـ الشرعي كما عن
القواعد حيث قال به لو تمت مائة سنة ولم يرفع امرها الى الحاكم فلا طلاق ولا عدة
بل تبقى على حكم الزوجية وان الفحص في زمن الاربع لا بد وان يكون من الحاكم
لا يتوقف شيء منها على رفع الامر اليه ولولي او غيره التصدي له عينة الامر يكون من
لامور الحسية فيقوم عدول المؤمنين مقامه كما عن المحدث لكثير في الحديث
وجه - مقتضى اخلاق صحيح الكسبي هو الثاني وما في سائر النصوص لا مفهوم له
كما يقدر به اطلاقه - اما صحيح يريد فلعله على ان يرتفع امرها الى الوالي - ولا
يدر على لزوم الرفع - واما صحيح الحلبي فلا فوله نعم الوالي الح - لعله من جهة
كون ذلك من الامور الحسية يتصدها كما يشهد به قوله في صحيح الكسبي وان لم
يكن له ولي مطلقا السلطان - المعلوم ارادة اولى العرفي لا شرعي - واما موثق سماعة
فقد عرف حاله - وعلى هذا فلوليه التصدي له وان لم يكن له ولي يتصدها كما لا بد من
الامور الحسية وان لم يكن الحاكم يتصدها عدول المؤمنين - وبهذا يظهر اندفع
ما اوردته صاحب الجواهر به على المحدثين - بقوله ان جميع النصوص المبرورة ما
يسر بريح وطاهر في مدخلية الوالي في ذلك بل وفي بعضها من ارسال رسول الكوفة

الى ذلك الصقع كالصريح في سطر اليد ومع من عدم مدحلية الحاكم لامدحلية لعدول المؤمنين الذين ولايتهم فرع ولايته انتهى

الثالثة هل يختص هذا الحكم بالمفقود بسبب سر وغيبه كما في الحدائق - ام يشمل المفقود مكافئته او معركته او وجود ذلك كما في الحواهر وعن المسالك وغير هذا بل هو المشهور بينهم وجهان - اقولهما الثاني لاطلاق المصوص فان المأخوذ في موسوعته المفقود الشامل للجميع - ولا ينافي ذلك ما في بعضها من الارسل الى المواحي وان المدار على التحصن عنه في الوجه الذي فقد فيه لعدم حاله

الرابعة الطاهر عدم اعتداد كون المحصن من الحاكم بل يحور من الولي او غيره لما عرفت من ان الرجوع الى الحاكم من باب الحسنة والامدحلية لمنظره في المحصن - ولا يفتقر ان يكون في ضمن الاربع سنين بل يحور - بعدها كما هو ظاهر صحيح الحدائق ولا ينافيه صحيح بريد فانه لا يدل على تعيين كونه في ضمن الاربع ولجميع يقتضي البناء على كفاية كل منهما.

الخامسة هل يبدأ الاربع سنين المعروفة من حين العقد وانقطاع الحجر او دفع الامر الى الحاكم - قولان - سبب الثاني الى المشهور وهو ظاهر صحيح بريد وموثق سماعة - وصريح صحيح الحلبي هو الاول وكذا صحيح الكناي - والجمع بينهما يقتضي البناء على ان صحيح بريد والموثق اريد بهما ان الحاكم يؤجلها اربع سنين من دون ان يعين مدتها فان لم يعص من حين العقد زمان معتد به - فتصير اربع سنين والا فاما المقدار لدى يتم به الاربع سنين - وبعبارة اخرى ايهما يقربهما الصحيحين في مقام بيان مقدار المدة المحمولة للانتظار لافي مقام بيان مدتها كما لا يخفى - وعليه فلو مضى من زمان فقده اربع سنين وفي ذلك الزمان فحصت عنه وثبت ذلك للحاكم يامر بها الحاكم بالاعتداد او يطلق على الخلاف الا اني من دون ان ينتظر شيئا

السادسة هل يقتصر الطلاق فلا تنبئ بدونه كما لعلمه المشهور بين الاصحاب ام يكفي امر الحاكم لها بالاعتداد كما عن طاهر الشيخين و ابن الراج والحلي والقواعد والشرائع وغيرها وجهان - صريح المصالح هو الاول - وليس بآرائها سوى

الموثق وهو طاهر في الاكتفاء به، عن كشف اللثام ان عتبة الامر السكوت غير تام
فانه طاهر بقرينة الامر بالاعتداد بدون الطلاق في عدم لزومه نعم ما اشتمله من كون
'العدة اربعة اشهر وعشرا' لاسافي لزوم الطلاق بعد احتمال احتصاص هذا الطلاق به -
ومقتضى الجمع العرفي وهو حمل الظاهر على اليسر لسهولة لزوم الطلاق - وطلاق
الولي بامر الحاكم والافضلقه الحاكم - والجمع بينهما بحملصوص الطلاق على
ما اذا كان له ولي وحيز الامر بالاعتداد على ما ادلهم يمكن له ولي - مصداق الى كونه ثريا
يساقبه صحيح الكفاي ومرسل الصدوق - وامام ذكره بعض المحققين من ان مقتضى الجمع
العرفي - السماع على التحجير بينهما بمعنى ان الحاكم بتحجير بين امرها عدة الوفاة بدون الطلاق
وبين امر الولي بالطلاق وان كان الاعتداد بربعة اشهر وعشرا من باب المصالحات كان وجبها
ولكن بما انهما لا يتساويان لا يمكن ان يكون لهذا الطلاق عدة مخصوصة غير سایر
الطلقات وقد جمع بينهما في مرسل الصدوق فلا يتم - والعق ما ذكرناه من لزوم الطلاق
في ان كان له ولي احضره الحاكم على الطلاق وان لم يكن له ولي طلقها الحاكم كما
صرح بذلك في المصوص ونعتد عدة الوفاة

الساعة لو صنفها الولي او الحاكم ثم جاء روحها اي طهر جبانته وان كانت خارجة
عن العدة ونكحت روحا آخر فلا يسئل له عليها اجتماع البصوص السابقة شاهدة به -
وان لم يكن العدة متفصية فهو امدت بها لصحيح بررد وموثق سماعا - وطاهر الاول
منهما ومحمّل الثاني ان له الرجوع اليها لانه روحه فها كما هو طاهر الشرايع
وصريح غيرها - فلو لم يرجع حتى انقضت العدة مات منه - وان كانت العدة متفصية
ولكنها لم تترج بعد صريح صحيح بررد وموثق سماعا انه لا يسئل له عليها - وعن
الشيخ وفي الشرايع ان فيه روايتين - ولكن الاساطين والفقهاء لم يعثروا على رواية
الرجوع - وعن الشيخين وابن البراج وفضل المحققين انه ان جاء وقد انقضت العدة ولم
تترج كالملك به من غير تكاح يستأنفه بل بالمقد الاول - وقد ظهر صحتها مقدمه
وعن المصنف انه في المختلف ان العدة ان كانت بعد طلاق الولي فلا يسئل له عليها -

وان كانت «امر الحاكم من غير طلاق كان عدلها» (واستدل له) بان الاول طلاق شرعي قد انقضت عدته بخلاف الثاني فان امرها بالاعتداد كان منبياً على الظن بوفاته وقد طهر بطلانه فلا اثر لتلك العدة والروحية نافذة لطلان الحكم بالوفاة (و فيه) اولاً: تقدم من لزوم الطلاق وتعمد وثاب ان لادما اعدا ولو بته بها حتى لو تزوجت والاحصاء قائم على خلافه - وذلك ان الموتى الذي هو مشأ لاقتة بكونه الامر بالاعتداد دال على انه لا سبب له عديبه بعد انقضاء العدة - فالأظهر انه ان شاء بعد انقضاء العدة لا سبيل لمعليها.

الثمة لو مكحت بعد العدة ثم بان موت الروح كان العقد الثاني صحيحاً - سو - كان موته قبل العدة او بعدها - لا خلاف ولا اشكال لان لعقد السابق فقط اعتباره في نظر الشارع «للعلاق فلا حكم له بموته كحكم له في حال حياته هكذا ذكره الأصحاب» هو متين: النصوص السابقة شاهدت بذلك صاحب الجواهر يستثني من ذلك صورة وهي «لو جاء خبر موته وهي في أثناء العدة» انه يمكن القول باستيفائها عدة الوفاة ولم يذكر ذلك وجهها - في مقابل النصوص العائدة في كفاية العدة المبرورة لها هيها على كل حال - فان قيل لعل ظرأ لى بها مادة كونها في العدة الرجعية روحه فيشملها ما دل على لزوم الاعتداد من الوفاة - قلنا انه قد مر ان عدة ما يدل عليه هذه النصوص ان لا الرجوع اليها لانها روحه وكون المعتدة «لعدة الرجعية بحكم الروحة في غير المعام لا يستلزم ان يكون كثر في المقام ايضاً سيما وان طهر نصوص الباب الاكتفاء بالعدة المبرورة مطلقاً» - بذلك يظهر اندفاع ما قيل من انه ادعاء خبر الموت بعد الاعتداد وكان الموت في الاثناء استأنفت العدة لمعدل على انه اذا تجدد الموت في أثناءها انقضت الى عدة الوفاة وان لم يعلم بالموت لا بعدها - ومع ذلك كنه ما افاده صاحب الجواهر قوي فان صحيح يريد كالصريح في انها في العدة كالمطلقه بالطلاق الرجعي محكوم به بانها امرأته و عليه فيشملها ما دل على لزوم الاعتداد على الزوجه من حين بلوغ خبر الموت ولا يتنافيه نصوص الباب بعد عدم التماهي بينهما

والمقدار الباقي من عدتها تتد احلال وتكمل الزائدة بعد مضي تلك المدة
 التسعة - لو طلقها الزوج وانفق كونه ذلك في زمان العدة التي هي من طلاق
 العاكنة او الولي - صح - لان طلاقه رجمي والمطبعة الرجعية روحه واطلاق واقع في
 محله هكذا ذكره الاصحاب لكن الشهيد الثاني اشكل على ذلك انه لا يصح عندنا
 تطليقتان من دون تحلل رجوع بينهما - اللهم لا ان يقال ان المطلقة الرجعية فيه
 على الرجعية حقيقة الى انقضاء العدة او يحتمل ذلك بمسار له الرجوع والطلاق رجوع
 عنق عندك عسى - قول قد عرفت ان المطلقة الرجعية زوجة حقيقة وان انقضت العدة
 حره لسبب في السرور فما لم تنقض العدة لا يخرج عمن الرجعية فيصح الطلاق -
 ولو اتفق كونه ذلك بعد العدة بعد الطلاق لانقطاع العدة بينهما بالقبضات على
 كل حال .

الماشرة طاهر كثر الاصحاب به لانفعه على العائت في زمان العدة او حصر
 قبل انقضائها وتردد لمحقق فيه في لشرائح - واستدل به بان العدة امة عترة وان
 حر له الرجوع فيها اذ عده طلاق وعلى لتقديرين لانفعه لها - اما على الاول فواضح
 واما على الثاني فله ظهور الادلة في ان نفعه المطلقة الرجعية فيما لو طلقها هو لا المطلق
 في مثل امر من مقتضى صالة الرأفة عدم رجوعها - ونعم - انه يتم بناء على عدم
 اعتبار الطلاق في مرافها والا فهو طلاق رجمي شمله ما دل على ان المطلقة الرجعية
 لها النفقة من غير نفقة يكون المطلق هو الزوج - ولا يظهر ان عنه النفقة
 العاديه عشر - لو مات احد الزوجين بعد العدة لا يوارث بينهما سواء تزوجت
 برؤح آخر ام لا لما عرفت من انقضاء العدة بينهما وانه لا سئل له عتبه بعدد - ولو مات
 في العدة فالأظهر ثبوت الارث لما تقدم من اعتبار الطلاق وان طلقها رجمي - فيشمله
 ما دل على التوارث لو مات احدهما في العدة الرجعية

الثاني عشر - قول الشهيد الثاني في المسالك ان الحكم مختص بالرجعية فلا
 يمتد الى ميراثه وقفا فيما حالف الاصل على مورده فيتوقف ميراثه وما يترتب على
 موته الى ان يمضي منه لا يعيش منه اليها عتده وفيه المعقضي القاعدة وان كان

ما أريد ولكن وردت النصوص في ميراثه بخلاف ذلك - لاحظ موثق (١) سماعة عن الصادق عليه السلام - المفقود بحسب ماله على الورثة قدر ما يطلب في الأرض أربع سنين وإن لم يقدر عليه قسم ماله بين الورثة و نحوه غيره . وسيأتي الكلام في ذلك في محله ،

الثالثة عشر لو أبق عليها الولي أو العاقل من ماله ثم تبين تقدم ماله على الأبق ولا ضمان عليها ولا على المفقود للأمر به شرعاً ولأنها محبوسة لأجله وقد كانت روحه مدهر أو الحكم مسمى على الظاهر كذا في الثالث - وفيه نظر - فلا بد من كذا الموت يظهر كونه مدهقاً عليها من مال الورثة فهي صامدة للمصرف في مال الغير وإن لم ياتم بذلك نعم لأصمان على الولي أو العاقل - أدل دليل على المحس - الحمد لله الذي وفقنا لاتمام كتاب الطلاق عصر الأثنين من ذي القعدة الحرام ١٣٨٨

في الخلع والمباراة

﴿ الفصل الرابع في الخلع والمباراة ﴾ الخلع بالضم اسم من الخلع بالفتح الذي هو في اللغة بمعنى الرع - وهو شرعاً إزالته قيد السكاح بقضية من الرخصة و كراهة منها له خاصة دون العكس - ومقتضى كلام الحواري والعيومي وغيرهما من الأصوليين إطلاق الخلع له على المعنى الشرعي - قال الحواري و «اصم طلاق المرنه بدل منها أو من غيرها - وقال العيومي والاسم الخلع بالضم وهو استعادة من خلع الناس لأن كل واحد منهما حاله الآخر فإن فعلاً ذلك فكان كل واحد منهما راع لفسه عنه - ولذا قال سيد المدارك والظاهر أن هذا المعنى كان معروفاً قبل ورود الشرع - ومقتضى كلام العيومي في المصباح أن الخلع بالمعنى الشرعي مأخوذ من الخلع بالفتح بمعنى الرع من حيث أن كلا منهما لدر للآخر كما أشير إليه

الآية (١) «هن لباس لكم وانتم لباس لهن» وكأنه بمقداره احدهما الآخر على هذه الكيفية
تزع لاسمعه - والمداقة بالهمزة ونقبت العالمة بالمداقة - وشرعا اراد به قد النكاح بعدية
منها مع كراهة من العاديين

و كيف كان شرعية الخلع ثابته باجماع المسلمين - والكاتب والسه قال
الله تعالى (٢) « وان جعلتم الا نقيما حدود الله فلا جناح عليهما فيما افتدت به »
قال الشهيد الثاني ان سب مردول الآية من وجه ثابت بن قيس انت المي واطهرت الكراهة
منه فبرلت الآية و كان قد اصدقها حديقة فقال ثبت ما رسول الله مرد الحديقة فقال
الشيخ ما تقولين قالت و اريد به فقال لا حديقه فقد احتجبت منه وعن المصنف رواية
ذلك ما حصا - ولكن الطاهر عدم كون الحبر مردوب في كتب احكاما واسما هو في
كتب (٣) العامة واما السه فهي مستقيمة بن متواتره سمر عليك طرف منها في
الابحاث الآتية.

ثم ان الطاهر من كلام حل الاصحاب عدم وجوب الخلع - وعن طاهر الشيخ
في النهاية وجوبه وسعه ابو اصباح وابن الراجح والبيداس زهرة قال المصنف في
محكي المختلف بعد نقل الوجوب عن هؤلاء و اوثاقه بعدم الوجوب لما اصل الرأيه
من وجوب الخلع ثم قل واحتج بان المهي عن الممكر واحد وانما يتم بهذا الخلع فيجب
والحواب الممع عن المقدمة الثانية والطاهر ان مراد الشيخ بذلك شدة الاستصحاب -
واسكر صاحب الحقائق افتاء هؤلاء بالوجوب وقال ان المراد به في كلمتهم الثبوت
و على كل حال ولا ريب في صفة - نعم لمستبعد من مجموع الأدلة والفتاوى انه
لا مرجوحية له شرعا - و تحقن الكلام فيه يقتضي البحث في مقدمات - الأول
في الصيغة - .

(١) البقرة آية ١٨٨ (٢) البقرة آية ٢٣٠

(٣) سنن ابي داود ج ٢ باب في الخلع

صيغة الخلع

والكلام فيه في صم م - ل - لأولي - المقط الصريح في الخلع ان يقول خلعتك
على كذا او فلانة محتله على كذا - بلا خلاف على وقوع الجمع بهما و ان يوقفوا
في الجملة الاسمية في العقود وقد عرفت مما حققناه في غير مقام من هذا الشرح
ان مقتضى القاعدة عدم اعتبار لفظ حاس في شيء من العقود والابتاعات و قد يصح
اشتغالها بالحاسي والمستعمل والعملة الاسمية وما شاكل - الاما دل عليه دليل حاس
شرط ظهور اللفظ فيه و لو بالقرائن - و بذلك يظهر عدم اعتبار لفظ حاس
في المقام .

﴿ ١ ﴾ الثاني قال الشيخ ﴿ لا يصح الجمع بمجرد ما لم يشع بالطلاق ﴾ و تبعه
ابا دهر و ادريس مدعي اولهما الاجماع عليه ان قال الشيخ هو مذهب جمهور من
سماعة والحسن من سماعة وعلي بن زياد وابن حنيفة من المتقدمين ومذهب علي بن
الحسن من المتأخرين - واحتاره الشهيد في الجملة و طاهر المثنى حيث قال بعد العبارة
المدكورة ﴿ على قول ﴾ لتوقف في المسألة و كذا طاهر المحقق في الشرح حيث
اقتصر على نقل قول الشيخ واستدلاله الى الرواية - وعن طاهر المعيد والصادق وابن
ابي عمير وسلاوا بن حمزة وصريح جماعة آخرين منهم المصنف في المختلف والتحرير
والشهيد في شرح الارشاد والشهد الثاني من الظاهر ان المشهور بين الاصحاب انه
يقع الاثر في بمجرد من دون اثناع بالطلاق .

والنصوص الدالة على القول الثاني مستنبطة لاحص صحيح (١) الحلبي عن الصادق
عليه السلام عدة المحشنة عدة المطلق فخلعها طلاقها وهي تحرى من غير ان يسمى طلاقا -
صحيح (٢) ان ربع سلت ابا الحسن الرضا عليه السلام عن امرئه تبارى زوجها او يحتلع
منه شهادة شاهدين على طهر من غير جماع هل بين منه بذلك وتكون امرأته مالم

يسمى بالطلاق فقال عليه السلام تيسر منه وان شئت ان يرد اليها ما احدث منها و تكون امراته فعلت فقلت وانه قد روي له ايها لايس منه حتى يسمى بطلاق قال عليه السلام ليس ذلك اذا جلع ففت نس منه قال عليه السلام نعم - وصحيح (١) سليمان بن خالد قال قلت اريت ان هو طلقها بعد ما جلعها يجوز عليها قال ولم يطلقها وقد كلفه الجلع ولو كان الامر اليك لم بحر طلاق - وصحيح (٢) محمد بن مسلم عن عبيد الله بن عمار قال قلت لدنس غير ان يعلمه حمله ما احدثها و كانت تطلقه بغير طلاق يسمى و كانت تبني بذلك وكان خاطيا من الخطايا ونحوها غيرها .

وباء هذه لمصوصي خبر (٣) موسى بن ماز عن عبد الصالح (ع) قال علي عليه السلام المختلف يسمى بالطلاق ما دمت في ليله ونحوه خبر (٤) الآخر - وقد عمل بهما الشيخ - و حمل المصنف المتقدمه على التمسك - وهذا اول ان المجالعه العامة وان كانت من المرحضات الا انه بعد قد حملته من المرحضات كالشهرة و صفات الروي و موافقه الكتاب و من الواضح ان تلك المرحضات تقتضي تصديق المصوص الاول - ومن العرب ان المحدث المجراي قبل صفحات اعترف بذلك ومع ذلك قال في المقدم ان الحر المخالف للعامة يقدم على ما وافقهم مطلقا وانما يوقف في المسألة من جهة انه لم يشك عنده كون مذهب العامة الاقتصار على صيغة الجلع كما ادعاه الشيخ - قال بل الظاهر من صحيحه سليم بن خالد المتقدمه انها هو العكس وانه عليه السلام بعد ما فتى بالاكفة بمجرد الجلع وانه لا ضرورة الى الاساع بالطلاق قال ولو كان الامر اليك لم بحر طلاقها وانه طاهر في ان الاساع بالطلاق بما احدثه نفيه ولو كان الامر اليهم لم يبحر والطلاق هائل. كنتموا بالجلع - وهذا الذي ذكره احير الاشكال من على الشيخ - وثالثا ان الحرس يدلان على تناع الجلع بالطلاق ما دامت في العدة ولم يقل بذلك احد بل القائلون باعتبار الطلاق بما يعتبرون اساعه به بلا فصل - وان شئت قلت انهم يدلان على صحة الجلع واثيرة بدون الطلاق ولذا نصير المرئيات عدة وانما

يعتبر وقوع الطلاق في العدة - والحبر ان عمر من عندها عند الاصحاب جميعا
واعلم من ذلك ما استدل به من سماعه - انه قد تقرر عدم وقوع الطلاق بشرط
والحلح من شرطه ان يقول الرجل ان زوجتي في ذلك فانا املك نصفك فيسمى ان
لا يقع به فرق - ادبر وعليه مصداق الى به احتجوا في مقابل النص - ان ذلك من احكام الخلع
لا من شرائعه - مع انه على تقدير كونه شرطا لا يكون شرطا مضافا للتخيير وانما هو
اشتراط امر آخر كما سيمر عليك.

والذي اطمه في الحبر من بواسطة قوله **فان** المحتملة يتبعها الطلاق ولم يقل
انحلح يتبع الطلاق ان المراد بهما - به يجوز ان يطلق المرثه المحتملة ما دامت في
العدة مرة اخرى من رجوع في البذل فليس رجوعها الروح ثم يطلقها - ثم به قد يتوهم دلالة
صحيح من رجع على اعتدال ان لا يتبع الخلع بالطلاق لقوله **عليه** فيه ليس ذلك اذا
حلح (وفيه) ان هذا يتم لو كان - حلح - في الحبر - يكون الامام وحده العين او حدها -
فتحدها ليكون حبر ليس - وليس الظاهر كما صطبه بعض مشايخ سيد الرياس كونه
مفتح لثلاثة ويكون ادح شرطية فكون المراد به ليس الحكم الذي ذكره السائل من
عدم البيهود الا لا سماع بالطلاق في صورة ما اذا حلح من يحتمل ذلك غيرها - وسياتي
اشتراطه في المباداة عند الاكثر .

الطلاق مع الفدية منفردا عن لفظ الخلع

- الثالثة - قد تكرر في كلمات الاصحاب انه يقع الطلاق مع الفدية والطلاق
بعوض وان يقع به البيهود وانما انفرد عن لفظ الخلع - ومحل الكلام في المقام انما هو
في صورة كراهة الرجوع - وانما يدور فيها بني الكلام فيه - ثم انه تدبر يقصد الخلع
ويستدل ذلك بالطلاق مع العدة في الموضع فلا اشكال في صحته لما عرفت من عدم اعتبار لفظ خاص
في الخلع وانما يصح انشاءه بكل لفظ مبرر لذلك ومن هو اده الطلاق مع الفدية لان الخلع نوع
خاص من الطلاق يختص بلغة خلعت وما شاكل عن باقي افراد الطلاق لانه حقيقة خاصة عين
حقيقة الطلاق كي لا يصح انشاءه كما ستعرفه

وأخرى لا يقصد إلا الطلاق مع العدية ولا يقصد عنوان الجلع والظاهر أيضا صحته لأن حقيقة الجلع هي الطلاق بوضوح مع كراهة الرجوع ولا يعتبر فيه عنوان آخر فصدى ليعتبر قصده - فقصده الطلاق بعديه - فصد عنوان الجلع الذي هو موضوع الحكم - فيقع الطلاق بانسائه وما يشهد به كذا من أنه نوع خاص من الطلاق ، في المصوم ، المتقدم وفي صحيح البخاري جلعها طلاقها - وفي صحيح محمد بن مسلم ذكرت بطلان بعض طلاق تنهيا وكانت دائمة بحود ذلك ما في - بر المصوم - بهذا ، يظهر أن الحق فيه عموم هو من أن الجلع هل يكون طلاقا أو سحا كونه طلاقا ، كما هو لمشهور من لأصحاب ، ونسب إلى الشرح واختيار ، وبفسح - واحتج له المصنف به ما به ، فرقه عن غيره من نوع الطلاق وبينه فكانت فسح كسائر الفسوح ... واحبات عنه بأنه لا استبعاد في مساواته للطلاق وقد دلل الحديث عليه - وجب المصير إليه - والحق ما عرفت من أنه طلاق لأشئ ، آحر موله - مع - أن الشيخ رحمه الله اتباع الجلع بالطلاق .

وكيف كان فقد رتبوا على هذا النزاع - عد الجلع في الطلقات المجرى عنه عدمه وعلى القول ، أنه فسح لا يعدمه ، وبحود تحديد السكاح والجلع من غير حصر ولا احتياج إلى المقتل - وعلى القول ، أنه طلاق يترتب عليه أحكام الطلاق ولكن على القول ، أنه فسح يترتب عليه هذا الحكم من أحكام الطلاق للمصوم المتقدم فلاثرة لهذا النزاع

في اعتبار الموالاة بين البذل والطلاق

الرابعة - طاهر لأصحاب أنه يعتبر في صيغته الجلع وقوعها على جهة المعاوضة بينه وبين الرجعة قلوا ويحقق ذلك ما حذا من تقدم سؤالها ، ذلك على وجه الإنشاء وإن تقول مثلا على وجه الإنشاء بدلت لك كذا على أن تحلمني مثلا فيقول حلعتك على ذلك مثلا أو انت طالق بدلتك أو بحر دأنا أو بالعوض - والذي استدائه بدلتك مصرحا بالعوض فتقبل المرأة بعده بالأصل يتأفي المعاوضة وبدون ذلك يقع الجلع بالطلاق في الجواهر بل لا يجد فيه خلافا .

وقد استدل على ذلك بوجوه ١ - نظائر النص والفتوى بان موضوع الخلع
تعدم الغداء والحق به المقارنه لطلاق المومن وعلى كل حال فالترامها به بعد ذلك
خارج عن موضوع الخلع (وفيه) ان نظائر النص انه هو على اعتبار كراهتها قبل
الطلاق وانما لا تقدم الغداء مع به لان بدل المومن على اعتبار عدم الفصل بين الغداء
المقدم والطلاق فلو تقدم فدائيه ثم طلاقها عليه مع فرض استمرارها عنى البدل
صح وكذا في صورة التاخر الملحق بصورة التقدم

٢ - انه لو تخرج الغديه لزم لساء على الوقوف الى زمن رصدها او ردها وهو
معلوم البطلان لان اصوليه لا تحرى فيه (وفيه) ان ذلك غير مربوط بالاصوليه بل
هو من قبيل تاجر احد صر في العقد - ولا مانع من تحرره من هذه الناحية بل العقد
دائم من هذا القبيل عنه الامر الفرق بين المقام وسائر الموارد عنول الرهان القاصد
وفسره وهذا لا يوجب الفرق بينهما

٣ - انه اذا تاجر القول من المرئيه يبرم منه لتعيق في الطلاق اعتبار ترتيب
الطلاق على قبول البدل وهو بوجوب الطلاق (وفيه) اولاً - انه لو لم يبرم منه عدم
صحته في صورة التاجر مطلقاً ولو قبلت بالاصح - وثانياً - ان التعليق الذي هو
مقتضى المعاديه لا يوجب البطلان الا ترى ان الموجب لسبع مثلاً يملك ماله نداء
التمن ومعنى ذلك تملكه انه ان اعطاء الثمن وهذا ليس تعليقاً موجباً للبطلان -
وثالثاً انه يمكن الساء على صحة الطلاق من حسمه غايه لان ان قبلت البدل لارجعه
له والافقه الرجوع كما في سائر الموارد

٤ - ان الخلع من المعاديات - كما يشهد به مصاد الى اتفاق الاصحاب
اطلاق لفظ الشراء والصح على الحال المبرور - فمن (١) امر المؤمن عتق لكان
مطلقه متع الا المحتلعة فيها اشترت نفسها - وفي حصر (٢) المصدق عن المصدق

المختلعة ان رجعت في شيء من الصلح بقول لأرجس في بصحة - و ظهور المصوص في اعتبار اشاء الترمي سهما بذلك - و اعتبار الموالاة في المعاصات واضح - (وفيه) ولا ان الجلع لس من المعاصات قطعاً - ولذا لو رجعت بالنفل لم يطل الطلاق بل يكون رجعاً صافقياً ولو كان النفل مالياً بملكه المسلم او معصواً لأختلاف سببهم في عدم فساد الطلاق - بل النفل مباحة على ايحد الطلاق لدى هو من قسم الأيقاع لدى لا يملك عود ولا شرط - ولد اقلنا ان طلاق المطلق من مقام الطلاق حقيقة لانه من لعقود عاية الأمر الشارع الا قدس خص هذا القسم من الطلاق بحكام واطلاق اشراء و صلح عليه اعم من ذلك فانه يبرئ من العتية - واعتبار التراضي لا يدل على ذلك وثباته لا دليل على اعتبار الموالاة في المعاصات لان العقد من مقوله المسمى باللفظ و هو عبارة عن ربط احد الا ترمين بالآخر باعتبار ورودهم على امر واحد وهو كون احد المالين مثلاً براء الآخر وهذا لا يقتضي الابقاء الا لتمام الاور على حاله وان تحلل بمال طويل - وتفصيل القول في ذلك في محله وقد اشتمل الكلام فيه في كتاب البيع

٥ - ان المتع من المصوص هو صورة عدم الفصل منهما وفي غيرها لا دليل على مشروعية الجلع - وفيه - انه لا وجه للاحد بالمتع بعد اطلاق المصوص سبباً وان الجلع كما مر من الاشائيات التي عليها سائر المذهب و كان متعارفاً قبل الاسلام والنصوص والآية الكريمة تكون امثالاً له - فالمتعصل - انه لا دليل على اعتبار ذلك الا لاجماع ان نت و كان تعديلاً - ولكن الاحتياط حسن سيما في هذا الباب وفي خصوص صورة تاخر النفل .

و تترتب على ما ذكرناه انه لو ابتدأ فقال للكرهة است طالق فلف او و عليك الف صلح الجلع وان تاخر بدله وانه لو بدلت تكون فدية ولو قبلت صمنت وليس من قبل صمان مالم يحسب - كما في الشرايع - نعم مالم قبل المرنه لا يستحق عوماً ويمكن الطلاق رجعي مع فرض اجتماع شرائطه والا كان بائناً

في الفدية

المقدم الثاني في الفدية ﴿ و ﴾ قد عرفت ان الفرق بين الخلع وعيره - انه لا بد منه من الفدية ﴿ اما الكلام في المقام فيما يقتضيهها قال المصنف - وهي ما يصح بملكه بشرط التعيين - احتمال المراد انه ان يأخذ أكثر مما اعطاها ﴿ وتتمام الكلام في ضمن مسائل

الاولى طهرت كلماتهم - كما يصح ان يكون مهر ا يصح ان يكون فدية - وقد مر في بحث المهر ان كلما بملكه المسموع من عين او دين او منفعة يصح كونه مهرًا ذا كل من مولا زوج - فصيح ان يقال هي - يصح بملكه - ولا تنفذ لفدية في حجب الكثرة بما وصل اليها من المهر وغيره بلا خلاف في شيء من ذلك - والانه الذي به والمصنف شاهدته بذلك لاحاط - صحيح (١) - روضة عن ابي جعفر عليه السلام المداينة يؤخذ منها دون الصداق والمختلعة يؤخذ منها ما شئت او ما راسب عليه من صداق او أكثر واما صارت المداينة يؤخذ منها دون المهر والمختلعة يؤخذ منها ما شاء لان المختلعة اعتدى في الكلام وتكلم بما لا يحل لها - وموثق (٢) - سماعة فادأ احتلت وهي نائس وله ان يأخذ من مالها - اقدر عليه وليس له ان يأخذ من المداينة كل الذي اعطاها وحسن (٣) - روضة عن الباقر عليه السلام في حديث فدا قالت ذلك فقد حل له ان يحلها، وما تراعى عليه من قبل او كثير وسجود غيرها فلا اشكال في الحكم

المقالة الثانية - صرح جماعة بانه انما يصح حمل كل ما يملكه فدية - بشرط التعيين اما بالاشارة كهذا الموجود او بالوصف الذي يحصل به التعيين المخرج له عن الجهل له وظاهرهم الاكتفاء في ذلك بمشاهدته ولو جهل خصوصياته فالمعسر معلومته في الحمله - وفي الشرايع فصل بين العائب والجاسر واكتفى في الثاني بالمشاهدة - واعتبر ذكر الجنس والوصف والقدر في العائب

اقول ان التعيين المقابل للايهام الواقعي يقتصر قطعاً لان المردد لاحقيقه له ولا وجود مع انه في النصوص كلها بر صا عليه من المال ويحوى صح به الخلع - والمردد له افعى لا يكون قابلاً للتراضى عليه فلا محالة يتعسف الخلاف والشرع - وما التعيين المقابل للجهل ولا دليل على اعتباره بل مقتضى الاصل و طلاق المصوم عدم اعتباره - واليهى في المردد اما محض بلبيع ووسائل المعاديات لا مثل اعداة التي ليست من المعاديات كما عرفت - فكفى في الحاضر والعائب التعيين الموحى لكونه شيئاً يتمول ويترامى عنه وقدر تعصيل القول في ذلك في المهور - وعليه فلو بدلت له ما في دمه من المهر حاد - وان لم يعلم قدره لان ذلك متعين في نفسه - فما عن الشهيد الذي في المالك من عدم الصحة - ضعيف - ولو حالها على الفدا طلق ولم يذكر المراد من تلك الالف ولا قصد بطل لعدم التعيين - ولو انعقا على قصد معين بان قصد كل مهرا الف درهم وان لم يذكر الدرهم صح كما عن الشيخ والمصنف والمحقق التصريح بذلك وكذا لو قصد احدهما الالف درهم - وقصد الاخر ما يقصده من دون ان يعلم يقصده صح ايضاً التعيين.

حكم ما لو وقع الخلع على ما لا يملك

انثائه لو وقع الخلع على ما لا يملكه المسلم كالحرير والحرير وعدم الزوج بذلك ولطاهر به لاحلاق في بطلان الخلع - لان البطلان لا يحد لاشتراط المالة فيه بالاحلاق والمصوم المتقدمه شاهدة به مصافاً الى توضحه - وعدم وقوع الخلع بدون البطل ايضاً لا ريب فيه .

اما الكلام في انه هل يقع طلاق رجعياً ام لا فيه اقوال - ١ - وقوع الطلاق الرجعي مطلق كان لخلع يصح حلتك على كذا - او بصيغة انت طالق هكذا او ما ع الخلع بالطلاق احتاره صاحب الحواهر ره - ٢ - عدم وقوعه الا اذا اتبع الخلع بالطلاق احتاره المحقق في الشرايع وفواه الشهيد الثاني - ٣ - الطلاق مطلقاً احتاره المحدث البهراي ره .

واستدل للاول بان الحلع نفسه طلاق وان كان مورده خاصا بقدرة يصح واخرى
يطل لفقده شرط من شرائطه ولكنه لا يطل اصل الطلاق الحاصل به كما يؤمى اليه
مدل من المعنى على ضرورة الطلاق رجعا لو فسخت البذل ورجعت به (وهه) انه لا اشكال
كما تقدم من ان الحلع قسم من الطلاق ولكنه قسم خاص منه له احكام خاصة معها انه
يصح اشائه بعينه طلق - و عليه فلو وقع صحيحا ثم فسخ دل الدليل على وقوعه
رجعيا - واما ان كان طلاقا من الاول فوقعه رجعا مع كونه غير واحد لشرائط
الطلاق الرجعى المسمى منه وقوع الطلاق جميعه خاصه فلا دليل على صحته و
وقوعه رجعيا .

واستدل للثالث بان الواقع غير معصود وما قصد غير واقع لتوجه القصد الى الحلع
بهذا المدد واليسويه به ولم يتعلق بمحرد الطلاق الرجعى والطلاق الرجعى غير مقصود
وما قصد غير صحيح ولا واقع (هه) ما تقدم من ان عنوان الحلع ليس من العبادات
الفصلية المعشورة في الصحة وكذا كون الطلاق رجعا او بائنا بل هما من احكام
الطلاق المختلف باختلاف الموارد - فلا يلزم وقوع ما لم يقصد و عدم وقوع ما قصد
واستدل للثاني الشهيد الثاني (هه) مع الاقتصر على الحلع لا يتحقق صحة الطلاق
مع فساد العوس لان الحلع الذى يقوم مقام الطلاق او هو الطلاق ليس الا اللفظ الدار على
الابانة بالعوس فبدونه لا يكون حلما فلا يتحقق رفع الزوجيه دائما ولا رجعيا واما
يتم اذا سمى بالطلاق ليكونا امرين متعابرين لا يلزم من فساد احدهما فساد الاخر
فيفسدح الحلع لغوات العوس وسمى الطلاق المتعبد به رجعا (وهه) اولا ان الطلاق
المتعبد بالحلع ليس اثناء مستقلا وقد صرح الشهيد نفسه بانه هو المملكت للعوس -
والاسيل الى القول بالتفصل - وثانيا - ما تقدم من عدم كون الحلع والطلاق حقيقيتين
مختلفتين .

والحق ان يقال انه يصح ان كان الحلع بضعة طالق مع صم ما يوجب تعيين
الزوجيه سواء قدمها صيغة الحلع او عقبتها كلفه بعوس وما شاكل لمر من انه فاصد

للطلاق وإن شاء بما يصح إنشائه به وزيادة كلمة أو جعله قبل الصيغة أو بعده لا تكون من الموانع فيصح الطلاق المرحم - وفي غير ذلك لا يصح لعقد شرط الصحة وهو الصيغة الخاصة - ومن ذلك تنقح قول رابع في المسألة

وأما في صورة الجهل كما لو جعلها على حال من عندهما فإن به حصر فلا خلاف في صحة الحل وإن لم يقدرها حالا - واستشكل فيه صاحب الجدل قوله نظر إلى بدل الصيغة فلا بد من التوقف - وقد استدل لمذهب إليه الأصحاب بأن تراسيهم على مقدار من الحرثي المعبر الذي يظنان كونه متمولا يقتضي الرضا بالكلية المطلق عليه لأن الحرثي مستلزم له وإرادته مستلزم للرضا بالكلية وإدافات الحرثي لما به صلاحيته للملك نفس الكلبي - وماه أقرب إلى المعقود عنه (وردد) على الوجه الأول أن الذي وقع عليه التراسي هو الموجود الخارجي الذي هو حرم وطه كونه حالا لا يصح حالا كي يستلزم لخل الكلبي ويكون الرضا به مستلزم للرضا به مع أن ما وقع عليه التراسي هو الحصة الخاصة من الطبيعة المتحققة في ضمن الحرثي ولا يعقل نقاشها مع ارتفاع الحرثي والمحدوم بثبوته وهي الحصة المتحققة منها في ضمن فرد آخر لم يصح التراسي عليه - ويرد الثاني أن الانتقال إلى الأقرب فرع استحقاق نفسه - وبذلك يظهر أن دفع ما قيل من أنه يصح و يجب قيمته عند مستحليه معللا بأن قيمة الشيء أقرب إليه عند تعدده - فإن الانتقال إلى القيمة فرع استحقاق ذي القيمة - فالأظهر عدم صحته حلفا وإنما يصح طلاقا - جميعا على التفصيل المتقدم في صورة العلم لا أن ينسب إجماعا تعمدى على ما ذكره في المذموم وهو كما ترى - نعم - يمكن أن ينسب على الصحيح وإن لم يقدرها حالا لو جعلها على الموجود الخارجي لا بما أنه شخص حاصر بل بما أنه مصداق لعذر معين من الحل بحيث يكون الحل واقع على ذلك المقدار من الحل - ولكنه خارج عن العرص

في الماذل للقضاء

الرابعة - لأخلاف في صحة بدل القديه من المرثه وهو مورد الآية والأخبار وكذا من وكلها البازل من مالها لعموم الو كاله وإطلاقها - و الحق الشهيد الثاني رد ما لو كسل الصامن له ماله من مالها ليرجع به عليها وذكر في وجهه ان دفعه له بمثل اقراضه لها و ان كان صورة الصامن - اقول ان من يقول للروح طلق روحك عنى مائة وعلى مائة - تارة يقصد المائة في دمه الروح في يكون الحلج واقعا على مالها لا على ماله - واخرى يقصد المائة في دمه نفسه فلا معنى لقوله : عنى مائة - وكذا لو وقع على مائة خارجيه - ثم لو قصد المائة في دمه لا يتصور قرضه لها - فلا تصورعا حال معنى معقولا لصاميه في دمه عنى يدعو يرجع الى كون دفعه له اقراضه لها .

وكيف كان فقد وقع الخلاف في صحة البازل من المشرع والمشهورة بين الأصحاب عدم صحته حلج - بل عن المالك لم يعرف القائل بالحوار منا وقد استدلل له ان الحلج من عقود المعاوضة فلا يجوز ان يكون العوض من غير صاحب العوض كالبيع - ولكن قد عرفت عدم كون الحلج من عقود المعاوضة وعلى فرض كونه منها لا يعتبر في المعاوضة دخول العوض في كيس من خرج عن كيسة العوض كما يسماء في كتاب البيع - والأولى ان يستدل له ان دليل مشروع الحلج يرتب احكاما الخاصة اما هو الآية والنصوص اما الآية - اى قوله تعالى «لا جناح عليهما فيما اقتدت به» فهي محتصة بصورة اقتدائها ولا تشمل قضاء الأحمسى - واما النصوص فجملة منها في مورد كون القديه من مالها ولا إطلاق لشيء منها يشمل صورة قضاء الأحمسى وحملة اخرى معادها معاد الآية الكريمة فلا دليل على مشروع عه الإطلاق في صورة قضاء المشرع نعم لو اقتدت من مال الغير بدينه صح الحلج لشمول الآية وماشبهها من الأحكام لا لولا إجماع على البطالان - ولاتدل النصوص الدالة على حوار رجوعها فيما بذلته على اختصاص الحلج بهذه الصورة كى يستشهد بعكس نقيضها على البطالان في المقام

ثم انه قد ذكر الاصحاب فروع مترته على حواش العداء من الاحبيى اعرضنا عن ذكره بعد عدم حواره - وفي مورد كون العداء من مال الغير واقترنت هي به مدته هل يجوز لها الرجوع ام لا - الطاهر انه لا يجوز لاحتباس مادل على حواره رجوعها بعد اكان العدة من مالها - ومقتضى اصالة اللزوم عدم حواره رجوعها في الغرض

في شرائط الحالج والمختلعة

المقدم الثالث في الشرائط - وهي اما تتعلق بالحالج او المختلعة وتكون خارجة عنهما وفيهما مواضع ثلاثة - احدها - ما يتعلق بالحالج - لا خلاف **﴿ و ﴾** لا اشكال في انه **﴿ يشترط في الحالج ﴾** امور ثلاثة **﴿ التكسب ﴾** اى البلوغ والعقل **﴿ والاختيار والقصد ﴾** وقد تقدم بمصل القول في هذه الشرط في كتاب الطلاق لانه مطلق وعلة قيامه فيه النزاع في صحته من المصى البالغ عشرين وعدها

وهل يصح الحلح من ولي الطهر ام لا - ففي الحدائق ان حصنا الحلح طلاق **﴿ مقترا الى ان يشع بالطلاق لم يصح مطلقا لما تقدم من انه ليس للولي ان يخلق عن المصى وان حملناه فصحا كما هو القول الاخر صريح وروى في صحته المصلحة لانه بمنزلة المعادصة عنه وهي حائره مع المصلحة انتهى **﴿ ولكن الظاهر عدم صحته حتى على ذلك القول لان المصوم الدالة على ان الحلح طلاق ان لم تكن صاحبه لانه كونه طلاقا حقيقه **﴿ لا اشكال في انها بمنزلة للحلح بمنزلة الطلاق ومقتضى اطلاق التبريد ترب آثاره عليه منها هذا الاثر **﴿ فلا طهر عدم صحة الحلح من ولي المصى********

الثاني فيما يعتري في المختلعة - لا خلاف **﴿ و ﴾** لا كلام في انه يشترط **﴿ في المرتبة مع الدخول ﴾** بها **﴿ الطهر الذي لم يقر بها فيه جماع مع حضوره **﴿ وانشاء الحمل و امكان الحيض **﴿ واحتصاصها بالكرهية **﴿ بل الاجماع تقسيمه على اعتبار الجميع **﴿ ويشهد لاعتباره غير الكراهة منها خاصة **﴿ مادل على اعتباره في الطلاق الذي هو من اقسامه وكل مادل الدليل على اعتباره فيه **﴿ يعتري**************

في الخلع - كما ان كل ما دل الدليل على عدم اعتباره في الطلاق لا يعتبر فيه الا ما حرج
 بالدليل معصافا الى حملته من النصوص كصح (١) محمد بن مسلم عن ابي جعفر عليه السلام لا طلاق
 ولا خلع ولا مائة اعلی طهر من غير جماع - وصحيح (٢) محمد بن اسماعيل عن ابي الحسن
 الرضا عليه السلام عن المرتبة تدرى روحها او نتجعت منه مشاهد بن علي طهر من غير جماع
 هل نيس منه فقل عليه السلام اذا كان ذلك على ما ذكر فتم - وحر (٣) زرارة ومحمد
 عن ابي عبد الله عليه السلام الخلع تطلقه بائنه وليس فيها رجعة قل زرارة لا يكون الاعلى مثل
 موضع الطلاق اما طاهر او اما حاملا مشهود - ونحوها عن حماد بن عيسى فيصح خلع الحامل
 مع رؤيته الدم كما يصح طلاقها ولو قبل انها تحيض لانها احضت الحيض التي يطنق
 عنى كل حال - وكذا يصح خلع التي لم يدخل بها ولو كانت حائضا - وخلق لبائنة التي
 وطئها في طهر المصالحه - وان قيل ان مقتضى اطلاق النصوص امتداده عدم صحة خلع
 لحائض وان كانت حاملا او غير مدحول به - قلنا بعد معرفتنا من انه طلاق يكون
 سبيل هذه النصوص سبيل النصوص الدالة على بطلان الطلاق في الحيض - فتعارض مع
 ما دل على ان حمضا يطنق على كل حال - منهن الحامل وغير المدحول بها بالنسبة عموم
 من وجه وتقدم هذه النصوص كما مر في الطلاق

يعتبر في الخلع الكراهية من المراجعة

واما الكراهية من المراجعة خاصة فاعتبارها في الخلع اجماعي والنصوص المستفصاة
 او المتواترة لانيه طرف منها دالة عليه - اما الكلام فيه في موارد ١ - هل يعتبر
 رائدا على الكراهية اسماع معاني الاقوال المذكورة في النصوص كما عن الشيخ
 وغيره من المتقدمين بل عن الحلبي دعوى اجماع اصحابنا عليه - ام يعتبر تعديتها في
 الكلام خاصة تعديتها توهم وقوعها في الامور المحرمة لولا اليقونة كان ذلك عبارة

(١-٢) الوسائل باب ٦ من كتاب الخلع والمباراة حديث ٣-٦

(٢) مروع، الكافي ج ٦ ص ١٤٣ - باب المباراة روى في الوسائل باب ٣ من ابواب

الخلع حديث ٩ مع اختلاف يسير

مخصوصه م لم يكن كما في الرادص - أم يكنى حصول الكراهية منها سواء علم ذلك من قوله، أو فهمها، أو غيرها - كما عبيد جد متحرى الأصحاب بل في كشف اللثام يسته إلى الأصحاب على ما حكى أما الكتب فهو شاهد بالقول الأخير لأنه حصل المدة في الآية (١) الكريمة على حوى عدم إقامة حدود الله تعالى ولا ريب في تعقده معها - وقصة جميلة المتقدمة التي هي الأصل في سب رسول الله خاليد عن ذكر هذه الأقوال المدكورة في النصوص

و ما لمصوص فيها ما عايناه القول الأول كحسن (٢) الحلبي عن الصادق عليه السلام لا يعمل حتى يقول لروحها والله لا أبر لك قسما ولا أطيع لك مرا ولا اعتزلك من خدمه ولا وطن فراشك ولأدس عبيث غير ذلك وقد كان الدس برخصون فيمادون هذا إذا قلت المروءة لروحها حمله ما أحد منها الحديث - وحسن (٣) محمد بن مسلم عنه عليه السلام المحتلعة التي تقول لروحها، حللني زاد عبيث ما حدث منك فقال لا يعمل له أن ياخذ منها شيئا حتى يقول والله لا أبر لك قسما ولا أطيع لك أمرا ولأدس في بيتك غير أدس إذا فعلت ذلك من غير أن يعلمها حل ما أحد منها ونحوهما غيرهما.

ولكن بواسطة ما في دين حسن محمد من قوله قد فعلت ذلك من غير أن يعلمها - ولم فيها من اختلاف في الأصناف لصحيح (٤) محمد بن مسلم عن الصادق عليه السلام إذا قلت امرئ لروحها حمله لا أطيع لك أمرا مفسرا وغير مفسر حمله ما حتمها وليس له عليها رجعة وحسن (٥) سماعه عن الصادق عليه السلام لا يجوز لأحد أن يبايع أحد من المعتلعة حتى تمكلم بهذا الكلام كله وقال إذا قالت له لا أطيع الله ويك حمله أن ياخذ منها ما واحد - لا دس الساء على عدم اعتبار تلك الأقوال بل الجمع بين الخبرين الأخيرين وما في دين حسن محمد الدال على عدم اعتبار القول كغايه كل ما يكشف عن مخالفتها

لحدود الله.

بل الجمع بين النصوص والآراء كلمات الأصحاب يقتضي المراءى على كره به كونها بحيث يحاط عدم قسنتها لحدود الله والظاهر ملازم ذلك انكر اهتبا اياه وان لم تصل الى الحد الذي ذكره سيد الرصاص - و طهر جمع و صريح آخرين حمل كنهان القدماء ايضا على ذلك - فالمتحصر ان المستند من الأدلة وكلمات الأصحاب لا كنهان بالكرهية التي من شأنها ضرورة المراجعة لمخالفة لحدود الله تعالى فلا ينافي بحلقها في بعض الأقرار النادرة - كما انه لا يكتفى بالمخالفة والتفسير في حقوق الروح مع عدم كونها كارهة له - وهذا شاهد آخر على ان المدار على المكشف بالأقوال والأفعال المر بوجه لا بالكاشف ومما اعاده المتأخرون من اعتبار مطلق الحرية هو الاظهر وأمله ايضا مراد المتقدمين ايضا من عدم ذكر المتأخرين الخلاف في المسألة (ثم انه) لا فرق بين كون الحراهة داية او لما من - فما افاده بعض الأعظم من الاحتصاص بالأدلى غير ظاهر الوجه.

في الشرط الذي لا يقتضيه العقد

الموضع الثالث فيما يعتبر في صحة الحلع - غير شرائط الحالع والمضغعة لا خلاف ﴿ و ﴾ لا اشكال في انه يعتبر ﴿ حضور شاهدين عدلين ﴾ ويشهد به ما دل على اعتدراك في الطلاق بعدم معرفت من انه قسم من الطلاق - والنصوص السابقة ايضا شاهدة بذلك وهل يعتبر علم لشاهدين بالمرثية والحالع ام لا - فيه بحث قد تقدم في الطلاق ولا يعيد.

﴿ و ﴾ منه ﴿ تجزئ به عن شرط لا يقتضيه العقد ﴾ ذكره الأصحاب مرسيين له ارساء المسلمات - قال الشهيد الثاني في المسالك الصائفي كل شرط لا يصح تعليق العقد عليه هو الشرط الخارج عن مقتضى العقد ولو شرط ما هو مقتضاه بمعنى ان مضمونه يتناول العقد وان لم بشرط لم يصح ذلك بصورة الشرط لا بمعناه كقوله ان رجعت في البذر رجعت في الطلاق وان ذلك امر ثابت مترتب على صحة الحلع اشترط

لم يشترط وكذا قولها على ان لي الرجوع فيه في المدة وبحود ذلك انتهى وقد نسعه غيره على ذلك - اقول قاده لا يعلق انشاء الحلع على الشرط - بل يشترط في معناه شيئاً على احد الطرفين - بطريقه بشرط في ضمن عقد السع من فعل او شيعة - واخرى يعلق انشاء الحلع عليه .

اما القسم الاول غير المسمى للتحجير المعسر - فمحصل القول فيه - ان مقتضى عموم دليل وجوب الوفاء بالشرط الذي حرج عنه الشروط الاستدانة اما لعدم صدق الشرط عليها او للاجماع وفي الثاني منه الشرط في ضمن الحلع وان كان هونيه ، المعاماة لا معاوضة حصصية لروم الوفاء كما بذلك مقتضى العقد لم يكن - وما ذكره الشهيد من المثال من هذا القيد - ولا طعن ان يكون مراد الاصحاب من اعتبارهم تحجيره عن الشرط ذلك .

واما القسم الثاني - فقد مر في محنت الطلاق ان لم يعلق عليه ان كان مما يقتضيه العقد - كقول انت طالق ان كنت زوجتي وحلعتك على الف ان بدلت وماش كل - او كان مما علم حصوله صبح ولاطل وماذا كراه هناك بحري في المقام ولا حاجة الى الاعادة ودعوى - سدا لردس ان المتيقن من دله الحلع هو الحلع المنعرج ولم يعلق منه باطل وان علم تحققه الاما يقتضيه العقد - مبدوعه - بان مقتضى اطلاق المصوص كالا حذر المتقدم في دل هذا المعام صحة المعلق ايضا عليه الامر حرج عنها بالاجماع ما يعلق على ما لا يقتضيه العقد ويكون غير معلوم الحصول - مع انه يرد عليه ان لازم ما افاده الطلاق وان كان الشرط مما يقتضيه العقد - ويرد عليه مضافا الى ذلك كله تمثيله لشرط يقتضيه العقد بشرط الرجوع ان رجعت لمعروفت من عدم كون ذلك مضافا للتحجير الذي ادعى ان المتيقن من الادلة الحلع المنعرج .

ولو علق البدل على قيد ولطهر صحته ايما كان القيد - لعدم الاجماع على فساده - وعن المسالك وفي المحن في يعلق الاستدانة على الشرط وقد تقدم تحجيره وفي التحرير لوقالت ان مطلقتي واحده فليكن على الف فطلقها ولا قرب ثبوت العدية وهو تعليق محض الا ان يقال بان الاستدانة يتوسع فيه وان لم يحتص بمطاعته انتهى - وماذا كراه

يظهر ما في كلمات الفقهاء من الخلط في المقام .

حكم مالو خالعهو و لاخلق ملتئمة

المقام الرابع في لاحكم ﴿ و ﴾ فمعنائل - الأولى ﴿ و يطل ﴾ الخلع ﴿ و اتمت ﴾ الكراهية منها ولا يملك العديء ﴿ و لاخلق و لا اشكل بل الاحماع بقسمه عليه مصاف الى السعة المستعصاة او المتواترة التي قد مر كثير منها كذا في الجواهر - و يشهد لعدم تملكه العديء النصوص المتقدمة المعروجة بعدم حد احدث شيء منها مع عدم الكراهية - وفي وقوع الطلاق رجما و عدمه قوال تقدمت في مسبحث مالو خالعهو العديء مما لا يملك و يبطل ما هو المختار عندنا و ما ذكرناه هناك يحرى في المقام الاخير

اما الكلام في المقام في انه هل يصح الطلاق بالعموس بدون الكراهية و يصح البطل و يحصل السبوتة بالطلاق و يكون هو غير الخلع و المصارة . ام يكون هو من اقسام الخلع و المصارة و لا فرد آخر له المشهور بين الاصحاب هو الثاني مدعى كتاب بهج الحق و كشف الصدق ذهب الامامية الى انه اذا كانت الاخلاق ملتئمة بين الزوجين و الحال عذرة و عدلت له شيئا على طلاقها لم يحل له احده و خالف ابو حنيفة و مالك و اشاع في و احمد قد خالفوا قول الله تعالى الخ وعن المدارك بعد نقل القول الاول عن حده ان الطلاق عموم من اقسام الخلع كما صرح به المتقدمون و المتأخرون من الاصحاب الى ان قل و ما ذكره حدى في الردة و المالك من ان الطلاق عموم لا يقتصر فيه كراهية الزوج و خلع الخلع غير حيد لانه محال لمقتضى الادلة و فتوى الاصحاب فانا لا نعلم له في ذلك موافقا و ذهب الشهيد الثاني و المحقق الصفي الى الاول و نقله المحدث الحراي عن جماعة من معاصريه من علماء العراق .

يشهد لما هو المشهور بين الاصحاب الآية القرآنية (١) و لا يحل لكم ان

أحد أو ما آتبعوه من شأنه إلا أن يحاق بالآل لا يقية أحد والله فإن ختم الأيقية أحد والله
والإجتماع عليهما فيما اقتد به ، و ، يدل على عدم حواحد العديه من المرئيه إلا
مع خوف عدم إقامة حدود الله سبحانه ، بل يظهر للروح ما يدل على البعض والكره أحد البهرة
ومعنى ذلك عدم حواحد العديه في الطلاق بعوض كالجعل الأصح الكراهية مع عدمها
والأصل شيء من ذلك ولا يقع لطلاق ، بل ، وبالحمل - لا بد الكراهية التي هي الأصل في
تشريع الجعل الذي له أحكام خاصة منها كونه الطلاق ، بل ، وحلية العديه - تحتمل
بصورة الكراهية نعم لا يدل على أنه في صورة عدم الكراهية إذا تحقق سبب آخر لحلية
العديه أو لكون الطلاق ، بل - لا يكون كك ، لا يجمع ، بل ، يدل عليه النصوص
المتقدمة المشرعة لطلاق الصبح الذي له أحكام خاصة ، كما ترى متفقه الدلالة
على أنه في الجعل - أي ، شرع فيه حلية له بدونه بدون انصاف أي عنوان آخر عليها
من البهرة وما شاك ، وكون الطلاق ، بل ، يفرض الكراهية منها - فعلى هذا ، المتأملون
بالقول الأول أن كان لهم دليل على كون الطلاق بالمعوض أيضا له هذه الأحكام وأن
لم يكن هناك كراهية من الروحه بل ترم به والأول - فلا بد أن من ملاحظة كلماتهم

أما الشهيد الثاني فقد استدلل له ، احتجاده بالمعوض فانه قال في محكي المالك
في شرح قول المصنف بوقع الطلاق مع العديه ، بل ، إذا وقع الطلاق مع العديه
به سواء كان بلفظ الجعل أو قلنا أنه طلاق أو اتع به أو بلفظ الطلاق وجعله بعوض
فانه يقع ، بل ، لأرحميا للنصوص الدالة عنه وقد تقدم بعضه ، إلى أن قال واعلم أنه مع
اشتراك الجعل والطلاق بعوض في هذا الحكم يعترفان ، بل ، الجعل محتسب بحال الكراهية
للروح له خاصة كما عرفت المارة ، وكون الكراهية منهما ، واشتراط كون المعوض
مقدرا ما وصل اليه ، بخلاف الطلاق بالمعوض فانه لا يشترط ، شيء ، من ذلك انتهى ، وقال
فيه ، أيضا في موضع آخر - المعوض إنما دلت على توقف الجعل على الكراهية وظاهر
حال الطلاق بعوض أنه معاير له وأن شاركه في بعض الأحكام انتهى - وقريب منهما
مدكره في صحت المساراة منها - وما افاده في الروحه على محكي (وفيه) ، أنه ان اراد

بالنصوصصوص الباب كما يشير إليه قوله وقد تقدم بعضها فهي وإن دلت على أن الطلاق
«بالمعوض ولو لم يكن بلفظ الخلع يقع صحيحاً ويعتد به السيولة وتمتلك الروح القديرة
الأنثى كما عرفت متفقاً الدلالة على اعتبار الكراهة معها - والله - أخرى - إنها تدل
على أن الطلاق بعوض صحيح ولو لم يكن بلفظه كما قدمناه - وإن أرادها ما يشعر به كلامه
في الله راء وهي أدلة خوار الطلاق بمثلها فهو وإن كان حسماً من حيث اللفظ على صحة الطلاق
لكنه لا يكون راجعاً لأثره لمدل على كون الدائن مثله موارد مخصوصة ولم يذكر
منها إطلاق بعوض - نعم ذكر بعض العلماء - أنه - هو ليس منها لعدم وجود الكراهة -
والأثر فيها غير هذا فلم يصل إلى ذلك النصوص

وأما لمحقق القمي فذهب إلى أن الكراهة في المقام - ومحصلاً من كراهة الطلاق بالمعوض
في غير مورد البيع - وأما سنده - أوله الطلاق بالمعوض - ثالثه في البيع عن الطلاق
بكذا - وأما سنده - وأما سنده - الطلاق - الرابع العمل على إطلاق - ولما عرفت
اشتراط الطلاق بمقدار مالا - ولما عرفت الطلاق مع شرط بالمعوض - وذكر أن دليل صحة
مأخذ الأول والثاني - عمومات البيع والهدية - والعمل بالبيع - وذكر في وجه كون
الطلاق «نفساً» في قوة شرط عدم الرجعة بقدر أن كان لولا ذلك لكان راجعاً
وذكر في وجه الأول أنه مفسى قوله ما في (١) «أقول بالعقود» التي من أول عقد العقد مد
وهذا على الوفاء «باعتقاف» والعهد المحتمل لأرادته «باعتقاف» الوفاء بالعقود «باعتقاف» دليل
الأخير دليل (٢) وجوب الوفاء بالشرط الشامل للألزام بالمعوض على وجه الشرطية
ولو في ضمن الأبعاع

وفي كلامه قدمه مواقع لسطر «أن ما أفاده من أن دليل وجوب الوفاء «بالعقود»
يشمل الطلاق بعوض وإن كان مثبتاً حداً له حققه في محله من عدم احتصاصه بالعقود
لتي كانت متعة دفعه في زمن صدوره ولأنه هو المتعارف منها خاصة ولو في هذه الأربعة

ويشمل كل عقد ومنه الطلاق بعوض ويبدل أيضا على لزومه أي لزوم دفع الطلاق
 ولزوم تسليم المهر للعوض - ولا بد منه إلا به الكراهة والعوض المتقدم كما من - إلا
 أنه يسمى اشكالا وهو أن هذا الطلاق كما في المطلقات رجعي في الوفاة في صيرورته دائما
 وبقي من المعوض هو لطلاق المثلث لا لطلاق الرجعي - قلنا ن دليل وجوب الوفاء
 بالعقد لا يصلح أن يكون مشروعا هو غير مشروع لأنه تعرضه لحال طرقي العقد ون
 قلنا أنه في قوة اشتراط عدم الرجعة - قلنا ان الشرط أن كان هو عدم ثبوت حق الرجعة
 له فهو شرط مخالف للكتاب والسنة فمحرر - وإن كان عدم الرجوع خارجا فهو
 مشروع و نصير الرجوع محرم لو جوب الوفاء بالشرط ولو الصمى منه لأن حرمة
 لا بد في تأثيره لتحقيق في محله من إلهي في غير إلهيات لا بد على العباد من العمل
 حكم الشارع الأقدس بأن لطلاق إذا وقع صحيحا بل هو رجعا لأى موارد خاصة ودليل
 وجوب الوفاء بالعقد لا يصح لتفسير هذا الحكم لشرعي رجعه دائما - ٢ - أما ما ذكره من
 أن مقتضى عمومات الصلح والهبة والبيع معناه الأقباء لأمره منها - وإن كان
 متبعا و وجب هي تمتك لروح العبد - وللمهر لا يوجب صيرورة الطلاق دائم وقد
 اعترف هو فقد بذلك ولكن قول أنه في قوة اشتراط عدم الرجعة وأنه لولا ذلك لكان
 رجعا - وإن دعيه ما تقدم من الشرط أن كان هو عدم ثبوت حق الرجعة له فهو مخالف
 للكتاب والسنة وإن كان هو عدم الرجوع خارجا فهو لا إلا عدمه بشرط الرجوع - فالقول
 أن الرجوع حق المزوج فيه سقاطه بشرط سقوطه لس شرط مخالفا للكتاب والسنة -
 قلنا - أن ذلك غير ثابت بل الظاهر أنه من قبيل الأحكام ولا سقطه بسقاطه - ٣ - أن
 الشرط في ضمن الأيقاع غير وجوب الوفاء - فالمتخصص بما ذكرناه أن الطلاق بالعوض
 أن يقع بالصيغة الجامعة لشرائط صبح الطلاق رجعا دائما وتمتلك الروح العوض بأحد
 الطرق المتقدمة ولو رجح الروح بعد لطلاق بعد ذلك وإن كانت المهر أيضا يجوز بها الرجوع
 فيما بدلت كما هو مقتضى الشرط الصمى الذى يحلله الروح - ولعله يكون ذلك قولنا
 ثالثا في المسألة وهو تمتك العبد والعوض - وكون الطلاق رجعيا فتدبر

للمرئة الرجوع في الفدية مادامت في العدة

المسألة الثالثة لأخلاف بين الأصحاب **﴿١﴾** لأرب في أن رجوعها الرجوع في الفدية مادامت في العدة **﴿٢﴾** وشهد به النصوص كصحيح (١) محمد بن اسماعيل قال سألت أبا الحسن الرضا **عليه السلام** عن امرئ تنازى روحها ائتمعت مع شهدة شاهد على طهر من غير جماع هل تنس منه ذلك أو تكون امرأته ما لم تنسها بطلاق **﴿٣﴾** بين منه وإن شئت أنبرء إليها ما أحدهما وتكون امرأته فعلت الحدث. وصحيح (٢) عبدالله بن سنان عن أبي عبدالله في حدث ولا رجعة للروح على لمعتله ولا على الصارئة إلا أن يرد للمرئ غير دعيتها ما أحدهما وموثق (٣) أبي العباس **عليه السلام** المحتلعة أن رجعت في شيء من الصلح بقول لأرجع في صعلك فلا اشكال فيه. كما لا اشكال **﴿٤﴾** لا كلام في أنها **﴿٥﴾** إذا رجعت كان له الرجوع في الصلح **﴿٦﴾** كما شهد به النصوص المتقدمه إنما الكلام وقع في موارد - لأول أن المحكى عن ابن حمزة الشهيد الثاني وسد المدارك أنه يعتر في حوار رجوعها فيما بدلت الأثرام - أو تراصيهما ولا فلا يجوز لها الرجوع وهي عنه النكاح في محكى لمحتلعة واستدل له بأن الخلع عقد معاوضة فيعتر في فسحة رصدها - ويرده في مقتضى إطلاق النصوص المتقدمه هو حوار رجوعها مطلقا - بل هو الظاهر منها بالخصوص لاحظ قوله - وإن شئت أن يرد الح في صحيح ابن بريع - وقوله إلا أن يرد والمرئ في صحيح ابن سنان وقرب منهما في غيرهما - فالأظهر أن ما هو المشهور بين الأصحاب هو الرجوع مطلقا هو الأظهر

الثاني أنه هل يعتر في صحة رجوعها فيما بدلت صحة رجوعه. فهو كان الطلاق نكاحا لكون المرئ غير مدخول بها أو بآية لا يجوز لها الرجوع فيه كما عن الشيخ وجماعه بل ربما نسب إلى الأشهر وعن الرضا أنه المشهور - أم لا يعتر فيها ذلك كما

(١) الوسائل باب ٣ من كتاب الخلع والمدة حديث ٩

(٢-٣) الوسائل باب ٧ من كتاب الخلع والمدة حديث ٣-٤

هو ظاهر غير واحد من اطلاق حوار الرجوع كالمصنف به في المتن والمحقق في الشرايع وغيرهما في غيرهما والظاهر هو الاول لان دليل حوار رجوعها فيما بذلت مختص بمورد حوار رجوعه اما صحيح ابن مريج فلقوله وان شئت ان يرد اليهما احد منهما ويكون امرأته فعلت - فان المراد بقوله فتكون امرأته انها تصبح حكم الروح له لكونها في العدة الرجعية - اما موثق ابي العباس فلتعليق قوله لارجس في صحت على رجوعها في شيء من الصلح بل الظاهر منهما التلزم بين حوار رجوعها و حوار رجوعه - واما صحيح ابن سنان فهو وان كان لا يدور على التلزم لكن لا اطلاق لحوار رجوعها كى تشمل صورة عدم حوار رجوعه - والمتحصل من ذلك الاستدلال له بوجهين - احدهما دلالة النصين على التلزم بينهما الثاني عدم دليل على حوار الرجوع في غير ما لو حوار له الرجوع ومقتضى امالة الردم عدم حوار الرجوع - ويؤيده اجماعهم على عدم حوار رجوعها بعد لعدتها مع انه ليس في النص من التعيين بذلك - فانه كشف عن فهم العلماء التلزم بين الأمرين

وهل للروح الرجوع فيما بذلت من دون ان يعلم الروح بذلك الا بعد العدة نظرا الى تحقق الشرط وهو حوار الرجوع له واقعا كما عن القواعد وغيرها - ام ليس به ذلك من جهة ان الشرط علم للروح ليكون له الرجوع ان اراد كما عن جماعة وجهان قد استدل الثاني في الراس بان مورد النص عدمه بذلك فلا دليل على حوار الرجوع في غيره والاصل يقتضى عدمه - اقول ما اعاده به وواقعه صاحب الجواهر به يتم في صحيح ابن سنان وموثق ابي العباس - اما الصحيح فواضح واما الموثق فلان حوار الشرط فيه الخطأ فهو لارجس الذي لا ينطبق الاعلى حال العلم - ولكنه لا يتم في صحيح محمد بن اسماعيل - ادعاه ماقيل في وجه اختصاصه ايضا بما في الجواهر وهو انه اعتبر في شرطه كونها امرأه له واقرب محارباته حال علمه الذي يكون احق حصة بها - وهو كما ترى ادلا حاجة الى الالتزام بالمحاذ كى يلزم ما قرب المحاربات بل اما ان يقول بان الرحمة روحه مادامت في العدة - فالاطلاق حقيقي - او يقول بانها

لست بوجه بل هي ميراثية ميراثية فكذلك في المقام - وللحكمة - الاطلاق اما حقيقي او على وجه الحكومة ولا يقتضي شي عمتها اعتبار العلم - فمقتضى اطلاقه صحة الرجوع في الميراث - وان قيل انه بعيد اطلاقه بالمعنى الاخرين - فلما ائتمروا لا بد ان على عدم رجوع الرجوع في غير موزعها فالعقود لهم كي يقدر به ملاق الجسد ومطوقهم لا يبعد - واما قاعده الامر التي استدلت بها في المقام لعدم صحة الرجوع في رجوعه - ادلا - ان حوز رجوعها لا يكون موزع - فلما اجاز رجوعه - واما - وثانيا - انه يمكن له ان يدفع الميراث الى رجوع الميراث في حوز الميراثية - وان كانت راحة فيها بدلت فعدت الى الرجوع والافصح لم - فحصل ان الاظهر هو حوز رجوعه مع جهله ايضا.

الثالث - لو رجعت الميراثية في الدل - عدت الميراثية رجعية بعد ان كانت باقية قبل ذلك وهل يثبت عليها احكام الميراثية كوجوب الميراث لسكنى ومديد عدة الوفاة لومات في هذه المدة رجوعه بل لا - قولان - استدلت الثاني بها استدل على السبوة وسقط هذه الاحكام مودها بعد ذلك بحاج الى دليل والاصل يقتضي استصحاب الحكم السابق ولا يبرم من حوز رجوعه على هذا الوجه كونها رجعية معلقا لحوز ان يراد بالرجعية ما يحوز للرجوع فيها مطلقا - عن المال - هو الميراث - اقول يمكن الاستدلال للاول بوجهين (الاول) ان مقتضى اطلاق قوله في صحيح ابن بريح - وتكون امراته - ذلك فانه ان لم نقل بمودها الى الرجعية كما في الرجعية من الاول حيث عرفت انها رجوعته ما لم ينقض المدة - فلا كلام في ان مقتضى اطلاق التمرين ميراثية ترتب جميع الاحكام المترتبة على الرجعية عليها (الثاني) ان مقتضى اطلاق الاقدس يثبت احكامه على المدة الرجعية اي على الميراثية مادامت فيها - فمقتضى ما دل على انها ميراثية رجعية في الرجوع في الدل يثبت تلك الاحكام وليس في ادلتها ما يوجب التقييد بالرجعية من الاول - فالقول الاول اظهر

توزيع تحت المختلفة في العدة

الراجع - هل يجوز - لأحد أن يتزوج تحت الرعدة التي جعلها - وكذا هل يجوز أن يتزوج بأربعة وهي في العدة - أم لا - وجهان بل قولان يشهد للأول فهمم، دل على الجواز في العدة لثبوت دفعه المقام وفي خصوص تحت الرعدة - صحيح (١) - فيصير عن أبي عبد الله عليه السلام عن رجل خفلت منه امرأته أنجل أن يحطب احتها من قبل أن تنقضي عدة المختلفة - قال عليه السلام قد رأت عصفها منه وليس له عليها رعدة واستدل الثاني - به عند مترادف في حكم الرجوع - فداه على تقديم ذلك ثم رجوعها يسر حرم من الاحتيس وريد من العدة ويرد الأول أنه لا لزوم فيه بعد كونه دائماً - مكان صبره لطلاق رجعة - مد رجوعها لا يمنع من توبه أحكام المنوثة قبل الرجوع - ويرد الثاني - مسجعي - من عدم جواز الرجوع بعد التوزيع ثم هذا الرجوع فيما دلت بأعذار كون المانع من رجوعه من قبله مع أنه يتمكن منه أنه ولو تنطبق تحت مثلاً دائماً لا يجوز - أن الرجوع - م - فصل من صوراً ممكنة رجوعه فيجوز له الرجوع ولا فلا يجوز رجوعه - أقوه - الأخير على القول بعدم جواز رجوعه لاستمراره الجمع بين الاحتيس وبين العدة - لم تقدم من التلزم بين حوار رجوعه وحوار رجوعها

﴿١﴾ الخامس ﴿٢﴾ لا تورث بينهما في العدة ﴿٣﴾ وبومات أحد المختلفين في العدة لم يرته لأخر لا دارحت في البذل - لا يقطع العصمة بينهما - ولعنس (٢) حمران عن الصادق عليه السلام في حديث زعم الطبع والمباراة فانه يترجم إلى أن قال ولا ميراث بينهما في العدة - وعموم العدة (٣) في حصة الآخر عن الباقر عليه السلام المبرأة

(١) الوسائل باب ١٢ من كتاب الخلع والمباراة حديث ١

(٢) الوسائل باب ٦ من كتاب الخلع والمباراة حديث ٤

(٣) الوسائل باب ٩ من كتاب الخلع والمباراة حديث ٣

سیر من ساعتها من غير طلاق ولا ميراث بينهما لان العصد منها قد مات ساعة كان ذلك منها ومن الزوج - ومقتضى اطلاق الحس الاول وان كان عدم التوارث في العدة حتى لو رجعت في البذل - الا انه يتميم تقييده بمفهوم العدة وصحيح محمد بن اسماعيل المتقدم - البذل على نثر ملها من ثلثه الزوج له رجعت في البذل - والبسة بينهما وان كانت عموما من وجه الا انه يقدم هذا للشبهة وعرضا - ويمكن ان يقال ان الحس حيث انه رتب فيه عدم التوارث على كون الخلع تطيقه ثأته لأرجعه له عليها - فظاهره عدم التوارث مادام كونه كذا فلو اعلت الى الرجعي لا يكون له هذا الحكم - فلا اشكال في التوارث مع صبر ورتبه رجعا

في الرجوع ببعض ما بدلت

السادس - في رجوع الميرث ببعض ما بدلت اقوال - ١ - عدم الحوار احتثاره سيد المدارك وما دل اليه عدم - ٢ - الحوار مع عدم حوار رجوع الزوج في الرجعية قواه صاحب الدواهر - ٣ - حوار رجوعها دون - واستدل الاول - بان حوار يقتضي صبر وده الطلاق رجعي وانما يصير رجعا اذا لم يشتمل على عوس والعوس باق في الجملة لا فرق فيه بين القليل والكثير - وصحيح ابن بر مع المتقدم لان ظاهر قوله وان شئت ان يرد اليها ما احد منها ونكون امراته فعلت - اعتبارا من الجميع لانما من صبيح الموم فلا يترتب عليه الحكم بالمعص (ولكن) يرد على الاول ان العوس اما هو المجموع لا البعض الداعي وان كان صالحا لعملة عوماء اشداء بوقوع الخلع عند - لكن المعروف وقوع الخلع على المجموع المستفي بانتفاء البعض فلا يلزم الجمع بين العوس والموم - مع - انه اذا رجعت هي في المعص يكون ذلك محكم اسقاط المعص الباقي والبراء منه - اذ لا يجب عليها احده بل لها اسقاط الجميع - اصف اليه ان الموم تدل على حوار رجوعها في البعض فلا مورد لهذا الوجه وليس الا احتثادا في مقابيل المعص لاحط قوله في موق في المماس ان رجعت في شيء من الصلح - يعني البذل - يقول لارجع - وقوله ^{لن} في صحيح ابن سنان لم تقدم وبمعنى له ان يشترط عليها كما يشترطه صاحب المدار

وان رجعت في شيء مما اعطيتني فانما ملك بصحت المعلوم منه ارادة استحباب اشتراط مقتضى الحلح فيه - واما الوجه الثاني فمدفوعه انه لا يدل على الحصر بل عايه مدلوله كونه بصحته احد الافراد وهذا لا ينافي ثبوت فرد اخر له - والجمع بين النصوص يقتضي البناء على حوار رجوعها - وان له الرجوع وعلى فرض رجوعه عليه ان يرد البعض الباقي لما في دليل صحيح ابن سنان المتقدم فرد عليها ما حذر منها - وما ذكره طهر صنف ما استدلل به للقول الثالث - بان للدليل حذر من جهةها فلها الرجوع الى الكون والى لبعضه ولكن لا يجوز له في العرض الثاني الرجوع لان بقاء شيء من العوض مانع من رجوعه

اسابع - مقتضى اطلاق الاحبار انه اذا رجعت المحتلعة في البدن يصير الطلاق رجعيًا - وان كان الحلح بصيغته من دون ان يتبع بالطلاق - دعوى - انه يبرم منه وقوع الطلاق بمير صيغه حلق وقد دلت النصوص على حصر ما يقع به الطلاق فيها مدفوع - بان المسألة بين هذه النصوص وبين تلك الاحبار عموم من وجه لشمول هذه لما اذا كان الحلح واقعا مع صحة الطلاق - ودونها - وشمول تلك لاحبار للحلح وغيره - ولكن تقدم نصوص الدال على الشهريه - وبذلك يظهر ضعف ما في الجواهر من ادلوله يمكن اجماع منهم لامكان القول بها ايضا بانه ان كانت الصيغة هنا تلفظ حلفت ورجعت في البدن فسد الحلح من اصله وعباد الامرئ امرؤ له بالارجوع منه انتهى واصب منه تسريلا صحيح ابن تيمية لما عرفت من ان المطلق الرجعية رخصة والصحيح - يدل على ذلك ويكون لبني فرد تسريلا لها لسان لحكمه وشاهد مضافا الى ظهوره شموله لما اذا كانت الصيغة تلفظ الطلاق .

فروع

الثالثة في جملة من الفروع الظاهر حكمها مما سبق .

١ - ولو كانت القديمة مستحقة قبل بطل الحلح كما قيل فيما لو حالها على حد برعمها فان حرمًا - وقد عرفت تفصيل القول فيه في بحث القديمة - وبينما

ان المخلع لا يصح قطعه - وح - ان كان ذلك صفة الطلاق و اتسع به وقوع الطلاق رجعت و الا بطل راسا - وما ذكرناه يجري في المقام - كما ذكره الشهيد الثاني قال في رد دلت الفرع وله ظهر مستحقا لغيره فالحكم فيه مع العلم و الجهل كما فصل - وبالحمله - ما ذكره فيه ﴿ لو كتب فده لمسلم حمرا ﴾ قال ﴿ ان اتسع بالطلاق كان رجعت ﴾ حاشا في هذا الفرع

٢ - ﴿ لو حالها على الف و لم يمين ﴾ حتى في انفسد بطل - لما مر من اعتبار التعيين بهذا المعنى

٣ - ﴿ ولو حالها على حاشا ﴾ برغمها ﴿ فدان حمرا صحيح له بغيره حل ﴾ على المشهور و قد مر في بحث القديس ان حكم صورة الجهل - حكم صورة العلم من غير فرق بينهما .

٤ - ﴿ ولو سبق بغيره ﴾ مع الكراهة من الرجوع ﴿ كان نائما وان مجرد عن قصد الرجوع ﴾ كما تقدم في المسألة الثالثة من المقدم الاول

٥ - ﴿ ولو قال بطلني هكذا ﴾ كان الجواب على لوردون تاجر فلاوية و كان رجعتا ﴿ على المشهور - و قد ما هو المختار عندنا في المسألة الرابعة من المقام الاول .

٦ - لو حالها و شرط الرجوع لم يصح الشرط - لكونه محالفا للكتاب والسنة - الدالين على كونه طلاق راسا - وهل يبطل المخلع كما عن الشهيد الثاني به ام لا يبطل كما عن الحلبي - و جهات مسبب على ان الشرط العائد بعد العقد - ام لا يبعد و حيث ان المختار هو الثاني كما حقق في كتاب البيع فما افاده الحلبي اظهر - و قد استدل الشرط لو طلق بشرط العوض لعدم لزوم الوفاء بالشرط الا ما كان منه في ضمن العقد او ما شبهه كالمخلع و الشرط في ضمن الايقاع كالشرط الاتقائي لا ينعى الوفاء به هذا مع عدم الكراهة من الرجوع والا فاصح حلت ان قلت الرجعة العوض كما مر -

٧ - قال المصنف في المختلف على ما حكى لو حالع المريض لم ترثه الرجعة

في العدة وعلله ، فتعدّ لهمة أقول وقد تقدم الكلام في ذلك في الفرع الرابع من المسألة الثالثة من مثل العصر الثاني وما لا يظهر بهاترته

٨ - نقل المصنف عنه عن الصدوق أنه قال في لمحتلّة ولا يخرج من بيتها حتى يقضى عدتها - وإذا طلقها فليس لها منعة ولا نفقة ولا سكنى - ثم اعترضه فقال و الجمع بين الكلامين مشكوك والوجه أن لها الخروج لأنه ملاك ما ليس انتهى ، فقول شاهد لعدم ثبوت السكنى له ولا النفقة - صحيح (١) فاعاد عن أبي عبد الله عليه السلام في المحتلّة لها سكنى ونفقة - قال عليه السلام لا سكنى لها ولا نفقة ونحوه غيره - مضاف إلى أن لطلاق بائن وليس بمطلق في عدته نفقة ولا سكنى كما تقدم - وسئل لما ذهب إليه الصدوق بروايات كصحيح (٢) في عصر عن الصدوق عليه السلام عنه المداينة والمحتلّة والمحررة عدة لمطلقه بتدليل في بيوت - و جهن - و حر (٣) - و رة عنه عليه السلام ، عدة المحتلّة كم هي قال عليه السلام عدة المحتلّة عدة المطلقة ولتعد في بيتها والمداينة حر له المحتلّة ومثله حر (٤) داود من سر حال عنه عليه السلام - و حمل المجلس فذه النص من الأخيرة على الاستصحاب فالقول أن أموال بظهورها لا تحلّون قومه ووجهها معارضة مع النصوص الأول والجمع بما أفيد ليس عن فساد العمل بظهورها لا وحدها - و حمده المحدث الكاشاني رد على التقيّة - أقول أما صحيح أبي بصير فحمله على لتقيّة في محله لا شتمه على المحررة ولا قول بالنسب - وأما النصوص الأخر فهي تدل على أنها تعد في بيتها لا في بيت زوجها والفرق واضح - مع أن شيئاً منها لا يدل على عدم حواجز حرّوها ولودلت النصوص على شيء فهو ثبوت السكنى لها فتعذر ج مع النصوص المتقدمة والترجيح معها فتقدم - ولا يظهر أنه يجوز حرّوها -

(١) الوسائل باب ١٣ من كتاب الطلاق والمباينة حديث ١

(٢-٣-٤) الوسائل باب ١٠ من كتاب الطلاق والمباينة حديث ٥ - ٢٠٤

في المباداة

واما المباداة فهي في اللغة بمعنى المعارف - وفي الاصطلاح هي طلاق بعوض
مترتب على كراهية كل من الروحين صاحبه ولها احكام محتصة بها واحكام تشارك
الخلع فيها - وهي قسم من اقسام الخلع كما صرح به غير واحد ولذا ترتبوا عليها
احكام الخلع - س هو مقتضى استدلالهم بديه القديه على الخلع وشهد به ما روى
سب رواها مع انها في المباداة - واما احتجت باسم خاص لثرت احكام خاصه
على هذا القسم من الخلع - وكيف كان فلاند اولاً من نقل المصوم الخاصه الواردة
فيها ثم سأل الاحكام المحتصة بها والمشتركة سها وبين لخلع المعنى الاخص
فلاحظ - موقوف (١) - مع انه قال سئله عن المباداة كيف هي فقال عليه السلام يكون
لمرثه شيء على روحها من مهر أو من غيره و يكون قد اعطاه بعضه فيكره كل
واحد منهما صاحبه فتقول لمرثه لروحها ما حدث منك فهولي وما بقي عليك فهو
لشوامارك فيقول الرجل لها وان رجعت في شيء مما ركت فلا احق بصمتك ورواه
الشيخ عنه في الموقوف عن ابي عبدالله و ابي الحسن عليهما السلام - (صحيح ٢١) محمد
ابن مسلم عن الصادق عليه السلام عن امرأه قالت لروحها لك كذا وكذا وحل سيني فقال
عليه السلام هذه المباداة - (صحيح ٣) ابي بصير عنه عليه السلام المباداة تقول المرثه لروحها
لك ما عليك وان كني او جمعا له من قلها شئ فيتركها الا انه يقول وان ارجعت
في شيء فان امك بصمتك ولا يحل لروحها ان ياحد منها الا المهر وما دونه - (موقوف ٤)
ابن سنان عنه عليه السلام المباداة تقول لروحها لك ما عليك ومارسني فتركها قلت فيقول
لها ان ارجعت في شيء فاب امك بصمتك قال عليه السلام نعم وروى الصدوق مثله في
الصحيح (٥) عن الحلبي عنه عليه السلام ثم قال وروى انه لا يسعى له ان يأخذ منها اكثر

(١-٢-٣-٤-٥) الوسائل باب ٨ من كتاب الخلع والمباداة حديث ٢-٣-٤-٥-٦

(٢) الوسائل باب ٤ من كتاب الخلع والمباداة حديث ٣

من مهرها بل تأخذ منها دون مهرها . وحبر (١) الكناي عند عليه السلام ان ما رثت امرأة زوجها فهي واحدة وهو حاطب من الخطب . وحبر (٢) اسمعيل لجمع عن أحدهما . عليه السلام المارة تطيقه نائس وليس فيها رجمه . وصحيح (٣) زيادة عن لدفق عليه السلام المارئة يؤخذ منها دون لصادق والمختلعة يؤخذ منها ما شئت الحدث - وموثق (٤) حميد عن الصادق عليه السلام المارة تكون من غير ان تنسبها الطلاق - وحبر (٥) حماد عن لدفق عليه السلام المارة يس من ساعته من غير طلاق ولا مراث يسهمان لعصمة منها قد نزلت ساعة كان راث منها ومن الروح . وحبر (٦) زيادة ومحمد بن مسلم عن أحدهما عليه السلام لا مارة الا على طهر من غير جماع شهود - وحبر (٧) أحمد الآخر عن الصادق عليه السلام المارة تطيقه نائس وليس فيها رجمه وفي المقام روايت اخرى قدمت حملها فيها في الجلع بشير اليها في ضمن المسألت لاسد وحملها اخر منها سمعته السد اعصم عن ذكرها . بعضها لا يكون مستعد منه حكم من الاحكام لرواية مثل ما دل (٨) على عدم لزوم كونها عبدالمسلمين

و في مفتح القول في المقام في ضمن ما تقدم - الاول عليه السلام شرط المارة كالجلع لان الكراهية منهما عليه السلام اما شرط الجالع فاعتبارها في الجلع كان بمقتضى القواعد لان الجلع من اقسام الطلاق وهما يقتضيان اعتبارها في المارة واما شرط المختلعة وعندها كان باعتبار ان الجلع طلاق - مما دل على خصوص خاصه وهما يقتضيان اعتبارها في المارة - لان المارة كالجلع من اقسام الطلاق والموصوف الخاصة في الجلع مشتقة على المارة ايضا في احكامها - اصف اليها الخبر لحدادي عشر - وبذلك يظهر حال

(٢٠١) الوسائل باب ٩ من كتاب الجلع والمارة حديث ٢١

(٣) الوسائل باب ٣ من ابواب الخلع والمارة حديث ١

(٥-٤) الوسائل باب ٩ من ابواب الجلع والمارة حديث ٢-٣

(٧-٦) الوسائل باب ٦ من ابواب الخلع والمارة حديث ٧-٦

(٨) الوسائل باب ١٤ من ابواب الخلع والمارة

الشرط الآخر كاعتبار الشهود - والتحرر من الشرط وما شا كل - وإما اغتدار كون الكراهة من الطرفين فهو مقطوع به في كلامهم - شهد بالحر الأول - ثم جاء على ما احتج به في الجمع من كفايه مطلق لكراهة - لحكم في اللغة من واضح - ومعنى القول باعتبار شيء ما بدعيها فممكن أن يقال بكفايه مطلق في المقام كما هو ظاهر الأصحاب جميعا حيث لم يتعرضوا له - باعتبار ذلك - أن كان من المحائر أن عدم تعرضهم لذلك من جهة أنهم يريدون المبالغة من أقسام الجمع فلا يريدون واحدة إلى الأعداد لما في ذلك صحيح ورواه وهو لغير الثامن - باعتبار المدونة يؤخذ منه ما شاء لأن المجتهد متى في الكلام وتكلم ما لا يحل لها فانه يدل على عدم اعتبار اعتد في الكلام وبها

صيغة المبالغة

المسألة الثانية في صيغتها - وفي المتن «صورها» ما رأيت هكذا في دست طالق «أقول الكلام في اعتبار أن يكون يعطى ما رأيت - و قد أوال فاستحدثت أو انتت أو غيره من الألفاظ لم تصح - أم لا يعتبر ذلك بل يعمى كل لفظ يعيد هذا المعنى هو الكلام في الجمع فقد عرفت عدم اعتد لفظ حاص - وإما اعتبار ما ع المارة بالطلاق فإنه لا يعتد بها بدونه فهو المشهود - وصور من الباب ما من مصرح بعدم اعتد به - كموقوف حمل وحسن حمن أن وصدر صحيح أن يرجع المتقدم في الجمع - ومن ظاهر في ذلك كقوله النصوص وليس في شيء منها ما يدل على اعتبار الأتباع بالطلاق - وقد صارت هذه عامة على جميع من الأساطين - وقد حمل الشيخ ما دل صريحا على عدم الاعتبار على التقييد - وقد عليه ما أورده الشهيد الثاني من أن المراء لا تستعملها العامة ولا يعتبرون فيها ما يفتريه أصحابها بل يجمعونها من جهة كتابات الجمع أو الطلاق وح كيف يتم حمل ما ورد من أحكامها على التقييد - وقد ناقش الشهيد نفسه في هذا الإجماع: لم يسلمه في أمثال المقام ولكن يرد ح أن الإجماع أو الشهرة العظيمة على خلاف ما دل عليه النصوص الصحيحة غير المعارضة شيء المحال للقاء - حيث عرفت أنها من أقسام الجمع وقيل لا يعتبر ذلك

فه - لا يمكن عدم الاعتناء به - كعبه والعقهاء منزهون بعدم الاقواء - الامكانات لهم من
الأدلة الشرعية المعتمدة - وهذه البراهين مبررة فيهم وتسمع ولم يعمدوا بها
وفي لدواهر حمل بصوص الباب على ما - وقع لما جاء به صفة الحلق وقول
ان فتوى الأصحاب بها هي وما - كانت بغير صفة الحلق - بل - وقصبت بالمدونات
ووردت في - لا - صفة المداغة كالحلق من جهة في لرافق بحسب المعنى اشرعى وعدم
كونها بقاء جديدا بل قسم من الحلق - لا - في - ان - بعد كون هذا تقسم من الحلق له
احكام خاصة سم مخصوص شق اخص لفظة كعبه شق الحلق ببعض لفظة مع - ا - قسم من
قسام الطلاق - وثابت - به قد تقدم في - الحلق - فوعده بالمدونات ظاهرة فيه بحسب
لقرائن - واما يقال ان صحيح (١) من ربيع المتقدم - ان الحسن الرضا عليه السلام
عن امرئته تبارى زوجها - ان - خلع منه شهادة شاهد من غير حماع هل
تسبب منه بذلك ان يكون - امرئته ما لم تسببها - بالطلاق فقال عليه السلام من منه وان شانت
البرود اليه ما احدمه وتكون امرئته فعتت فعتت و قد روى لنا انها لا تسبب منه
حتى يتسببها - بالطلاق قال عليه السلام - ذلك اذا خلع فعتت من منه قال عليه السلام نعم
على ما تقدم من ان الظاهر كون خلع بفتح اللام - ويكون - شرطه - بدل على اعتبار
الانواع بالطلاق فانه معهم منه ان عدم اشتراط - الانواع - بالطلاق المشار اليه بذلك
مخصوص الحلق ومعهومه ثبوته في المداغة المذكورة عنها ايضا والاما كان لتخصيص
امضى - الحلق وجه صلا - وورد عليه ان صدره - وفي ذلك لتحكم فيه ليسونه فيهما
بدون الانواع - ويمكن - ان استعادة السبوة من لصد بدون الانواع بالطلاق فيهما
نكون متوقفة على عدم الحق الامناع - بكلامه - يظهر منه الاختصاص بالحلق - وفي
الحسن وان لم يلحق هو بصفة الا انه يمكن ان يكون ذلك من جهة شق ليردى ثم
يبينه عليه فلا اشكال فيه - مع - به يعرض الراوى بورد روى - باعتبار الانواع -
والامام عليه السلام يقرره عليه ولكن يقول انه في غير الحلق - وليس الا المداغة وعليه

فحصر ابن صحيحان دلائل على اعتبار الانماع بالطلاق في المداواة. ومن الواضح ان نصيب من الباب لا يصلح لان تعارضهما اما غير الصريح منها فواضح. واما الصريح فلا وجه للخبرين من وجوه لا يحصى فالظاهر اعتبار الانماع بالطلاق في المداواة. ثم ان الكلام في انه هل يصح ان يقع المداواة بغيره الطلاق بموس هو الكلام في الجلع كما ان الكلام في اعتبار قصد هذا العنوان ودعمه هو ما ذكرناه في الجلع فلا يجد

المداواة تطليقة بائنة

المسألة الثالثة - اذا تحققت المداواة العدمية لشرائط - يقع الطلاق البائنة وهي ﴿ اى المداواة - طلاق ﴾ بائنة ﴿ - ملاحق ولا اشكال ﴾ ما لم يرجع في البذل في العدة ﴿ فاذا رجعت صار الطلاق رجعا - وللمرأة الرجوع متى شئت بلا خلاف يعتمد به في شيء من ذلك. ويشهد بكونها طلاقاً بائناً ما تقدم في الجلع وحصر الكماني والحمفي وحمران وغيرها مما تقدم - وعلى حواجر رجوعها في البذل صحيحا ابي بصير والحملي وهو ثقا سماعة وان سئل المتقدمه - في ان المقتر اشترط الرجوع والا فلا يجوز لها الرجوع - ويرده صحيحا ابي بصير والحملي والمؤنفان التي استدلوا بها لهذا القول ادلس فيها سوى اشترط الرجوع في الصنع لو رجعت في البذل وهو غير اشترطها الرجوع في البذل بل طاهرها حواجر رجوعها مطلقا ولو منع عدم اشترطها وعدم الرضا من الروح أصلا كما هو المشهور بين الأصحاب - نعم الأولى ان يشترط الرجوع في الصنع ان رجعت في البذل الامر به في النصوص المحمول على الاستصحاب لا تعاقبهم على عدم لزوم ذلك والنصوص المتقدمه شاهدة ايضاً بحواجر رجوعه اذا رجعت - ثم ان الكلام في انه هل يجوز لها الرجوع حتى فيما ليس لزوج الرجوع - وغير ذلك من فروع المسألة هو الكلام في الجلع

الرابعة ﴿ ولا يحل له الرايد على ما اعطاه ﴾ اتفاق - ويشهد به صحيحا ابي

بسرور رارة وغيرهما المتقدمه - اما الخلاف في انه هل يجوز له ائحد المهر كلا كما
 عن المشهور - ام لا بد وان يأخذ مادون المهر كما عن الصدوقين والعماني وجهان -
 شهد الاول صحيح ابي بصير - ولثاني صحيح رارة والشهد الثاني رد عمل الاول قال
 لكون حر رارة مقصوعا - ويرده انه وان كان مقطوعا في التهذيب الا انه متصل في
 الكافي كما نقله في مسطره عمل ثالثي لطعه في الاول باشتراك ابي بصير بين الثقة
 وغيره - ويرده انه يعرفه كونه الراوي عنه عبد الله بن مكان - يكون هوليث
 المرادى الثقة الجليل - ولد رصفه حده بالصفحة كما رصفاه بها نعاله ولغيره -
 والحق ان المتعارضان قال امكن حمل صحيح رارة على الاستصحاب كون ذلك حقه عرفيا
 او حمله على ارادة المهر فصدونه فهو - والافقدهم حر ابي بصير للثبوت - ولا ظهر
 ان له ان يئحد المهر كلا - فتحصل بمعاد كونه ان المدة بشرط الخلع في الاحكام
 الا في ثلاثة - احدها - اعتماد الكراهه من الطرفين فيها واعتبار الكراهه منها خاصة
 في الخلع - ثانيها - انه واحد في المازاة المهر ومادونه وفي الخلع له ان يئحد راضيا
 عليه وان كان اكثر من المهر - ثالثها - انه يفتقر فيها انداع صيغة المدة بصيغة
 الإطلاق ولا يفتقر ذلك في الخلع والله اعلم

في الظهار

والفصل الخامس في لظهار قال في كتاب المصباح العبير على ما حكى طاهر
 من امر انه طهرا مثل قبل فتلا وتظهر اذا قل لها انت على كظهار ابي اما حصل ذلك
 بالظهر لان الظاهر من الدانة موضع الركوب والمرثه مر كونه وقت العتيان مر كونه
 الام مستعار من ركوب الدانة ثم شبه ركوب الركبة بر كونه الام الذي هو ممتنع وهو
 مستعارة لطيفة انتهى - والمراد بهما تشبيه المكلف من يملك بكاحها بظهر محرمة
 عليه اذ انشأه او رضاع او عصاهة ايضا .

﴿وهو حرام﴾ بالأحلاف فيه بين العلماء ويشهد به الآية الكريمة (١) والدين يظهر منكم من سائهم ما هم مهاهم انما همهم الا الاثني ولديهم واهم لقولون مسكرا من القول ودورا وان الله لعفو عفوهم لتوضيعه ايده بالمسكرا لردود كلاهما محرمانا وصحيح (٢) حمران او حسد عن بن جعفر عليه السلام عن امر المؤمنين عليها السلام الوارد في سب رسول الآية المتضمن لان امرنة طهرها روحها فشكت الى النبي صلى الله عليه وسلم الى ان قال فمرات الآية الكرمة فارسل الى اروحى واني بهما - فقال صلى الله عليه وسلم لروح قد ارسل الله تعالى فيك فرأى عفر أعليه ما ارسل فسم امرتك البك وبك قد قت مسكرا من القول ودورا قدعت الله عاك وعفرتك فلا تعد فاصري الرجل وهو يدم على ما قل الامر انه ذكره الله ذلك للمؤمنين بعد فارسل الله عز وجل الدين بظاهرون من سائهم ثم يعودون لمذاقوا بعض ما قال الرجل لأول الامر انه انت على حرم كعهر امي قل ومن قاهها بعد ما عد الله وعمر لمرحج لأول فان عليه تحريم رقة الى ان قال فحمد الله عفوته من ظاهر بعد انتهى هذا .

وفي الشرايح ولكن في لعقت فيه لمعنيه سائهم ويطهره كون لقائل من المعصية وعن المسائل ان القائل بعض المعصية ولم يثبت عن الأصحاب - ثم تنظر فيه - انه لا يرم من وصيه تعالى بالعفو لعمران فعلتقهما بهذا النوع من المعصية وذكره بعده لا بد عليه ولا يرم منه وقوعه بالبعد وبضائره في القرآن كثير - مثل قوله تعالى (٣) «وليس عليكم جناح فيما خطاتم به ولكن ما تعمدت قلوبكم وكذا الله عفورا رحيم» مع انه لم ينف احد بوجوب عفو عن هذا الذنب المذكور قبله الى ان قال والحق انه كثيره من الذنوب امر عفاها راجع الى مشيئة الله تعالى انتهى - وهو حسن واما الرواية فهي تدل على ان العفو اما كان لأول لعائين والافوه حرام موحى للكفارة بالنسبة الى

(١) المعادلة آية ٣

(٢) الوسائل باب ١ من كتاب الطهار حديث ٢

(٣) الاحزاب آية ٦

غيره وان كان في حرمة بالنسبة الى الاول اشكال لانه لم يكن الحكم مجموعا حراما
ان تكنه فكيف يكون حراما اللهم الا ان يقال انه يستكشف من ذلك انه كان مجموعا
قبله وان العمود بالنسبة اليه وعمرانه له كعمود الجاهل بالحكم او الموضوع لانه
كان معصية فعليه عذابه عنها فتدبر

وكيف كان فعلى العمول بانه حر من الاعقاب عليه - هل مصر بالعدله ام لا وجهين -
استدل لثنائي سانه ح يكون معصية لا يكون وعندها مطاب بها فلا يصح بالعدالة
وفيه ان غاية ما يدل عليه ما ذكر اما هو عدم العقاب عليه - وهذا لا يلزم عدم معصية
الفعل ولا معنى عدم كونه موجبا للعد من الله تعالى ولا معنى عدم كونه موجبا للاجر او
عن حدة الشرع - وعدم العداله بما يدور مدار ذلك لامدار العقاب فلا يكون من قبيل
المقتضى المقبول - لما نص في صدره ما يستدل به بقوله **لَا يَجْزِيكَ فِي صَبِيحٍ (١)** ان ابي يعفور
الوارد في مقام تعريف العداله وتعرف «حسب الكائن التي او عذبه عليها الذرة والمعصية
التي لم يوعده الله عليها لانه لم يعد بعدم العقاب عليها لا مصر بها (وفيه) ولا ان ذلك في
مقام بيان المعروف للعداله والطريق اليها والا فهو في صدره فان **يَجْزِيكَ** انها تعرف
«لستر والعقاب الدين مقتضى اخلاقهما ترك جميع العيوب الشرعية بعدم فعلها وتب
انه على فرض كونه تنمى للمعروف والجمع بين الصدر والدليل يقتضى ان يقال انه ذكر
لشدة الاهتمام بالمعاصي التي اوعد الله تعالى عليها المذنب - اول تنبيه على التلازم العامي
بين ترك جميع المعاصي وبين ترك ما اوعد الله عليه المذنب - ولتمام الكلام معناه آخر -
وقد تقدم في الجزء الخامس من هذا الشرح في محنت صلاة الجماعة تفصيل القول في
ذلك - ولا طهر انه حرام وسيله سبل غيره من الذنوب التي يكون امر عقابها راجحا
الى مشيئة الله تعالى - ويكون مصر بالعدالة

صيغة الظهار

وتنقيح القول في هذا الفصل يقتضي البحث في معانيه الأولى في الصيغة وصورته
 وفيه فروع (١) ذهب جماعة من القدماء والمتأخرين إلى أنه لا فرق بين ﴿﴾ أن يقول
 لزوجته أنت علي كظهر أمي أو يشبهه ﴿﴾ ﴿﴾ طهر ﴿﴾ إحدى المحرمات ﴿﴾ بما أوردنا
 كالأخت والست ومن شاك في الراس أنه الأشهر بل ربما اشعر عبارة الطوسي بالاجماع
 عليه من - وعممه جماعة منهم المعصف في محكي لمختلف وسيدالرياس والمدارك
 والمحدث المحراني في التشبيه بالمحرمات الأبدية بالمصاهرة - وعن الشيخ في العتبات
 والحلي في السرائر أنه محتص بالأم - فلو شبهه بغيرها من المحارم لأبغ - وعن ابن
 الراجح أنه يعم المحرمات السببية المؤبد تحريره ويقع لظهار بالتشبيه بهن
 ولكن لأبغ بالتشبيه بالمحرمات الرصاعية والمصاهرة ذوقه صاحب لحواهره ومعتدا
 الخلاف اختلاف النصوص والاختلاف فيما يفهم منها

واستدل الأولين بحملة من النصوص - كصحيح (١) زرارة عن أبي حمزة عليه السلام
 عن الظهار فقال عليه السلام هو من كان ذي محرم من أم أو أخت أو عمه أو حاله ولا يكون
 الظهار في يمين - وصحيح (٢) جميل بن دراج قال قلت لأبي عبد الله عليه السلام الرجل يقول
 لأمرأته أنت علي كظهر عمتي أو خالتي قال عليه السلام هو الظهار - ومرسل (٣) يونس عن
 بعض رجاله عنه عليه السلام في حديث الظهار قال ذلك إذا هو قال كسبب المحارم فقد
 لزمته الكفارة - ودلالة هذه النصوص على وقوع الظهار بالمحرمات السببية واضحة
 واما دلالتها على الوقوع بالمحرمات الرصاعية - فعداها صاحب لحواهره مدعوى
 اساق المسببات من المحرم والمحارم وسقه في ذلك القاضي - ويرده أنه إن أريد به
 الأساق من هذه الألفاظ أمه فهو ممنوع لأن صدق ذي محرم على المحرمات السببية
 والرصاعية إنما يكون بنحو التواطؤ لا التثنيك فلاوجه لدعوى الأصري

وان اريد به ذلك في صحيح ردارة بواسطة التمثيل بالام والاحت. فرده اولا ان ذلك حرج مخرج لتعديد الاخصر فلا يصح في العموم. مع ان الام تصدق على الرصاعية كما تصدق على المسنة فلا يظهر شمول صحيح ردارة ومردد بوسن لها. وماذا كرهنا يظهر شمولهما للمحرمات. والمصاهرة. ولأوجه للتقيد بعينها. والظاهر به الى هذا نظر المصنف. وحيث استدل للعموم بالاشتراك في العدة - لاني ان العلة بهذا الحكم تريد الجريمة وهو مشترك بين السب والرصاع والمصاهرة - كي يورد عليه بان هذه العدة مستثناة - فانه متبادر من هذه النصوص هو القول الثاني

ودر نهما صحيح (١). سيف التمار قتل لابي عبد الله عليه السلام الرجل بقول لامرأته انت علي كظهر احشي ادعيتي ارجلتي قل لا يكره امدد كراه الله الامهات وان هذا الحرام استدل به القول الثالث - وورد عليه الشهيد الثاني بسطه بان الحبر يدل على نقيض ذلك فان الظاهر من قوله وان هذا الحرام - ان مدد كره في الحبر طهر معرم وان لم يكن ذكره الله تعالى في كتابه - وحيث عده من الطاهر منه ان المتبادر ليه بهذا المدد كونه في كتاب الله لا الاخت وما بعده لانه اقرب والاصح ان كلامهم محتمل وظهوره على التقدير الثاني في الحصر وان غيره ليس بحرام لا يسكر فهو محرم لا يصلح لمعارضة ما سبق - وعلى تقدير تسليم ظهوره في الاشارة الى المدد كره في الكتاب حيث يكون قبلا للحمل على ارادة حصر ما حرم في الكتاب في غير المساوي لجرمه غيره. فاستدل عليه جمعا بينه وبين ما سبق - فالقول الثاني هو المتعين - ثم انه استدل الشيخ في محكي المسوط على التعميم للمحرمات بالرصاع - وعموم قوله (٢) لا يكره يحرم من الرصاع ما يحرم من السب وشكله طاهر فانه يدل على التبريد في خصوص الجريمة لا ما شمل اعتقاد صيغة الظاهر بتصريح بما فيه التبريد ولو استدل له عموم ما ضمن تنزيل الاحت والام ومن شاكل من الرصاع منزلة من شاكلها من النسب كان ادلى

(١) الوسائل باب ٢ من كتاب الظهار حديث ٣

(٢) الوسائل باب ١ من ابواب ما يحرم بالرصاع من كتاب النكاح

٢- لا يقتصر في صيغة الطهارة - خصوصاً لفظ انت بل يكفي التلطف بكل لفظ يعين المظهر - كما لو قل بدل انت هذه أو ذنب أو ما شئت من الألفاظ باختلاف لأطلاق العصور وللمعلومية إرادة المثال من ما ورد فيه لفظ انت مع انه لا مفهوم له وإيضاً في مرسل (١) الصدوق روى في رجل قل لا مرأته هي عليه كظهر ، انه انه ليس عليه شيء اذا لم يرد التحريم - نعم قد يقال باعتبار التلطف بما يرد عليها فلو قال كظهر أمي مصدر لاسمها لم يقع الاصل وعبره كما في لحواهر - وإيضاً لا يقتصر خصوص لفظ عني فلو اني عبره من الألفاظ كمنى وعندي ولدى ومعنى وقع الطهارة - وكذا في لفظك لو بدله بمثل الاختلاف في شيء من ذلك لاختلاف ما ورد في النصوص منها الكشف عن عدم اعتبار لفظ محضه من - فلو قال انت كظهر أمي بحدوث حرف الصلة فهل يصح كنه عن الأكثر - أم لا كما عن المصنف ر. في تحرير وجهان يظهره الأول فانها ح كانت طالق

وم. في المسائل من امرق بينهما ناهي بمقتضى صيغة الطهارة مجردة عن الصلة كواها محرمة على غيره حرمة طهر مه عليه بخلاف الطلاق فانه لأطلاق د هي في حقه دون حسن غيره - يتم لو قلنا بلزوم ذكر جميع المتعلقات في الاثبات حتى مع ظهور الكلام فيه - ولا دليل عليه - وحيث ان الطاهر من قوله انت كظهر أمي بالنسبة الى الزوج نفسه فلا حاجة الى ذكر الصلة - والشاهد قد فوى ذلك بنفسه وإيضاً ذكره ذكر في وجه ما احتاره المصنف ر.

حكم التشبيه بغير ظهر الام من ساير احزائها

٣- هل يقع الطهارة بغير لفظ الظهر كقول كذا أمي أو يدها أو رجليه أو شعره ، أم لا قولاً - أولهما ، للشيخ في الخلاف والصدوق و جماعة وادعى الشيخ عليه الإجماع نيهما للسيد المرتضى مدعياً عليه الإجماع ونسبه الحلبي وابن زهرة وجمع من الأصحاب

وعليه المتأخرون - يشهد الاول خبر (١) سدير عن الصادق عليه السلام قال قلت له الرجل يقول لامرأته انت على كظهر امي او ككفها او ككظها او كرجلها قال عليه السلام ما عني ان ارادته الطهار هو الطهر - واورد عليه في الثالث انه ضعف السند لاجتماعهم سهل بن زياد عن عياض بن ابراهيم عن محمد بن سلمان عن ابيه عن سدير - وسهل بن زياد عال - وعياض مروي - محمد بن سلمان ضعيف - ومشارك بينه وبين الثقة وكث ابو - وحال سدير الى الضعف اقرب منها - الى غيره - وسهل - وفيه انه وان كان ضعيف السند الا انه محسن يعمل من عرفة - يعصده - من سدير - عن (٢) عنه عليه السلام عن رجل قال لامرأته انت على كظهر امي او كيدنها او ككظها او ككفرحها او ككفها او ككفها ايكون ذلك الطهر - وهذا يدركه في ما يلزم لمظاهر - قال عليه السلام المظاهر اذا طاهر من امرأته فقد هي على كظهر امه او كيدنها او كرجلها او ككفرحها او ككفيها منها يدوي بذلك التحريم فقال له المارة في كل قبيل منها او كثير - وكث اذا قل هو كمن دوات المحارم فقد لزمته الكفارة

واستدل الثاني بان الطهر مشتق من الطهر - صدق المشتق يستدعي صدق المشتق منه - وصحيح (٣) زرارة عن الصادق عليه السلام في كفيه الطهار يقول الرجل لامرأته وهي طاهر من غير جماع انت على حرام من طهر امي وهو يريد بذلك الطهر - وصحيح (٤) حميد المتقدم قال لابي عبد الله عليه السلام يقول لامرأته انت على كظهر عمتي او حالي قال عليه السلام هو الطهر - ولكن يرد الاول انه لا يصلح لمعادمة المعنى سيما بعد ملاحظة صوغ الصيغة في سائر العقود من غير مبدأها - انما ثبت قلت ان الطهار من الانداعات الشرعية والاصل فيه قول الرجل لامرأته انت على كظهر امي فلا بد فيه من ملاحظة الادلة الدالة على مشروعيته وسعيه ولا يفتى الى نفس هذه المادة وادول الدليل على التوسعة

(١-٢) الوسائل باب ٩ من كتاب الطهار حديث ٢-١٠ واورد ديل مرسل يوس في ٢/٢

(٣) الوسائل باب ٢ من كتاب الطهار حديث ٢

(٤) الوسائل باب ٢ من ابواب الطهار حديث ٢

يلتزم به - واما صحيح رواية فهو في حد نفسه وان كان طاهر ابدا فما ذكر لكنه قد شبه
اشتماله على ما لا يلزم ذكره اتفاقا فتوى وصا وهو (حرام) وحوار تند بل مثله - له
يحمل على عدم كونه موقفا لبيان الحصر - بل لبيان كسفة من كسفات الطهارة - مع
انه لا يصلح للمقارنة مع النصوص الواردة في خلاف ذلك - واما صحيح حميد - فقوله
هو الطهارة ليس لبيان الحصر قطعا ولا شاهد به له - فالطهارة وقوعه «التشبيه بكل جزء
من اجزاء الام حتى الاجزاء التي لاتحدها الدابة اذا اريد به الطهارة

وهل يعلم الحكم ما لو شبهها بغيره ما بعد النقط الطهارة من البدن والطن والرأس
وغيرهما - ام لا - وجهان طاهرهما التام على الثاني - وعن المختلف ان بعض علمائنا
قال بوقوعه واستبدال الاول بان دليل الحاق غير الام بالام محتسب بالطهارة - ودليل
الحاق غير الطهارة بالطهارة محتسب بالام - فلا دليل على الحاق التشبيه بغير الطهارة من
غير الام والاصل يقتضي عدم المشروعة - «مرسود نوس وان كان طاهرا في كونه
غير الام كلام في تحقق الطهارة بالتشبيه بها سواء كان باظهار او غيره ولكن استند
الاصحاب اليه كي ينجح ضعفه عن معلوم بل من افتاتهم في المقام بعدم الوقوع هو
معلوم الغم ومعلومية كون الطهارة معنى متجدا - لا يصلح مدركا للاحكام - بعد عدم
معلومية المساطات وما افاده المشهور اظهر

ولو شبه امراته بحملة المشبه بها - كما لو قال انت على كمي او مثل امي وقصد
به الطهارة والتكريم والاحترام وما شابه فمن الشيخ زه احتسار الوقوع - والاكثر على
العدم - اقول ان قلنا بعدم اعتبار ذكر الطهارة - فالوقوع طاهر - وذلك لدلالة ما دل على
ذلك في غير الطهارة عليه - المعنوي فانه يستفاد منه انه ليس لذكر الطهارة خصوصية وان
المناط هو تشبه الروح بالام او غيرهما من يحرم تكاثرها منشأ به تحريم الزوجة -
فالتشبيه بالحمل اولي قطعا - وان قلنا بالاحتصاص بذكر الطهارة فممكن ان يقال بالوقوع
ابصالا للمعنوي حتى يقال كما في المسالك باب الاسباب الشرعية لا يقاس بل تضمن
الحمل للطهارة (وما) في المسالك من انه حاد ان يكون لتخصيصه فائدة مانعه على الحكم
(بدفعه) اولاً النفس ما لو ذكر جميع الاجزاء مفصلا كما لو قال انت على كظي امي

وطبختها وروحها ويدها وهكذا - وثاني الحل بان الدليل دل على لزوم التشبيه في هذا
الجزء الخاص وعليه فقدم الوقوع في المقام لانه ان يكون ما لما فيه ذكر ساير
الاعضاء لا يثبت كذا الظاهر بالمطابقة ولا يكتفى بالدلالة القصصة - وثالث منهم لادليل
عليه - مقتضى اطلاق الادلة عدم العامية وعدم عدم الدلالة المطلقة في لاطهر
هو الوقوع

ولو شبه جزء من اجزاء الروح بجملة الام او بظاهرها - فمن الشيخ وبعينه
الوقوع والاكثر على عدم - ومثبت الشيخ ظهور الحر من اى جزء يدبر ويوس
في الاكتفاء بالكسبة في تحقق الظاهر مع القصد وهذا منها - ولا بأس به وبه يظهر
حكم تشبيه جزء الروح بجزء الام بغير الظاهر وهو ذكره بظاهر حكم جميع الصور
التي ذكرها في المقام وهي - انه تارة يكون المشبه بجملة الروح او بجزء من اجزائها
وثالثة ساير اجزائها وكذا المشبه به تارة يكون الام او جزء من اجزائها - على التقديرين
تارة يكون المشبه به الظاهر او جزء من اجزائه او تارة يكون المشبه به الصورة
ثمانية عشر - واما اسم الى ذلك الصور السبعة وهي ان عمر الام - قد تكون محارم
النسب - وقد تكون محارم الرضاع - وقد تكون محارم المصاهرة - وان محارم النسب
قد تكون الحدائق وقد تكون غيرهن - تكون الصور اثنتي عشرة - ولا يحصى حكمها
اذا لاحظت ما قرره في الموضوعين.

ولو شبهها بجزء الروح او بجملة اجزائها ممن تحرم في حال لا مطلقا لا يقع
به الطاهر - بالاحلاف لان حكمها حكم الاحصية في جميع الاحكام لان تحريمها بربول
بغراق روحته وهي كجميع ساء العالم لمحرمة على المتزوج ارضا ويجعله كل
واحدة ممن ليست بمحرمة بمرد ذلك على وجه التحريم براق واحدة من الاربع ولو
قال كظهور ابي واحي اوعى لم يقع وفي المالك هذا الحكم محل وفاق لان الرجل
ليس محاللا للاستمتاع ولا في معرض الاستحلال وكذا لو قالت هي امت على كظهور ابي اوعى

أومث كل فان لطهار من احكم الرجال كاطلاق اجماع - وخبر (١) الكوتبي
شاهد به وكذا مرسل ابن فضال الاتي

في شرائط وقوع الظهار

لعمري الثاني في شرائط الظهار وقوعه - وهي اقسام - ادعها بقرينة في الصيغة
بعضها في المظاهر وبعضها في المظاهر - فالكلام في مسائل

الاولى (الحال) (١) لا اشكال في ان شرطه سماع شاهدين عدل (٢) وفي
الجواهر من الاجماع بقسمه عنه - وفي المسالك استشكل في اعتبار عداله فيهما
ويشهد لا اعتبار سماع الشاهدين وجوبهما - حسن (٢) حمران في حديث قل ابو
جعفر (عليه السلام) لا يكون ظهار في يمن ولا في امرار ولا في عصب ولا يكون ظهار الا
في طهر من غير جماع وشهادة شاهدين مسلمين - وما اعتبر عداله الشهود فقد
مر الكلام فيه مفصلا في الطلاق وبباعتبارها فيهم أصف الله مرسل (٣) ابن فضال
عن ابي عبدالله (عليه السلام) لا يكون لظهار الأعلى من موضع الطلاق - فمأمل

المسألة الثانية فما يقتضي المظاهر - (الحال) (١) لا اشكال في انه يقتضي
(٢) كمال المظاهر (٣) بالدفع والعمل (٤) الاحتار والقصد (٥) وفي الجواهر من الاجماع
تقسيمه عليه ويشهد له الأدلة العامة المتقدمة في كتاب الطلاق - مصاف الى المصوم (٤)
لخاصة الواردة في المقدم انذاله على ان الظهار لا يقع بدون القصد اليه ولعل ورود
المصوم الكثيره بذلك مع وجود لما عن العامد من عدم اعتباره اليه فيه - ثم ان
الحال المتقدم في الطلاق في صحته من المراهق لا يكون في المقام و الظاهر
نسألهم على عدم صحته منه - ولعمري من جهة ظهور أدلته كتابا وسنة في كون

(١) الوسائل باب ٢١ من كتاب الطهار حديث ١

(٢-٣) الوسائل باب ٢ من الطهار حديث ١-٣

(٤) الوسائل باب ٣ من ابواب الطهار حديث ١

المظاهر مكلما ولذا وصف بالمكفر والرد ووجب عليه الكفارة

هل يصح طهار الحصى والمحبوب فيه وجهات - وبخلاف القول فيه انه ان بقي
لهم ما يمكن به الصانع المتحقق باحوال الحشمة او قدرها من مقطوعها - فلا اشكال
في صحة طهارهما لانهما في حكم الصحيح وان لم يمكنهما الاصلاح - فان شترضا
الدخول والا بالمطاهرة فلا يصح منهما - والا فان قلنا به بحرم ماعد الوطء من
الاستمتاع مثل العلامة وغيره صح طهارهما لعموم دلتها الممكن بحقوق قائده
بمنساع غير الوطء من الاستمتاع - والا فلا يصح لعدم دلتها

ثم انه وقع الخلاف في اعتبار الاسلام في المظاهر - اعتره الشيخ زه كما ع
مسوطة والخلاف من الجسد : لقاصي ولترمو بعدم صحته من الدافع - وعن
المصنف زه والمحقق وغيره عدم اعتباره وهو المنسوب الى لاكثر - في الحدائق
والظاهر به المشهور بين المتأخرين - شهدائنا في عموم الآية لخرية والمصنف - واستدل
الاول بان من يصح طهاره يصح الكفارة منه بولد (١) عروخل - ولذا يظهر من
نسائهم ثم يعودون اليه فلو افسح من بعده والذكر لا يصح منه الكفارة لانه عادة
تفتقر الى النية كإفرا الصادات وان لم يصح منه المكفر الرفيع لغيره لم يصح
التحرر من في حقه - وفيه ولا - ان التلازم من صحة لظهور وتموت الكفارة لابس صحة
المظهر : صحة وقوع الكفارة : حيث ان الكفار مكلفون بالبروع فتكليف الكفارة
ايضا متوجه اليه - وبما ان الكفار يصح منه الكفارة باعتبار تمكنه من الاسلام - وثان
ان الاظهر صحة الكفارة منه لو ابي بها واحدة لشرائط الصحة : بحيث منه قصد اقراره
ولورجاء - فلا يظهر صحته من الكفر وعدم اعتبار الاسلام منه

ما يعتبر في المظاهرة

المسألة الثالثة في ما يشتر في المظاهرة (١) هي أمور - الأولى (٢) انقاعه في طهر لم يجامعها فيه اذا كان حاضراً ومثله حبس (٣) ولو كان روحه عائناً بحيث لا يعرف حال روحه اذا كان حاضراً وهي ثالثة اولم تطلع صبح ولا خلاف في شيء من ذلك وعليه الإجماع بقسميه - وفي المسائل هذا الشرط موضع وفاق بين علمائنا وهو محتسب بهم - ويشهد به نصوص منها ما ضمن انه لا يكون الطهار الأعلى موضع الطلاق كمرسل ابن فصل المتعمد وحبر (١) الفصل من بار ولا يكون الطهار الأعلى موضع الطلاق ومرسل المالك - ومنها النصوص المصرحة بذلك - كصحيح (٢) برادة عن أبي جعفر (عليه السلام) قدس سره عن كفيته بقول الرجل لامرأته وهي طاهر من غير جماع انت على حرام - مثل طهر أمي وهو يريد الطهار - وحسن (٣) حمران عنه (عليه السلام) ولا يكون طهار الأفي طهر من غير جماع شهادة شاهد من مسلمين - و من الطائفة الأولى بضميمة فتوى الأصحاب وإجماعهم يستند بحكم المائت وتبر على نحو ما سمعته في الطلاق

الثاني يشترط ان يكون مسكوحه - لعدم ولا يقع بالاحسن ولو علقه على المكاح ان قال انت على مثل طهر امي ان تزوجتك - وفي المسائل هذا عندنا موضع وفاق وشهد به مصفا الى ان الموضوع في الآية والنصوص الرواجه - والى ما دل على انه لا يكون الطهار الأعلى موضع لطلاق قد مر في الطلاق بطلانه وان علق على المكاح - صحيح (٤) عند الله من سمان عن الصادق (عليه السلام) عن رجل قال لامه كل امرأه تزوجها فهي على مثلك حرام قال (عليه السلام) ليس هذا شيء -

(١) روى المحدث النجاشي في كتاب الطهار

(٢) الوسائل باب ٢ من كتاب الطهار حديث ٢

(٣) الوسائل باب ٥ من كتاب الطهار حديث ١

وهو يشترط **في** وقوع الظهار دوام العقد لا يقع الظهار **في** المتمتع بها **فيه** خلاف المشهور وسبب هو الوقوع - وعن ظاهر جماعه منهم لصدوق والاستكافي والحلي اوصى بهم عدم الوقوع - شهد للادل عمومات الكتاب والسنة - ولغايه ما دل على انه لا يقع الظهار الاعلى مثل موضع الطلاق - وقد مر عدم وقوع الطلاق بالمتمتع بها (واحتج بالغاي في محكي المختلف بان الظهار حكم شرعي يقف على موردته ولم يثبت في كتابه ليعتمد حكمه مع اصله الادخه او يرد ما افاده من مع عدم الثبوت مع وجود العمومات (واحتج) له في المسالك بشفاء لازم الظهار الذي هو الاكراه في الامرين لانه ان العتاق المعلوم انتمائه فيه ونشر بل هذه المدة غير لته فيس - والمرافعه لمقرنة على الاحلال الواجب من الوطاء (ويرده) ما افاده من الهدى لتوارم مشروطه بوجه يمكن في حقها ذلك فلا يارم من استوائها بقية جميع الاحكام التي اهمها بحريم الاستمتاع من دون من فقهه ولعمدة منه هو ما ذكرناه و قد يفيد الاطلاقات والعمومات وقد تقدم البحث فيه في كتاب لنا في مسحة المتعة وراجع

في الثالث المدخول فلا يقع العتاق **في** غير المدخول بها **في** ذهب اليه الشيخ والصدوق واكثر المتأخرين كما في المسالك - وعن المعتمد والمرسي والحلي وجماعه عدم اعتباره بوقع غير المدخول بها - وشهد للادل صحيح (١١) محمد بن مسلم عن الصادق **عليه السلام** انه قال لا في المنة التي لم يدخل بها زوجها لا يقع عليها ابلاء ولا ظهار وصحيح (٢) المعتمد بن سار عن ابي عبد الله **عليه السلام** عن رجل مملوك طهر من امره فقل **عليه السلام** لا يكون صهار ولا ابلاء حتى يدخل بها ويحويهما غيرهما وقد مر حديث حماد ان لا يكون ظهار الاعلى طهر بعد جماع - واستدل لك في مصفا الى عمومات الكتاب والسنة بالحبر المتقدم الذي وضعه سيد الراس بالصحة - لا يكون الظهار الاعلى مثل موضع الطلاق فكما يقع الطلاق بغير المدخول بها كذلك يقع به - ولكن العمومات تختص بما تقدم والحبر اما يدل على ان الظهار لا يقع الا حيث يقع الطلاق - لا على انه حيث يقع الطلاق يقع

الظهار - مع - ان عاقبة الاعطاف فيقيد بما تقدم - فالأظهر اعتداد الدخول بها في صحة الظاهر - نعم في الدخول المعتر لأفراق بين الفصل ولدبر فلو وطئها دبر يقع لظاهر لاطلاق الأدلة - ولا يصحى الى دعوى اساق الدخول في القدر من الأدلة المبرورة كما مر مراراً في نطاق المقام من الأحكام المترتبة على الدخول - كما لا فرق من الدخول المحرم كالوطء في حال الحيض أو في صوم معتد أو في حال الصغر ولما حصل لاطلاق الأدلة - واساق لأفراق في كفايه الوطء دبر رأس كونهما ممن يمكن وطئها قبل أو لا يمكن كالتقاء والمريضة التي لا يوطء - والظاهر انه الى ذلك نظر المصنف في القواعد قال وعلى الاشتراط يقع مع الوطء دبر في حال دمها وحمولها ويقع بالرماء المريضة التي لا يوطء وكذا في الشرايع

تعليق الظهار على الشرط

﴿ في دفع الصهد ﴾ (مع الشرط قولاً) ذهب الى الوقوع الصدوق والشيخ وابن حمزة واكثر المتأخرين واحتار عدمه لم ينص والشيخ المصنف وابن الرباح وسلا. وابن الصلاح وابن: هرة والعللي. أقروا من في كتاب النكاح الطلاق لم يقتضي القواعد صحة العمود والايضا عتد المصلحة على الشرط والمراد به في المقام ما لا يعم حصوله وعلى الصفة والمراد به ما عمن يحققه - الأول كما لو قال في المقام انت على كظهر امي ان دحلت الدار و فعلت كذا - والذي كما لو قال انت على كظهر امي ان جاء يوم الجمعة اذ انقضى الشهر وجوهها من التعليق على الوقت وغيره المتيقن الحصول - وان سمي على الطلاق في صورة التعليق على الشرط في غير المقام للاجماع و حدث انه مفقود في المقام ومقتضى القاعدة هي الصحة هنا وعليه فلا حاجة في صحته في صورة التعليق على الصفة الى تحشم دعوى الأولونه كما سيأتي - ثم انه قد تقدم في معصية الطلاق ان الشرط المذكور في العقد اذا لا يقع بغيره يعلق عليه الا نشاء كالمشتر المتقدم - واخرى لا يعلق عليه الا نشاء بل انما يذكر في العقد للالزام والالتزام نظراً الى ان الشرط الاستثنائي لا يجب الوفاء به - ودليل - المؤمنون عند شروطهم

لأنه على وجوب الوفاء بالشرط انه هو في القسم الثاني ولا يظن له القسم الاول وعليه
وما في المسألة من تنعنه صاحب الجواهر من الاستدلال لصحة الطهارة المعلق على الشرط
بعموم قوله **لا يفتى** (١) المؤمنين عند شرطهم في غير محله

وأما بخصوص لحاصة فهمهم بدل على صحة الطهارة لمعلق على الشرط كصحيح (٢)
عبد الرحمن بن الجراح عن أبي عبد الله **عليه السلام** الطهر من حدثه، قد انقضى
قبل المواقعة والآخر بعده والذي يكفر قبل له أقعد الذي يقول انت عني كطهر من
ولا يقول انت فعلت ذلك كذا وكذا الذي يكفر بعد أمومة الذي يقول انت عني
كطهر من ان قرنتك ونحوه مضمرة (٣) - وصحيح (٤) حريز عنه **عليه السلام** الطهارة
واحداه ان يقول انت عني كطهر مني ثم يسكت فذلك الذي يكفر وقد قال است على
كطهر مني ان فعلت ذلك كذا فعل وحديث فعدا الكهنة حسن حديث (٥) من
الجراح قال سمعت ابا عبد الله **عليه السلام** يقول رادوا لرجل لامرأة انت عني كطهر مني
لرمه الطهارة قل لها دحيت اولم يدحني حرحت ولم يحرجني اولم فعل شيئا فعد
لرمه الطهارة وهذه العصوص كما ترى ظاهرة في صحة الطهارة لمعلق على الشرط

ومنها ما يدور على عدم الصحة كحديث (٦) القاسم بن محمد لربيت قلت لابي
الحسن **عليه السلام** اني طهرت من امرئي فقال **عليه السلام** كيف فعلت قلت انت عني كطهر مني
ان فعلت كذا فقال **عليه السلام** لي شيء عدت ولا عد - وموثق (٧) ابن بكير عن
رجل قال قلت لابي الحسن **عليه السلام** في فتاة لامرأة ابى ابى على كطهر مني ان حرحت
من باب الحجرة فحرحت فقال **عليه السلام** ليس عدت شيء فعدت في قولي عني ان كعد
فعد **عليه السلام** ليس عليك شيء فقلت ابى اقوى عني ابى كعد رقبه ورقبته فقال ليس عدت
شيء قويت ولم تفعل - والاول منهما وان كان ضعيف السند لقسم بن محمد الذي هو
مهمل الا ان الثاني معتبر لكون المرسل من اصحاب الاحماع - فيرد المصنف والشهيد

(١) الوسائل باب ٢٠ من ابواب اليهود

(٢) (٣-٤-٥-٦-٧) الوسائل باب ١٦ من كتاب الطهارة حديث ١-٨-٧-١٢-٤-٢

الثاني وسطه وصاحب الجواهر على الطائفة الثانية ضعف السد في غير محله. وأما ما في الجواهر من أن الأول محتمل لأرادة عدم شيء عليه قبل حصول الشرط أو عدم الشاهدين أو حصول ذلك أو ليس كذلك الثاني - فرده أنه خلاف الظاهر - فالحق أن يقال إن الأول من حصر الطائفة الثانية ضعيف السد. والثاني قبل التحمل على إرادة اليقين جمعا بينه وبين الطائفة الأولى فيعين ذلك - وإن أيب عن كونه جمعا عرفيا وللارم طرحة وتهديم الأولى لجملتها من المرححات.

وربما يستدل للقول الثاني بمرسل أن فصل المتعذر لا يكون الظاهر الأعلى موضع الطلاق - أو الطلاق لا يقع مطلقا على الشرط فكذا الظاهر - وفيه أولا أن الظاهر منه إرادة الشرائط لمعثرة فيه من الشاهدين وطهارتها من الحيض ما شاكل - وثانيا - أنه لا يقام ما تقدم والقول بالصحة أظهر.

حكم ما لو قيد الظهر بمدة معينة

ولو قيد الظهر بمدة معينة كيوم أو شهر كأن يقول مت على كظهر امرئ أو شهر أو يوما أو سنة أو إلى شهر أو إلى سنة. فقد اختلف الأصحاب فيه على أقوال - ١ - ما عن الشيخ في المسبوط وأبو الرراح والحلي وهو عدم صحته - ٢ - ما عن ابن الحبيب وهو الصحة مطلقا وإليه مال المصنف ربه في المختلف على ما حكى واستجوده في المسالك - ٣ - التفصيل فإن ردت المدة عن مدة التريض على تقدير المرافعة وقع والأفلا - وإليه مال الشهيد الثاني في المسالك وقواء المصنف في المختلف على ما نقل واستدل (الأول صحيح) (١) سعيد الأعرح عن موسى بن جعفر عليه السلام في رجل طاهر من امرأته يوما قال ليس عليه شيء ولكن عن الواقي قل هذا الحر هكدا - طاهر من امرأته فوقي - ثم قال بيان أي لم يقاربها - ثم قال وفي بعض النسخ يوما مكان فوقي وأما لم يجب عليه شيء لأن الطاهر بمعزده لا يوجب شيئا - ثم إن في كسر أو طلق جلس وإن صبر يوما على

لظهر الى الرزح بقول مطلق كما يكون هو الظهر في كل مكان فهو صاهرها في مكان خاص لا يكون مشمولاً للإيه ككث يكون صاهره هو الظهر في جميع الارضه و يظهر ذلك بملاحظه بعض المقام - مثلاً جعل عدم وحدات الماء في وقت الصلاة موسوعاً لمشرعيه التيمم يكون صاهر الدليل عدم وحدات الماء في جميع الارضه المصروفة ثلث الصلاة فلا يشترط لدليل ما لو كان غير واحد في الساعه الأولى من الوقت - وبالجملة ظهور الإيه في كون الموسوع هو الظهر في تمام المدة لافي مدة معينة - لا ينفي إنكاره فالقول الأول أظهر -

واستدل للثالث بعد تسليم عموم الإيه بأن الظاهر من مدة ثلثه أشهر من حين التراجع وعدم لطلاق وهو يدل بالاختصاص على أن مدته ربع عن ذلك وإلا لاشتمى اللزم الدال على انتهاء المعلوم بوجهه - مضاف إلى ما مر أن المرافعة حكم من أحكم الظاهر وهي غير لازمة فحاشا أن لارافعة فيخرج إلى معرفه حكمه على هذا التقدير وحاشا أن لا يعلمها - مع أنه قد مر بمعرفة حكمه مع الله تعالى في الحكم بترصه ذلك المدة على تقدير المرافعة محمول على ما كان مؤيداً ومؤكداً بزيادة عليها قد قصرت كان حكمه تحريراً يعود إلى أن كافر من غير أن يتوقف على المرافعة أو أن يعده وائده - كذا في المسائل .

﴿ ولا نعلم ﴾ لظهر ﴿ في امر ﴾ كما عن المذهب والوسيلة وغيرهما من أئمة الظاهر - تأليفهم عليه وعن بعض المحققين كما أنه قوون بالوقوع - وفي الجواهر أن فعل طاهر الأكثر لوقوع لعدم ذكر ذلك في شرائطه - استشكل في شرايعه - ويشهد الأول حسن (١) حصره عن إمام الناظر عليه السلام لا يكون طاهر في يمين ولا في امر في الحديث - ويدقق العموم والاطلاق كتابه - ﴿ وفيه يظهر أنه ﴾ لا يقع ﴿ في يمين ﴾ ايضاً - والمراد يجعله يميناً جعله حراً على فعل أو ترك أقصد البعث على الفعل أو

اذا اراد ان يواقع امرأته قلت فان طلقها قبل ان يوطئ فيها اعلمه كفارة قل **عَلَيْهِ** لاسقطت عنه الكفارة - راجع (١) ابي بصير قلت لابي عبد الله متى تجب الكفارة على المظاهر قد **عَلَيْهِ** اذا اراد ان يواقع فتدفع فافق قد ان يكفر قبل **عَلَيْهِ** عليه كفارة اخرى - ودخولها من الاحبار الثلاثة مظاهر ان الموضوع هو لوطء نفسه لا ارادته - كصحيح (٢) راره عن ابي عبد الله قال قلت له رجل طاهر ثم ذاق قبل ان يكفر فقال لي اوليس هكذا يفعل الفقيه - ودخول حبره (٣) الاخر عن ابي جعفر **عَلَيْهِ** - ولكن الطائفة الثانية لا يصلح للمقارنة مع الاولى لانها معمور بها بين الاصحاب ولا يصحبه امتدادها ومخالفتها للعامة وقابله حمل هذه الطائفة على الظاهر المعنى على المواقف فتجوز على هذه الصورة او طرح .

وام ما من المربي وان السعد فقد استدل له كما في المسائل باب لعود للقول عبارة عن مجالسته يقال قد غلب فلان قولاً ثم عاده واعدله اي دعه ونصه وهو قريب من قولهم عاد في شئ معصود لظهور معناه وصف المرء بالتحريم فكان بالامسك عند ابداء بزره مصاف الى المصوم ما ذكره في قريب الاستدلال بالاية الكريمة فرجع و . افاده المشهور **عَلَيْهِ** في المتن من **عَلَيْهِ** مع ارادة الوطء تجب الكفارة **عَلَيْهِ** اظهر ثم انه دفع الكلام في انه قد ثبت وجوب الكفارة ب ارادة الوطء - هل يستقر ذلك به وان عزم بعد ذلك على ترك وطئها او على طلاقها قد الميسر - ام يكون استقراره مشروطاً بالوطء . لعل فلا استقرار لها بدونه **عَلَيْهِ** بمعنى تحريم الوطء حتى يكفر **عَلَيْهِ** المشهور بين الاصحاب هو الثاني . وعن لمصنفه في تحرير اختيار الاول يشهد للشأن طاهر الآية الكريمة لتعلق وجوب الكفارة في العود مع عدم كونها قد التمس والقبلية من الامور الاصلية لا تتحقق بدون المتصلين وما لم يحصل التمس لا يشب الوجوب - وللمصوم المتقدم بعضه كصحيح لحنلي المصريح بعدم وجوب الكفارة

مدون التماس

واستدل للأول بان وجوب الكفارة علق على ارادة الوطء ومقتضى اطلاقه نموت
 لو وجوبه بالرجوع عنها - وانها لو حلت عند الارادة فيستحب - وانها ان لم تستقر بذلك
 لم تكن واحدة حقيقة لان الواجب هو الذي لا يجوز تركه لا الى بدل هذه الكفارة قبل
 ان يسير بعور تركها مطلقا - والا لان طهر - معهما معا فقدم - وانما الاخير فقد
 احاط به في المسالك وسعه غيره - تسليمه وان اطلاق الوجوب عليه محاذى والمراد
 به كونه شرطاً في جوار الوطء واطلاق الواجب على الشرط من حيث انه لا بد منه في
 صحة المشرط مستعمل كثر ومنه وجوب الوضوء للصلاة المندوبة (اقول) لا يشكل
 في حرمة الوطء قبل التماس للمصوم ففيه دليل صحيح الحلبي المتقدم قلت فان فعل
 عليه شيء فقد عصى عليه السلام اي والله انه لائم طلم وبهوى غيره لكن الآية الكريمة
 لا تدل على ذلك بل تدل على وجوب الكفارة وجوباً مسبباً بشرط التماس
 ولا مانع من كونها واحدة بالوجوب النفسى بشرط لجوار الوضوء ولا يكون اطلاق
 الواجب عليه محاذياً - وانما الاستدلال المربور فيرده ان وجوبها مشروط بالتماس
 والواجب لا يجوز تركه مع تحقق شرائطه - وانما تركه بعدم ايحاش شرطه فهو لا ماضى
 الوجوب بل جميع الواجبات المشروطة بالشرط الاحتبارى هكذا - ولا يظهر انها
 تحت ارادة الوطء وشرط وجوبها نفس الوطء بنحو الشرط المتأخر لا المقدر

وبذلك يدفع اشكال آخر على المشهور وهو ان الوجوب الشرطى - لا يكفي
 في ملاحظة الامتناع المتوقف عليه صحة العبادة التي لانقح من درن امر شرعى - فان
 وجوبها على ما حققناه نفسى لشرطى - وانما ما في المسالك من الجواب عنه بان نية وجوب
 الكفارة بهذا المعنى اي المعنى الشرطى لان نية كل شيء بحسبه ولو لم يعتبر نية الوجه
 تحليفاً عن الاشكال - فعرب اد العبادة متوقفة على الامر او المحسوبة ولو كان
 الامر معدنياً او المحسوبة كك وهذا يتم فيما اذا كان شيء شرطاً لامر واجب او مستحب
 وانما هو شرط لامر مباح فما المصحح لمبادئته وما عموماً ياتي به فيصير بذلك عبادة
 وهذا لا رطله فيه الوجه بل اساس الاشكال اما هو في منشأ عبادة الشرط وقد انقدح

بما ذكرناه من الاظهر هو قولنا ثلث في المقدم - هم - حوب لكفارة نكاح وشرط لجواز الوطء

حكم ما لو طلق المظاهر رجعيًا ثم راجعها

المسألة الثانية **﴿فان طلق - راجع - من العدة لم يحل حتى يكفر﴾** فلا خلاف وفي الرباط جماعة حكماء جماعة - وشهد به مصنفنا الى اطلاق الآية وعبارة بها من النصوص طرا الى ان المطلقه لرخصة رجعة - بحكمها - صحيح برئ من معاودة الآية - وبه نفى اطلاق ما دل على هذه الطلاق العهر واسقاطه الكفارة - مرسلا (١) الميرى عن الصادق عليه السلام في رجل طهر ثم صلى قال سقطت عنه الكفارة اذا طهر قبل ان يعود للمعاودة فيه وبه راجعها ولا ينقض ب كل اثم طهره لاسقاط الكفارة عنه ثم رجعها والكفارة لازمة له - مدار - عود للمعاودة - ان كان ملدني وهو لا يسوي شيئا من ذلك فلا بأس ان راجع - لا كف - عنه - فهو - ان كان احصى مما تقدم ولا قبل التوبة الى ملاحظة المرحلات كي يقال انه قصر عن المعارضة - حقه كما في حواجر لكنه ضعيف السد الاول - واعراض لصاحب عنه -

﴿ولو حررت﴾ من لعدة **﴿او كن﴾** لطلاق **﴿و﴾** فاستدفع في العدة - مات احدهما - رند فلا كفارة **﴿كما هي﴾** المشهور بين اصحابنا وعن سائر ائمتنا الصلاح ثبوت حكم لظهوره - لو - بالترديد بعد عدة المائمه - يشهد لسقوط الكفارة في الموردين الاولين مصافا الى انها تفسر بالطلاق - او - بمصاء لعدة حصة والظاهر كما لا يقع ابتداء بالاحسية لا يقع بها استدعاء فلا مجاله بهدم الطهار - و الى ان الطهار اوجب حرمة الوطء بدون الكفارة المباح بالمعد الاول الذي لحقه التحريم بالظهور ولا يؤثر في استباحة الوطء بالعقد الثاني -

والى النصوص المطلقة الدالة على اسقاط الطلاق الكفارة - كصحيح (٢) حميد

عن الصادق عليه السلام في حديث قال قلت فان طلقها قبل ان يواقعها اعليه كفارة قال لا تسقط عنه الكفارة - صحيح (١) ليعلاء عنه عليه السلام المظاهر اذا طلق سقطت عنه الكفارة ونحوهما، غيرهما - صحيح (٢) برئ من معاونة قال سألت ابا جعفر عليه السلام عن رجل طاهر من امرأته ثم طلقها بمسقة فقال عليه السلام اذا طلقها تطلقه فقد بطل الطهر وهدم لطلاق الطهر وقت فيه ان راحها قال عليه السلام نعم هي مرأته وان راحها وحل عليه ما يجب على المظهر من قبل ان يتمساك وقت فان تركها حتى يحلوا حلها وتملكها منها ثم برأها عدل بمرءة طاهر وان برأها عدل بمرءة طاهرة لا قدسات منه وملكها عنها الحديث وسدوه حذر الناس - راجعهم حسن (٣) علي بن جعفر عن ابيه عليه السلام عن رجل طاهر من امرأته ثم طلقها بعد اثنا عشر شهرا ثم رجع وتزوجها في جمعي الاول هل عليه الكفارة للطهر الاول قال نعم عتق رقبة او صام ومصدق فيه استدلال بقول الآخر - واحب عنه الشيخ رحمه الله عليه التقييد وورد عليه في المسائل من العامة محتلفون في ذلك كالحمد والوجه لتحمل على التقييد - ولكن يمكن ان يقال انه من الحديث شوع هذا القول بين العامة في ذلك الوقت فافني بما يوافق قولهم في ذلك الوقت - واحب عنه المصنف رحمه الله تعالى معقول على فساد النكاح لانه عقب تزويجها بعد طلاقها شهر او شهرين فيكون قد وقع في العدة فيكون باطلا - استحسنه بعضهم وايدوه من - احدهما يعقب التزويج بالعداء المقتضية للموالية - تسهما قوله فراحها الاول - ويرد ان اطلاق التزويج محمول على الصحيح والشهر شهر ان متحللان من الطهر والطلاق لاس الطلاق التزويج - ولما لا يكون مقتضية للموالية وعلى فرض الاقتصار يراد به للموالية المستحقة بظن تزويج فلان قول له - والرجوع اراد به معناه الملعون لا الرحمة الشرعية - وكيف كان فلا يحسن لا يصلح للمقاومة مع ما مر من نحوه في طرح او يحتمل على التمسك - او على الاستصحاب كما عن جماعة.

وأما سقوط الظاهر مع موتها أو مع موت أحدهما فواضح أنه امام مع الازدادون
كان لم يدخل به، إذ كان هو المراد من وطء سقطت الكفارة لأنه محكم إطلاقاً لئلا
حتى لو قلنا بقول توفيقه علي وجه صحيح أنه يزوجه امرأته ولو كان عن مله أو كانت
المرته المرنه فهو بحكم الطلاق له حتى سريرة الرجوع إلى الزوجه بالإسلام في
المدة كما هو واضح - فالوجه لسقوط الكفارة - اللهم إلا أن يقال أن لمصلحة الرجوع
زوجته بعد ما المرنه أو زوجة المرنه فكونها مرنه حتى في بقاء الزوجية محل
نظر - وعليه - فمقتضى أدائه بقطع الرجوع بالازدادون حال الرجوع فيقطع
حكم الظاهر لما عرفت من أنه كما لا ينعى بغير الزوجية بعده لا ينعى بالاستدامة -
والأظهر هو ذلك

في وجوب كفارة اخرى بالوطء قبل الكفارة

الثالث المشهور بين المتقدمين (١) عليه كراهة المنة اخرى بالوطء قبل
التكفير عمداً الرمة كدرنان (٢) أحدهما، لفظه رد لأخرى للمواقعة - وعن الأسكافي
أنه لا تنحب الكفارة للمرة الأولى أصلاً وقواء الشهد الذي في المسالك وبعده عن ذلك
في الجملة كاشف الغمام (٣) وأما على قسمين - الأول - ما يدل على لقول (٤) كصحيح (١)
الحاكمي عن الصادق عليه السلام في حديث قلت فإن فعل فعليه شيء قال عليه السلام أي والله أنه لا نكاح، ثم
قلت عليه كفارة اخرى غير الأولى قال عليه السلام نعم يعني أيضاً رقة - وصحيح (٢) أبي
صير قلت لأبي عبد الله عليه السلام متى تنحب الكفارة على المظاهر قال عليه السلام إذا أراد أن يواقع
قلت فإن واقع قبل أن يكفر قال فقال عليه السلام كفارة اخرى - وحسن (٣) الصيق
عنه عليه السلام عن رجل طاهر من أمرأة فلم يفعل قال عليه السلام كفارة من قبل أن يمتدح
قلت فإنه إذاها قبل أن يكفر قال عليه السلام شمساً صنع قلت عليه شيء قال عليه السلام أساع وطلم
قلت فليمره شيء قال عليه السلام رقة أيضاً - الثاني - ما يدل على عدم وجوبها به كصحيح زرارة

وحسنه المتقدمين الدالين على عدم وجوب الكفارة الا بالوطء - وحسن (١) الحلبي عن الصادق عليه السلام عن رجل طاهر من امرأته ثلاث مرات قال عليه السلام يكفر ثلاث مرات قلت فان واقع قبل ان يكفر فقال عليه السلام يستعمر الله ويمك حتى يكفر - وحسن (٢) درارة عن الدقر عليه السلام ان الرجل اذا طاهر من امرأته ثم عشيها قبل ان يكفر وباع عليه كفارة واحدة ويكف عنها حتى يكفر ويحويها السوي (٣) الخاصي - والعامي (٤) .

وقد جمع بينهما في المسالك بحمل الأول على الاستصحاب قبل مع ان في نيك الروايتين رائحة الاستصحاب لانه عليه السلام لم يصرح بان عليه كفارة اخرى لا بعد من اجماعات وعدول عن الجواب - ولكن الخضر بن الأدب من القسم الثاني قد مر ما يفهم من مسألة ان الموطأ للكفارة هو اداء الوطء - اذ فيه - وحسن الحلبي لا يدل على ان ما يكفر بعد اتمواقفه كفارة واحدة او كفارتين - غاية الاطلاق فقيد بما سبق - والنسويان ضعيفان بهذا كما مر - ويبقى خبر درارة - ولجمع به بين القسم الأول بجمعه على الاستصحاب ليس عروفا اذ اهل العرف يرون التهمة بين قوله في الخبر عليه كفارة واحدة - وقوله في ذلك الموضع عليه كفارة اخرى وما ذكرناه - فالجمع بذلك ليس عروفا

وقد جمع الشيخ بينهما بحمل القسم الثاني على من فعل ذلك جاهلا بقرينة صحيح (٥) محمد بن مسلم عن ابي جعفر عليه السلام الطاهر لا يقع الاعلى الحدث فاذا حدث فليس له ان يوقعه حتى يكفر فان جهل وفعل فاما عنه كفارة واحدة ولا بأس به فيه بموقوفه بقيدا طلاق لقسم الأول ومعهم انه اطلاق القسم الثاني - وبه يظهر وجه تخصيص المصنف وغيره لروم الكفارتين بالعمد - ثم ان الصحيح وان احتج بالجاهل الا

(١) الوسائل باب ١٣ من كتاب الطهارة حديث ٢

(٢) ٣-٥١٥ الوسائل باب ١٥ من كتاب الطهارة حديث ٧-٨-٩

(٣) الجامع الصحيح ج ٣ ص ٥٠٢

انه يثبت في الناسي بعدم القول بالفصل - يؤيده حديث (٢) رفع النسيان ماء على ما هو الصحيح من شموله للاحكام الواسعة

في تكرار الكفارة بتكرار الوطء

﴿ويتكرر بكل وطء كفارة﴾ عند المشهور وفي العواهر بل لاحتلاف معتقده
احده - وهو - عن ابن حمزة ان كفر عن الوطء الاول لرمه التكفير عن الثاني والا فلا
وعن القواعد - شرحه للاصمعي - ان وطئه ناسيا بعد تكفيره عن السب الاول لا
يجب عليه كفارة له الا فتجب - وقد استدلل الاول بان الدليل دل على ثبوت الكفارة
الوطء قبل التكفير - مع تعدد الوطء - فتعدد السب فيتعدد المسب - وصحيح (٣) ان
ابن عسير عن ابن عبد الله **رضي الله عنه** - اوقع المرة الثانية قبل ان يكفر فعليه كفارة اخرى ليس
في هذا اختلاف - وفي الحديث في الطاهر القول ليس في هذا اختلاف من كلام احد الرواة
بمعنى بتكرار الوطء - تكرر الكفارة - فلهذا وطء كذا مرة

والان يراد الاول - تحقيق في محله من اصاله التدخين في المسسات ومقتضاها ما
اوردته ان حمزة كما لا يخفى - زام الصحيح - ولم يمتد منه وان كان وجوب كفارة
اخرى - لوطء الثاني مطلقا كفر عن الاول ام لا - لكنه محتص بالمرة الثالثة - ولا يشمل
ساير المرات الا ان يتم فيها بعدد القول بالفصل - وهو محل بامل - لان عدم القول
الفصل لا يفيد بل المقصد القول بعدم الفصل - وهو في المقام يمكن ان يكون لاصالة
عدم التداخل التي عرفت - فيها فتوبها في الوطء ثلث فما فوق ان لم يكفر عن
الاول والثاني مشكك - واما ما ذكره المصنف من وسعه كاشف اللثام فيشهد به مصنف
الى انه لو كفر عن السب يحل الوطء - فلا كفا - مفهوم صحيح ابن عسير -

حكم العاجز عن الكفارة

الرابعة ﴿ولو عجز﴾ لم يظهر عن الحصول الثلاث التي جعلت أحداها كفارة في المقام كما سيأتي فهل لها بدل بثوب عليه حل الوطء - قال جماعة نعم - واحتلوا في البذل وعن الشيخ في النهاية أن للأطعم بدلا وهو صيد ثمانية عشر يوما وإن عجز عنها حرم عليه وطبها إلى أن يكفر - وعن إمامه في أنه مع العجز عن اطعام التسبب بتصدق بما يطيق - وعن ابن حمزة بدد عجز عن صوم شهرين صام ثمانية عشر يوما وإن عجز تصدق عن كل يوم بمد من طعام - وعن الشيخ في قول آخر والمعيد من الحسد وجماعه أن الحصول الثلاث لأجل لها صلات بحرم عده وطؤها إلى أن يؤدي الواجب منها - وفي المتن والسبع وعن الحلبي والمختار بدو عجز عن حصول الكفارة أو ما يقوم مقامها أن يصدقه ﴿أخرته لاستعذر﴾ ويكفي في حل الوطء ولشبع قول ثالث وهو ذلك لكن بحسب الكفارة بعد القدرة - أفور الكلام في قيام عجز الاستعذر مقام الحصول - أني انشاء الله تعالى في كتب الكفارات - واستعرف أنه لا دليل على شيء منها إلا أنه أوده لشيخ رواه ضعفه

وأما الاستعذر فقد استدلل المصنف في محكم المحتجب وسعه غير على الاحتراز بعد العجز عن الحصول الثلاث به - ناصاه برائه الدمة - وأما حل الوطء - وإن احتجبت الكفارة مع العجز بتكليف بعير مقدور - وموثق (١) استحق من عمار عن الصادق عليه السلام أن يظهر أن عجز صاحب عن الكفارة فليس فقير ربه ويؤتى الأيعود قبل أن يواقع ثم لو واقع بعد آخر ذلك منه من الكفارة وإذا وجد أصل إلى ما يكفر به بومامن الأيام فليكفر وإن تصدق وطعم نفسه وعياله فإنه يحرمه إذا كان محتاجا ولا يجد ذلك فليستعمر ربه ويؤتى الأيعود وحسبه بذلك والله كفارة.

ولكن الأدل على أن يظهر لأنه أوجب حرمة الوطء وعدم حلته بدون

الكفارة فالعود يحتاج الى دليل. واما الثالث فرده اولاه لانكليف بالكفارة الاشر وظ
الوقاع غير الوجه ومع عدم ارادته لا مكليف بها صلا - فلا يلزم التكليف بما لا يطاق
وثاني - انه اذا اتى زمان يجب فيه الموافقة في نفسها لولا العاج - حيث ان الوقاع
بدون الكفارة محرم ومعها ممتنع لعدم القدرة فيسقط وجوب الوقاع - وثالثا - انه مع
الاعراض عن ذلك يقع التعارض بين التكليف اي حرمة اللوط بدون الكفارة ووجوبه
وترجيح احدهما يحتاج الى دليل مفقود - مع انه يمكن ان يقال بعدم التعارض وانه
ان طابق لم يحالف شيئا من التكليف فيتعين ذلك

واما الحذر فهو وان كان موثقا للموتوق حذره في نفسه وما فيه من التشويش والاضطراب
لا يصح بالاستدلال بما هو محل الاستشهاد الذي لا اضطراب فيه - لكنه يدعى صحيح (١)
ابي بصير عن الصادق عليه السلام قال من عجز عن الكفارة التي تعجب عليه من صوم او عتق او
صدقة في يمين او در او قتل او غير ذلك مما يجب على صاحبه فيه الكفارة فلا يستعفار
له كفارة ما حاله من اظهار فانه اذا لم يجد ما يكفر به حرمت عليه ان يعامها وفاق
بنيهم لا ان يار صي المرئ ان يكون معها ولا يعامها - وحسن (٢) ابي الحارث وقال سئل
ابو الورود ما حذر عليه ان يعمد من رجل قال لا امراته ست على كظهر امي مائة مرة فقال
ابو جعفر عليه السلام يضيق لك مرة عتق نسمة قال لا قال يطبق اطعام ستين مسكينا مائة مرة
قال لا قال يطبق صيام شهر من متقاسم مائة مرة قال لا - قال عليه السلام يعرف سهما حيث
ان الصحيح اصح سداده وفتوى لاكثر التي هي اول المرححات على مصنونه كما في
الرياس ومع ذلك فهو موافق للكتاب لدال على لزوم الكفارة قبل الوعد ان اراده -
فيتعين تقديمه - فالأظهر عدم الاجتزاء بالاستعفار .

(١) الوسائل باب ٦ من اجواب الكفارات حديث ١

(٢) الوسائل باب ١٣ من كتاب الظهار حديث ٥

رفع المظاهرة أمرها إلى الحاكم

الحكمة أن صرت المظاهرة على برك الروح وطئها فلا اعتراض بالإحلاف فيه ولا إشكال لأن الحق له، فحدا رافعها لها حرما وليس الروح حميها، على الأمر فعلا لأن حق الاستمعة وإن كان لهما إلا أن المظهر أدخل الضرر على نفسه فإذا راد العود فوسيلته إلى الحد الكفارة ﴿ زاد ﴾ لم تضره ﴿ زعمه ﴾ آخره الحد كما نالته شهر من حبس المرافعة ﴿ بعد ما يحير بين العود والمكسر بين الطلاق وإيهما ﴾ ﴿ انما نصت المدة ولم يحتر أحدهما ﴾ ﴿ يصيق عليه ﴾ في لم شرب و لم طعم ﴿ بعده ﴾ بأن سمع عماد على سد الرق مثلا ﴿ حتى يكفر أو يطلق ﴾ ولا يحرره على الطلاق بعينه ولا يطلق عنه ولا على لشك في كلف - بالإحلاف في شيء من ذلك وفي المالك طهر الأصحاب الاتفاق على هذا الحكم - وفي الروي ما طهر جماعة الأصحاب عنه - وطهرهم - إن الإجماع هو المذكور في المقام - دون الحجر الذي يتدل به فهو وثق (١) أبي بصير قد سئلت أبا عبد الله عليه السلام عن رجل طهر من امرأته قال لا بأس به فعمد عتق رقبة أو صيام شهر من متابعين أو طعام اثنين مسكيا أو الأبرك ثلاثة يهرون في الأوق حتى يشرب ثلث حارجه في امرأته وتطهره وإن شاء وليس عنه شهر - هي مرة وإن طلق واحدة فهو أملاك برجمتها .

وفي المالك وفي طريق الرواية ضعف وفي حكم على طلاقه إشكال لشموله ما إذا رافعته عقيب الطهر بغير فصل بحيث لا يبعث لها من الوطء بعد مضي المدة المصروفة فإن الواجب وطئها في أربعة أشهر مرة أو غيره من العوق لا يبعث بالحظر إلى أن قل وفي الرواية مورد آخر مدونه للقواعد انتهى - وسعه في أيدي من حيث السد فهو من قسم الموقوف لإشكال فيه مصافا إلى عدم الأصحاب - وأما من حيث الدلالة فلا وجه للإشكال فيه بعد دلاله الرواية عليه وعدم الأصحاب في مورد الإشكال مع أنه يمكن

ان يكون المراد بلغة الدم ولترام الكثرة ثم لو طء لا لو طء ليستشكل بانه ليس لها المطالبة به لا في كل ارضه شهر مرة كما عن كشف الثمام نعم - ليس في الحبر لحسن والتصيين عليه في لمطعم والمترس في الرصاص ولعل يستدغم في ذلك الحذر ان المتضمن لذلك في المولى كما ياتي مع عدم تعقل الفرق بينه وبين المظاهر معاها الى شهادة لا اعتداد بها اطلاق الحكم بالاعرف من دون تقييد بمر فعتها - فيقيد بالاجماع وام صحيح (١) يريد المتضمن لاحرازه على التكثير فمورد له لا ذلك وعدم المطلق - واطلاقه يقيده بمر ابي نصر - كما ان ما في الحبر من السام من الاحراز بالطلاق اجماعا هو في غير القدر على التكثير ويقيده بطلاق حبر في نصر ان لم يكن معه طاهرا في انه در بهما ثم ان صحيح يريد كما ان بل طاهر في الاحراز على التكثير في صورة القدرة ولكن عن الشهادة والعقبة والوسيلة لا بمر على بطلاق نفسه الا ان اقدر على التكثير

حكم ما لو طاهر من متعددة بلفظ واحد

الجمعة لو طاهر من زوجاته لمتعدده بلفظ واحد - وماذا انش على كظاهر اعمى كان مظاهر من الاحلاف و - اما - انما احكامنا ان الفرق بين ما في مع الطاهر ولا كدرة وان قدر قدره يعود الى مذهب اخرى يعود الى كنه حميما - والمشهور من الاصحاب ان عليه عن كل واحدة كدرة في الصورة الثامنة - وثبت الكدرة في الصورة الاولى وحالهم الاسد في في الثانية ولترام المرزم كدرة واحدة عليه - واحتمل عدم ثبوته في الاولى - والكلام بانه مع قطع النظر عن المصوم الخاصة واخرى معها

اما المورد الاول فحيث ان الطاهر كما يبرعنا بين العقود و لانه عات من مقولة المعنى دون الملعط - وليس مزيل اليمين الذي هم اسم للعدرة المخصوصة والملعط مراد له وكشف عنه ودا تمام اكثر من واحدة يكون الطاهر متعددا و يحق كل واحد منه حكمه وعليه فلهاذا الى مذهب نبت الكدرة قطعا - وبه يظهر فساد فيس المقام بما لو حلف ان لا يتم جماعة فانه لا يثبت الكدرة الا تكلم الجميع - مع -

ان بينهما ما فإخر وهو ان الحلف بعد ترك تكلم الجميع والبحث يحصل بقصد
وهو تكلم الجميع دون تكلم البعض والكفارة في الطهر بملقت بالعود وهو يخص
بالعود الى واحدة هكذا وقد خص الأصابع وفيه نظر وقد مع قطع النظر عما
ذكرناه وسلم ان الظاهر المعلق أكثر من واحدة وقد تكون الواحدة غير بمعنى
العود الى الجميع فالعدد ما ذكره من أنه مع بعد الطهر لا محالة تعدد الكفارة
لاطلاق الأدلة مع ان عدد الى بعضه قد يرد ثم عد الى الأخرى ثبت لنفسه حرى
ولا يظهر إلا كونه بكفارة واحدة بمعنى اتصاله بإحدى لم يثبت كما يستدل بها
باعتباره الفعدة

وما بالصوم فهو صائفة في ردتان في الصورة الدالة على تعدد الكفارة
كصحيح ١ خصص من الحنفي عن أبي داود في رجل كان لعشرة حوائط
فطهر منهن كاهن حصة واحدة قال عيسى بن عذرة (٢) وصحيح (٢)
صفوان قال سأل الحسين بن مهزيب عن رجل طهر من ربح سوة
قال عيسى بن مهران الكاهن واحدة كفارة وقاله عن رجل طهر من امرأته وحارثة ما عليه
فأرغبه لكل واحدة منهما كفارة عتق ربه ربه شهر من متاعين و طعام سنين
مسكيناً وهذا الحرف يدل على تعدد الكفارة وعدم التداخل التي لا يبدل على
ثبوت كفارة واحدة كما هو في ٣ عيسى بن إبراهيم عن الصادق عليه السلام عن أبيه عليه السلام
عن أمير المؤمنين عليه السلام في رجل طهر من أربع سوة ورغبه كفارة واحدة
وقد يجمع بينهما بجملة ثابتة على إرادته لتداخله والأولى على ردة التعدد
مع عدل التكثير من لعود الى كل واحدة والعود الى الأخرى فتعطف على مقتضى
الفعدة ولكمه جمع عن عوفي - وجمع الشيخ بينهما بحمل الموثق على إرادة
الجس من كفارة واحدة وهو كما يرى - وأحق أنهما متعارضان والتحرير مع
الأولى بعد ثبوتها اعتوى حال الأصحاب وأصحها أسدها فتقدم ولا يظهر بعد الكفارة

ولو طاهر من امرته واحدة مرارا فعبه اقوال - ١ - وحش عليه بكل مرة كفارة وهو مختار الاكثر من غير فرق بين تراخي احدهما عن الآخر او تواليهما بقصد التاكيد ام لا بعد المشبه كالكلام والاحتام لا تحل التكثير بينهما ام لا يختلف المجلس ام تعدد - ٢ - ما من الشبع وامن حمرة وهو وحوب كدفرة واحدة عليه في المتواليين مع قصد التاكيد وعن طاهر العجزي لا يصح ان يجعل الحلاى غير صورة التاكيد وعن الشيخ في المصنوع هي الحلاى عن الواحد اذا بوى التاكيد - ٣ - ما عن الاسكافي وهو التعجيل بين بعد المشبه به فتعدد الكفارة واتحادها فتتعدد وان فرق الا ان يتحل التكثير فتتعدد - افول معني القاعدة هو وحدة الكفارة في جميع المردس لاصاله تدخل المسببات ولكن ذلك المصوص المبيحه على لتعدد (خط - صحيح) محمد بن مسلم عن الدور عليه السلام عن رجل طاهر من امراته خمس مرات او اكثر قال عليه السلام عليه مائة كل مرة كفارة - (صحيحه ٢) - الآخر عن احدهما عليه السلام عن رجل طاهر من امراته خمس مرات او اكثر فقال عليه السلام مائة كل مرة كفارة - (صحيحه ٣) - الحديث عن الصادق عليه السلام عن رجل طاهر من امرته ثلاث مرات قال عليه السلام يكفر ثلاث مرات وصحيح (٤) جميل عنه عليه السلام عن رجل طاهر من امرته خمس عشر مرة قال عليه السلام عليه خمس عشرة كفارة - ويحويها غيرها ومقتضى اطلاقها تعدد الكفارة في جميع الصور - وادانها حر (٥) عبد الرحمن بن الحجاج عن الصادق عليه السلام في رجل طاهر من امراته أربع مرات في كل مجلس واحدة قل عليه كفارة واحدة - ولكنه لا يصلح لعدده ما سبق والمتعين طرحة

ثم انه ربما يقال انه مع به التاكيد يصدق اتحاد الطهر لا بعده ولا تشمل المصوص هذه الصورة - ولا بأس به - وفي الجوهر من ان المؤكد غير المؤكد واطلاق ادله الظاهر يقتضي ترك الكفارة على مضاء مع العود وهو متحقق في المقصود به التاكيد يرد - ان الطاهر من عقولة المعنى كما مر واعترف فده به ذلك كيدانما

هو في الاطهار والابرار والادلة اسبداً على ترنس الكفره على معنى الطهاره الاعلى مسمى
مراده والفرق واضح - وما اوده الشيخ والمحرر وغيرهما من عدم تعدد الكفره مع نية
التاكيد هو الاطهار.

حكم ما دون الوطء من الاستمتاع

السادس يحرم الوطء على لمطهر او عا د مالم يكفر سواء كفر بالعتق او الصيام
او الاطعام او الاحلاق و هو عدم التضرع في دلاله المصوص عامه - وهل يحرم ما دون الوطء
كالقبض والملاصقه في الكفاره فيه قولان - ١ - ما عن الشيخ وجماعه وهو الحرمة
٢ - عدم الحرمة ذكره ان من اختلف في اختلاف التفسير للمعاصيه في الآية الشريفة
فذهب الاولون الى ان المعاصيه اعم من الوطء لانه والاصل عدم العمل والاشتراك -
واجب عنه ان المعاصيه يلقى بها عن الوطء في غير المعاصيه فحصل الظن بآرايه فيها
هذا لعل حاشية الكركي ايها كفايه مشهورة عنه و بعضه التفسير بل عن الحلبي
الاتفاق على آرايه فيها - قول قد عرفت ان الآية الشريفة لا تدل الا على وجوب
الكفارة عند العود المعسر في المصوص بآرادة الوطء - وان شرط الوجوب بموجب
الشرط المتأخر هو المعاصيه - ولا تدل الآية الشريفة على حرمة الوطء - بل دليلها
المصوص الخاصة و هي مختصة بالوطء - مع انه على فرض دلالة الآية على الحرمة
الظاهر من المعاصيه بقرينه العود المعسر بآرادة الوطء هو الوطء خاصة -
صاف اليه انه قد فسرت المعاصيه في صحيح (١) حمران بالمعاصيه فالظاهر حوا
ما دون الوطء.

حكم الوطء في خلال الصوم

السابعة - قد مر انه يحرم الوطء على المظهر او عاد عالم بانحر سواء كفر بالعتق او الصيام او الطعام. اما لخلاف وقع في انه لو وطئها في خلال الصوم - فلا كفر على انه يجب استيفاء الصوم سواء كان الوطء وقفاً في الليل او النهار وسواء كان بعد ان صام شهر او من لثي يوماً ام لا - وعن ابن سعيد والحنلي والمصنف في حمله من كتبه والمحقق الثاني والشهيدين وغيرهم انه لا يبطل التقبيل بالوطء ابداً - وصرح جماعة منهم بعدم بطلان التماسح ان وقع بهاراً بعد ث صام من لثي شيئاً - وحاصله ملاحظه تماح الشهرين المعترين في الكفارة وعدمه

وقد استدلل الاول بان لما مورده هو صام شهرين متتابعين من قبل ان يتصدق به ووقعها قبل ان يتم الصيام لم يقع المأثم عليه وعلى وجهه فلا بد من الاستسفاف - وانه قد دلت الاحاديث على لزوم كفارتين عليه اذا وطئ قبل التكفير ولا ريب في صدقه في الغرض ليكون الكفارة اسماً للمجموع فترمه ح كذا في دلائل والاصل عدم وجوب اتمام ما تجلده مع ذلك بل ولا قبله احد - ومعهذه الشغل لنقطع بعدم سقوط التكفير عنه ولكن لم يعلم المكلف به هل هو الاتمام والاستيفاء فوجب الاحير مقدمه للراية ليقينه بعد القطع بعدم وجوبهما معاً عليه (او يمكن) ان يراد الاول بان لا يصح تكرار القول تعالى من قبل ان يتماس من شرائط وجوب الكفارة لأمور وبها المأمورية ولدائمه وعلى ان من اراد الوطء ثم عزم على التترك لا يجب عليه الكفارة او انه يدل على حرمة المعاسة قبل التكفير وعلى التقديرين لا يدل الآية وماش بهما من النصوص على عتاد وقوع الكفارة قبل الميسر بحيث لو وقع بعده ووقع بعده قبله وبهذه بعده لم يقع المأثم عليه وعلى وجهه وبهذه النصوص المتقدمه الدالة على انه لو وطئ قبل التكفير يجب عليه كفارة وان وعلى هذا يسقط ما ذكره صاحب الحواهر في المقام على طوله من ان القليل المبرور ذاحه شرط لا تعدا - واخبار الوطء قبل الكفارة مقتضاه بما اذا وقع قبل جميعها ولا تشمل

ه لو وقع قبل بعضها الى اخرها اقدم في المقام - ويرد الثاني ان المصوح اما يدل على وجوب كفارة اخرى غير كفارة الطهارة لوطء قبل التكفير ولا تدل على وجوب الكفارة للطهارة بما بحيث تكون مشرعة لها ايضا - ويرد الثالث اولاً ما تقدم من دلالة الأدلة على كفارة الأيلاء ومعه لا يصل اليه في أصله الاشتغال - وثانياً من موارد دوران الأمر بين الأقل ولاكثر ووجوب الأقل معصوم والثالث اما هو في وجوب الأكثر فيحري الرأيه عنه و لمورد مورد أصله لرأيه دون قاعدة الاشتغال

فالمستحصل - مما ذكرناه انه لا إشكال في حرمه الوطء ما لم يتم الصيام لا بدوطء قبل الكفارة التي هي ع. ه عن المجموع ولو وقع ذلك قبل ان يصوم من الثاني شيئاً في النهار وجب الاستساف لأسف الشايح المعسر - وان وقع في الليل - وفي النهار بعد ان صام من الثاني شيئاً لا يجب الاستساف بل له ان يكمل ما شرع فيه ويجتري به - وهل يكفي الاكمل عن كفارة الوطء قبل التكفير كفارة اخرى من وجوب كفارة لوطء ايصام لا - وجهان - طهرها الثاني لاختلف ما يدل على وجوب كفارة بالوطء نعم وطء قبل ان يشرع في التكفير .

الفصل السادس في الأيلاء

وهو لغة الحبذ نزعاً حيث لروح الذم على براودة روحته لمدحول بها فلا يطلقوا ذلك من اربعة اشهر للأصرا ردها - عنيه ونس له حقيقة شرعية ولا مشرعية بل معناه الشرعي من مصاديق معناه للعوى والطلاقة عنده من باب اطلاق الكنى على فردة والاصل فيه قوله تعالى (١) «للمدين يؤلون من سائهم بربض اربعة اشهر فان فاتوا وان الله عفو رحيم والاعوام والطلاق فان الله سميع علم» وقد كان ذلك طلاقاً في الصحفية كما اظهره وغير الشارع الا قدس حكمه وجعل له احكاماً خاصة وشرائط مخصوصة - ويترتب على ما ذكرناه انه في كل موضع لم يعتقد الأيلاء لفقد شرط من شرائط

- فان كان جامعاً لشرائط اليمين يكون يميناً كما ذكره غير واحد من ائمه
ارسال العلماء - والمسافة فيه منه صدقة الأيلاء والعزم من عدم انعقادها
قصد لم يقع وما وقع لم يقصد - مدفوعة بان الأيلاء واليمين لا فرق بينهما بحسب الحقيقة
وانما الأيلاء فرد من أفراد اليمين له احكام خاصة - ومورد مخصوص لفصد الأيلاء قصد
اليمين ﴿١﴾ كيف كان فتدبر الكلام فيه يقتضي البحث في مقامات .

الاول في الصيغة - لا اشكال في انه ﴿٢﴾ لا يقصد بغير اسم الله تعالى ﴿٣﴾ المختص به
او التعالي فيه الاختلاف وشهد به طائفتان من المصومين - الاولى - ما دل على اعتبار ذلك
في اليمين مطلقاً كصحيح (١) للحلي عن الصادق عليه السلام لا يرى لغيره ان يحنف لانه
تعالى - وصحيح (٢) عني بن مهزيار عن أبي جعفر الثاني عليه السلام في حديث وليس لحلفه ان
يقسموا الا بعد رجاء - وصحيح (٣) محمد بن مسلم عن النضر بن عمار لا يحنف الا بعد ان
يقسموا الا بعد رجاء غير هذا - الثانية ما دل على اعتبار ذلك في خصوص المقام كصحيح (٤)
الحلي عن الصادق عليه السلام في حديث الأيلاء ان يقول والله لا جامعك كذا - والله
لا عمتك ثم يعاصيها ويحوه غيره - ولا يحنف اليه ولا لنفسه بما يشعر - القسم كماله
قال لا تترك من ذلك ما لا يضمن التلطف بالحملة الفصحى

وهل يحنف بكل ما دل على الحنف بمسمى الاسم من موصول واصله وجودات
مما يصدق معه انه حنفي ام لا يحنف ويحنف - يابى الكلام فيه في كتاب الايمان
انهم يحنف التلطف بكل ما يصدق الأيلاء ولا يحنف معه ولا يحنف فيه العربية لعدم الدليل
على اعتبارها .

ثم ان متعلق الأيلاء ان كان صريحاً في المراد منه لعه وعرفاً كاياباح العرج في
العرج او عرفاً كلفظة المشهورة في ذلك فلا شبهة في وقوعه والجماع والوطء من
لقسم الثاني - وان لم يكن صريحاً فيه لاله ولا عرفاً كما لو قال لا جمع رأسي ورأسك

بين ارمحدة (انكسر الميم وفتح لاء سميت بذلك لانها موضع الجدة عند الموم) او قال
 لا سفتك اى لا اجتمعت الاوقات تحت سقف في وقوع الأيلاء مع قصده قولان ١ - ما عن
 الشيخ في الخلاف والحلي والمصنف وهو عدم الوقوع ٢ - ما عن الشيخ في المسود
 والمصنف في التحرير والتلخيص والمختلف وهو الوقوع واستحبته المحقق في الشرايع
 . لاظهر هو الثاني لصدق الأيلاء عليه فيشملة اطلاق الأدلة وقدر في كتاب السكاح ان
 مقتضى القاعدة هو لا كتمان بالكتابات في العقود والاشاعات مطلقا . ويشهد به مصنفنا
 الى ذلك حملة من المصوم كصحیح الحلبي المتقدم - وحسن (١) بر ندس معاوية عن
 الصادق عليه السلام اذا آلى الرجل ان لا يبرأ امراته ولا نفسها ولا يجمع راسه ورأسها فهو في
 سعة ما لم يمس الاربعه اشهر الحديث - وحسن (٢) الكسائي عنه عليه السلام في حديث الأيلاء
 ان يقول الرجل لامرأته والله لا عبطك ولا سواك ثم يبرأها ولا يدامها حتى يمضي
 اربعة اشهر فقد وقع الأيلاء - ويحويها غيرها

(١) هل يعتبر فيه قصد لمرار الروح بالامتناع عن وطئها ولا يقع لغير
 سرار كما هو المشهور بين الاصحاب شهرة عظيمة وفي المسائل لا يظهر فيه معاذف
 يعتد به وعن كشف الغمام الا ما قلناه - لا يعتبر ذلك فلو قصد بذلك مصلحتها ان كانت
 من بعة او امر معة لصلاح ولدها دفع وجهه - يشهد الاول حمر (٣) السكوي
 عن الصادق عليه السلام اني رجل امير لمؤمنين عليه السلام فقال يا غير المؤمنين ان امرأى ارضعت
 علاما وبني قتلته لا اقر ذلك حتى تقطعه قال عليه السلام ليس في الاصلاح ايلاء - وصحيح (٤)
 حمص بن الحنظري عنه عليه السلام في حديث فان تركها من غير مفاصلة او يمين فلس معول
 ومن الغريب وسوسة الشهيد الثاني في الحكم وعليه فهو حلف ان لا يبا معها دبرا او في

(١) الوسائل باب ١٠ من ابواب الأيلاء حديث ١

(٢) الوسائل باب ٩ من ابواب الأيلاء حديث ٢

(٣) الوسائل باب ٢ من ابواب الأيلاء حديث ١

(٤) الوسائل باب ١ من ابواب الأيلاء حديث ٢

حيث ان يقاس لم يكن مؤلى لانه محس غير مصاد

وهل يعتبر تحريره عن الشرع لا يعتبر ذلك قولاً - اهلهما للشيخ في الخلاف
واساعه والحق والمصنف في احد قوليه والمحقق في لشرائع - فذهب للشيخ في
المسوط والمصنف في المختلف والشهد لثاني في المسالك وغيرهم - ظهرهما
الثاني لأطلاق الأدلة - والأجماع المحكي ليس بجمعة خصوصاً في مثل المقام الذى
يكون مدرك المجمعين معنوماً وهو احد الوجوه التى ذكرها في كتاب المسالك
وغيره التى يضافدها - والاقتضاء على المتيقن وهو المعرود عن الشرع لا أحد له
بعد اطلاق الدليل - والمصنف المتعممة لتفسره معجراً سقت لسان صيغته بالسنة
الى المعنوية به والمعنوية عنه لا عبر ذلك مما يشتمل المعرود من - فلا اشتغال
في الوقوع .

ما يعتبر في المؤلى والمؤلى منها

المقام الذى في المؤلى والمؤلى منها **﴿١﴾** يعتبر في المؤلى النوع والعقد والاحتياط
والقصد فلا يقع الا **﴿٢﴾** من كمال محذور قصد **﴿٣﴾** فلا خلاف بل الاجماع تسميه عليه
كما في الجواهر - للأدلة العامة الدالة على اشتراطها في غيره من العقود لايقاعات
المتقدمة في مبحث الطلاق وغيره - وهل يصح من الكافر لمقر بالله تعالى للعموم -
ام لا لا متناع صحة الكفارة منه - قولان نقداً مع ما يمكن ان يستدل به لهما في الظهار
وعرفت ان الاظهر هي الصحة - والشيخ فيه وافق هذا على صحتها من النهي وان خالف
في الظهار مع ان المدرك واحد .

وبصريح الأيلاء **﴿٤﴾** وان كان **﴿٥﴾** المؤلى **﴿٦﴾** عبداً او حبساً الذى يولع ولا سرور
﴿٧﴾ او محبوساً **﴿٨﴾** الذى بقي من آله ما يتحقق به اسم الجماع فلا خلاف ولا اشكال
للإطلاق - وهل يصح من المحبوب الذى لم يبق من آله ما يتحقق به اسم الجماع
كما في المسوط والتحرير والارشاد والتدخيص والشرائع وهو ظاهر المتن - ام لا
كما في جماعه وفي المسالك وهو الأصح وجهان - من عموم الأدلة - ومن ان متعلق

الايلاء وطء الرزح و هو متمتع في العرض فيكون الحلف حلف على المتمتع وقدم
اعتبار الاصرار و هو لا يتحقق في العرض - مع انه يعتبر في الايلاء ككون المولى
منه مدحولا بها كمن سأل وهو مفروض القدم - والثاني اظهر كما لا يخفى على من
تدبر فيما ذكرناه

﴿١﴾ اما ما يعتبر في المولى منها ﴿٢﴾ لا بد ان يكون المرثه منكوحه
لشملها قوله تعالى «الذين يؤولون من سائهم» وهذا يعتبر ان تكون منكوحه
﴿٣﴾ بالدائم فلا يقع الايلاء بالمتمتع بها كما في المتن وهو لمشهورين لاصحاب -
ام لا يعتبر فيقع بها كما عن المرتضى والقاضي وجهان

استدل الاول بتعدد الدائمه من النساء والرزح - وتخصيصها في قوله تعالى وان
عزموا الطلاق بعد قوله للذين يؤولون من سائهم الدال على قبول المولى منها له وهو
مستف عن المتمتع بها - ان لزم صحتها حوز عطلتها بالوطء وهو غير مستحق للمتمتع
بها - وبما صاله نفا المعلن في موضع الرابع - ولكن الاول ممنوع والثاني يدفعه ما
حقق في محله من ان رجوع المسير الى بعض المذكورين بقا لا يقتضي تخصيصه -
والثالث يرد به ليس لزم صحتها حوار المعادلة به مطلقا بل حوارا ان كان بالدوام -
والحق ان يستدل له صحيح (١) ان ابي يعقوب عن الصادق عليه السلام لا يلاء على الرجل
من المروءة التي يتمتع بها - وبه بعد اطلاق الكذب والسبه وقدم الحديث في ذلك في
كتاب النكاح في بحث المتعة.

وتعتبر فيها ان تكون ﴿١﴾ مدحولا بها ﴿٢﴾ الاختلاف اصح (٢) محمد بن مسلم
عن الصادق عليه السلام في غير المدحول بها قال لا يقع عليها ايلاء ولا طهار وجس (٣)

(١) التهذيب ج ٨ ص ٨ حديث ٢٢

(٢) الوسائل باب ٥ من كتاب الطهارة حديث ٢

(٣) الوسائل باب ٦ من ابواب الايلاء حديث ١

ابن الصراح الكناشي عن أبي عبد الله عليه السلام لا يقع الأيلاء الأعلى امرؤ قد دخل بها زوجها ولو حوفا غيرهما.

عدم وقوع الأيلاء لأربعة أشهر فما دون

المقام الثالث في أحكام الأيلاء وفيه مسائل الأولى: لأحلاف ﴿١﴾ لا اشكر في نه يعتبر ﴿٢﴾ أن أولى مطلعا ﴿٣﴾ ومقيدا ﴿٤﴾ الدوام الذي لا كد لم اقتصره الأصناف ﴿٥﴾ مقررنا بمدته ﴿٦﴾ اربعة أشهر ﴿٧﴾ وأول لحظته فلا يقع لأربعة أشهر فما دون ويشهد به خبر (١) زرارة عن أبي عبد الله عليه السلام عن رجل آلى أن لا يقرب امرأته ثلاثة أشهر قال فقال عليه السلام لا يكون إيلاء حتى يحلف على أكثر من أربعة أشهر وليس في سبعة من يتوقف فيه سوى القاسم من عروة وقد حسم بعض الأحلة ما ربما قيد به وقتها وهو مع ذلك معتقد بمعد لطائفه وقد جعله محرر المحقق مذهب الإمامية وتؤيده توقف أحكامه من الإيقان للعنة أو الطلاق عليه - وفي المسالك وفيه والحكمة في تقدير المهلة بهذه المدة وأم تنوجه المطالبة بالحلف على اجتماع أربعة أشهر فما دونها أن المرأة تنصر على الروح مدة أربعة أشهر وبعد ذلك يعني صرحا أو شق عليها الصبر انتهى ويكفي في الرابطة عن الأربعة - ولو لحظته ولا يعتبر كون الرابطة بحيث تتي المطالبة في مثله لكن إذا قصرت عن ذلك لم تنأ لمعدله لاها إذا صحت من الحيالين ولا مطالبة بعد انحلاله.

ولو علقه - من مستعمل فإن علم بعدم تحققه لا بعد مضي أربعة أشهر صح الأيلاء ويرى أحكامه - وإن علم بتحقيقه قبل ذلك لم يقع الأيلاء - ولو شك في ذلك ولم يعلم شيء منهما - ففي الشرايع والمسالك وغيرهما أنه لا يقع ولا يحكم بكونه مؤثرا وإن تحقق مضي أربعة أشهر ولم يوجد المعلن به - واستدل في المسالك بأنه لا يتحقق قصد العصاة في الإثناء وأحكام الأيلاء موطئة لا بمجرد اتفاق الصرر لا اجتماع من

الوحد - وفيه أولا - ان قصد الاضرار المعتبر ليس هو ترك الوطء اربعة اشهر بل المراد منه لو كان الحلف على ترك الوطء لا بقصد الصلاح ولا صلاح للروح او لدها فقصص المصادرة كما يتحقق في الحلف على تركه الوطء اربعة اشهر فمافوق يتحقق في الحلف على تركه في اقل منها وثانيا انه ساء على ما هو الحق من حرمان الاستصحاب في الامور الاستثنائية. البتة يجري اتصاله عدم تحقق ذلك الامر قبل انقضاء هذه المدة فهو من حين الحلف محروم بالاستصحاب كون المدة اريد من الاربعة اشهر فلا اشكال في وقوع الابطال في صورة الشك واتفاق معنى اربعة اشهر ولم يوجد المعنى عليه نعم لو اتفق وجوده قبل معصيته انكشف عدم وقوع الابطال - وبذلك يظهر انه لو آلى ن لا يبطنها قبل تحقق ما علم بوجوده قبل معصية الاربعة فاتفق تاجر معصيته - يقع ابطاله لان الموضوع هو الواقع ولا دخل للاجرا في فيه فتدبر فانه حقيق به .

مدة التريص

المسألة الثالثة وودفع الابطال عن صيرت فلا كلام ولصحت المدة عند الان الحق لها وفيه استقاطه - والا فلاحق لها قبل معصية المدة بل لدرج مهلة بعد اتمام الابطال لا يبطال فيها شيء ولكن ان وطء فيها كفر بعد الابطال ولا رخص اليها - ويشهد بجميع ما ذكر صحيح (١) بكر بن اعين ومريد بن معاوية عن ابي جعفر وابي عبد الله عليهما السلام انها - فلا ادلى لرجحان ان لا يقرب امراته فليس لها قول ولا حق في الاربعة اشهر ولا اثم عليه في كفه عنها في الاربعة اشهر وان عصت الاربعة اشهر قبل ان رمسها فسكنت ورصيت فهو في حل ثبته وان رفعت امرها قبل له اما ان تفي - فتمسها وما ان تطلق وعزم - لطلاق ان يحل عنها فواحدة وطهرت طلقها وهو احق برحمتها عالم تمضي ثلاثة قروء فهذا الابطال لدى اهل الله تعالى في كتابه وسنة رسوله وجموع غير - بل الظاهر من النصوص والعقائد ان المدة المبرورة حق للروح ليس لها مراعاة وان

كان قد ترك وطنها قبل الأيلاء بأربعة أشهر أو أقل من ذلك

وفي المسالك ولوفر من كونه نازكا وطنها مدة قبل الأيلاء يفعل حراما بالنسبة إلى ما راد عن أربعة أشهر من حين الوطء لانه لا يجوز ترك وطء الروحنة أكثر من ذلك - ولا ينحل بذلك اليكس لأن الأيلاء لا ينحل بذلك انتهى (وفيه) أن صريح الصحيح وظاهر غيره عدم الأثم عليه في ترك الوطء مدة الترس مطلقا - بل الغالب عدم اتصال الوطء بالأيلاء فمن حبل المدة أربعة أشهر من حين الأيلاء يستكشف عدم الأثم عليه في ترك الوطء في مدة أكثر من أربعة أشهر ولأما منع من كون ذلك من أحكام الأيلاء المختصة به

ولومست المدة ثم وطنها انحل الأيلاء ونسب عليه الكفارة كما هو الأشهر بل عن الخلاف الإجماع عليه . يشهد به خبر (١) موصول عن أبي عبد الله عليه السلام عن رجل قال من امرئته عورت أربعة أشهر قبل فصل بوقف فإن عزم الطلاق مات منه وعليها عدة المطلقة والأكفر عن نميه وامسكها - وقصور سنده لو كان بالشهرة صحيح مع انه موصول أدليس توهم الصعف الأمن ناحيه فاسم من عروة وقد مر أن بعض الأحلة حسبه بل ربما قبل بوثاقته - فما عن الشيخ من عدم الكفارة عليه غير تام

ولومست المدة وطاقها مات منه وكانت التطليقة رحيمة ولا شيء عليه نعم - بأربعة المدة لا تطلق لاتفاق الكتاب والسنة والإجماع عليه - وما في خبر (٢) أبي بصير من ذلك مضمون على ما لو طلق بعد المدة والأقويين طرحه ولولم يطؤها ولم يطلقها ولم تنس - فلها المرافعة فصل ودرا فاعته انظره الحداكم إلى أربعة أشهر فصل من حين الأيلاء فصل وراجع وكفر فصل فلا كلام فصل والآن فصل ما من امر على الامتناع ثم رافعه بعد المدة فصل الرمة فصل الحداكم فصل الطلاق أو العنة والتكفير فصل بالاحلاف في شيء من تكلم والنصوص شاهدة بها كالصحيح (٣) عن الصادق عليه السلام أنها حق لا إله إلا الله لا يفر بامر أنه وليس

(١) الوسائل باب ١٢ من أبواب الأيلاء حديث ٣

(٢) الوسائل باب ١ من أبواب الأيلاء حديث ٢

(٣) الوسائل باب ٢ من أبواب الأيلاء حديث ١

لها قول ولا حق في الأربعة أشهر ولا اثم عليه في كفه عنها في الأربعة أشهر وان مضت الأربعة أشهر قبل ان يمسه فسكرت ورسيت فهو في حل وسعه وان رجعت امرها قبل له اما ان تقيء فتمسه واما ان تطلق وحسن (١) الكسبي ابي الصاح عن الصادق عليه السلام الايلاء ان يقول المرحل لامرأته والله لا عظمت ولا سوئت ثم يجرها ولا يجمعها حتى تمضي اربعة أشهر فقد وقع الايلاء وينبغي للاهم ان يعمره على ان يعي ويطلق الحديث ويحذوهم عيرهما

ولو امتنع عن احد الامرين فهل يجر على الآخر تميب كذا في الربص ام لا كما هو ظاهر جماعة وصريح آخرين. وجهان - من ظاهر الكتاب والسنة - ومن خصوص صحيح (٢) الحلبي عن الصادق عليه السلام في حديث فانه يترص بها ربعة شهر ثم يؤخذ بعد الأربعة أشهر فيوقف وداء وهو ان تصالح اهله وان الله عمود رحيم وذلهم فاحر على الطلاق - وان امتنع عن الامرين يحبس عليه السلام ويضيق عليه في المطعم والمشرب حتى يفعد أحدهما عليه السلام بالاحلال - وفي روايه (٣) حماد عن ابي عبد الله عليه السلام لمولى داود بن يعلق كان امير المؤمنين عليه السلام يجعل له حظيرة من قصب ويحسه فيها ويمنعه من اطعمه الشراب حتى يطلق - ان في جملة (٤) من المصوص انه ان امتنع بصر بصفه

في انقضاء مدة التبرص

ثم انه ينبغي التمسك على امور - ١ - انه لو انقضت مدة التبرص وهناك ما يعين الوطء فان كان المانع في الردح فبإني حكمته وان كان من حوائجها ان كان مريضا بحيث لا يمكن وطئها او محبوسا لا يمكنه الوصول اليها او نحو ذلك - لم ينشأ المصلحة بلقنه فعلا اجماعا لانه معدور والحال هذه وكذا لو كانت محرمة او حائضا او عشاء

(١) الوسائل باب ٩ من ابواب الايلاء حديث ٣

(٢) الوسائل باب ٨ من ابواب الايلاء حديث ١

(٣-٤) الوسائل باب ١١ من ابواب الايلاء حديث ٥-١

أوصائمه أو مؤثكفة فرضاً - وهل يؤمر بعه العاخر كما في الشرايع وحكى عن كثير
 أم لا كما عن الشيخ وحجته - أظهرهما الأول لأن ما دل على أن فقه العاخر أطهار المرم
 على الوطء مع القدرة بشعر المقام كما سيأتي - ولو تحددت أعدادها في أثناء المدة
 فمن الشيخ في المسوطة أنه يقطع الاستدانة عدا الحيض بمعنى عدم حسابها من المدة
 وأدراك العذر ثبت على ما مضى من المدة قبل العذر - وستدل له بأن الحق لها والعذر
 من قبلها - ومدة التريض حق له فلا يحتسب عليه منها مالا قدرة له على العفة فيه -
 ووجه استثناء الحيض الإجماع وإنه لو قطع لم تسلم مدة التريض أربعة أشهر لتكرره
 في كل شهر عاذاً - ويرد عليه أولاً أن مقتضى إطلاق الأدلة أن مدة التريض أربعة أشهر
 مطلقاً - فكما أنه في غير صورة الأبناء لو ترك وطئها أربعة أشهر يحسب عليه ذلك
 وإن كان هناك عذر في أثناء المدة من جهتها فكذلك في المقام - وثانياً - ما تقدم من
 قيام فقه العاخر مقام الوطء من القادر وهو في حكم العاخر - فما عن الأكثر من عدم
 قطع الاستدانة أظهر.

٢- قال في محكي المسوطة أن مدة التريض تختص من حين المرافعة لأمن
 حين الإبلاء - وذهب إلى ذلك الشيخان والإمام والحنفى والمصنف - في غير المختلف
 والشهيد وغيرهم - وعن ابن عثيمين وابن الجوزي والمصنف في المختلف وولده في الشرح
 والشهيد الثاني في المسالك وغيرهم أنه من حين الإبلاء ويرد المحقق في الشرايع في ذلك
 واستدل الأول بأن ضرب المدة حكم شرعي باق على العدم الأصلي فيوقوف ثبوته على
 حكم الحاكم - وإضافة عدم السيط على الروح بحسن أو غيره لأجل العفة أو الإطلاق
 الأمع تحقق سببه - وسجلته من النصوص كحصر (١) العباس بن هلال عن الرضا عليه السلام
 قال ذكر لنا أن أجل الإبلاء أربعة أشهر بعدما يبان السلطان - وحسن (٢) أبي بصير
 عن الصادق عليه السلام وإن دفعته إلى الإمام بطرء ربعة أشهر ثم يقول له بعد ذلك أما
 ترجع إلى المما كحه وأما أن تطلق فإن أبي حسبه أبداً - وحسن (٣) البرطلي عن

الرمسا ^١ انه مثله صفوان وان حاصر عمده عن الإيلاء فقال اما بوقف اذا قدمه الى السلطان فيوقعه السلطان اربعة اشهر ثم يقول له اما ان تطلق واما ان تمت وخسر (١) ابي مريم عن الصادق ^{عليه السلام} عن رجل الى من امره ان قال ^{عليه السلام} بوقف قبل الاربعة اشهر وبعدها .

ولكن يرد الاول ان التبرع في المدة حكم شرعي مجعول لا يكتب و السه ولا يتوقف على صواب الحاكم - ويرد الثاني مدل على التسط على ذلك بعد مضي اربعة اشهر - دام الاحبار - فلا دلل منها ضعيف السند - والثاني غير معتبر من المدة المدة - و الثالث مدل على ان الاقارب يباون في اربعة شهر - مع ان صريح المصوص الصحيحة وفاتى الاصح ان يكون بعد مضي الاربعة - و الرابع ضعيف السند - لمحسن بن محمد وغيره فدا لا دليل على كون المدة من حين المرافعة - و طهر الاية التبرع من جهة رتب التبرع على الاملاء كون المدة من حين الإيلاء وكذا طهر المصوص لصحة لاحد حسن يرد من معذوبة المتقدم - لا يباون اربلاء الا اذا آلى الرجل ان لا يقرب امرأته ولا يمسها ولا يجتمع راسه رأسها فهو في سعة عالم بمضي الاربعة اشهر ودامت اربعة اشهر وقف وما ان يعفى وما ان يعزم على الطلاق ويخوه حسن النسي و بن نصر عنه المتقدمان - فالأصح ان المدة من حين الإيلاء (نعم) الايقاف والاحبار طيعه لحدكم كف دلت المصوص عليه

٣- اذا وطء المؤلى سدياً أو محبوا واشتبهت بهيرها من جلائله أو ماش كل فلا اشكال في عدم وجوب الكفارة لعدم الحدث اذا عزم عدم عمده مصافا الى عموم ادلة الرفع اما الكلام في انحلال اليمين وظلال حكم الإيلاء فعن الشيخ ذلك ونسبه جماعة منهم المصنف ره حازماته من غير نقل خلافاً لظاهر الشرايع والمسائل الثامن في الحكم - واستدل له انه قد وجد المحلوف عليه في الحقيقة وثبتت الاصابة - واورد عليه ان المحلوف عليه هو المالك في حال لتدكير لان العزم من التبع والرجوع

فى اليمين انه يكون عدد ذكره و ذكر المحلوف عليه حتى يكون تركه لاحد
اليمين - ويمكن ان يدفع بان المحلوف عليه عدم وجود الحقيقة اصلاً فتأمل -
ثم انه على تقدير عدم ابطال الايلاء - الاظهر عدم حصول الفسخ به وبقاء المطالبة -
وان سقطت منها فى تلك الاربع ولكر معنى لها حكم المطالبة فى اربعة حرى لبقاء
حكم الايلاء وما ذكرناه يظهر من فى المسالك

طلاق المؤلى ليس بائناً

اثنى **(١)** لو احتار المؤلى الطلاق وطق **(٢)** مع الطلاق رجعي **(٣)** ان لم
مكن ما يقتضى السيمونة ووقف للاكثر كما فى الرخص وعلى المشهور كما فى المسالك
بل لم يعرف المحالف بيمينه وان ارسه به من كماله فى الجواهر - لو حوذا المقتضى وهو وقوعه
شرائط الرجعى وانتهى المانع ادلس الا كونه طلاقاً مؤلماً ماورد به بحير او هو لا يقتضى
السيمونة - ولدصوص - فى حسن (١١) يريد من معاذرة عن الصادق عليه السلام ودامت
الاربعة اشهر ووقف واما ان يعنى اسمها واما ان يعر على الطلاق فيحلى عنها حتى اذا حاصت
وتظهرت من محيها طلقها بطلقة قبل ان يحاصها شهادة عدلين ثم هو احق برجعتها
واما تسمى الثلاثة الاقراء - وفى حصر (٢) ابي هريرة عن الصادق عليه السلام ان عزم الطلاق وهى
واحدة وهو املت برجعتها - وفى صحيح (٣) حمل من درج عن غير منصور انه يطلق
تطلقه بمانث الرجعة - رجوها عسرها وازائها - صحيح (٤) منصور بن حازم عن
الصادق عليه السلام المؤلى اذا وقف فلم يعى طلق بطلقة دائمة ومقطوعة (٥) الا حر ان المؤلى
يجز على ان يطلق بطلقة دائمة - رواه عنه حميل بن درج فى الصحيح - وحسنه (٦)
الثالث عن ابي عبدالله عليه السلام فان عزم الطلاق بمانث عدل فى المسالك وما قيل بوقوع الطلقة
دائمة والظاهر ان مستند هذا المائل غير المعلوم هذه النصوص

(١-٢-٣-٤-٥) الوسائل باب ١٠ من ابواب الايلاء حديث ١-٢-٣-٤-٥

(٦) الوسائل باب ١٢ من ابواب الايلاء حديث ٣

وكيف كان بحيث ان هذه النصوص لاتصلح للمقاومة مع النصوص الاول
لجهات غير حميه - وما ان تطرح - او تحمل على من يرى الامام احبته على الدائمة
فدنيه او على من كانت عند الرجل على مصلحة واحدة - او على مجرد القرقة وان
لم تكن قطعه لعلافة الروحنة - ذكر الاحير بعض لأحد : الذي الشيخ قد -
ويشهد الاول ان في بل مقطوع مسود . رواه حمل عنه انه يطلق بتطبيقه يملك
فيها الرجعة فقل له بعض صحبه ان هذا يقتضي فصل لا تلي شكوا فتقول بحررني
ويصرني ويمنعني من الرجوع يحضر على ان يظنهما بعدة مائة و تلي بكت ولا تشكوشيث
بطلاقه تطيقه بملك وفي الرجعة والاحير كونه رجما - ثم يدان سنمر عليه وذلك لاعد
حكم الايلاء بالاحلاف .

في الكلام في انه هل يحتسب امدته من امدته فطاب به رجوعه وانقصائه
ياحد الامر من الفقه والطلاق - والرجعة وان اختلفت بالطلاق لا يمكن من الوطء
بالرجعة فلا يكون الطلاق عدد كما في الشرايع والمساكن والجواهر - ام لا يحتسب
منها . لان الطلاق رفع لسكاح واحراه الى اليسيرة معنى في العدة في زمان
بقتضى مصبه لیسوءه فلا يجوز احتساب هذه المدة من مدة بقتضى مصبه المطلقة الوطء
وهو زمان التمس لتصاد الآخر من لمقتضى لتصاد المؤثرين كما عن الشيخ زه ووقفه
المصنف زه في محكي التحريم وروا انه ان رجع صرحت له مدة اخرى ووقف عند
انقصائها وان فاء او يطلق وفيه راجع صرحت له اخرى ووقف بعد انقصائها وهكذا
وحهان بل وجوه - الاظهر هو الاول - لان المطلق الرجعية رجعة او بحكم الرجعة
ومعرد انه ليس لها لمر فعه لانها لا تستحق عليه الاستمتاع لا يسمع من احتساب المدة
بعد ما عرفت من ان المدة تصرف من حسن الایلاء وان لم ترافعه الرجعة وبعد كراه
بظهر انه اذا آلى من المطلق الرجعية صح ويحتسب زمان لعدته من المدة - كف
ظهر انه لو آلى و ارد بالردة عن غير فطرة يحسب عليه مدة الرد له و ان كان
المسح عن الوطء مسبب الاندثار الا انه منمكن من الوطء بالقدر على سببه وهو الاسلام
فما عن الشيخ زه من عدم احتساب مدة الرد في صيف

لثانته ﴿ ولو آلى مدة فدافع حتى حررت ﴾ سقط حكم الابلاء ولو وطئها
 ﴿ فلا كفارة ﴾ عليه لأنها تحب مع الحث في اليمين ولا تتحقق الامع الوطاء في المدة
 المعينة فإذا انقضت سقط حكم البعير سواء رافعه والزمن المحكم بأحد الأمرين أم لا
 وإن أتم بالمداخلة على تقدير المرافعة ﴿ و ﴾ نسب ﴿ عليه الكفارة لو وطئ قبله ﴾
 في قبل انقضاء المدة كما مر

الرابعة ﴿ ولو ادعى ﴾ للمؤلى العتق ﴿ لأصله ﴾ وإنكرت هي ﴿ فالقول قوله ﴾
 مع نمسه ﴿ بالاحوال واحدة كما في الرصاص ولعل الوحد فيه مع كونه محالاً للمعاينة
 المقررة لموافقة فوائها للأصل موثق (١) استحق من عمار عن حمير عن ابنه عن علي
 قال سمعت العروة روعم أن زوجها لا يمسه ويرعم أنه يمسه قال عليه السلام يحد من ثمراه -
 ويؤيده أنه من موارد تعدد البيئة فتقدير -

في فقه القادر

الخامسة - قالوا ﴿ وفقه القادر هو الوطاء قبل الإذنه المباحر الطاهر العرم على الوطاء
 مع القدرة ﴾ وعن السرائر والعمية ومنشأه الفرآل لا يشترط أن العرم ادعى في
 الكتاب العزيز العود إلى الجماع - الإجماع - عصاف إلى طاهر المصنوع - أقول طاهر
 الآية الكريمة أولاً الإجماع هو تحقق الفقه ما طهر العرم على الإطلاق مطلقاً فإن العرم معنى
 الرجوع - ورجوع المؤلى عما خلف عليه عبارة عن مخالفته يقال فلان قولاً ثم
 رجع فيه أي خالفه ونقضه ومقصد الإبلاء ومصاه وصف المرثه تكونها محرم الوطاء
 وكونها مخلوقاً على ترك وطئها فكانت النساء على الوطاء والعرم عليه رجماً - وعاية
 ما عليه الإجماع اعتبار الوطاء قبل انقبوينة الحشفة في الفل في فقه القادر
 فيقيد به إطلاق الآية فيبقى غيره تحت الإطلاق - من غير فرق بين كون المدعى من
 جهته أو جهتها .

الواحدة - ويرد ما تقدم منا واعتري هو قدمه في كتاب الطهارة بان اليمين على خلاف العقود والايقات ليست من مقولة المعنى بل هي عذرة عن التلفد المعين المقصود به المعنى - وعليه فلا وجه لما افاده - لا بد ان يورد على الشهيد رد بان المحقق في معناه ان الأصل هو التداخل

٢ - ما راجعته من اليمين - كما لو قال والله لاوطئتك حمرة شهر فدا انقصت فوالله لاوطئتك سه فقد اتى بيمينين كل واحدة منهما تشتد على مدة الايلاء لكن الأولى محررة والثانية معلقة على صفة - فان ساعد على طلاق الايلاء المعلق ولا كلام - وان سبها على صحتة فلها المطالبة بعدم صحتها شهر بموجب اليمين الأولى - وان لم يطالبه حتى مضى الشهر الحامس سقطت المطالبة لا لحلال تلك اليمين - وان طلقها سقط الايلاء الثاني لانه يفتر فيه كونه متعلقه بروحه والفرس حروجه عن الزوجية الا ان رجع - وان وطئها قبل مضى الشهر الحامس نشأت الكفارة عليه - ثم من ابتداء الشهر السادس يكون مدّة الأيلاء الثاني - ولو وطئها بعد ما دخل في مدة الأيلاء الثاني - نشأت الكفارة عليه بمقتضى الأيلاء الثاني - وانما الأيلاء الأول بعد ما دخل - فلا معنى للتداخل في هذا لفرس - وفرس التداخل في هذه الصورة انما هو بان يطئها بعد مضى اربعة اشهر ثم يطئها في مدة الأيلاء الثاني فيجوز البحث المتقدم من اصالة التداخل وعدمها - فعلى الاول لا تتكرر الكفارة على الثاني بتكرار

٣ - لو عقد اليمين على مدتين تدخل جداهما في الاخرى كما داخل والله لااحاملك حمرة اشهر ثم قل والله لااحمك سبه فان مضت اربعة اشهر فلها مطالبة - وان فاء انحلت اليمينان - ونجب عليه كفارة واحدة بناء على اصالة التداخل - وان لم تطالبه حتى مضى خمسة اشهر فلها مطالبة بمقتضى الأيلاء الثاني - وعدم مطالبتها بعدم مضى اربعة اشهر لا يوجب سقوط حقها بالمسح الى الأيلاء الثاني فتدبر .

حكم ماله وحلف على ترك وطء الأربعة

السابعة - إذا قال لأربع والله لا وطئتك من بعد أن ذلك مجموعهن لا كل واحدة منهن ولو القريبة لم يكن مؤثماً بالمعد الثلاث لأن المؤثم من علق بالوطء ما يمانته يمين - ولا مانع في العزم من وطء كل واحدة منهن ولا يتعلق به لرد شيء ولا يلحقه به ضرر وتفرق الوطء للواحدة أو اثنتين من الحث لا يوجب بحق الأيلاء - ويحوز له وطء ثلاثة منهن من دون أن يتوجه إليه كفارة لأنها بمنزلة واحدة متعلقها المجموع ووطء كل واحدة ليس محذور تركه - (وعنه) فبومات بعضهن قبل الوطء انحلت اليمين لا اعتناع الحث - وأطلق بعضه طلاقاً بائناً - لم يحل اليمين بل بحسب الكفارة بوطئها بعد البيونة وإن كان رد الوطء إليه بغيره .

ولو وطء الثلاث بحرماً عليه وطء الرابعة - لأنه بعد حصول الحث - وهل يكشف بذلك حرمة وطء من سبق منه نظر إلى أن وطء كل واحدة منهن حرمة من مصداق طئهن اجمع الذي حرمة على نفسه باليمين لعدم لحكم عليه قبل وطء الرابعة باعتبار عدم العلم بصحة ما يتحقق به مخالفة الحث - أم لا من جهة أنه إما واجب تركه وجميع الجميع بواسطة الحلف وتقيص الواجب لا يكون حرماً ما دام يجبكم بحرمة وطء الرابعة مما سمحة والمراد أنه به ترك الواجب والواجب من المندم هو الحرمة لا جبر منه ولموجب للمصيان والمخالفة هو وطء الرابعة خاصة فتدبر فانه دقيق وتجب الكفارة به وجهان أظهرهما الثاني وهل يصير مؤثماً بالسمه إلى الرابعة لو وطء الثلاث كما في الشرايع وتعمه غيره - أم لا - وجهان أظهرهما الثاني لأن الأيلاء هو الحلف على ترك وطء البقية فلا وجه للنساء على ترتب احكام الأيلاء - بل يمكن أن يقال إن الأدلة لا تشمل الحلف على ترك وطء المجموع رأساً لعدم كونه المجموع من حيث هي روحه وليست من النساء وهما ونحوهما موضوع حكم الأيلاء :

ولو حلف على ترك وطء كل واحدة منهن مريداً به العموم الشمولي الملحوظ فيه كل واحدة واحدة بطريق العموم - كان مؤثماً من كل واحدة منهن لتعلق المحدود

هو لعنت بكل واحدة منهن ولزوم الكفارة ذكر من طنتها فعدت وهاجته ولم ينحن
لنفس في الوقوف كذا لو دنتها في إطلاق ريقه لكفارة كان لأبلاء المسألة إلى
السواقي باقياً.

أما حذف على تركه وصحة أحده منهن وإن دنته فعدت كان مؤلفاً للمسألة
بها حصة وإن أداها وحده سير معية على نجوم لعموم تبدل في رفع الأبناء وكان
اختيار التعسف بيده نظراً ذكره في إطلاق حده غير معية فراجع ما ذكرناه
هناك فإنه يحري في أمعاء خمسة في جنس التعسف منه ثم لم يعين حدة لأختها
ثلاث أحده من هذه لترخص كما في إطلاق ذي المقام هو أخرى يظهر حكمه
ما قدمناه

الفصل السابع في اللعان

وهو كسر الألف مصدر لعلن بالعين - جمع لعن - وهو لغة الصرد والامعاد
وشراء - منه بين الرزح عن حده مضموم - رسمت له بال كالم الزحجين
بعد عن آخر به - حرم لمذبح سهم - أو لاشتمالها على كتمه بال - وفي المسالك
وحصن بهم السمية لأن اللعن ثمة عرسه في مقام الحجج من الشهادات والإيمان
وإشياء يشتهر بما يقع فيه من أمره على الك حري معظم سمات سور القرآن
والأصل فيه الكتب والسمه - الثاب فعوله ما في (١) ولدين يرمون أو حتم ولم
بالهم شهد - لا أعسم وشهدوا أحدهم - مع شهادات الله له لعن الصادق والجمعة
ن لعنه الله عليه أن كان من الكاذبين وندر أعني العذاب أن شهد أربع شهادات
بأنه من الكاذبين والجمعة لعنه الله عليه - كان من الصادقين أو المسبب مضموم
مستقصه مسي ليها - لأشارته في قوله في طي موارد

و كعب كان فلا تقرر ان اللعان بالمدعى الا ^{في} مع دعاء المشاهدة وعدم اليقظة ^{في} على الاظهر الا شهر من الطائفة في الانتصار على الاول الاحتمال وفي الغنية على الثاني كذا في لريص و يشهد بالاول جملة من المصنف كالصحيحين المتقدمين - وصحيح (١) الحلبي عن الصادق عليه السلام اذا قذف الرجل امرأته فانه لا يلاعها حتى يقول رأيت بين رجليها رجلا يري بها - و نحوه غير هذا

وهذا المعنى مشاهدته في روى كما اعتمد المشهور من اصحابنا من كشف الغطاء انه لا خلاف فيه و يترتب عنه سقوط اللعان بعدى الاعنى - م امران هو اعلم وان لم يدع المشاهدة كما في لعد عنه في مسائل من قواء وجهان - لارب في ان المدعى على طواهر المصنف يقتضى السب على الاول - و حملها على خصوص من يمكن في حقه - محتاج الى فرس - ولان لا يعد كون ثبت كداه عن اعلم - والشاهد به مضاف الى ان العناد من التي لها طرفة او حدث في الموضوع يكون طرفة في الا لا خصوصية لها بل اما احدث فيه بما في طريق لانت - بصر العلم و ليس ومات كد وعلى هذا يبين على قيم الامارات مقام العلم الماحود في الموضوع - ان هذا التفسير موجود في حذر الشهادة وانه لا يجوز الشهادة الا مع الرؤية والمشاهدة ويستكشف من ذلك ان المناط هو ما يوجب صحة الشهادة - هو العلم - و يؤيده ما في حذر (٢) محمد بن سليمان عن ابي جعفر الثاني عليه السلام انه بعد ان اعترى فيه الرؤية قال ان الله تعالى حمل الروح مدحلا لا مدحله غيره الى ان قال فعادله ان يقول رأيت ولو قال غيره رأيت فيل له وما ادخلت المدحله الذي ترى هذا فيه و حذرك انت منهم فلا بد من ان يقيم عليك الحد - ومع ذلك كله لاقتصر فيما خالف الاصل على المتيقن متعين

واما اعتبار عدم اليقظة فاستدل له بالايه الكريمة فيها مفهومها يدل على انه مع الشهود لا لعالي - ومحدث (٣) هلال حيث قال له النبي صلى الله عليه وآله وسلم لا حد في طهر ك

(١-٢) الوسائل باب ٣ من كتاب اللعان حديث ٤-٥

(٣) المستدرک باب ١ من ابواب اللعان حديث ٣

ثم برزت الآية فلاعى بينهما - وبانه اذا نكح عن اللعان بعد فليزم ح عدم وجود البينة - وان اللعان حجة ضعيفة لانه امشاهدة لنفسه او يمين ولا يعمل بدفع الحجة القوية وهي البينة (ولكن) الكل محدوده - اما الآية فلا تلام مفهوم لها لعدم كونها بصورة القضية الشرطية - وما حدث هلال فطلبه ^{منه} البينة والا نت له الحد قبل نزول آية ليعن ومشرعته : الكلام بعده - وما الثالث فلا تلام اما بعد اراكن عن اللعان ولم يمكنه دفعه بالبينة كما لم اقامها ابتداء من بعد القذف - وما الرابع والا لا سلم كون لللعن حجة ضعيفة بعد دلالة الكتاب والسنة على حجتيه

وعن الخلاف والمعتدب : لتحرير عدم اشتراطه وقواء في الثالث - وهو الاظهر لاطلاق المصوص - ودعوى وردده في مقدم بيان احكام اخر لا إطلاق لها كما في الرصاص تدفع بان حملها عليها مطلقة - لاحظ صحيح (١) المجلس عن الصادق ^{عليه السلام} عن الرجل يقذف من أنه قذر ^{عليه السلام} يلاعها ثم يفرق بسوء فلا يحل له بد - ويحرم غيره فاسكار الاطلاق مذكورة - ودعوى ان طلاقه ورد في مورد اطلاق وهو عدم البينة - سندها عامر من من ان عليه ورد ودره آخر لا يصح مقيدة للاطلاق

وعامى ارباب من الاراد على المصنف رد حيث استدلل بطلاق المصوص ورد الاستدلال على اعتبار عدم البينة بمفهوم الامة الكريمة بانه لا مفهوم له بل يحمل القيد على الغالب - بقوله هذه الدعوى لانها مع الاستدلال للعموم بالاطلاقات ومن هنا انقدح وجه التعجب عن العلامة حيث استدلل للعموم بطلاق النصوص واحاطت عن المفهوم بعدم العموم للقليلة ولبت شرعى كما عدل عن ان قدح العدة في المفهوم الذى هو لعموم للعموم ملازم للقدح في الاطلاق الذى ليس له فيها نظر من اولى انتهى من عرائب الكلام وذلك لان عدم حمل الاطلاق والعموم على الغالب اما هو لما ذكرناه - وما حمل الآية على الغالب فاما هو من جهة ما حقق في محله من ان الوصف لا مفهوم له - فسقى انه ما الموحى لذكر الوصف ان لم يكن له مفهوم - فيحاط بانه لعله ذكر لانه الفرق والغالب اول غير ذلك وادى

ربط لذلك بالعموم . فكيف قد يترتب دلالة خاصة على المجهول وهو يكون بالعموم
لا . لا خلاف . " فوهم ان عبارة " لا " في قوله " لا يثبت " كذا في قوله " لا يثبت "
على المصنف ما ورد في قوله تعالى " لعن العرب " فتجوز " لعن " كذا في قوله " لعن "
لاشتراط ظهور

يعتبر ان يكون القذف بالزنا

ثم ان المعتز هو ان يثبت ان القذف بالزنا - لا خلاف - انه يثبت بالعموم من المجهول
تقدم بعضه . كما خرج احد وعشرة - في قوله " لا يثبت " كذا في قوله " لا يثبت "
" القذف بالزنا " او " القذف بالزنا " في قوله " لا يثبت " كذا في قوله " لا يثبت "
انشر به لا كما في قوله " لا يثبت " كذا في قوله " لا يثبت " كذا في قوله " لا يثبت "
لقذف ظاهر في قوله " لا يثبت " كذا في قوله " لا يثبت " كذا في قوله " لا يثبت "
لا فرق في ثبوت الحدس لو طرأ الا -

هل الله يثبت القذف بالزنا - لا خلاف - انه يثبت بالعموم من المجهول
هو الاول وفي الجوهر يثبت بالعموم من المجهول
في صحيحه ان يثبت بالعموم من المجهول
ذلك - وهو في صحيحه ان يثبت بالعموم من المجهول
بها - لا يثبت بالعموم من المجهول
للعلم به

ولو قذف - حقه - في قوله " لا يثبت " كذا في قوله " لا يثبت " كذا في قوله " لا يثبت "
لا انذار في ثبوت القذف في قوله " لا يثبت " كذا في قوله " لا يثبت " كذا في قوله " لا يثبت "
المسود والمحقق في قوله " لا يثبت " كذا في قوله " لا يثبت " كذا في قوله " لا يثبت "
الثبوت للعموم قوله تعالى " لا يثبت " كذا في قوله " لا يثبت " كذا في قوله " لا يثبت "
الخلاف عدم الثبوت لانه لا يقال " لا يثبت " كذا في قوله " لا يثبت " كذا في قوله " لا يثبت "
الكفر لا يقال " لا يثبت " كذا في قوله " لا يثبت " كذا في قوله " لا يثبت " كذا في قوله " لا يثبت "

اظهره و مره الوجه الاول للذي ان لم يلدن كونه الرمي حين اروجيه
ولاديل على اعتبار كونه الرمي بما وقع حسن و حمله و عليه قسبح ما به في قوله
قدف مسلما و اما الوجه الثاني فصحة واضح من حسن و حمله و لا حمله
و اوقد و حمله و مره حمله و حمله و حمله و حمله و حمله و حمله و حمله
ولا وجه الحد و لا ثبت لكون لانه لم يلدن و لم يلدن و لم يلدن و لم يلدن
عرف لشرع و الاحتمالية و لا ثبت لكون و لا ثبت لكون و لا ثبت لكون و لا ثبت
في غير محله و لا ثبت لكون و لا ثبت لكون و لا ثبت لكون و لا ثبت لكون
ثبت لحد و لا ثبت لكون و لا ثبت لكون و لا ثبت لكون و لا ثبت لكون و لا ثبت
فان و قد ثبت لكون و لا ثبت لكون و لا ثبت لكون و لا ثبت لكون و لا ثبت
لان طريق اسقاطه من حمله و ارجح و لا ثبت لكون و لا ثبت لكون و لا ثبت
بما ان ثبت لكون و لا ثبت لكون و لا ثبت لكون و لا ثبت لكون و لا ثبت
موجب و قد ثبت لكون و لا ثبت لكون و لا ثبت لكون و لا ثبت لكون و لا ثبت
هناك اجماع على ما ذكره.

السبب الثاني الملحق

السبب الثاني في انكار الولد و لا ثبت لكون و لا ثبت لكون و لا ثبت
لكون و لا ثبت لكون و لا ثبت لكون و لا ثبت لكون و لا ثبت لكون و لا ثبت
ولا لا ثبت لكون و لا ثبت لكون و لا ثبت لكون و لا ثبت لكون و لا ثبت
و لا لا ثبت لكون و لا ثبت لكون و لا ثبت لكون و لا ثبت لكون و لا ثبت
يكون لان لكون و لا ثبت لكون و لا ثبت لكون و لا ثبت لكون و لا ثبت
من لكون و لا ثبت لكون و لا ثبت لكون و لا ثبت لكون و لا ثبت لكون و لا ثبت
حمله و لا ثبت لكون و لا ثبت لكون و لا ثبت لكون و لا ثبت لكون و لا ثبت

وهي صحيح (١) أي مصر عن الصادق عليه السلام كبر الله من قرأ من سب وان دمع علمه بانتعته عنه بحسب عليه النعي ولو باللعان اذا كان الظاهر لحقوقه به بالاحلاف فيه حدرا من لحقوق من ليس به مسكوت به ولو كان الروح حاضرا وقت الولادة - وان ندم فلا كلام - وان اقر بالولد لرمه وليس له ان يقيه بعده ولا يستغنى بانتعته بالاحلاف بل عن لقواعد الاحماع عند لا - لخصوص قاعدة اقرار العقلاء حتى يقال انه لو علم ان مشأ اقراره الاحد بظاهرة عدة الغرائش لا وجه لعدم نفعه باللعان لولا الاحماع لانه لا يرد ح حكم فاسدة الاقرار على قاعدة الغرائش انما ثبت اللعان لنعي مقتضاها كما في الحواهر - بل لقوى (٢) الكوفي عن حمير عن يه عن عبيد الله اذا اقر الرجل بالولد ساعه لم ينف عنه بعد - فان مقتضى اطلاقه انه ليس له ان يقيه بعد ما اقر به من غير فرق بين مناشيء الاقرار

وان سكت ولم يذكر الولد مع دفع المأذون عن المشهور كما في المسالك انه ليس له بداره بعد ذلك الا ان يؤخر بما حرم المدة كما يسمى الى الحق كما لان حق النعي على العود - وعن المصنف به وفي لشرائح المسالك ان له نكاحه وان حق النعي على التراخي - وانما استدلال الاول بانه خيار ينشئ لدفع ضرر متحقق فيكون على العود كإراد الميسر ومن الولد اذا كان صف عنه بحسب اظهار نفعه حدرا من استلحاق من ليس به وقد تعرض بالتأخير عوارض مدعه منه كالقوت ومساكنة فيعوت التدارك وتحتلها لاسبب وذلك ضرر بحسب التعذر منه على العود - وانه لولا اعتماد العود ادى الى عدم استقرار الاسباب ولكن امرد على الاول ان منشئ ثبوت هذا الحق ان كان هو قاعدة لا ضرر ثم ما قد نظر الى انه يدفع الضرر بخصوص ثبوت في الا ان الاول عرفا ولا يتم اذا كان منشأ اطلاق ما دل على ثبوت حق النعي له للاستصحاب ذلك مع التراخي كما في الحواهر - بل لاطلاق الادله - والقول بذلك في الرد بالمعيب

(١) الوسائل باب ١٠٧ من أبواب احكام الاولاد حديث ١

(٢) الوسائل باب ١٠٢ من أبواب احكام الاولاد حديث ١

لوسلم قائم هو لعموم ادلة لزوم لعقد الشعر لما بعد رمضان والقول وهذا لا ريب له
بالمقام - واما الوجهان الاخران فعامة ما يدلان عليه لزوم الذي هو ذا لا سقوطه بعد
مضي زمانه كما لا يخفى فاداً القول الثاني اظهر

في اعتبار التكليف والاسلام في الملاعن والملاعة

المورد الثاني في الشرائط - وفيه مسائل (١) الاولى (٢) يشترط في الملاعن
والملاعنة التكليف (٣) فلا يصح لعن لصي لم يحسن حمدا - لان لعن اعا
شهادة او يمين - و لصي والمعنون ليع من اهل الشهادة ولا يمين - ولا يقتضي
قدفهما اللعان بعد السوء والافاقه - ولانه لا يترتب على قدفهما حد كفي بر د إسقاطه
باللعن - والمساق من الابه الشرع وما منعه من المصوص غيرهما اصف الى ذلك
كله ما دل (١) على رفع تقدم عن الصي والمعنون الشامل للاحكام التكليفية ولو سعه
منها صحة اللعان .

وهل يعتبر فيهما لاسلام كما عن الاسكافي والعلفي في احدى حصص - ام لا كما
هو المشهور بين الاصحاب - وجوه - وجوه القول في المقام بالبحث الاول في الملاعن ثم
في الملاعة .

اما الاول فشهد لعدم اعتبار الاسلام فيه اطلاق ادلة اللعان الشامل للكافر -
و يستدل باعتباره بكون اللعان شهادة بقرينة قوله تعالى وشهادة احدهم الخ خصوصا
بعد قوله تعالى ولم يكن لهم شهداء - وهي لا تشمل من الكافر - ويرد ان صريح الآية
ارادة اليمين من شهادة لقوله تعالى اربع شهادات بالله واليمين يستوفى فيها المسلم
والكافر وبعضه صحة ان اليمين مع انه لا يقبل شهادته - وايضا - بعضه ما في
الحبر (٢) مكان كل شاهد يمين وما في الرصاص - من ان ذلك ملازم لكون الاستثناء

(١) الوسائل باب ٣ من ابواب مقدمة المباديات - وباب ٣٦ من اقسام في اليمين

(٢) الوسائل باب ٣ من كتاب اللعان حديث ٦

في الآية منقطع، وليس لحداد الشهود المستثنى منهم الحصة من شهود بالمعنى المتعارف. فليس من بعد الآية الحصة على ما ذكره في المتن، بل هو راجع إلى ما لم يكن له حصة ولم يثبت له الحصة. إن ثبت أن المستثنى هو شهادة أحدهم، وهو متصل وليس بينه وبين ما لا له من شهادة أحدهم هي مع من - ويمكن أن يستدل له بالصريح لأنه في الملازمة صمم عدم القول بالعقد، ثم أنه يتصور دعوى المدعى، وكان الزوجان معسرتين، فبطلت لهما حصة من الميراث، ثم أنه

[illegible]

ثبوت اللعان لمعى الولد اباً - وكيف كان فيشهد للأول الذى هو المشهور من الأصحاب
حملة من النصوص - كموثق (١) ابن عمير عن الصادق عليه السلام لا يقع اللعان حتى يدخل
الرجل بانه - وحبر (٢) محمد بن مزارق قلت لابي عبد الله عليه السلام تقول في رجل لاعن
امرأته قبل ان يدخل بها قال عليه السلام لا يكون مالا بعد ان يدخل بها يضرب بها حدا وهي
امرأته ويكون قدى - وفي سنده اماه و جعفر بن بشر الملحاح لسند الصحيح
او ما يقرب منه فان الاول من اصحاب الاجتماع - و قبل في الثاني به يروى عن
الثقات و يروون عنه و نحوه ما غيرهم من نصوص المسحور صحتها بحسب السند
لو كان (و قد عرفت عدم الصحة) يقتوى الاكثر من علته الاجتماع كما عن
الخلاف والعية .

و استدلل لثاني عموم لانه السه (١) رده) انه لا بد و ان يخصص العموم
بالنصوص المتقدمه - مصرى الى الاجتماع على اتقاء الولد مع عدم الدخول ولا يحتاج
في بعضه الى اللعان - لان فعل الدخول قول الروح مع بيمينه

واستدل للثالث بوجوه - ١- ما عن الحلبي وهو انه يجمع بين الأدلة بمعنى حمل
مدل على شترامه الدخول على ما ذكرنا لمعى الولد والاخر على القذف (ويرده)
مضافا الى انه ان اراد مد يدل على عدم اعتقاد الدخول عموم الآية والسنة والسنة بينهما
وس النصوص المتقدمه عموم مطلق واطلاق المفيد مقدم على اطلاق المطلق - وان اراد
به ما يدل على ذلك صريحا فلم يفتقر به - والى ان الجمع المذكور تنوع لاشهد
به (ان) حجة من النصوص الدالة على اشتراط الدخول انما هي في القذف لاحد
مرسل (٣) ابن ابي عمير عن بعض اصحابه قلت لابي عبد الله عليه السلام - الرجل يقذف
امرأته قبل ان يدخل بها قال عليه السلام يضرب الحد - وحبر (٤) ابن عمير عنه عليه السلام عن رجل
نروح امرأة عاتية لم يرها فعددها فقال عليه السلام يحل له و نحوه ما غيرهم - ٢- ان نصوص

(١-٢) الوسائل باب ٢ من كتاب اللعان حديث ٢-٨

(٣-٤) الوسائل باب ٢ من كتاب اللعان حديث ٣-٤

الاشتراط جميعه - وعموم الابه والمسه لايشمل اللعان قبل الدخول لمعنى الولد لعدم توقف فيه على اللعان اجماع لعدم وجود شرائط الالتحاق - ذكره في المسالك -
(وفيه) ما عرفت من اعتبار الصوم سداً - ثم بل الاجازة على اعتبار الدخول بالنسبة الى معنى الولد الذي لا توقف فيه قبل الدخول على اللعان (وفيه) انه لا وجه لذلك مع ما في الى ان حملته من المصوم المترتبة للدخول في اللعان بالمعدى (فتحمل) مما ذكره -
ان الاظهر اشتراط الدخول مطلق.

الثالث ان المذنب لعمره مشهوره بالربا كما عن المصنف به في الشرايع -
وعن كشف المذنب لم ادرى اشتراطه من الاصحاب غير لمصنفه لمحقق وطهره الشافعي
فيه والظاهر ان وجهه اطلاق الأدلة .

وستدل الاشتراط ان اللعان شرع صواباً لغيرها من الاهتاك وعمر من المشهوره -
بالربا مشهوره وما سادى في محله - من اعتبار لاحصان بمعنى القعة في حد القذف
الذي شرع لقوله اللعان في الروحين وهذا كما ترى مختص باللعان ، نقضى وفي
اللعان لمعنى الولد لاشبهه في عدم اعتباره

كيفية اللعان

المورد الثالث في كيفية اللعان لا يصح للعان في زمان العسة لاعداد الحد كما اشرع في
المجموع (١) واليا وحده كما من قبل صاحب الامر زوجه فداه لان اللعان ضرب من الحكم بل هو
من اقوى امراده لا فتقره الى سماع الشهادة واليمين والحكم بالحدود ودفعه بالشهادة بعد ذلك
او اليمين وحكمه بمعنى الولد في الصوم شهادة بذلك لاحض الامر - (٢) عن الصادق عليه السلام
اللعان ان يقول الرجل لامرأته عند الولي اني رأيت رجلاً منك مجلسي منها ويستعني

(١) الواسائل باب ١١ من ابواب صفات القاصي حديث ١-٦

(٢) المستدرک باب ٣ من ابواب اللعان حديث ٣

[illegible][illegible]

يشتركون مع هذا الله ثمنا قتلًا - أو يقول له اني والله ان لعنة الله شديدة كما في الخبر (١) وفي خبر (٢) عبد الرحمن - ان رسول الله ﷺ قال للرجل بعد الشهادات الأربع انق الله وان لعنة الله شديدة - ثم قال اشهد الحامي **﴿﴾** وان رجوع حد **﴿﴾** بلا خلاف والنصوص الاثني تشهد به كما ستعرف **﴿﴾** وقال ان لعنة الله عليه ان كان من الكاذبين ثم تقول المرته اربع مرات اشهد بالله به لمن الكاذبين ثم يعطها الحاكم فان اعترفت رحمتها والا قالت ان عصب الله عبيها ان كان من الصادقين **﴿﴾** فيما رعاها به من الرضا .

﴿﴾ اذ اتم ذلك **﴿﴾** بحرمة المرته الملائمة على الملائع **﴿﴾** **﴿﴾** وقد تقدم الكلام في ذلك في كتاب النكاح مفصلا ولا يعيد ما ذكره .

واجبات اللعان

ثم ان اللعان يشتمل على واجب **﴿﴾** ممدود والكلام في موضعين - الاول فيما **﴿﴾** يجب فيه وهي امور (١) **﴿﴾** لتعطي بالشهادة **﴿﴾** على الوجه المربور - فتوايد صبيحة الشهادة بغيره كقوله شهدت لله او شهدت - او احنفت بالله - او اقسم او ابدل لفظ الحلالة كقوله اشهد بالرحمن وبحوه - او بدلت كلمة اصدق والكذب بغيرهما يعيد منهاهما كقوله ابي اصدق - وحدي لام لتاكيد - او قول اني ريت - وقال المرفقة لكذب - او ابدل اللعن بغيره ولو بلفظ الاعداد والطراد او لفظ العصب ولو بالسجدة او احدهما بالآخر - لم يقع بالاحلاف في ذلك - واستدل له - بان كل ذلك خلاف الممقول شرعا ولكن لولا التسالم على ذلك كله امكن المناقشة فيها - فانه لا تبدل الاية ولا النصوص على اعتبار الالفاظ المذكورة حاصه بل طاهرها ارادة ابرار المعنى المربور - الا ان اصدق الاصحاب يقتضي الالتزام بجميع ذلك .

﴿وَالَّذِي﴾ ﴿قَمْعُهُمَا﴾ اى لملاعن والملاعنة ﴿عند التلطي﴾ بالاحلال معتد به دائما لحلال في ايهما يجب ان يكون قائم عند تلطي كل منهما كما عن الشيخ في اليهبة والمعيد واسعهما واكثر المتأخرين - ام يكون لو حب قيم كل منهما عند تلطعه كما عن الصدوق والشيخ في الموسط وحكى في السر في اشراف - مشاء خلاف لانه يشهد بالاول منهما - صحيح (١) عبد الرحمن بن الحجاج ان ع دالمري سئل عن عدلته ^{عليه السلام} وان حاصر كيف يلاعن الرجل المرأة فقال ابو عبد الله ^{عليه السلام} وحكى قصة الرجل الذي جاء الى النبي ^{صلى الله عليه وآله وسلم} واحبوه عن اهله - الى ان قال وادفعه - سورة ^{البقرة} ثم قال للرجل اشهد اربع شهادات الحديث وحسن (٢) محمد بن مسلم عن الباقر ^{عليه السلام} عن الملاعن والملاعنة كيف يصنعان قال ^{عليه السلام} يجلس الامام مستدبر القبلة يقيم بين يديه مستند القبلة يجذله وشد بالرجل ثم يامر به ونحوهما غيرهما

واستدل بشي - بما رواه (٣) الصدوق عن الربيع بن الرضا ^{عليه السلام} قال قلت له اصحبت الله كيف لملاعنة - الى ان قال وفي خبر (٤) آخر ثم يقوم الرجل فيحلف اربع مرات الى ان قال ثم يقوم للمرأة فتحلف اربع مرات - وما في الجواهر والمحكم عن وعن النبي ^{صلى الله عليه وآله وسلم} من يامر عوبرا بانقيمت فداينت شهادته مر امرته بالقيام ولكن الاول منهما مرسل لا يصح لمقاومته مع ما تقدم - والثاني لم اظهره في الوسائل وذكره (٥) منصه لقضية عمويوم وليس فيها ذلك بل فيها - ان رسول الله ^{صلى الله عليه وآله وسلم} قال لهم تقدموا العنصر فاعلموا فتقدم عوبمر الى المسرة التقديم غير القيام - والظاهر هو القول الاول ولا ما في وجوب ذلك ما في المرسل (٦) عن الصادق ^{عليه السلام} اليه ان يجلس الامم للمتلاعنين ويقيم بين يديه كل واحد منهما مستقل القبلة لان

المراد بالنسبة يمكن ان يكون مائتة وخمسة وعشرون الكتاب لا اللبس - فماعا ان سعد
من استجابته ضعيف :

﴿و﴾ الثالث ﴿بنته الرحمن﴾ ما تنفص على الترتيب المذكور - فهو بذات المروثة
بالعلم لفي الاختلاف لان ما فيها لاسماء الحاد منها ، كما هو مقتضى قوله تعالى (١) «ويردؤها
العدس وهو انما يجب بلعلم الروح ، ليس هو من نفس محمد بن مسلم المتقدم وبدأ
الرحل ثم بالمرثية وفي صحيح (٢) محمد بن مسلم عن ابي عبد الله ع^{عليه السلام} عن الملاء عن ابي عبد الله
كيف يصعد قال ع^{عليه السلام} مجلس لاهاء مسند بن القلعة فيقيمها بين يديه مستقبل القلعة
بحدائه وبدأ بالرحل ثم بالمرثية - ولله المحلى عن فعل النبي ﷺ في صحيح ابن
الحجاج وقصة عويمر المتقدمين -

﴿و﴾ الرابع ﴿نصيب المرثية﴾ بما نرى من الاحتمال كذكر اسمها واسم ابيها او
صغارها المعيرة لها عن غير هذه الائمة فلو كانت حاضرة بحر بين ذلك وبين الاشارة
ويكفي التعيين الاحتمالي كما لو كانت له روح واحدة فله روح حتى

﴿و﴾ الخامس ﴿لنطق بالعربية مع القدر﴾ على المشهور - ولا ليل لهم سوى
ما استدله لاغترار العربية في العقود والاياعات وقد مر في كتاب السلاح عدم معانيه
شيء مما - وان كان هناك حجاج فهو الحجة والاقمقتضى طلاق لانه بالصومس النبي
قد مر ظهورهما في الزمان انك الله ما بالاعطاعه عند العربية وعالي حال الاشكال
﴿و﴾ لاختلاف في انه ﴿يحوي غير هاجم التعذر﴾ واشكال سيد الرياس عليه لولا
التسالم في غير محله .

﴿و﴾ السادس ﴿النداء بالشهادات﴾ ثم للعلم في الرحمن والمرثية تبدأ بالشهادات
ثم بالعص ﴿بالاختلاف فيه يظهر وجهه مما استضاء - ثم ان المحكى عن القواعد
ريادة الموااة بين الكمات اي الشهادات في الواحد وكذا اياد كل واحد منهم

(١) سورة النور آية ٩

(٢) الوسائل باب ١ من كتاب المعاد حديث ٤

واللعن بعد الفاء الحاكم عليه فلو دد قبل ان يقضه الامام لم يصح (اقول) يشهد
لذلك في الاحبار المبيحة للكمية اللعان لتضمنها ذلك - مع ان الحد لا يقضه الا الحاكم
فكذلك ما يدروا - صف اليه انه كاليمين في الدعاوى التي لو حلف قبل الاحلال لم
يصح - وهذا الاول يستدل له في محكي كشف للشهاده من الروح بمصراته الشهادات
و يجب اجتماع الشهود على امرنا - و يوجب مصادرة كل منهما الى دفع الحد عن
نفسه وهي الولدان كان مستعرا ولعلمها بصميمه الاقتصار فيما حالف الاصل على الواقع
بحصره ^{في} ~~الحد~~ لم يتحلل منهما فصل طويل - تكفي في اعتبارها فتأمل وان الجميع
كما ترى لا يصلح لتقييد اطلاق الادله و قد لم ينصر من غيره من الاصحاب لذلك -
والاظهر عدم اعتبارها وان كان الاحوط رعاه

و يستحب جلوس الحاكم مستدبر القصد و ذقوف الرجل عن يمينه والمرة
عن يساره * و قد دل على هذين خبر (١) الرضا عن الرضا ^{عليه السلام} قال له اصدقك الله
كيف الملاءمة قال ^{عليه السلام} يقعد الامام و يجعل طاهره الى القصد و يجعل الرضا عن
يمينه والمرة والعصى عن يساره - وعلى خصوص الاول واستصحاب استقلال الرجلين
صحيح (٢) محمد بن مسلم المتقدم

* (٣) يستحب ايضا * حضور من سمع لللعن * من عبد البلد و صلواته
فان ذلك اعظم للامر والامتناع وقد حضر لللعن على عهد رسول الله ^{صلى الله عليه وسلم} جماعة من
الصحابة منهم بن عباس وابن عمر و سهل بن سعد و هم من حديث الصحابة - و في
ما ضمن (٣) قصة عويمر شهيدة به * (٤) اما * الوعظ قبل اللعن والعص * فقد تقدم
ما يدل على استحبابه -

حكم تكذيب الملائع عن نفسه

لمورد الرابع في الاحكام وفيه مسائل - الاولى - لاجل ان يسا ولا اشكال في
ان اذ قدى لرجل امرأته زوج الحد عنه لاطلاق لادله كتابه وسنه ولا يتعين عليه
اللعن عنه بل ينعى بسقط الحد عنه ونسب في امرته ولكن سقط عنها الملاءة
كما هو مقتضى الآية للكرامة ومع لهما - ثبت احكام الرعدة - سقوط الحدين -
وانشاء الولد عن رجل دون امرته ان الملاءة لم يده - ورواى الفرائى - والتحرير
بما في الا خلاف في شيء من ذلك - والله شاهد به بالجميع كما تقدم مما
وفي النكاح.

ولو كذب الملائع عنه فان كان ذلك في اثناء اللعان او قبله ثبت
عنه الحد ان كان لللعان للقدى لا مطلقا ولم ينسب عنه اولد مطلقا وكذا لو كذب
لا خلاف لان القدى موجب للحد والفرائى للحقوق النسب ولا يتعين الاد لللعان وقد
بي عنه - والصحيح (١) الحسن عن الصادق عليه السلام في حديث انه سئل عن الرجل يقدى
امرأته قال عليه السلام لا عنها ثم يعرف سبها فلا تحل له اداء وان اقر على نفسه قبل
لملاءمة حلد حدادى امرأته - والصحيح (٢) على بن جعفر عن جده عليه السلام عن رجل لاعن
امرأته فحلف اربع شهادات بالله ثم سكت في الخامسة فقال عليه السلام ان سكت عن الخامسة
وهى امرأته وحده وان سكت لمرأة عن ذلك او كانت اليمين عليها فعليها مثل ذلك
وبحوهم غيرهم - ومقتضى اطلاق الثاني وكذا الصحيح الآخر وان كان ثبوت الحد
لو اعترف بالوادى - اثناء اللعان - او سكت عن الخامسة مع كونه اللعان لنعى الولد
حدا محردا عن القدى نحو قوله الشبهة - لانه لا خلاف ولا شبهة في عدم ثبوت الحد
في هذه الصورة ولا موجب له - فيحمل اطلاق الحرين على غير ذلك

ولو كذب عنه بعد اللعان حد للقدى ان كان اللعان له كما في المتن وعن

الشيخ في المسوط والمعدن والصف في القواعد وولد في شرحه والاصحاب في شرحه وقواء في المسالك - اربعة (١) محمد بن الفضل عن الحسن بن سعيد بن عبد الله عن رجل عن امرئ : سمى من ولده ثم اكذب نفسه عن يرد عليه ولده فقال **تَكْذِبُ** اذا كذب نفسه حله الحدود عليه امه لا ترجع اليه امرئ - ابدأ - ولأمة آكد باللعن لقدوم لتكراره امه فيه والبقوة بما يكون مع عدم حذوقه او اشتد الحال اجمع اعترافه بكونه كاذباً - فهو قدوم محض فلا يكون - ولأنه مفسد للحد - ولأنه ثبت عليه الحد بالقدوم فيتمتع به اي ان نعم امرئ ولا يعم ذواله بلعن مخرج كذبه - ولكن يرد على الاول ان محمد بن الفضل مشترك من لعه والصف - و يرد على الثاني ان الذي اكذب القدي هو اللعان المفسد للحد في نفسه - وكذا نفسه الذي هو الموجب لاعادة الحد مرة لها لا يادة هتاف - و يرد - لثالث مسمى الى به - اللعان سقط الحد ولو استصحب لانه من استصحب عدم الثبوت لا ثبوت - انه لا يبالغ لمعادمة مع لمعلومات الدلة على مسعطية لعد للحد - طلقاً - : دعوى جناسه بصوت العالم بالصدق او شتاء الحال ولا يشمل مودة اعترافه بالحد - كما يرى الاشاهد

ويشهد لسقوط الحد مصافاً الى ذلك حمله من النصوص كتحقيق (٢) لعلي عن الصادق **عليه السلام** في رجل عن امرئ : هي حبي وقد استبان حملها وكرما في طهرها فمادست ادعاء وقرنه ودرعم انه عنه فقال **تَكْذِبُ** يرد اليه ولده ويرثه ولا يحد لان اللعان قدمي - ونحوه صحيحه (٣) لاخر عنه **عليه السلام** - الا ان فيه لان اللعان بينهما قدمي - وكذا (٤) حرمه الثالث الا ان فيه لانه قدمي الناعن - ودعوى انها محتقة بحد كذاب نفسه في هي الولد دون القدي والحد بما يجب اذا كذب نفسه فيما رماها به من لرب كما عن الشيخ في المسوط وله يشير في المسالك قال ولاخرى اي خصوص السقوط لانما فيه صدقة بان ما فيها من التعليل كالصريح في ان اللعان كان

(١-٢-٣) لوسائل باب ٦ من كتاب اللعان حديث ٤-٣-٢

(٣) التهذيب ج ٨ ص ١٩٠ حديث ١٩

بالقذف ونفى الولد وإن كان المذكور فيها الأخير (فتحصل) مما ذكرناه أن ما
أورد الشيخ في المهينة والتهذيب وسند الرصاص، ومذهب الجواهر، وعبرهم من
سقوط الحد هو الأظهر.

﴿١٠﴾ مع كذاب عنه بعد لعان لاهود الجليله بل ﴿لم يرا التحريم﴾
إلا خلاف نص وموت، ولا سكر وإطلاق عادل على لجرمه الأسبه لللعان شامل
لها، والصحيح الأحكام التي بعضها، كما تشهد به، كذب نفسه يلحق به الولد
والأخلاف فيه نصا وقوى لكن، عليه لأصله لأمر به أو لا لا تنافي معه ﴿و﴾ إذا
﴿يرتد لولد﴾ مع اعترافه بعد اللعان ﴿ولا يرتد الأب﴾ لأن تقرب به ﴿و تشهد
ب صحيح (١) الحطمي عن أبي عبد الله عليه السلام في حديث قال: أنه من الملاءمة التي يقذفها
روحها و يسمى من ولده، فلا يها، يعاقب، ثم يقول بعد ذلك لولد ولدي و يكذب
نفسه وهما كذبت ما المنة ولا يرجع إليه و، الولد في إزاء عليه أن ادعه ولا يدع
ولده، الأهرات وليس له ميراث، ميراث الأب والأب يرث الأب الأسير يكون ميراثه
لأحواله الحديث - و نحوه غيره - وما في حيز (٢) الكذب من أنه لا يرد عليه ولده -
محمول على عدم الخوف به سحر يثبت عليه جميع الآثار ميراث ميراثه أبوه - وتعمم
الكلام في ذلك في كتاب الميراث.

الثانيه ﴿ولو اعترف المنة بعد اللعان﴾ من أكذبت نفسها لم يعد شيء من أحكام
اللعان التي ثبتت به ولم يجب الحد عليها بذلك احتصا لما سيأتي من الحد الزبالا
ثبت على المقر إلا أن يعرفه أربع مرات - وقد صرح بذلك الشهيد الثاني - وهذا على
مسلكنا في أكاذيب الرجل نفسه - ثم دام ما على مسلكه من أن لا كذب بوجه
إله - تأثر اللعان نظر إلى اختصاص أدله بصوره العلم واشتاء الحار ولا تشمل صورة
اعترافه - فلا يتم فإن الموجب لحدّها هو لعان الرجل وأما سقط الحد عنها والمفروض
سقوطه عن التأثير فيسمى لعان الرجل على كونه موجب لحدّها من دون مسقط وكيف

كان فعلى المختار، المجمع عليه وهو عدم الحد لو اقرت بالمرأ الذي قد بها
 ﴿اربعاً﴾ بعد اللعان ﴿قيل بعد﴾ العائد على ما في المسالك لشيخ في الهبة
 واتباعه وابن ادریس والمصنف بل سبه الى الأشهر - واستدل به بعموم مدول (١)
 على وجوب الحد على من قرء بها منكم حراً معتقداً حراً هو أيضاً - ولا بأس به
 من لعنه، أما سقط وجوب الحد الثابت بلعان الرجل - ولا يوجب سقوط الحد
 الثابت - قررها اربعاً - وه يظهر ان في عدم استدلاله للقول السابق كذا في الجواهر
 - يدفعه بلعان - ويحوى - محتم في كذا مع - وتعليق في المصنف - أنه
 بان اللعان قد مضى - ما - لأول فلان المدعى باللعان الثالث بلعان الرجل
 لا مطلقه - وإما الثاني فجمع الأول به بعد كون اقرارها اربعاً بعد من ثبت الحد
 وإما الثالث فلان لللعان الماضي لا صور لعدم تأخره حتى يستدل به في المقام كما
 في الصورة السابقة بل قول انه اوجب سقوط الحد الثابت بلعان الرجل دون الثابت
 بغيره - قالوا ظهر خيوت الحد -

ادعاء المطلقة الحمل من المطلق

الثالثة ﴿ولو ادعت المرأة المطلقة لحمل منه﴾ انكر من كان بعد انعقادها
 على الدخول لحق به الولد ولا يشق الا باللعان اجماعاً - وان كان بعد الاتفاق على
 عدم الدخول انتهى بغير لعان وان كان بعد الاختلاف ﴿وادعت الزوجة﴾ انكر
 الروح ﴿الدخول﴾ قامت سبه باقراره لغيره لا اقراره ﴿بعد المصنف به والمحقق والحنلي﴾
 ﴿سقوط اللعان ما لم يثبت الدخول﴾ بالنسبة او لاقر او دحجه من فائدة اللعان من
 الزوج اما نهى ولد يحكم بلحقه شرعاً وهو موقوف على ثبوت الوطء ليصير من شاولم
 يحصل وأما لم يحد القذف عنه ولم يقدف وأما لاثبات حد على المرأة وهو ما
 منتها بالشبهة هكذا استدلل بهذا القول في المسالك

ولكن يرد عليه انه قد تقدم في محث المهور ان الشارع الاقدس حدد

الحلوة اعادة للدخول ولذا قد عرفت في ذلك المسح انه لو ادعى عدم الدخول وادعته
 انه يحكم في الظاهر بان لها تمام المهر - ومقتضى اطلاق تلك النصوص يرتب جميع
 احكام الدخول منها ثبوت اللعان - اصف الى ذلك صحيح (١) على بن جعفر عن ابيه
 موسى عليه السلام عن رجل طلق امراته قبل ان يحد بها فدعت انها حامل فقال عليه السلام
 ان اقامت البينة على انه ارحى عليها ستر اثم انكر الولد لاغتيا ثم ماتت منه وعليه
 المهر كاملا - فان المتعدد من هذه الرواية انه على بقا اقامتها البينة بوجاهة لستر
 بدمه ثلاثة اشياء - اللعان - والتحريم - ووجوب المهر - فهو فوق مصدوره مع تلك النصوص
 الدالة على العمل بظاهر حال الصحيح عند الحلوة بالحبل وعدم المانع من الوطء
 وبثبوت المهر واللعان ونترتب عليه لتحريم - كما افاده الشيخ ره في النهاية على
 صاحبها .

واما مع عدم اقامة البينة عليه - فمن الشيخ اثبت احكام ثلاثة وجوب نصف
 المهر - ونفي اللعان - ووجوب الحد عليه ماء سوط - والادلان يشتان . لانهما لا زمان
 لعدم الدخول - واما الثالث فلا وجه له ولم يظهر مستنده من انشاء الولد عنه بدون اللعان
 لا لادان ثبوت لربا وان اعترف بالاحمد منه والوطء الذي كان القول قوله في
 فيهما للاصل - ولا يلزم من انشاء السب الخاص المحلل انشاء غيره من الاسباب وان
 لم تدعيه

حكم ما اذا قذف امرئته فماتت قبل اللعان

الرابعة اذا قذف امرئته فماتت قبل اللعان أو اكماله في كل منهما - فالمشهور بين الأصحاب ان له الميراث لبقاء الروححة الموحدة له وقذفت مذبوحه هي الميراث بموته، وهو التلاع والاصل ان لا يقوم عمره مقامه

وعن الشيخ في النهاية العنصر ١٠ ان حمرقان قام رجل من أهلها فإلغنه سقط العدد عنه وسقط ارتداد الحمر (١) أبي حنيفة عن أبي عبد الله عليه السلام في رجل قذف امرئته وهي في قرية من القرى فقال السلطان مالي بها علم عليكم بالكوفة فحدثت إلى القاضي التلاع فماتت قبل ان يتلاعنا فعولوا هؤلاء لاميراث له فقال أبو عبد الله عليه السلام ان قام رجل من أهلها مقامها وإلغنه فلاميراث له وان لم يخدم اوليائها ان يقوم مقامها احد الميراث روحها - وحمر (٢) عمر بن خالد عن يزيد بن علي عن آتائه عن علي بن فضال في رجل قذف امرأته ثم حرج فماتت وقد توفيت قال عليه السلام تحير واحدة من ثنتين يقال له ان شئت الزمت بك الدف فبما عدك العدد ويعطى الميراث وان شئت اقررت وإلغيت اذى قرانتها ولا ميراث لك

وأورد عنهم في الرياس مجالفتها للاصل من حيث ان اللعان شرع بين الروحين ولا يعتمد على غيرهما وان لمعان الميراث متعذر لانه ان اردت محرده حصوله فليس لمعان حقيقي وان اردت ارتفاع الصنع المعهود من الروححة فمعيد لتعدد القطع من الوارث على هي فعل غيره عالمة على هي العلم بمسير للصورة المنقولة شرعا - ولان الارث قد استقر بالموت فلا حرج لاسقاط اللعان المتحد له انتهى (وهو ان مخالفة الاصل لا تمنع من العدد المحرر وكم حبر مخالف الاصول والقواعد العامة في معمله بل لو كانت هي مانعة عن العمل بالمحرر لم تأسس عند حديد - واما قوله ان الوارث متعذر عليه القطع بعمل المورث فغيره انه يمكن ذلك اذا كان العمل محصورا بان

يدعى انها ماتت في ساعه كذا وقد كثر الواردات ملا مالها في ثلث الساعات للمسوق اليه الرحل
في ثلث الساعه على وجه يعلم بالتقاء العدد كذا في بئر من الشهادت بسبب في المصودر -
واما قوله ان الميراث قد ستر بالموت والا لا يوجد لاسقط الميراث المتعدد في هذه ان الوجه
لدا الميراث فكما انه يسقط الميراث لحد الناس بالموت ولكن يسقط للميراث الثالث
بالموت في الميراث في لا يراد على الشيخ في سبب سد لحد من اولهم بالارسال
والثاني برأيه عمره - بعده عند الشهور بهم الا وجه لتمام عمره - فماتت
فميراثه ثابت

ولكن بما ان بعض احكام اللعان مترتب على لعانه حصة من عمره ان يتوقف
على لعانه وهو موقوف الحد عنه وثبوته عليها - رايهم من قبل الفرقه المؤيدة
الموحد لمع التوارث وانما سبب انه ادعى الاب المتوفى على لعانه معا فماتت
كان له اللعان لمع الحد كذا عن لاكثر وما عن جماعة من الجمع عنه لانه وطيعه
شرعيه موقوفة على لغانه لم تستصحبته عن الروح بعد موت الروح برأيه اما
ايمان او شهادة في كذا - لا شوقان على حده - لمشهود عنه و لمحدود لاجله وعموم
الآله الكريمة وما شاهد من النصوص - ولا يظهر سقوط الحد عنه باللعان وقد ذكر
الفقهاء في المقام مثال اخر سبب في بعضها في كتاب الحدود وبعضها في كتاب الشهادات
و يظهر حال بعضها من استبعاد فلا يظلم الدائم بذكره - قد تم كتب الفرقه في
ليلة الاربعاء من شهر ربيع القعدة الحرام سنة ١٣٨٨ و تناوله في المتن كتاب العقود وحدث
انه لا موصوع له في هذا الرمال عرفت عن الثعلب له فيها - ترعى كتب الايمان
بحول لفرقة ته - به ستعين - الحمد لله لا و آخر

فهرس الجراء الثامن عشر من كتاب فقه الصادق

الصفحة	العنوان	الصفحة	العنوان
٥٨	حكم الترويع على السد	٣	في المهر
٥٩	حكم لترويع على لجمر	٤	المرأة تمكث أيام المهر بالمعد
٦٢	حكم اشتر طعيبه ألف الم شروع		في سقوط نصف المهر بالطلاق قبل الدخول
	حكم اشتر به عدم اخرج الزوجه من		وحكم مالها ان تم من المهر او ذهبت معه
٦٥	البلد	١٣	المفوعة ما تستحقه المرننة
	حكم اشتر ط عدم الافتصاص وعدم	١٦	عدم من سده عقدة السكاح
٦٧	الترويع	١٨	بيان ما استقر به المهر
٧١	اشتر احد سليم المهر في احد	٢١	في موت احد الزوجين
٧٢	في التمدد وعور وعه	٢٤	في الدخول في سليم المهر
٧٧	حكم ترويع الاب ولده الصغير	٢٧	لاحد للمهر في الكثرة
	في القسم ووجهه وعور وعه وموارد سقوطه	٣٠	فيما لو سعى لغير المرننة شيئا
١٠٥	في النشور وحكمه	٣٢	حوار ترويع امرأتين بمقد واحد
١١١	في الشقاق	٣٣	في حكم مالها لو اسر مهر اذا اعلن عزمه
١١٧	في شرائط حقوق الولد بالاب		في افساد الزوجه عن التسم حتى
١٢١	حكم الاختلاف فيما يوجب الالحاق	٣٤	نقص المهر
١٢٦	بيان ما يجر عند لولادة وما يستحب	٣٩	في بيع بعض المصع
١٣١	في الحثا	٤٤	بيان مورد المتعة والمرد معها
١٣٤	في عقيفة المولود	٥١	في نفوس المهر
١٣٩	في الرضاع وعور وعه	٥٦	حكم مال الزوج امرئه على خادم ودر

الصفحة	العنوان	الصفحة	العنوان
٢٥٤	اقسام الطلاق	١٤٥	في الحضنة
٢٥٧	طلاق العدة		في نفقة الروجه و شرائط رجوعها
	اختصاص الحرمة الاندية في التاسعة	١٥٣	واحكامها
٢٥٨	الطلاق العدى	١٧٢	في نفقة الاقارب كيميتها واحكامها
	في الطلاق الثلاث الذي يحتاج الى	١٨٠	في نفقة الهائم
٢٦١	المحلل	١٨٤	في الطلاق
٢٦٣	في طلاق المعامل ورجوعها	١٨٢	في بيان ما يعتبر في المطلق
٢٦٧	في طلاق الحاييل ورجوعها	١٩٠	في الاكراه وما يعتبر فيه وفروعه
	في عدم اعتبار الجماع في الطلاق بعد	١٩٩	في اعتبار القصد
٢٦٨	الرجوع	٢٠٢	حوار الوكالة في الطلاق
٢٧٠	في المحلل وما يستبريه	٢٠٤	في عدم جواز طلاق ولي السفير عنه
٢٧٣	المحلل بهدم الطلقة التتبع	٢٠٦	في المطلقة وشروطها
	حجية قول المرأة في التزويج ومضى	٢١٢	حكم طلاق الغائب
٢٧٤	العدة		في عدم رجوع المطلق في شهر لم يفرق
	حكم اختلاف المحل و المرأة في	٢٢٠	فيه
٢٧٨	الاصابة	٢٢٢	في اعتبار التعمين
٣٨٠	فيما يقع به الرجوع	٢٢٦	في صيغة الطلاق وما يعتبر فيها
٢٨٣	نكاح الطلاق رجوع	٢٣٤	تعويض الطلاق الى الروجه
٢٨٤	عدم وجوب الاشهاد في الرجوع	٢٣٩	في الطلاق المعلق على الشرط
٢٨٦	حجية قول المرأة في نفي العدة	٢٤١	حكم تفسير الطلقة تسعين والثلاث
٢٨٩	ادعاء الزوج الرجوع في العدة	٢٤٥	اذا كان المطلق محالفاً لمعتقد الثلاث
٢٩١	في طلاق المريض	٢٤٨	في الاشهاد وما يعتبر فيه
٢٩٣	في نوديث المطلق فحل المرض	٢٥٢	عدم اعتبار العلم بالمطلقة

الصفحة	العنوان	الصفحة	العنوان
٣٦٦	في القديفة ما دلها	٢٩٧	نكاح المرمى
٣٧١	في شرائط الخلع والمختلعة	٢٩٩	في العدة فمن لأعدة عليها
٣٧٢	في شرائط الخلع	٣٠٥	فيما شئت به العدة
٣٧٦	في الطلاق يعوض بالأكراهة منها	٣٠٨	في عدة المستقيمة الحيض
٣٨١	في رجوع المرأة فيما بدلت	٣١٢	في عدة ذات الشهور
٣٨٣	ترويج اخت المتعلقة في العدة		في عدة من حيض في كل ثلاثة أشهر
٣٨٤	في الرجوع بمعض ما بدلت	٣١٦	مرة
٣٨٨	في المدارة وشرطها وصيغتها	٣١٨	في عدة المستترانه والحمل
٣٩٢	طالة العساة ما دلت	٣٢١	عدة غير ذات لعدة
٣٩٣	في الطهار - وحرمته وصيغته	٣٢٠	في عدة الحامل
٣٩٨	حكم النسيب بمير طهر الأم	٣٢٧	عدة المتوفى عنها زوجها
	في شرائط وقوع الطهار وما يقتر في		في الحداد والزمه المراد منه ومن
٤٠٤	المظاهر والمظاهرة	٣٢٩	يحب عليها
٤٠٦	في تعليق الطهار على الشرط	٣٣٥	عدة من مات زوجها بعد الطلاق
٤٠٨	حكم ما لو قيد الطهار بمدته معينة		حرمه احراح الجمع من بيت
٤١١	في وقت وحوب الكفارة	٣٣٨	زوجها
	حكم ما لو دلت المظاهر رجعا ثم	٣٤٠	حرمة خروج الرحية
٣١٤	راجعا	٣٣٣	مبدأ زمان العدة
٣١٦	حكم ما لو طء قبل الكفارة		حكم ما لو طلق ثم اجع ثم طلق قبل
٣١٨	في نكر الكفارة بتكرار الوطء	٣٣٧	الميسر
٤١٩	حكم العاجز عن الكفارة	٣٤٩	في بداخل العدد
٣٢١	رفع المظاهرة امرها الى الحاكم	٣٥٠	حكم المفقود ورجا
٣٢٢	حكم ما لو طاهر من متعدده	٣٦٠	في الخلع وصيغته ويقتر فيها وبيد

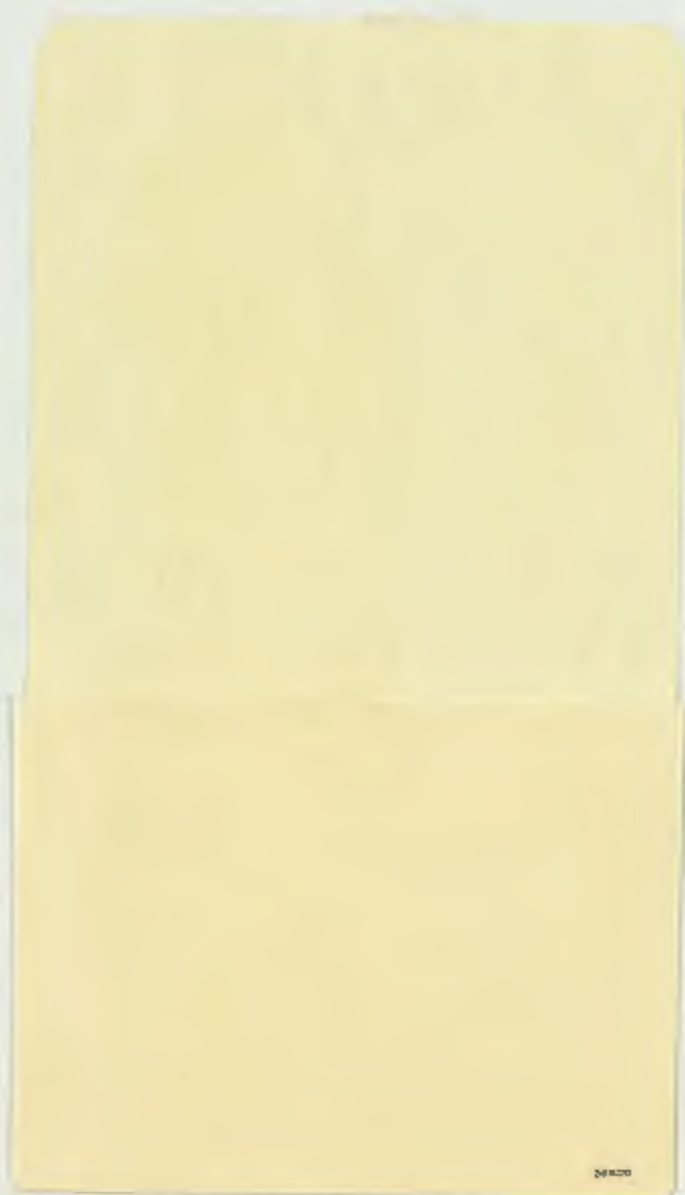
الصفحة	العنوان	الصفحة	العنوان
٢٢٣	حكم ما لو حلف على ترك وطء الأرمع	٢٢٥	حكم ما دون الوطء من الاستمتاع
٢٢٤	في اللعان	٢٢٦	حكم الوطء في حلال الصوم
٢٢٥	في سب اللعان	٢٢٧	في الإيلاء وصيغته
٢٥١	في شرائطه	٢٣٠	فيما يمتنع في المؤلى والمؤلى منه
٢٥٥	في كفيه لعدا	٢٣٢	عدم وقوع الإيلاء لأربعة أشهر فما دون
٢٥٧	وأجاب الأيمان وما استعجب فيه	٢٣٣	مدة الترضع ومدته
٢٦١	حكم تكذيب لملأع نفسه	٢٣٨	طلاق المؤلى ليس بئنا
٢٦٥	في ادعاء المطلقة الحمل	٤٤٠	في فئة القادر
		٢٣٩	عدم تكرار الكفارة بتكرار اليمين

ملاحظة

«ارعم من كل ما بذلنا من الجهد في تصحيح الكتاب

فقد وقعت اخطاء طفيفه لا يصعب تصحيحها

فالاعراض عن التعرض لها اولى



FEB 29 1980

COLUMBIA LIBRARIES OFFSITE



CU17882613